

فتاویٰ ضیخان

در فقه حنفی با عانت نصیح مولوی محمد مراد مغیہ سویرم کورٹ و مولوی
حافظ احمد کی برائین مدرسہ کہنے بہادر و مولوی محمد سلیمان مروی مولوی
جرنیل کسٹ و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیوانہ و مولوی تیرالدین ارناسیہ
بجہار جلد قالب طبع بدیرفت

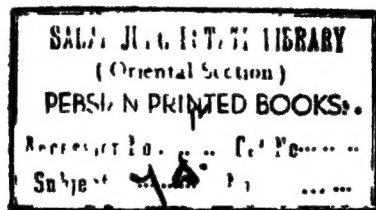
مطبع

اشیاء لیٹھو کرافٹ طامس ملاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد رابع

از کتاب للضاریۃ تا آخر کتاب البحر مشتمل بر ۲۰۰ صفحہ و ستادوسہ صفحہ

۱۳۵۵ سنہ عیسوی



منقذہ
۱۳۵۵
No. ۱۳۵۵

فهرست جدول چهارم فتاوی ناصیهان

| | |
|-----|---|
| ۲ | کتاب الضاری |
| | فصل مل صایمون والمصاب |
| ۹۰ | علم الضاربة وما لا یجوز |
| ۱۶ | كتاب المزارعة |
| | فصل مل فیما یضد المزارعة |
| ۳۳ | من الشرط وما لا یضد |
| | باب فی مسائل مختلفة |
| ۱۶۲ | الباب مل علم فصول فی اختلاف التعاقدین |
| | فصل مل فی زراعة الارض بعیر |
| ۲۲۲ | اذن صاحبها |
| ۶۶ | كتاب العاملة |
| ۷۶ | كتاب الشرب |
| ۷۷ | فصل مل فی الانهار |
| | فصل مل فی ذکرى الانهار وعمارة |
| ۹۳ | المجاری والمطالک |
| ۹۴ | فصل مل احياء الموات |
| | فصل مل فی ضمان ما یقولہ |
| ۱۰۱ | من المباح والمملوك |
| ۱۰۲ | كتاب الاثرية |

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ١٠٣ | فصل في معرفة الاشربة |
| ١١٧ | فصل في حد الشرب |
| ١٢٠ | فصل في تصرفات السكران |
| ١٢٢ | كتاب الغضب |
| | فصل فيما يصير المرء غاصبا |
| ١٢٢ | وضامنا |
| ١٣٣ | فصل فيما ينقض بارسال الدابة |
| ١٣٩ | فصل فيما ينقض بالنار وما لا ينقض |
| ١٤٧ | فصل في براءة الفاعب والمدين |
| ١٦٣ | كتاب الهبة |
| | فصل فيما يكون حبة من الاغلاظ |
| ١٦٣ | وما لا يكون |
| ١٧٢ | فصل في هبة المتاع |
| ١٧٩ | فصل في جنس مسائل لا يبيع فيها الشرط |
| ١٨١ | فصل في الرجوع في الهبة |
| | فصل في هبة الوالد لولد والهبة |
| ١٨٩ | للصغير |
| ١٩١ | فصل في جنس الصغير |
| ١٩٢ | فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج |
| ١٩٦ | فصل في الصدقة |

| | |
|------|--|
| ١٩٩٠ | كتاب الوقف |
| ٢٠٠ | فصل في الفاظ الوقف |
| ٢٠٥ | باب في جعل دار مسجداً أو قلعة أو مستقاه أو مقبرة |
| ٢٠٥ | فصل في وقف الشارع وفيما يدخله |
| ٢٠٥ | الوقف تبعاً بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل |
| ٢٢٩ | فصل في مسائل للشرط في الوقف |
| ٢٢٥ | فصل فيما يدخل في الوقف من غيره ذكر |
| ٢٢١ | فصل في الاستحجار |
| ٢٢٠ | فصل في وقف الموقوف |
| ٢٢٣ | فصل في القمار والرهانات |
| ٢٢٧ | فصل في وقف المريض |
| ٢٢٩ | فصل في رجل يبرأ صفة يذللها وقف |
| | باب الرجل يبيع أرضه على نفسه |
| ٢٥٠ | وأولاده وأقربائه وجيرانه |
| ٢٥٢ | فصل في الوقف على الأولاد والأقرباء والجيران |
| ٢٦٢ | فصل في الوقف على القرايات |
| ٢٦٢ | فصل في إجازة الأوقاف في بلد غيرها |
| ٢٦٢ | فصل في دعوى الوقف ولشأن عليه |

| | | |
|-----|---------------------------------------|---------------|
| ٢٩٩ | فصل في بيان اتفاق | بعض الوقف |
| ٣٠٠ | كتاب | الاضحية |
| | فصل في حصة الاضحية ووقت | |
| ٣٩٠ | وجوبها ومن تجب عليه | |
| ٣٩٠ | فصل في ما يجوز من الصحايا وما لا يجوز | |
| ٣٠٢ | فصل في ما يوجب ائيم الاضحية والامع | |
| ٣٠٣ | فصل في الانتفاع بالاضحية | |
| ٣٠٥ | فصل في مسائل متفرقة | |
| ٣٠٦ | كتاب | الصيد والدماخ |
| ٣٢٢ | كتاب | الذكوة |
| ٣٢٦ | كتاب | الوديعة |
| ٣٢٨ | فصل في ما يضمن الودع | |
| ٣٢٩ | فصل في ما يبعد بضيجا | |
| | فصل في هلال الوديعة عند | |
| ٣٣١ | الطلب من صاحبها | |
| ٣٣٥ | كتاب | العارية |
| ٣٣٦ | فصل في ما يضمن السعير | |
| | فصل في السعير اذا لم يدفع | |
| ٣٥١ | بعد الطلب | |
| ٣٥٢ | كتاب | نسيئة القطة |

| | | |
|-----|-------------|--|
| ٣٤٥ | كتاب | الخط |
| | كتاب | الحظر ولا ما حانوا اليه |
| ٣٧١ | الكله | وما يتعلق بالضيافه |
| | ما | فيما يكرم من الطر والس |
| ٣٨٠ | للا قارب | والاجانب وما لامكم |
| ٣٨٧ | فصل | في الختان |
| | باب | ما يكرم من الدياب والحل والزينه |
| ٣٩٧ | وما لا يكره | وما يقبل فيه من الواحد في الحل والحرمه وما لا يقبل |
| | فصل | فيما يقبل منه في الواحد |
| ٣٩١ | وما لا يقبل | |
| | فصل | في النسخ والتسليم |
| ٤٠٢ | والصلوة | على النبي عمم والتعاويد وعيها |
| ٤١٢ | كتاب | الجنائيات |
| ٤٢٥ | باب | القتل |
| ٤٢٩ | فصل | فيمن يقتل قصاصا |
| ٤٣٣ | و | في من يستوى في القصاص |
| ٤٣٥ | فصل | في القتل الذي يوجب العيز |
| ٤٣٩ | فصل | في اطلاق الجنين |
| ٤٤٢ | فصل | في الما قتل |
| ٤٤٦ | باب | الشهادة على الجنان |

| | |
|-----|--|
| ٢٥ | باب في الوكالة في الدماء |
| ٢٥٢ | باب في جنابة الجاهل وغيره |
| ٢٥٦ | فصل في ما يجزئ في الطهارة |
| ٢٦٧ | فصل في ما يجزئ في السجدة |
| ٢٦٨ | فصل في جنابة الحائض |
| ٢٧١ | كتاب الحدود |
| ٢٨١ | فصل في القذف |
| | فصل في الالفاظ التي تؤيد الجحد |
| ٢٨٢ | وما لا يوجب وما يوجب التعزير وما لا يوجب |
| ٢٨٦ | فصل في ما يوجب التعزير وما لا يوجب |
| ٢٩٠ | كتاب الاكراه |
| ٢٩٤ | فصل في ما يجزئ الحكم في فعل وما لا يجزئ |
| ٥ | فصل في الاكراه على احد الفعلين |
| ٥٠١ | فصل في النتيجة |
| ٥٠٢ | كتاب الوصايا |
| ٥٠٦ | فصل في ما يكون وصيه وما لا يكون |
| ٥٠٨ | فصل في من يجوز وصيته ومن لا |
| ٥١٢ | فصل في مسائل مختلفة |
| ٥٢٥ | فصل في ما يكون رجوعا في الوصية وما لا يكون |
| ٥٢٧ | باب الوصية |

- ٥٢٥ **ل** فما يكون قولاً لومياً
- ٥٢٦ **ل** بصرفات الوصي في مال
- ٥٢٧ **ل** لليتيم وتصرف المال في مال ولدا الصغير
- ٥٢٨ **ل** كتاب الشفعة
- ٥٢٩ **ل** في الطلب
- ٥٣٠ **ل** ترتيب الشفعة
- ٥٣١ **ل** فيما التصعق ان ما سدا ولا
- ٥٣٢ **ل** في تسليم الشفعة والحيلة في سماعها
- ٥٣٣ **ل** كتاب السير
- ٥٣٤ **ل** في معاملة المسلم السان
- ٥٣٥ **ل** من يملك الحبوب في دارهم
- ٥٣٦ **ل** في دار الحرب
- ٥٣٧ **ل** في الامان
- ٥٣٨ **ل** لقمعة العاني
- ٥٣٩ **ل** في بيع امانة الجبس
- ٥٤٠ **ل** في اصلياء اهل الحرب
- ٥٤١ **ل** اموال المسلمين
- ٥٤٢ **ل** ان يكون اسلاما من الكافر
- ٥٤٣ **ل** ان يكون كافر من المسلم

من الفاظ الكفر بالفارسية

| | | |
|-----|-------------------------------|-----------------------------------|
| ٢٢١ | كتاب | الردة واحكامها |
| ٢١٠ | فصل | فيما يبطله الارتداد |
| ٢١٥ | فصل | لاهل الذمة وما يرضونهم وغيره |
| ٢١٦ | فصل | في خراج الارض |
| ٢٢٣ | فصل | في لستلاء اهل الشرك على اهل الحرب |
| ٢٢٦ | كتاب | الزمن |
| ٢٢٦ | فصل | في الفاظ الزمن |
| ٢٢٦ | فصل | فيما يجوز رهنه وما لا يجوز |
| ٢٢٦ | وما يجوز به الزمن وما لا يجوز | |
| ٢٢٦ | فصل | في الانتفاع بالزمن |
| ٢٣٧ | فصل | فيما يرهن مال الغير |
| ٢٣١ | فصل | في العدل في ما يرهن |
| ٢٣٢ | فصل | في اختلاف الزمن والرهن |
| ٢٣٥ | فصل | في جنابة الزمن والحاجة عليه |
| ٢٣٧ | فصل | في احصاء الزمن عند سماء الدين |
| ٢٣٧ | كتاب | الشركة |
| ٢٣٨ | فصل | في شركة العنان |
| ٢٣٨ | فصل | في شركة المناوضة |
| ٢٣٨ | فصل | في شركة الوجه |

| | |
|-----|-----------------------------------|
| ٢٦٥ | ٩ ل في شركة لاعمال |
| ٢٦٦ | ل في الشركة الفاسدة |
| ٢٦٧ | ل الادون |
| ٢٦٨ | ل الحجر |
| | ل في الحجر بسبب السفة |
| ٢٦٩ | نبذ يره الخفرة . |
| | نفت فهرست حلا رابع ماوي فاضل حمان |

كان المضاربة
 المضاربة لا تجوز بغير الدراع والدنانير ميلا كان او موزنا او عرفنا في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الواحدة عدم ولا تجوز
 بالنهب والفضة اذ الركنين مضاربة في رواية الاصل. وتجوز بالدراهم النهرجة
 والزيوف. ولا تجوز بالسقوة ما كانت تروح في كالفلوس. رجل دفع عرضا
 وقال به واعمل بفته مضاربة بنصف الربح ثمان مائة النقد بن وتعرف في الف
 جائزت المضاربة لانه اضافها الى الف لا الى المروض وان باع العرض بمكيل او موزن
 جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمه الله
 لا تجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله صارت مضافة الى
 العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يجهت قدرها مضاربة جائزت المضاربة ويكون القفل
 في قدرها مضاربة قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع
 بان يعمل بها مضاربة بال نصف او بالثلث او ما اشبه ذلك جائزت المضاربة
 . ولو كانت الدراهم عسبا فقال للمضارب اعمل بما في يدك مضاربة فانخفض جلت المضاربة
 عندنا خلا قال فرجح. ولو كانت الدراهم دينارا فامر الدينونان يعمل بما عليه مضاربة
 لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقض مالي على فلان
 من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمان مائة درهم فقال اذا تم لي الف
 درهم شاركك ثم قال بعد ايام تعرف بما عندك ليحصل لنا شيء قالوا هذه مضاربة ^{سنة}
 لجمالة الربح بينهما فيكون اصل المال ورجحه للأمر والمأمور بجر مثله. رجل دفع الى ^{رجل}
 انما مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة بالقر من ذلك المال قال له

ورب المال لعمل فيه بركتنا ولم يقل فان اشترى سلعة بأكثر من الف كانت حصته ثلاث
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له بعد وعليه وضعية وغنم الزيادة فمن عليه خاصة
 ولا يضمن المضارب بذلك الخلل . رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالهلام
 او على العكس جازت المضاربة عندها وان اشترى بخلاف يصفه راس المال بان
 كانت بيضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول ابى حنيفة وابي يوسف مخرج والمو
 قول محمد مخرج . المضاربة قبضد بآشيتا منعا اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع الثمرة
 نحو ان يجعل له دراهم مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة . ومنها اذا شرط على
 المضارب ضمان ما هلك فيه . ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان
 ذلك يمنع التقلية بين المال والمضارب . وكذا لو وكل رجلا له دفع ماله مضاربة فندفع الوكيل
 وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا من نفسه من الربح كان ذلك فاسدا . ولو فعل
 ذلك الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل
 مع المضارب بيجازت المضاربة والشروط جميعا . ولو دفع احد المغار نجن الف درهم من مال
 المفاوضة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت
 المضاربة . ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصي الاب مال الصغير الى رجل
 مضاربة وشرط عمل البيتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا
 ان كل من يجوز له ان ياخذ لنفسه مال البيتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع البيتيم
 جازت المضاربة . وكل من لا يجوز له ان ياخذ لنفسه مال البيتيم مضاربة اذا شرط
 عمل نفسه مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة . واذا عمل المضارب
 في المضاربة الفاسدة وبيع كان كل الربح لرب المال والمضارب اجر المثل تاما لان
 المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثله تماما. ولو ملك المال في بدء المضارب لا ينعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل
 انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول! يجنبه رض
 ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا اطلب المال
 في الاصل. رجل دخل رجل بالامانة في عين نصب احد هاتين الحج وسكت عن نصيب الاخر ان سكت
 عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استفساؤها ما وراء الشرط لرب المال يكون للفقهاء
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث
 الربح والباقي لرب المال. ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو دفع الفاضلية على انها شريكان
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا
 في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح ولو شرط بعض الربح
 لثالث امكن ما شرط الثالث يستحق المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب
 وليس عليه دين او قضاء من المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب
 وان كان ما شرط الثالث يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته
 كان ذلك لرب المال. وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط
 عمل العبد مع المضارب جازت المضاربة ويكون المشرط للعبد وان لم يشترط
 عمل العبد فهو لرب المال. وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عند المولاه
 يملك كسب العبد على كل حال. ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال
 كان ذلك بضاعه. ولو دفع الى رجل الفانفعها قهرها على المضارب ونفعها مضاربة
 جاز. فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعلما برفيعه

والنصف الآخر يكون على ما شرط. ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها فرض
على أن عمل بالنصف الشرع على أن يكون الرجح إلى جاز ولا يكره. فإن تعرف بالألف ورجح كل
الرجح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لأن نصف الألف صار ملكا للمضارب بالقرض
والنصف الآخر بقاعة فيه. رجل قال لغيره خذ هذه الألف نصفها مضاربة بنصف
الرجح ونصفها بة فبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فإن ملك المال
فيه قبل العمل أو بعد بضمن قد والعبه لانها بة الشاع فبما يقسم. ولو دفع الفاضل
بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الرجح فعمل ورجح نصف الرجح يكون لرب المال لأنه
رجح البضاعة والنصف الآخر بينهما على السواء لأنه سرج المضاربة. رجل باع بنصف
متاعه من رجل بمخسأته ودفع كل الشاع اليه وأمره أن يبيع النصف الباقى ورجل بكل
الثلث مضاربة بالنصف باع الكل بالألف وتعرف فيه فعلى قياس قوله أي بغيره سرج
الرجح والوضيعة بينهما نصفان. وعند صاحبه سرج رجح نصف الدين لرب المال
ورجح النصف الذي أمره ببيعه على ما شرط بناء على أن من أقر الدين بان يقره له
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا لنفسه وقوله أي بغيره سرج لا صاحب الدين
فأرجح في حصة الدين يكون للدفع اليه خاصة وما ربح في نصف الدين يكون للدافع
لأن ذلك سرج ماله وعند هاهنا المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لأن
عند هاهنا اشترى الدين بالدين يكون مشتريا للأمر وإنما سدت المضاربة لأنها
وقعت بالعرض فكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف. ولو أن الدافع في
السئلة شرط لنفسه ثلث الرجح وثلثين للمضارب عند أي بغيره سرج ثلث الرجح
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على أن يكون الرجح لك
واعمل في نصيبك على أن يكون ثلث الرجح لي وثلثه لك. رجل دفع إلى غيره مضاربة

وضبط فيها شرطاً فاسداً فهو على وجهين ان كان شرطاً يؤدي الى جهالة الرجح مثل
 ان يشترط على ان يدفع المضارب داراً الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها
 رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرجح عوضاً عن عمله وخرج من
 الارض والدار فكانت حصة العمل مجهولة فان شرط ذلك على رب المال على ان
 يدفع ارضه الى المضارب او داراً لا قصد المضاربة وببطل الشرط لان المضاربة
 لا تبطل بالشرط الفاسد وتبطل بجهالة حصة المضارب من الرجح وفي المسئلة
 الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الرجح لان رب المال ما شرط على المضارب
 شيئاً سوى العمل لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احمق برأس ماله
 وحصة من الرجح ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الالف
 مضاربة في يدي وليس عليه دين صح اقراره من جميع المال لا سداً ثم التهمة وانما
 عليه دين العهدة لا يصدق في حق عظيم العهدة وانما كان عليه دين للرجحان بدأ
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة
 فخاصا بالمضارب اذا اقر في مرضه انه مرجح الفاتش مات من غير بيان لاضمان عليه لانه
 لم يقرب مولا المال الى نفسه ولو اقر انه رجح الفار ووصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك
 من تركته لانه مجهول للامانة اذا اخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين
 او الخمسين والمضارب يحمل ببقية المال ان كان المضارب كلماً دفع الى رب المال
 شيئاً قال هذا رجح يكون ذلك رجحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اسرج وما اخذت
 مني كان من راس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئاً ولم يقبل هذه
 رجح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال ياخذ راس ماله يوم الحساب
 ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصاناً

من رأس المال لا نالو جعلناه من رأس المال كان استرجاع البعض رأس
 المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا إبطال المضاربة . قال رضي الله
 تعالى عنه صلى الله عليه وسلم إذا أخذ المستاجر في الأجرة الطويلة شيئا من المال لا يكون
 ذلك للأجرة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال إذا اقتسم الربح
 ثم هلكت المال فبطل المضارب ولو حقه خسران ينتقض ذلك القصة وما قبض
 رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد على رب
 المال حتى يستوفي رب المال تمام رأس ماله . فان فضل شيء من رأس
 المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيء من الربح حتى يسلم لرب المال
 رأس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد فسخ الربح فقال المضارب
 قسما بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان القول للمالك
 المال ولو قلما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب لمثلث
 الربح كان القول قول المضارب لأن رب المال متعت ليس في دعواه الا فساد العقد
 . ولو أقام رب المال البينة قبلت بينة لأنه أقام البينة على فساد العقد . ولو قال
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث
 الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لأنه ينكر زيادة
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لأنها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم
 تستر لي شيئا لم يجز لئلا كان القول لرب المال لأن المضارب يدعي جازفة
 ذمة رب المال ورب المال ينكره وان أقام البينة فالبينة بينة المضارب لا

فقلت على اثبات الدين في ذمة الآخر. ولو وقع مثل هذا في الزراعة كانت البينة
 للمنافع لان الزراعة لازمة فان من لا يذرمه يجبر على العمل فكانت البينة المجوزة
 اولى لما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بالضمان لا بالتعصم. ولو قال رب المال دفعت
 اليك بضاعة وقال المضارب لا للمضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال
 لان الرمي يصدق عليه من جته. وكذا لو قال المضارب اقرضتم وقال رب المال مضاربة
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعى عليه تملك المال والبينة
 للمضارب يجعل كانه اعطاء المال مضاربة ثم اقرضه. ولو قال رب المال اقرضتك
 وقال المدفع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان
 بعد ما انتفائه اخذ المال باذنه والبينة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال
 الف درهم وشرطت لك ثلث الرمي وقال المضارب لا بل ارس المال الف وشرطت لي نصف
 الرمي وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في ارس المال قول المضارب
 مع البين وفي شرط الرمي القول لرب المال مع البين. وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال
 الف منها ودية او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي
 اليد في بدء الا اذا قرب به انه لغيره. ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها
 مضاربة بنصف الرمي ونصفها ودية تقسم المضارب المال بنصفين فضل باحد
 النصفين ورمي بنصف الرمي يكون للمضارب والنصف الاخرين المضارب ورب المال
 نصفين والوديعة تكون عليهما نصفان. ولو دفع الف مضاربة فقال له اعمل فيه
 برأئك كان للمضارب ان يدهنها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل
 المضارب الاول مع الثاني او شرط على رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية
 فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الرمي بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان
 عمل رب المال المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويرجع يكون جميع الربح للمضارب
 والمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على الصحيح في قول ابي حنيفة ربح وان لم يرج
 المضارب كان له اجر مثله ايضا ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يرج المضارب
 لا شيء له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
 وعن محمد ربح انه يضمن رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على
 ان ما رزقك الله نظام من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول
 الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال
 نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان
 نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول ولو شرط الاول
 للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبقيهم الاول
 للثاني مثل سدس الربح ولو كان رب المال قال للمضارب جلي انما رزقتك الله نظاما
 او قال ما رجحت من شيء فعو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل
 او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرطوا
 ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
 قال ابو حنيفة ربح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يجعل به الثاني ويرجع وان عمل
 الثاني ولم يرج لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد ربح اذا عمل الثالث يضمن الاول
 ربح الثالث ولم يرج وقال زفر ربح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثالث او لم يعمل
 في كل موضع يضمن الاول جزير رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاع ضمن الثالث في قولهم فان
 ضمن الاول فميت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن

الثاني حجج الثاني على الاول وبعض المضاربة الثانية وطب الرجح للمضاربة الثانية ولا يلزم
للاول في قياس قول ابي حنيفة رج

فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له
ان يشتري ما يبدله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى
بمالا يتعاقب فيه الناس يكون محالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيتك والفضل
لان الفطن الفاحش تبرع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة
بمالا يتعاقب فيه الناس او باجل غير متعارف جاز عند ابي حنيفة رج خلافا لما حباه
رج كالوكيل بالبيع . والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الاضاع
والايداع واستجار الاجراء لحفظ المال واستجار الدواب للعمل واستجار المكان
والسفر . وما جاز له ان يعمل بنفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك . وله ان يهون
مال المضاربة وان يرتفع به . وان جهل بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من
الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على الفدية
نحو ان يشتري بالكثير من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك
او لم يقل الا ان ياذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفوضة ولا ان يجهل
مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل
فيه برأيتك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال
المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة يظهر
الرواية ولا يقرض مال المضاربة . ولا يأخذ نسخة بمال المضاربة . ولا يدفع

بِمَالِ الْمُضَارِبَةِ سَخِيَّةً وَأَنَّكَانَ رَبُّ الْمَالِ تَالَهُ أَعْمَلُ فِيهِ بِرَأْيِكَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ بِالْسَخِيَّةِ
 نَصًا. وَلَا يَتَّقِ الْمُضَارِبُ عِبْدَ الْمُضَارِبَةِ بِمَالٍ أَوْ بغيرِ مَالٍ وَلَا يَكْتَابُ وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ عَبْدُ
 الْمُضَارِبَةِ إِذَا حَقَّقَهُ دِينَ حَاضِرًا كَانَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ غَائِبًا. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزْوَجَ عَبْدًا وَلِلْأَمَةِ
 لِلْمُضَارِبَةِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَجُلُهُ أَنْ يَزْوَجَ الْأَمَةَ. وَلَوْ تَزَوَّجَ الْمُضَارِبُ أَمَةً لِلْمُضَارِبَةِ
 فَأَنَّكَانَ فِي الْمَالِ رِيحٌ لَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا إِذْ لَهُ رَبُّ الْمَالِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ
 رِيحٌ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ جَازٍ وَخَرَجَ الْأَمَةُ عَنِ الْمُضَارِبَةِ وَنَصِيرُهُ حَسْبُهُ ^{لَيْسَ}
 مَالُ الْمُضَارِبَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ. وَالْمُضَارِبُ فِي الْمُضَارِبَةِ الْمُطْلَقَةِ أَنْ يَسَافِرَ عَالِ الْمُضَارِبَةِ
 فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ بِرَأْوٍ وَمَجْرَوعٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ ابْنِ جَعْفَرٍ رَحِمَهُ أَنَّهُ لَا يَسَافِرُ
 وَأَنْ يَسَافِرَ فَلَيْسَ الْمَالُ فِي الطَّرِيقِ كَانَ ضَامِنًا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 رَجُلُهُ مِنْ عِنْدِهَا أَنْ يَسَافِرَ إِلَى مَوْضِعٍ يَقْدِرُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِهِ وَيُدْبِتُ
 عَنْهُمْ مَحْوَ فَرَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ سَفَرًا خَوْفًا يَتَأَمَّرُ النَّاسُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِمْ
 . وَلَوْ تَصَرَّفَ الْمُضَارِبُ وَصَارَ مَالُ الْمُضَارِبَةِ دَيْنًا عَلَى النَّاسِ وَامْتَنَعَ الْمُضَارِبُ عَنِ التَّقَايَةِ
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رِيحٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ التَّقَايَةِ وَيُقَالُ لَهُ أَحْلِلْ رَبُّ الْمَالِ عَلَى الزَّهْرَاءِ
 أَيْ وَكُلِّ وَأَنَّكَانَ فِي الْمَالِ رِيحٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ التَّقَايَةِ بَلْ يَوْمَرُ بِالتَّقَايَةِ لِيُصِيرَ الْمَالُ نَصًا
 . وَإِذَا صَارَ مَالُ الْمُضَارِبَةِ دَيْنًا عَلَى النَّاسِ صَهَاءُ رَبِّ الْمَالِ عَنِ التَّقَايَةِ وَقَالَ أَنَا غُلَامِي
 خَافَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْمُضَارِبُ فَإِنَّكَانَ فِي الْمَالِ رِيحٌ فَالتَّقَايَةُ يَكُونُ لِلْمُضَارِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ
 رِيحٌ فَلَرَبُّ الْمَالِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ التَّقَايَةِ وَيَجْبِرُ الْمُضَارِبَ عَلَى أَنْ يَحْلِلَ رَبُّ الْمَالِ عَلَى الزَّهْرَاءِ
 . وَلَوْ كَانَتِ الْمُضَارِبَةُ مُطْلَقَةً فَخَصَّ بِرَبِّ الْمَالِ بَعْدَ عَقْدِ الْمُضَارِبَةِ فَيُؤْذَنُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَ
 بِالنَّسِيبَةِ وَلَا تَشْتَرِ قَبْلًا وَلَا طَعَامًا وَلَا تَشْتَرِي مِنْ فَلَانٍ وَلَا تَسَافِرُ وَأَنَّكَانَ الْخُصْمُ
 قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُضَارِبَ أَوْ بَعْدَ مَا عَمِلَ فَاشْتَرَى دِيْنًا وَتَبَضَّ الثَّمَنُ وَصَارَ الْمَالُ نَصًا

جاز ~~بأنه~~ لأنه في هذه الحالة يملك غزله وأخراجه عن المضاربة فيبيع تخصيصه
 وإن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يبيع تخصيصه لأنه لو فهمنا عن البيع
 في هذه الحالة أو أراد غزله لا يبيع فلا يبيع تخصيصه. وكذا الوفاء عن السفر فلي الربوة
 التي يملك السفر المضاربة المطلقة إن كان المال عرضا لا يبيع فيه. وكذا لو كان
 المضاربة عامة بأن قال رب المال له أعمل فيه برأيت ثم فاه عن الشك وخلط
 المال يبيع فيه ~~بأنه~~ بطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك وأولم
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا
 لينض المال لأنه عزل حكى. ولو عزله قصد يملك بيع ما كان أشتري من العرض
 ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن استغسانا
 رجل دفع مالا لمضاربة وقال له أعمل برأيت ثم قال له لا تفعل برأيت مع نفيه جرك
 دفع مالا لمضاربة وقال له أعمل برأيت فيه وأولم قبل فاشتري المضارب بالمال خيرا
 أو خيرا أو ميتة أو مدبرا أو مكاتبا أو ام ولد وهو يعلم بذلك أو لا يعلم ونقد الف
 من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لأنه لا يملك بيع ما اشتري. وإن اشترى
 شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه يملك
 بيع ما اشتري بعد القبض. رجل دفع إلى رجل عشرة آلاف مضاربة على أن يشتري
 بها شيئا سماه فاشتري المضارب شيئا غير ذلك وبيع فالرجع بينهما يكونه
 على الشرط إلا أن يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر
 في بعض المواضع وذكر في الأصل إذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على أن تشتري
 بها الطعام أو قال فاشتريه الطعام أو قال خذ هذا في الطعام فهذا كله نصيب
 ويتقيد المضاربة على الإطلاق وعليه الفتوى. ولو دفع مالا مضاربة وقال

تخرج إلى الري فأرحت في ذهابك فهو بيتنا نصفان وما يحتاجه رجوعك
 فبيتنا اثلاثا ثلث ثلثك وثلاثا إلى أو قال ربع هذا الشطر بيتنا نصفان والشمس
 الثانية اثلاثا فالضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرط إلا أن كل شطر من هذه
 الشرط صحيح عند الاضداد فكذا إذا جمعه مع غيره ولو دفع إليه دراهم وقال اعمل
 فيها بشركي ولم يزد على ذلك فأربح المدة فوقع إليه بينهما نصفان لأن نقطة الشكة
 تقتضي المساواة. وأودع مالا مضاربة إلى رجل ولم يعمل فيه برأيتك إلا أن ساق
 التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخلطون المالك ولا ينفصم رب المال عن ذلك
 فعلى ذلك قالوا إن غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا لا يضمن ويكون
 المضاربة بينهما على العرف. رجل دفع إلى غيره مالا مضاربة ثم إن المضارب شارك
 رجلا آخر بدراهم من غيره مالا مضاربة ثم اشترى على مضارب وشريكه غير من شركهما
 ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلا تجزأ قالوا إن اتخذ
 الفلاح بأذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاح وإلى قيمة
 العصير فأصاب حصته الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصته العصير فهو
 بين المضارب وبين الشريك لكن هذا إذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك
 فإن لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير إذن الشريك فالفلاح يكون
 للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصته الشريك من العصير للشريك
 فإن كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاح يكون للمضاربة
 والمضارب ضامن حصته شريكه من العصير. وإذا كان الشريك أذن له بذلك
 ورب المال لم يأذن فالفلاح يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال
 مثل الدقيق. ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فأعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بعد الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشتراط عقد المضاربة ومقدار
 ثمن الدقيق الآخر كله يكون لرب المال برجحه وعليه وضیعة والمضارب
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن
 خلط الدقيق بمال المضاربة ، اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو
 شريك فيه . اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناعا للمضارب
 وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا فيرضى المال من المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه
 مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله
 لا يجوز ويكون نقصا للمضاربة . ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز
 في قولهم جميعا . ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال
 فباعه من مضاربه واشترى المضارب للمضاربة جاز . وقال محمد بن زفر رحمه الله
 البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان الربح
 مشتركا مال نفسه مضارب نزل خاتما مع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب
 مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهلك
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتقد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتقد عليه يضمن المضارب . وهو نظير ما قال
 محمد بن سلمة ربح في اهل السوق اذا قاموا واطعموا وركبوا السوق فباع
 شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم اتفقوا . المضارب اذا قال لرب المال

لم تدفع الميثاق ثم قال بل قد دفعت الى ثم اشترى المال ذكر الناطق ربح ان المشتري
يكون على المضاربة . وان ضاع المال بئذ بعد الجود قبل الشراء فهو ضامن
والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى
برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمضاربة له . وكذا
الوكيل بشراء شيء بغير عينه بالف درهم فباعه المال الى الوكيل . وان كان العبد
معينا فاشتراه في حالة الجود او بعد ما اقر فهو الامر . ولو دفع رجل عبدا الى
رجل لبيعه فجحد المامور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة ربح جازي برأ
عن الضمان . وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجود
ثم اقر جازيا ايضا . رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك
وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون
القول قوله في ذلك . اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال
امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالتعد والنسيئة او قال رب المال
امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت الى المال
مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعي الاطلاق والاصل
في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر ربح القول لرب المال لان الاذن
بالتعريف يستفاد من جهة . اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا
للمضاربة ثم دفعها الى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع
جاز ويكون حصة المضارب من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرط
في المضاربة لانه ربح مال المضاربة . ولو استاجر المضارب ارضا بغيره ثم
اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فربحها جاز . ولو اخذ المضارب .

ارضاً ثم ارعة ثم اشترى طعاماً ببعض مال المضاربة ووزع فان كان رب المال قال له والمضاربة اعمل فيه برأيك جاز. وان لم يقل له ذلك لا يجوز. ^{المضاربة} بما دام يعمل في معرته كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ^{وشرابه} وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحمام والاحكام لا يكون في مال المضاربة ^{ولو شرط عليه} رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في معركته لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامناً والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بما في الشركة واثق على نفسه من المال المشترك لم يذكو هذا في الكتاب وذكر الناطق راجح رواية الحسن عن ابي حنيفة راجح ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته وعن محمد راجح ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بجزالة المضارب. المضارب اذا سافر بما في المضاربة ومال نفسه توزع النفقة على المالين سواء خلط المالين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في اهله اذا فسح رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عرضاً لا ينفذ نسجه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنانير نفذ ذلك الضمخ واسه اعلم .

كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة راجح. وقال صاحبنا راجح يجوز اذا استجعت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف بعض. والفتوى على قولها لتعامل الناس في جميع البلدان. وشرائط جواز المزارعة ستة. منها بيان الوقت فان دفع ار

مزاولة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزاولة. وإنما قال ذلك لأن المزاولة
اجازة فإن البذر لو كان من قبل صاحب الأرض كانت المزاولة استيجاراً للعامل
وإن كان البذر من قبل العامل فهي استيجاراً للأرض. ولهذا قال الحنفية استئجار
لغيره أرض هذه بذري على أن يكون الخارج بيتاً نصفين كانت مزاولة. وكذا
لو قال العامل ذلك لصاحب الأرض والمنافع لا تغير معلومة الإبيان الوقت وقال
مشايخ بلخ راجح لا يشترط بيان المد ويكفي المزاولة على أول السنة يعني على أول
ربيع يكون في تلك السنة. قالوا إنما اجاب بفساد المزاولة في الكتاب إذا لم يبين
الوقت لأن أول وقت المزاولة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر إلا
يسير الأثرى أن وقت المعاملة لما كان معلوماً لا يشترط فيها بيان الوقت استقناً
والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولو أنهما ذكر في المزاولة وقتاً لا يمكن
فيها من المزاولة لا يجوز كما لو دفع أرضاً لا تصلح للمزاولة. وكذا لو شرط وقتاً لا يبيّن
إلى ذلك الوقت عادة لا يجوز لأن فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزاولة
سنة فزرع واستبعد الزرع وبقي إلى تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزاولة
لا تبقى المزاولة لأنه لا غاية في بقاء المزاولة. والشرط الثاني بيان من كل البذر
من قبله لأن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كانت المزاولة استيجاراً
للعامل. وإن كان البذر من قبل العامل كانت المزاولة استيجاراً للأرض فكان
المعقود عليه مجهولاً واحكامهما مختلف أيضاً فإن العقد في حق من لا يدر
منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً ما قبل الله
البذر. ولهذا لو دفع إلى رجل أرضاً وبذر مزاولة كانت جائزة ثم إن رب الأرض
أخذ الأرض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزاولة ولا يكون إعانة وقال

الفقيه ما بوبكر البجلي ربح يحكم فيه العرف^{١٠} ان كان فموضع يكون البذر من قبل العامل
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه فم
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشترا لا يبيع الزراعة. وهذا اذا لم يذكر الفطايه لم يبه
 صاحب البذر فان ذكر الفطايه له عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض
 لتزرع لي او استاجر منك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل
 صاحب الارض وان قال لتزعهما لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل وللشرط
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجاق لا تصح عند جملة الاجر ولا اجر مضائق
 من الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيان
 ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يعبر معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يعبر الاجر معلوما والاعلام عند التاكيد
 يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استاجر دابة للركوب ولم يبين الركابي
 او للحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة
 لانها لازمة وفق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوجئ بالارض
 الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض عي ان تزرعها ما بدلتك او بدلتك
 لانه لما فرض الامر اليه فقد رضى بالضر وان لم يفرض الامر اليه على وجه العموم
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها
 شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها فيه حتى انما البذر فقد
 تحمل الضر فبرز وللمفسد فجزوا كما في مسئلة استيجار الدابة للركوب

ولوانها بينا البذر من جنسها ومن جنسين او من اجناس مختلفة وموت ذلك
 جبل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها بيذره سنة هذه على انه ان زرعهما حنطة
 فالتاريخ بينهما نصفان وان زرعهما شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعهما
 سمما فلصاحب الارض ربعه جاز على ما اشترط الا ان المزارعة في حق صاحب البذر
 تاكله عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا وبعضها سمما جاز ايضا على ما اشترط في كل نوع وكذا لو دفع الى رجل ارضا
 ثلثين سنة على ان ما زرعه فيها من حنطة او شعيرا وشي من غلة الصنف الثمانية
 بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما الثلثا فلصاحب الارض
 ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكل على احد النوعين او زرع
 بعضها وجعل في بعضها كرم او جائز ايضا في ظاهر الرواية ولو دفع ارضا مزارعة
 على ان يزرعها بيذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها
 سمما فما زرعه منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرعه منها شعيرا فلرب الارض
 ثلثه وما زرعه منها سمما فلرب الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله بخلاف
 ما تقدم لان مهنا نص على التبقيض فقال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا وجهنا ليس لهما ان يزرع كلهما احد الاصناف وانما يزرع كل نوع
 من الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض
 بهلا انه اذا زرعه بعضها حنطة لا يدري ما اذا يزرعه في ناحية اخرى وليس عليه
 ان يزرعه فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان التاريخ كله لصاحب البذر
 وكذا لو قال اخذت هذه الارض على ان ما زرعت منها حنطة فالتاريخ بيثنا
 نصفان وما زرعت منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما زرعت منها سمما

في ثلثه. وثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا. ولو دفع الى رجل ارضا
 يزرعها ببذر على انه ان زرعها حنطة فالتخارج بينهما نصفان وان زرعها
 شعير فالتخارج كله للعامل جاز لان خبره بين الزراعة عند القاء الحنطة
 وبين اعادة الارض عند القاء الشعير واحد هما غير مشروط في الاخر فانه
 وان سمي التخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة
 الارض ببعض التخارج ولا تجوز في الشعير لان في الشعير يعبر دافعا للارض
 مزارعة بجميع التخارج. وكذا لو دفع الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة
 فالتخارج بينهما نصفان. وان زرعها شعير فالتخارج كله للعامل وان زرعها
 سمسم فالتخارج كله لمالك الارض جاز العقد في الحنطة والشعير
 ولا تجوز في السمسم لان في الحنطة انقعد مزارعة الارض بنصف التاج
 وفي الشعير اعادة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر
 فبما. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع التخارج لمالك
 الارض. ولو دفع الى رجل ارضا يزرعها خمس سنين ما بدله على ان
 ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث التاج
 لرب الارض فهو جائز لانه سهم لكل سنة شيئا معلوما. ولو دفع الى رجل ارضا
 سنة هذه على ان يزرعها ببذر فوطا فخرج منها من عصف فهو للمزارع
 وما خرج من قوطم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء
 كان البذر من قبل مالك الارض او من قبل المزارع لان العصف والقوطم كل واحد
 منهما مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما لاحد العاقد من خاصية
 يفوت الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الاخر وكذا

لو دفع ارضاً لثلاثة عا حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما وبينه والشعير
 للآخر يعنيه لان فاسد وكذا كل شئ له فومان من الرج كل واحد منهما مقصود
 كبذر اللتان والكثان اذا شرط لاحدهما بينه اللتان وللآخر بينه البذر ولو شرط
 القطم لاحدهما بينه والعصفري بينهما نصفان او على العكس من ايهما كان البذر
 لا يجوز لما قلنا. وكذا الرطبة وبذرهما لا يجوز تخصيص احدهما بشئ من المقصود
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن يتبع على ما ذكره. ولو دفع الى رجل ارضاً الى
 حنطة وكر شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير
 مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد
 الحنطة فهو جائز على ما شرط لاننا استعان بالعامل في احدهما واستأجر العامل
 بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر واشتراط بذر البطح
 والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الطبق كالصنيع الظلم لان كل واحد منهما مقصود
 في الزراعة فلا يجوز تخصيص احدهما. رجل دفع ارضاً الى رجل ثلث سنين
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذر ما يبدله على ان الخارج بينهما نصفان
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذر وعده على ان الخارج للعامل وعلى المالك
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر ولصاحب الارض
 على ان يكون الخارج لصاحب الارض وللمزارع عليه اجر مائة درهم اصله
 جازي جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزاجحة صحيحة بنصف الخارج
 لان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية المالك
 استأجر الارض باجرة مطلومة لسبعة مطلومة وفي السنة الثالثة سلب الارض

استأجر العامل ببدل معلوم لينزع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الأفراد فكذا لك عند الجميع إذا لم يكن البعض شرطاً في البعض وأدفع رجل أرضاً إلى رجل وقال له اعمل في أرضي ببدل ربحي بنفسك وبيقورك وأجرائك فأخرج فهو كله لي جاز لأنه إذا لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له أجر إلا أن ذلك استعانة. ولو قال على أن يكون الخارج كله لك جاز أيضاً لأن صاحب الأرض أعار أرضه وأقرض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل وإنما كان قرضاً للبذر لأن تسليم البذر طريقاً للعبة والقرض والقرض لا ناهما يفعل عليه وإنما صار معياراً للأرض لأن المنفعة لا تنقوم إلا بالعقد وتسمية البديل ولم يوجد. ولو دفع أرضاً إلى رجل وقال أنزع في أرضي كراماً من طلعها على أن الخارج كله لي لا يجوز ذلك لأن هذا دفع الأرض مزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر وتمليكاً للبذر من صاحب الأرض لأن الأصل في القاء بذره أن يكون عاملاً لنفسه. وقوله صاحب الأرض على أن الخارج لي محتمل محتمل أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تمليك البذر والمحتمل ويكون الخارج له لأحب البذر وعليه أجر الأرض لأن صاحب الأرض ابتغى منفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له أجر الأرض أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج. ولو دفع رجل بذراً إلى صاحب الأرض ليبدرو صاحب الأرض في أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لأحب الأرض مثل أجر أرضه أخرجت الأرض ولم تخرج. ولو قال أنزع في أرضي على أن ما أخرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر عليه لأرضه

ولا العمله. ولو قال ان عمله في ارضك على ان الخارج كله لك فما خرج يكون كله
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لا تنقص على استيجار الارض
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر
 ارضه واجر عمله ولو قال ان رعيه في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان رعيه
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد لان القرض لا يبطل بالشرط
 الفاسد. والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لان
 ما ياخذ من لا بذر منه ياخذ اجرا ما العلماء ولا رضى فيشترط اعلام الاجر
 فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم لئنه غناء ملكه لا بطريق الاجر. وان بينا
 نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لانها ياخذ
 ياخذ اجرا فيشترط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد
 لانه لا يبين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقد مر
 مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزارعة التولية بين الارض
 والعامل فكل ما يمنع التولية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل
 يمنع جواز المزارعة. والتولية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت
 اليك الارض ومن التولية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان
 فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان
 زرعها قد أدرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما قلنا في تحرير هذا العقد مزارعة تعدن وتجوز معاملة وينبغي
 ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والا راضى متفادته
 لا يصير العمل معلوماً. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز للعقد
 على كل حال كما لو شرط عليه البقر والشروط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن
 عليه دين. وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون
 للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد
 ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض
 كان اشترط عمل عبد بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط
 البقر على صاحب الارض جائز اذا كان البذر منه فكذلك اذا شرط عمل عبد
 صاحب الارض ويكون الشروط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة.
 رح المولى من كسب عبد المديون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر
 مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان
 البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز
 كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسداً
 والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركة بينهما. فكل
 ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرط ان يكون لاحدهما ففقد معلومة من الخارج
 او شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرط ان
 يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. فكذلك
 لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما

فاسد من ايها كان البذر ولو شرط ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر
 الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشراكة
 في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة
 اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة
 وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا
 ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا
 لان هذا شرط يوجب قطع الشراكة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض
 الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرة تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر
 من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسع يزرع او دالة
 والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشراكة في الخارج
 فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه تسع يكون
 بينهما فيكون ويكون الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان السلطان لم يكن
 حقه في هذه السنة العشر او نصف العشر وهما رفا بعض الخارج سائر
 السلطان فاشترط للسلطان من العشر او نصف العشر يكون لصاحب
 الارض في قول ابي حنيفة ربح على قياس قول من يميز الزراعة وعلى قول
 صاحبيه ربح ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزراعة
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان
 البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا له ومن اصل
 ابي حنيفة ربح من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض
 فلي قياس قوله في الزراعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم ياخذ السلطان حقه
 يكون الشرط للسلطان لصاحبه الارض وعند صاحبه رج العشر يكون
 في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه واخذ بعض الطعام
 سر كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت
 الارض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفى بماء السماء
 عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثلها السلطان
 يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء
 ياخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا ادري
 اباخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعادك على ان يكون
 لي نصف ما بقي من الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاقد على هذا الشرط
 كان فاسدا في قياس قول ابي حنيفة رج لان عند الشرط للسلطان يكون
 لصاحب الارض فاذا اشترط ذلك فقد شرط لصاحب الارض من الخارج
 خراج مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبه رج
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في الزريعة ان ما خرج من حنطة بينهما
 نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه او شرط ان يكون الحنطة
 لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز. وان شرط ان يكون
 الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرط وكذا
 لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما
 كما شرط. وان شرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهو على التمامية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. اما الفاسدة احدها اذا شرط
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر
 جاز وان شرط الحب لغيره لا يجوز. وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز اصلا وعن بعض
 مشايخ بلخ ر. اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يبيع المزارعة لان هذا شرط يودى الى قطع الشقة
 في المقعر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون الحب
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر
 وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز وعن محمد ر. انه يرجع الى قول ابي يوسف
 ر. فصار هذا من الوجه الفاسد. ولو دفع ارضا فيها زرع صار بطلا مزارعة
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض
 ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بطلا
 مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة ونعم لو شرط التبن لصاحب البذر
 جاز. وان شرط للآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القعيد مزارعة ثم المزارعة
 على قول من يجوز على من عيّن احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان يكون
 الارض لكهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون

البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما
 والبذر من احدهما فهو على وجه ستة ثلاثة منها جارية وثلاثة منها فاسدة. اما
 الثلاثة الاخرى فاحدها ان يكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل
 من الآخر وبشيء مما يحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائلان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض بشيء معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل
 من احدهما والباقي من الآخر فهو جائلان صاحب البذر يصير مستاجر العمل
 بشيء معلوم من الخارج ليعمل في ارضه ببقرة ويذره والوجه الثالث ان يكون
 الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائلان صاحب
 الارض يصير مستاجر العمل ليعمل العامل ببقرة لصاحب الارض والبذر
 واما الثلاثة الفاسدة فاما ان يكون الارض والبقر من احدهما والباقي من الآخر
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشيء من الخارج
 وعن ابي يوسف ربح الله بجور لكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر
 لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة
 الارض لا يكون البقر تبعا للارض فيبقى استيعار البقر مقصودا بشيء
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من احدهما البقر فقط والوجه
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر فذلك
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض
 مهنة في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا الواضح ثلاثة اوجه

وهو البعض البقر وحدثوا البذر وحدث كان فاسد لما قلنا. والوجه الثالث
 من الفاسد ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر
 وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع. وكذا لو اشترك ثلثة
 او اربعة والبذر من احدهم فقط والبقر من احدهم فقط كان فاسد لما قلنا
 هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما
 وشروطا ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشروطا
 ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير
 قائلا للعامل ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ارضي
 ارضي ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسد لان هذه مزرعة
 بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط ان يكون
 الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس
 كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا قسدت المزرعة كان الخارج
 بينهما على قدر ربهما ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه
 ناهى ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى
 منفعته ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقداره ببذره
 ويرفع من الباقى اجر نصف الارض وما انفق ايضا فيعتقد بالفضل
 لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحد
 والبذر منهما وشروط العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين
 جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة
 نصف الارض لابشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز
 لان من لا بذر منه يكون فائلا للأخر اذ سارع ارضك ببذر رك على ان يكون
 الخارج كله لك وازرع ارضي ببذر رك على ان يكون الخارج كله لى فكان
 العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. ولو كان البذر من الدافع والعمل
 على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط
 لصاحبه هبة نصف البذر او اقر ارض نصف البذر بمقابلة العمل له في نفس
 الارض وذلك باطل. وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع
 او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة
 شئ من الخارج بمجرد البذر. ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج
 للعامل جائزا لان من لا بذر منه صار دافعا لرضه مزارعة ليزرعها العامل
 ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز. ولو كان
 الارض والبذر منهما وشرطا العمل على أحدهما على ان يكون الخارج بينهما
 نصفين جائزا ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه. ولو كان الارض والبذر
 منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين
 لان الخارج ماو بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما
 فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك
 لا يستوجب الاجر. ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع
 شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان
 الارض لها وشرط ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما
 نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقر ارض ببذر

البذر ولو شرطنا متى البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين
لا يجوز لان الدفع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ان يزرع ارضك ببذر لك
على ان يكون الخارج لك وارضى ببدري وبذرك على ان يكون كل الخارج لي
وانما مزارعة جميع الخارج فلا يجوز . رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر
بذر والبذر عها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا العيلة في ذلك ان يشترط
نصف البذر من صاحب البذر بشئ معلوم ويبيعه البائع عن الغن فيصير البذر
شتركا بينهما ثم ان باع البذر بامره ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون
الخارج بينهما نصفين فاذا ضل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما
ولا يكون هذا دفع البذر وحق مزارعة . رجل دفع الى رجل ارضا وبذر ابيع
صف البذر من المدفع اليه فزرع المدفع اليه بعض البذر في ارض نفسه
وبعضه في ارض الدافع فزرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه
صار مستهلكا حصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض
الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرط . رجل دفع الى رجل ارضه لبذر عها
ببذرها جميعا على ان يكون البقر من المزارع والخارج بينهما نصفان .
فتارك الابار في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة
امانساد المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاكار
ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت
هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة . وامانساد الشركة
فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفع اليه على قدر
بذرها لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل

نصف الارض لانها تستعمل نصف ارضه بعقد فاسد وعلى المزارع الاول
 العامل الثاني اجر مغل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للتزريع الاول
 على ريب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشغول وما احاب الدافع من الزرع
 يطيب له وما احاب المدفع اليه يرفع من ذلك قدر يذو مقدار ما انفق
 وما يحرم ويتصدق بالزيادة لما عرف. واذا اراد ان ترفع الشجرة في الزيادة
 الفاسدة عند الكل او يفاصد عند اي مخيفة سرح وجازت عند صاحبه
 فالمجلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد راج قال بين النميان
 نقيب رب الارض ونقيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نقيب
 وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض وانقصان الارض ووجب لك على اجر
 مثل عملك واجر ثيلك فهل صالحتي على هذه النقطة وعلى اجر مثل الارض وانقصانها
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ثم يقول للمزارع لصاحب الارض
 وجب لك على اجر مثل ارضك وانقصانها ولي عليك امر مثل على ونيران
 وبذر في فعل صالحتي بما وجب لك على ما وجب لي عليك وعلى هذه النقطة
 فيقول رب الارض صالحت فاذا قال ذلك وتراضيا على هذا الوجه يزول
 الخبث لان الحق لهما لا يبعد وها فيطيب لكل واحد منهما ما احاب سرجل
 سقي ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة
 محمد بن مقاتل راج يطيب له الفاسد راج كن غضب علفا واعلف دابة حتى سميت
 فانه ينعن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض النقاد راج انه
 وقع الماوية كرم في غير فريته فامر بقطعه. وقال الفقيه ابو الليث سرح انا
 للامر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد المال بغير ضرورة ومخوفا

٣٣
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغیر احتیاط صاحب الكرم والزرع لكن
لو تصدق به كان حسنا قال مولانا خواجه عنه والافضل ان يتصدق
بالمخرج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسئلة العلف لان العلف
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

فصل فيما يفسد الزراعة من الشرط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في الزراعة على العامل ما يحصل به الخارج لو تقي
للمحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد الزراعة لان ذلك مستحق
عليه بمطلق العقد فالشرط لا يلزمه الا وكادة . وكذا لو شرط على العامل ما لا
يخرج الارض بدونه زرع معتادا كشرط الكراب لا يفسد العقد ولو شرط
على العامل ما له اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة
بعد انتهاء الزراعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه
يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو
شرط على العامل كرمي الانهار الصغار واصلاح المسنجات والثنيان
وتقسيمه عند البعض ان يرد حاكم روية على صاحب الارض وعند البعض
زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح
المسنجات وكرمي الانهار وقربيب الماء حتى يمكنه الشرب جاز سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون
على صاحب الارض بدونه الشرط فالشرط لا يلزمه الا وكادة . وهو نظير ما
استباجر دارا بدوم وشرط المستاجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحا

ويصلح ما بينهما السبل المأبى لان ذلك على صاحب الأرض من غير شرط
فشرط لا يفسد العقد. وإذا شرط المصداق والدياس والتدريفة على العامل
كان مفسداً للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك
وانتهاء العقد. وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون
مفسداً. فلو ان العامل حصده الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطاً
عليه فذلك يضمن حصة الدافع. وعن أبي حنيفة ربح ان شرط هذه
الاعمال على العامل لا يفسد العقد. وعن أبي يوسف مراح في النواذر انه
لا يفسد لأن ان لم يشترطاً يكون عليهما وان شرطاً لزم الزارع بحكم المرف
وهو كما لو اشترى حطباً في المصرا لا يجب على البائع ان يجله الى منزل المشتري
واذا شرط عليه يلزمه بحكم المرف ولو شرط المجد اذ على العامل في العاملة
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه. وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة ربح
انهما قالاه هذا كله يكون على العامل شرطاً لا بحكم المرف. وقال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضاً. وعن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالمعرف ولا يجتمع عنه ثم في المرف
الذي يكون المصداق على العامل عرفاً والآخر وتعاقل عن المصداق حتى هلك
قال الفقيه ابو بكر البخاري ربح يضمن ذلك. وقال الفقيه ابو الليث ربح ان انا
كنصيراً فاحتمل لا يخرج الناس الى مثله كان ضامناً والا فلا هذا اذا شرط هذا للمأمل
على العامل فان شرطاً شيئاً من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد عند الكل
لانه لا عرف فيه. ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح السيات يفتى

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نملأه من
 لصاحب الارض عليه اجر الارض والعامل على صاحب الارض اجر عمله في كوي
 لانها رقيقا صان ويتراد ان الفضل ولو لم يكن كوي لانها رقيقا صان على العمل
 فالعقد كوي العامل لانها بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كوي
 لانها رقيقا صان متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب
 الارض فشرط على العامل كوي لانها رقيقا صان واصلاح المسنات فسد العقد ويكون
 الخارج كله لصاحب الارض والعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على
 رب الارض كوي لانها رقيقا صان واصلاح المسنات حتى ياتي به الماء كانت المزارعة
 جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض
 لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب الفكين من
 الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة اذا أجر داره وشرط المستاجر
 على صاحب الدار تطهير السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار
 بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك
 هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدر عليه حتى يبس الزرع بطل
 قالوا يضمن قيمة الزرع نابيا ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان كره يكن
 فله زرع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض من روعة وغيره من روعة
 فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضيعا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر
 خبازا ليخبز فتروك الخبز في القنور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدر
 عليه وكان الشئخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه
 يقول في قريب الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العمل

للأموال خارج وعندئذ المكان متكاملاً من فتح فوهة النهر الصغير من الوادي .
 يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لطالم يفسده عن ذلك كان
 تيسر الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت
 الارض لا تخرج زرعاً معتاداً للبالي فان كانت تخرج ذلك لا يجب
 ولو شرط على رب الارض كزراعة الكراب والثنيان فان كانت البذر من قبل
 العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض
 يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه ففسد العقد ويكون الخارج كله
 للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكرمة او مكروه
 مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر
 من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثنيان لا يفسد العقد
 لان الكراب والثنيان يكون بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض
 اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رحل دفع ارضه الى رجل سنة
 بالصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكربها
 ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج
 بغير كراب زرعاً معتاداً الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار
 ان شاء كروى وان شاء لم يكره . وان كانت لا تخرج بغير كراب
 اصلاً ولا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزرعها
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان
 البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض
 تخرج بغير كراب خارجاً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان

للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه
 حتى يسقيها السماء فان كانت متكتفة ببلد السماء الا ان السقي لجود للزرع لا يجبر
 على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء مجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من
 صاحب الارض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الارض والارض
 لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن
 الكراب شريطا. ولو دفع اليه ارضا وبذر راعى ان يكرها ويزرعها سنة
 هذه بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب لبطل ذلك ويجبر على الكراب
 سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع
 وان كان يحصل بغير كراب فعلى الكراب يكون اجود. وصفة المجودة تنفق
 عند الشرط وان كان لا يستحق بطلق العقد كما هو شرط في السلم الايقاع
 في المركان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المروان شرط عليه ان
 يوفيه في منزله في الممر لم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع
 يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط
 لانه لا فائدة في اعتباره هذا الشرط. وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد
 يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فلو كان
 بهذه الصفة لا يلزمه الكراب. وان شرط في المزارعة التشنية على
 المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في تفسير التشنية
 قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها مرتين ثم يزرع واحدا يفسد
 العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الامم السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها

بعد مضي السنة وفي الديار التي يبيع منقعتها بعد مضي السنة انما يفسد
 العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة. وقيل معنى التشنية ان يكررها
 بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول. وقيل
 معنى التشنية ان يجعل الارض مهادول كما يفعل بالبطيخة فيزرعها ناحية منها
 ويبقى ثابتهن الجذول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة
 ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين
 لا يفسد العقد اذا كان لا يبيع اثر التشنية بعد انتهاء العقد وان شرا
 على احدهما بعينه ان يستر فيها ويروها فان كان البذر من العامل فالزراعة
 فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبيع منقته في الارض
 بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط ائلاف مال عليه فيفسد العقد
 وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والخبثان
 عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل فيكون
 الخارج كله للعامل لانه تمام بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه
 واجرم مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقيته اذ كان السرقة من قبله ...
 وان كان السرقة من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل
 ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما يبيع لان العامل
 عمل لنفسه وما يبيع لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على
 صاحب الارض فكذلك اثر عمله. وان كان البذر من صاحب الارض وشرط
 عليه القاء السرقة ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط عليه الكراب
 والتشنيان والبذر من قبله لان القاء السرقة والموت في الارض يكون قبل المزارعة

وقبل الكرابيض ولنقدم العقد على صاحب البذر يكون عندنا العقد والبذر كان
 مع صاحب الأرض استأجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من الماء السريين
 والموت فلا يفسد العقد. وأن شرطه على العامل في هذه الصورة كانت المزاولة
 فاسدة لأنها شرط على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزاولة وكان
 الخارج لصاحب الأرض وللعامل أجر عمله فيعامل بقيمة ما اتفق من السريين
 لأن صاحب الأرض استوفى ذلك بمقدار فاسد فكان عليه ضمانه كمن استأجر
 صباغة اجارة فاسدة ليصنع قوبه يصنع من عند فضل كان على صاحب الخوب
 أجر مثله وقيمة مبنه. ولو شرط على العامل ان لا يفرها ولا يسهقها كانت
 المزاولة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الأرض
 لأن شرط الماء السريين في الأرض شرط لا لها لبله لأنه ليس فيه جلب منفعة
 ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما لو شرط على العامل
 ان لا يدخلها كلبا كان باطلا وتخيير العامل ان شاء ادخلها كلبا
 وان شاء لم يدخل. ولو شرط العامل على صاحب الأرض دولا بالوديعة
 بأداتها وكان ذلك عند صاحب الأرض ولم يكن عند فاشتره
 واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزاولة فاسدة
 حكما لو شرط الكرابيض على صاحب الأرض والبذر من العامل.
 ولو كان صاحب الأرض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وكان
 ذلك على العامل لأنها آلة الاستقاء والسقي على العامل فهذا
 شرط يقرب مقتضى العقد ولا كذلك الأول لأن السقي لا يكون
 على صاحب الأرض فاشترط ذلك على صاحب الأرض يكون بمنزلة

اشتراط المقي على صاحب الأرض فيكون مفسدا . وكذا لو شرط الدواب
 والدواب على العامل وشرطا علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر
 محتوما من الشعير وكذا ما من القوت والتبن فسدت المزارعة فلان
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله للبذر بشرط علف الدواب
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقوت
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لان
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان
 البذر من صاحب الأرض فان شرط ذلك على العامل جازت المزارعة
 لان ذلك من آلات العمل . ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر
 من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه
 الدواب والدواب للسقي جاز كن استاجرا جيرا ليحل له بالآلات نفسه
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب
 على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لان اشتراط علف
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سعى طعاما معلوما او لم يسر
 . وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعلف الدواب
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلفها على احدهما
 بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل
 الى رجل أرضا ايضا ومزارعة سنتين معلومة وفيها نخيل على ان يزرع الأرض

ببذره ويقوم على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فعموما سلم لان
 فحق الارض للعامل يكون مستأجرا للارض بنصف الخارج على ان يزرعها
 ببذره وفي حق الفخيل صاحب الفخيل يكون مستأجرا للعامل ليعمل فيها
 بنصف الخارج فعمما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا
 احدا العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد لنفي النبي عليه الصلوة والسلام
 عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب
 البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة
 والخارج من الفخيل كله لصاحب الفخيل وعليه للعامل اجر عمله في الفخيل
 ويطيّب الخارج كله لصاحب الفخيل . وكذا لو شرط ان يكون الخارج
 من الفخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين
 . ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بما لها جاز العقد لانه
 مستأجرا للعامل في أرضه ومثله . وكان العقود عليه منفعة العامل فيها
 جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرط للعامل في الفخيل عشر الثمار
 وفي النبع النصف لان العقد واحد لاتحاد العقود عليه وهو
 منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه . وكذا
 لو دفع ان يزرعها بذر له الجواب فيه على ما قلنا في الفخيل ولو دفع ارضا
 بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها فخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه
 الارض تزرعها ببذر لك ويقرب على ان الخارج بيني وبينك نصفان
 وادفع اليك ما فيها من الفخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه
 وتلقه فما خرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث والثلثان

في ذلك سنتين معلومة جاز لانه جعل احدا العقدين عطف على الآخر
 بمرضا الشك ولم يجعل احدهما شرطاً للآخر بخلاف الاول فان غم جعل
 احدا العقدين شرطاً للآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر بخمسة
 دراهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف وأوجر لك هذه الاخرى
 شهر بخمسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً للآخر. وكذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً
 . ولو قال ابيعك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة لاختلاف الروايات
 وتماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضا وكوما وقال ازرع هذه الارض
 ببذرك وقم على هذا الكرم فالكسبه واسقه كان جائزاً لا يفسد واحد
 منهما. رجل دفع الى رجل ارضا خراباً ليعمرها المزراع وبينهما العامل
 مع صاحب الارض ببذرهما ثلث سنتين كانت المزارعة فاسدة لان
 شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض
 والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون
 المزراع بينهما على قدر بذورهما لانه ناء ملكهما وللعامل على صاحب الارض
 فيما عمل من عمارة الارض اجروعله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل
 قدر الارض الذي اشتغل ببذر والمزراع. رجل زرع ارضه فقال
 لغيره اطلع هذا الزرع وازرعه في ارضي كذا على ان الخارج بيننا نصفاً
 كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملاً لا ينتفع به
 العامل ففسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزاً لانه جعل بعض البذل

بمقابلتها القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد فمصلب العقد واسطاع علم
ما في مسائل مختلفة

الباب مشتعل على فصول

مصلحة اختلاف الماقد بين

رجل دفع ارضا وبذر اربعة فرسخا العامل واخرجت زرعاً فقال المزارع
شرطت لي نصف الخارج قال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول لمصاحب
الارض مع يمينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا تخالفان عندنا لان فائدة القضا
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وايهما اقام البينة قبلت
وان اقام البينة يقضى بيمينه المزارع لانها ثبتت الزيادة . وان اختلفا قبل
الزرع تخالفا وترا د الزارعة وتبدى بيمين المزارع وايهما نكل يقضى عليه
وايها اقام البينة قبلت وان اقام البينة يقضى بيمين المزارع . وان كان البذر
من قبل العامل وقد اخرجت الارض زرعاً فاختلعا على هذا الوجه كان القول
قول العامل مع يمينه ولا تخالفان وايهما اقام البينة قبلت وان اقام البينة
يقضى بيمينه من لا بد منه . وان اختلفا قبل الزرع تخالفا وترا د . رجل دفع
لا رجل ارضا ليزرعها المزارع ببذر وبقره علم ان الخارج بينهما فلما حصل
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقبر من الخارج وقال الاخر بل
شرطت لي نصف الخارج كان القول قوله صاحب البذر والبينة بينة الاخر وان
لم يخرج الارض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج قال
صاحب الارض شرطت لي عشرين فقبر اولي عليك اجر الارض كان القول قول المزارع
لان به الارض وتبقى عليه اجر الارض ومن ينكر ان اقام البينة كانت البينة بينة

الزرايع ايضاً لان عينته تثبت ما شهد به الشهود وهو اشتراط نصف الخارج بينة الآخر
 لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرين خيراً وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يترتب
 كان القول قول صاحب الارض وان كان معه عيان فساد العقد لان الاخر يدعي عليه ما يستحق من ثمنه
 الا ان يكون له رجل ازرع ارض غيره فله ما حصد الزرع قال صاحب الاخر كنت اجير رجلاً
 يبدري وقال الزارع كنت اكارا وزعمت ببذري كان القول قول الزارع لانما اختلفا على ان
 البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد ترابع سنة زرع الارض فاكاله الجراد
 او الكثر وبقي شيء قليل فاراد الزارع ان يزرع فيها شيئاً آخر فيما بقي من المدة فمنعه
 صاحب الارض قالوا ينظر اكانت الزراعة بينهما على ان يزرع فيها زرعاً معيناً اليسر
 ان يزرع غير ذلك وان كانت الزراعة عامة ان يزرع فيها ما شاء او مطلقة كان
 له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء كن استلج ارضاً للزراعة كان له ان يزرع فيها ما شاء
 الاجارة ما شاء قال مولانا رضي وعندي واكانت الزراعة بينهما فوقع ينفق ان يكون له
 ان يزرع فيها ما هو مثل الاول ودونه في الضربا بالارض كن استلج ارضاً ليعمل عليها شيئاً
 مطروما كان له ان يعمل عليها ما هو مثل الاول ودونه في الضربا

فصل في زرع الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضاً مزروعة سنة ليزرعها الزارع ببذره فزرعها فزهر بها
 بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فسلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده
 فلم يجز قالوا اكانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى
 من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد
 فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال
 ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز على الزارع ان يزرع في ارض غيره

اجزعه ونيرانه وبذر ويصدق بالباقي كما في الغصب قال مشائخنا
 كانوا يفتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو
 كالودع ارضه الى رجل وقال دفت اليك هذه الارض على ما كانت
 مع فلان علم اول فانه يجوز فهذا اولى قال سرح وعندي ان كانت الارض
 معدة له فيها زراعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند ذلك
 الوضع لا يختلف فزرعها رجل جائرا مستحسنا وان لم تكن الارض معدة
 لدفعها زراعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا هذا هو ذلك
 الوضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر
 الى العادة اذ لم يعلم انه زرعه غاصبا فان علم انه زرعه غاصبا بان اقوال الزارع ^{الرجل}
 انه يزرعها لنفسه لا على الزراعة او كان الرجل من لا يأخذ الارض زراعة
 ويألف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض
 وكذا الواقعي ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر
 استحقاق شيء من الخارج لغيره . فزارع زرع فوما قطع البعض بعد
 ما ادرك وترك الباقى في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقطع
 بعد انتهائهم الزراعة فان التاب يكون بينهما على شريهما وان قطع
 الكل الا انه اخير البعض من الارض وترك الباقى مقلوعا فنبت ما ترك
 ان نبت بسقيه كان التاب له وعليه ضمان ما استهلك لان الزراعة
 الاولى انتهت بقطع الكل وان نبت لابقى احد يكون بينهما لانه غصبا
 ملكهما . فزارع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت
 فنبتت وادرك فهو بين الامار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها .

من الخارج لانه ثبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكمار ان يتصدى
 بالفضل من نعيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حق ثبت كان
 له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان
 عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجنبى تطوعا كان النابت بين الاكمار
 وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض
 اخرى ان ثبت بنفسه لا يسق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه
 صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله
 وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فثبت بانياته وسقيه . كان له
 رجل زرع ارضا الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان
 الارض ان انتقصت بزراعتة . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر
 الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند
 البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل
 رجل زرع ارضا الغير غير اذن صاحبها فان انتقصت بزرعته ثم زال النقصان
 قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ غير الغان
 وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل ببرأه الوجهين
 وجلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع
 عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق الخصومة وكذا المشتري
 اذا صالح البائع عن بياض العين على شئ ثم زال البياض كان على المشتري
 ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارضا الغير فلم صاحبها
 ما استخمد الزرع فرضى به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الوجه للزراع

^{٣٤}
 فان قال رب الأرض موقلة ارض ثم قال رخصت قال بطيب له قال المغني
 ابو الليث رخص هذا استحسان وبه نأخذ ارض بين رجلين فغاب أحدهما
 عن محمد بن حمران ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان المراد
 ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع او لا قالوا ان كان الارض
 ينفعه الزراعة او لا تنفعه ولا تنزع ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان
 يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينفع بالارض
 مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا دلالة وان علم ان الزرع
 ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للمحاضر
 ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف المحاضر
 انه لو لم يسكن لمخرت الدار عن محمد بن حمران ان يسكن في الكل لان فيه
 ميانة مال الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعندني له ان يسكن كل الدار
 وان كان لا يخاف خراب الدار يترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان
 في السكنى تحمين منفعة الغائب والمحاضر اما منفعة المحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب
 لان المحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدارا مساكن المحاضر
 هذا كبري عن ابي جعفر في النمر اذا كان بين اثنين للمحاضر ان يأخذ
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب ولحق الثمن
 جاز وان لم يحضر يغيب المحاضر قيمة نصيب الغائب كانت من ذوات القيم
 او المثل ان كانت مثليا ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد بن
 واسحق بن مشائخ خارج هذا وعليه الفتوى وان لم يحضر الغائب يتصدق
 وهو بمقالة اللقطة ثلاثة اخذوا الرضا بالنصف فيزعموها بغيرهم

بالشركة فقاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حفر الثالث
 وزرع البعض شعير قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم
 ويرجع الاولان على الثالث بتلك الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع
 صاحب الشعير عليهما ايضاً بتلك الشعير الذي بذره بعد ما دفعوا حصة
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب
 الارض وثلثاها لهما ويغرم ان نقصان ثلث الارض ويطيّب لهما
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرسمان منه نقعتهما ويتعدقان بالفضل
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قدر زرعاء فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر مزارع غاصبين
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان
 صاحب الشعير كان غاصباً في ثلثي مازرع فيكون له وفي الثلث زرع
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقعان ثلثي مازرع ويتصدق
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بينهما اذن صاحبها
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع
 في نصيب الزارع من الارض اقرب ما وقع في نصيب الآخر بيمينه وعليه
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك
 او قرب من الادراك فيقسم الزارع لشريكه نقعاً نصف الارض ان
 انتقص لان غاصباً في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن

صاحبه ثم تراعي ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفين ذكره النوادر قال ائكان ذلك بعد ما نبت الزرع جازا وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت واراد التعميل بزرعه ان يطلع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يطلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض من النقصان بسبب القطع. اكار ترك السقي متعمدا حتى يبس الزرع قالوا يضمن قيمة ما يبس فابتاع الارض وان لم يكن للنابت قيمة ضمن يبس تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع ارضه مزارعة قد دفعها العامل الى غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل اعمل فيه برأيك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزارعة واذا دفع يصير غاصبا للارض والبذر جميعا. ومن غصب ارضا وبذر او دفعها مزارعة كان الزرع بين الغاصب والعامل على ما اشترط ولصاحب الارض على الغاصب مثل بذره ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايها شاء وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر ان يدفع الارض مزارعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان قال للعامل اعمل فيه برأيك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك قد دفع العامل الى غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخراج للعامل الثاني

وبصف صاحب البذر ولا شيء للزراع الا ^{اول} رجل دفع ارضه مزعة
 على ان يكون الخارج بينهما انصافا واثنان ثم زاد احدهما للاخر في نصيبه
 قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء الزراعة جازت الزيادة من ايهما كانت
 وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بذر منه ولا يجوز
 من الاخر لان صاحب البذر يكون مستاجر الاخر فاذا زاد من لا بذر منه
 كان ذلك حطا عن اجره والمخط جازن سواء كان في اول العقد او في اخره
 كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعد. اما المشتري اذا زاد
 في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعدهلاكها والمنافع المستوفاة
 بمنزلة العالك. رجل استاجر ارضا للزراعة فزرع ولم يجد الماء ليسقيه
 ففبس الزرع وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير
 شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على
 المستاجر. وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار. وان كان استاجرها
 بشربها فانقطع الشرب فن اليوم الذي ضد الزرع بانقطع المال يسقط
 اجر الارض كما لو استاجر حماما واستاجر بيت الرحا فانقطع الماء. رجل
 استاجر ارضا للزراعة فحزب النهر الاعظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
 البلخي ربح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك فان لم يرد
 حتى مضت المدة فله الاجر وقال الفقيه ابو الليث ربح انما يجب الاجر اذا
 كان بحال يمكنه ان يحال بجيلة فيزرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض
 بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجوه فلا اجر عليه بمنزلة
 من استاجر حماما فانقطع الماء لا يضمن له الاجر. ولو ان هذا الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها السأ حتى لا ينضب اليه الزرعة فلا امر عليه
 مبطنة فاحد صاحبها البطاطح وبقي فيها شيء قد تركها صاحبها فانتبهها الثاني
 قال الفقيه ابو بكر البلخي اذ تركها اهلها لياخذها من شياء فلا بأس به بمنزلة
 من حصد زرعها ورفع وبقي فيها شيء فانه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر
 ارضا للزرع فزرعها ورفع الزرع وبقي فيها سنابل فسقاها صاحب الارض
 ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الارض. واد على شط المجنون يجمع
 فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع
 فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم سرح الزرع يكون
 لصاحب البذر لاحق لغيره فيه. واما رقة الارض المزروعة ان علم ان ذلك
 كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فعولم وان لم يعرف رقتها ملكا لاحد
 فعلى الذي احيها بالزرعة قال مولانا رضى وعندي هذا قول ابي يوسف
 ومحمد سرح اما عند ابي حنيفة سرح لا يكون لغير زرعها اذ لم يزرعها باذن
 الامام. قال ابو سلمة ارض الموات اذ ابني الرجل حولها حائطا فعلى له
 وكذا اذ اكبرها. وقال الفقيه ابو الليث سرح ارض الموات انما تملك باحد
 اشياء ثلاثة اما يبني حولها او يكرها او يجري الماء عليها كذا روى عن
 عبد الله بن محمد بن شعاع البلخي سرح. وعن محمد بن حسين سرح انه قال انما
 يملكها اذ جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرق بن جندب سرح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائطا على ارض فعلى له
 يميني البتيم اذ اخذ ارض البتيم مزروعة او يشترى ارض البتيم من البتيم
 او يبيع ارض البتيم قال ابو نعيم سرح اما اذا اخذ ارض البتيم مزروعة على سبيل

ما يأخذ الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجنبني
 . وقال الفقيه ابو الليث ربح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد ربح
 وبه ناخذ . واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا ربح انما الرواية عن
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة
 على المضاربة . وعن شداد ربح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جاز وان كان
 من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ . دلبة لرجل دخلت زرع انسان فساقتها
 رب الزرع قال ابو نصر ربح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها
 على الزرع . رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بفنائه
 صاحب الشعير فبنا جميعا فلو الخارج يكون للزراع الثاني ولا حظ
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع
 الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا . وفي موضع آخر من النوازل
 قال رجل زرع ارض نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى
 عن محمد ربح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدرة . قال
 الفقيه ابو الليث ربح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة
 المبدرة اما اذا لم يرض بذلك فانه يجزيه ان يترك حتى يثبت فاذا ثبت
 بانه يطلع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات
 . وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابراه
 عن الضمان سقط اعتبار فضل صاحب الشعير ويعبر كان الحنطة

اختلعت بالشعير لا يفسد لها قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا الجواب
 قوله ابي يوسف ومحمد راجع اما على قول ابي حنيفة راجع الجواب كما روي عن محمد
 اولاً ان الثاني يضمن قيمة الاول مبدئياً . وهل دفع ارضه الى غيره فزاعه
 جائزة ثم اراد احدهما ان يرجع ويمتنع قبل الزرع ان اراد ذلك من كان
 البذر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بائناً لا بد منه
 والانسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كمن استاجر رجلاً ليهدم له حائلاً
 كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم . وان اراد الفسخ من لا بذره منه
 ليس له ذلك ويجبر على العمل الا بعدد وعقد ان يمرض فيجبر عن العمل
 ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ الزراعة قبل
 ان يعمل العامل فيه شيئاً او بعد ما كرمها وحفرها وسوى المنشآت
 لم يكن له ذلك كما لو ارضه بدنانير لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعدد
 ومن الاعتذار ان يكون العامل سارقاً خائناً والعذر فحاش صاحب الارض
 ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فسد ذلك كان له ان يفسخ
 الزراعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل
 عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الا حرف النفعة والمنفعة لا قيمة لها
 . وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وجلس صاحب الارض بالدين
 قبل ان يستقصد الزرع فاراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له
 ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل
 وان كان فيه تاخير عن القراء فضرر التأخير دون ضرر الابطال فان علم
 المخاض بحاله اخرجه من السجن حتى يستقصد الزرع لانه موقوف للاستقصاء

الزرع اعاده الى الجبس حتى يبيع الارض ونقصى الدين . ولو ان صاحب الارض
 باع أرضه من غيره وان باعها قبل القاء البذر فامكان البذر من قبل
 صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من الزراعة لان
 البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ الزراعة قبل القاء
 البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يفي العامل بنقص لانه
 عمل له في أرضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه
 على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان
 من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض . ومن اجاز مزارع باعها لا ينفذ
 بيعه على المستاجر فكذا لك ههنا . ولو ان رجلا دفع أرضه مزارعة سنة
 فزرعها العامل وبنت ثم باع صاحب الارض أرضه برضا المزارع جاز
 البيع ويقسم الثمن على الارض والزرع فما اصاب الارض من الثمن يكون
 لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع
 لانه بدل ملكه وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع
 جاز البيع ايض ويكون الارض مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة
 الارض مبدوة على قيمتها غير مبدوة فما اصاب قيمتها غير مبدوة
 يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدوة وغير مبدوة
 يكون بين البائع والمزارع . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات الزرع يتوقف
 البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات
 الزرع لاجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا ان غنم الارض

لا يجوز ان يبرضا الزارع فاذا باع بغير عذر ولو لم ان يتوقف واذا باع بغير
عذر قبل القاء البذر فاما كان البذر من قبل العامل لا يجوز تباع صاحب
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد والدن جاز فكذا لك ههنا
وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تاكلت بينهما بالقاء
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز
ولم يفسخ حتى استقصى الزرع او مضت مدة المزارعة فاكان باع الارض
مع الزرع فالمشترى ان ياخذ الارض ونصف الزرع بحصنهما من الثمن
يقسم الثمن على الارض والزرع كما لو باع الارض مع الزرع ابتداء بعد
ما استقصى فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض بقيمة الزرع كذلك
ههنا عند اذ ذكر البائع الزرع في البيع واظهره لا يدخل الزرع في البيع كالباع الارض
بكل حق ولو لم او يرافقه لا يدخل الزرع في البيع موعن اي حصة وليد وسحق ادباً
الارض بحقوقها او يرافقه لا يدخل الزرع والتمر في البيع. ولو قال بكل
قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه الزرع والتمر. جعل دفع ارضه مزارعة
او كرمه مثلاً معللاً فاعمل العامل في الكرم عملاً قليلاً وزرع الارض ثم باع
ربها الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات
الزرع وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من الثمر والحكم
وان كان للبذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره مبدوة في الارض
واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لاشق للعامل من الثمن لان الشق

منه العمل ويجرد العمل لقيمة له . وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيب
من الزرع بعد طابت الزرع وخرج الكرم والتمر فان اجاز المزارع جائز
ويكون نصيب البائع من الزرع والتمر للمشتري ونصيب العامل للعامل
وان كان هذا البيع قبل خروج الفرم وقبل نبات الزرع فان كان البذر
من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات
وانما يملك بعده وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعذر
فلكذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجازة للارض
وبيع المستاجر يجوز بعده فذلك بيع الارض المدفوعة مزارعة وان كان
بغير عذر وقد مر قبل هذا . رجل باع ارضا فيها حنطة مبدونة ولم تنبت
فمحمد قال ابو نصر ربح ان كان البذر قد غفن في الارض فهو للمشتري وان كان
لم يغفن فهو للبائع وانما قال ذلك لان البذر اذا غفن في الارض لا يكون متقوما
فيه خل في البيع بمنزلة اجزاء الارض ما اذا لم يغفن يكون بمنزلة الزرع فلا يبدل
في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قعة وقت البيع قيل ان اسقاء المشتري
حق بنبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعا فيما ضل . وهكذا قال
ابوبكر الاسكاف رح وقال ابو القاسم رح هو للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ
الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح مثل ما قال ابو نصر وابوبكر الاسكاف رح
رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابوبكر
محمد بن الفضل رح ان كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة
جائزة وان كان يمنع فالزراعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فليخ الارض
فح يجوز وان سكنت عن ذلك لا يجوز . ارض لرجل ولجاره دار اسفل

من ارضه في قبر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ررا ولا يشك في ثواب
الذران فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف سرح ان علم طاحل الارض انه ليس
في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرا لا يحتمل الماء الذي يسقى
واكان قد يحتمل الا ان في ارضه جروا قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار
حاره فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزارة سنة ا تلت
سنتين فمات احدهما قبل المشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يبيع
كان له ذلك لان الزارحة اجارة والاجارة تنفس بموت احد العاقدين
وان مات بعد المشروع في العمل عندنا تنفس الزراعة خلافا للشافعي
فان مات رب الارض قبل ان يستحصل الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض
من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة احارة وتنفس بموت احدهما
ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى
يستحصل الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك باجر
المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان يحق في الزرع فيترك الارض في يده
الى وقت الإدراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو اعاد ارضه
من رجل للزراعة فزعمها ثم بدل للعيران يسترد الارض فانها تترك في يد
المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا لو مات المكارمي في طريق الحج
او مات الملاح في لج البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في الزراعة
يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل
يقسم الخارج بينهما على شوطهما وتنقض الزراعة فيما بقي من العقد فان مات
المزارع والزرع بقل فان قال ورثة المزارع نحن نمل كان لمسلم ذلك ويبقى

المزارعة على شرطها الى ان يستحصل الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ
 الا ثمن من ورثته قبل ان يستحصل الزرع. وان قال وارث العامل لا اعمل
 لكن اقطع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل
 وبغير ما حب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء
 اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان
 شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصل ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصة لينته
 اضراره من الجاهلين. مزارع من الارض ثم نصبت المزارعة لقصد المزارعة بسبب
 قالوا ان كان البذر من المزارع لا شئ له على صاحب الارض لانه غير النصف
 وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض
 عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وذا الاجارة الفاسدة اذا كان البذر
 من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل
 . رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنف
 فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجره
 وسقاه حتى استحصل الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط الا ان التكر
 ناكحت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فضلها فكان
 صاحب الارض في العمل كاجنبى آخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا
 ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فلذلك ههنا
 فان كان صاحب الارض استاجر اجيرا فعمل اجيره لا يرجع هو بذل ذلك على
 العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة

والزريع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستقصد لانه كان يحقاق الزراعة
فان اتفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا
لان كل واحد منهما غير مجبر على الاتفاق فكان المتفق متطوعا كالدال في الشراكة
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه فيكون
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزراعة على ان يزرعها سنة هذه
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستقصد الزرع حتى هرب
العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضى حتى استقصد ثم قدم
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما اتفق اولا
بقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقيم البينة على ما يقول
لان القاضى لا يعلم فكافه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم لكنه
الحال كما لو طلب من القاضى الامر بالاتفاق على الودعة واللاذلة ولو لم
يهرب العامل ولكن انقضت مدة الزراعة والزرع بقل والمزارع عائب
فان القاضى يقول لصاحب الارض ان شئت اتفق ولك ان تجلس من
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابي ان يعطيك نفقتك ابيع عليه
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم يفت ثمن حصته بذلك
فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة الزراعة لا يجبر العامل على العمل
لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك
فيما قلنا. قيل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع حصة الغائب
وقبل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع غير هذه النفقة فيكون
بمنزلة المرهون والقاضى يبيع الرهن والمزعة المستغرة بالدين فيبيع

حصه من الزرع . ولو دفع ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها هذه السنة
 بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى ثبت فقام صاحب الارض بنفسه او بالرجل
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر الزارع كان الخارج بينهما نصفين
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فضل لان الشككة تاكدت بينهما في الخارج
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فضل ذلك اجنبي يكون متطوعا فكذلك
 صاحب الارض . ولو ان العامل بذر الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى ثبت واستحصد كان الخارج بينهما
 على ما شرطا استعسنا ويكون رب الارض متطوعا في القياس يكون
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النابت في الارض بمنزلة مالو
 كان في الجوالق قبل القاء البذر . والقنوى على جواب الاستعسنا لان القاء
 البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد ايقام
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في حمل مشترك
 . ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم يثبت فسقاه اجنبي فثبت في القياس يكون
 الزرع للذي سقاه وفي الاستعسنا يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
 الارض يرضى بهذا النفي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر . رجل دفع الى
 رجل ارضا وبذر ارضا ثم ان صاحب الارض بذر الارض ولم يسقه ولم يثبت
 حتى سقه الزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا
 اما اذا حصل ذلك بامر الزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للزراع
 . فهذا اولى واما اذا فضل بغير امر الزارع فلا يجرى القاء البذر في الارض لم يحصل

الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعدا وما فعل صاحب الارض محتمل
 محتمل ان يكون على وجه التفسخ ومحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه
 وللعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل او باشتغاله بعمل اخر فلا يفسخ
 العقد بالشك. ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع
 قام عليه وسقاه حتى استحصد فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون
 المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج
 فلا يبقى الزراعة. وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت
 فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا
 وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد
 كان الخارج بينهما على ما شرطا. ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت
 ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن
 لثلم ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب
 الارض ضار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
 على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سوية ولو ان
 صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطا لان
 المزارع لما امر بذلك فقد استعان منه. رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه
 مزاعة هذه السنة فليرها الوكيل من رجل بكر خنطة وسطا ويكر شجير
 وسطا وسمسم وارزا وغير ذلك مما يخرج من الارض ليرعها المستاجر خنطة
 او شجير اجزا استغنائا لانه امره باجارة الارض وقد اجر وان اجرها الوكيل
 بدراهم وبشي لا يبرع لا يجوز ذلك. وكذا لو امر بان يدفع هذه الارض

مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط جاز وبزرها
 المزارع ما بدالة مما يكون ضرع على الأرض مثل ضرر الحنطة او دون ذلك
 . وان أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو كله
 بان يدفعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا
 زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كرحنطة وسط للوكيل لان الوكيل
 صار غاصبا للأرض ولرب الأرض ان يضمن نقصان الأرض انشاء ضمن
 الوكيل وان شله ضمن المزارع في قول ابي يوسف رج الاول وهو قول
 محمد رج فان ضمن المزارع رج المزارع على الوكيل بحكم الغرض . ولو وكل
 رجلا بان يواجر ارضه بمدة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ابن زرعها
 حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اضر على الموكل مما امره
 به لان الموكل امره بقصد يسلم له الاجر اذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها
 وان لم ينفذ وغا المزارعة لا يسلم لما لاجر على كل حال . ولو وكل رجلا بان
 ياخذ له هذه الأرض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر
 ولو كله بان ياخذها له مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها
 الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثا لا يجوز ذلك .
 على الموكل لان الموكل امره بان ياخذها مزارعة على ان يكون لرب الأرض
 ثلثه وللموكل ثلثا وقد اتى بعضه . رجل امر رجلا ان يدفع ارضه هذه
 السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث او باقل او اكثر جاز لان الموكل
 اذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الامر الى رأي الوكيل فخير الا
 ان بدفعها بشئ لا يتعاقب فيها الناس فلا يجوز ذلك في قول من يبيح المزارعة

لأن مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف. ولو أن الوكيل جابها بمحاباة فاحشة فزعم
الزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرط ولا شيء
لصاحب الأرض من الخارج لأن الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب
مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الأرض ان يضمن
الزراع نقصان الأرض خاصة في قول أبي يوسف ربح المزارع على
الوكيل بحكم الغرور لأن في قول أبي يوسف ربح الآخر ثم يربح المزارع على
وفي قول محمد وأبي يوسف ربح الأول والعقار يضمن بالغصب فيضمن رب الأرض
إيها شاء وإن لم تكن المحاباة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الأرض
على ما شرط والوكيل هو الذي يقبض حصة التوكل من الخارج ولا يقبضه التوكل
الابوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الأرض كان هذا على ان يدفعه بما
يتغابن الناس فيه لأن البذر اذا كان من صاحب الأرض كان هو مستاجرا
للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا يقبل الثمن ^{حق} الفاعل
من الوكيل فان كان الثمن يسيرا فصاحب الأرض هو الذي يلحقه حصته معضا
دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض معضا الا بامر التوكل لأن صاحب الأرض لا ينفق
الخارج معضا بعقد الوكيل وإنما يستحقه لأنه نماء ملكه. ولو أن الوكيل
دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لأن
الوكيل اذا حاباه بمحاباة فاحشة صار غاصبا الأرض والبذر جميعا فيكون
الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الأرض نقصان بالمزارعة كان
لرب الأرض ان يضمن المزارع نقصان الأرض في قول أبي يوسف ربح الآخر
وفي قول محمد وأبي يوسف ربح الأول له ان يضمن نقصان الأرض إيها شاء

رجل أو رجلان يدفع أرضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل أن يدفعها
 مزارعة في السنة الأولى فان لم يدفع في السنة الأولى وجدها بعد هذه السنة
 لا يجوزنا سخصا فالأرض يدفع الأرض مزارعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت
 فيتقيد بوقت المزارعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الأضحية يتقيد بأيام
 الأضحية من السنة الأولى. وكذا التوكيل بالبراءة الأبل إلى مكة للرجل يختص بأيام
 الموسم من تلك السنة. بخلاف لجارة الدور والريق فان ذلك لا يختص
 بوقت. رجل وكل رجلا بان يأخذ له أرض فلان هذه الأرض هذه السنة
 مزارعة على أن يكون البذر من قبل التوكيل كان للوكيل أن يأخذها بما يتقارب
 فيه الناس لا بما لا يتقارب فان أخذها بما لا يتقارب فيه الناس لا ينفذ على التوكيل.
 إلا أن يرضى به التوكيل ويبرعها لانه وكله باستجار الأرض فيكون بمنزلة التوكيل
 بالشراء فلا يملك العنق الفاحش إلا أن يرضى به التوكيل فان رجعها التوكيل
 بعد ما علم بغيره التوكيل كانت زراعتها رضا فان زرعها وحصل الخارج
 كان الخارج مشتركا بين رب الأرض والمزارع ويكون التوكيل مطالبا
 بحصة رب الأرض يستوفيه من التوكيل ويسلمه إلى رب الأرض لأن رب الأرض
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع إلى المالك. فلأن رب الأرض
 أخذ حصته من التوكيل بغير أمر التوكيل برضى التوكيل عنه. ولو كان التوكيل أخذ
 الأرض لؤكله بما لا يتقارب فيه الناس ولم يجبر التوكيل بذلك حتى زرعها التوكيل
 بأمر التوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الأرض على التوكيل أجر مثل أرضه
 ولا شيء للتوكيل على التوكيل لأن استجار التوكيل كان فاعدا على التوكيل فاذا زرعها
 التوكيل بأمر التوكيل كانت هذه الأرض بمنزلة أرض مملوكة للتوكيل وفيها

إليه وأمره ان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزراع ولو كان الوكيل
 دفع الأرض الى الخويل ولم يخبر بما اخذها به ولم يأمره ببيعها فربما القى كل
 كان الخارج للزراع لانه مائة بذرة ولا شيء لرب الأرض على الوكيل ههنا لان
 الزارع حين زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استاجر
 أرضاً فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستاجر
 اجر ثم نعمان الأرض ههنا لرب الأرض على الزارع لانه زرعها بعرضها
 ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يشكك الحال انه بما اخذ الأرض
 لا يصير ضرراً من جهة الوكيل. رجل دفع الى رجل أرضاً ليزرعها ببذرة
 هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الأرض الزراعة من الزرع فأنفق
 الضمان شرطاً في الزراعة كان الزراعة فاسدة لان صاحب الأرض اذا كان
 البذر من قبل الزارع فهو مواجراً أرضه ليزرعها العامل لنفسه فلا يسحق
 عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الاجارة فيجوز الاجارة
 فان لم يكن الضمان شرطاً في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وان كان البذر من صاحب الأرض
 يجوز الزراعة والضمان سواء كان الضمان شرطاً في الزراعة او لم يكن لان صاحب الأرض
 يصير مستلجماً للعامل مع ما فيسحق عليه العمل فصح الكفالة وان تسيب الزارع فلهذا الكفيل
 بالعمل وعلى وادرك الزرع ثم ظهر الزارع كان الخارج بين صاحب
 الأرض وللزارع على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بامر الزارع كعمل الزارع
 وللکفيل اجر مثل عمله على الزارع ان كانت الكفالة بامره ولو كانت
 الزراعة بشرط ان يعمل الزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل ما كانت
 الكفالة شرطاً في الزراعة فسدت الزراعة والضمان جميعاً والعاملة

في هذه منزلة الزراعة . ولو دفع رجل أرضه مزاعة وكفل انسان لرب
 الله في محنته مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا يضر الكفل ماله
 عند العامل بغير ضعه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل
 لان حصة رب الارض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم نفس الزارع
 اذ كانت الكفالة شرطانها والمعاملة في هذا كالزراعة . ولو كفل رجل لاحدهما
 عن صاحبه بمحنته مما يخرج الارض ان استهلكها صاحبا فان كان ذلك شرطاً
 في الزراعة فسدت الزراعة . وان لم تكن شرطانها جازت الزراعة والكفالة
 لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك فلما قصد
 الزراعة اذ كانت الكفالة شرطانها لان دين الاستهلاك دين بموجب
 لا بعقد الزراعة فيفسد الزراعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان
 للبايع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع . ولو كانت الزراعة
 فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض
 بمحنته مما يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان الزراعة اذا كانت
 فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئاً من الخراج
 وانما يستحق اجر مثل الارض واجر المثل لا يجب على الكفل لانه لم يلتزم
 ذلك والله اعلم

كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا راج بشرائطها في جميع الاشجار والكمون
 والطحاب . وقال الشافعي راح لا تجوز الا في الكرم والتفيل بخامسة
 وشرائطها اربعة . منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتا عن نصيب الدافع جازا سخنا كما قلنا في الزارعة. ومنها الشراكة
 في الخارج كما في الزارعة ومنها التولية بين الاشجار والعاقل ومنها بيان
 الوقت فان سكتا عن الوقت جازا سخنا ويرفع العقد على اول ثمرة تكون
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة يشترط المعاملة . ^{حبل}
 دفع اصول رطبة فارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان
 الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة
 على مرور الزمان فاكثرت رطبة لبناتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج
 بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول ثمرة
 تكون . ولو دفع بخلافه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة
 بعد ما صار بسرا خضرا واحمر غرانه لم ينته عظمه جازت المعاملة لانها لا تكثر
 فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة . ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه
 لا يزيد بعد ذلك لاقبلا ولا كثيرا الا انه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة
 لان بعد ما تناهى عظمه لا يزداد بجملة فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله
 . ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها
 حتى يخرج بذرها على ان مارت قنانه قلنا من بذر فهو بينهما نصطان جاز
 اسخسا نا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فهو فكلون
 البذر بينهما والرطبة لصاحبها . ولو شرطا على ان يكون الرطبة بينهما
 نصطان فسدت المعاملة لانهما شرطا الشراكة فيما لا ينوب بجملة فالرطبة
 للبذر بمنزلة الاشجار والثمار فكما ان اشتراط الشراكة في الاشجار والدفع
 اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك هذا . ولو دفع الى رجل غراس

مثل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه
 ويلقى النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسق
 سنين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف الموضع في الضعف
 والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه
 فان بنا لذلك وقتا معلوما جان والافلا. ولودفع الى رجل نخلا او كرما
 او شجرا قد اطمح وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى
 نخله ويكسح كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما
 نصفان فهو فاسد لا شتراطهما الشكة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر
 فلا يجوز كما لو دفع ارضا زراعة على ان يكون الارض والزراعتين بينهما
 نصفين. ولودفع نخلا او كرما او شجرا معاملة اشهر معلومة يعلم انها
 لا تخرج الثمر في تلك المدة بان يدهنها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدا
 ولو شرط لذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جان
 لاننا لم ننتقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما نتوهم فان خرج الثمر في تلك
 المدة كان بينهما على ما شرطنا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل
 عمله فيما عمل ان لم يكن تاخر الخرج لافقة تحدث في تلك السنة وان لم يخرج
 الثمر لافقة سببية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر
 للعامل مضافا ولا شيء له لان حدوث الافقة لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج
 في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. رجل دفع الى رجل كرما معاملة وفيها
 اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب
 ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للتأخر والزيادة

فإن كان بهال لا يذهب ثم تعا قبل الإدراك لو لم تحفظ لا يجوز العلملة
 في تلك الأشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثمار الفار ولو دفع ثمرة الجوز
 إلى رجل معاملة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح جازد فيها
 ساملة وللعامل حصة مهالها تحتاج إلى السقي والحفظ حتى لو لم تنجب
 إلى أحدهما لا يجوز. رجل دفع إلى رجل خلا معاملة سنتين معلومة على أن
 يقوم عليه ونسبته ويلقح فما أخرج الله تعالى من شجر فهو بينهما نصفان
 وعلى أن لرب الأرض على العامل مائة درهم أو شرطاً للعامل مائة درهم
 على رب الأرض كان فاسداً. رجل دفع إلى رجل أرضاً بيضاء سنتين معلومة
 على أن يفرسها تحتل أو شجر أو كرماً على أن ما أخرج الله تعالى من نخل أو شجر
 أو كرم فهو بينهما نصفان وعلى أن يكون الأرض بينهما نصفين أيضاً
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراساً من عند فخرجت ثمرها كثيراً كان
 جميع الثمر والأشجار لصاحب الأرض وللغراس على رب الأرض قيمة.
 غراسه وأجر مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الإجازات. وكذا لو لم يشترط
 له من الأرض شيئاً ولكنه قال على أن يكون لك على مائة درهم أو شرطاً كونه
 أو نصفاً أرضاً أخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الأرض شرطاً
 أن ما أخرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى أن للعامل على رب الأرض
 مائة درهم أو كخطه وسطاً أو شرطاً أن يكون الأرض بينهما نصفان وكذا
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرطاً أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن
 لرب الأرض على العامل مائة درهم يكون فاسداً ثم الخارج كله يكون للمعامل
 ولو بناه الأرض أجر مثل أرضه لأن العامل ههنا استأجر الأرض حيث شرط

لرب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من
 صاحب الأرض علم أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن الرب الأرض على العامل
 مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه
 وقبضة غراسه لأن العامل يصير شتريا الفارس ببعض المائة. رجل دفع
 إلى رجل أرضا على أن يفرس المدفوع إليه لنفسه ما بدله من الفارس
 على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض
 مائة درهم أو يسع شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس
 ولرب الأرض أجر مثل أرضه. رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها إلى الآخر
 مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزا وإن كان من صاحب الأرض
 فهو فاسد. وفي الآجورة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار والكرم كما هو
 الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجر كان جائزا. ولو استأجر رجل أرضا
 من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة إلى زوجها أو مزارعة أو مقاطعة
 كان جائزا ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجر مزارعة أمكن
 البذر من المرأة كان فاسدا. رجل دفع إلى رجل أرضا ليفرس فيها الأشجار
 والكرم بقضبان من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتا ففرس
 المدفوع إليه وأدرك الكرم وكبرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها
 كل سنة بلجر مسع ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت البيع
 قبل النبر ونهان برفع الأشجار قالوا إن أخذه بذلك في وقت قبل خروج
 الفارس كان له ذلك لأن الفارس لا يتضرر بقطع الأشجار في ذلك
 الوقت ضررا زائدا قال مولانا رضي الله عنه. وعندي أن كان ظاهرا قبل

نجام السنة وقد استاجر الارض مسانحة لا يجبر المستاجر على قطع الاشجار
 ان الى رجل دفع ارضه الى ابنه ليعرس فيها الاشجار على ان يكون الانجا
 بينهما نصفين ففريس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن
 فارد قيمة الورثة فكليف الفارس بقطع الاشجار كلها لتقسيم الارض
 بينهم قال الفقيه ابو جعفر ح ان كانت الارض تحتل القسمة تقسم الارض
 بينهم فما اصاب حصة الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من النجر
 في حصة غيره يوم يقطعه ويتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا
 للضرر بعد الامكان وان لم تكن الارض تحتل القسمة يؤمر الفارس بقطع
 كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر هذا الاجل
 كل الاشجار رجل دفع الى رجل ارضاً معلومة على ان يفرس المبدوء
 اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز
 فان غرس المبدوء الى من لم يفرس ربح الارض دين لا وفاء له الا من غرس الارض
 قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس فان الفاضل ينقض هذه المعاملة وان لم يكن
 معاملة وكانت اجارة ينتقض الاجارة ويخير صاحب الارض ان شاء
 ضمن نصف قيمة الاشجار للفارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين
 وان شاء قطع الاشجار وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشركة
 بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان للابن
 ان يطالب المستاجر بتفريغ الارض وليس له ان يملك الاشجار على
 المستاجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قطع الاشجار يضر بالارض ضرا
 فاحتيا لان الاشجار تنبع الارض من وجه لان قيامها بالارض وتدخل

في بيع الارض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال متقوم بمنزلة الارض
 يجوز بيعه بدون الارض فلو كان جهة الاصاله لا يملكها صاحب الارض
 على الفارس بالقيمة بغير رضا اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولا جمل التبعية كان
 لصاحب الارض ان يملك على الفارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار
 مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتفرع صاحب الارض بقطع الاشجار المشتركة
 . رجل دفع الى رجل أرضا ليفرس فيها ودفع اليه الثالثة ففرس فقال صاحب
 الارض انا دفعت اليك الثالثة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك
 الثالثة وانا غرست بنالة من عندي والشجر لي قالوا لا الاشجار يكون القول قول
 صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها . رجل دفع الى رجل
 كرمًا معاملة ما غر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يسلون الكرميا ما كلون الثمار
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان
 منهم من تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب
 العامل ويصبر كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه
 لكن اخذوا وبأذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كمن دله سائر
 على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير . رجل دفع ثالثة الى رجل ليفرسها
 على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للفارس كنت
 خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالثة لتغرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان
 علم ان الثالثة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت الثالثة للدافع كانت

الفارس في عيال الدائم يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شامد له
 وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه
 قيمة الثالثة وكذا لو كان الفارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها في الفارس
 وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها الكرم اشجار ايضا
 ام صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصما قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا
 الاغراس كانت للفارس حولها من ارض الفارس او من ارض غيره كانت
 الاشجار للفارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير اذن صاحب الكرم ^{انها}
 غرس بامر بغير شرط الشركة كانت الاشجار للفارس ويطيب له الزيادة ارض
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب
 مانبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت الثالث التي نبتت تنبسط بقطع
 الشجرة لا يجوز هذه العبة لان الثالث تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة
 فلا يجوز هذه العبة . وان كانت الثالث لا يقبس بقطع الشجرة جازت العبة
 لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى بارض
 غيره شجرة كرجل نبتت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض غافلا
 خربت بانياته فهو له وان نبت بنفسه لا يسبق احد في صاحب الشجرة فاذا
 صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذب به كان القول لصاحب
 الارض لانها متصلة بارضه والرياح اذهبت بنوات رجل والقها في كرم رجل
 اخر فنبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لقيمة لها لو
 رقت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب
 لحمها فتكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كالسبل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض
 بخلافه الصيدا اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض
 فخرين رجلين على طرفيهما شجار كل واحد من الرجلين يدعى الانشجار
 قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف بما كان من الانشجار في موضع
 هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الرضع المشترك يكون بينهما
 رجل له حائط وله شجر على ضفة نهر عام فنبتت من عروقها اشجار في جانب
 اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى
 صاحب الكرم ان الانشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبئت من عروق الشجرة
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبئت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبئت بسفيه
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم ضيعة
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب
 الضيعة ان يبيع الانشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الانشجار التي نبئت
 من عذابات وارباب النهر قوم لا يحصون فالانشجار لمن اخذها وقلعها ولا ^{سفيه}
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلعها وان كانت الاشجار من الانشجار
 التي لا نبئت من عذابات فهي كاللقطة لانها اذا كانت تبثت بعذابات ولا ^{علم}
 لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تبثت الباتبات كانت
 ملوكة لمن انتبتها فاذا لم يعلم البت تكون بمنزلة اللقطة ولا يكون مباحا لانشجار
 على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الانشجار في سكة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكك ان فلا تاغريس هذه الاشجار وانما وارده
 وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة يفضوله وان لم يكن
 بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة
 وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون
 لصاحب الارض طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي
 فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة
 تبعا للطاحونة لان الشجرة لا تكون من ذوايع الطاحونة بل هي اصل بنفسها
 فلك الطاحونة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم تكن تبعا للطاحونة فاذا انتم
 فيها قوم فمن عرف انها في يد فوله والبينة على غيره مسنة بين ارضين احدا
 ارفع من الآخر على السنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل ربح الكنان الماء يستقر في الارض السفلى يدون المسناة
 ولا يحتاج امساك الماء الى المسناة كان القول في السنة قوله صاحب الارض
 العليا مع يمينه واذا كان القول في السنة قوله كانت الاشجار له ما لم يغم الآخر
 البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج امساك الماء الى السنة كانت
 السنة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالفرس عليا من
 يكون تملك الشيخ الامام اسعيل الزاهد عن اسناده الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 انه قال فاقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع غنيله معاملة فاراد
 العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكره الكتاب ان اصل القضيبة التي
 يوضع في الشجر يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيبة وشر الشجرة
 واجهال القضيبة في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضيبة البينة

٤٧
 يكون منه الغريس على صاحب الكرم والعمل يكون على العامل وكذا الدعائم
 يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك
 في قنطرية الانجارية الغريف ما كان من باب الفصن كالشوك الذي يوضع
 على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى القنطرية يكون على العامل حتى لا ينقص
 مدة المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم للعامل. ويجب على العامل
 حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يخرج له شيئاً من الانجبار والقضبان
 لطبخ القدر ولا من الدعائم والغريس واذا رفع القضبان وقت الربيع
 واخرج الكرم لا يحمل له ان ياخذ من القضبان يعنى من مدفع خشك وشاخ
 درخت موحداً وتد باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب
 والتمار والخصيف وغيره الا باذن صاحب الكرم. رحل دفع ارضه معاملة
 على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد دما يحتاج
 الى التشديد فاخر العامل قنطرية الكرم واشجار الرمان والغريف كما هو عادة
 اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي
 بعض الاكار ذلك لان ذلك من باب المحفظ فيكون على العامل حال بقله
 له قد فاذا ترك ذلك كان ضامنا

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والفلان
 لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرمه نحو الملوحة الجاني
 والصيون والبلور والانهار لكل احد ان يشرب منها متى شاء ولا يمتنع من قطع
 ذلك الماء ولا يمتنع بها ارضه ولا زرعها. فاما الماء المحرز بالواجب لا يمتنع

به الإبادة من لعن من سبق يأخذ الماء وعاء أو غيره يصير ولو كما يملك
 عليه كساتر أو راع التعليل نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو كانت
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء إذا نبت في أرض إنسان بغير إنبات
 يكون مباحا لكل من يأخذ إلا أنه لا يدخل أرضه إلا بآذنه فلو كان لا يجده
 ذلك في موضع آخر يقول لمصاحب الأرض ما إن تحشش وتدفع إلى وأما إن
 تآذنت له بالله فليدخل بخلاف النخيل فإن النخيل إذا نبت في أرض إنسان بغير
 إنبات تكون لمصاحب الأرض. والنخيل ما له ساق نحو السوسن والشوك
 والكلاء والحشيش ما لا ساق له إذا نبت ينسبط على وجه الأرض. ومعنى
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاح والاستضاءة وإذا أراد أن يصطلي بنار
 غيره أو يأخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ عين النار والحجرة
 فإن أراد ذلك كان لمصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئا لا قيمة له ولا يضر
 به وكان له أن يأخذ بغير استئذان

فصل في الأضار

نفر قوم ولرجل أرض مجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لمصاحب الأرض
 أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضا
 أو نخلا أو غيرها ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه. فإن أراد أن يسقي
 الماء بالقرب والأواني ويسقي زعماء وغيره اختلف المشايخ فيه. والأصح أنه ليس
 ذلك لأهل النهر أن يمنعه. وإن أراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر
 أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا إن كان الماء لا ينقطع ببق الدواب
 ولا يفسد ليس لأهل النهر أن يمنعه وإن كان ينقطع الماء بسقيهم بأن كان الأبل كثير

كان لهم حق المنع . وقال بعضهم ان كان ينكسر خفة النهر ويغرب بالسفح كان
 لهم حق المنع والا فلا . وكذا العين . والخوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز
 احتياال فهو بمنزلة النهر الخاص . واختلفوا في التنوع في مياه السقاية جزء بينهم
 وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والا فلا . وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا
 في المياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها الترويض ويمنع منه وهو الصحيح
 ويجوز ان يجل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله . وليس لاحد ان يمتد
 ارضه او يزرعه من غير الفير او عينه او قنائه اضطر لذلك او لم يضطر وان سق
 ارضه او يزرعه بغيره اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ
 مرة بعد اخرى يؤد به السلطان بالضرب والعس ان راي ذلك . رجل له ارض
 على شط الفرات او على خفة نهر عام كان للعامة المرور في هذه الارض للشفة
 واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرور
 في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك . رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهر
 وصاحب الارض ينكره فان كان الماء جارا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول
 المدعى وان لم يكن جارا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض
 الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر محفورا الى الارض
 المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاولة
 استعمال . ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة فاجز
 فاختار كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل
 على محتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشكواؤه اولي بذلك الفضل لانه
 لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه اشراكه فلوان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى الارض لم يخز سوى ثلاث
الارض لم يكن له ذلك الا بوضوئها كما عهد في النهر فان لم يرضوا بان بينهم على ذلك
انما بهم ولا يشبه هذا. لو كان له سد منى الماء من نهرين قوموا بخسر الماء
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه
الى حيث يشاء من الارضين لا ان ذلك ليس بشربة لارض معين ولا يستحق
عنه لاسبيل لشركائه عليه . ^{ولله} نهر خاص من الوادى لارض له خاصة
وليس له في هذا النهر غير ملك غربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادى كثيرا لا يحتاج سائر الناس
الذين لهم انهار من هذا الوادى الى هذا الماء ولا يفرضهم ذلك كان له صاحب
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث يشاء وان كان ذلك يفرض لكل الانهار لهم
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضى
نهر خاص ليس لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن
القوم الواحد او كان فيهم صبي وغائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقى
نهره وارضه من ذلك النهر . ^{رجل} له ارض فيه نهر لرجل ادا صاحب
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان له صاحب الارض ان يمنع من الدخول
في ارضه الا ان يمضى بطن النهر وكذا القناة والبئر والعين لانه لا ضرورة
لهذا الطريق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمضى بطن النهر
بجلاف ما اذا كان ارضه على شط قرات او على الضفة نهرهم فان غمه ذكرنا
ان العامة الدخول في ارضه لا صلاح النهر العام اذ لم يكن لهم طريق غير
ذلك لان غمما لغيرهم وقد يعمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهذا

من صاحب النهر وقنطرة خري خاص فلا يفعل لأجله ضرر صاحب الارض
 بالدخول في ارضه . رجل اتخذ في دار مخفزة او شجرة واراد ان يسيق ذلك
 بالاوين من نهر اخرين اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ رح ليس له ذلك الا باذن
 صاحب النهر كما ليس له ان يسيق زرعه . وذكر شمس الأئمة السرخسي رح
 الاصم انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك
 يعد من الدناءة . فربما ين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصصه
 بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . فربما ين اثنين قهرا
 فيه بالايام جازت المهايأة . ولو كان لاحدهما نهر وللآخر نهر اخر فهاثما
 لا يجوز . رجل باع ارضا بشرها فلم يشترى قد رما يكفيها وليس له جميع ما كان
 للبائع قوم لهم ارض على نهر لا يعرف كيف كان بين اهلها في الماء اختصوا
 في الشرب فهو على قدر ارضهم لكل انسان بحصته بخلاف الطريق اذا كان
 بين جماعة ودار احدهم اوسع من دار الباقين لا يستحق بتلك الزيادة
 من الطريق لان الاستطراق الى الدار الكبيرة نحو الاستطراق الى الدار
 الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . فلو تقوم يرضى ارض رجل كان
 لصاحب الارض ان يسيق منه ارضه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولم يمنعوا
 رجل له شرب من نهر لارض اشتري ارضا اخرى ليس لها شرب من هذا النهر
 بجنب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى اليها ليجعلها مكان
 الاولى وليس له ان يسيق نخيل له او ذرع له غار من اخرى الا ان يملأ
 الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها الى الاخرى فيغله مرة بعد اخرى ارض
 على نهر شر بها منه ادعى رجل الارض واقام شاهدين ان الارض له ولم يكن

الشرب بغيره يقتضي له مال الأرض بمحضها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون
 الأرض لا يقتضي له بشي من الأرض. فلو عظم لاهل قري لا يحصون ادعى
 قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا يجمع اهلها واقام البينة على
 ما ادعى وللدعي عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد
 من الدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر
 جماعة المسلمين وبغير لاهل تلك القري خاصة بمنزلة طريق نافذ من
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقتضي بتلك البينة
 كفتلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدوفين لم يقف
 عليهم عند حفرة احدهم وانما يقتضي اهلهم خزانة خاصة. فمربعين
 قوم اراضي البعض في اعلى النهر واراضي البعض في اسفله ومن كان ارضه
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر
 على الاسفل ولكنه يشرب بمحضه لان السكر قطع منفعة الماء عن اهل
 الاسفل في بعض المدة وفيه تعرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء
 لا يملك التعرف في المصل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى
 النهر يسكر النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصطلموا على ان يسكر
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح او باب
 او خشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند
 الفم فلو فسد ريقه والغزوة ودخل الشركاء بنقيد بما يسكره

واختلافوا لم يكن لاحد ان يسكر على صحابه. وكذا لو كان الماء في النهر بحيث
 لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكرا فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا
 ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكروا ويرفع الماء الى اوتاهم. وان اراد احد
 ان يسكر من النهر الخاص فهو اخر نفسه لم يكن له ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب
 عليه رعي لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رعي لا يضر بالنهر ولا بالما
 بان يسكر في ارض خاصه ولا يغير الماء عن سنته ولا يتنعم جريان الماء بالرعي
 بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذا الصفة كان له ان يضل
 ذلك بغير اذن الشركاء لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره وذلك
 فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يلتفت الى ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب على هذا
 النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يضل
 ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالقرات والدجلة
 والسيحون والنجفون شربا لارضه خاصة وليس له في هذا النهر شريك على الوجه
 الكبير انهار وحقق الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى
 قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المذ و كان ملء الوادي كثيرا الاحتياج اهل الارض
 التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء
 الى حيث شاء. وان كان يضر ذلك باهل الانهار اوهم محتاجون الى هذا الماء لم يكن
 ان يسوق الماء الى غير تلك الارض. ولو ان رجلا له كوة على نهر لنوم فاراد
 ان يبيعها فبسطها عن موضعها ليكون اكثر اخذا من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك
 لان هذا الكوي تصرف في ملك نفسه وهو الكوة. وعن الشيخ الامام شخص الامعة
 للموتى راجع انه قال هذا اذا علم انها كانت منسقة في الاصل وارتفعت

تانكاس ذلك فهو التسبيل بصدع الالهة الاولى . اما اذا علم انها كانت
 في الأصل بهذه الصفة فاراد ان يسطها فانه يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا
 ان ياخذ زيادة على ما كان له من الماء . وكذا لو اراد ان يرفعها وكانت مسطحة
 ليقبل ما فوق ارضه حتى لا يزن كان له ذلك . ولو اراد ان يوسع فم انهر ليدخل
 الماء في كوعه اكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه لخذ زيادة على ما كان له من
 الماء . وعن ابي يوسف رج انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من القرات
 او الدجلة او النيل وهو نهر في الروم او ياخذ الماء من نهر مرو وهو وادي
 عظيم قريب من القرات والدجلة يسقى بهذا النهر الخاص زرع اوكومه
 او غنله فاجاء انسان اخر الى ارضه قبل ان يصل الماء الى ارض صاحب النهر
 كان لصاحب النهر ان يمنعه . واذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى
 ان يمنعه من ان يسقى ارضه او يغنله . وعن ابي يوسف رج انه سئل عن نفع
 مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماء بين اهلها كوي بالحصص لكل
 قوم كوة معروفة فاحس رجل ارضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر
 فكري لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء اليها من ذلك
 النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يغذي اهل مرو خيرا بينا في ملكهم
 ليس ذلك ويمنعه السلطان عز ذلك ولو كان لكل احد ان يمنعه لان ملك النهر
 العظيم هو العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر . وان كان ذلك لا يضر
 باهل مرو له ان يفضل ذلك ولا يمنع لان الماء الوادي العظيم على الصل ^{الاصح} الا با
 لا يصير خا للبعض مالم يدخل في القاسم واذا وضع المسئلة فيما اذا كوي
 نهرا من فوق مرو . واما اذا اضر بهم فكل واحد يكون ممنوعا عن الحق

الغير بالغير . قال محمد بن صالح بن يوسف رح هل لاحد من اهل هذا النهر
 ان يتخذ عليه جسر او يكرى لها منه نفرا فارضه ويسبل فيساء النهر
 من هذا النهر الخاص وذلك لا يضر اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحدث
 فيه حدثا ولا ان يتخذ عليه جسر ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من اللواح
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجرة والحجر بعد ما يتخذ وضع
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعين بن قوم بالشركة فيه خاصة وكذلك
 نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين
 في اعلى هذا النهر الخاص وارض الاخرى اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد
 بعض هذا الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي ويتن من ارضي ولا يصل
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه
 يقصد الاضرار بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسد
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصتي
 سدوت منها ما بدي وانتي في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القصة
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما حق تلك القصة الا ان يرضى على ذلك
 فان رضيا على ذلك فاعلى هذا الترخي زمانا ثم بدا لهما ان ينقض بكاره
 ذلك لان ذلك كانت اعارة والاعارة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما
 لوارثه ان ينقض ما ترضى عليه . وسئل ابو يوسف رح عن نهر بين قوم اخذ
 الماء من هذا النهر الاعظم وكل واحد من هذا القدم في هذا النهر الخاص كوى
 مسواة فاراد احدهم ان يسد كوفه ويفتح كوة اخرى اعلى من الاولى فيفقد

قال الميرزا في ذلك الموضع يكسر خفة النهر في الغلابة ويريد به ان يرد الماء في حقه .
 لأن دخول الماء على النهر في الكوفة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر مثل تلكه .
 الكوفة فرق بين هذا وبين الطريق . جعل له دار في سكة غير نافذة واران جعل
 بابا للدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق المرور والدخول في السكة
 وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما مع مناحته
 في الماء يزداد بفتح الكوفة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة
 اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد
 طريقه ومرتبة في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين في
 اخذ شمس الائمة السرخسي رح . وسئل ابو يوسف رح ايضا عن رجل جعل له
 امير خراسان شربا من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى او كان له شرب
 كوتين فزاد له مثل ذلك واقطع ما ياه وجعل منفضه في ارض يملكها وفي ارض
 لا يملكها قال ان كان يضرب العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب كما لا يجوز للامام
 ان ياخذ شربا حدهم ويصلى غير . وسئل ايضا عن رجلين قوم ياخذ
 الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكوا
 قال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تاخذون من الماء اكثر من نصيبكم
 لان كثرة الماء وسفقه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم نفوس كثيرة ومن
 لا ترضى بهذا ويجعل لكم اياما معلومة وتسدد في ايامكم كواثنا اياما معلومة
 وانتم تسددون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل
 اليوم . وكذا لو اختم عمل النهر فادعى بعضهم بزيادة لم يكن له ان ينزع لاختار
 الاجتهاد ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قد يترك على ما

والأجود. ففيسكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل للنهر دار
فكانت النهر وسبع بستانه وبمنه الجيران عند ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي
رجل كان حديثا كان لهم النع وكان قد عاين له ذلك جنة في الظلة فوق السكة
فحين قوم غطي رجل عري الماء قال أبو القاسم رج اذا لم يكن قد بما فلا رباب الجري
ان ياخذوه بالكشف ورفع الغطاء. بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة
كغير نافذة قال أبو بكر البلخي رج لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفعه فان
لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليامر بالرفع. فمرفوع خروء والقوا التراب
في ارض رجل فيها هذا النهر قال أبو القاسم رج يوحذون برفع ما جاؤوا به من
اي حيفة رج في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يوحذون
برفع التراب. فحين قوم لهم ارأى بعضهم عليه سواق ولل بعض عليه دوال
ولل بعض ارض ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف
من هذا النهر ولا من غيره اختصوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر
وهذا الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب
السواي والدوال اما صاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر انهم
التي تكون على شط النهر. وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك العرف
وان لم يكن النهر بينهم على قدر اراضيهم. وانما في هذا الارض شرب معروف
من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الذي
الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة. فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا
النهر في الارض لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر. كان لها سواها اخرى
مجنب هذا الارض ليس لها شرب معروف في القياس يكون لهذا الارض الاخرى

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر في الارض الاولى ملكة
 بين الارض الاخرى وبين النهر. وقال استحقسان يكون لارضه شرب من هذا
 النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب
 من هذا النهر كان شرب الكل من هذا طاهرا. رجل ادعى ارضا بشريها من نهر
 وانكروا من النهر دعوا الى الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له
 ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض ويحسم الشرب لان الشرب تبع واستحقاق
 التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهد له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له
 بشئ من الارض لانها تشهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع فكل رجل في ارض
 رجل ادعى رجل شرب يوم من المدة كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضي له كذلك
 مسيل الماء لان البهالة والشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة. ولو شهد
 ان له شرب يوم ولم يسمو اعددا ولم يشهد وان له غرقة النهر شرب لا يقبل شهادة قهرم
 ولو ادعى عشرة نفار وعشر فناة فتشهدا احدهما بالشر والآخر باقل من العشرة قياس قول
 ابى حنيفة ربح لا يقبل شهادة قهوان شهدا بالاقرار وعند صاحبنيه ربح جازت
 شهادة قهوان على الاقل استحقانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من
 رجل ذكره الاصل انه لا يدخل الحرم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيها الطريق الا بالذكر
 فلو ان مشرع النهر ما دان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاح النهر لم يكن له ذلك
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في نهر النهر ولو كان الارض على شط فوات او على شط
 نهر لم كان للعلمة من المرو في هذه الارض للشفقة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع
 اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبئر بين رجلين باع احدهما نصيبه
 من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جان. وان باعه

على ان يكون المشتري مطبق في هذه الاذن لا يجوز . ولو كان بين ثلثة زعيم باع احدهما
نصيبه من احد الباقيين لا يجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شرا بغير ارض
وفي تلك القرية يباع الياء بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع
وشرا ان يكون الخارج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخارج يكون
على صاحب الارض فلو انه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب
مع ارضه قال الفقيه ابو جعفر سرح لا يجوز البيع في الشرب الا ان يبيع الياء الاولى
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على حدة
الا ترى انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع ولم يقع
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مؤلفنا رضي وعندي هذا الجواب
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لاحكم بيع باطل لان
بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه أخذ المشايخ وقد
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والبيع بيعا
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ذكر الاصل
رجل باع الشرب بعيد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب مالا لبيع
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لا يجوز عتقه . ولو باع الارض
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ راجح فيه . فمشترا بين رجلين باع احدهما
ارضه الذي بجانب هذا البئر واد هذا البئر طريق وفكر في ملك البيع حد الارض
التي بلمعها الطريق قال ابو نصر راجح لا بد من هذه النمرة في البيع وقال الفقيه ابو الليث
يدخل وعليها الفتوى . كذا ان يجري ما بينهما واحدا بيع احدهما ثم الآخر فلا البيع .

الامام ابو القاسم رحم لا يستحق احدهما على الآخر بحري بنير شرط وان كان كل كرم له رجل
 آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق حوله يدخل فيه المجرى حكمت قالوا
 الفقيه ابو الليث رحم هذا اذا باع العليا او لانتم السفلى وهما الوحد وما اذ باع
 السفلى او بكل حق حوله يدخل فيه الشرب والسيل قالوا هذه الجواب غير مجمع وانما
 الجواب الظاهر ان يما ان كان كل كرم له مالك آخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والحق
 لا يدخل فيه الشرب والسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترى حق اجر الماء
 المارضة ويكون كل مشترى قائما مقام بائعه ولا يستبر فيه التقدم والتاخر وان كانا
 لهما ملك واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك
 فان باع العليا ولا بكل حق حوله لم يكن لصاحب السفلى حق اجر الماء الى كرمه السفلى
 . وان اراد رجل مسيل ماء سطح احدتهما على الاخرى فباع الحق عليها للسيل بكل
 حق حوله فباع الدار الاخرى من رجل آخر فارد المشتري الاول ان يمنع المشتري
 التالى عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التالى لم ينع يكون له في الدار التى باعها رجل له وان
 متلاصقان احدتهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة
 وملحق تلحقها الى الخراب قال الفقيه ابو بكر رحم ان استثنى البائع نفسه مسيل الماء
 في الخراب جاز لان العامة جرت بذلك ولو استثنى ما لم يجرى الفلج لا يجزى لانه
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رحم ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان السيل على حاله
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح الخراب على رجل آخر وله فيها ميزاب
 قديم ليس لصاحب الدار منه عن اسالة الماء وهذا جراب الاستحسان

فيها وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له سبيل الماء في داره والقوى
 على جواربه الا منفسان . كرم بين اربع اخوة . ومجنب الكرم حائط لعمتهم فاشترى
 احد الاخوة الحائط بعمته واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشتري فاراد احد
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء
 في مجرى مشترك كان لم يمنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص لم يمنع اذا
 للمشترى شرب من هذا النهر . ^{رجل له} سبيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار ^{الدار} ^{الدار} ^{الدار}
 مع السبيل ورضي به صاحب السبيل كان لعاحب السبيل ان يضرب ^م /
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقة النهر لا شيء له من الثمن .
 على السبيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى دار فأتى الوصي فباع الدار
 ورضي به الموصى له جازا البيع وبطل سكناه . ولو لم يبيع صاحب الدار دان
 صاحب السبيل ابطلت حقه في السبيل فان كان له حق اجراء الماء دون الدار
 حقه قياسا على حق السكنى . وان كان له رقة السبيل لا يبطل ذلك بالابطال وان
 ملك العين لا يبطل بالابطال . وذكر في الكتاب ما اذا اوصى لرجل بثلث ماله وثلث
 الوصي فباع الوارث الوصي له من الثلث على السدس جاز العلم . وذكر
 الشيخ الامام الحروف بن جواهر زاده رح ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكد بحيثل السقوط بالاسقاط . حائط بين جنتين عليه
 حولا فباع احداهما الحائط بوضا صاحبه ثم . صاحبه بماله بوضا الآخر الذي
 صاحبه بماء فدان ليجري ماله فيها الادارة . ولست بستانه فضل واعار الجري ثم بانه ان
 الجري على ذلك لان الامارة لا تملك لصاحب الدار الذي يمنح الجري كما قاله ابي عبد الله
 رضي الله عنه ببناء الحائط ^{رجل له} اشجار القوم على خفة نهر له في داره فدخل المام

من عروق التبرج. هذا هو المدار وتدخلت الدار الى الخراب قال ابو القاسم
ان لم يفرسها في حريم النهر لا يوم القارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة فدار
لجار فلجار قطعها. وذكرنا في الاصل رجل خرج سيف شجرة الى ملك انسان كان
لصاحب الملك ان يامر بقطع السيف. وكذلك الجند والعاشقة للانسان
الدار جارة كان لصاحب الدار ان يامر بالقطع فان ابى ان يقطع يرفع الامر
الى القاضي حتى يجرى على القطع فلوانه لم يرفع الامر الى القاضي قطع بنفسه في الجند
الذي انقطع على وجه الجند لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن
علي السعدي راج عندي ينظر ان كان السيف بحيث يمكن مدها الى بيت صاحب
التخلة ليس لصاحب الملك ان يقطع ولن يقطع فمن سواه كان للسيف نبت
على ارضه او في ملك صاحب التخلة وان كان لا يمكن مده الى ملك صاحب التخلة
كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان منبت السيف في ملكه وان كان منبت السيف
في ملك صاحب التخلة فقال السعفي حتى مال الى هوا صاحب الارض فان كان
يمكنه المد ليس له ان يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مده ينظر ان كان السيف
هو القوائم كان له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخراف معلوم
لا يختلف وان كان الاختيار مشرة او غير مشرة لكن موضع القطع غير متعين فهو المجرى
والصنوبر كان منبت السيف في ملك صاحب التخلة لم يكن لصاحب الارض
ان يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا راجع عن مسألة اخرى
في الكتاب اذا نبتت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل باله في ارضه فكل من اخذ
من ارضه جاز قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجرة من ارضه جاز. رجل
له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطرافه وجمع الساباط على جدار

محمد فرغ صاحب الساباط جندعه عن موضعه واراد ان يقضه على هذا الجند
 ارفع ما كان من غير ان يبنى على حدار المسجد بناء فتم اهل السكة عن ذلك
 قالوا لكان هذا الجند هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون
 بمغزلة الشركاء في الجدار اذا كان الجند رستق لهم فلا يكونون لصاحب الساباط
 ان يحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك . **فوالله**
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يقض بساتين يسقيها من هذا النهر
 قالوا لكان ذلك لا يضر اهل المدينة لا بأس به وان اضر بهم بان كان لا يصل
 اليهم من الماء الاشئ قليل لا يسعهم ذلك . ولو كان النهر في الطريق فارادوا
 ان يفرسوا الاشجار على صفتها كان لا يضر بالطريق لا بأس به وللناس حق النع
 وان كان لا يضرهم . **فمرقة** سحري في بستان رجل كان لصاحب البستان
 ان يفرس على جافته لان فيه احكام حافق النهر فان ضاق نهرهم بذلك
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه
 اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقلع . **فمرجري** في دار رجل صاحب
 الدار يسقي بستانه من هذا النهر ففرس شجرة على شط النهر فدخل الماء
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى داره فندعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يفرس
 الشجرة في حريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار
 جاره فله قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر
 الى القاضي . **حوض** في بستان رجل وهو مستنقع لماء اقوام فامتلا الحوض
 وذلك يفرس بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع
 من جاره الماء في هذا الحوض الى ان يصلح الحوض . قال الشيخ الامام **عليه السلام**

انما كان صاحب البستان مقلداً لموضع الارياض النهر وان استنقاع الماء فيه
 قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا الموضع
 وليس على صاحب البستان اصلاح الموضع . رجل له مجرى ماء في دار رجل
 فخرمب المجري فاحذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه قال ابو نعيم رحمه الله
 لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا رجل له مجرى ماء على سطح رجل
 فخرمب السطح لم يكن لصاحب السطح ان ياخذ صاحب المجري باصلاح سطحه
 فذلك لك معناه . ما تكان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه قال الفقيه
 ابو الليث راج وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستقبل
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي راج في مثل هذه وقص
 المختار . جدار بين رجلين وببيت احدهما اسفل وببيت الاخر على بئذراع
 او بذرعين فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابرأت
 الى حديتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي راج ليس له ذلك لكن بيناه
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث راج ان كان بيت احدهما
 اسفل بأربعة اذرع ونحوه مقدور ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب
 الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل
 باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام منعها كان له ذلك
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة وان اضر ان ينكسر النهر

ليس له ذلك واسم اعلم

فصل في كرم الانهار وعادة المجاري والمسالك

الانهار ثلاثة منها ما يكون كربة على السلطان ومنها ما يكون كربة على اصحاب
 النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كربة على اصحاب النهر
 واذا امتنعوا لا يجبرون. اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل
 في المقاسم كالفرات والدرجلة والبحصون والسيحون والنيل وهو هذا النهر
 واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال
 فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كربة ويخرجهم لاجله فان ارد
 واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب بالعامه
 فان اضرب بالعامه بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك ولما
 الذي يكون كربة واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك
 وهو الانهار والعظام التي دخلت في المقاسم عليها قري فان فسد واحتاج الى
 الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان
 فساد ذلك يرجع الى العامه فيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى ان يؤدي
 ذلك الى غرق الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب ترك الكري يرجع
 الى العامه اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه
 اضرب ذلك باهل النهر ولم يضرو ولا يستحق بهذا الماء الشفعة. واما النهر الذي يكون
 كربة على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص
 قال بعضهم ان كان النهر مشرقا دونها او عليه قرية واحدة يعني ما وقع قسم فيها
 فهو نهر خاص يستحق به الشفعة. وان كان النهر لما فوق المشقة فهو نهر عام وقال
 بعضهم ان كان النهر لادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام.
 وقال آخرون ان كان لادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لادون الف

فهو خاص واضح ما قيل فيه ان يفرض الى رأي المجتهد حق اختيار اي الاطراف وبل شاء
 ثم ان النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال ابو بكر بن سعيد
 البلخي رج لا يجبرهم الامام ولو حلفوا الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر
 الاسكاف رج يجبرون على ذلك. وذكر الخصاف رج في النفقة ان القاضي
 يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع من الاستماع
 حق يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف
 ان ان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض الفقهاء
 اجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رج البداية بالكرى من
 اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال ابو يوسف
 ومحمد رج يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والاكلى
 وليس على اهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يحصون. لا يبي يوسف ومحمد
 ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بصحب الماء ولا يفتقر
 رج ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فبالجانب
 ملكه وانما ينتفع بماء الغير فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل
 على سطح جاره لا يكون عليه عمارق سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على صاحب
 الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة رج اخذ واذا الفتوى فان كان فوهة
 النهر لارضه في وسط ارضه فكري الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى فيقول
 ابو حنيفة رج اختلاف فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط
 ما لم يجر ارضه وهو الصحيح لان له ان يقع الماء في ارضه فاوله وفي اخره
 ولتختلف ايضا ان الكرى اذا جاوز ارضه هل له ان يقع الماء لارضه ولو لا يقع

^{٩٩}
 حق برفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع
 الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار التأخير والبدل
 بالكري من اسفل النهر . فخرج من السكة بحفرة كل سنة مرتين ويجمع تراب
 كثير في السكة فظلم ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لأهل السكة تكليف في إزالته
 النهر ينقح . وكان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك غير
 لقوم يجرى في أرض رجل حفرة في النهر والقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم
 النهر لم يكن لصاحب الأرض ان يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق
 القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان يأخذهم
 برفع التراب . ثم لما المطر في سكة عند باب دار رجل امتلأ ولصاحب الدار
 ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا راج . وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان البئر قديما لم يكن له ذلك وان كان محداثا كان له ذلك
 . ثم لو كان في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر
 . امرأة لها تسعة اجراء من الاراضي فجاء السيل وخرب مجرى هذا الاراضي
 فاستأجرت اقواما ليعروا المجرى على ان تعطيتهم ثلثة اجرية من هذه الاراضي
 قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلثة اجرية من الاراضي .
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما
 على قول ابي حنيفة رح لا يجوز هذه الاجارة فان عند لو باع كذا ذراعا من هذه
 الاراضي لا يجوز فكذا تلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو
 للأجر الاجرية الثلثة العقد جاز عند الكل بغير كبير ينشعب منه نهر صغير
 فخربت فوحدة النهر الصغير واراد اصلاحه بالاجر والجمع قالوا اصلاح النهر

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدقة تقود اليهم خاصة كدقة نهر بخر
 منها الماء فيسيل في مجريين وبين المجريين حائل من خشب يفسد اجباناً فقال
 اهل المجري الذي لا يبلغ فيه الماء عند خساد الحائل لاهل المجري الاخر من زيدان
 فخطوا مجراكم من النورة والاجر لميلك الماء قالوا اليسولهم تبين الة اصلاح
 المجري اما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد حتى يمنع تحول حق غيرهم
 اليهم وماراد على ذلك فهو تشي وتنف. مسناة بين نهر صغير وكبير فغربت
 واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة
 ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسناة حرم النهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة
 كجدارين جارين حولة احدهما عليه التزكانت نفقة الجدار عليهما نصفين بخلاف
 النورة اذ خربت فان نفقتها تكون على قدر ما يعم لانهم يستعملون النورة
 بما يعم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك. رجل له مسيل ماء السطح
 على سطح جارة فخرّب سطح الجارة فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضع
 ناوقة في موضع السيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح السيل على صاحب
 السطح الذي عليه السيل. نفقة دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار
 ثم يتعدى الى دهليز الدار اخرى ويتضرر بذلك ضرراً فاحشا قال الفقيه
 ابو بكر البجلي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل النهر فيجري
 في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه
 وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك هنا لاحد فقام صاحب النفقة مقام الملك
 وفيه عاصمة نفقة كذا كان الماء ينصب من النهر الا عظم دقة ثم يسيل الى اسكلة ثم يسيل من
 تلك الاسكلة

سكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر للثروة في السكة الاولى قالوا لا يجوز في
 النهر السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة للوضع الذي يكون
 النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الاعظم في قضاء
 ليس له شفه ولا شاربة ثم يسيل من القضاء الى السكة الموقوف عليها فانه
 يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان يخرج من السكة الموقوف عليها لان
 في الوجه الاول النهر ينسب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه
 الى اسفله ينسب الى السكة الموقوف عليها. واحتاج النهر الى الحفر لا يحفر
 من غلة الوقف لان الحفر ليس من الرمة. وقال الفقيه بالليت رج ان كان
 يخاف تخريب السنة لولم يحفر النهر يجوز ان يحفر من غلة الوقف لان غده
 خوف تخريب السنة يكون حفر النهر من الرمة

فصل في احياء الموات

اذا احيى ارضاً ميتة كان باذن الامام ملكها. وان احيى اها بغير اذن الامام
 لا يملك في قلبها بحقيقة رج وقال صاحبها يملكها. واختافوا في الموات عن محمد
 رج ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وارتقاها اهل المضر
 والقرية بها سواء كانت قريبة من الممرات او لم تكن وسواء كانت من ارض
 العرب او من غيرة المغاوير او بقرب من الجبال. وأصح ما قيل فيه ان يقف
 الرجل على طرف عمران القرية فنادى باعلى صوته فالى اي موضع ينتهي اليه صوته
 يكون من قاء عمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرجى المواشي
 ونحوه وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك. وتفسير الاحياء
 عن محمد رج في النواذر ان احياء الارض لا يكون بالسفح والكراب وانما يكون

بالماء والبذر والزراعة حتى لو كبرها ولم يستقها أو سفلها ولم يكره لم يكن له
 وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسفلها يكون أحياء . وكذا إذا حفرها النهر
 بحيث يسم الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصد ما فيها من الخشب
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك نجس ولا يكون أحياء
 فإذا فعل ذلك كان هو حق بأحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله عنه
 بعد ثلاث سنين حتى يفقد عجزها لا يكون لغيرها أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدم بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه
 تلك المدة عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيرها أحياءها وهذا بطريق
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره وإن سبق بمكان في السجدة أو في
 أوفى المكان كان هو أولى به من غيره . أمّا الحكم إذا أحياءها غير بعد التجهيز إذ
 الإمام كانت له . ولو حفر بئر في الفاخرة أو في موضع لا يملكه أحد باذن الإمام كان له
 وله ما حول البئر أربعون ذراعاً حرماً للبئر لما روى النهر عن رسول الله
 عليه وسلم أنه حرّم العين خمسمائة ذراعاً وحرّم بئر العطش أربعون ذراعاً وحرّم
 الشايع ستون ذراعاً . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه بئر الناضح لا يزيد على الأربعين
 . وقال صاحباه رج ستون ذراعاً . ولو حفر بئر في مائة أو موضع لا يملكه أحد
 باذن الإمام قال أبو حنيفة رج لا يستحق النهر حرماً . وقال صاحباه رج يستحق
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلاث ذراعٍ كان له من الحرم
 مقدار ثلاثة أذرعٍ من الجانبين من كل جانب ذراعٍ ونصف في قول الطحاوي
 وعن الكرخي رج مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر بئر في أرض ملك
 لا يملكه أحد باذن الإمام ثم جاء غيره وحفره حرماً الأول بئر كان لا ولي له بئر

لا ينافي في شرفه ملكة الاول مكان الاول ان ياحد كليس ما استنزلت
 ثلثة في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان الاول ان يمشه عن ذلك وما عطف
 على الاول لا ضمان على الاول وما عطف في البر الثلثة بعض الثلثة لان الثلثة متعد
 ولو كان الثلثة حفر يرا باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول عند
 ماء البر الاول وعرف ذهابه بحفر الثلثة فلا شئ للاول على الثلثة لانه غير متعدي
 نحو فيما صنع فلم يكن له ان يخاصه كمن اتخذ حائطا حيا جاء اخر واتخذ حائطا
 مجنب الاول فملك القنارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاص
 الثلثة ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حقا في به ارضا
 فاحياها فانه يجعل لقنانه ولخرج مائه حريما بعد ما يصلح. وهذا قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله ما يهين في روح اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض. وان كان بغير اذن الامام لا شئ لان عند
 ابي حنيفة رضى من احتفر به لا يستحق الحريم والقناة الا ان يقع الماء على وجه الارض
 بمنزلة النهر الا ان في القناة يجرى الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير
 ذلك الموضع بمنزلة العين لان العين يجرى الماء من الارض ويسيل على وجه الارض
 ومن استخرج حينئذ باذن الامام يستحق الحريم. ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي
 يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق
 حريما على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصا. ولو كان القناة على وجه الارض بين
 رجلين والارض بينهما فاستوفي احدهما ارضا اخرى وادان يستوفيها فالثلثة
 لم يكن له ذلك بمنزلة رجلين اذ استوفيت احدهما رضى لا شرب له
 ان يستوفيها الا باذن الشرع

فصل في ضمان ما يتولد من البهاج والمملوك

رجل سقى أرضا وزرعها سقيا متعاد لمن يجري عليه وتعدى إلى الخزانة والاصل
انه لا يضمن وان سقا غير متعاد ضمن. قال الفقيه ابو جعفر مع هذه المسئلة
على وجوه ان اجري الماء في أرضه اجراء لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض
جاره ضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فافكان
جاره يتقدم اليه بالسكرو الاحكام فلم يفعل صرنا شخصانا ويكون بمنزلة
الاشهاد في المحاطة المائل. وان لم يتقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام فتعدى
إلى أرض جاره لا يضمن. وان كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة وهو يعلم
انه اذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن ويؤمر بوضع المسناة
حتى يحول بيه وبين التعدى فيمنع عن السقي. وان كان في أرضه ثقب أو حجر
ان علم بذلك ولم يستحق فسد أرض جاره او كراهه ضمن وان كان لا يعلم
لا يضمن كمن صب الماء في البيراب وعلم ان تحت البيراب متاع رجل ففسد
بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وذكر في الاصل ان في الثقب لا يكون ضامنا
ولم يفضل. والعصم انه على التفصيل الذي ذكرنا رجل اراد سقى أرضه
او زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لا شيء
عليه كما لو منع الراعي حق ضاعته المواشي. رجل له نوبة ماء في يومين
من اسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي الهروي
رج ان غاصب الملو يكون ضامنا. وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا
رجل له مجرى ماء بقرى دار رجل فلجى الماء في النهر فدخل الماء
من حجر إلى دار جاره قالوا ان اجري ما يحتمله النهر وكان التقسيم خفيا

ولولا النقب لا يدخل الماء في دارجاره لا يفيض. وإن أجرى ماء لا يحتلله النهر في
 إلى دارجاره ضمن. فكذلك لو كان النقب ظاهراً وهو يعلم أن الماء يتعدى منه
 إلى دارجاره وأرضه كان ضامناً. ولو سقى أرضه فامتلاً أرضه وخرج الماء
 من أرضه إلى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً ولم يعلم بذلك الوسيط الماء
 في أرض جاره. رجل أو قد الزارة أرضه فذهبت النار إلى حصائد غيره فاحترق
 قال أبو القاسم: ربح هذا وما الوسيط أرضه سواء. إن أرسل ماء أو قد
 يحتلله أرضه لا يفيض ولا ضمن. ومن المشايخ من قال إن أو قد النار في يوم ربح
 ضمن وإن لم يكن كذلك لا يفيض. ومنهم من فرق بين الماء والنار وظل النار
 لا يفيض على كل حال إلا أن من طبع النار الخمود فلم يكن الغالب فيه التعدى
 ومن طبع الماء السيلان فإذا أرسل ما لا يحتلها الأرض كان ضامناً وإذا وقع
 الحريق في حصة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى يقطع الحريق قالوا يكون
 ضامناً إن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامناً. ولو أن هذا الذي هدم
 الدار عند وقوع الحريق هدم بإذن الإمام لا يضمن رجل سقى أرضه
 من نهر العامة وعلى نهر العامة أنهار صفاء مفتوحة الفوهات قد دخل
 الماء في الأنهار والصغار ففسد بذلك كراب غيره أو مبطخة غيره قال
 الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين ربح يكون ضامناً كانه أجر
 الماء فيها. قال أبو القاسم: وينبغي أن يفصل بين العلم والجعل أن علم بك
 كان ضامناً والأفلا رجل سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز
 عن أرضه وقد كان رجل أسفل منه طرح في النهر تراباً فالأفلا عن
 النهر حتى غرق قصر إنسان قالوا لا يضمن الرسل لأنه أرسل الماء في النهر

وهو غير متعدي عن ذلك وبحسب الضمان على من طرح التراب في النهر وضيع الماء
عن الميلان لانه متعدد رجل ربح شاة ميتة في نهر طاحونة فيسال الماء بها الى
الطاحونة فخرتها قال الفقيه ابو حنيفة ان كان النهر غير محتاج الى الكوفة فلا
ضمان عليه والافعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه
فلا ارضه بقدر ما يحتمله فنزل الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره ولا يضمن
وقيل اذا علم بذلك ولم يجبر جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قد رما يحتمله النهر
وترك فان زاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على
الفتح المعتاد بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع
ولم يربح السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه
ولو فتح فوهة النهر وارسل قد رما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض
غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل
بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضرب الطريق يكون
اثما بما صنع وان كان لا يضرب لا يكون اثما الا لثمن وعشرينه انسان او دابة قطب
كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والطالبة بالرفع وكذا
لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضرب النهر لم يكن
اثما كذا في الطريق لكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضرب النهر يكون اثما بما صنع
ولو جسر على نهر العامة بغير اذن الامام قطرة او على النهر الخاص بغير اذن
الشركاء واستوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم
انكسروا وعن قطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعدد هو
يلو او ساق دابة عليه متعدد لا يضمن الذي اتخذ القطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد مر منه التام حيث اتخذ وأذلك مما كانه فعل باذن الامام فلا يضر ما يلحق
 بذلك. ولو وضع رجله طريق المسلمين بياضه عليه انسان متعديا لمكسر الباب عطف
 الماشية فزمان الباب يكون على الذي كسر ولا يجب ضمان الماشية على الذي وضع الباب
 لان الواضع وان كان متعديا في الوضع لكن الماشية لما تهدد المرو عليه فقد طرأت لها ^{شقة}
 على التسبب كمن حفر يرا طريق المسلمين فجاء رجل والى فيه نفسه لا يضر المخاف
 وكذا لو رمى ماء في الطريق فجاء انسان ومشي عليه متعديا فزلق رجله وعطب لا يضر الذي
 رمى الطريق قبل هذا اذا رمى بعض الطريق اما اذا رمى الكل فشيء انسان متعديا يراه فعطب
 كان ضمانه على الذي رمى. ولو مشى احد على ذلك الوضع ولا يضره فكان ايم وكان لا يلا
 فعطب كان ضمانه على الذي رمى لان الذي رمى كان متعديا بما فعل او كان مباحا بشرط ^{السلطة}
 ولم يطرأ عليه المباشرة فيه من السبب

كتاب الاثرية

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاثرية واحكامها في هذا الفصل
 شيء من مسائل طبع العصور فصل في حد الشرب وفعله وما يفتن من تغرير للسكان وما لا يفتن
 فصل في معرفة الاثرية

قال رزق الاعيان التي يتخذ منها الاثرية اربعة العنب وطبقة وبابسة
 وهو الزبيب والتمد والجوب غوا الخنطة والشعير والدخن والقولك
 غوا الفرماد والاجاص والفاخير والشهد والالبان ونحو ذلك
 جملوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لا تحاد حكمها
 . اما المتخذ من العنب الرطب سنة الحز والباذن والنصف والبخع والجهنم
 والحبيدي ويسمى ابا يوسفيا . اما الخروف التي من ماء العنب اذا غلا واشتد ريح

بالزبد وما راسغله اعلاه فهو خير بلا خلاف. وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فليس
 بخوف قولاً بجهنفة وضحاها كان او قارصاً في قوله ملجيه روح يصير خراً وعن الشيخ الامام
 ابي جعفر الكبير النجاشي روح انه اخذ بقولها واذا صار خراً ثبت احكامها لا يحمل شربها
 ويحد شتاول فطرة منها طائفاً وان شربها في نهار رمضان يحد بشربه او يحد بالجمابة
 على الصوم. ومن احكامها ان يكفر من ذنوبها ولا يحد من متلفها اذا كان لمسلم ويطل
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها وهي نجس نجاسة عليقة اذا اصاب التوب
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز السلوة واذا صبت في طرفه نجس الظرف. وان خرج الخمر
 من الظرف بفصل الظرف ثلثاً فطهر وكان الظرف عتفاً. وان كان خروجه بذاصب
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف روح يغسل ثلثاً ويحذف كل مرة فيطهر
 وقال محمد روح لا يطهر ابداً. وقال بعض المشايخ على قول ابي يوسف روح ان لم يحذف
 في كل مرة لكن ملاً بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر اذا
 خرج الماء صافياً عبر متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى. وان لم يفصل الظرف
 وبيع الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد روح في الكتاب حكم الظرف. وحكى عن الحكم
 ابي نصر المهروري روح انه قال ما يوازي الاثاء من الخمر يطهر اما على الحب الذي انتفى
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجساً فيفصل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل. وان لم يفصل
 كذلك حتى يصب العنبر فيه وملاً بجمر العنبر لا يحمل شربه لانه عصير خالطه خمر
 وحكى عن الفقيه ابي جعفر روح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله
 فلا يحتاج الى هذا التكليف. وبه لعنه الفقيه ابو الليث روح واختاره الصدوق والشهيد
 روح وعليه الفتوى لان جوار الخمر يرتفع الى اعلى الظرف فيطهر كله. ولو اتى في الخمر سكا
 ولم يأت منه من ذلك مرة باذكرة الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر نصراً حراً.

عشق النخع فما يتقدم فيها الأكلية وهو دسار
وقد يصفها ويعد الراساء

ما يدخل السمك من اجزاء الخمر ما دخلا في طهر السمك لانه سمك ربي بالخل وبخمر
اي يصف رخ في غير رواية للقول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك واللحم مغلوبا
بالخمر وصار الخمر دخلا بطهر. وان كان السمك واللحم هو الغالب لا يطهر وان صارت
حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكسه وهو الرشتا واذا صار دخلا
قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار دخلا وان كان العصير هو الغالب
بطهر اذا صار دخلا. فالصحيح ما قال محمد ربح انه يطهر في الحالين لان ما القى
في الخمر صار نجسا لجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار دخلا صار الماء بطهر واذا قوت
قارة في عصب الخمر فانت ورميت القارة في خمر الخمر خلا كان طاهرا وان انفسخت
القارة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من اجزاء القارة لم يصير دخلا. مرقاة وقت فيها
خمر لا يباح اكلها لانهما تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلوانه حسا هذا المرقاة
قال لا يحد ما لم يسكر لانه ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب والخمر
التي من ماء العنب ويكره شرب دودي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينفع بشيء منه
وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير دخلا ولا بأس به
العصير ممن يتخذ من خرافة قول ايحيى بن ربح وقال صاحباه يكره. وقيل على قول ايحيى بن ربح
انما لا يكره اذا باعه من ذوقه لاشبهه السلم بذلك اما اذا وجد مسما يشتر به ذلك التزكروا اذا
من يتخذ خرا وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خرا لا بأس
به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصده تحصيل الخمر يكره واخراس
الكرم على هذا اذا كان يفرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره
والافضل ان لا يبيع العصير ممن يتخذ خرا خابية من خرصبت في نهر عظيم مثل
المرات او اصفر منه ورجل اسفل منه يتوضا بذلك الماء او يشرب منه

الخان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كالوقت نجاسة لغزى في ماء جار ان كانت النجاسة
 غالبية على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة. ولو صب الخمر في قديم من الماء او صلر الكحل بغيره
 لا يفسد لاجل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع
 فيه بول فان شربه فان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لا يحد
 وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر لان
 الفسقة يشربون الخمر هكذا ولو لم يجد يمنع حده الشرب في عادة الفسقة.
 ولو طرح في البحر يمان يقال له سؤخر ياخذ الخمر رائحته ثم يباع فانه لا يدهن
 بها ولا ينطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق رائحة الخمر لانه خمر فلا ينفع بها
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الرمان كما يجوز بيع الثوب
 النجس ويكره للمرأة ان تمشط بجزلان الانتفاع بالخمر حرام لجميع الوجوه فالعليه
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا
 لا يبيع الدواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقى شاة وذبحها
 من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثّر في اللحم. ولو اعتادت بشرب
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون بعلالة فتحبس عشرة ايام
 والدجاجة ثلثة ايام والبعير شهرا والبقرة عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر
 في بعض الزوايات ان الشاة اذا كانت فاكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقرة
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكرخي رج عن اصحابنا انه لا يحمل للانسان

ان ينظر الى الخمر على وجه التلويح ان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك
 المعتة لا يطعمها كلامه لان ذلك مستفاد بها. فطرة من خمر وقت ذخايبه فيها
 ماء ثم حسب ذلك الماء فدون من الخمر قال ابو نصر الدين بوسى رحمه الله يفسد
 الخمر بوقوع الماء الغرس والماء لا يتخلل فيسقي نجسا. وقال بعضهم لا يفسد
 الخمر وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا عينه بل المجاورة الخمر فاذا تخلل
 الخمر بوقوعه في الخمر زال المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر
 ثم في خمر يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بجمر ثم وقع في الخمر الثوب اذا وقع
 في خمر ثم في خمر فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا خبز بجمر وخبز فانه يكون نجسا
 ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يعر خلا بالخمر فلا يطهر رجل خاف
 على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقرعة. وما يندفع به ذلك العطش
 عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطرون تناول البيرة والخمر بقرعة
 وكذلك الكرم على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صر ولم يشرب الخمر حتى قتل
 كان انما وكذا لو غص وحاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر
 يباح له شربها. وكذا اذا شرب للعطش الهلك يباح له لرفع العطش
 وان كان يريد به العطش في التاخر الا انه لا يشرب الامتداد ما يكفيه
 ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما لمضطر اذا وجد ميتة
 يباح له منها مقدار ما يسد رمقه لا بأكمل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر
 يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر حصل بالباح
 لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يعيب به الحد فان شرب مقدار
 ما يرويه وزيادة ولم بسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا المقدار

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ما يمكن
 ثاني ان يهبطه فانه يقاومه بما دون السلاح ولا يقاومه بالسلاح كما لو منع
 منه الطعام حالة الخمسة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا
 فهو على الوجهين احدهما ان يكون الماء مقدارا ما يرد رمقه او كان لا يكفي الا
 لروح احدهما فان كان يكفي لورده رمقه كان له مضطر ان يأخذ منه البعض ويترك
 البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه في
 فقناه من غن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم
 ذميا يحمل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك غن الخمر فلا يحمل به قضاء الدب
 واما اذا كان ذميا ملك غن الخمر فيصح به قضاء الدين . حرر في حنطة
 كره اكلها قبل ان تغسل لانها نجست فان غسلت وطهرت ان كان لا يوجد
 فيه طعم الخمر ولا يرجحها الا بأس باكلها عند اذ لم تكن الحنطة منتفخة فان كانت
 منتفخة قال ابو يوسف روح تغسل ثلاث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال
 محمد روح لا تطهر ابدا واللحم اذا نجس قال ابو يوسف روح يغسل ثلاث مرات ماء
 طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر وقال محمد روح لا يطهر ابدا وبكره الاحتقار
 والاكل بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط فالماصل
 ان لا ينقع بالخمر الا انها لا تخلل فينقع به سواء صار خلا بالعالمية او ببر
 العالمية عند تاختلا فالشافعي روح . واما الشراب الثاني من العنب فهو
 الباذق وهو ماء العنب اذا طبخ اذ في طجة يحمل شربه مادام طرا عنه
 الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم ظيله وكثيره ولا يفسق شربه
 ولا يكفر شربه ولا يحسد شربه ما لم يسكر منه . وقال الشافعي روح يحد شره

في طرقة منها، اختلفت الروايات عن اصحابنا راجع نجاسته انها غليظة ام خفيفة
 قال محمد راجع كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز
 الصلوة فيكون الباقي نجسا نجاسة غليظة. وهكذا روى هشام عن ابي بصير
 وابي يوسف راجع وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل راجع الله انه قال على
 قياس قول ابي بصير راجع يكون نجسا نجاسة خفيفة يستبرأ فيه الكثير
 الفاحش وهكذا روى المعلى عن ابي يوسف راجع اما ببيع الباقي بجوزفه في قول ابي بصير
 راجع ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد راجع والله اعلم. والثالث من اشربة العنب
 النصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحمل شربه واذا غلغ
 واشتد وقد ف بالزبد لا يحمل شربه عنهما. وقال اصحاب الظواهر يحمل وحكمه
 حكم الباقي. وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم النصف في ظاهر الرواية وعن
 ابي يوسف راجع في النوادر اذا كان الذهاب اكثر من النصف فحكمه حكم
 الثالث. والبراق الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب
 ثلثه. مادام حلوا يحمل شربه عند الكل واذا غلغ واشتد يحمل شربه في قول ابي بصير
 وابي يوسف في قول الآخر لا سقواء الطعام والتداوى والقوى للطاعة
 الله تعالى دون اللهو واللعب. ويحرم القراح المسكر منه وهو الذي يسلم
 يقينا او من الراجح انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية راجع لا يحمل شربه
 الا ان عند محمد راجع الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية راجع يحد
 شرب قطرة منها كاف الخمر لمحمد والشافعية راجع قوله عليه السلام كل مسكر
 حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام. ولا يصفى وابي يوسف
 رحمه الله ما روى ان رجلا انى عروضا بمثلث قال عروضا ما شبه هذا

بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقية
ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبدة بن الصامت
ثم قال عمر رضي الله عنه اذا راى بكم شرا بكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه
اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وبيع حنونه وما روي من الحديثين
وروي عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطأ لم يثبت
انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيره فقليله حرام
ليس بثبت وابراهيم النخعي رحمه الله كان صديقه الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب
ثلثه وبقية ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف
ما بقى فصار المذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل
ان يغلي العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وبقية الطبخ قبل ثبوت
الحرمه. ولوانه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد
عليه الطبخ لا جرم فيه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يبيد الطبخ
كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه اخماسه وبقية خمسه قطع عنه
النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الزاهد
المعروف بجواهر زاده رحمه الله لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد ذهب
بجمره النار وما دونه ولو ذهب بجمره الشمس لا بالنار يجعل فاهم قالوا بابا
الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى
ينقص منه الثلثان بجمر الشمس يجوز شربه لان المقصود هاب الثلثين
ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بجمر النار او بجمر الشمس وقول في
رجاء الطبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع منه الباقي

ثم يطبخ حتى تم ذهاب الثلثين لاجزفيه . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذ لم يطبخ
العصير فلم يذهب ثلثاه فطلى عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما طوى
عنه النار زمان يظل العصير من غير نار فلا جزفيه وان كان لا يغلي في ذلك القدر
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد
ما غلى واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لاجزفيه لان
هذا يطبخ بعد ثبوت الحمة فلا يضيد فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لاه
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الانشربة لا يجد
ما لم يسكر . اذا صب الماء على الثلث حتى رقى ما دام حلوا يحمل شربة في قولهم
فان غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء
ثم غلى واشتد حل شربة في قول ايحيى في رواية يوسف رح بلا خلاف بين الشائع وان
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف الشائع فيه حكى عن الشيخ الامام
اي بكر محمد الفضل رح انه قال بشرط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من الشائع قال لا يشترط
ذلك والانصل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل الشائع رح جعل صب عصير في دق
عصير في قدر وطبخ فطوى وقذف بالزبد فعمل يأخذ ذلك الزبد وجمعه في قدر اخر
وكذا دور قاكم يطبخ الباقى بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقى حتى
يبقى ثلاثة دوارق وهو ثلث الباقى بعد الدوارق الذي اخذ من الزبد لان
ما اخذ من قبل كان لم يكن لان الزبد ليس بمصير فصار كانه صب فيه دور قاكم ماء
ونحوه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيذهب ثلثاه كما لو
كان الملقى تسعة دوارق عصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلثة
دوارق كذلك هذا وهكذا ان اخرج منه دور قاكم ثم طبخه حتى يذهب ثلثا الباقى

وذلك خمسة وثلاث ويبيع دورقان وثلاثا وورق لان ما اخرج من الزبد
جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الاثمانية دوارق عصير
ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلاثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث فيبقى
دورقان وثلاثا وورق وان اخرج دورقان الزبد وذهب في غليانه دوارق
عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقى بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان
ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك
سبعة ويبقى ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالغليان من العصير معتبر وما اخذ
من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج . رجل صلب في قدر عشرة دوارق
عصير وعشرين دوارق ماء وادخله فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء
يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق
والطف من العصير فكان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء ولا ثم يذهب
ثلاثا العشرة وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث من ذلك تسع
الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة
اسهم لما جئنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لما جئنا
الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل
تسعة اسهم فذهب الماء ولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك
كان لم يكن في الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه
فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم
في سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلاث لان
العصير ما ر على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلاث وانما العبد

والماجد هبان ما يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون ربيعاً ثلثه
 وذلك عشرة لافه من ربيع عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصير اذا كانا يذهبان
 معا فيكون ثلثه وثلث عصير وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثه فيجلى كمان
 محمد راج علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء
 اولاً ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا فنصل الجواب تفصيلاً وحاصل
 الجواب ان الماء من كان اسرع ذهاباً بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصير واذا
 يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد ما يخرج اكثر مسائل طبخ العصير
 واذا طبخ الرجل عصيراً حتى يذهب ثلثه وربع ثلثاه ثم جعل منه شمساً فان كان
 جليلاً ان يغل ويغير بان كان حلواً او فارصاً لا بأس بذلك لان الطبخ وجد
 قبل ثبوت الحرمة وان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت
 الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع والشمس هو الذي
 وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة التلث الذي ذهب
 ثلثاه بالنار عندنا ولو طبخ العنب حتى تنفع ثم عصر وترك حتى اشتد روى
 الحسن عن ابي عبيدة رجا انه لا بأس بشربه وقال الشيخ الامام المعروف
 بخواهر زاده رجا العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخه لا بأس به قال
 ابريوسف رجا لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان
 في العنب وعليه الفتوى والمختار الخامس من العنب النجس واختلافه في تفسير
 قال الحاكم ابو محمد الكوفي رجا هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل التليان
 حتى يذهب ثلثاه وربع ثلثه فيكون الناهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه
 ما دام حلواً واذا غلي واشتد وقذف بالنبد يجرم قليله وكثيره وهو الوجه

بهواء قال بعضهم النخج هو الحميدى وهو ان يصب الماء على الثلث ويترك حتى
 يشتد ويقوله ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابريوسف روح وهل يشترط الابلحة
 هذا ان يطبخ ادى لطخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشد اختلفوا فيه
 على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شرابه مالم يسكر منه فان سكر
 منه بعد وقال الشافى روح يحد بتناول فطرة منها. واما الكجهوسى فقال ان
 من ماء العنب اذا صب عليه الماء ويطبخ ادى لطخة ما دام حلوا يجل شرابه عنه
 الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والبا ذق سواء في الحكم فان صب
 الماء على فقوله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم
 هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما
 المتخذ من الزبيب شيان فقيم وببدا ما تقع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء
 ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يجل شرابه بلا خلاف واذا غلى
 واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام واما انبيذ
 الزبيب فهو الذى من ماء الزبيب يطبخ ادى لطخة ما دام حلوا يجل شرابه عند الكل
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام
 وان لم ينجق الزبيب ادى لطخة فاذا حلوا يجل شرابه واذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد يحرم قليله وكثيره في قول محمد والشافى روح وهو كالصبر وقال ابو يوسف
 روح يجل شرابه مالم يسكر فاذا سكر يحرم القدر المسكر وليس هذا كالصبر بديل
 انه لا يضيق شاربه النقع ولا يحد مالم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة
 وابي يوسف روح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
 مالم يذوب ثلثاه بالطح لا يجل قال القتيبة ابو جعفر روح يحد اذا يكو :

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيها رواية واحدة وانما يختلف الجواب
 لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القى
 فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ
 ادى لطخة يلتحق بالثلث. وموضع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا
 فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين
 واما التخمير من التمر ثلثة السكر والفضيخ والنبيد فالسكر هو الذي
 ماء التمر والفضيخ هو الذي من ماء البشرب ما دام حلوا يحمل شربه بلا خلاف
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا. واما النبيد
 فهو ماء التمر والبسر المذنب طبخ ادى لطخة ما دام حلوا يحمل شربه بلا خلاف
 ما اذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث في جميع ما قلنا وعلى قول
 المحنفه وابى يوسف الاخر يحمل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام
 ومن الله واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي وح لا يحمل لانه مسكر ولا يحنف
 وابى يوسف روح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا ومثلا ذكرها
 محمد في الكتاب وعن ابي حنيفة رجة الله عليه انه قال من شرب السنة
 والجماعة ان لا يحرم النبيد الحمر لان في تحريمه تعسيق كبار الصحابة رضي عنه
 انه قال لا احرم النبيد الشديد ديانة ولا اشربه مروة لجمع كبار الصحابة
 رضي على اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم
 اهم كانوا يشربون النبيد الحمر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام. واما المتخذ
 مما سوى التمر والعنب نحو الخمار والسكر والقانيد والحبوب والعسل
 والشعير والمخنة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحمل شربه بلا خلاف

فاذا غلب واشتد وفادف بالزبد مانعا من طبع ادى طخنة محل في قول المحققين واستف
 رح . واختلف المتأخرون في قول محمد رح منهم من قال محل شره مآدون السكر ومنهم
 من قال لا محل اصلا وحكى عن القاضي الامام ابي جعفر رح انه قال وجدت رواية
 عن محمد رح انه قال اكرهه هذا اذا طخت هذه الاشربة ادى في طخنة فاذا لم يطخ
 بغل واستند به روايتان عن ابي حنيفة والي يوسف رح في رواية يسترط للامعة
 ادى طخنة وفي رواية لا يسترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والعقد
 السكر جريم بالاجماع . واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر
 رح لاحد فيما لا يد من اكل الخمر وهو الذم والى . كما لا يحد من البيع ولين
 الروماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وقال بعضهم بما . وقيل هو قول
 الحسن بن زياد رح واما الابان فلان المأكول حلال ولين الروماك كذلك
 في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . ويكره في قول ابي حنيفة رحمه الله واختلفوا
 في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التحريم وذكره
 الائمة السرخسي رح في انشاء الكلام انه مباح كالسج . وعامة المشايخ رحمهم الله
 قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لا يحد وان رآل عقله بذلك كما لو تناول
 البنيج وارفع الى راسه حتى رآل عقله حرم ذلك ولا يحد به

فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه
 حد ثمانون سوطا في ارا واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب
 والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهداً على رجل انه شرب الخمر والحد
 الخمر توجب منه فان القاضي سـر شها . فقاما ويسئلها عن مائة الخمر مائة

الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه أما يسأل عن مائة الخمر حتى يعلم انها
 خمر حقيقة فان كل مسكر يسمى خمرًا بما زاو يسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب
 طاعًا أو مكراهًا وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العهد لم يتقدم فانه لو سفي شهر
 من وقت الشرب لا يقبل شهادة تعما على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد
 فانه منه تقدم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن
 المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستحق القاض في السؤال
 عما ذكرنا احتمال الدلالة الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاض حتى يسأل عن
 العدالة ولا يقض بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه الى ان يظهر عدالة الشهود
 فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا اتى به وريح الخمر يوجد منه فان
 لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد يروي ابى حنيفة وابى يوسف
 ربح لان عدمهما قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة
 وان اتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة
 واذا اتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر او قال سكرت من الشراب لا يجد
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح ولا يبيع اقاربه لان عندهما وجود الرائحة
 شرط وعند محمد رحمه الله ليس بشرط ولا يجد الاخر سواء شهد عليه الشهود
 او اشار هو باشارة معهوده يكون ذلك اقرا منه في العلامات لان الحد لا يثبت
 بالشبهات ويحد الاعي. ولو قال الشهود عليه شرب الخمر ظنتها لبنًا وقال
 لا أعلم اصاحرا لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع
 وان قال ظنتها نبيد اقبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والسدة يشاوك
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال اكربت عليها لا يقبل منه لان الشهود

شهيد واعليه بالشرب طائعا ولولم يشهد وابدلك لا يقبل شهادة نعم طوبقنا قوله كما
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكرها فيرفع الحمد ولا يقام
 المحم على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ يقام عليه الحمد فان كان ما بين
 البريقام عليه الحمد للحال على وجه لا يخاف منه التلف ولا يقام الحمد على الحامل
 ما لم يضع حملها ويخرج عن النفاس. واذا قر السكران انه سكر عن الشرب لا يـ
 اقراره وان كان يوجد منه رائحة الخمر لان اقرار السكران بالحمد ود المخاصة لله
 باطل وتكلموا في السكران. واصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب انه اذا تكلم
 كلامه مختللا لا يستقيم مطلقا لاجوابا ولا ابتداء فهو سكران وبه اختلف الناج
 . وان كان بعد كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحمد لان السكر لم يتم وان كان الشرحلامه
 غير مستقيم لم يدكر محمد رح هذا في الكتاب. وعن أبي يوسف رم انه قال هو
 سكران يقام عليه الحمد واعتبر الغالب طنا كما قال في المجنون اذا كان الزكلامه
 غير مستقيم يحكم مجنونه. واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر
 وشهد الاخر انه سكران من السكر او من النبيذ لا يقبل شهادة قهما ولا حد على الهج
 . والمجنون اذا شرب الخمر او سكر اذا كان مجنونا فيقوان شرب في حال جنونه لاحد
 عليه كالهج. وان شرب في حال افاقته يحد قوم بشر بون النبيذ فاق فيهم سكر
 البعض ومن البعض فتشهد عليهم الشهود بذلك فن كان منهم سكران يحبس
 حتى يصحون ثم يقام عليه الحمد. ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يقر في ذكر
 في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في مته الخمر وهو فاسق او يوجد نعيم
 مجتمعين على الشرب ولم يرم اجد بشر بون قبا غير انهم قد جلسوا مجلس

من يشربها وكان يوجد معه ركة من حرمانه يعزله عنه ثم يات العزم
 على الفساد وأنه معصية لاحديه معرر وكذا لمقيم اذا وطئ في رمضان سبعة يعزله
 ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الانظار تاليا وكذا المسلم ببدء الحرج
 او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزله ويحبس وكذا الغنى والمجديته، ثم
 يعزله ويحبس حتى يجدت توبة وكذا المسلم اذا شتم بعد ما علم بان ارتد
 لم يحب فيها الحد فيعزله. واذا سرب المسلم حراما وساء ما رده
 ما به ثم اسلم فانه يقام عليه حد الرنا وحده سنة. وجميع ما لم يرد
 الشرب لار الكفر لو كان مفارنا الشرب يجمع حد الشرب. اما اذا
 بخلاف سائر الحد ودان باشر اسباب الحد في ردة لا يقام عليه حد
 والسكر لافلا او هو سوى حد الشرب. والسكر باشر سببا في
 الامام لا يقام عليه حد ما لاحد العذف وان باشر اسباب الحد وورده
 بعدما اخذه الامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب فانه عليه
 الحد ود الاحد الشرب والسكر لا ينفك الا بملكه الذهاب الى الحرب
 فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي ساء الحد ود الاحد الشرب
 والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله. قال ابو حنيفة ومحمد
 لا يقام عليه حد ما لاحد العذف.

فصل في تصرفات السكر

السيدان من الخمر والاشربة المنخدة من التمر والزبيب نحو الدية
 والمنبت وغيرهما عند ما ينفذ تصرفاته كالطلاق والعقاق والاقار
 بالدين والعق وترويج الابنة المغفرة والابن الصغير والاقارب والفقراء

والهبة والصدقة اذا قبضها الوهب له والتمصدق عليه وبه اخذ عامة الشائع
 ربح . وقال مالك ربح وهو احد قول الشافعي ربح لا يربح تصرفاته وبه اخذ الطحاوي
 والكرخي ربح . وعن أبي بكر بن احمد ربح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ
 مع الهزل ولا يسطله الشروط الفاسدة فلا ينفذه البيع والشراء وينفذ منه
 الطلاق والعناق والافراز بالدين والعنق والهبة والصدقة والوصية وتزويج
 السفرة والصفيرة . واما ردنه لا تضع عندنا استحسانا ونصح قياسا لان الكفر
 واجب النفع والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا احرى على لسانه كلمة الكفر
 خطا لا يكفر هذا اذا كان السكران الشارب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب
 . فاما السكران المتخذ من العسل والثمار والمحجوب . اختلف المشايخ ربح فيه
 وهو كما اختلف فهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر من هذه الاشربة يقول
 ينفذ تصرفاته ليكون زجرا له . ومن قال لا يجب الحد هذه الاشربة وهو لثقة
 ابو جعفر وشمس الأئمة السرخسي ربح يقول لا ينفذ تصرفاته لان حد النصف
 كان للزجر فاذا لم يجب الحد عندهما زجر لا ينفذ تصرفاته . وان زال عقله
 بالبحر او لبن الرماك لا ينفذ تصرفاته . وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري ربح
 في الذي زال عقله بالبحر فطلق ان كان علم حين تناول السجانه يبع يقع الطلاق
 وان لم يكن . اما الايقع . وعن أبي يوسف ومحمد ربح لا يقع من غير عقل وهو الصحيح
 والله سبب . باحلو فلم يوافقته فذهب عقله فطلق قال محمد ربح لا يقع طلاقه عليه
 الفتوى . هذا كله في السكران اذا شرب طامشا . وان شرب مكرها فطلق اختلف
 المشايخ ربح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد ربح انه يقع
 والضميم هو الاول . والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تعرفاته وان زال عقله بالعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه
المجد لا يتعد تعرفاته

كتاب الغصب

فصل فيما يصير به المرو غاصبا وضامنا

توب رجل في يده تشبث به رجل فجذب به صاحب الثوب فتحرق
قال محمد رح يضمن التشبث نصف قيمته وان كان الذي حذبه هو المتشبث
الذي لسر له التوب يضمن جميع القيمة . ولو عصر رجل ذراع انسان فجدب
صاحب اليد فسقط اسنان ذلك الرجل وذهب لعم ذراع هذا فدية
الاسنان هدر ويضمن العاقر ارض ذراع هذا ولو جلس رجل لا تذب
رجل وصاحب الثوب لا يعلمه فقام صاحب الثوب فاشتق الثوب من جلوس
الحارس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رح في رواية بضر
بقضار الشق والاعتماد على طامر الرواية . وعن ابي يوسف رح في رواية لا يضمن
بقضار الشق . رجلان وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فدرجت احد
على الاخرى فامسرتا جميعا قال نعم كل واحد منهما جرة صاحبه وعن محمد
رحل وضع جرة في الطريق فبازاها اوليس بها شئ ورجل اخر وضع جرة امسرت
في الطريق فدرجت احدتهما فامسرت الاخرى فمالك تاجمعا قال ضمن صاحب
الجرة القائمة التي لم تدرج قيمة الجرة التي تدرجت ومثل ما كان بهما من الثوب
لانها مبركة تحرق وضع في الطريق فاعطب به يضمن . فاما التي تدرجت فانه لا
زال عند موضعها فدرج صاحبها عمر الصمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها
رفع بعضها في دراهم غيره واختلط ما كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا وضامنا

وهذه جناية منه وان لم يتعد . رجل غضب من رجل بيضة واودعه المصوب منه
بيضة فحقت دجاجة عليها فخرجت فرختان ففرخ الوديعه لصاحب الوديعه وفي
الغضب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غضب رجل جاء الى خزانة رجل
فيها خلاصه الخمر خلاصه نصفان قال لصاحب الخمر ياخذ نصف الخمر وعن
ابي القاسم رح رجل غضب خمر او جعلها في حبه وصب فيها خل من عند خمره ما للخل
خلا قال يكون الخل للغاصب يا ساسا . وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخل يكون
نهما على قدر خلها لانه ساكنها ساطعها قال وبه نلخذ . ولو غلخل خمر الغصب
زيد الغاصب قال ابو بكر البجلي رح الخل يكون للغاصب . ولو ان رجلا اراد ان يصب
خمره فاصدغها الخمر فغلخل في يد كاهن الخل لآخر . رجل فصد على ظهوره دابة رجل
ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعمره دابة . لصان على الذي
عقدوه الذي ركب اذالم يهلك من ركوبه . وان كان اذرق . ركب الدابة حمدا
ومنعها من صاحبها قبل ان يقدروا لمحركها فجاها . وعمره ان صاحب الدابة ان يضمن
ابها شاء . وكذا . ادخل رجل دراهمان واخذ متاعا ومحمد وهو ضامن وان لم يجد
فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفضله او يخرج من الدار . وان اخذ المتاع من بيت
. خياره . ان اخر من تلاء الدار والى صحن الدار . واما الدار مع غلمانة يسكن
في تلك الدار فمالك المتاع في القياس يكون ما ساءل . والاستحسان ان كان هذا
الموضع في الحرم مثل الاول لا يضمن . رجل نام على فراش انسان او جلس على بساط
انسان لا يكون غاصبا لان قول ابي حنيفة رح غضب المنقول لا يتحقق بدون
النقل والتحويل فلا يضمن اذالم يهلك بفضله . وكذلك رجل استاجر ارضا انسان
بمخطة فزرع المستاجر الارض مخطة فحصد ما واداسها فمنعها الاجر ان يرضعها

حتى يطيها الأجر فقلت المخطئة في موضعها لا يضمن الأجر لأنه لم يحولها عن مكانه
وذكر الناطق رح رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فأت قال يضمن في رواية
وعنه أنه يضمن الأصل. وعن أبي يوسف رح أنه لا يضمن. قال الناطق رح الصحيح
أن على قول أبي حنيفة رح لا يضمن حتى يحول عن موضعها رجل غضب عيولا فاستهلكها.
ويسر ابن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي رح يضمن الغاصب يمينه العيول ونقص
الأم لأن هلاك الولد أوجب نقصان الأم وإن لم يفعل الغاصب في الأم بملازمة
جزء من غنم إنسان غضبا قال أبو نصر رح وإن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على
الغاصب مثل صوته وإن نقص كان للمالك الخيار أن شاء أحد نقصان الغنم والصوت
للمغاصب وإن شاء أحد مثل صوته وقد نقصان الغنم لأن جهة الصوت رجل مل
على ظهر دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال الفقيه
أبو الليث رح يتلوم إن أمه مل لا ضمان على واحد وإن نقص فأن كان من الشق فذلك
وإن كان من أمه رح يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي
استعمل الدابة مع يمينه إن حلف برمي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
رجل حلف بلسونة يمينه فمعه رجل من يمين يمينه وضعه حيث يشاء فمعه رح لا يضمن وإن كان
مرد ذلك ضمن رجل أعتق رجلا إلى ما شئته ليا به فترك المسلم رواية الأئمة لا يضمن
الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله إن كان بينهما ابسطا في أن يفعل في ماله مثل هذا
لا يضمن وإن لم يكن من رجل وجد في مزرعة فورين فساقتها إلى مربيته بطن
انتهما لأهل قريته ناداهما الغنم أهل قريته فأراد أن يربطهما فدخل أحدهما
الربط وهرب الآخر فنبه فلم يظفر به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
أن لم يقد ر على أن يشهد على نفسه أنه أخذها ليردها على صاحبها لا يضمن إلا أن يكون

[illegible]

بذلك على الابن لانه اكد ما كان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل من
 غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل القلام فرأى القلام ماما انا لمحبون فاستنق
 اليهم وارتفع سطح بيت فرفع ومات صعد الذي معه في حاجته لانه ما كان غاصبا
 بالاستعمال . رجل قال لعبد الغبار نفق هذه الشجرة . انزل الشمس لتأكله انت
 فعمل ودفع من الشجر فبات لا يريهم الا من لانه ما استعمل في امر نفسه . وانكار الامر
 فانه ارتفع الشجرة وانزل الشمس لا اجل انما فعل . ووقع ومات . من الاول ان استعمله
 في امر نفسه الرقيق اذا جعل خاتم الرمن في حنطرة فاعضض لانه ليس اسامقا
 فيصير عامدا وخضر العي واليه يذهب سوار . لان من الناس من يجعلونه في العني
 . وان جعله . البصر لا يضر لانه ذل . معط . ليس بلبس . وان جعله في حنطرة
 فون خاتم اخر لا يضر قالوا الحمد . رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم
 فون الخاتم فقال محمد روح انما بابي المجمع اشار الى ان هذا ليس بمعتقد فيضد به
 الغريب . فالتأمل ان الرجل اذا كان معروفا ليس خاتمين لا تروى يكون ضامسا
 . رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل
 من راسه فغاب مالوا الدفات القنادس . فاد العين من صاحبها بحيث
 امله . رحمه الله ذلك الموضع لا يضر الطارح لان ذلك ان مدلة الرجل على الماء
 وان لم يكن كذلك يكون ضامدا . وقل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يقبل
 صاحبها من ان يمد يده فيأخذه لا يضر . رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ثوبا
 من بيته بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطع . رح لا يضر ما لم يحجر
 عليه صاحب البيت لانه ما ذون دلالة . ولو انه اخذ كوزا يشرب منه نقط
 من يده وانكسر لا يضر . ولو ان سونيا يبيع ثوبا فآخذ انسان بغير اذنه لينظر

درهم من المقصود سدسه للدافع وحصة أساسه للقاص رجل دفع الدرهم
 إلى ما قد لينقد من الدرهم وكسر قالوا يلود ضامما إلا إذا قال له المالك اعبر وهذا
 إذا كان المكسور لا يروح وراح الصحاح ويقع بالكسر رجل ألف على رجل واحد
 مصرعي باب أو أحد زوجي خف أو مكعب كلن للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر
 ويسمى بينهما رجل أحد من أرض أسان براما قالوا كان لذلك التراب قيمة
 في ذلك الموضع يعين قيمة التراب سواء تمكن به القصاص بالأرض أو لم يتمكن
 وإن لم يكن للراب قيمة في ذلك الموضع ينظر أن استقر به الأرض من الثعالب
 والأفلا ولا يؤمر بالكسر وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعي إذا حاف على شاة
 مدعها ذكر في الأصل أنه يعين قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الإمام الواحد
 المعروف خواهر راده روح أبا عبد الله أنه ساءه مرمى حبوبها وأبى أشار
 في الكتاب بأنه قال وحاف الراعي في شاة ولم يقل يعين بموتها ولا بمرجى حبوبها
 فأما إذا غرق موتها ولا يروح موتها إلا يعين لأنه مأثور من الأثر حبوبها وذكورها
 في هذا المجال حفظه من له أنه صاب في تدريس سادس عند ما جاءه أستاذ
 ورجعها زهر وأومر رجل شاة نعير وقد استمر في مرمى في
 يله صامسا لأنه غير مأثور بالحفظ وذكره الموارد ساءه في هذا
 وحيف عليها الموت فذبحها أسان كيلا يموت لا يعين سمعنا الله ما
 دلالة وهو كما لو قدم شاة للاضحية وربط رجلها للذبح فجاءه من ذبحها عنه
 حازا استحسانا وكذا لو طحن رجل حوالق غيره في الطاحون ونذا الوسد الورع
 ليسفج به رعيه فجاء رجل ونجح فوهة أرضه وسبق الأرض لا يعين وكذا الرجل
 إذا جعل اللحم في القدر وصبت فيه الماء فجاء آخر وأخذ النار وطبخ لا يعين

وَلَوْ كَانَ الْحِمْلُ فِي الْعَلَقِ نَجَاءً أُخْرٍ وَالْقَاءُ فِي الْقَدْرِ وَطَجَنُهُ كَانَ ضَامِنًا. **الْعَاصِبُ** إِذَا
 إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَغْضُوبُ وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ حَتَّى ضَمِنَ بَيْتَهُ فَانْهَسَ سَطْرًا تَكَانَ
 ذَلِكَ الْبَيْتُ بِيَاعٍ فِي السُّوقِ بِالْدِرْهَمِ يَقُومُ بِالْدِرْهَمِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ بِالْدَانِيَرِ يَقُومُ
 بِالْدَانِيَرِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ بِهَذَا كَانَ الرَّأْيُ فِيهِ إِلَى الْقَائِضِ قَضَى عَلَيْهِ بِمَا كَانَ أَطْرَ
 لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ. رَجُلٌ غَضِبَ جَارِيَةً فَرَنَّا بِهَا تَمَّ رَدُّهَا عَلَى الْمَوْلَى فَظَهَرَ بِهَا جِلْدُ عَمْدِ
 الْمَوْلَى بُولَدٍ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ أَوْ الْعَاسِ. بَارٍ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَبَّابٍ رَحِمَهُ
 اللَّهُ كَانَ ظَهَرُ الْجِلْدِ عَمْدَ الْمَوْلَى لِقَلِّ مَدَّ سِتْرِ أَشْهَرَهُ وَقَدْ رَدَّ الْعَاصِبُ ضَمِنَ
 الْعَاصِبُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْعَصَبِ. بَخْلَافٌ مَا لَوْ رَفَعَتْ حِمْرَةٌ مَحَلَّتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ
 أَوْ فِي الْعَاسِ فَإِنْ تَمَّ لَا يَضِنُّ الزَّانِي شَيْئًا. رَجُلٌ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا أَوْ الْعَصُوبَ
 مِنْهُ قَالَ لِلْعَاصِبِ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا فَبِعَهُ وَذَهَبَ بِهِ الْعَاصِبُ إِلَى ذَلِكَ
 الْمَوْضِعِ فَطُغِبَ فِي الطَّرِيقِ كَانَ الْعَاصِبُ صَامِنًا عَلَى حَالِهِ. وَلَوْ أَنَّ الْعَاصِبَ
 سَاحَرَ الْعَبْدَ مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لَيْسَ لَهُ حَائِطٌ مَعْلُومًا مَا أَنْصَبَ لَكُمْ
 فِي تَمَانِهِ فِي عَمَلِ الْحَائِطِ وَإِذَا اخْتَنِي عَمَلُ الْحَائِطِ مَرَى عَنِ الصَّامِنِ وَكَذَا إِذَا اسْتَأْجَرَ
 مِنْ الْمَالِكِ لِيَعْدَمَهُ. رَجُلٌ لَهُ كَرَانٌ مِنْ حَنْطَةِ غَضِبَ رَجُلٌ أَحَدَهُمَا وَذَهَبَ
 بِهِ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ أَوْ دَعَى الْعَاصِبَ الدَّارِيَّةَ فِي طَلَبِ الْعَاصِبِ بِالْعَصَبِ
 بِمِصْرَاحٍ الْكَلْبُ ذَكَرْتُ فِي التَّنَوُّدِ أَنَّ الْعَاصِبَ يَضِنُّ الْكِرَالَةَ عَصَبٌ وَلَا يَضِنُّ
 التَّنَوُّدَ. وَلَدَتْ رَجُلًا أَحَدًا مِنْ كَيْسٍ رَجُلٌ فِيهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ خَمْسًا تَدْفَعُ
 بِهَا تَمَّ رَدُّهَا بَعْدَ أَيَّامٍ وَوَضَعَهَا فِي الْكَيْسِ الَّذِي أَحَدُهَا مِنْهُ فَانْدَفَعَتْ فِي خَمْسَةِ الْخَمْسَةِ
 الَّتِي كَانَ أَحَدُهَا لَاغْنِي وَجَلَّ غَضِبَ دَابَّةً تَمَّ رَدُّهَا إِلَى مَرِيطِ الْمَالِكِ لَا يَبْرَأُ عَنْ
 الصَّامِنِ وَقَالَ زَوْجُ بَرٍّ. وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَيْرَ تَمَّ نَزْلُ وَتَرْكُهَا فِي مَكَانِهَا

كما كان ضامنا في قول ابي يوسف روح ولا يكون ضامنا في قول زفر جح ولياخذ لقطه له منها
 ثم اعادها الى المكان الذي احدها منه برهنه الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل
 في الكتاب بين ما اذا تحول بمز ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول
 وذكر الحاكم الجليل تأويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرهن الضمان
 واليه مال الفقيه ابو جعفر هذه لقطه ليعرفها فان كان اخذها لياكلها
 ثم اعادها لا يبرهن الضمان مالم يردّها الى صاحبها رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم
 اعاده الاصبعة قبل ان يغيبه النائم يرى من الضمان في قولهم ولو انقبت النائم ثم نام
 واعاده الى اصبعه لا يبرهن في قول ابي يوسف روح وبين في قول زفر جح ولو نزع اللقطه
 وهي نوب طبرها عند غيبه الثالث ثم اعادها الى مكانه فهو على هذه الخلاف ايضاً
 اذا السر لسماستاد اقام اذا كان قصاصا فوعنه على عاقبه ثم اعاده الى موضعه لا يضمن
 في قولهم وكذا الخاتم اذا دحل في خنصر يكون استعمالا يكون ضامنا اليه والبعير فيه
 سواء فادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتمه في خنصره فهو على ما قلنا
 من انه اذا كان معروفا فليس حائنا للتعزير يكون ضامنا والا فلا ولو قتل السيف
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف روح وكذا لو كان منقلد السيف فقتل به
 السيف وان كان منقلدا بسيفين فقتل به السيف ايمن ثم اعاده لا يكون ضامنا
 وعن محمد روح في السبع اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او درهما من كيسه او خاتما من ربه
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم ولم يعد حتى افقته من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى موضعه
 ان اعاده في مجلسه ذلك استخسفت ان لا احسنه والاضيقه وكذا لو اعاد الخاتم الى
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة روح قالوا الصحيح من مذهبه انه
 لا يضمن الابا التحويل وذكر في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

ثم قام الغصوب منه البينة على الغصب فانه يقتضيه بالبر وقعة الجبل ولو ان
رجالا غصبوا من رجل حبة من المنطة فبلغ ذلك فغضب جفنة قال ابو يوسف وح
اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة اخذ منهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اخذه
شيئا. رجل احمى تنوره بقصب او حشيش رافق فيه نجاء رجل وصب فيه الماء
قالوا ينظر لقيمة التنور مسجورا او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقل ينظر
الى اجرة مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا اتفق فيض انسان
ينظر لقيمة غنيطا وغير محيط ويضمن الفضل وكذا اذا نزع باب دار انسان عن
موضعه او بالية ثوبا الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل ما كان مؤلعا مراكبا اذا
نال فيه. ولو اسد على امر تاليف حصيره قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة الحصير
صحيحا. وكذلك في النعل وكل ما كان يمكن اعادته على ما كان. ولو حل سلسلة
ذهب كان غلبه قيمتها من العضة وكذا الرجل اذا ابتدأ انسان عبده بذهب
فروى بها رجل ولو حل سدا حائلا ونسره ينظر الى قيمته سدي والى قيمته غير سدي
فضمن العصل وكذا اذا اخذ حل رجلين من فقال العرب فحل بشارك يقوم العنز مشركة
غير مشركة فيضمن الفضل. فصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فز عليها ركب
ومزن بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان رى
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوعة
في الطريق وهو لا يبصر ونحرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه
انسان واصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح قد ورد
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا اتفق مفتي بما قال ابو بكر رح لا بأس به

حيث لهن بثوب الفير قالوا ان شاء اخذ صاحب التوب ثبته التوب وان شاء بئس
 الحشر اخذ ثوبه قال الفقيه ابو القاسم رح ان كان الميت ترك مالا يعطى منه حرم
 ذلك للميت وكذا لو سمسع فيه ان ثوبه يكون لصاحب التوب بئس والله اعلم
 من ذلك فان ترك صاحب التوب لآخرته فهو اصل وان سمسع كاد له ذلك فان كان
 التوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفعه قال رضي الله عنه
 وعندي هذا اذ كفن من غير خياطة وان حيط فليس لصاحب التوب ان يمسك
 ويأخذ ثوبه جال اذا ان يعبر بحاله في يهر كس يحرق فيه الحمد كما لو كان في
 القساء فركب بعيرا وادخله في الهر وسائر الجبال عقسه فسقط من فوق
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الميت يسكن في البيت مثل
 هذا الوقت لا يضمن الجمل رجل يبي حائطه وهو العصب ^{في} ^{الارض} ^{هذا}
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا لغيره ان كان عليه
 لانه لو امر بقبض الحائط مصر تراءى لكان وهذا قال ابو القاسم رح وعن
 غيرهما رجل يبي حائطه في كرم رجل غير صاحب الكرم ان لم يكن للتراب
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي من عمله وان كان
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله
 رجل هدم لآخر ماء مبييا وقيمة الاساء سود رمه مائه درهم وبعه ارضه سود مائه
 درهم وقيمة التراب الهدوم تلتون درهم قال صاحب الباء بالحران شاء رحمه
 مائة درهم وبصير تراب الباء وقصه للهادم وان شاء صه سبعين درهم ليس
 للهادم من ترابه شيء وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط ساء
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين

دهرها والزنا لصاحب الحائط . ولوقال صاحب الحائط لا اريد اخذ ثواب الحائط واد^{فه}
 الا الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غضب بساحة وادخلها في بانه فانه
 يملك السلعة ويملك قيمتها فان كانت قيمة السلعة والبناء سواء فان اصلهما على
 شئ جار فان تنازعا يبيع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما هما وكذا للزوجة
 اذا خلط حنظل الزوجة بشعر رجل وغاب الودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت
 الريح شوب انسان والقعد في صبح اخر من الغصن وريدة العوب والعصير سواء وكذا
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة
 شيئا يسيرا كان له ذلك . وكذا البعير اذا ابتلع نوتوة ردية اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة ستمائة يسيرا فلا شئ على صاحب
 البعير وكذا لو ادخلت دابة رجل راسها في ندر رجل وفيه ثمن الخراج الا بالسكران يملك
 الدابة ان يملك العبد بقيمته ونظاؤها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك
 الاخر بقيمته فان كان قيمتها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعلمي يوسف
 رجل لؤلؤة وقعت في دفين رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا اقلبه وانظر حتى يباع
 الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح يقلبه الذي
 يطلب اللؤلؤة رجل غضب عبدا وشده العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن
 الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن
 الغاصب . رجل غضب سفيهة فوجد ما المالك في وسط البحر فان المالك لا يستحق
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غضب دابة فوجد
 المالك مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يسترد هاسنه ولكن يواجرها الى المأمن

رجل عصب عبد فاصبت عيه عبد العاصب فاسرده بالباب ومن العاصب
 ارش العين ثم اعل على البياض عبد المالك كان للعاصب ن ذنر من المالك
 من ارش العين رجل عصب عبد قارثا او حيا او محو ذلك من العصب
 العاصب والوايقوم العاصب اوقارثا و هو عي جارا عرتا ن ذنر
 العاصب فضل ما بينهما رجل عصب من رجل عبد اودانة عا المصوب
 منه فطلب العاصب من القاني ان يقل منه المصوب او ما در له بالانعام
 نوحه ذلك على المالك لا يحبه القاني الى ذلك ن ذنر
 بعد مود عا العاصب ولو قارثا اي ا
 على المصوب منه شئ وان رأى الماء ا
 ان كان العاصب محو وعسك المصوب ا
 حية وذهب بها الى موضع لا يعرف قال ن ذنر ا
 انها قد ماتت مديون دهم الدرهم الى
 في ذلك هلك من مال المديون على حاله ولو ا
 جل سبنا ثم ان الطالب دهم الى ا
 من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى احد ا
 درهم قال ثلثة ممالك والباقي سلمها الى ملاك وفلان فله درهم
 من الثلثة لانها مضمومة حية فاسدة والباقي ا
 دهم الى اخره درهم حصة مواهنة له جسمه مواهنة له درهم
 القاني مواهنة وهلك الخمسة الناقية قال على العاصب
 لان الخمسة الموهوبة مضمومة عليه والجسم الخ اسمها مواهنة

كانت من الضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً ورجل عليه
 درهم لرجل فذبح المديون إلى الطالب درهمين أو درهماً ثم درهماً قال أخذت درهمك
 منهما نضاع الدرهمان قبل أن يعين درهماً قالوا يهلك من مال المديون. ورجل كسر درهم
 رجل فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن
 شيئاً رجل غضب من رجل درهم أو دينار في بلدة يطالبه المالك في بلدة أخرى
 كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وإن اختلف السعر ولو
 غضب عينا فلقية الغصوب منه في بلدة أخرى والغصوب في يده الغاصب
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغضب أو أكثر فللمالك
 أن يأخذ الغضب وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كان السعر في هذا المكان
 أقل من السعر في مكان الغضب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر
 مكان الغضب وإن شاء انتظر حتى يأخذ الغضب في بلدة الغضب ولو أن
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغضب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ
 العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم الغضب. ولو كان العين الغصوب
 قد هلك وهو من ذوات الأمثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل
 السعر في مكان الغضب أو أكثر فانه يبرأ برء المثل. وإن كان السعر في هذا المكان
 أقل فالمالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغضب وقت الغضب
 وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب إن شاء
 أعطاه مثله في مكان الخصومة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غضب إلا أن يرضى
 الغصوب منه بالتأخير. وإن كانت القيمة في المكانين سواء كان الغصوب منه
 أن يطالبه بالمثل. وعن أبي يوسف رجل غضب من رجل خطبة بمكة ورجلها

١٣٧
 الاجتهاد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان ما
 من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل حولا
 الى بعض البلاد ذكرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب
 اذا انى بغصة الغصب المستهلك فابي المالك ان يفضل قال ابو بصير رحى الامر
 الى القاضى حتى يامر بالقبول وقال بصير رحى كانوا يقولون في الغصب والوديعة
 اذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده اوي حجرة فان
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه تم جاء آخر فرفعه
 قال ابو بكر رحى اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة
 ولم يعلم انه ثوبه والمختار للفوى انه يبرأ لانه رد عليه عن ماله فان الغاصب
 لو اطعم الغصب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عن الغصب والوديعة
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصب مستهلكا فانه القيمة
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضى ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان
 وضعه في يد المالك اوي حجرة يبرأ من الضمان . ولو وضع الغصب والوديعة
 بين يدي المالك برئ فان غصب من صبي شرب ان دفعه اليه فان كان العبي
 من اهل الحفظ صح الرد عليه والا فلا ويكون عتقة ما لو دفع السرج عن ظهر
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب
 حتى ضمن القيمة فدفق القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذ وانه التجارة صح وبرئ
 وان لم يكن ماذ ولا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى
 البخليل . رحى غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراؤها
 صح وبصير الغصب امانة في يده . وكذا اذا حمل من ذلك برئ الغاصب عن الضمان

الذي يدخل في البيت واحد المودع قطع الباب فانه يومر لمصير العصيل ان يرفع نقصان
 البيت الى المودع ويخرج العصيل وهذا اذا دخل المودع العصيل في بيته ولو استعار
 المودع من غيره بيتا واحد دخل فيها العصيل فانه يقيم لمصير العصيل ان امكن ان يخرج
 العصيل فاخرجه والا فاعمره واجعله اربا ربا للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان
 العصيل حراما او بفلا فانه كان ضرر قطع الباب فاحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا
 كان لمصير الحمار والبعل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت لمصير
 الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان فصار
 بسط ثوب القصار على جبل فالقتل الرج في اجابة صباغ وانضع بصبغه كمر
 الناطع رج انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شيء لاجل الصنع ولكن
 بباغ الثوب فيفرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه ولا دفع
 شاء انسان ظالما فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وصمه قيمتها وان
 اخذ المذبح ومنه النقصان وكذا اذا اسلخها وجعلها عضوا عضوا وعن
 الفقيه ابي جعفر رج انه اذا اخذها ليس لان يضمنه النقصان والصنوع
 على ظاهر الرواية ولو قطع بدحارا وبفل او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان
 يضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء اسكها ولا يرجع على الفاسد
 بغير خلاف ولو كان المصوب عبدا او جارية فتقطع يدها او رجلها كان لمصاحبها
 ان يضمن الفاسد قيمتها ويدفع اليه المصوب وان شاء صممه النقصان واخذ
 المقطوع لان الادى بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما لو
 فبقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الادى ان شاء صممه
 النقصان وان شاء صممه جمع القيمة كما لو خرقت ثوره ثوب انسان خرقتا فاختار

^{١٣٠}
 هذا إذا كانت الدابة مما لا يتحمل كالحمار والبغل فان كانت مما توكل كالشاة والجرير
 في ظاهر الرواية هذا والاؤد سواء للمالك ان يضمه جميع القيمة وليس له ان يضمه
 النقصان فيسكت الدابة . وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رح . وكذا إذا ذبح شاة
 فلمّا جها ان يدفع الذبوحة ويضمه قيمتها وان شاء اخذ الذبوحة ولا شيء
 له . ولو ذبح حار غير ليس له ان يضمه النقصان في قولنا بجعيفة رح ولكن
 يضمه جميع القيمة . وعلى قوله محمد رح ان ذبح حار غير فلما لك ان يسكت الحمار
 ويضمه النقصان وان شاء ضمته كل القيمة ولا يسكت الذبوح وأن نقله فليس له ان يضمه
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمته جميع القيمة
 وان شاء أسكت الدابة وضمه النقصان والاعتقاد على قولنا بجعيفة رح والفتاوى
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجنة وضم جميع القيمة وليس له ان يسكت
 الجنة ويضمه النقصان وهي مسألة الجنة العياء وفي عين واحد من الفصيل
 او المحسن وما يمل به كالنيران ربع القيمة والبقرة ان كانت يمل بها فذلك .
 ولو قطع رجلا حارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قولنا بجعيفة
 رح وعزلي يوسف رح في المنتفع اذا قتل انسان دُبّا مملوكا او اسدا مملوكا
 لا يضم شيئا بخلاف العرد لان القرد يكس البيت ويخدم . رجل غصب
 مصحفا فقطعه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد
 ذلك فيه وان شاء ضمته قيمته غير منقوطة . وذكر الحلبي عزالي يوسف رح
 ان صاحبه ياخذ بغير شئ . رجل اغتصب ارضا فبذرها خبطة ثم اختصما
 قبل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول
 للغاصب اطلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض

وفيها البذر وقوم وليس فيها البذر فاعطاه فخر ما بينهما رجل انتصب غلاما قتيلا فحماه
فخماه فبرئ وصار يساوي العبد درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قسمة بخرجه
ودفع اليه القلام وان شاء اخذ القلام ولا شيء له ولا عليه . رجلان مع احدهما سووين
ومع الآخر زيتا ومن فاصطد ما فاصب من هذا وزيت في سووين ذلك قال صاحب
السووين يضمن له صاحب الزيت او السعن مثله وزيت او سمنه لان صاحب السووين استهلك
سمنه هذا وزيت ولم يستهلك صاحب الزيت سووين ذلك لان هذا زيادة في السووين
دابة رجل في برقة مشدودة والباب مطلق فجاء انسان وحمل الدابة فخرها اخر ورفع
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولولا ذلك
اخذ مملوكه الابن وقيدوا وعلق عليه الباب فخل رجل فيه ورفع الباب فذهب المملوك
قال الانسان على الذي فتح الباب وحمل القيد لان بني ادم لهم عزيمة في الذهاب فهو القائل
والهية ليس لها عزيمة فان كان المملوك ذاهب العقلا لا يؤمن ان يبلغ نفسه في البئر ويخو
ذلك قال هو ضمن له لانه لا يعقل واسا ابو حنيفة رج يقول لا يضمن في البهاائم اقيم . رجل
غضب من امر كذا من حنطة ثم دفعه الى المنصوب منه وقال المنصوب منه اطعمه بل
فطن ثم علم انها كانت حنطة قال المنصوب منه ان يمسك الدهني . وكذلك الغضب
غير ان يدفعه الى المنصوب منه قال استجبه لي فنجعه ثم علم به . وكذلك الغضب دابة ثم ان
المنصوب منه فجاء وارقه واستعار من الغاصب دابة ليكنها فاعارها الغاصب اياه
فخطبت نفسه برثا الغاصب عن ضاها . ارض بين رجلين زرعها احدهما كلها بغير امر
الشريك قال محمد بن اركان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرعه الذي
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تواضيا بذلك ولم يثبت
الزرع بعد لم يجز . وكان قد ثبت قال الذي لم يزرعه ان يقلع الزرع فان الارض

يُقسم بينهما نصفين فما أصاب الذئب علم يزرع من الأرض يقلع ما فيه من الزرع ويضع الذي
 زرع له ما دخل أرضه من نقصان القلع رجل أخاف رجلا فنيب الضيف عنده ثوبا فاتبه
 صاحب البيت فغصب غاصب قال إن اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وإن
 أخرجه عن المدينة ضمن رجل غصب ثوبا فقطعه قبضا ولم يخطه قال ابن حنيفة رحمه الله
 صاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأخذ
 معه نقصان الثوب رجل غصب عبدا فابن من الغاصب ولم يكن ابن قبل ذلك قط فرد
 على الغاصب من مسيرة ثلثة أيام فاجعل على الولي ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع
 على الغاصب بما نقص الابن من قيمته قال الأثرعاني المولى لو وجد فردة كان على الغاصب
 نقصان الابن رجل غصب جارية ونجبها واختلعا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها
 الفين وقال الغاصب قيمتها الف فخلف على ذلك فقصى القاضي على الغاصب بالف لا يعمل
 للغاصب أن يستخدها ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فإن اعتقها
 الغاصب بعد النقصاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها
 في السراء الفاسد ولو ادعى رجل على رجل أنه وجب له هذه الجارية وأنه قبضها منه
 وأقام على ذلك شهود ورفقضى القاضي له بها لا يعمل أن يطأها ولا يستخدها ولو أن
 رجلا استودع جارية فخذ المودع ثمنها بجارية أخرى وقال هذه امتك التي استودع^ت
 رضخا الأمر إلى القاضي فإن أخذ رب الودعة هذه الأمة يعمل لكل واحد منهما
 وطى إلى أخذها ولو لم يأخذ كان على دعواه رجل غصب من رجل جارية ونجبها فاقام
 المصوب سه بيعة أنه غصب سه حارية له ولم يذكر رصفة الحارية ولا قيمتها
 قال في الكتاب يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها وقال أبو بكر البلخي رحمه الله
 إن الشهود شهدوا على أقرار الغاصب بذلك لأن الأقرار الثابت بالبيعة كالأقرار

معانية فاما الشهادة على فضل الغصب لا تقبل مع جهالة الغصب لان المقصود ان
 الملك للمدعي في الغصب ولا وجه للقضاء في الجهول ولذا لا بد من الاشارة
 الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة. وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة
 السرخسي رحمه الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكان الضرور
 فان الغاصب يكون ممنوعا عن احصار الغصب عادة والشهود على الغصب
 كلما يقفون على اوصاف الغصب وانما يتاني منهم معانية فضل الغصب
 نسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصب لكان الضرور فثبت تنهارت
 فضل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالشهود
 باقراره فيجب حتى يجئ بها ويردها على صاحبها فان قال الغاصب قد مات
 الجارية او بعته ولا اقدر عليها فان القاض لا يعمل بالقضاء بالقيمة لان القضاء
 بالقيمة ينقل حق الغصب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زمانا وذلك معض الى ربي
 القاض. وهذا اذا لم ير من الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى طاه
 يقض ولا يتلوم فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع مجبه فادفع
 القاض بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بتكول
 الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية
 للغاصب لا سبيل للغصب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب
 بعد ما حلف الغاصب بخبر الغصب منه ان شاء استبرأ الجارية ورد ما في
 على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي
 رحمه هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية اذ قال الغاصب اما
 اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكساب

١٣٢
اطلق الجواب . وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رح الاصح ما قال
في الكتاب وهذا مذهبنا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولها
يسترد ما مولها فبرد القيمة المقبوضة . رجل عليه دين رجل فلم يؤد حتى مات
الطالب ان ادعى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للبيت في الدار الاخرى
وفصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فان تلف مال انسان في فوره ضمن المرسلة الدابة
ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح
انه يضمن في الكل . وذكر الشافعي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابي حنيفة
رح ويضمن في قول ابي يوسف رح . ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل
كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فان تلفها لا يضمن وان اخذ يمين او شمالا ان
لم يكن لها طريق عبر ذلك ضمن والا خلا . وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا
له فاما مال انسانا لا يضمن . وقيل ينبغي ان يكون ضامنا . ولو ارسل حماره فدخل
سرع انسانا واسد ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه
الا ان الحمار لم ينعطف يمينا ولا شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر
لا يضمن وان لم يكن ضمن . وان رده انسان فانفسد الزرع فالبضآن على الرد
رجلا او وقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فان تلف انسانا او
شيئا ضمن في اى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى جيلها ولو ان رجلا
في داره كلب عقور او دابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه
فغقر الكلب او تلف . الا انسانا لا يضمن صاحب الدار . وكذا اذا كلب
هرة رجل دباجة فبهر لا يضمن صاحب الهرة . ولو اخذ هرة والقاعا الى حائضه

او دحاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميده ضمن وان اخذت بعد الرمي والالقاء
 لا يضمن. رجل اليه سبئ من الهوام في طريق المسلمين فاصابت انسانا في ذلك
 الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جرأه الطريق واحترق بذلك شئ فهو صامن
 وان هب به الريح من ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها ففقد
 المشتري خيلته. واياها فاقبضها كان ذلك قضا فان خفت الدابة في رباطها
 ما لم يمان على البائع وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضاها
 ما لم يحمل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضار ذلك
 مع البائع. اذا سقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقلبه بالواد
 اصابه بظرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان هب به الريح فانه
 راد في الحائط لا يضمن. وان كان لا بد من ما في الطريق من اصابه راتبا او يضمن
 رد الاستحسان يضمن النصف سكة غير نافذة اليه واحد من عملها. ماء دان
 نرايا او اوقف دابته على بابه او وضع حجر ليضع قدمه عليه في الخرج والدخول
 وما اشبه ذلك فاما كمن من باب السكينة اذا فعل ذلك في قضاء داره لا يضمن وان فعل
 ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فيها دور لعموم يرى بعض اصحاب السكة
 منلجهم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد بن ان لم تكن السكة نافذة لاصحابها
 فيه. وان كانت نافذة وجب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئا في طريق
 المسلمين فنقرت منه دابة فالتفت انسانا لاضان فيه على الذي وضعه.

ربطها على سارية فجاء آخر وربط حماره على تلك السارية ففزع أحد الحمارين
 الآخر قال أبو بكر الاسكاف مع ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد الا ان
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان ساعة. وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع
 هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربط الحمارا كان قاضيا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثالث
 ما افسد حماره. ولو ارسل دابة في الموضع المباح ثم جاء آخر وارسل دابته ففزع دابة
 الثاني الدابة الاول ان عضه على العور ضمن والا فلا. وان كان ذلك في موضع يربط لاحد
 لا يضمن صاحب الربط ويضمن الآخر. وان ادخل في دار رجل بعير مفتاحا في الدار بعير
 صاحب الدار فوقع عليه القتل اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب القتل وقال
 العقيدة او الليث مع ان ادخله ما ذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بعير اذنه
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب القتل وان كان مسبيا فاذا ادخله باذنه لم يكن
 متعديا وان ادخله بعير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القحية على انسان فقتله كان
 ضامنا. وهذا مجمل ما اذا دفع سكين الى صبي فقتله بنفسه او قتل رجلا بعير امر
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان ضل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وضل الدابة
 والعامية هدر يضاف الى الرسل. رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب
 فدخل ووطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائدا راضه فاوقد النار في حصائده فذهبت النار الى ارض
 حاره واحرق ورعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى ارض
 حاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا لالحرق ورعه الغير. قالوا ان كان ورعه غير بعيد

من جمائد الذئح احرق وكان يؤمن ان لا يحرق ربيع جاره ولا يطعن منى من ناره الا شربة
او شربتان تحمل الريح ماره من ارضه الى ارض جاره فاحرق ربيع الجار وكلدسه لا يفيض
ما اذا كان ارض جاره قربها من ارضه ما كان الرعيان ملتصقين او قربها من الالتفات
على وجهه يعلم ان ناره تصل الى نزع جاره بعض صاحب النار وريع الجار وكذلك رجله
تطير في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه المحاط بذلك
القطر ويعلم ان مثل هذه النار يحرق هذا النقص فاحرق ذلك القطر كان صان القطر
على الذي اريد له النار له او كان يعلم ماره متعلقا بالقطر كان ماسدا احراق القطر وحرقه
هدف في جاره حتى الى الهدف فحاربه فاسد شيئا في دار رجل اخر
او قتل نفسا كان ماسدا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة
الراعي رجل او قد في شجرة نارا فالتقى فيه من الخطب ما لا يجتمعه التنوير فاحرق
بيته وقعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنوير كما لو ارسل ماء يارده
ملاقتها يارده فقدى الى ارض غيره فاسد ما به من الريح كان ماسدا وان كان علم
ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن رجل من نار ملكه او في غير ملكه فوقف سائر
من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العصار ربح بسبب لانه
لم يغفل بين حجر النان والوقوع على الثوب واسطة فيكون معافا الممخولوطا
الريح بشارة النار قالته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا
ذكره النوادر عن ابي يوسف ربح وقال مع العلم ان من بالنار في موضع له حق
المرور فوقعت شرارة في ملك انسان او اقتحمها الريح لا يضمن وان لم يكن له حق
المويرة في ذلك الموضع فالحوادث فيه بأكبر على التمهيل ان وقعت منه شرارة
يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اطهر وعليه الفتوى وكذا لو وضع حمرة

في الطريق فاحرق بذلك شئ ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحرق شيئا غيره
 الموضع الذي وضعناه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي راج اذا وضع
 الحجرة في الطريق في يوم ربيع يكون ضامنا. وذكر شمس الائمة الحلواني راج في كتاب النسيب
 اذا وضع حجرة في الطريق او ريتا رية ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكرنا ^ط
 راج رجل او قد نارا في طريق العامة فجاء الريح وتقلها الى دار رجل اخر واحرقها لا يضمن
 وعمل وقال لان جنابته قد زالت. وذكر في الجنابات من الاصل مسألة تدل على
 صحة ما قال الناطف راج ان جنابته قد زالت. هذا د ضرب حد يد على حد يد محي
 فانزعت سارية من ضربه وقعت على قوب رجل يمر في الطريق واحرق قوبه ضمن
 الحداد. وذكر الناطف راج حداد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحاث
 الجاب طريق العامة نارا وقد الحداد في كبر نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه
 على صلاته. سرها بمطرقه فظاير ما يتاير من الحديدية الحماة وخرج ذلك من حانوته
 ونار حله ارفعاعين رجل واحرق قوب انسان او قتل دابته كان ضمانا متلفا ^لل
 من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاتقه لان ما طار
 من حداد وضربه فهو كجانيته بيده لا عن قصد ولو لم يدين الحداد ولكن احتلت
 الريح من النار عن نيرة او الحديدية الحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت
 انسانا واحرق قوب انسان او قتل دابته كان حدرا ولو هبت الريح بعمامة رجل
 ما وقته بل قار وقتر رجل فانكسرت القار ورة لا يضمن صاحب العامة. راج في الطريق
 وهو يحمل حمله فوق الحمل على انسان فانلفه ضمن. ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع
 في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل
 بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره. ولو وضع حجرة على عاتق فسطخت على

يُجِبُّ فَاَنْتَفَعَهُ لَا يَضَعُ الْوَاضِعُ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْوَضْعِ عَلَى الْمَخَاطِلِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً وَلَوْ جَرَى فِي طَرَفَيْنِ السَّالِطِينَ وَرَجُلٍ آخَرَ وَضَعَهُ فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ فَتَدْرَجَتْ أَحَدُهُمَا فَكُسِرَتِ الْآخَرَى ذِكْرُ الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الَّذِي تَدْرَجَتْ جَرَّتُهُ لِأَنَّهُ جَانِبُهُ قَدْ زَالَتْ فُضِرَتْ عَنِ الْضَمَانِ وَإِنْ أَكْسَرَتْ الَّتِي تَدْرَجَتْ كَانَ ضَمَانُهَا عَلَى صَاحِبِ الْحِجَةِ الْفَائِضَةِ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَعَدِّياً فِي الْوَضْعِ وَلَمْ تَزَلْ جَانِبُهُ وَلَوْ أَقْفَ رَجُلٌ دَابَّةً فِي الطَّرِيقِ وَرَجُلٌ آخَرَ كَذَلِكَ فَفَقَرَتْ أَحَدُهُمَا وَهَرَبَتْ فَطَامَتِ الْآخَرَى لَا يَضَعُ صَاحِبُ الْعَارِيَةِ لِأَنَّهُ جَانِبُهُ قَدْ زَالَتْ وَلَوْ تَلَفَتِ الْعَارِيَةُ بِالْآخَرَى كَانَ ضَمَانُ الْعَارِيَةِ عَلَى صَاحِبِ الْآخَرَى لِأَقْلَانِيَةِ الْحَرَمَيْنِ قَالَ التَّبِيعُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْحَلِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَرَمَيْنِ إِنَّكَ تَكُنْتَ الْحَرَمَانِ عَلَى جَارَةِ الطَّرِيقِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةُ جَرَّةٍ صَاحِبُهَا تَدْرَجَتْ أَحَدُهُمَا فَطَامَتِ الْآخَرَى فَكَثُرَتْ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَغْرَقَ مِنَ الْيَوْمِ الْكَبِيرِ عَرَسَ نَوْسَةٍ إِلَى السُّطْحِ سَبْعًا أُخْرَى وَصَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فَتَدْرَجَتْ الْآخِرَةُ وَصَدَّ سَبْعُ الْأُولَى فَانْكَسَرَتْ بِأَلْبَعْضِهِمْ لَا يَضَعُ صَاحِبُ الْحِجَةِ الْآخِرَةِ قِيَمَةَ الْحِجَةِ الْأُولَى لِصَاحِبِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَضَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقَّ صَاحِبِهِ وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ السَّائِلَاتِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَنَّ الْوَاضِعَ حَقَّ الْوَضْعِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ لَا يَضَعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا تَلَفَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ شَيْءٌ سِوَاءَ تَلَفٍ بِهِ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ أَوْ بَعْدَ مَا رَالَ عَنْ مَكَانِهِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنْ الْوَاضِعُ حَقَّ الْوَضْعِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ إِذَا عَطِبَ بِالْمَوْضِعِ شَيْءٌ أَنْ عَطِبَ بِالْمَوْضِعِ فِي مَكَانِهِ مَا لَمْ يَزَلْ يَضَعُ الْوَاضِعُ وَإِنْ عَطِبَ بِهِ بَعْدَ مَا رَالَ الْمَوْضِعَ عَنْ مَكَانِهِ أَنْ تَلَفَ بِمَوْضِعٍ آخَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي الطَّرِيقِ نَهَتْ بِهَا الرِّجْعُ وَالْإِثْمُ عَنْ مَكَاتِهَا فَاحْرَقَتْ شَيْئًا لَا يَضَعُ الْوَاضِعُ. وَكَذَا الْوَضْعُ حَقٌّ فِي الطَّرِيقِ فَجَاءَ السَّبِيلُ وَدَرَجَتْ فَكُسِرَتْ شَيْئًا لَا يَضَعُ الْوَاضِعُ لِأَنَّهُ جَانِبُهُ زَالٌ بِالْمَاءِ وَالْوَجْهِ. وَأَنَّ كَانَ الزَّوَالُ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ لَا يَجْزِي بَأَنٍ وَضَعُ جَرَّةٍ فِي الطَّرِيقِ نَهَى جَاءَ أُخْرَى

ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احدكما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف ربح
 يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في
 موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاولى قد زالت . وان
 تدحرجت الجرة التي زالت عن موضعها فطمب بها شئ لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجها
 الربح لما قلنا بخلاف الاول . وتدحرجت بنفسه . وكذلك لو وضع حجر في الطريق وعثر به
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالبيت انسان وعلم ان كان على عاقلة
 البيت دية من عثر بالبيت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع
 فلا يجب ضمان من عثر بالبيت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق جرة مملوءة من
 الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجانب هذه الجرة اخرى فسال من الاولى شئ
 واسئل المكان فوضعت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد ربح الاول لا ادى بهذا
 ثم قال لا يضمن صاحب الاول . وذكر ابن رستم ربح رجل وضع في الطريق جرة فيها
 زيت اوليس فيها شئ فوضع رجل اخرى في الطريق جرة اخرى فتدحرجت احداهما
 واسابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة
 التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضاً لان كل واحد منهما كان متعدياً
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تزل . وجعلنا ~~في الجرة~~ ~~التي تدحرجت~~
 قد زالت فانلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجرة التي تدحرجت
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة المحلولة ربح في المسئلة
 الاول . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فانلفت الدابة شيئاً لا يضمن
 صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب يكون باذن الاول فلا يكون
 موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا السفينة على الشط فجاؤا

سبيبة فاما باب السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان صان الواقعة على صاحب
 السفينة الجارية فان انكسرت الجارية لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لا يرا
 السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون فاعلم تعديا . رجل وضع سببا في الطريق
 دمعت عنه دابة رجل وانلفت سببا لا يضمن الواضع اذ لم يصنعها الموصوع في
 الطريق . وكذلك رجل اشهد على حائط مائل الى الطريق السد ليس يسقط الحائط من
 عنه دابة رجل هتكت رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل اما يضمن صاحب الحائط
 اذا سقط الحائط على ابناء او دابة فقتله . رجل مر في سوق السفين متعلق بقرنه
 يقفل حانوت رجل فخرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان الفعل في ملكه
 وان كان في غير ملكه ضمن ثم قال وهما شئ واحد اذ اعلق بقرنه بذلك فخرق بقرنه
 فخرق بحر لا يضمن صاحب الفعل وان لم يعلم ان بقرنه يعلق بالفعل لانه اذا خرقت
 فهو الذي خرق . رجل دق في دابة سببا يسقط من ذلك في دار حارة شئ وتلف كان
 ضمان ذلك على من دوى دابة . رجل دخل بيت رجل وادى له صلب السبب بالجلوس
 على وسادة مجلس عليها فاد اتحنها مارة بقرنها دعى لا يعلم به ما دقت القارورة
 فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس
 . ولو كانت القارورة تحت ملاء قد عطاها ما ذنله بالجلوس على الملاء لا يضمن
 الجالس . قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو
 اقرب الى القياس لان الوسادة لا تنسك الجالس كما لا تنسك الملاء وعليه
 الفتوى . وان اذن له بالجلوس على سطح ما تحسف به فوقع على سطح مملوك الاذن
 ضمن الجالس . قال الحولنا رحمه الله السائل من مسائل الخنايات وانما ذكرنا بعضها
 لانها بسبب ضمان المال فكان بمنزلة الغصب . رجل قلع ثالة من ارض رجل وعمرها

في ناحية اخرى من تلك الارض تكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثالثة
 يوم تلغ الثالثة ويؤثر الناصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض كان له على
 الامتنان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان
 كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم
 متلوع الاشجار فباينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك
 يخرج صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الغارس وضمنه تلك
 القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلو
 ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره يخرج صاحب الدار ان شاء
 ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة
 وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة بنفسه
 فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة التقصان كان له ذلك لانه اتلف
 عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق
 الذي قلنا فباينهما تقدم فبعد ذلك ينظر الانسان القيمة والقيمة الشجرة المقطو
 بفضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة المقطو
 سواء فلا تستحق على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخربت الشجرة
 جزا صغار رطبة ما تلفها انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك
 الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بالاختلاف لانها لا تنفع بالانثاف اذا لم تكن على الشجرة
 فبالاها وقطعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدو تلك الجوزات
 بما اذا قشري فيضمن فصل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة
 القائمة تقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدو الغصن فيضمن فضل ما بينهما

يجل استاجر ناسا ودفع الاجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يغدر الساجر
قيمة القاس وقال بعضهم ينظرون استاجر الاجير ولا لا يضمن قال مولا نارج بينة
ان لا يضمن على كل حال لان المستاجر يملك الاجارة فيملك للاجارة والايدي رجل عصب
دابة فملكها واقام صاحبها البيعة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام
الغاصب بيعة انه ردوها وماتت عند صاحبها كانت بيعة صاحبها اولي ويقع على
الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب ثلها أو كان الغصب
دارا فاقام صاحبها البيعة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بيعة انه رد
على صاحبها كانت بيعة صاحبها اولي لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد
فيجعل كان الغاصب ودهانم هدم الدار وقيل الدابة فكانت بيعة صاحبها
اولي لانها تشتب سماعا دنا للضمان ولو اقام صاحبها البيعة انها ماتت
عند الغاصب واقام الغاصب بيعة انه ردوها ماتت عند صاحبها قال ابو
رج بيعة صاحبها اولي لما قلنا . وقال محمد رج يقع بيعة الغاصب لانها قامت
على الانتبات وهو اثبات قبل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات قبل على
الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول . رجل عصب
حنطة ولحمها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حطة لصاحبها ثم في القياس
الغاصبان باكل هذا الدقيق وهو قول زفرج وفي الاستحسان وهو قولنا ليس
له ان ينفع بالدقيق ما لم يؤد الضمان بالتراض او بقضاء القاضي او يقضي القاضي
عليه بالضمان لان لجزء الحنطة تفرقت باللحم ولم تنهد فلا يجعل له ان باكل
ويستفيع به ما لم يتحول الغصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان
او بقضاء القاضي بالضمان . وقيل هذا قول محمد رج اما عند ابي حنيفة رحمه الله

يحمل له ان ياكل انديق ويتنفع به لان ملك الغصوب منه قد تبدل . وكذا
 اذا غصب الحمار ولجفه . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فغصبه والكل حل له
 ذلك في قول ابى حنيفة رح لانه صار مستهلكا بالمضغ فسد ابى حنيفة رح شرط الطيب
 موت الملك باليدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحيا
 . وذكر في الاصل اذا غصب خنطة فزرعها او نوى فخرسه او ناله فانبتها وغصب
 عمر لا تنسجها لاحل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء الغايبة بالصا
 . وعن ابي يوسف رح في التالة اذا انتبتها الغاصب لاجل له ان ينتفع بها قبل اداء
 الضمان وفيما سوى ذلك يحمل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك
 فولدت عبد المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها
 في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانتصان الحمل . كما لو غصب حائنة
 صحيحة فحمت عنده فزدها محبوبة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانتصا
 للحي في قول ابى حنيفة وايه يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت
 عينها او اوجلت فزدها وادى معها ارش العين ويقضان للحي ثم ذهب بياض
 عينها او ولدت وسلمت فان المولى يرد ما اخذ من ارش البياض ويقضان للحي
 اما الحمل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الحمل ويقضان عيب الزنا فان كان عيب الزنا
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الحمل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا
 لان عيب الزنا قائم وعيب الحمل قد زال . ولو كان الحمل من زوج لاضان على
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان المولى الذي احبها
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحمل او من غيره لاضان على الغاصب فيها
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احدهما المدعيون بالبينة انه اليد

غصب منه هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر البينة ان د اليد غصب
 من هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هي المغارة في بئر في المغارة
 ربح وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي فاسر قوله اي يوسف ربح الجارية الاول ولا يضمن
 الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده نادى
 القيمة لا الاول برئ عن الضمان وعن اي يوسف ربح انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب
 على الاول برئ من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني ربح
 اقراره على المصوب منه وكان للمصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني
 البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع. الغاصب اذا تزوج
 به راحم الغصب امرأة او اشترى بها شيئا عن محرم ربح. بل له الوطى والاندفاع
 به. ولو كان الغصب عرسا فاشترى بالعرض شيئا لا يجل له ان ينفذ بالشرع في ذلك
 اذ اقر الضمان. ولو تزوج امرأة. من الغصب حل له وطئها. وحل كسر عظام
 لرجل او حرف. وتوبه من العصا. ولو كان الكسر فاحشاً كان له ان يضمن القيمة والخرق
 لا ينفذ به منفعه العصا وكان الخرق فاحشاً كان له ان يضمن القيمة والخرق
 الفاحش عند البعض ما ينقصه اكثر من نصف القيمة. ولو شق الثوب نصفين
 كان له الخيار ان شاء يضمنه الضمان وان شاء تراه الثوب منه ومنه القيمة
 . رجل غصب عبداً حذر الصوت تغير صوته عند الغاصب كان له القصاص
 . ولو كان العبد مغنا ففسد ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئاً لرجل غصب
 خروا فخلله بغير شيء احدى صاحبه سبر شيء. ولو غصب عصيراً فصار خلاً عنه
 كان لصاحبه ان يضمنه. واذا اعتزلت المرأة فظن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن
 لها بالقتل او نهاها عن القتل او لم يادن ولم ينهاه ولكنه سكت او لم يعلم بغيرها

فان اخذ لها بالفزل فهو على وجهه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول
اغزليه لنفسك لم يقل اغزليه ليكون الثوب لوك او قال اغزليه ولم يرد فيه
الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه في فان الفزل للزوج. وان كان قال اغزليه لباكر كذا
كان الفزل للزوج وعليها اجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الفزل للزوج
ولاشئ عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزلت
باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها
اغزليه لنفسك كان الفزل لها ويكون الزوج واحبا للقطن منها. وان اختلفا
فقال الزوج انما اذنت لك لغزلي لم. وقالت الالة لابل غزلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لوك
كان الفزل للزوج ولها عليه اجر النخل لانه اسب نحرها ببعض الخارج فتفسد الاجر
وبحسب اجر النخل كالودع غزلا الى حائك ليسعه بالنصف فان الثوب يكون لها
الفزل وعليه اجر النخل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الفزل
للزوج ولا شئ لها عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اذن
لها بالفزل. فان ما عدا الفزل فغزلت بعد النهي كان الفزل لها وعليها للزوج
مثل قطنة لانها حارت عاصبة مستهلكة فيضمن كمن غصب حنطة وطمعها فان ^{الدين}
يكون للمغاصب في قول ابى حنيفة مع غيره مثل المنطة. وان لم ياذن لها فلم ينفه فغزلت
فهو على وجهه ان كان الزوج بائع القطن كان الفزل لها وعليها القطن للزوج
لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن
الزوج بائع القطن فاشترى قطنا وحا به الى منزله فغزلت المرأة كان الفزل
للزوج ولا شئ. نهيان من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لغزله المرأة

ينظر عا فهو بمنزلة ما لو حيزت من دقيق الروح او طجعت قد را باهم جاوهم الزوج
 فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة منطوعة وعن ابي يوسف ^{نظنا} في التفرع رجل اشتري
 وامراة من بعلته فزالت كان الغزل للزوج وان رجع القطن ببيته ولم يعل
 شيئا فزالت كان الغزل لها ولا شئ عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته ما ملكه
 المرأة وذلك كحشام ربح في نوادر رجل غزل قطن غيره ثم اخذها فقال صاحب القطن
 غزلت باذنه والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنك والغزل لي وان على من اقطعه
 كان القول قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الادن الا ان يثبت ^{بهذا}
 الظاهر لا استحقاق ملك الغير لا يقبل قوله رجل عصب دجبا او مصه
 فجعلها دراهم او دنانير او اسه عند ابي حنيفة ربح لا ينقطع حق المال ^{هذا}
 الضعة وعند صاحب ربح سقط وكذا العباس اذا قال المولى منه
 يباع وزنا رجل نقش ما مقلوعا لرجل ان يعشه بالعرفانه ملك الباطن
 بقيته لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئا ولو اخذ ما رآه نفسه
 بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو عصب عسلا او ربحا ما رآه ^{بالحق} عسلا او ربحا
 او عسلا او ربحا فله فلا شئ له وكذا لو قصر السوط المعصوب لا شئ له ^{او حرق}
 ثوبا فراه يقوم صحبها ويقوم مرفوا فيضمن فصل ما يدبرهما ولا سبق رقابيه حمد
 لمسلم من هؤلاء النفساء الذين يحملون للشرب ان فعل ادب الاسلام لا يصح
 وبغير اذن الامام يضمن الزن

فصل في مراء الفاصب والدود

رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا فاعز فاحد ^{سقط}
 ذبحته من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث

حق المحصنة يكون للاول. واختلفوا ان الدين لمن يكون قال النخعي ابو الليث
الدين يكون للميت الا ان وارثه لواخذ المال من المديون او ابراءه برئ المديون.
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والمحصنة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح
رجل مات وترك ديناً على رجل او غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لم يكن
ثواب ذلك في الدار الآخرة قالوا القياس يكون للوارث لانه استقلال ذلك الى
الوارث. وفي الاستحسان ان تؤدى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان
سد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا ملك المال قبل الموت
لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن مالاً
عند الموت فصار للوارث. المديون اذا احمده الدين هل يستحق الطالب
ام يتركه من غير عين قال الشيخ الامام بصير بن يحيى رح استحلعه الطالب ان
ليس له ما كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض ان طلب
فان دفع المديون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزن الماطلة لا ^{معلم}
عن ذلك رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل وقال
دعته منه ثم ظهر انه من ليس للطالب ان يأخذ منه لانه وهبه منه بعين شرط
رجل غصب عبداً او ثوباً او دابة او دراهم وقائمة فابراه منها برئ الغاصب عن ضمان
العصب ويصير المعصوب امانة في يده. وكذا لو قال الغاصب منه حللته من الغصب
برئ الغاصب عن الضمان. وان كان المعصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة
لانه ابراءه عن الدين والدين يقبل الابراء. فاما اذا كان المعصوب قائماً كان التحليل
ابراهه عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يديه عندنا وعلى قوله زفر رحمه الله
لا يبرأ عن ضمان الغصب. رجل غاصم رجلاً في دارم قال للمدعي عليه قد ابرأتك

عن هذا الذراع عن حصص في هذه الذراع عن دعوى في هذه الذراع ذكرنا الطرح
ان جميع ذلك المثل وله ان يحاميه مقيم البيعة فاحده ولو قال تدبره من هذا الذراع
او قال برئت من دعوى في هذه الذراع ذلك والاحول فيه وله فام الغلبة لا قتل
ولو قال الما في من هذا الصدا وقال حرج من هذا الغلبة سبيله اذ عني بعد
ذلك لانه اسرع عن البراءة فقلت البراءة اما في الذراع او في مالا في الذراع
وعن الدعوى والنقصومة وذلك ما لا بد من مالا في الذراع
و برأه فان كان صاحب الحق على الما معاه يرى المدون سدا و داه وان لم يكن
مالا برأه في نفسه ولا له اذ انه في قول محمد بن وهاب ابو يوسف حنه او طاه
لعمري لا ادعاء في سقاطا والجهالة في صحة المسألة مالا في الذراع
في الذراع من اراءه عند الكل وانما لا بد لم بالعوى وذكره ابو
على بن حنبل من وهو لا يعلم جميع ذلك حاله المدون برئته بمالك في حال سانه
ان ابن ابي ابي راتك قال بصير روح لا يبرأ عن معذرة ما سوهم به عنه وقال محمد
من سلمة بن رج برأ عن الكل مالا الغلبة او الليت روم لم اذ في مالا في الذراع
من سلمة بن رج وحكم الآخرة ما قال روم لان الغطاء مالا في الذراع
اللفظ عام وحكم الآخرة مالا في الرضا مالا في الرضا مالا في الرضا
جميع عن ماني ولم يسمهم بلسانه ولا يتوهم ولا احد منهم فعليه ان الغلبة
روى ابن مقاتل عن سلمان بن رج انهم لا يبرؤون لان الامراء ايجاب له
ولا يجوز ايجاب الحقوق الا للقوم باعيانهم ولو قال كل عزم في نفسه
ان مقاتل بن رج لا يبرأ غزاه في قول سلمان بن رج وكذا لو قال ليس له مالا في
فمحاوذة الغدوان في ان هذا الذراع له صدقة في نفسه وهو مالا في الذراع

في قول علمائنا ج. قال ابن مقاتل واما عندى في السئلتين جميعا يبرأ غرماؤه ولا يسمع
دعواه ولو قال أبرأت جميع غرماؤه لم يكن ذلك براءة اذ لم ينص على اقسام معينين. ولو
قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة
وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان له عليه
شيء فهو في حل ذكر الناطق رج فيه خلا فقال محمد رج له ان ياخذهم بماله عليهم وقال
ابو يوسف رج هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين ما اذا كان قرب قائم في يد حل
او عبد قائم في يده ناله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على
آخر حق فابراه على انه بالخيار صح البراء وبطل الخيار لان البراء في كونه تخليكا دون
الصبة. ولو: شيعتنا على انه بالخيار صح الصبة وبطل الخيار بالبراء ولو رجا.
قالا الا جعلت في حل الدنيا. او قال جعلت في حل في ساعة: قالوا يصير في حل الدنيا
وفي الساعات. ولو قال لا اخاصك او قال لا اطلقك: ماله فذاك بعد ليس بشيء
وحقه على حاله. رجل قال اذنتا. فلان من ماله فهو له حلال فتساوا. فلان من ماله
يعلم ما احته قال نصير رج يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تساو
من ماله فهو له حلال قال محمد بن سلمة رج لا يجوز. ومن: ناول صحن. وقال ابو محمد
من سلام رج هو جائز فابو نصر رج جعل هذا امانة والاباحة للجهول بما تروى ومحمد
بن سلمة رج: حله ابراء عما تاول والبراء للجهول ما طبل وانسوى: على قول ابي نصر
رج. ولو قال الاخرج جميع ما تاكل من ماله فقد جعلت في حل هو حلال له في قولهم..
ولو قال جميع ما تاكل من ماله فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يسمع هذا البراء.
الصحيح انه يبرأ اما على قوله ابي نصر رج فلان هذا اباحة وابطاحة للجهول جائز
واما على قول محمد بن سلمة رج فلان هذا ابراء للمعلوم عن ضمان ماتنا وله فيكون

ابراهيم عن الدين الواجب لعن العن رجل قال لأخراست رجل بما اكلت من مال ما
 وحدثت وأعطيت من له الإكل ولا يحمل له الا احد والا عطا لان اباحة الطعام
 المجهول جائزة فان من يندم مائة من يوم حمل لهم الاكل منها وغلبت المجهول
 باطل رجل قال لو كنت الناس في عمر فحيلة فمن احد سئنا فقول له صلح الناس واحد
 من ذلك سئنا فقول لهم لان هذا اباحة رجل قال اعمه له لادان ما كل من مال ولا
 لا يعلم ذلك قال الفقه ابو بكر البجلي رح لا يباح له الاكل لان الإباحة اطلاق
 والاطلاق لا يثبت قهر العلم كالتركيب وعند البعض الاباحة ثبتت من العلم
 رجل قال لأخراست كرى وسد من العيب فله ان يأخذ معدرا ما يتسبم به
 انسان واحد لان هذا ان يقدرا محتاج اليه في الحال رجل اراد ان يؤكل عيش
 في املاكه فقال الوكيل انا اذا رحلت فيها الامن ان اسأول شبيثا من مالك
 فقال الموكل است في حل من تناولك من مال من درهم الامانة درهم فدخل بها له
 ان يتناول من ماله من الماكول والشرب والدرهم ما لا يدسه اما ان يفقد
 فيأخذ من ماله جملة مائة او خمسين درهما ليس له ذلك والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب

كتاب _____ الصفة

فصل فيما يكون حبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه حبة حانوه يملكها اذ نص
 ولو قال لك حلال لا يكون حبة الا ان يكون قوله كلام يستدل به على انه
 اراد به العبة ولو قال وهبت لك فرجها فحبة يملكها اذ نص رجل فذبه
 ثوب وذبيعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطيه فقال اعطيتك عن محمد رح

انها تكون هبة رجل قال الآخر قد تمتك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم فقبضها
 منه قال محمد بن يحيى عندي هبة رجل قال الآخر انت في محل من ماله حينما اصبت فخذ
 منه ما شئت عن ابي يوسف رج ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من
 رصته فأكفة لولوزة او حلب بقره او غنمه لا يحمل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما
 قال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذا لك منحة فله ان يشرب لبنها
 ويأكل الطعام . وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما
 ياكل ويشرب وقال ابو حنيفة رج هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رج ورجل قال
 لغيره داري هذا لك رقبى واقبضها قال ابو حنيفة رج عارية وهو قول محمد بن
 ابي يوسف رج هبة جائزة وقوله رقبى باطل ولو قال هذا الذر لك فان مت
 قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك ذكر عن ابي حنيفة رج في النواذر انه قال هكذا
 كانت الهبة جائزة وبطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
 رج لو قال ارقبتك داري هذا فهو عارية وان قال ارقبتك داري هذا فهو لك
 فهو هبة . وامان العري كالاها سواء وهو هبة . وعن محمد بن رجل قال ارضي فلان
 وحدا لارض او قال ارض التي هي لي وحدا لولدي فلان وهو صغير قال محمد بن
 هو جائز وهو هبة واشهاد به قبض للصغير وعن ابي حنيفة رج اذا قال الرجل
 لغيره قد جعلت هذا لك عري او قال عرك او حيوتك او هي لك حيوتك
 فاذا مت فهو رد على قال هذه هبة جائزة والشرط باطل وتفسير العري ان يقول
 وهبته منك على انك ان مت قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك فهذا هو
 جائزة والشرط باطل ولو قال هذا الذر لك حيس فدفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة
 ومحمد بن رج وقال ابو يوسف رج هبة جائزة وقوله حيسه او رقبى باطل . ولو منح

رجلاً أو شاة أو نوباً أو غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به بالسكنى واللبن مثل
 الدار والنوب ولبن الشاة وظهر البعير فهو عارية يردده في الطعام والدرهم
 واللبن وما لا ينتفع به إلا بالاستهلاك يكون قرضاً ظاهر إلى الواهب كما عرفت بالدرهم
 وفي النوب أن يكون هبة ولو وضع سكرامين قوم وقال خذوه من أخذ فهو
 له ولو أنه وقع في حجر رجل أو كفه فأخذ آخر منه فهو حائز وهذا إذا لم يمسط
 أهله وذيله لذلك فاما إذا مسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الإمام
 الزاهد المعروف بنحو أهرزاده رج الدرهم المنصورة في هذه بمنزلة السكر
 ولو وقع السكر والدرهم على رأس رجل وسقط عن رأسه فأخذ آخر فهو
 للثاني ولو أخذ رجل يده ثم سقط منه فأخذ آخر فهو الأول قال محمد بن
 النخبة عندنا جارية إذا اذن بها صاحبها ذكر محمد بن رج السراي الكبير حل
 قال لقوم إن وهبت جارية هذه لأحدكم فليأخذها من شاء يأخذها واحد
 منهم كانت له رجل رضى توبه لا يجوز لأحد أن يأخذها حتى يقول حسن رضى من
 أراد أن يأخذها فليأخذ رجل سبب دابة لعله يأخذها انسان وتعامداً
 قال أبو القاسم رج لصاحبها أن تستردها إلا أن يقول عند التسليم من
 شاء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعامداً قال الغيبة أبو اللث رج
 الجواب كذلك إذا قال صاحبها العوم لمومن ويكون هذا استحساناً لأن
 الموهوب له وإن كان مجهولاً فعند القبض يصير معلوماً ولو سبب دابة
 قال لأجابه الهاد لم يقل في لمن أخذها فأخذها اسان لا يكون له ولو أرسل طيراً
 مملوكاً له فارسل الطير بمنزلة تسليم الدابة قالوا في الطير لا ينبغي أن يرسلها
 إذا كان وحشاً الفصل إذا لم يقل في لمن أخذها لأنه إذا لم يقل ذلك فمن أخذها

لا يكون له فيكون الكلام الغير . رجل قال اذنت الناس جميعا في من غلبته هذه من اخذ
شيئا منها مهوله فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل
رفع بينا سا قفا نزع ان الملقى قال من احد فعهوله وصاحب العين يتكبر ذلك القول
قال الناظر رج ان اقام الراجع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاي ان يحلف
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال
صاحب العين عند الالقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عنده درهم لغيره فقال له
صاحب الدرهم اصر فهاي حوائجك كان قرضا . واكتات حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلاها كانت مئة له . رجل قال لا تخرب لي هذا التبع من انا فقال وهبت
وسلم قال ابو بصير رج مجرد ذلك . رجل قال لحنته بالغاز سبية ابن زمين ترا
فاذهبت ازرعها فقال الحنن قلت ودعه قال ابو القاسم رج كان الارض الحنن
وان لم يغزل الحنن قلت لم تكمل له . رجل قال لا تخرب وهبت عبدى هذا منك ^{لعبد}
حاصر محبت لومديده ناله فقال قبسه قال ابو بكر رج جازت العبة من غير
قوله قلب ويصير قارماي قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قابضا
ما لم يقبض . واكتان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلا فانا وهبت
واقصه فقبض حار وان لم يقبل قلت وبه نأخذ . ولو قال هولك ان شئت
ودعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رج انه يجوز . رجل قال القبر وهبت لك
هذا الصدامس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لاخر كسوتك هذا
الدور او اعطيتك او اقبلت لك هذا الذو قال هذا لك فاقبضها او قال هولك
هبة سكتها فهو هبة . ولو قال هبة سكتي او سكتي هبة او سكتي صدقة او قال
احد متا هذا الحارية فنع عاريه في جميع ذلك . وكذلك لو قال جللتك على هذه

الذاتة يكون عارية الا ان ينوع العبة ^{١٦٧} فقل من السلطان يكون هبة ولو قال
 في الدار هبة او لجارة كل شهر درهم او قال اجارة هبة في احارة ولو ذهب
 لرجل غائب درهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول قد
 بها عليك لا يجوز. ولو قال للرسول تصدق بها على لاجور فان تصدق الرسول
 عنه من الرسول للواهب. رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة مع
 لا يجوز بدون العيب. ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو
 اقوالان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصح علك نفسه لان ما يرب
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره. ولو قال ما العارسية ابن غلام ترأسه يكون
 اقوالا. ولو قال ابن غلام ترأى يكون هبة لامله الا بالعيب ودل في الزيادة
 اذا قال لجماعه من المسلمين هذا الماء لكم يكون هبة. رجل قال لآخر هذا
 المال واغز في سبيل الله تعالى يكون قوما لان الكلام محتمل بحتمل القرص
 ويحتمل العبة والقرص اذ انها يجعل عليه ولان الاحد المطلق سبب الضمان
 في الشئ. ولو دفع اليه درهم فقال انفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال امرها
 في حوائك. ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض
 الثوب باطل فاذا نقد حمله على القرص جعل هبة تصحها للتصرف ^{١٦٨} ولو
 كرماء له ابن صغير فقال جعلته لابن فلان يكون هبة لان المحل عبارة عن
 التملك. وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني
 يكون هبة طاهر لان الناس يريدون بهذا التملك والعبة رجل اخذ له
 الختان فاعدى الناس هذا با وضعا بين يديه قالوا انك انت الهدية ما علم

للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لأن
 مثله يكون حبة للصبي عادة . وكانت الهدية براهيم ودنانير وغير ذلك
 يرجع إلى المهدي فان قال المهدي حبة للصغير كانت للصغير . وإن تعدد
 الرجوع إليه ينظر ان كان المهدي من معارف الاب او اقاربه فهو للاب و
 وان كان من قرابة الام او من معارفها فهو للام . وكذا اذا اتخذ وليمة لقواف
 الابنة الى بيت زوجها فاهدي الناس هذا يانهر على ما ذكرنا من قواف
 الاب او من قرابة الام . وكذا لو كان المهدي من معارف الروح او من اقاربه
 او من معارف المرأة او اقاربها الا اذ بين المهدي وقال اهديت لهذا
 او لهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الهدية للوالد
 لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم يكون للولد لان الوالد
 اتخذ الوليمة لاجل الولد . ولا يعتبر قول المهدي عند الاهداء اهديت
 للولد لان الوالد او صاحب الوليمة اذا كان رجلاً عظيماً سمع ما يقول المهدي
 هذا فحمدكم والاعتماد على ما قلنا والا . رجل قال لآخر وهبت لك هذه الغزاة
 الحنطة او هذا الزق السمن كانت الحبة في الحنطة . السمن ورق السمن والرق
 والزق . ولو قال وهبت منك غزاة الحنطة ورق السمن كانت الحبة
 في الرق والغزاة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لان في الوجه الثاني اضاف
 الحبة الى الغزاة والزق لا الى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة والسمن
 كشياب العد . وفي الوجه الاول اضاف الحبة الى الحنطة والسمن رجل
 اهدى اليه جاره شيئاً من المأكولات في اناء هل انه ان ياكله انا انه قال القهبة
 ابو جعفر ربح ان كان قريباً او نحو ذلك لا بأس به لانه لو جعله فانية اخرى

تذهب لذته وان كان شيئاً من الفواكه لا يسهه ان ياكل فيه الا ان يكون بينهما
 انفساط . قوم اجلسوا على اخوة كل لاهل الخوان ان ينالوا شيئاً من على خوان
 اخر ومن هو ليس بجالس معه على خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك
 ومن ناول من معه على خوانه فانه لا بأس به . وقال الفقيه ابو الليث رحمه
 القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة
 اذا اعطاه جاز قال وبه نأخذ . رجل وهب عبداً انسان بغير اذن المولى
 وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى
 عبدة العبد ذكر الخفاف رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على
 الرواية التي تروى عن ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون نسخاً للعتق
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كذا ذكر شمس الائمة المحلولة رح
 فاذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ العبة فيصح اجازة المستحق القوي
 في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت الى الف درهم ثم قال
 بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً
 بالقبض . رجل اتقانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة
 والقبض جميعاً لأن الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بعبدة صحيحة تامة وهذا
 لا يكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض
 . رجل قال لاخر اعزتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه
 مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضاً
 . وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا لم يكن بينهما دلالة العبة ولا تقادى
 . وعن عبد الله بن المبارك رح انه موقوف بضريحه الطنور فوقف عليهم

وقال هبة منه حتى تروا كيف اضرب قد ضروا اليه فصره على الارض والبشره
 وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك احترازا
 عن قول ابي حنيفة رح فان عنده كسر الملاح يوجب الضمان وهذا دليل على ما
 ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبدي هذا منك والعبد
 حاضر فقبضه الموهوب له جارت العبة لان القبض في المجلس بحضرة
 الواهب دلالة القبول بخلاف ما من من مسئلة هبة الارض من المختن
 لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع
 الا ولان ما لا فاستمع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع الى ولده
 على وجه العبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في العبة
 لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه العبة للولد كان
 ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لايه بحكم الوكالة لان نفسه وحوا لا
 ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امه لرجل وسلمها اليه ^{عليها}
 حل وثياب جارت العبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل للواهب
 لا للموهوب له والمتصدق عليه لكان العرف والعادة قال مولانا رح
 فان كان الثوب عليها قد رما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب ^{له}
 ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة
 حتى ينزعه ويدها الثوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام
 على الجارية يكون تبعاً للجارية مشعولا بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخلطة
 وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا اليست فقال الموهوب له
 قلت ما ز قالوا لا يدخل في العبة الفلق والسر والصلاليم الغرة لانه

بمثلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقة قالوا
يدخل هذا الاشياء في العبة . قال مولانا رح عندى العلق لا بدخل في بيع البيت
بذكر المرافق فلا يدخل في العبة . رجل وهب لآخر ارضا على ان يخرج منها
من زرع ينفع الموهوب له ذلك على الواهب . قال ابو القاسم رح ان كان
في الارض كرم واشجار جازت العبة ويبطل الشرط وان كانت الارض راحا
فالعبة فاسدة قال الفقيه ابو الليث رح لان في الشرط على الموهوب له رد
بعض العبة على الواهب فيجوز العبة ويبطل الشرط لان العبة لا تنطبق بالشرط
الفاسدة وفي الارض القدر شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لان الخارج
من الارض غناء ملكه فيكون له فكان مفسد للعبة . رجل اضل لؤلؤة فوجها
لاخر وسلطه على طلبها وقبضها حتى وحدها قال ابو يوسف رح هذه عبة
فاسدة لانها عبة على خطر والعبة لا تنضم مع الحظر . وقال زفر رح يجوز
هذه العبة . رجل له على رجل الف درهم نقد بيت المال والف غلة . وقال
للمديون وهبت لك احد المالين قال محمد رح جازت العبة والبيان اليه
ما دام حيا ولو اوثقه بعد موته ان مات قبل البيان لان هبة الدين اسقاط
والجمالة لا تنضم صحة الاسقاط ويكون البيان الى المسقط . رجل في الرجل
ثوبين وقال له ايها شئت ذلك والاخر لابنتك فلان والابن صغير بين
الموهوب له قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجمالة في المجلس بمنزلة البيان
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجمالة . وعلى هذا الوهب
غلاما وشيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق^م
وان لم يخرج حتى انقضى لم يجز . ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام

صحت العبة وبطل الخيار لان العبة عتقة لانهم فلا يصح فيها شرط الخيار أحد الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حق من الربح قالوا ان كان المال قائما لاتصح لانها
 حبة الشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت العبة لانها ماثرة
 دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا حبة الشاع فيما لا يقسم فتصح
 . رجل وهب لآخر مائة بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لاتصح وان قبض
 بعد الوضع لانها حبة العدوم . وكذلك الدهن في المسموم والزيت في الزيتون
 قبل ان يصير دقيق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب للدين من عليه الدين
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لاتصح من غير قبول الديون عند اخلافا
 لزفود رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي الكفاية انهم لاتصح من غير
 قبوله . وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها تصح من غير قبول الا انها تبطل
 بالرد . وعن آية يوسف رح انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربح ويتوقف
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

فصل في حبة الشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون من غير
 شركه لا يجوز عند الكل وان وهب من شركه لا يجوز عندنا . وقال ابن
 الجليل رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قولنا يحنيفة رح انه
 وكذلك كل ما يقسم . وقال ملجاء رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جاز
 عند الكل . وكذا لو وهب داره من رجلين . ولو وهب نصيب داره من رجل وهب

النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار اليهما معاجاز. وأن تقدم تسليمه إلى العدة
لا يجوز وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والذابة والنحو
والحمام يجوز به الشاع من التبرك وغيره في قولهم ولو وهب درهميهما
من رجلين اختلفوا فيه قال جعفر الشافعي رحمه الله لا يجوز لأن تنصيف الدرهم لا يضر
فكان مما يحتمل القسمة والصحيح أنه يجوز وبه قال القاضي الإمام أبو الحسن
عليه السلام والسفدي والشيخ الإمام تميم الأئمة الخواري رحمه الله لأن الدرهم الصحيح
لا يكسر عادة فكان مما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة
فلا يضرها الكسر والتبعيض كانت بمنزلة المساع يحتمل القسمة فلا يجوز
والدينار الصحيح فالأصح أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح. رجل معه درهمان
فقال لرجل وهبت منك درهميهما قالوا الكان الدرهمان مستويين في الوزن
والجودة لا يجوز لأن العبة تناولت أحدهما وهو مجهول. وإن كانا متفاوتين جان
لأن في الوجه الأول العبة تناولت أحدهما في الوجه الثاني تناولت وزن درهم
منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وبما إذا ضدت العبة بحكم الشروع إذا ^{هلك}
العبة عند الموهوب له هل يكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رحمه الله رجل دفع
دينارين لأرجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهلكا جميعا يضمن
بهما وهو في الإخرايين قال وأما يضمن لأنه أخذ بهبة فاسدة فمضاهما تكون
مؤنة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة
ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فإن هلك المال عند القابض يضمن
مائة درهم. ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم ثمان الواهب
ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه لأنه لم يقبض

ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك مضافاً هبة المشاع فيما يقسم لا يقيد
 الملك وإن اتصل بالعقب وبه قال الطحاوي وذكره عمامة رح أنها تقيد الملك
 وبه أخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلثة لك قضاء
 من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء
 جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن نص أن الهبة
 الفاسدة مضمونة رجل أعطى رجلاً درهماً وقال نصفها لك وهما في الوزن
 والجودة سواء عن أبي حنيفة رح أنه قال لم يجز وإن كان أحدهما أثقل وأجود
 أو أروى جاز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وإن قال وهبت لك ثلثها وهما
 في الوزن والجودة سواء ودفعها إليه جاز وإن قال أحدهما لك هبة لم تجز
 كما نسواً بين أو مختلفين وعن أبي يوسف رح في النواذر إذا قال وهبت لك
 نصفاً من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها لم تجز وإن قال وهبت لكما أحداً
 نصفها ولهذا الآخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وإن تصدق بها على سبعين لا يجوز في قول أبي حنيفة
 رح وقال صاحباه رح جاز كما ناقضين أو غنيين وذكره هبة الأصل إذا وهب
 لرجلين شيئاً يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي حنيفة رح وكذلك الصدقة
 فصار في الصدقة على رجلين عن أبي حنيفة رح روايتان وجه الفرق بين
 الهدية والصدقة معروف فتمثل أن يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة
 والهدية من الفقيرين بمنزلة الصدقة ولو وهب داراً من رجل فوكل الموهوب
 له رجلين بقبض الدار فقبضها حار عبد بن جبر وهب له أحد الموليين
 شيئاً يحتمل القسمة لا تنفع أصلاً لأنها لم تنفع في نصيب الواهب لأنه يكون

واهب النفس في في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فان كان الموهوب شيئاً
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيئاً
 لا يحتمل القسمة . رجل وهب دار الرجل وسلم . وفيها متاع الواهب لا يجوز لان
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من
 زوجها وسالكة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة
 ويصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج نعم التسليم حكم
 وهب دار فيها متاع الواهب او جوالق او جراب فيها طعام الواهب وسلم
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون
 الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره
 . ولو وهب ارضاً فيها زرع او نخل او غللاً عليها تمرا ووهب الزرع بدون
 الارض او النخل بدون الارض او غللاً بدون التمر لا يجوز الهبة في هذه
 المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع
 والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة
 المتاع الذي يحتمل القسمة . ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع
 فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
 الدار وصحت الهبة فيها جميعاً . ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون
 الزرع والنخل او النخل دون التمر او التمر دون النخل ولم سلم ختم وهب
 هذا المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل وصحت الهبة في الكل لانه لم يوجد
 باع عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. أما إذا فرق التسليم والقبض تفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد
القبض كالوهب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الآخر وسلم فإنه يفسد
العقدان جميعاً ولو وهب زرعاً بدون الأذن أو تمراً بدون النخل وأمره بالحب
والجهد ففعل الموهوب له ذلك جاز لأن الموهوب له إذا قبض الهبة بأذن
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وإن قبض بدون أذنه إن قبض في المجلس
قبل الافتراق جازاً استحساناً لأن القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس
مالم ينهه. وإن قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له ^{انتهى}
بإمر الواهب صح والأفلا. وأتكان الموهوب سائلاً عن حضرة الموهوب له
فإن قبضه بإمر الواهب صح والأفلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك
المقوض والبيع الفاسد والرهن إن قبض بعد الافتراق عن المجلس إن قبض
بحكم الأذن صح قبضه والأفلا. والتخلية في هبة الفاسدة لا يكون قبضاً عند
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة المجاورة التخلية قبض عند محمد رحم
والموهوب إذا كان غائباً عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها إن
يأمره بالقبض وعند أبي يوسف روح لا يكون قبضاً فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه
. والتخلية أن يخل بين الهبة والموهوب له ويقول أقبضه. رجل وهب داراً
فيها متاع ووهب متاعها وخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت
الهبة جائزة في الدار لأن الكل كان في يده فصح التسليم وهو كما استحضر إذا
أو غصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم إن المير وهب الدار منه صح الهبة
لأن المتاع والدار كانت في يده. وكذا لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار
صح الهبة فإن ملك المتاع ولم يحوله فهو مستحق واستحق المتاع كان له

ان يقمن الوهب له جعل الوهب له غاصبا ضامنا للمتع بغير التصليّة
لاستقال يد الواهب الى الوهب له . وكذا لو وهب جوالق بمانيه من المتاع
وخط بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا
في دار وخلا بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها
متاع الواهب سلم الدار بمانيهما ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون
الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يعص تسليمه فاذا وهب المتاع
بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب
المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا
. رجل وهب دار الرجلين لاحدها ثلثها والاخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رج ويحوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معيثة وعلم
ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق
عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار الابنين له احدها
صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كبيرين
وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا في
العقد ولا في وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب
قابضا حصه الصغير فتكمن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل
دار واسلمه فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا في مرضه
وليس له مال سوى الدار ثم مات لم يجز الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها
وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع
ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رجح هذا قولا

محمد ربح^١ أما في قول أبي يوسف ربح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار
 لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع
 بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطلت^٢
 ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف ربح قال ابن رستم وهذا قول أبي حنيفة في قول محمد
 ربح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ربح ان موضع الطعام من السفينة
 لم يقبض فلم يعم هبة السفينة . ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب
 او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم يجز الهبة . وعن أبي حنيفة رحمه الله
 في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن اوله فيها متاع
 او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه
 . ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة . رجل وهب لرجل جارية
 واستثنى ما في بطنها فقال عطاء ان يكون الولد له ذكر في الاصل ان الهبة
 جائزة وتكون المجارية مع ولدها للموهوب لانه لو لم يستثن الولد كانت
 المجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد دخلا في الهبة فكان استثناء
 الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع
 والصلم عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع
 والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد . ولو اعتق ما في بطن جارية ثم وهب
 المجارية جازت الهبة في الام . وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب
 الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير
 جميعا . وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير
 في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا ينيل المجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلاً بغير العبة من ملك الواهب والاعتاق ينزىل الملك
 فلا يورث الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلاً بغير العبة فيجوز كما لو وهب
 لرجل دار فيها ابن الواهب فعاد استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم
 باستثناء الولد عند التصرّف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد
 بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرّف
 ويبطل الاستثناء وهو النكاح والمخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد
 لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرّف والاستثناء جميعاً وهو الوصية
 لان في حكم الوصية ما في البلغة لتخصّص عطا حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز
 استثناءه والله اعلم

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابن مرسّم رحمه الله في النوادر رجل قال لأخراعي جوالقك أو ثوبك على انه
 ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامنا وعن أبي يوسف
 رحمه الله في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل يقطعها بأجر فقال له لا ضامن عليك
 ان كسرت فافكرها قال ان كان مثلها رجاء يسلم يكون ضامنا وان كان لا يسلم
 لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استاجر دابة فقال له صاحبها لا تجرحها
 كائن له ان يوجرحها ولو رهن عند انسان فقال المرتفع للراهن اخذ
 على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل
 ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد رحمه الله رجل دفع الى قصار ثوبا ليقتصر فقال له
 لا تضع من يدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن
 أبي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبداً بالف درهم وقيمته الفان على ان

المرقن بضم الفقل اذا هلك المرقن واشترط المرقن انه لو مات العبد لا يبطل
 دينه كان الوهن فاسداً. وعن محمد ر ج في السبر الامام اذا اودع غنمة في دار
 الحوب وشرط على الودع انه لو استهلكه بضم لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه
 لا يضمن. وذكر في الحبل رجل اجر دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار
 وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
 ونظائر هذا تالة في كتاب الوديعه والعارية ان شاء الله تعالى الشيوع
 الطاري لا يبطل الهبة الارواية عن ابي يوسف ر ج. مريض وهب داره
 لاسنان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجر الوارث هبة فان الهبة
 تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث. ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها
 وقبضها ووهبها ولها شفيع آخر ثم ان الشفيع التالة اخذ نصف الدار
 بالشفعة بطلت الهبة في الباية لان الشفيع التالة اخذ الشفعة بمن ساق
 على الهبة فيكون الشفيوع مقارنا للهبة. اما في فصل المريض الشيوع مفعول
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند الفسخ لا قبله. الا ترى ان الهبة لو كانت
 جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الورثة او برجع الواهب
 في الهبة لا يلزمه العقر. رجل عليه دين ذات قبل القضاء فوهب صاحب الدين
 الدين لوارث الديون مع سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلوان
 الوارث رد الهبة مع رده في قول ابي يوسف ر ج وتبطل الهبة وقال محمد
 ر ج لا يصح. وقيل لاختلاف بينهما فيصح رده عندها انما الخلاف بينهما
 فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فخذ ابي يوسف ر ج يصح وعند

مجدد لا يعم. وحملته على عبد انسان دين فوجب صاحب الدين الدين من مولاه تحت العبة. ولو ان الولد رده هبته قبل هو على هذا الخلاف على يوسف رجع يعم رده سواء كان على العبد دين محيط اذ لم يكن. وقيل يعم رده عند الكل وهو الصحيح. مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلثان فلا تتم بدونه القبض. رجل جعل داره مسجد ثم استحق شيئاً منه خرج البلاء من ان يكون تسميداً لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيوعاً مقارناً فيبطل والله اعلم

فصل في الرجوع في الهبة

للوأهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعرض او اذادت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع. ولو اذادت العبة ولداً كان للأهب ان يرجع في الام في الحال. وقال أبو يوسف رجع لا يرجع فباعته يستغني الولد عما ثم يرجع في الام دون الولد. ولو اذادت الهبة في بدنها ثم وهبت الزيادة كان للأهب ان يرجع في هبته. ولو خرجت العبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب. وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له. ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عين. ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء. وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والحرة بالسبب لا بالقرابة لا تمنع الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والافرات من الرضاع وكذا المحرمية بالمعاهرة كأمهات النساء والربائب وازواجه البنين والبنات. اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه

وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب لولا الجنابة بطلت الجنابة ويكون .
 للواهب ان يرجع في هيبته استحسنانا . واذ رجع مولد العبد في هيبته العبد لا يعود
 الدين والجنابة في قول محمد ر ج وهو رواية عن ابى حنيفة ر ج . وفي القياس لا يرجع
 رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة والمعل عن ابي يوسف وهنهم
 عن محمد رحمهم الله . وهذا الاستحسان يرجع رجوعه . ولو ذهب الامة من ردها
 بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود
 الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف ر ج اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين
 والجنابة وابو يوسف ر ج استغش قول محمد ر ج وقال ارايت لو كان على
 العبد دين لصغير فذهب المولى عبدا من الصغير فقبل الوصي وقبض يسقط الدين
 فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لوقلتنا بانه لا يعود الدين كان قبولا لله
 الهبة تصرفا راعى الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسألة النكاح فيها
 روايتان عن ابي يوسف ر ج في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . ووجه
 شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافرا لا يرجع الواهب في الهبة
 لان المانع من الرجوع القرابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القران او الكتاب
 او كانت اجمعية فاعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة
 لحدوث الزيادة في العين وعلى قول نفع ر ج تعليم الحرف وما شبه ذلك
 لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد ر ج في المنتع انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع
 كما هو قول نفع ر ج وعن ابى حنيفة ر ج في رواية . ولو ذهب عبدا كافرا
 فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان الاسلام
 زيادة . ولو ذهب شيئا له حل ومونة ببغداد فحل الموهوب له الى بلد اخر

لا يكون للواهب ان يرجع في العبة. قل هذا اذا كان قيمة العبة في المكان الملقى
انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في عيبه
ولعوبه جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس
لِلواهب ان يرجع في عيبه. رجل وهب ثوبا تقصر الموهوب له لا يرجع الواهب
في العبة بخلاف ما لو غسله لان القصار زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء
اذا غسله او قصره له ان يرجع في العبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك
في الثمن. رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب اشتراها
من الموهوب له واقترضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في العبة اذ لا غنا
صارت مستهلكة ودينار على الواهب. رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له
بالماء جطل حق الواهب في الرجوع لان اسم الثياب قد زال وصارت ثيابا اخر
بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فان لا يسطل حق الواهب
في الرجوع لان اسم السويق لا يسطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان
ولا يسطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حطة منه الموهوب له الماء
رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واحدا الموهوب له اية اليه
كان للواهب ان يرجع في العبة يا احدا العبد ولا باسدا الاية في قول
ابن حنيفة واي يوسف ربح. رجل وهب لرجل ثوبا فسلطه اليه ثم اختلسه
منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب. للموهوب له لان الرجوع في العبة
لا يكون الا بقضاء او ايماء. وذكر في المنع عن محمد ربح رجل وهب حبة
وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغيره. ولا رضا واعتقها لم يرجع
عقده قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضا. وروى في رجل بئس

ثم استقال من التصديق عليه فأقاله لم يجز حتى يقبض لأنها مستقبلة وكذا
إذا وجب لدى دم وكل شيء لا يقبضه القاضي إذا رفع اليد لو اختصا اليد كما والرجوع
فيها بمنزلة العبة المستقبلة وكل شيء يقبضه القاضي لو اختصا اليد فأقاله الموهوب له
فقلت يهلك من مال الواهب وإن لم يقبضه. مريض وجب له عبد ثم رجع الواهب
في العبة بغير قضاء فزده المريض عليه برضاء جاز ذلك من الثلث فأنكح الرجل
بقضاء يجوز ولا شيء لورثة المريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا
وقبضه ثم وهبه لافسان وسلم ثم رجع في العبة بغير قضاء ثم وجد بالعب
عيبا كما قيل له أن يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع
بقضاء القاضي. رجل وهب عبدا ففرض العبد عند الموهوب له فذواه حتى صرح كان
للواهب أن يرجع فيه. رجل وهب دارا فبني الموهوب فيها بيت الضيافة التي
سميت بالفارسية كما شأنه تنور الخبز كان للواهب أن يرجع في عيبته لأن
مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذلك الرجل فيه أربابا ولو وهب عبدا صغيرا
نشب فعار جلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع
وإن كانت تنقص القيمة وكذلك لو كان نحيما فمن أوصى كان نحيما فحسن لا يرجع الواهب
رجل وهب لرجل جارية فأراد الواهب أن يرجع فيها فقال الموهوب له وميتها
مغيرة فكبوت وأزدادت خيرا وقال الواهب لا بل وميتها لك كذلك كان الرجل
للواهب وكذلك كل زيادة متولدة وأما البناء والخياطة ونحوها كان القول
قول الموهوب له. رجل في يده دار قال للرجل آخر تصدقت بها علي وأنت لي
في قبضها فقبضتها وقال المصدق لا بل قبضتها بغيري في كان القول للمصدق
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدقت علي فأجزت وقال المصدق

لاجل كان حيث في يدي وقبضتها من اذ في كان القول المتمدة عليه ولو ادعى
 رجل عبدا في يد غيره وزعم ان كان وجهه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما
 فقبضه الموهوب له بغير اذن وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في ذلك
 لا يحضر تنا فامتن بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعي وهب لك والله
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته فان كان العبد
 في يد الذي يدعي القبض في حيوته كان القول للوارث. رجل هب لرجل
 مصفا منقطة الموهوب له باعرب لا يرجع الواهب في هبته. واذا هب احد
 الزوجين لاصحابه لا يرجع في العبة وان انقطع النكاح بينهما ولو هب لاجنية
 ثم تزوجها او هبت لاجنية ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في العبة
 لان النكاح بعد العبة لا يمنع الرجوع. ولو هبت المرأة شيئا لزوجها واعت
 انه استكرهها في العبة يسمع دعواها. واذا مات الواهب والموهوب له
 يبطل حق الرجوع. ولو هب احد لقريبه شيئا لا يرجع في العبة وان كان احدهما
 مسلما والاخر كافرا. ولو هب لاجنيه ولاجنيه عبدا فقبضاه كان له ان يرجع في
 نصيب الاجنيه ولو هب لاجنيه وهو عبد لاجنيه كان له ان يرجع في العبة لان
 العبة وقت لم يل الاغ. وان هب لعبد لاجنيه كان له ان يرجع في العبة في قول
 ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع. ولو هب لعبد هو ذرهم محرم منه
 ومولاه اية ذرهم محرم منه بان كان اخوه لاجنيه عبد لاجنيه لا مذكر الكفر
 عن محمد رح ان في قياس قول ابي حنيفة رح له ان يرجع في العبة قال الفقيه ابو جعفر
 رح لا يرجع هو الصحيح لان العبد من هذه العبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعاً وكان العبد عمل الوهاب ومولاه خاله فوهب شيئاً للعبد قال محمد ربح في قياس
قول البيهقي ربح للوهاب ان يربح في حبه وقال محمد ربح وهذا في ربح اذ الوهاب الذي الرحيم
وهو مكاتب لا يربح ما دام مكاتباً في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للوهاب ان يربح في قول
ابن يوسف ربح وقال محمد ربح لا يربح ولو ادي الكاتبة فعتق لا يربح الوهاب في قولهم والمصدق اذا
بالمن لا يربح التصديق فيها كانت القريب واللاجئ والوهاب ان يربح في حبه قبل ان يفضله
الموهر بك كان الموهر بك حاضر او غائبا اذن له في سببه او امره باذن سفره الوهاب في الرجوع
قبل الفرض وبعد الفرض لا يربح الا بقضاء او رضاء والموهر بك ان سافر في الهبة فلا يرض
القاضي بالرجوع وسقط الهبة وبعد ما قضى لا يجوز رده ولا رجوع والمصدق ولا الهبة
على المحتاج وعمر البيهقي ربح لا يربح في الصدقة على عتق او فخر اسماءه رجل وهب داراً ربحي
فيها او حصصها او طينها او جعل فيها مقسلاً او ارضاً فيه في طائفة منها بناء او غرس شجر ^{رجوع} ^{ان}
في غيره من ذلك عندنا وقال ابن ابي ليلى ربح له ان يربح في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد ^{الرجوع}
وان كان لا بعد زيادة كالارز في اليد والتور في الكاتبة لا يمنع الرجوع ولو وهب داراً
فهدم الموهر بك بناءها كان له ان يربح في الارض وكذلك في غيرها اذا استعملت المصالح ^{مهد}
او بيع كل ان يربح في الباقي وان كانت الهبة ثوباً مصبغة احمر او صفراً صالحة لا يربح الوهاب ^{رجوع}
قطعه ولم يخطه كان له ان يربح ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند البيهقي ربح له ان يربح
فيه وقال صاحب ربح لا يربح كالمصبغة بنية آخر وابو يوسف ربح كان يقول لا يقبل
ايحبه ربح ثم ربح وقال ربحا يفتق على السواد اكثر مما يفتق على الصبح امره بل هذا اكل السواد
لا بعد زيادة فان كان بعد زيادة من زاد قيمته بذلك لا يربح عند الكل ربح ربح الهبة
فبعضها الموهر بك ووهبها الآخر وسلم ثم ربح الوهاب الثاني في حبه بقضاء او رضاء كان
للوهاب الاول ان يربح في حبه لان الرجوع والهبة ضغ عند الكل فاذا عاد الوهاب الثاني لمكة

فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والحيات من نوع واحد من جملة ما يمكن القسمة
 فالشروع فيها يمنع جواز الهبة. ^{سقط} رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا
 حقه. رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث وللثاني الاخر لا يجوز في قول المجنف
 وابيوسف رج. ويجوز في قول محمد رج. وكذا لو قال لاحد كما منها سائمة وللآخر اربعائة
 وصية اليقيم اذا وهب عبد للصغير والصغير عليه دين صحت الهبة ومقطعيه فان اراد الواهب
 الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية. وروى هشام عن محمد رج. انه ليس له ذلك
~~فانما~~ ^{فانما} جمل الهبة ماله فهو الهبة الوكيل ^{فانما} ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم
 اذا وهب الدين من المدينون عليه ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يمنع العو
 الواهب اذا اشترى الهبة من الوهوب له فالو لا يمنع له ان يشتري لان الوهوب له سخي
 عن الماكسة فيه مشترعا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولد شيئا لان شفقه على
 ولده تمنعه من الشراء باقل من قيمته. وما يمنع الواهب من الرجوع وصول العون اليه

فصل في عوض الواهب

الو هوب له اذا عوض الوهب بعد الهبة وذلك هذا عوض هبتك او ^{او} ^{او} هبتك
 هبتك او قل كائنتك او شئتك او صدقت بها عليك بلا ع. هبتك يكون عوضا لا يتر
 الواهب حق الرجوع ولا للعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يقل شيئا من هذا
 اللفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى. ويشترط شرائط الهبة: العوض بعد الهبة
 من قبض والاقران لانه تبرع. ويجوز تعويض الاجنبي كان ما هو منه به او غيره ولا يفي
 الواهب الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا الاجنبي ان يرجع في العوض. وليس للاجنبي الرجوع ^{رج}
 على الوهوب له سواء عوض باع او غيره الا ان يقول الوهوب له عوض فلانا عني عني ضا
 وهو كما ظاهرا غير انهم عن كفارة يمين او قال ادركوا ما لي او قال هب فلانا عندك هذا عني فان لم

لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أني ضامن بخلاف ما لو قال ليبره انصرف بيني وبينك
نقضاء كان لها مورا^ن يرجع على الأمر وإن لم يقل على أني ضامن، وموضع للسائل هبة
الأصل، ولو أن الموهوب له تصدق على الواهب أو ماله أو غيره وقال هذا عوض
هبتك وسلم جان ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عبد الركين له أن يرجع في
من الهبة كان العيب فاحشا^ا ولركين رجل وهب عبد لرجلين بعوضه أحدهما عن
حصة كان الواهب أن يرجع في حصة الآخر وأصح رجوعه في النصف الثاني^ن ولو عوضه
أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا
أن الغرض بيع من لا جنبة، وإذا وهب بالصغيرة نفوس الأب والوصي الواهب من
مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع فإذا بطل الغرض كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمال^{استحق}
العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم ترد دخر فإن استحق نصف
العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه الباقي والعوض وإن كان
سيرا^ن طاعت الواهب في الرجوع، فإن قال الواهب ارد ما يفي من العوض وأرجع في
الهبة لم يكن له ذلك، وعن أبي يوسف رحمه الله له أن يرد ما يفي من العوض ويرجع
في الهبة إن شاء، وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان للواهب
أن يرجع في نصف الهبة، وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يمنع^{التمنع}
بشيء يسيرا^ن وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها، فإن استحققت الهبة كان
للعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع
في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل ألف درهم ففوضه للموهوب
دريهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته
وقال زفر رحمه الله يكون عوضا، وكذا لو كانت الهبة دارا ففوضه بيتا منها

ولو وهب نمر في سلم هبة ففوضه السلم خرا او غنم يرا لم يكن عوضا والله اعلم
ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر له غنم
رجع الواهب في هبته. وكذا العبد المادون اذا وهب لرجل هبة ففوضه
الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد باطله
ما ذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب
ماله لرجل ففوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة باطله ورجل وهب لرجل
ثوبا غيره وسلمه اليه فلجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع
فيها ما لم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك محقوق الهبة تكون
لصاحب الهبة لا للذي يابشرها. فلوان الموهوب له عوض الذي يابشر الهبة
او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة بل وهب
لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن
عوضا عنه الاستسقاء لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب
لرجل هبتين مختلفتين بعت في العقدتين في مجلس واحد او مجلسين ففوضه
احدهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكون عوضا كما لو كان
العقد واحد الا رماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احد بهما صدقة ففوضه
هبة ففوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل خنطة فلهن الوهب
بعضها وعوضه دقيقا من تلك الخنطة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وبيع ثوبا
منها بصغرا وخالطه قيمتها ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويفا واسمن
بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه ما رشيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع
في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها بشرط

المهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يمتثل القصة ولا يثبت بها المالك
 قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لها
 حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما مان له ويثبت بها الشفعة ولكل
 واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يده احدهما يرجع على
 صاحبه بما في يده ان كان قائما وبقيت اذ كان مالكا والهدنة بشرط العوض
 بمنزلة المهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون المهبة بشرط
 العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط
 العوض كان مكروها فيه والمكروه على العبة بشرط العوض اذا مان يكون مكروها والا كونه
 باحدهما يكون الرأيا بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقاضا
 وان لم يتقاضا لم يحزن والله اعلم

فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الآخر في الهبة
 اجمعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل
 القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلاة والسلام حين سوي بين النسل
 في القسم هذ تسع فيما املاك فلا تؤخذ في فيما لا املاك ولو وهب رجل شيئا
 لاولاد في الهبة واراد تفصيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه في الأصل
 عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة
 فضل الدين فاذا كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس
 به اذا لم يقعد به الاقرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للأنثى
 مثلا ما جاز للذكر وقا محمد رج يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والغنى

على قوله اي يوسف ربح . رجل وهبته حخته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون
أثما بما صنع . رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت حخته ولو قال هذا الشيء
لولد صغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولد الصغير جاز .
ولا يحتاج الى القبول . رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمحتاج الاب قال
اي يضر جاز ولا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بمحتاج القاض وهو الاب
ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكن فيها لا يجوز في قوله اي جميعته
ربح ويجوز في قوله اي يوسف ربح وعليه الفتوى لانها في العبة . ولو وهب عبدا
الابن لولد الصغير لا يجوز وان باع جاز . رجل اتخذ ثيابا لولد الصغير ثم اراد
ان يذبح الاول له ان لم يكن له ذلك لانه لا يتخذ ثوبا لولد الاول صار ملكا للاول
بحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين عند اتخاذه ملكا له ان عارية
في ملكه لان الدفع الى الاول يحتمل الإعارة فاذا بين ذلك مع بيانه . وكذا الرجل
اذا احدث ثيابا بالسيده فابق التاميد بعد ما دفع اليه فاراد ان يذبح الى غيره فهو
على هذا . بين وقت الاتخاذه اعارة بملكه الدفع الى غيره وجب جهن ابيه بآله
توبه لانه مع الجهاز الى روحها وانت الابنة فادعي الاب انه كان عارية وذبحها
لديه المالك احتلها وبه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب
وبه وقال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح . وقال بعضهم للقول
قول الاب لانه هو الدافع ولما قال مولانا ربح عنه وينبغي ان يكون المولى على
الانفصيل ان كان الاب من الكرام والاثراء لا يقبل قول الاب لانه مثله
ما في عن الاعارة . وان كان من اوساط الناس يكون القول قول الاب لانه
من المذموم وليس بمكذب بما قال من حيث الظاهر امره لعلمه على ربحها

وَهِيَ الْمَرْأَةُ ابْنُهَا الصَّغِيرَ الَّذِي مِنْ هَذَا الزَّوْجِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَصِحَّ هَذِهِ الْهَبَةُ لِأَنَّ
 هَبَةَ الْغَدِيرِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينُ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا وَهَبَتْ وَسَلَّطَتْ وَلَدَهَا عَلَى الْقَبْرِ
 يَحْجُزُ وَيَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَلَدِ إِذَا قَبِضَ. وَلَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالِ وَلَدِهِ
 الصَّغِيرِ بَعْوَضَ وَغَيْرِ بَعْوَضٍ لِأَنَّهُ تَتَبَعَ اسْتِدَاءَ وَلَوْ وَهَبَ أَجْنِبِيٍّ لِلصَّغِيرِ هَبَةُ
 فَتَقْبُضُ الْهَبَةُ بِكَوْنِ الْأَبِ كَانَ الصَّغِيرُ فِي عِيَالِهِ أَلَمْ يَكُنْ وَاسِعًا عَالِمًا

فصل في قبض الهبة للصغير

أَرَادَ وَهَبَ ابْنِي لِيَصِفِي هَبَةً مَخْرُجَةً مِنَ الْهَبَةِ وَالْقَبُولُ لِلْأَبِ فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ أَوْ
 غُتِمَتْ شَقِيقَةٌ كَانَ ذَلِكَ لَوْصِي الْأَبِ لِأَنَّهُ يَمْتَزِلُهُ الْأَبُ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِي وَلَا ابْنٌ فَتَقْبُضُ لِلْجَدِّ بِالْإِثْمِ بَعْدَهُ وَصِي الْجَدِّ وَلَا يَجُوزُ قَبْضُ غَيْرِهِ
 هُوَ لَا أَرْسَعَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ فِي عِيَالِهِ فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ فِي جَمْعٍ مَالِهِ
 قَوْهَبٌ لِلصَّغِيرِ هَبَةً وَوَصِي الْأَبِ حَاضِرٌ فَتَقْبُضُ الْعَمَلُ قَبْلَ أَنْ يَجُوزَ قَبْضُهُ لِأَنَّ الْوَصِيَّ
 سَمَوْتُهُ الْأَبِ وَإِنْ قَبِضَ الْإِخْوَةُ أَوْ الْعَمَلُ أَوْ الْأُمُّ وَالصَّبِيُّ فِي عِيَالٍ لِيَجُوزَ لِيَجُوزَ وَإِنْ قَبِضَ
 ذَلِكَ الْأَجْنِبِيُّ الَّذِي الصَّغِيرُ فِي عِيَالِهِ جَازٌ وَلَوْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهَبَ
 أَجْنِبِيٍّ لَهَا هَبَةً فَتَقْبُضُ الزَّوْجُ حَاضِرٌ وَكَانَ الْأَبُ حَاضِرًا وَلَوْ قَبِضَ الْأَبُ يَحْجُزُ أَيْضًا
 وَكَانَتْ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا. وَلَوْ كَانَ الصَّغِيرُ فِي عِيَالِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةُ أَوْ الْأُمُّ أَوْ الْعَمَلُ
 قَوْهَبٌ لَهُ هَبَةً فَتَقْبُضُ الْهَبَةُ مِنْ كَانَ الصَّغِيرُ فِي عِيَالِهِ وَالْأَبُ حَاضِرًا اخْتَلَفَ
 الْمَشَافِخُ رَحْمَةً فِيهِ قَالَ مَعْصُومٌ لَا يَجُوزُ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْجَوَازُ كَمَا لَوْ قَبِضَ الزَّوْجُ وَابْنُ
 الصَّغِيرِ حَاضِرٌ. وَكَانَ الصَّغِيرُ يَعْقِلُ الْقَبْضَ فَيَنْبَغِي الْهَبَةُ حَاضِرًا قَبْضُهُ وَيُسَبِّحُ
 الْقَاضِي حَتَّى لَا يَرْجِعَ الْوَاهِبُ فِي الْهَبَةِ. وَلَوْ قَبِضَ الْمَلْتُقَطَةُ هَبَةُ الْقَبْطِ وَالْقَبْطِ
 فِي عِيَالِهِ لَهُ أَحَدٌ سَوَاهُ حَاضِرًا. كَذَلِكَ كَانَ الصَّغِيرُ فِي عِيَالِ أَعْنِي كَانَ

لذلك الاجنبى عن القبض والانتظان يسلم اللقيط الاغية في تعليم الاعمال وان يكون
لاجنبى اخوان يسترح منه

فصل في حبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأة قولاً وحببت لك مهرى فقالت وهى اعجمية لا تحسن العربية
قالوا لا تنعم هذه العبة فرقابين هذا والطلاق والعناق اذ امر الرجل امرأته
حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأته او اعتقت عبداً فقال له
وقم الطلاق والعناق والفرق ان الرضا شرط جواز العبة وليس بشرط وقوع
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكره
على العبة فهو بلا تنعم قال الفقيه ابو الليث ربح عندى لا يقع العناق ايضاً اذا كان
مكرهاً بالجهل ولو قال لخدمة انت حر وهو لا يعلم ان هذا اعتاق عتق في القضاء
ولا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تصف مهرها من الزوج ولا تنعم
بهنها ولا يبرأ زوجها قالوا فقال سارعن زوجهما مع اجنبى من المهر على عوض لم تنعم
ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تصف مهرها من زوجها ثم تنظر الى البدل فتزده بخيار
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل العبة. ورحمات وحببت مهرها
منه امرأته صحت هبتها ورأى الزوج لاد الدين لا يسقط بالموت وقوله المدين
ليس بشرط لجواز العبة فصحت العبة. مريضة وحببت مهرها من زوجها ثم ماتت
قال الفقيهان بوجع ربح الكائن عند العبة تقوم لحبستها وتزج من غير معين
لها على القيام به منزلة الصحيح يصح هبتها. امرأة قالت لزوجها وحببت مهرى منك
على ان كل امرأة يزوجها تجعل امرها يبدى فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت العبة
وان قبل ذلك في المجلس حازت الهبة ثم ان عمل الزوج ذلك طاله مدة خمسة وثلاثين

كذلك عند البعض كن اعترافه على ان لا يتزوج قبلت عنتت تزوجتوا
 ثم تزوج. امرأة قالت لزوجها اتخذه الوليمة وقت الجمان فما حققتها فانقص
 ذلك من مهرى قال الفقيه أبو بكر البلخي رج الامر كذا قالت رجل منع امرأة الزينة
 من المصير لا ابريها وقال الزوج ان وجهت له مهر ك بعثت لك الما ابويك فقالت
 المرأة افضل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض
 على الفقراء وغير ذلك فنفقها ولم يعثرها الما ابريها قال الفقيه ابو جعفر روح الهبة
 باطله لانها بمنزلة المكروه. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظلمني
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف واهل القاسم الصغار
 روح الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشروط. وهذا بخلاف ما قالت وهبت
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صح الهبة بالقبول لان هذا تعليق
 الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال
 لامرأة انت طالق ان دخلت الدار لا تطلقى ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على
 دخولك الدار فقالت قبلت وقع الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رج في مسئلة
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلم لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط
 فاذا مات الشرط فاسا الرضا اما الطلاق فالرضايه ليس بشرط والدليل على هذا
 ما ذكرني كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحج بها وقبل الزوج
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا
 روح ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك ان
 في مسئلة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا منزلة
 الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسئلة الظلم شرطت

عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا قالامولا نأرج ثم ذكره بمن
النسخ اذا شرطت عليه ان يظلمه فقبل الزوج ثم ضربها كذا ذكره
عندي انما يعود والمقام المهر اذا ضربها بغير حق أما اذا ضربها ابتداء
عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة ومهر
مهر من زوجها يقطعها في كل حال تويا مرتين وقبل الزوج ذلك فيجب
ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ر ج ان كان ذلك شرطا
في العدة فهو ما عليه على حاله لان هذا بمنزلة العدة بشرط العوض فادالم يجعل
العوض لا يصح العدة وان لم يكن ذلك شرطا في العدة سقط مهرها ولا يعود
بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت العدة
باطلة وتكون بمنزلة العدة بشرط العوض . رجل قال لامرأة ان رشي عن مهر
حتى احب لك كذا وكذا فابراته ثم ايه الزوج ان يهب منها ما قال كان المهر عليه
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يحسن اليها ولا يطلقها قبل الزوج
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ر ج ان لم يكن
ذلك وقت اللباس وقت لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا فطلقها
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله قليل له اذ لم يوقت له ذلك وقتا كان
فصلها ان يحسن اليها اعاش قال نعم الا ان العدة لا تطلق اللعظ فانه ذكر في
كتاب الوسا ما رجل ادعى لامرأة ان يبتل ماله ان لم تنزج فقلت ذلك
ثم تزوج . بعد انقضاء عدتها مرمان فابها تستحق الثلث بحكم الوصية امرأة
وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها قبل الزوج قال حلف ر ج حلفت العدة
طلقها ولم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه العدة بشرط

فاسدة والعبة لا تبطل بالشروط الفاسدة. وذكر في الفوائد إذا قالت المرأة لزوجها
تركتم مهرى عليك على أن تجعل امرئ بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها
عليه ما لم تطلق نفسها. ولو قالت المرأة كما بين تراخي شديد منك أن من
بازدار أن لم يطلق لا يبرأ من المهر لانفا جعلت المهر عوضا عن الطلاق فالم يطلق
لا يبرأ. المرأة إذا أرادت أن تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك
حتى تعينيه مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها
فالوامهرها عليه على حاله تزوجها ولم يتزوجها لانفا جعلت المال على نفسها
عوضا عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة امرأة تقول لزوجها أنك
تغيب عني كثيرا فإن مكنت مع ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي
لبي مكان كذا فمكنت معها زمانا ثم طلقها فالواحدة المسئلة على خمسة أوجه
أن كان كلامها عدة منها لا هبة للمال لا يكون الحائط للزوج لأن بالوعد
لا يملك. وإذا كانت وهبت منه وسلمت إليه والزوج ردها أن مكنت معها
يكون الحائط للزوج لانفا وهبت للمال ولم تعلقها بشرط وانما شرطت عليه شرطا
فاسدا والعبة لا تبطل بالشروط الفاسدة. والوجه الثالث أن تقول المرأة
وهبت منك الحائط إن مكنت معي فقبل الزوج ذلك كالم باطلة لانها علقه
العبة بالشروط والعبة لا تختمل التعليق بالشروط والوجه الرابع أن تقول المرأة
وهبت منك على أن تمكث معي قال أبو القاسم الصغار روح في هذا الوجه يكون
الحائط للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير روح فيما تقدم لا يكون للزوج
والإعقاد على ما قالوا لانفا ما وضعت إلا بهذا الشرط. والوجه الخامس أن تعالج
المرأة زوجها على أن يمكث معها على أن يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه

لا يكون غلطاً للزوج ايضاً فالصلح باطل . رجل وهب لرجل ارضاً وسلمها اليه بشرط
ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة . بخلاف ما اذا
كانت الهبة كرهاً بشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من غمته فان غمته
الهبة وبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمدنيون ان لم تقض مالي عليكم في
تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا تقتضي التعليق ولو قال رب
الدين اذ امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية . ولو قالت لزوجها المريضة
ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة
فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق . ولو قل الطالب لمدنيون اذ امت فانا برئ من
الدين الذي لي عليك جائز ويكون وصية من الطالب للمطلوب . ولو قال
ان مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة لقوله ان دخلت الدار ظنت
برئ مما لي عليك لا يبرأ . ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى
عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها
على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

فصل في الصدقة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لو تصدق
على الفقراء يصبر على الشدة فالصدقة افضل لانه تركت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه
افضل لما روي ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي
دينار يا رسول الله قال اصنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال
الرجل عندي اخر فقال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي اخر فقال

تصدق به . رجل في يده درهم فقال لله علي ان تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها
قال نصير روح جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شئ عليه رجل كثر
كسرة للمساكين فلم يجد قال الحسن البصري روح يضعها حتى يبيح آخر فان اكلها اطعم
مشايها . وعن ابراهيم النخعي روح مثل هذا . وقال عامر الشعبي روح هو بالخيار ان شاء
فضاعها وان شاء لم يقضها وما خرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالدين الى الفقير
وقال مجاهد روح هو بالخيار متى خرج صدقة ان شاء ام فيه وان شاء لم يخرج ومن
عطى مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح وسئل عن المكدين الذين يسألون
الناس للماء وياكلون اسرافا قالوا ما لم يظهروا ان ما يتصدق عليه ينفقها في العينة
او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو لاجور في نفسه انه يسد خلته وروح ان
رسولنا صلى الله عليه وسلم سئل كثيرا السؤال فلن يعطى قال عليه السلام
من رفق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل روح مثل ذلك رجل قال اخر كل منفعة تصل الي
من مالك فيل ان انصدق به قال محمد بن مقاتل روح ان وهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحمل له ان يتصدق به وانما
يحمل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة مصقر لها زوج موسر قال محمد بن
سلمة روح ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهو موسر بفناء الزوج . رجل قال
ما لي في السالكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس ديون قال نصير روح قال ابو حنيفة
روح لا يدخل فيه الا العامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما عاوه الاخبار ان المجيء ان تصدق عن الميت بعينه ^{نظا}
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لن يكون
ثوابه ذلك اختلغا فيه فلا ابو بكر الاسكاف روح حسنة تكون له دون ابو بكر

قالوا ليس للامانة ما يبيع وانما يكون لولد من ذلك اجر التعليم والان نادى
 بذلك وقال بعضهم حسابه نكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من
 حمله ما يبيع به ان يترك ولداه علمه القرآن والعلم فيكون لولد آخر
 ذلك من غرض سمع من اجر الولد شيئا فاختلعا في التصديق على سائل المسجد قالوا
 لا ينبغي ان يصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس ومن
 حلف من ابواب ربح قالوا ليس فاصباح الم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد ان يركب
 من اسمعيل مال هذا ليس واحد يحتاج الى سبعين فلما تكون تلك السبعون كفارة
 اذ ملك العلس واحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما يخرج منه ومن
 ايدى مطعم النمل ربح لا يحمل للرجل ان يعطى سؤال المسجد لما روي عن الوعيد المروي عن
 الحسن البصري ربح فان كان السائل لا يغطي ارقاب الناس ولا يمس بين يدي المصل
 ويسال الامر لانه منه ولا يسال الحماة الا باسأل له بالسؤال والتصدق عليه ربح ان
 السؤال كان في اسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى ربح ان
 عليا ربح تصدق بجامته وهو في الركوع فمدحه الله تعالى قوله ويوقن الزكاة وهم والكون
 وان كان السائل يغطي رقاب الناس ويمس بين يدي المصل ولا يسال بالتصدق على مثله
 مكروه وعن ابن الساركة ربح انه قال يحسب ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطيه
 سبي لان الدنيا حرام فاداسأل الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه
 زجر الوالد اذا احتاج المال ولذا فان كان له مال في ملكه ولم يكن معه مال
 القربة وان كان في الغارة واحتاج الى مال ولد فان كان له مال في ملكه ولم يكن معه مال
 كان له ان يأكل مال الولد بالقربة وان كان فقيرا يأكل من عوص وللأسف الحفران يسم
 مال ولد لا يحمل بعينه رجل ولد في الصغرة اوى العارة ومعها من المال ما يكفي لاحد

من كان اوله منها بهذا الا ان كان الابن اوله بل ان الاب لو كان اخر بعد الماء مان على الابن
ان يسبق اياه ومتى يسبق اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكن
هو معنا الاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان
قاتل النفس اعلم وزرا وانما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويحاف انه لو امره
لا يفي بالامر فينبغي للوالدان يقول للولد على سبيل الشدة حزم ايدا يسر اقولان
كارلني لان الامر بذلك وما يصير عاقبة الحق والعقوبة لا بأس لان يعصب
على ولده اذا اهل ما يكره لان الانسان محبول على ذلك طبعاً قال عليه الصلوة والسلام
انا انا سر مثلكم ارمي بما يرضى به البشر واغضب ما يعصب به الشر والله اعلم

كتاب الوقف

الوقف جائز عند علماء الشيعة وليد يوسف ومحمد وزين والحسن بن زياد راجع
وذكر لاصل كان ابو حنيفة راجع لا يجيز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس
نقال عندنا محمد راجع لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو حائز عند الكل الا ان عند
ابن يوسف ومحمد راجع اذا صح الوقف يراد عن ملك الواقف لا الملك وعند
ابن يوسف ومحمد راجع قول الواقف لا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد
راجع لا يراد ملك الواقف الا بالتسليم الى القبول او الى الوقف عليه وعند ابن حنيفة راجع
يجوز الوقف جواز الامارة تصرف المصلحة المحضة الوقف وشيخ العيني على ملك الواقف
لدا ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الاطريقين لحد رضاه
القاضي بلزومه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقع له المولى ثم يرد ان يرجع
عنه فتنازع عليه عدم اللزوم ونجتهما ان لا القاضي فيقضي بلزومه وان حكموا جلا
لم يلزم الوقف سهما واسم ان حكم الحاكم لا يرتفع الخلاف وللقاتل ان يسلطه

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ايجيفة رحمه الله ان يخرج به مخرج الوقف
فيقول او صيت بغلة حوارى هذا وبغلة ارضى هذا او يقول جعلت ههنا
الدار وقفا فتدق ابعلمتها على المساكين . وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من الثاني
في قولهم . وعندهما الوقف لانهم بغير هذه التكاليف والناس لم يلبذوا بقول
ايجيفة ربح في هذا الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعامة
ربح وقامل الناس باتخاذ الرباطات والمناات اولها وقف الخليل صلوات الله
وسلامه عليه

فصل في الفاظ الوقف

احدما ان يقول ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الوقف
ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وقصد بتمتعها جان ايضكها الرباع مال
الزكاة وادى الزكاة من الثمن ولا يجوز العائنه على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة
عند الله ولو قال ارضى بين حدريه موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف
وقال ابريوسف ربح يجوز ويكون وقفا على المساكين . ولو قال دارى هذا موقوفة
صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابي يوسف ومحمد وهلا لا الزكاة
ربح ويكون وقفا على الفقراء . وقال يوسف بن خالد التميمي ربح لا يجوز مالم يقل واخرها
للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا ربح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء الى ذكر الابداء . ولو قال صدقة موقوفة
مؤبدة جاز عند عامة العلماء ربح الا ان عند محمد ربح يحتاج الى التسليم . وعلى قول
ايجيفة ربح يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الوقف على حاله
لومات يكون ميراثا عنه . ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاته جاز

عدم الا ان عندا يحنيفة ربح ما دام حيا كان هذا مذكرا بالتصدق بالغة فكان عليه الوقف
 بما نذر ولما ان يرجع عنه ولولم يرجع حتمات جان من الثلث ويكون سبيله سبيل
 من اوصى بخدمة عبده لانه ان فان الخدمة تكون للموصي له والوقبة تكون على ملك
 المالك في لومات الموصي له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في
 الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فيتأيد هذه الوصية . ولوقال ارضى
 هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ربح كان ابو القاسم الصغار ربح يقول
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولوقال ارضى هذه محرمه صدقة جائز كون
 هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمه بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة .
 ولوقال حبست ارضي هذا ارضى هذا حبس لا يكون وقف في قوله ولوقال حرمت
 ارضي هذا ارضى محرمه قال الفقيه ابو جعفر ربح هذا على قوله ابو يوسف ربح كقوله موقوفة
 ولوقال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولوقال حبس صدقة قال الفقيه هذا
 ربح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولوقال هو موقوفة لله تعالى ابد جان فان
 لم يذكر الصدقة ويكون وقف على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين
 ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى
 بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولوقال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان مح وبصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء
 لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلظتها تكون فلان ما دام حيا وكذا لو قال صدقة
 موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يعم من غير
 ذكر الابد في ذكر الابد ابد . وعلى قول يوسف بن خالد لا يعم وان ذكر ابد لان ذكر
 لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

أرضي هذه موقوفة على وجه البراءة على وجه الخير والبر يكون وقفا
 مخصصا على الفقراء لأن البر عبارة عن الصدقة . ولو قال أرضي هذه موقوفة على الجهاد
 أو على الجهاد أو على الغزاة أو على الكفان الموقوف أو على حفر القبور وغير ذلك من سبيل البر
 مما يتأبد فإنه يعم ويكون وقفا على ذلك السبيل فإن الفقيه أبو جعفر رحمه الله
 متى ذكره موضع الحاجة على وجه لا يبدل ذلك يكتفي بذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على
 أبناء السبيل لأفهم لا ينقطعون ويكون لفقراء وأبناء السبيل دون أغنيائهم بمنزلة
 حسن القيمة تعرف للفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم . كما لو قال على الوقف
 أو على المنقطع مع لا يفهم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال أرضي موقوفة على
 فقراء قرابتي لا يعم . وكذا لو قال على ولدي لا يفهم ينقطعون فلا يتأبد لو وقف ولدي
 التأبد لا يعم إلا أن يجعل أخوه للفقراء . ولو قال على فقراء بني فلان أو على يتامي
 بني فلان فأنكناوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يعم لأنه لا يتأبد . وإنكناوا لا ^{عمون}
 مع دعيين بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا أو على الفقراء مطلقا فإن أبو يوسف
 ربح بين قوله أرضي موقوفة وبين قوله أرضي موقوفة على ولدي فإن الأول يعم
 والثاني لا يعم لأن مطلق قوله موقوفة يتصرف إلى الفقراء عرفا فإذا ذكر الموصوف
 مقيدا فلا يعم العرف . ولو وقف أرضه على مسجد قوم بأعيانهم ولم يجعل آخره
 للمساكين اختلف الشايع فيه قال محمد بن سلمة ربح ينبغي أن يكون هذا ^{مختلف} لا
 بين أصحابنا ربح وعلى قول محمد ربح لا يعم وعلى قول أبي يوسف ربح يعم لأن عند
 محمد ربح إذا خرب ماحول المسجد واستغنى الناس عنه يعود للملك الباطن
 فلا يتأبد . وعند أبي يوسف ربح يعم المسجد بعد خراب ماحوله مسجد فيكون
 مؤبدا . قال أبو بكر الأسكاف ربح ينبغي أن لا يعم هذا عند الكل لأن الوقف على المسجد

يكون وقفا على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً بدينه البناء فلا يكون عمارة البناء
 وما يتأبد فلا يصح الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله تعالى ان يصح هذا عند
 الكل لان البناء وان لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد
 حكماً الاتقوى ان المبنائا حالة الاتصال يستحق بالتسعة تبعاً للبقعة فيكون
 بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الاثر
 مسجداً او بمنزلة زيادة في المسجد . قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول اصح الى
 ولو قال ارضي هذه صدقة لا تباع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لان الله
 صدقة عبارة عن النذر واذا اراد الرجل ان يقف ارضه على المسجد في عمارة
 المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يورث عليه
 الابطال يقول وقفت ارضي هذه ويبين حدودها بحقوقها وراضها وقفاً مؤبداً
 في حيوتي وبعد وفاي على ان يستغل ويبداً من غلاتها بما فيه عمارة الوقف واجر
 القوم عليها واداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد وهذه حجة
 وما فيه معلومة المسجد على ان للقيم ان يتصرف في ذلك على ما يرى . واذا استغنى
 هذا المسجد يصرف الاقراء المسلمين فيجوز ذلك لان جنس هذه القرية فما
 لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وان اراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم رحمه الله
 القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافاً الى ما بعد
 الموت عندما يحنيفة رج لا يكون لازماً للكمال ان يبيعه لان عند الوقف
 المضاف الى ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم
 حالة الحيوة وانما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت
 لا قبله واذا قلنا القاضي بلزوم في الحال وبطلان رجوعه يصير لان ما عند

الكل. فالتمس الأئمة السرخسي رح إذا خاف الواقف أن يبطل وقفه بعقل القضاة
 نلتزم عن ذلك طريقان. أحدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزوم ذلك أن الواقف
 بعد الوقف والتسليم إلى المتولي بخاصه لا قاض يبرى لزوم الوقف ويطلب منه
 حتى يقضى لزوم الوقف فإذا قضى نفذ قضاءه لأنه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
 وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك
 أو يكتب ذلك في آخر ملك الوقف والوجه الثاني أن يذكر الواقف بعد الوقف
 والتسليم فإن أبطله قاض أو غيره بوجه من الوجوه فهذه الأرض بأصلها
 وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيصدق بثمنه على الفقراء والمساكين
 لأن القاضي إنما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث أو الغريم
 ليصل منفعة الوقف إليهم وبما ذكر الواقف وكتب يعدم ذلك فلا يستغل أحد
 بإبطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فإذا أبطله قاض
 من القضاة بصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكرنا في آخر وقف الأصل قال تمس
 الأئمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الرسم في زماننا أنهم يكتبون أقرار الواقف
 أن قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وذلك ليس بشيء ولا يحصل به
 المقصود لأن أقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد بإبطاله ولو لم يكن القاضي
 قضى بلزوم الوقف يكون بأقراره كذا بما مضى ولا رخصة في ذلك به بل لا يتم المقصود
 أيضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضي أن القضاء والإمارة من الجمول لا يصح
 فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رح أنه قال إذا كتب في آخر ملك
 وقد قضى بحجة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي
 بجور وتمسك هذا القائل بلفظ محمد رح في الكتاب إذا خاف الواقف أن يبطله

القاضي فانه يكتب في ملك الوقف وان حاكم من الحكام قضى بلزوم هذا الوقف
ولم يذكركا الكاتب اسم القاضي ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع لاسم الوقف
فاذا علم تاريخ الملك يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما فيرفع الجهالة .
قال مولانا والعجيب ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه ان ما يكتب في ملك الوقف
انه قضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وطلان حق الرجوع ليس بشيء
فان محذوع ذكره الزيادات رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث
فلان الميت لا وارث له سواء شتم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها
القاضي عن سبب الميراث فان القاضي لا يقض بهذه الشهادة لان اسباب الوراثة
مختلفة فلا يدري القاضي باي سبب شهدوا ان هذا المدعي اقام شاهدين ^{وارث} انه
فلان الميت لا وارث له سواء فان قضى بملكه فلان بن فلان بن فلان قضى
بانذارته لا وارث له سواء واشهدنا على قضاائه ولا ندري باي سبب قضى
القاضي بعداشته فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين
سببه يفتي بالميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لا اراد ان يثبت
قضاء القاضي شرطا تعريف القاضي بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قضيا
من القضاة قضى له بالوراثة كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قضيا من القضاة
قضى بلزوم هذا الوقف لا يكتب . رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين
يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا
بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم

باب الرجل يجعل داره مسجدا

او خانة او سقاية او مقبرة .

قال محمد ربح وهو قياسي قولاً بيمينه ربح لا يركع ملكه قبل التسليم وبداخ شمس
 الائمة السرخسي ربح ثم التسليم في المسجد ان يصل فيه بالجماعة باذنه وعن
 ايمينه ربح فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه اداء الصلوة قبل الجماعة
 باذنه اثنان فعاد كما قال محمد ربح في رواية اخرى عن ايمينه ربح اذا صلى واحد
 باذنه يصير سجداً الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهرو
 الرواية لم يذكر هذه الزيادة. وانما يكتب بصلوة الواحد لان المسجد حوزاه تعالى
 او حوزة عامة المسلمين والواحد في استيفاء حوزاه تعالى وحوزة العامة يقوم مقام الكل
 والصحيح رواية الحسن ربح لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وبذلك
 في المسجد باداء الصلوة في الجماعة اما الواحد يصل في كل مكان وعلى قوله لا يوسف
 ربح التسليم ليس بشرط لانه المسجد ولا غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا
 مسجداً اذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اداء
 الصلوة بالجماعة عند ايمينه ربح اذا بنى مسجداً وصل هو فيه وحده هل يصير
 مسجداً اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجداً لان محمد ربح ذكر في الكتاب ان على قوله
 ايمينه ربح لا يصير مسجداً حتى يصل فيه وقوله يصل فيه فعل مالم يسم فاعمله
 فيه مالم يسم فيه الباء وغيره. وقال بعضهم صلواته لا يكتب وهو الصحيح لان الصلوة انما
 تستمر لاجل قبض العامة وقبضه لا يكتب كذلك صلواته ولو بنى مسجداً وسلم
 الى الله لم هل يصير مسجداً قل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا ربح واختلف
 المتأخرين ربح فيه قال بعضهم يصير مسجداً ربح كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولى
 . وقال بعضهم لا يصير مسجداً بالتسليم الى المتولى وهو اختيار شمس الائمة السرخسي
 ربح لان فعل كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزوله واحد من البارة فيه

مادته ، ولو جعل ارضه سقاية فيحيوته كان له ان يرجع فيها وتسلمها يكون بالاختيار
 منها وكذلك الخوض والبئر ولو هدم دار وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا
 في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها . وقال ابو يوسف رج لا يرجع في
 جميعها . وقال محمد رج ان دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك يقول
 اي يوسف رج وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رج وان دفننا
 لاهاء السيل وادرن الناس بالدخول في ذلك واحد فلا يرجع فيه . قيل له
 ساحة لبناء فيها امر قوما ان يصلوا فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة انما
 او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكر الا بالابد الا انه اراد به الاما ، ثم مات
 لا يكون مبرئا عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة ثم مات يكون ميتا لانه لا بد
 من التابيد والتوقيت ينال التابيد . ولو جعل دار مسجد وجعل رجلا واحدا
 مؤذنا واما ما فان اذن هذا الرجل واقام وصلح وحده كان تسليما لان اداء الصلوة
 بادان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قال الوصلي واحد من اهل المسجد بادان
 واقامة لا يكون يخرج بعده من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة .
 البعض . متولى المسجد اذ جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلح الناس
 فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستقلا جازا لان التولية وان جعله
 مسجدا لا يصير مسجدا . مسجد اتخذ لصلوة الجنائز او لصلوة العبد هل يملك
 له حكم المسجد اختلف المشايخ رج فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث
 عنه . وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما لم يحدد
 لصلوة العبد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يملك له حكم المسجد لصحة الانشاء
 بالاتفاق وان كان منفصلا عن الصفوف واما ما سوي ذلك ليس الحكم المسجد

وعلم بعضهم لم يحكم المسجد حال أداء الصلاة لا غير وهو الجبانة سواء وجنب
 هذا المكان عما يجب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه الدفن سراج
 المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر روح يصير الحجرة وقفا على المسجد
 اذا سماها لا المتوا وعليها الفتوى وليس المتوا ان يعرف القلة الا غير الدفن
 وعن محمد روح عن يعقبة روح اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم ما زلا يكون
 له ان يرجع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم روح لا تعتبر المسجد
 رجل تصدق بدار على المسجد وعلى طريق المسلمين تكلموا فيه والفتوى على انه يجوز
 وذكر الناطق روح انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجلا اعطى دارا في عمارة المسجد او
 مصالح المسجد ونفقة المسجد قيل بانه يصح ويتم بالقبض. رجلا اوصى بشيء
 لعمارة المسجد في اي شيء يعرف ذلك المال قال ابو القاسم روح يعرف فيما كان
 من البناء دون التزين قيل له لا يعرف ذلك المال في النار قال ذلك من
 بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي روح انه سئل عن الوقف على المسجد ايجوز لهم
 ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان
 اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا بأس لهم
 ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينقش
 المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لاهل البيت والمسجد
 ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر روح يجوز ولا يجوز ان يزد على سراج
 المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا
 الوصية ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف روح هو للملح لا ينفق
 ينفق على المسجد وقال محمد روح هو جائز وذكر الناطق روح اذا وقف ما للاصلاح

قوله
 لا يعتبر

للمسجد محذوران وقف لبناء القاطن والاصلاح الطريق او لحفر القبور والحفاظ
 السقايات والنفقات للسبيل واشراف الاكلان لم لا يجوز وهو جائز في الفتوى السماعا
 ولو جعل ارضه صدقة من قوفة علم مرة مسجد كذا وثمان بواريه وزيت
 قناديله وما يحتاج اليه ذكر الخصاص روح انه باطل لانه قد يخرب المحلة فيبطل
 المسجد ولا يحتاج الى المنة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد
 كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتابد . ولو كانت الارض وقفا على عمارة
 المساجد او علم مرة القابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع . ارضه وقف على عمارة
 المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج
 الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البجلي روح يحبس الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد
 حدث ويصير الارض بحال لا تغل . وقال ابو جعفر روح الجواب كما قال وعندني
 لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة
 يمكن العمارة بهاء يفضل يصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الوقف . مسجد
 انهدم وقد اجتمع من علمته ما يحصل به البناء قال الخصاص روح لا ينفع الغلة
 في البناء لان الواقف وقف على مرستها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفقير على
 انه يجوز البناء بتلك الغلة . ولو كان الوقف على عمارة المسجد لم يملك الفقير ان يبنه
 شيئا لم يرتق على السطح لنفس السطح او تعلينه او يعطى من غلة المسجد اجر
 من نفس السطح ويطرح الثلج ويخرج التراب المحتج من المسجد قال ابو نصر
 روح الفقير ان يفعل ما في تركه خراب المسجد . مسجد انكسر جائطه من ماء يجنب
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد
 الى عمارة التهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر ان كان ما يصرف الى عمارة التهر

ومرته لا يزيد على عمارة القنطرة فيه جاز ولا عمل المسجدان يمنعا اهل القنطرة من بيع
 بالنهر ومرته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك لعمارة المسجد وان شاء اهل
 المسجد تقدموا الى اهل النهر بالصلاح النهر فان لم يفعلوا حتى انهم حالوا المسجد
 وانفسه ضمنوا مائة ما هدم. ولو ان مسجد بابيه على مذهب الروم يصب بالطريق
 على باب المسجد فيفسد ويقتل داخل المسجد من ذلك وخارجهم ويشق على الناس
 الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال القاضي ابو جعفر
 النكاح لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة في واسع فينبغي فيه اهل الحلة
 مسجد للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان اردوا اهل الحلة ان يذروا
 شيئا من الطريق في دورهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل الحلة
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع اخر قوم سنوا مسجدا واحتاجوا المكان لبيع
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز
 والا فلا بأس به. ولو شاق المسجد على الناس وبجبه ارض لرجل يؤخذ ارضه
 بالقيمة كرهها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فادوا ان يزيدوا شيئا
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد ادا ان يبيع حوائضا
 في حريم المسجد وقائه قال القاضي ابو الليث في لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد
 مسكنا مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة
 حوائضا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت
 البلدة تفتح عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس فينفذ امر السلطان فيها فانما
 البلدة تفتح ملحا لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا تفتح عنوة تصير ملكا

للقاضي وإذا فُتحت لمحاقيق على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها وبلدة
 بخارا فُتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وإن كان بعض أراضيها عشرة بمارضة
 مرسان فانه عشرة لان الامام اعطى ذلك لمرسان . رجل بسيط من ماله حصيرا
 في المسجد فخر به المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكفئ له ان كان رجل لائق
 المكان ميتا وان بلي ذلك كان له ان يبيع ويشترى بغيرها حصيرا اخر وكذا لو اشترى
 حشيشا او قد يلا للمسجد فرفع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولو ارته
 فكان ميتا وعدا به يوسف ربح يباع ويعرف ثمنه الاخراج للمسجد فان استغنى
 هذا المسجد تحول الى المسجد الآخر والفتوى على قول محمد ربح ولو كفن ميتا فافتى به
 سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ويكون لوارثه ان كان ميتا . ولو ان اهل
 المسجد باعوا حشيشا للمسجد او جنارة او نقشا صار مطلقا ومن فضل ذلك غائب
 اختلغا فيه . قال بعضهم يجوز والا فلا ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز
 الا باذن القاضي وهو الصحيح . ودبيع الكلبة اذا صار مطلقا يبيعه السلطان
 ويستعين به في امر الكلبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على
 تقليد المسجد من وقف المسجد ذكرنا الناطق مسجد حنبلي فارقين يرضى بمكان المسجد
 صرا بينا فان ادا القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا بجانب حائط
 المسجد لينع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك
 لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس
 من عمارة المسجد . متى في المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر
 باجر معلوم جازت الاجارة فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله
 او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بلع الاجر من

ملك الوقف ويجعل المؤذن ان يأخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثله بما لا يتعاقب
 الناس فيه كانت الاجارة للمثول وعليه الاجرة ماله . فان دفع ذلك منه الى الوقف
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان يأخذ من مال الوقف لا يجعل له ذلك متعة المسجد
 اذا اشترى بالخلعة التي اجبعت عنه من الوقف مثولا ودفع المنزل الى المؤذن يسكن
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل ليس مستغلة
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمثول ويكره للامام والمؤذن ان يسكن
 في ذلك المنزل . متولي المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الا ينفق ولها يحمل
 من البيت لا المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حق او فضيلة القاضية الممثلة بالبيعة
 على بعض أهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقين
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقف حتى يحضر نائبه للموقف
 اذا اشترى شيئا المومة المسجد مد واذن القاضية بالوالي يرجع بذلك في مال ^{المسجد}
 وله ان ينفق على المومة من ماله . ان يبيع في داره من المتاحجدا
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضا فوقعها
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رجح ولو ضمن
 المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رجح . رجل اشترى موصعا وزاده في طريق
 المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صح . ويشترط لذلك مرور واحد
 من الناس باذنه على قوله من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتابين
 الطريق والمقبرة وسائر الادقاف وقال على قول ابي حنيفة رجح يكون لها الرجوع
 فيها الا في المسجد خاصة . وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رجح ان لا يرجع

في الشهادة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النيشن قبيح، وكما
 عن الحاكم المعروف بمهرديه انه قال وجدت في النوادر عن ابي حنيفة ربح انجاز
 وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل المسلم
 ويشترط ان فيها ولا يكون بناءا ميراثا لورثته فمن بناء القنطرة في بطلان الميراث
 قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملكا للباذ وهو المعتاد والظاهر ان
 الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام، وهذه المسئلة دليل على جواز وقف
 البناء بدون الاصل، وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز
 ولا يجوز وقف البناء في ارض عادية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء
 جاز عند البعض، وعن محمد ربح اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي
 يكون الارض وقفا عليها، وقف ضيعة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اصلها
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان الواقف جعلها وقفا وصحة
 وجوبه قال وقت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يجعل الوقف
 بلفظ الصدقة مع وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق، وان جعله وقفا
 في الحيرة او بعد المات بلفظ الصدقة مع وتصرف ايضا غلته الى الفقراء، وان
 لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا، رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط
 للولاية لنفسه ولا لغيره ذكر حلال والناتج ربح ان الولاية تكون للواقف ذكر
 محمد ربح في الشريعة اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
 ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الوصيات الواقف وله وصية فالولاية
 تكون للقيم دون الوصي وعن الشافعي من قال الواقف اخطى بالولاية وانما ان يخطا
 من الخطا لم يقض القاضي في ماله يقض القاضي بل يرفع الوقف، وهذه المسئلة

ينبغي ان عند محمد جرحه الله التسليم المتولي شرط لصحة الوقف فلا يقع له ولا بعد
التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه. اما على قول ابي يوسف رج التسليم المتولي
ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشائخ بلخ
رج اخذوا يقول ابي يوسف رج ومشائخنا اخذوا يقول محمد رج ولو ان رجلا
وقف وقفا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رج ليس له ان يعزل
المتولي الا انه يشترط ان له عزله. ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط
ان ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية كانا للشرط
باطلا والقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل في ولده
وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله. ولو جعل رجل ارضه صدقة موقوفة
فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يذكر من امر الوقف
شيئا فان ولاية الوقف تكون الى وصيه. ولو قال الواقف انت وصيي في امر
الوقف خاصة قال ابو يوسف رج هو كما قال وقال ابو حنيفة رج هو وصي
في الاشياء كلها. ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات
الواقف بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رج لانه وكيله الا ان يقول ولاية
الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي
لانه وصيه بعد موته ولو شرط الواقف ان يكون الولاية له ولا ولده في
ولاية القيم وعزلهم والاستبعاد بالوقف وما هو من انواع الولاية
واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية
عزله المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد رحمه الله
وعلى قول ابي يوسف رج ان يعزله. ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين

بعد موته ثم ان اهل حلبين اوصى لاصابعه في امر الوقف ومات جان تصرف المحي منهما
في جميع امر الوقف وروى يوسف بن خالد التميمي عن ابي حنيفة ربح ان لا يخرج من لان
لواقف ربح برأيها ولم يرض برأي لحدتها ولوان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط
انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصي لغيره جاز هذا الشرط ولوان رجلا
جعل ارضه له وقف على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء
ثم ان الواقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعتها لنفسه وقال اهل
الوقف زرعتها للوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل
الوقف من القاضية ان يخرج الوقف من يده فان القاضية لا يخرج ولو كان فعل هذا
متولا الوقف فان القاضية يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي
نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضية للواقف
ارزعها للوقف فان قال ليس للوقف ما الارزع للوقف فلا لاهل الوقف فان
القاضية يقول له استدن على الوقف بتمن البذر والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة
الوقف فان قال الواقف لا يمكنه ذلك يقول القاضية لاهل الوقف استديسوا^{انتم}
فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضية ان يطلق
لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف
مخوفا على الوقف فيخرجه من يده وجعل وقف ضيعة في هبة على الفقراء واخرجها
من يده الى التملك ثم قال الوصية عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان
كذا ولفلان كذا وقال الوصية افعلى ما رأيت من الصواب فجعله لا وذلك باطل
لانها صارت غلة الفقراء ولا فلا يملك ابطال احقم الا اذا كان شرط الواقف
ان يهرق غلتها الا من شاء وكل طلب التولية في الاوقاف قال لا يعطى له التولية

وهو كمن طلب القضاء لا يخلد . قبل وقف وقاية حيوته ولم يجعل له ثمنه حفرته
 الوفاة فاصلا بين الرجل والابان هذا الوجه يكون وحيا ويما على اوقافه ايضا في قول
 لا يرسف روح لان عند التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم
 . ولو كان هذا الواقف محل للوقف فيما فلما حضرته الوفاة اوصى بالرجل فان هذا
 الوجه لا يكون فيما على اوقافه يعني لا يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه له
 قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا
 التولية بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ راجع في هذه التولية
 والاصح انها لا تنقم ويكون نصب القيم للالقاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا
 لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة
 وانفق لانه اذا لم يصح التولية بصير غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر
 له . وقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصب الارباب متوليا من غير
 رأي القاضي مع ذلك منهم اذا كان هذا التولية من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا
 والاول ان يرفع الامر للقاضي حتى ينصب فيما قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع
 الامر للقاضي لان في زماننا ظاهر الاطماع الفاسد من القضاة ومع هذا لا يكون
 لاهل المسجد نصب القيم والتولية بدون استطلاع رأي القاضي رجل بغير مسجد
 في سكة فاحتاج الى العارة فتنازع اهل السكة في العارة كان البان في الحارة
 اول من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو تنازع
 اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء
 رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصح من عينه البان فحينئذ لا يكون البان
 اول وقف له متول ومشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف

لأن ذلك موقوف إلى المتولي والمشتري. إمام بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه
اشترى من غلة دارى هذه بعد مائة كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وزقوا على
المساكين قالوا يصير الدار وقفاً كما لو قال: بقت دارى بعد موتي على المساكين
المتولى إذا اشترى من غلة المسجد. انتهى أو داراً أو مستغلاً أخر جاز لأن هذا
من مصالح المسجد. فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى وبها اختلغوا فيه قالوا بغير
لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو
الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شروط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة
أوقاف المسجد. مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة
الوقف للمسجد دهن أو حصيراً أو خشباً أو أجراً أو جماً لفرش المسجد أو حقه
قالوا إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه
أن يشتري للمسجد ما شاء. وإن لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وجماعة
المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لأن هذا ليس من العارة ولا من البناء وإن
لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان قبله فإذا كان يشتري من
من أوقاف المسجد الدهن والحصير والخشب والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل
ذلك والأقلا وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جماعة
لأيجز للقيم أن يشتري جماعة من غلة الوقف. ولو اشترى وقد التفت من غلة
الوقف يكون ما ماله لأن مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشراء الجماعة
ليس من مصالح المسجد. ولو اشترى القيم بغلة المسجد قوماً دفع إلى المساكين
لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لأن شري الثوب وقع للقيم نصير
ناقها الثمن من مال الوقف كقوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف إذا طلب

منه الخراج والحباية وليس في يده من غلة الوقف شيء قال العميد والقاسم ربح
انكاد الواقف امر بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمر بالاستدانة
فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف. وقال الفقيه ابو القاسم ربح
اذا استعمله امر ولم يجد مداً للاستدانة فسحق ان يستدين باسم الحاكم ثم
يرجع في الغلة لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الساطع ربح اذا زاد
القيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر والزرعة في ارض الوقف ان فضل ذلك
باسم العاصي كان له ذلك عند الكل لان القاضي يملك الاستدانة مادام القيم بذلك
صح امره بالقيم لا يملك الاستدانة قال ربح وفي تفسير الاستدانة ان يقتصر
للووقف شيئاً وليس في يده شيء من غلات الوقف يرجع بذلك فيما يحدث من غلة
الوقف تماماً. احوار في ذلك شيء من غلات الوقف فاستمر على الوقف شيئاً فقد
اتمس من مال نفسه سعيه ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باسم
القاضي والوكيل بالسر اذا اذن التمس من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على
الوكيل ولو ان اذن من الوقف اذن لا يصح لان ذلك تعطيل الوقف
وكذا لا يصح ذلك من اذن لا يصح من اهل المسجد ايضاً فان ربح القيم داراً
للووقف ربحه فيها فالواجب عليه اجر النخل سواء كانت الدار معدة للاستدانة
اولم تكن اسماً لغير الوقف. وكذلك مسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها
المستتر به ان العاصي عزل هذا المتولي وجعل غيره متولياً فادعى المتولي التنازع على
المستتر. وسحق الوقف واسترده كان على المستتر اجر مثل هذا الدار. قال
ربح وهذا شيء يخالف ظاهر لوعاياه واعا قال ذلك بعض المشايخ ربح احتياطاً
لامر الوقف. احوار ما دل من مال الوقف فضالعه المتولي على شيء ان وجد المتولي

بينه على ما ادعى او كان الامار مقر الا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الامار
 خنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الامار فاحتسب في الوقف اذا
 مرض الموت وفوض امر الوقف لغيره جان لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي
 ان يبيع الاغرة . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان
 لا يكون ضامنا ذكرنا اننا في رج الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الاول ثلث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج للفرز وعفوا وادع
 بعض الغنime عند بعض القاضين ومات ولم يبين عند من ادع لاضمان عليه
 . والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم وادع عند غيره ثم مات ولم يبين عند
 من ادع لاضمان عليه . احدا المتفاوضين اذا كان المال عند من يبين حال المال
 الذي عنده مات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الشركة الاصل
 وفي ذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا اتفق مال
 اليتيم ووضع في بئته مات القاضي ولم يبين ذكر هشام رج انه يضمن ولو
 ان القاضي اخذ مال اليتيم وادع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و
 لا يرى الامن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رج لو قال القاضي في حياته صاغ
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان
 يقوله شيئا كان ضامنا حتى يشيخ المسجد اذا طرح في ايام الربيع من المسجد
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح في اخذ كان له ان يبيع
 به ما شاء وان كان مستقوما لا يجز طرحه واذا طرح فزجه انسان كاد ضامنا
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قتلوا قطعوا بالسوط كاذبا
 جنازة او نفقش المسجد فسد باعه اهل المسجد قالوا الا ان يكون

البيع بأمر القاضي والجميع ان يبيع بغير أمر القاضي ولا بأس بان يترك نسخ
 المسجد في المسجد من وقت المغرب لا وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل
 الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان
 السراج موضوعا في المسجد للصلاة قبل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد
 للصلاة بان فرغ القوم عن صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد
 قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلاة الى ثلث الليل
 لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه من حيلههم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم
 تأخير الصلاة فلا يكون لهم حق التدريس . قوم بنوا مسجدا وفصل من خشبهم
 شيئا قالوا يعرف القاضي الى بناءه ولا يعرف الى الدهن والحصير وهذا ان سلم
 اصحاب الخشب الخشب الى النول لينسج به المسجد فلما فهم قطعوا الخشب
 فما فضل من خشبهم يكون لهم يفعلون به ماشاء رجل جمع ما امن الناس
 لينفق في بناء المسجد وانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم رد بها
 في نفقة المسجد لا يسه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال
 رد الغنائم عليه او يسأله لياذن له بانفق الغنائم في المسجد وان لم يعرف
 صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يأمروا بانفق ذلك في المسجد فان لم يقدروا
 على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا ان جعلوا الاستحسان ان ينفق مثل ذلك
 من مالهم في المسجد فيجوز ويخرج عن الويل فيما بينه وبين الله تعالى وفي الفضل
 يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال . وهو ظهير ما ذكر في الاصل
 الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في حاجة تنفسه ثم قضى بالانفسه

^{٢٢}
 دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سأل للفقير شيئا فخلط
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمر الفقير بالسؤال والاحتذ يكون ضامنا فان ادى
 ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون متصدا قال نفسه من مال نفسه ولا
 يخرج ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بينة الزكاة لا يسقط
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض البعض
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل
 للفقير شيئا وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير من
 بذل لك كامننا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة مالهم اذا دفعوا
 بينة الزكاة . وينبغي ان يأمر الفقير بالسؤال يسير قائما مقام الفقير ما ذاق
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت مال بعضها البعض والاولى
 منها وقف الباقى ملك والمتولى لا يعبر الوقف قال ابو القاسم رحمه ان كان الوقف
 غلة كان لاحباب الحوائت التي هي ملك ان يأخذ والقيم ليسوى ذلك
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يده القيم دفعوا
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستئذنة . الوقف في اصلاح الوقف
 وليس للقيم ان يستبدن بغير امر القاضي وتفسير الاستئذنة ان لا يكون
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستئذنة . اما اذا كان للوقف غلة
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يبيع بذلك في غلة الوقف
 حائط بين وادين احدهما وقف والاخر ملك فانفق الحائط فبناه صاحب
 الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رحمه يرفع الغنى الامر الى القاضي
 حتى يخرج صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف

ثم بينه حيث كان في القديم. ولأن القيم قال للباني اعطيك قيمة بنيتك وافر
الحائط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطاً فحكك قال ابو القاسم رح
ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطاً ثم يبنيه في الموضع الذي
كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العارة
فعمارتها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها وبغيرها
وبمؤنها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة ثقل خان
القيم هلكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصلاً وبفرسه كيلا ينقطع
. ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة لانتبت شيئاً فاحتاج الرفع فيها
واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح
القطعة. وان اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاً ^{ظها}
ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء
واحتاج الاحادهم يكسح الخان ويقوم بفتح بابيه وسده فسلم بعض البيوت
للارجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك. وان اراد قيم الوقف ان يبنى
في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال
ارض الوقف يكون بالزراعة. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين
الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل
كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون
انفع للفقراء. وروي عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض
الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضاً اخرى فانفع للفقراء
واكثر ريعاً كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضاً اخرى

جوز رح استبدال الارض بالارض . بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة
تبع من بيوت المصرفاء فثمة لا يكون للقيم ان يبيع فيها بيوتا يولجها لان
ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة
الزراعة . وعن هشام رح قال سمعت محمدا رح يقول اذا صار الوقف بحيث
لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك
الا للقاضي وعن الفقيه اي جعفر رح قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض
دفعها لمزارعة واجارة فاما كان انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يولجها
اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على
طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيودي ذلك
الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكل ذلك وان
كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يزرع فزرع
في كل سنة طائفة منها فيبيع ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن
المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط
ان لا يولج اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها
اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يولجها اكثر من سنة ولكنه
يرفع الامر للقاضي حتى يولجها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية
النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب
في ملك الوقف ان لا يولج اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان
للقيم ان يولجها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج
الى القاضي . وسيا مسائل اجارة الوقف بعد هذا واذا اجتمع من غلة

ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح
والعمارة ايضاً ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المومة ينفوته ذلك البر فانه
ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرمتها الا الغلة الثانية ضررين
يخاف خراب الوقف فانه يصرّف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المومة الى الغلة
الثانية . وان كان في تاخير المومة ضررين فانه يصرّف الغلة الى المومة
فان فضل شيئ يصرّفه الى ذلك البر والوارد من وجه البر مما وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء خوفاً من اساءة المسلمين او اعانة الغائب
النقطع لان هؤلاء من اهل الصدق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاعما
المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل للتخلّص لا يجوز صرف الغلة اليه
لان الصدق عبارة عن التملك فلا يصح الايمن هو من اهل التملك رجل
وتف ضيعة على مواليه وفاقصها ذات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد
تبعه يجعل للقيم عشرة افلات وهذا الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة
فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه
الطاحونة لان القيم لم يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدو العمل
. رجل وقف ضيعة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطى
الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المفتي وقال يا ابي اريد ان اقرب الى الله تعالى ابني
رباطاً للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يقرب الى الله تعالى ابني فاسأل
ابيعها او تصدق بمثلها واشترى بمثلها عبيداً فاعتقم او اجعلها داراً
للمسلمين اى ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطاً وتجعل لها رقناً
ومستغلاً لعمارتها فالرباط افضل لانه ادم واعم نفعاً وان لم يجعل للرباط

من أجل العمان فالأصل أن يسع ومصدق بنتمته على الساكنين
فصل في وقف التنازل وهو ما يدعى بالوقف سائر

• ذكر في الشروط في الوقف ما سئل وما لا سئل

أما فصل السابع من أرض من سركن وقف أحد ما نصيبه مساعا حار في قول
ابن يوسف رحمه الله وبه أحد منائح بلخ رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه
الله وبه أحد منائح وأما قوله ثم فرع على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو أوصى
أقربا الأرض بعد ذلك وقف قطعة في نصيب الوافد من تلك القطعة
لوقف ولا يجزى إلى إعادة الوقف فيها وإن وقف الموقوف كان أحوط عند
إذا كانت الأرض مسيركة فأنكأب الأرض كلها له ووقف نصيبه أسع أسع
النصف بعد ذلك ثم يقسمان فإن لم يسع ولكن ربع الأمر إلى العاصم. أمر إذا
رحلا بالعصمة مع حار ولو وقف مساعا ولم يحرك في قول محمد رحمه الله وربع
الأمر إلى العاصم ووقف سائر الوقف حار لأن قضاء العاصم في المحمد ربع
الخلاف فإن طلبوا العصمة من العاصم قال أبو جعفر رحمه الله لا يسع العاصم
وبأمرهم بالمهاجاة. وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله نعم العاصم هذا إذا
كان بعض الأرض ملكا والعصم وقفا فأنكأب الكل وقفا على إرادات ما زاد
الأرض ثمة الأرض في بينهم لا يسع العاصم ولو أن مره بعضها
وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سائطي بعض الملك
وبعضها ملك ما زاد وأسمه بعض السع الملك يجعلوها مفر
قالوا إن أرادوا أسمه موضع من هذه القرية لا يجوز لأن المقصد من
العصمة يحوي الوقف عن عمر وبهذه الأسمه لأشع الملك عن الوقف ما زاد

ضمه كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جارت العسمة لأن هذا القسمه
نصيد التميز بين الوقف وغيره. حاثوت بين شركين وقف احدهما نصيبه
واراد الوقف ان يصرب لوح الوقف على بانه فصح الشريك ليس له ان يضرب
للوح لان ذلك تصرف في محل مشترك فان رفع الاملاك الفاضية فان له الفاضية
بدل ان جاربانه للوقف عن البطالان دخل وقف نصف الجرام حار على الكل
لانه مما لا يحمل العسمة فجار وقفه كهه المتاع مما لا يحمل العسمة امرأة
وقفت دار في مرضها على ثلث بنات لها واخرها الفقراء وليس لها ملك غير الدار
ولا وارت لها عمر من والوات ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله لان عند وقف المتاع حين وعلى
قول محمد رحمه الله لا يجوز والفوق على قول محمد رحمه الله ولو كانت
الارض من رجلين نصداً اهما صدقة موفو به على المساكين او على وجه من
وجه البر الى يجوز الوقف عليها ودفعها الى قسم يوم عليها كان حاشاً لان عند
محمد رحمه الله المتاع من الجوار هو التبوع وص العقد والمقد ومهنا
له جدد التبوع وص العقد لانها نصداً باباً ارض حيلة ولا وقت النصيب
لانها ماله الارض حيلة ولو نصداً في كل واحد منهما نصف هذا الارض
مسا عا حده موفو به وحصل كل واحد منهما لوقفه منه لما على حد
لا يجوز لوجود التبوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقلاً على حدة
وتمكن التبوع وقت المصداً بالان كل واحد من متولين قبض نصفاً شائعاً
فان قال كل واحد منهما الذي حله متولياً في نفسه افمن نصيب مع نصيب صاحبه
جار. ولو نصداً في احدهما بنصف الارض صدقة موفو به على المساكين ثم نصداً في

الأخر نصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا ذلك قهما واحدا جار
لأنه إن رُحِلَ الشيوخ وقت العقد لم يوجد وقت الفرض لأن التولية
فرض الأرض حيلة وهما سلم اليه جملة. وكذلك لو جعلنا التولية لأهل
بعضهما صاروا كسول واحد. وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على
ولد وولد ولد له أما أنا سألوا فإذا انفردوا كانت غلبها على المساكين وجعل
الأخر نصف الأرض وقفا على أخته وأهل بيته فإذا انفردوا كانت عنه
في الحج في كل سنة وسماها إلى رجل واحد حار وكذلك إذا وافق واحد
فجعل نصف الأرض وقفا على العمراء مثلاً والصف الآخر على آخره جار
وهذا كله قول محمد رحمه الله. أما على قول أبي يوسف بخلاف الوقف في جميع
هذا الوجه لأن عند غور الوقف غرض مقصود بخور غير مقصود. رجل قال
جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة أو هذه الأرض الأخرى وبين وجه
النصف كان باطلاً كان الجهالة. ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفاً
وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان
جميع ذلك وقفاً وكذلك في الوصية إذا قال أو صبت لفلان، ثلث
ما لي وهو ألف درهم فوجدت ثلث ماله أربعة الأثبات كان الكل الموقوف
ولو كان هذا في البيع كان للمشتري القديم المسمى. ورابين اثنين أو اربعة
بين اثنين وقف أحدهما نصيبه على جهة البر ثم أراد القسمه فسمي القاسم
بينهما فخرج الوقف كله في دار واحد أو أرض واحدة حاز في قواطله ^{أشرف} ^{سيف} ^{سيف}
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمه فخرج القاسم من ذلك
أحد في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذاك هما إلا أن جهه بخور

سواء كان في مصر واحداً في مصرين وهما في مصر الواحد قسم القاصي
وفي مصرين لانقسم وعلى قول الخليفة رحمه الله القاصي بقسم كل دار
على حدة وارص على حدة الا ان يرى القاصي الصلاح في الجميع فيجمع الوقف
كله دار واحد ودار واحد فيصير عند جمع القاصي في الحكم كان التركيب
اقسمه انفسهم او دلان جائز ولو ان رجلين سهما رص وقف احدهما نصيبه
خارجة قول ان يوقف رجح طوان الوقف مع شركته اقسما وادخل في القسمة دولهم
معلومه بان الوقف هو الذي يأخذ الدوام مع طائفة من الارص لا محصور
في الوقف - مصر - باعتبار الوقف بالدرهم وذلك فاسد وان كان الوقف
هو الذي اعطى الدرهم حار وصر كانه احد الوقف وشرى بعض الناس بوقف
من نصيب شركته بالدرهم مخورهم عند الوقف وقف وما اشري بالدرهم ذلك
ملك له ولا يكون وقف فيكون سبي فان احساح الى سيرة الوقف عن الملك
مع الامر الى القاصي حصر نصيب فيما معامته فحل وقف حريات انعام
من لم يقسم فاصاب الوقف اقل من حصة كونه من لطائفة التي وقف
في الوقف وردد في دار الطائفة الاخرى او على العكس فان كان ملك
القسمة يحوز الملك بذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف ليعمل له رجل له دور
وقف من ملك الاراضي ايضا نصيبها او دار من تلك الدوام ان يترك
الوقف الى اخرى او الى دار اخرى ويحول الارص اليه وفيها نصيبه
هو من ساه في الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الوقف شرط لنفسه
الاسم الى اصل الوقف لا يجوز هذا المسألة فان كان شرط الاسم الجار وهو
او راء ساه في الوقف سواء وحل حال وقف مرهبة

الارض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لان الشئ يقتارل القليل والكثير ويوبين بعد ذلك
ربما بين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف ارضا اودار وشرط لنفسه الخيار ثلثة ايام قال ابو يوسف رجلا بين
للخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كانت الوقت مجهولا
لا يجوز الوقف . وقال آتقيه ابو جعفر رج يبيع ان يجوز الوقت ويبطل الشرط
وقال ملال رج لا يبيع الوقت كان الوقت معلوما او مجهولا وهو قول محمد رج
وقال يوسف بن خالد التيمي رج الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط
الخيار في الصق فانه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا
على انه بالخيار ثلثة ايام يصح اتخاذا المسجد ويبطل الخيار . رجل وقف داره
يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يرد على ذلك جازا الوقف ويكون الوقف ابدا
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف
باطلا في الحال في قول ملال رج لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد مطلقا
لا يجوز موقتا . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد مائة فاذا
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية
للمساكين فيعرف غلته الا للمساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد
موتي ولم يرد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة
ولو قال اذا جاء عند فارضي صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فخر

صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطا لانه

لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل

التفتين ويحلف به. ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة جان ونصير الارض
 موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصفها لما بعد الموت فقال ارضي
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق او اضافة ^{على} ^{الملك}
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التايبد لا يصح الوقف ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يابطلها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت
 الخيار ليس بمعلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف. ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة على ان اصلها في ارضي انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها
 وانصدق بثمانها كان الوقف باطلا. وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت
 او اجبت او عويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط
 باطل في قولهم. ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت ما ان الوقف
 باطلا لما قلنا انه تعليق. ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها
 ابتداء وقف. واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قوله هلاج ربح فلوانه
 ابطال الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع ^{التر}
 من ثلثة ايام ثم ابطال الخيار قبل الايام الثلثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف
 لا يجوز الا موقدا وشرط الخيار يمنع التايبد فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس
 العقد ما لم يمتنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة
 ايام لا ممتنع لزوم العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفساد في صلب العقد
 ولوان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر بان كانت
 فملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تخييرا ^{وتجمل}.

وقف ارضا للرجل اخرى برسماء ثم ملك الارض لم يجر وان اجاز المالك عند ما
 خلا فالشأن في رج. رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعل ان ابيعها
 واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شرط الاول قال هلال رج وهو
 قول ابي يوسف رج الوقف والشرط جائزان وقال يوسف بن خالد رج الوقف
 صحيح والشرط باطل. وقال بعضهم هما فاسدان والعصم قول هلال لابي يوسف
 رج لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى
 ارض اخرى ويكون النافذ قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب
 واجرى الماء عليها حتى صار بحر الا يصلح للزراعة بعض قيمتها ويشتري بقيتها
 ارضا اخرى فيلزم الثانية وقفا على وجه الاول وكذلك ارض الوقف اذا قل
 تزولها لافه وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفصل عليها عن مؤهل يكون
 صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال ولا يمكن
 للمحال ضرورة داعية للاستبدال. وان كان الواقف قال في اصل الوقف على ابيها
 بما بدله من الف من قليل او كثيرا وقال على ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او
 قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رج هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف
 لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما يبطل الوقف
 اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الوقف
 اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك
 الاستبدال اما بدون الشرط اشارة في السير انه لا يملك الاستبدال الا لافه
 اذا رأى المصلحة في ذلك. ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى
 بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة

ارض اخرى مقام الاولى والاستحسان يعمح الوقف لان الارض الاولى تعينت
 للوقف فيكون غنها قائما مقام هذه الحكم وكما لو اشترى الثانية وقبض عليها ^{الاول}
 قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى ^{بثمة}
 لاني ان اذ قتل خطاه واخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الموصى ^{بثمة}
 فيه من غير تجديد. وكذا الدبر اذا قتل خطاه واخذ الماله قيمته يوم ان يشرع عبدا
 اخر فيدبره ويستقل حكم الاول الى بدل له كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو
 قال ارض صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدل لها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل لها
 بدالة لا يملك تغير الشرط وله ان يشترى بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج. ولو قال ان لي ان استبدل لها بدار لم يكن
 له ان يستبدل لها بارض. ولو قال علي ان لي ان استبدل لها بارض من ارض البصرة
 لم يكن له ان يستبدل لها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت
 في العلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدل لها بارض من ارض الحوز
 لان من فيه ارض الحوز بمنزلة الامار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتهما للمسلمين. وله
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدل لها
 بجنس العقارات ما شاء من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال على بلده
 كان له ان يستبدل لها باي بلد شاء لاطلاق اللفظ. ولو باع ارض الوقف
 بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول الجعفيين وهلال رح لان القيم

بمؤنة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رج يحجز الوقف بشرط الاستبدال بجيز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كما لو كيل بالبيع عند ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً فركته . ولو كان الوقف مرسل لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبعة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبداً لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط بدو والشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لم يمتد في ذلك غبن . ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها ووهبها للهبة ويضمن الثمن في قول ابو حنيفة رج وقال ابو يوسف رج لا يبيع الهبة وان باع ارض الوقف بعروض في قياس قول ابو حنيفة رج يبيع البيع ثم يبيع المروى بالدرهم او بالدنانير فيشتري بها ارضاً او يشتري بالعروض ارضاً وقال ابو يوسف وهلال رج لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدنانير وهو كالوكيل بالبيع وشرط ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعهاتانياً لان البيع الاول صار كأن لم يكن . وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعهاتانياً لانه صار كأنه اشتراها بشراء جديد اقصي وقتاً كما لو اشترى ارضاً والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب . ولو باع ارض الوقف واشترى بقها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقال لان الارض الثانية يدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل

لا الاصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يضع الثانية ملئها
 ولو وردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى بقيت الثانية
 بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير
 مشتريا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير
 بعود الاولى اليه بعقب جديد ولو باع ارض الاولى واشترى بثمنها ارضا اخرى
 ثم استحققت الارض الاولى في القياس ببقية الثانية وقفا في الاستحسان
 لا ببيع الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق ^{نقضت}
 تلك البادلة من كل وجه فلا تنفع الثانية وقفا. ولو كان الواقف قال في الوقف
 علي ان لي ان استبدل بها خيامات واوصي الى وصيه بالاستبدال فان وصيه
 لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا
 امر يحتاج فيه الى الراي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان راعى الموكل قائم لو يمكنه التخلل يمكنه التبدل
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك وكل
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف علي ان لفلان ولاية
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف
 الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قولنا في يوسف وهلال رحمه الله
 لان عندهما الواقف اذا اوصى لغيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما علي قولنا محذوح لا تبطل ولاية التولي بوفاة
 الواقف لان عندنا لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لاجل ذلك لان المتولي وكيل المتوفى
 لا وكيل الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال للرجل اخرج نفسه علي ان يستبدل

مما انفرد ذلك الرجل لم يجز لانه اشتراط رايه مع راي غيره، ولو تفرد الواقف للاستبداد
 جاز لان الواقف هو الذي بشرط ذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه
 ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز
 لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما، ولو ان واحدا من هذين القاضيين
 اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الاخر قال ان راي القاضي المصلحة في
 عزل الآخر كان له ذلك والاغتلا، متولى الوقف اذ مات ان كان الواقف
 حيا فالرأي في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان وصي
 فوضيه او لم من القاضي وان لم يكن اوصي للرجل فالرأي فيما في القاضي والله اعلم

فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدا ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة
 فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لو باع ارضها نزع
 او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف
 ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر ارض في يد
 لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض
 دون العبة قاله هلال رح لا يدخل الثمرة في العبة والعبة باطل لكان الشيوع
 قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في العبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها
 رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والثمر والمكسب والبناء
 والزرع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رح قال ارضي صدقة موقوفة على
 نفقة ابد لم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحقاقا لان الارض

لا توقضا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف
كما يدخل في الاجارة ولو قال وقف ارضي هذه صدقة بحقها جميع ما فيها
ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر الواقف
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة على الفقراء
والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف
فانه يصرف للاوجه الذي سمى في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال
صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به يلزمه
ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان
ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله خيرات الواقف وفيها ثمرة قائمة
لا يكون الثمر القائمة لعبه الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصاحبها
وقفا لارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمر الموجودة في الوقف خيرا لاهلال
ربح معنا اذا كان لم تدخل الثمر الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمر
لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان
ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان لفظ الواقف
في الوقف هذا القدر والذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمر القائمة بعد الموت
لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت
وكان له ان يبيعها بالثمر القائمة فعند الموت تكون الثمر على ملك الواقف
ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمر القائمة في الوقف لان يكون
الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على
ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله فحينئذ يصير الارض هبة وقفا

على الفقراء ويتمدق بالثمره القائمة على الفقراء استحقاقا. وذكر النخيل في رجل
قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل يحقوقها يدخل للبناء الذي هو فيها
ويكون وقفا على الارض ولا يدخل الزرع الثابت وهو للوقوف وكذلك البقل والاس
والربلحين والزرع كلها من الخطة والشعر وغيرها والخلاف والطرف وما
في الاجرة من الحطب ما يقطع في كل سنة كلها يكون للوقوف وما كان يقطع
من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل
ولو قال يحقوقها فالثمره التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وما البيع لا تدخل
ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع ولا ردود في الحناء الياسمين يكون
للوقوف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذيجان والقطن يكون للوقوف
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس له الوقف ان يقطع الاشجار
الثمره ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتدح قطعها. ولو وقف دار فيها حمامات
بطرن ويحسن قالوا الحمامات يكن دخلها في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها
عاليك ازواج واولادهم يهاون فيها فوقف الضيعة وما فيها من الثيران
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارات غسل جانبي يصير
النخل تبع للعسل ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال دفنتها بعد ان يقطع
الاشجار هذه على كذا وكذا وسعى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح ان وقف بهذه اللفظ كان باطلا لان هذه اشارة للوقف
لا على وجه الرصية فبطل ولا يصح الوقف وان كان وقفها قبل ان يقطع الاشجار
واستجيع شرط الوقف فهو جائز. ويجوز بيع الاشجار الموقوفة وارض الوقف
اذا لم يكن ثمره جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض

٢٣٩
يكون معها الارض ويسمى ارض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعه

فصل في الاشجار

رجل عرس من شجر على حوص القربة او في طريق العامة او على شطبه للعامة كانت الشجرة
للفارس له ان يرميها فان قطعها تمست من عروقها اشجار كانت للفارس ايضاً
لانها تولدت عن ملكه . استجار على حافة النهر في الشارع احتتم فيها الشربة ولم يرف
الفارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا كان موضع الشجر ملكاً للشربة
وامست ملككم ولم يرف عارسه يكون لهم . وان لم يكن ارض الاشجار ملكاً للشربة
مل للعامة وللشربة فيها حق تسييل الماء وان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار
كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم
ذلك كاتب الاشجار له لان ما استيف فناء داره يكون له ظاهراً رجل وقف ضيعة على
جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان العاقب عرس فيها شجر اقالوا ان عرس
من علة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم يكن
مشتاؤ عرس من مال نفسه يكون له ولو فته من عده ولا يكون وقفاً ولو عرس
في المسجد يكون المسجد لانه لا يعرس لنفسه في المسجد ارض موقوفة على الفقراء
استأجرها رجل من المولى وطرح فيها السرقين وعرس الاشجار تم مات المولى
فان الاشجار يكون لورثته ويؤمر الورثة بعلوها وليس للورثة الرجوع ما راد
السرقين في هذه الاراضي عندما . رجل وقف شجرة باصلها على مسجد ليست الشجرة
او ليس بمصفاها به يعطى الياس من اعصافها ويترك الباقي لان الياس لا يتفع
به ويستفع بعمر الياس رجل وقف شجرة باصلها والشجرة ما يتفع باوراقها والباقي
بالا لانه ابو بكر البلخي رج الوقف حائر ان كان يتفع باوراقها او باثمارها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا يستغ بارواحها ولا بانمارها
فانه يقطع ويتصدق بها وباطل غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها
في سقيها وتعاهد ما حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال القتيبي ان
رج المكان هذا الرباط على تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه
شجرة التفاح قال بعضهم بياح للقوم ان يفطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعمار المسجد شجرة على طريق المار جعلت وقفا
للمارة بياح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضع
في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنابة وثيابها ومصحف الوقف يستوى
الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط المارة فلا الرقابة
رج ارجوان يكون التزال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها
للفقراء وقال القتيبي ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالأحوط
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمارا لا قيمة لها كالتوت مفرقة فيها اشجار
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتحاد الارض مقبرة فان كانت الارض تعرف
مالكها فالاشجار باصلها للمالك بضع بالاتجار واصلها ما شاء وان كانت الارض
مراة ليس لها مالك فأخذها أهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على
مالكها قبل جعل الارض مقبرة. هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض
مقبرة وان بنيت الاشجار فيها بعد اتحاد الارض مقبرة فان علم غارسها كانت
للفارس وان لم يعلم الفارس فالرأي فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار
ويصرف ثمنها لاعمار المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كأنها وقف رجل جعل ارضه

مقبرة وفيها اشجار فارادورثته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار
كانت مشغولة فلا تمكن من الوقف كما لو جعل دار مقبرة لا يدخل موضع البناء
فما الوقف

فصل في وقف النقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف النقول مقصودنا
خلاى بين ليد يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لو وقفه كالجنانة وثيابها وما يحتاج اليه الفقير
والاداني لغسل الميت والمصاحف والكرايم والسلاح والفرس للجهايجوز
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح عليه
الفتوى ونصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها
وسمنها وشيرازها يطي لابتاء السبل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك ،
جاز كما يجوز ما والسقاية . رجل وقف دابة على رباط محرب الرباط واستغنى
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثوبا على اهل قرية لا ترو
نقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصورة وليس فيه عرف ظاهر رجل وضع حبا في
مسجد او على قنديل كما كان له ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد والمما
رجل وقف بناء يدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن زفر رح رجل
تق ، الدرهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال
رح الدرهم مضاربة ثم يصعدن بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال
ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدرهم قالوا على هذا القياس
لو قال هذا الكرم المخططة وقف على شرط ان يعرض من الفقهاء الذين لا بد لهم

من رخصتها لا يصح لهم ثم توحيد منهم بعد الادراك قدر العرص ثم يقرض طغيهم
 من الغنم على هذا انداء على هذا الوجه. ^١ مريض أو صبي أو ثديع إلى بلان الفدية
 بمسكه أو يخرجهان ثم يرد على الورقة ذكره بعض نسخ النوسا، أو يدخرونه
 إلى سنة، ثم من جميعه رج لا يجوز وعن أبي يوسف رج في الوادي لا يجوز الوقف
 ٢ سور، والوقف والمداع، والهدايا، أحلا الكراع، والسلاح، إلا على وجه نفع
 كالمية، والتبر، والاداء، أو راحة رجل، وهذا مستأجره، أو الفداء، أو
 والوقف، أو يجوز رجل قد موصى وصحته وأجره عن ياء، أو يرد على
 عاصب، أو حال بين الوقف وبه قال الشيخ الإمام أبو محمد بن أبي رهم
 تأخر من العاصب سمعها وتبصر بها موصى آخر يبقعه على شرط الاداء
 قبل له السمع الوقف لا يجوز فقال إذا كان العاصب حياً ولم يرد له منه
 نصير مستهلكا والسبيل إذا صار مستهلكا يجب رد المال، أو الفداء
 السبيل إذا قبل والعقد الموصى بحصة الكسب إذا لم يرد له الوعد، أو اداء
 دراهم الوقف وحاحه نفسه ثم اتفق من ماله من ذلك الدراهم، أو الوعد
 الشيخ الإمام هذا رج حاد وروا عن الصان قال ولو حلف من ماله من ذلك
 الدراهم بدراهم الوقف كان حاسماً للكل إذا أصبح من الوعد على الفقراء أو على
 المسجد الجامع ثم ماتت للأسلام مائة ما نعت جماعة من الفقهاء، أو أصبح
 في ذلك المال لدفع ثمنهم قال رج ما كان من علة المسجد الجامع، أو له أن
 أن يصر ذلك على وجه العرص إذا لم يكن للمسجد حاجة إلى ذلك المال ويكون
 دينا رباطاً بها دوا من موطنة لأهل المراتبين كثر، وعظمت مؤنتها، أو
 للفقير، أن يبيع الدواب التي كرسنها وحرمت من أن يكون ما لم يرد

وما في صلته لما ربطت يمسك منها هذا الرباط عند ما يحتاج اليها ما وان دخل ذلك بين يدي
 الرباط لهذا الرباط لعل سجدا وبعضهم باعوا غلة المسجد ونقص المسجد اذا استغنى المسجد ^{عن ذلك}
 او امر وبيع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضي جان وان فعلوا بغير امره قال
 بعضهم يبيع ان يجوز . والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاضي
 . متعلق المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حائطا لاجل المسجد ثم باع ذلك
 اختلف الشايع فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري بما للمسجد لا يكون
 من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه . مسجد له غلة ذكر الواقف
 في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى
 يكون ضايعا . قرية فيها بئر مطوية بالاجر خربت القرية وانقضت اهلها وتقرت
 هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوا الاجر من
 القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرف ما في تلك البئر لا يجوز صرف
 الاجر الابادة لانه عاد الى ملكه . وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك
 ان ينصدق بها على فقير ثم ذلك المقبر ينفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة
 والآل ان ينفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير ^{رحل}
 وقف بناء ارض له قال هلال رح لا يجوز . وقيل ان كان البناء في ارض وقف جائز
 وعن زفر رح اذا وقف الدرهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز اذا وقف
 جنازة او نفسا او مفلسا . وهو النور العظيم الذي يقال له بالقاسية حوص
 مسيين في محلة اذا خربت المحلة ولم يبق اهلها قالوا لا يورد الى وريثة الواقف
 بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة . فترقب بين هذا وبين المسجد اذا
 خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد ^{عليه} ينقل الى مكان اخر

فصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر دح وقف الانجاب
لا يصح فيكون الانجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء الذي جعلها
مقبرة ارض لاهل قسرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القريّة
بني فيها بيتا لوضع اللبني واداة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القريّة
او رضي بذلك بعضهم قالوا فكان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان
لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه رجل
حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة
فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يدفن
فيه ميتة وهو كرجل بسط الصلح في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان المكان
سعة لا يوحش الاول. ولان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر دح
يكبره ذلك. قال الفقيه ابو الليث دح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدس
بأي ارض يموت وفي ارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة
للمسلمين قال ابو القاسم دح ان كانت انا هم قدامي دس لا بأس بذلك
ولو كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فبنشت واتخذت مسجدا
امراة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد ها ودفن فيها انها وهذا
الارض غير صالحة للقبر فغلب الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر دح ان كانت الارض
محال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها فسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان

تبعها اذا باعت كان للمشركين ان يرفع الميث عنها او يأمر برفع الميث عنها
 . سميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك باختيار ان شاء رضى
 بذلك وان شاء امر باخراج الميث وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
 الارض ظهرها وبطنها مملوكة له . سميت دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك
 المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر
 لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعدن والعذر ان يكون مد فوات ارض مقصوبة
 ونحو ذلك . وذكر الناطق رحمه الله اذ اخبر الرجل قبا في ارض يباح له الحفر في غير ملكه
 فدفن فيه غيره لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعا بين الحقين ورعاية
 لها . مقبرة قديمة لمجلة لم يبق فيها آثار المقبر هل يباح لاهل المجلة الاعتاع
 بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحشش به يخرج
 لئلا الدواب فذلك ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او حانا
 للفلاة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لا يسقط والصحيح
 هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر به هذا القول وصار يحتمل
 لا ينتفع به نجاء رجل وعمره وبني فيه يتامن ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون علوا
 ان كان حيا ولو ورثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام سمين حرب ولا ينتفع
 به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في محاربه ولا يستاجر اصله يبطل الوقف
 ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشئ قليل يبيع اصله وتقا وكذلك علو
 وقف انهدم وليس من الفلاة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البناء
 لا الواقف ان كان حيا ولا ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف
 صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله

يخرج من ان يكون قفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا هو يورثه
المسجد اذا صارت خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طر سها المسجد
حياتكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا لا بأس لاهل
المسجد ان يدفعوا الا فقير او يبيعوه ويشتروا بمنته حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة
وقد ذكرنا ان البصير من الجواب ان يبيع بغير امر القاضي لا يصح الا ان يكون في
موضع لا تافيه هناك . فجاء الفقيه فقال ان اريد ان اصرف ماله الى خيرة عتق العبد
افضل لم اتخاذا الرباط للعامة قال بصير الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث ربح
ان جعل للرباط مستغلا يعرف غلة الاعارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا
رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحاسنين فذلك افضل من الاعتاق
رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يوم ما دام حيا قال ابو القاسم ربح يقر في يده
ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتوجاه منه في الرباط نساء من شرب او فسق ما
ليس فيه رضاه الله تعالى لا يترك في يده رباطا للختلفه فيها سكان انهدم الرباط فلما
بنوا راد الساكنون الدين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم ربح
ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اول من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه
بل هو على حاله الا انه زيد فيه او نقص كانوا هم اول بالسكنى من غيرهم قوم عرو ارض
موات على شرط جيجون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد ربح ما
يجيئون ليس ملة الخراج ويقرب ذلك رباط فقام متولا الرباط لا السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولا ان يعرف ذلك العشر المؤذن يؤذن
في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن
ان يأخذ من ذلك العشر الذي اياح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشرة لعمارة الرباط
واما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا عمارة
الرباط جاز ويكون ذلك حسنا . رباط على باب قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة
ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة
هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان كان الواقف
وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعامة والقنطرة كذلك
فهو كطريق يجب مسجد وضاق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد
كذا هذا متولى الرباط اذ صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه فوضا قال الفقيه
ابو جعفر ر لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق الرباط رجوت ان يبذروا ان قوص
ليكون احراز من الامساك عند قال رجوت ان يكون واسعا له ذلك رباط استغنى
عنه المارة وبقره رباط اخر قال الفقيه ابو جعفر ر يصرف غلة الرباط الاول
الى التاخر وان لم يكن بقره رباط يعود الوقف الا ودفعة من بني الرباط رجل اوصى
بثلث ماله للرباط فالمن يصرف قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان كان هناك دلالة
انه اراد به القيمين يصرف اليهم والا يصرف لعمارة الرباط فانها طريق سفد
استغنى عنه المارة ويجنسه رباط اخر قال السد الامام ابو شجاع ر يصرف
غلة الرباط التاخر كالمسجد اذ خرب واستغنى عنه اهل القرية نرفع ذلك
الى القاضي باع الحسب ومرف التمن المسجد اخر جاز . وقال بعضهم اذ خرب
الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه يصير ميراثا وكذلك حوص العامة اذ خرب
رجل استنرى مصححا محله في المسجد الحرام ومسجد اخر وقعا ابدا لاهل ذلك
المسجد ولجيرانه ولماة الطريق وانشاء السبيل ان يقرؤا هكذا في الحسن

عنه بجحيفة روح وان بدأله ان يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد
موته به اخذ الحسن روح وقال ابو يوسف روح جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه
ولو رجع كان لاهل السجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

فصل في وقف المريض

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون
في الصحة او في حالة المرض او وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والاقرار
يكون شرط لصحته كالعبة وما كان بعد الموت فالقبض والاقرار ليس شرط لصحته
لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فتحكم حكم الوقف في الصحة
وان كان يعتبر من الثلث كالعبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط
في الصحة من القبض والاقرار كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي روح ان الوقف
المنقذ في المرض كالصاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لان شرب المريض
مرض الموت في الحكم بمنزلة الصاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر
سمنس الائمة السرخسي روح الصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمرلة الباشا
في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابى حنيفة روح ولا يتعلق به الزوم كالعارية
الا ان يقول صحاء وبعد وفاتي فيكون لازما اذا كان مؤثدا ويصير الانذية
كهر الموصى له بالخدشة في لزوم الوصية بعد الموت. مريض وقف وان في مرض
موته فهو حائز اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة ذلك
وان لم يحير وبطل بما زاد على الثلث وان اجاز البعض جاز بقدر ماله ر
وبطل الباقى الا ان يظهر للميت ماله غير ذلك فينفذ الوقف في الكل بان
كان الوارث الذي لم يخرج الوقف باع نصبه قل ان يظهر للميت مال امر لا يبطل

بيعه ويعتبر قيمة ذلك يشتري بذلك ارض وتوقف على ذلك الوجه . مريض
 وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يبيع الدار وينقض الوقف كما واشترى
 دارا وقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو
 اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جان وبصر
 وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال بن بصير مسجدا
 في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر رحمه في كتاب الشفعة انه لا يصير
 مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبنا هابنا المسجد
 جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رحمه في قوله ابي يوسف ومحمد رحمه ينقض البناء ويؤثر
 الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء فهو دليل على انه يصير مسجدا قبل البناء
 عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه في رواية الوقف لهلال بن بصير مسجدا
 عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رحمه لقائل
 ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رحمه قال ولقائل ان يقول في الوقف
 يصير وقفه الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي
 الروايتين . ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة
 والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى
 لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لو اشترى دارا لها
 شفيع فعملها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذلك اذا كان للبائع فيها
 حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض حلت
 ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل بالشرط
 الفاسد . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دارا جاز الوقف ويبطل

المشروط قال الفقيه أبو جعفر ع اعتاق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن موقوفه فكذا ذلك الوقف والله اعلم

فصل في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف

رجل أقرب أرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازاً أقراره وبصير الأرض وقفاً على الفقراء لأن الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الأقرار من في يده يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف إلا أن يشهد الشهود أن الأرض كانت للمقر حين أقر فيكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأى فيه للقاضي أن شاء تركه في يده وإن شاء أخذ من يده وقاديل قبول هذه البيعة لو جاء رجل غير المقر ادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها القول أبداً وهذا كرجل في يده عبد أقر أنه حر حرج أقراره ولا يكون له الولاء إلا أن يقيم البيعة أن العبد كان له حين أقر بعقده فيصير الولاء له فكذا ذلك هذا القرب بالوقف إذا أقام البيعة على ذلك قبلت بيئته وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياساً والاستحسان بتركها للقاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو أن هذا المقر بعد هذا الأقرار أقروا الواقف فلان لا يقبل قوله منقولاً قال أنا واقفاً قبل قوله لا بها في يده فيصير قوله ولو أقر بعبد في يده أنه حر ثم قال أنا اعتقته لا يثبت له الولاء إلا أن يقيم البيعة على ذلك لأن العبد عبد لا أقرا بالحرية لا يبيع في يده بخلاف الأرض ولو مال رواه هذه الأرض صدقة موقوفة من أيه وقدمات أبره حرج أقراره فأن كان على الأب مولى ليس للبيعت مال آخر فأنه يباع من هذه الأرض مقدار الدين وما بقى يكون وقفاً وإن كان مع المقر وارث آخر يحدد ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الأرض المجاحداً

٢٥٠
يضعه ماشاء ونصيب القرب يكون وقفا على ما اقرب به ولو اقر رجل بارض فيه انها
وقف على قوم معلومين وسماهم ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص
عنهم لا يلتفت الا قوله الآخر ويجعل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض فيه انها وقف
وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عدد ما معلوم في القياس لا يقبل
قوله الآخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفيه الا
يقبل قوله لان في العادة قد يقرب الوقف ثم يبين الوقف عليه ولو اقر بارض فيه ان
القاضي فلانا ولاه هذه الارض وبع صدقة موقوفة في القياس لا يقبل تولية وفي
الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنه غير ما اقر به جواز اقراره على سبيل
ما اقر ارض فيه ودثة اقر وان اباهم وقفها وسعى كل واحد منهم بها غير ما
سعى صاحبه فان القاضي يقبل ان ارضهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقسم فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي
بينهما من شاء ارض في يد رجل متعهد شاهدا على اقراره انها موقوفة على فلان
ونسلمه وشهد آخر ان انه اقر انها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر على نسله
ذكر في الكتاب ان عرف اعد الاقرارين كان اولهما الاول وبطل الثاني وان لم يعرف
الاول من الآخر يقضي بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف
صحيح واقربانه اخرجه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجه من يده قالوا اقراره
على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تمتع دعواهم في القضاء

باب الرجل يوقف ارضه على

نفسه واولاده واقربائه وجيرانه

ان يوقف هذه صدقة موقوفة على نفسه قال هلال بن ابي جهم لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر ر ج ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف ر ج وانما قال ذلك
بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل ويأكل منه مادام حيا لا يجوز
لك في قوله هلال ر ج ويجوز في قول ابي يوسف ر ج ومشائخ بلج ر ج اخذوا بقوله
ابي يوسف ر ج وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصدوق الشهيد ر ج ان
الفقوى على قول ابي يوسف ر ج ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ر ج
وليس في هذا عن محمد ر ج رواية ظاهرة الاشئ في ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف
على امعات اولاد جاز. وقال الفقيه ابو جعفر ر ج الوقف على امعات اولاده
بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حيوته هو الذي يكون للولد رجل
وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان لا ياكل منها قال ابو بكر الاسكاف
ر ج يجوز ذلك ولو قال وقف على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف ر ج انه قال
يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارض صدقة موقوفة على غلتيها
لي ما عشت قال هلال ر ج لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصارى ر ج ليقال
ارض صدقة موقوفة لله تعالى ابدا تجرى غلتيها على ما عشت ولم يرد على ذلك
جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الخفاف ر ج لو قال ارض صدقة موقوفة
تجرى غلتيها على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم ابدا ^{سلوا} ما عشت
فاذا انقرضوا نفع على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف ر ج وبعض
الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقض منه دينه يجوز هذا الشرط
رجل وقف على امعات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك
في حيوته وما بعد وفاته مالم يتزوجن فهو جائز اما على اصل ابي يوسف ر ج
فلان يجهل يجوز الوقف على نفسه فكذا ذلك على امعات اولاده وعلى قوله ر ج

اتجاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تعميم هذا الوقف بعد موته لانهم
اجنبيات واذ اجاز بعد الموت جازة حيوته تبعاً وكم من شيء يجوز تبعاً ولا يجوز
اصلاً. ولو وقف ونها واشتتن لنفسه ان يأكل منه مادام حياً ثم مات وعنده
من هذا الوقف ما لم يقرب عنب اذ زيبب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند
خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثاً عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولده صلبه يستوي فيه
الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولد موجود في الذكر والانثى الان يقول
على الذكر من ولدي فلا يدخل فيه الاثنا واذ اجاز هذا الوقف مادام يوجد
واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يغلق لم يبق واحد من البطن الاول يصرف
الغلة الى الفقراء ولا يعرف الى ولد الولد شيء وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب
وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترط ذلك من دونه من البطن
ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت
في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاص عن محمد رح انه يدخل فيه
اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم
امهاتهم بخلاف ولد الابن. وذكر في السير اذا قاتل اهل الحرب آمنوا على اولادهم
فانهم يدخلون في الامان اولادهم لاصلاحهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم
من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية
ولن قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه
ولد لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لاخرى سوى بينهما الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال ربح يدخل وكذا لو قال
 ارضي هذا فمقتة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكر قال هلال ربح يدخل فيه
 الذكر ومن ولد البنين والبنات وقال علي الرازي ربح اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل
 فيه الذكر والاثاث من ولد فاذا انقرضوا فقولن كان من ولد الواقف دون ولد بنت
 الواقف ولو قال على اولادى اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
 والصحيح ما قال هلال ربح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
 البنات فانه ذكر في السبأ قال اهل الحرب اصنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر تنص الائمة السرخسي ربح لان ولد الولد اسم
 لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنه يكون ولد ولد حقيقة بخلاف
 ما اذا قال على ولدي فان تم ولد البنت لا يدخل في الوقف ظاهر الرواية لان اسم
 الولد يتناول ولد ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه بسبب اليصغرى وعن
 محمد ربح ان ولد الولد يتناول ولد ولد البنت عند اصحابنا ربح فذكر هلال ربح الوقف
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكر فالدكتور من ولد البنين
 والبنات سواء يدخلون في الوقف . رجل قال وقفت ارضي هذا على ولدي وضا
 واخوه للمساكين فوات ولد قال ابو القاسم ربح يعرف الغلة الى الفقراء ولو قال
 على ولدي وولد ولدي واخوه للمساكين قال يعرف الغلة الى ولده وولد ولد
 فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم وجد البطن الثالث يعرف الغلة الى الفقراء ولا
 يعرف لا البطن الثالث . وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر
 البطن الثالث فانه يعرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يعرف الى
 الفقراء ما يبع احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر ربح وهكذا ذكر

حلال ربح وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطور يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل
 منهم الاقرب والابعد فيهم سواء الا ان يذكر الواقف وقفه الاقرب فالاقرب
 او يوقف على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطن فيبدأ بأجداد
 به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خُش فعلق الحكم بنفس الانقسام لا غير
 والانتساب موجود في حق من قرب بعد بخلاف البطن الثالث لان الوساطة له واحد
 ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضت على اولادها
 ابداً ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا انقرض احد الولدين
 وخلف ولداً يصرف نصف الغلة لا الولد الباقي والنصف لا الفقراء فاذا مات الولد
 الاخر يصرف جميع الغلة لا اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لانهم والواقف
 انما جعل اولاد الاولاد بعد ما انقرض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف
 لا الفقراء ورجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة
 تصرف لا الولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ما يصرف
 ربح يصرف الغلة لا الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك
 ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجوداً وقت الوقف ولو قال
 هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج
 واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح يصرف نصف الغلة الى
 هذا المحتاج والنصف لا الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولد الا النصف
 ولو وقف ارباعاً على اولاده واخره للفقراء مات بعض الاولاد فان النظر تصرف اليه
 وان ما تصرف الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وقد ينفق
 بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقى اولاده ولو وقف

ضيعة على امرأته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة ليكن نصيب
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مريودا لجميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط
 في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها الولد خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها
 على امرأته ونصفها على ولده له بعينه على انه ان ماتت المرأة يمر فنصيبها الى
 اولاده واخوه للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب
 المرأة يكون لسائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة
 بعد موتها الاولاد والابن المعين من اولاده ايضا . مريض قال وقفت هذه الضيعة
 على طلبي وولد ولدي ابدا ما تناسلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث
 في قولنا ابي خيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث . رجل وقف ضيعة على فقر اولاده
 فادعى احد منهم الفقر قال الققيه ابو بكر البلخي رج لا يعطى له شئ من الوقف
 ما لم يقبض فقره عند القاضي . رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ما
 تناسلوا قال ابو القاسم رج يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدة
 الرؤس يستوى فيه الذكر والانثى فيقول له اولاد البنت قال رج يدخل لانهم
 اولاد اولاده قال نعم وهذا يوافق ما رآه في ولد الولد يدخل اولاد البنات
 كما يدخل اولاد البنين . رجل قال ابي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولد قال هلال رج لا يعطى لولد من الغلة
 شئ الا اذا كان الوقف صحته ولم يصف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الوارث
 فقر رج يكون للمتول ان يدفع لكل واحد منهم سهما اقل من مائة درهم وهو

الحق بملك من سائر الفقراء وأن لم يعطهم شيئا لا يضمن المتبرع لانه لم يمنع حتما
 واجبالهم . وكذا قلوا في الذي وقف ضيعة في محنة على الفقراء ثم مات وله بنت
 . ضيعة كان الاصل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على
 الفقراء في محنة واخرجها من يده ثم قال لوصية عند الموت اعط من غلة
 الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قال واجعله لا واثق باطل وهو الفقير
 : ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في محنة ولا وقف
 ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما تسعة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة
 قال ابو القاسم روح تسعة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع
 منه من الارباب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف
 ان يقسم ارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم ينزعونها ويكون
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم
 وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم . ولو فضل اهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن
 احدا بغير اخر . رجل قال ارض صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس
 في ولدي الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لولده المحتاج
 نصف الغلة والنصف للفقراء وقيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا
 قال يجوز على قول ابي يوسف روح لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس رجل وقف
 منزله على ولديه وعلى اولادها ماتا سلوا ثم ان احد الولدين طلب من الآخر
 المساعدة وابى الآخر الا ان يفرقا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والآخر

بعضهم قال هلال ربح يصرف الوقف الى الباقية فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى الابد
الولد. ولو وقف على اولاده وسماه فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل اخاه الفقير
ومات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وهذا
وقف على كل واحد منهم وجعل اخاه الفقير فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقير
رجل قال ارض صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نفسه وحصته فلان وبطل
حصته بمسه لانه لو اقرد الوقف على نفسه فسد كله ولو اقرد على فلان مع كله فادخل
بينهما بشت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال على نفسي ثم على فلان او قال على فلان ثم
على نفسي لا يصح شيء منه لانه جعل الكل لنفسه زمان والكل لفلان زمان
وسطر لكل لعنه مفسد الوقف في اى زمان كان ولو قال على عبدى على فلان
صح النصف وبطل النصف لان الوقف على عبد او على مدبره كالوقف على نفسه
ولو قال على نفسي وولدى ونسل فالوقف كله باطل لان حصته النسل مجهولة
لا يدري كم هم وقف المجهول باطل. رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذى يستحق
هذا الوقف قال هلال ربح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء
كان موجود او قتل الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشايخ بلخ ربح وقال يوسف
بن خالد السعدي ربح المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف
لا يدخله الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخله الوقف ان كان له ولد وقت
الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه حص ولد بالذكور فلا يدخل فيه ولد
الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

ينسب ولوقال على ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويمنبر ولد وولد ولد وولد
 الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ينقصد
 الزرع فيه جبا . وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما ولوقال وقفت على الولد .
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل
 فيه الذكر والامثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن
 بمنزلة ولد . ولوقال وقفت ارضي على ولدي ونسل له ولد وولد ولد وولد
 في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب حقيقة والمعبد
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في غلة الفل
 وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد . ولوقال وقفت على ولد ونسل
 وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد حلب بعد الوقف وحلوا في الاستحقاق اما
 ولده وولد ولد لان لفظ الولد يقتضي علم . وكذا لوقال على ولدي المخلوقين
 وسلب جعل المخلوقات بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله . ولوقال على
 ولدي المخلوقين ونسلم لا يدخل فيه الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق لاولاد
 المخلوقين والعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما ناسلوا لان اولاده
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد . وتست الاستحقاق لمن بعدهم من
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلهم . وكذا لوقال على ولدي المخلوقين وعلى
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحادث نسبى ولوقال ارضي
 صدقة موقوفة علي من يحدث من الولد وليس له ولد يعص هذا الوقف
 فاذا ادرك الغلة يقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة بصر الغلة

التي توجد بعد ذلك لهذا الولد ما يقع هذا الولد فان لم يسبق له ولد فعرفت الغلة
 لا الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء
 كلفه قال ارضه صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا حدث له ولد فغلتها له ما يقع له
 قال ارضه صدقة موقوفة على بنه وله ابنا او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن للبنين
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
 وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يقنا وله البنين
 والنسبات وعن ابي حنيفة رح رواية يكون الغلة للسبب خاصة والصحيح هو الاول
 وهو كما لو قال ارضه موقوفة على احمي وله احمية واخوات اشترى كلوا جميعا ولو قال
 موقوفة على يني فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على
 الدكور من ولده ود الاناث وروى يوسف بن خالد السخري عن ابي حنيفة رح انهم
 يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكر والآن
 جميعا في الروايات كلها ولو قال ارضه صدقة موقوفة على بنى وله بنات ليس
 معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا للبنين والنسب لان اسم النسب لا يتناول البنات
 عند الاعداد ولذا الووصف على بناته وله بنون لا بنات له كانت الغلة
 للفقراء ولو قال ارضه صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة والغلة
 لسكنى البصرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر ساكن البصرة يوم يجزى الغلة
 ولو قال ارضه صدقة موقوفة على ولدي العوراء والعميان كان الووصف لهم خاصة
 دون غيرهم لانه علقوا الاستحقاق بوصف ويعتبر العوراء والعميان من ولد يوم الوقف
 لا يوم الغلة وكذا لو قال ارضه صدقة موقوفة على اصاء ولدي يبيع صغار ولدي
 كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لا تمتد وجود الغلة لان الصفر وان كان يزول لكر يزول والا لا يعود فكان
 ركه بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البقرة لان الفقراء وسكنى البقرة
 يمثل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة
 وقوفه على ولده ليجاءت امرأته الحرة بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
 ود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان
 موجودا وقت وجود الغلة ولو جاء به لسته اشهر فصاعدا لا يشارك
 الولد الاول كان مستحقا لكل الغلة ظاهرا والولد الحادث مستكوك
 انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا مزاحم الولد بالملك
 وهكذا لو لم يكن للواقف ولدا أصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لسته
 اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شئ لهذا الولد ولو كان للواقف
 ولد عند وجود الغلة ثم جاء تام ولد بولد بعد مجي الغلة لاقل من ستة
 اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاء به
 لسته اشهر فصاعدا لا يشاركه ولو كانت له امه فجاءت بولد لا
 من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاء المولى يغيب فنسب ولا شأنا
 الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مسجونا بانه
 في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب فيستبعد
 الولد وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد بابيه
 وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك
 الولد الاول في الغلة لان التزوج عنها الزوج اذ لجأ بولد ما بينهما
 سنتين من وقت الموت يغيب النسب وكذا لو كان مكان الموت طرفة

بائن علم يقر بانقضاء العدة حتى جاءت بولدها وبين سنتين كان للجواب
 كذلك. ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق
 الرجعي ما هو للجواب في منكوبة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء
 وان عاش الزوج واقف بعد وجود العدة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات
 فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود العدة لاحق لهذا الولد
 في هذه العدة لتعم علوق هذا الولد بعد مجيء العدة لان يكون الولادة
 لاحق من ستة اشهر من وقت وجود العدة فيشارك الولد الاول ولو كان موت
 الواقف قبل مجيء العدة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين
 سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه العدة لان الموت كان
 وقت مجيء العدة كان لهذا الولد حصه فاذا كان قبله كان اوله لانه ادعى على
 وجود الولد عند مجيء العدة

فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقاربي او على قرابتي او على ذوق قرابتي قال
 هلال ربح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف
 ولا جده ولا ولده في الجرد عن ابي حنيفة ربح وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة
 وولد الولد الا عند ابي حنيفة ربح يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم
 من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قوله صاحبيه ربح لا يعتبر الرحم
 المحرم من الواقف ويدخل فيه جده والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى
 اباؤها في الاسلام. رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله
 لغت لابن ابي ايم و ابن بنت ابنة ابنة قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح

ابنة ابنة الابنة اوله وان سفلت لانها من عليه فتكون اقرب من التي من صلب
 ابيه . ولما قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال ربح وعليه الفقهاء
 ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد ربح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن
 غنيا اصلا . ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقهاء في له سكن
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغني عنه
 كذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب دون ذلك الفصل يساوي مائة
 درهم فهو غني لا يحمل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادما
 واحدهما يساوي مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة
 فيقول أصحابنا ربح . وقال يوسف بن خالد السبتي ربح اذا كان الفضل خمسين درهما
 او مائتي درهمين فهو غني لا يحمل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف ما نفقده لا يساوي مائتي
 درهم اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا . وان كانت له ارض تساوي مائة
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف ربح هو غني وبه اخذ هلال
 ربح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزاري ربح هو
 فقير . وقال ابو جعفر ربح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان الارض
 فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلة تناهات والقصور في القيام على ما هو عليه

وما قال ابو يوسف روح احوط وما قال محمد بن سلمة روح اوسع وان كان له مال
كثير غائب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطيه لمن اوقف
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على
الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً
له من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة لأبأس به ويجعل ماله
الغائب في حرجه الاخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقد روى الاستقراض
ولم يستقرض واحد الصدقة لأبأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف
ولأبأس به ويكره له اخذ الزكاة رحل وقف وقفاً على حفدة ومواليه من كان
منهم فقيراً والحفدة اولادهم قال ابو القاسم روح ان كان في تفرغ التقدير
يربط للجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة يركبها فذلك لك
وان لم يكن له ذلك وانما يسلكه تشرفه والداية تساوي مائتي درهم وليس
عليه دين ولا امر فان هذا غنى ليس بفقير ومن كان له دين على معلن لا يقدر
على اخذ فهو فقير وان كان على معلن مقر فهو غني ولو كان الدين الى منكراً فلكا
له بينة فهو غني وان لم يكن له بينة فهو فقير لان الجاهد اذا استخلف خلف
ظاهراً ولو قال انني صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم محي الغلة
فقير ما استغنى قبل ان يأخذ حصة من غلة الوقف كان له حصته لان الملك يشترط
له وقت محي الغلة فانه لو مات بعد محي الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته
ميراثاً ولو ولدت امرأة من قرابته بعد محي الغلة لاقط من ستة اشهر لا يستحق
هذا الميراث شيئاً من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل
لا بد فقراً لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل من هذه الغلة بمنزلة

من كان غنيا من قرابته وقت محي العلة ثم امقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من
 هذه العلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده او قرابة
 نجاءات المرأة بولده لا تقل من ستة اشهر من يوم محي العلة يكون لهذا الولد حصته
 من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة علي من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في
 آل فلان الا فقير واحد كان جميع العلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد
 وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء
 نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف العلة لان ثمة فصل على الجمع
 ولا يستحق الواحد كل العلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من
 قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء
 قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقري شيء عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة
 لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات
 يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك لان اليتيم يعني غيره
 الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحيوة الام والجد لا يريل اليتيم
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير او الصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك
 الام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحض او بالحبل فان لم يكن شيء
 من ذلك فتعوان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف
 ومحمد . وقال ابو حنيفة رح في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفرج هاشم والادراك
 فيها ثمانية عشر سنة فان احتلم الغلام بعد محي العلة فلا حصته من هذا

الغلة لانه كان يتيم يوم حج الغلة فلا يرزول استحقاقه بزوال اليتيم كما
 لا يرزول بزوال الفقير فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصومة
 في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتسبت قبل حج الغلة فلا حصه
 لك وقال هو انما احتسبت بعد حج الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك
 حيض الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة
 له فكان القول في انكار زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الابداء
 وصاحب الدين منكركان القول قول المنكر وان مات واحد من القرابة
 بعد حج الغلة وترطبا ولا اصنافا لا يكون لهؤلاء الا وحصة هذه الغلة
 لان صفة اليتيم انما ثبتت لهم بعد حج الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة
 على فراء وعمر بن الخطاب رضي ورجل اخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر
 بن الخطاب رضي فقرأ عفاي الغلتين ادركت محطع وان ادركت احد الغلتين
 او لا فاصاب احد من تلك الغلة مائتي درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية
 وعنده الغلة الاولى فلا حق له من الغلة الثانية لان صفة الغلة بطلت قبل
 حج الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد
 مئتي درهم لان حج الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة
 مائتي درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة
 من قرياته فان الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان
 فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة
 الواقف . قال الفقيه ابو الليث رح هذا قول محمد رح في الزيادات امل في
 قولنا حصة وايه يوسف رح لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد عندنا

نيس من القرابة . رجل وقف ضبعة له على فقراء اقربائه وفي بعض القرابات
موسر لكن في اليسار هل يكون لفقراء القرابة منهم ان يجلبوهم ما هم اعياء
فان كان القيم يحمل البع هل يحمل القيم على العلم قال ابو القاسم رحمه ان ادعوا
مالا صاروا به اغنياء وجت اليمين على المدعي عليهم ولا يقبل قوله القيم ولا يمين
عليه . وعن الفقيه ابو بكر البلخي رحمه انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل ادعى
ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لاقربائه وللعمراء
ثم قال لا يتركوا حظ الرماطين من الثلثة الارباع ماذا يجب للبراطين قال ابو
القاسم رحمه ببطر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويحسب
عدد كل واحد منهم جزاوي جعل للمساكين حرا وللبراطين جرا فان كانت القرابة
عشرة انفس جعل ثلثة ارباع الثلث على اتمه عشرة جزء عشرة من ذلك للقرابة
وخرء من ذلك للفقراء وجزء للبراطين وان كانت القرابة لا يحصى عددهم جعل
ثلثة ارباع الثلث اثلاثا ثلث للقرابة وثلث للمساكين وثلث للبراطين احسن
لاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقراء قرابته محاء فقير واحد من القرابة
ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للعمرفوت واحد لان هذا رده
واحد . وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا العقر من كل دار ثوبه
على حدة . والوارد من القوت في حنن هذه المسائل الكعانه فان كان الوقفا ارضا
يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقصير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان
الوقف حائزا يعطى كفاية شهر لان غلة الحائز تحصل في كل شهر وان عوقبة سقط من
شأنه الدار شي بان امكن اعادة الساقط الى موضعه يعادوا لا يبيع ويعرف ثمنه الى المرفة
ولا يجوز ان يعرف شي من ثمن التقصير الى المقر ولا به بدل التقصير ولا حق للفقراء

فيه انما ختم غلته فيسلك الغن الى وقت الحاجة الى الرمة دار موقوفة قال
بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله
واسند له ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له
حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لا يكون مستأجر اسكنه دارا لم يسكنه
وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي
رجل وقف دفعا على اقاربه القيسين في بلدة كذا وأخره للفقهاء ثم راد اقاربه
الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر
البلخي رج ان كان اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظفتهم ونعم
من الوقف يدومهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من استقل
عن تلك القرية انقطع وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية
وان لم يبق احد منهم مقيما يعرف الى الفقهاء قال الفقيه ابو الليث رج ان رجعا
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيقة في
محطة واسر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قديم لا يحصون ولم يدكروا ولا الاقرباء
يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه وان كان الواقف ذكر اولاد
الاقرباء فقال نعم من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء
لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكتابة
قد وما يحتاج لنفسه ولن يكون من اهله ولذو وخادم واحد لان كفايتهم من
كفايته رجل اوصى برما ياد وقف ضيقة على الفقراء وقال هو موسع على الرعية
ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل للمعصية ان يعطى من الوقف والفقراء والفقراء
رقراباته واجيته ان كانا فقراء وهو وقف على الفقراء رجل وقف في محضه ارضا

إلى الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز من الوقف إليه وهذا
 أو من سائر الفقراء بأحد شرطين أحدهما أن يصر في بعض اليوم والبعض
 إلى الأجانب أو الكل إلى ورثة العاقف في بعض الاوقات لاند لو صرف الكل إليهم
 على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يد صاحب
 الاوقات وحده صك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصر في فقراء أهل السكة
 التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
 راج يعرف الفاضل من عمارة الوقف ومروته إلى فقراء السكة الذين كانوا موجودين
 يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما وسائر الفقراء سهما وكل من مات
 منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما مضى فإذا ابرص
 فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم
 من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
 استحقوا بأعيانهم فقرا لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا بأعيانهم
 فكان لكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يعضل من عمران المسجد
 هو للفقراء فاجتفت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة للعمال هل يصر في شيء
 من تلك الغلة إلى الفقراء تكاليفا ذلك والصحيح ما قاله الفقيه أبو اللبب راج
 ما ينبغي ان اجتمع من الغلة ما يحتاج الضيعة والمسجد إلى العمارة بعد
 ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يعرف تلك الزيادة إلى الفقراء. جعل وقف
 في مصته وقفا على الفقراء فالعرف إلى أي فقير افضل ذكرنا على راج ان المراد
 الولد الواقف افضل ثم الأقرب إلى الواقف ثم الأموال الواقف ثم الجيران ثم إلى
 أهل المصر من كان أقرب إلى العاقف متغلا. وقف كان في يد الواقف وكان الواقف

يفرق الا تزال على اقرابته ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع فيمن
شاء فئات الواقف واما الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان ان
يعرف الامن كان يعرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يعرف الا المقرب
فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يعرف الزيادة على اقرابته ومواليه
فهو يعرف الا الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطى كفايته كل شهر
وليس له عيال نصار له عيال فانه يعطى له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال امن
كفايته . رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابي حنيفة رج يكون الوقف
لفقراء جيرانه الملاحقين . وفي الاستحسان وهو قول ابي يوسف ومحمد رج يكون
الوقف لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن
غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه الكاتب ولا يدخل فيه
العبيد وامهات الاولاد والمدة ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان
لواقف جيران وقت الوقف فاستقل بعضهم المحلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل
قوم اخر بعد اوراق الغلة قبل الحصاد الى احواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت
قسم الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انفا صدفتمو قوفة
على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد
شاهدان في ضيعة انفا صدفتمو قوفة على فقراء جيرانه هما من فقراء جيرانه لا تقبل شهادتهما
قال الناطق رج في الفرق ان القرابة لا تمنع ويرى الجوار فلم يكن شهادة الجار
شهادة لنفسه لا محالة . قال رحمه الله في هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة
جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان
اتخذ بمكة دارا للاقامة فالهلال رج ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان اتخذها

دانه فجاء البقرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للأولاد ولبن ولو وقف على مواليه
 وله موار اعتقهم وأولاد الموالى وموالي الموالى كان الوقف لمواليه وأولادهم
 ولا يكون لموالي الموالى شيء فان مات مواليه وأولاد مواليه بقي موالى الموالى.
 كانت الغلة لموالى الموالى استحقاقا. ولو كان للواقف موالى اعتقهم وموالى الابن
 اعتقهم ابنه كانت الغلة لموالى لا شيء لموالى الابن وان لم يكن له موالى لموالى
 الابن قال ابو يوسف ربح يعطى الغلة لموالى الابن وبه اخذ هلال ربح اذ لم يكن
 للوقف احد من مواليه ولا من اولاد مواليه يعطى لموالى الابن استحقاقا ولو
 كان له موالى ان كانت الغلة لهما وان لم يكن له الاموالى واحد كان نصف
 الغلة لولاه والنصف للفقراء ولو كان له موالى مواليات كانت الغلة لهم بالسوية
 . ولو كان له مواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة فان محمدا ذكر
 في السير حريه طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس معهن رجل دخلن جميعا
 في الامان. ولو ان رجلا وقف ضبعة على مواليه وأولادهم ونسلهم دخل الكل
 في الوقف دخلا على السواء سواء كانوا اولاد البنين ~~أو البنات~~ البنات ولو قال ارضي
 صدقة موقوفه بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومند
 لانه اضاف الوقف لما بعد الموت وهم احرار بعد موته ولو اقر الواقف لرجل
 مجهول النسب انه مولاه وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا قلام
 معروف كان له الوقف ولو كان له موالى العتاقة وايضا موالى المولات اسلموا
 على يديه والى الله كان الوقف لموالى العتاقة. وان لم يكن له الاموالى المولات كان
 الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكنة دار الحلة يعطى كل واحد منهم شيئا
 معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشتهى بالخرسة ليلا

لا يجوز عن الوقف ان كان ياروى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكني
المدرسة اذا كان له في المدرسة ما مقام به الساكني ولو اشتغل في الليل بالخدمة
وفي النهار يقصر في التعلم ان يشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا بعد من طلبه العلم لا وظيفة
له من الوقف وان لم يشتغل حتى بعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف
على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل
من طلبه العلم فكذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم
شيئ من الوظيفة لانه هو المفعول فان كان المتعلم لا يختلف الا الفقهاء للتعلم فان
كان في المصر قد اشتغل بكتابته شيء من العدة لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من
الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصر قد اشتغل بغير ذلك
لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المرات خرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ
الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فلان اقام هناك خمسة عشر يوما
فصاعدا لا يأخذ الوظيفة وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجه بالدمه
بدل الخرج للتمتع لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خروجا لا بد منه كالخروج
لطلب القوت يكون ذلك عفو اليسر لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العاقبة
السالكين يبلغ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة
او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي رح من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يخذ
مسكنه الاخر فهو من سكان بلع ولا يسطر وظيفة ولا وقفه قال وهو دولت المسئلة
على جواز الوقف على بنه عاشم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم
وهكذا قال الشيخ الامام الثاني ابو زيد الدبوسي رح
فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها

قال القتيبة ابرج جفر ربح اذا لم يذكر الواقف في صك الوقف فزأى القيمين ان يواجر
ويده ففها من زراعة فما كان ادر على الوقف وانفع للفقراء بفعل الا ان في الدو
لا يواجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يردى الى ابطال الوقف فان من
راه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعده مال الكافلا يواجر للدكا
اكثر من سنة . اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها
اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان
له ان يواجرها مدة يتمكن المستاجر من الزراعة . هذا اذا لم يكن الواقف شرا
ان لا يواجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استجارها
سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة ادر للوقف وانفع للفقراء فليس
للقيمين ان يخالف شرطه ويراجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي
حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النظر
للفقراء والعائيب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يواجر اكثر
من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيمين ان يواجرها بنفسه اكثر
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواقف
اذن له بذلك . ولو ان القيمين اوجروا الوقف خمس سنين قال الشيخ
الاحام ابو القاسم بن علي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا لغير عار من خنا
الى تعجيل الاجرة بجاله من الاحوال قال القتيبة ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه
فان كان ضررا بالوقف ابطلها . وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السعدي رحمه
وعن القتيبة ابر الليث مع انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين من غير

فصل بين الدار والارض اذ لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة
وهن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلغوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال
عليه غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتلج
من طلبه القيم ان يواجر الواقف اجرة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعتقد عقود مترددة
شيئ من الوطيل عقد على سنة ويكتب في الصك احتجاجي فلان بن فلان ارضي كذا وارض كذا
كان في المدة ثلثين سنة متلتين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا
في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال
رضي وكاد فيما قالوا نظرا فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف
وذكر خمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لافدة في احدي
الروايتين وهو الصحيح وذكرنا ايضا القيم اذا اصاح الانجيل الاجرة يعقد
عقود مترددة على غوما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة
باستراط البعيل فكان فيما قالوا انظر من هذا الوجه وصلى اليتيم او متولى الوقف
اذ اجر وقفا او منزلا للبنم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح على اصحاحنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا الا ان المختص
رح ذكر في كتابه انه لا يصح غاصبا ويلزمه اجر المثل فليل لانه انفق به فلهذا نفى
وحده ما قال ذلك ان المتوزع والموصى ابطلا بتسميتهما مانا وعلى المسح الامام
في المثل وما لا يمكن الابطال فيجوز المثل كما لو اراد ان يسمي شيئا وقال
بصم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يرى غصبا لعقار فان لم يشق شيئا
من التخله وسلم كان على المستاجر الاجر المسح لا غير والفتوى على ما ذكرنا ولا انه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي رحمه في
هذا قال رجل غصب داره من ابيه وقها كان عليه اجر المثل فاذا وجب
اجر المثل ثم فاعطى في الامارة ما قل من اجر المثل. رجل استأجر ارض وقد
ثلث سنين باجرة معلومة هي امر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت
رياح. الناس فرادى ابر الا يضره ما لو ليس للمثول ان ينقص الاجارة لتقصان
اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد ووقت التقيد كان السهم اجر المثل
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واعدهم متعة فاجروا من قبل ثم مات
هذا المولى لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولى الوقف اذا تقبل ان يرضى الوقف لنفسه
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفة العقد الا اذا قبلها من القاضي
لنفسه فيتم العقد باثنين. رجل استأجر ارضاً من قعدة وفيها حائتا تم جاء
آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج البناء من الحائوت ينظر ان كان اجرة
المثول مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمثول ان يفسخ الاجارة لان الاجارة
اذا كانت مشاهرة يتحدد انعقادها عنده رأس كل شهر فاذا صح الاجارة ان كان
رفع البناء لا يضره بالارض كان لصاحب البناء ان يدفع بناءه وانكاره رفع البناء
يعزى بالوقف ليس له ان يرفع البناء فعند ذلك ادفع في المستأجر ان يأخذ قيمة
البناء. ان البناء على المثول كان للمثول ان يرفع اليه القيمة ينظر القيمة
البناء مسبباً والقيمة مبروعاً بينهما كان ان يملكه المثول بعد ذلك فيصير البناء
تقاع الا ان كان رفع البناء يعزى بالارض فابى المثول ان يدفعه. عائدة
ويصلح البناء لا يجبر المثول بل يترتب لصاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ

متولى الوقف اذا اخرج ضيعه من رجل سببن معلومة ثم مات المخرج ثم المستاجر
قبل انقضاء المدة فترجع ورتبة المستاجر الارض بذبحهم قال الشيخ الامام
الاحل ابو بكر محمد بن الفضل رج الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان
الارض ان ادعى انهم يراعيهم بعد موت المستاجر فيصرف ذلك النقصان ^{مصارف} الى
الوقف لاحل الموقوف عليهم الارض في ذلك لان الصان يدل عن نقصان الارض
وحيث انوف عليهم فيمنفعة الارض لاف عين الارض. متولى الوقف اذا قرب
موته وفوض السولية الى غيره جاز لانه بمنزلة الوصي والموصى ان يوصي لغيره
المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بذبحهم ودائق واجرى مثله وروى
فاستعمله في عمارة المسجد وبعد الاخر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع
ما بعد لانه لما زادوا الاخر اكثر مما يتعاس الناس به يصير مستأجر العسمة
دون المسجد مادام بعد الاخر من مال المسجد كان ضامنا المتولى اذا امر المؤذن
ان يخدم المسجد رسي له احرار معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رج نعم الاحارة لانه يملك الاستيجار لمحمد المسجد ثم يظن
انكاد ذلك احرار له او يراه سعيها فيها الناس كانت الاحارة للمسجد فاداه
الاخر من مال المسجد حل للمؤذن احدى وان كان الاخر رباة ما يتعاس فيه الناس
كانت الاحارة للسولية لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بعض ما حسن واد اوى
الاخر من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يحدد من
مال المسجد رجل جعل ارضه او مسرله وقفا على المؤذن يؤذن او يرمي في مسجد
بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رج لا يجوز هذا الوقف لانه في هذه قرية
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان المودن فقيرا يجوز التقية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه
لا يجوز اية وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقت هذا
البنال على كل مؤذن فقير يكون في هذا الصك والحيلة فاد ارب الصك والحيلة
بعد ذلك تنسب الغلة الى قراء السامعين اما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت مثل ماله الواحد من عمر الناس لا يجوز
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء باخرة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت
المال بحصته متوكلة الوقف اذا ابر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مدته
الستاجر اذا كان الديون مليا وان احد كميلا بالاجر فهو اولى بالجزا القاضية
اذا احر الدار الموقوفة ثم غزل قبل اقصاء المدة لا يسطر الاحارة كما لا يسطر يموت
المتولى او الوكيل في الاحارة . وكذا الوفيات ببعض الوقوف على تمام المدة
لا يسطر الاحارة . ثم ما ذهب من الغلة الى ان مات هذا الوقف عليه يمرض الكل
واحد منهم حصته وحصة البيت تعرف لا وارثه ما وجب من الغلة بعد موت
هذا فهو يكون له بقى وكذا الوفيات ببعض بعد موت الاول عند موهو على هذا القياس
رجل وقف دارا على قوم ما عيانهم وحصل آخر الفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف
عليهم جازت الاجارة لان حق الوقوف عليهم الغلة لا ورثة الدار رجل بنه دار
الوقف سواء او نسب ما بان فوى عبد الساء انه يفتى له في نصير ومعا وان يبرو
لا يصير وقتا . حاشا لذين دارين احدهما وقف اهدم الحائط فينه صاحب الدار حد
دار الوقف كان للقيم ان يأمره بالنقص فان اراد القيم ان يعطيه قيمة الساء
ليكنه البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجبر على احاد القيمة . واعدا

قيمة البناء برضاء لا يجوز لأنه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء ومن دار الوقف. حازت
من الوقف مال على حازت لرجل ومال الناذ على ثالث وتعلقت الموانيت وألقى القيمان بغير
الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين
ان يأخذ القيم بأقامة المائل وردة الاموضع من الوقف وازالة الشاغل عن مسلكها
وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى
القاضي ليأمر القيم بالاستدانة. حازت اصله وقف وعمارته لرجل فأبى صاحب العمارة
ان يستأجر اصل الحانوت بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة لورفت يستأجر الاصل
بأكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره
وان كان لا يستأجر بذلك يتولى يد صاحب البناء بذلك الاجر دار رجل فيها موضع مقدار
بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شئ من غلة الوقف فأراد صاحب الدار
ان يستأجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم
لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف. وان لم يكن لذلك
الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة
رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم أجر الارض من مشترى الى المسجد فأدبها
الاشجار بغير تقاعد وارض الارض ثم أجر الارض مدته حازت. جارة وان باع
الاشجار من وجه الارض ثم أجر الارض لم يعم اجارة الارض لان موضع الاشجار
مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف. المتولى اذا أجر الوقف بشئ من
العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف المكيل وكذا المكيل الاجارة
اذا أجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاختلاف

أيضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير الوقوف عليه
اذا اجر الوقف قال ابو جعفر رحمه الله في حل موضع يكون
كل الاجر له بان لم يكن الوقف محلها الا العادة ولم يكن معه شريك في الوقف كالماله
ان واجبه الدور والمخائب وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية
بالخراج والعشر وجعل الوقف عليه ما فصل من العارة وامونة لم يكن بالوقوف
عليه ان يواجر له لوجازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد يفوت شرط الواقف
ولولم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الوقف عليه الارض او ريعها
لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمونة عليه وكذا لو كان الوقف عليهم
في ارض الوقف اتسرت منها ثلثة او ثلثة فتماسوا واحدا كل واحد ارضه لغيره انفسه
لا يجوز وعن ابي يوسف ربح ان كانت الارض عشرية حلت بها يا تهم وان
كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الوقوفه انهم
يشترطون البداية بالخراج فلو حاربه الهان لم يكن الخراج في العلة ويكون
في ذمة الموقوف عليه فكان تعبير شرط الواقف وعن ابي جعفر
ربح انه قال احوال بعض الناس في زماننا ان يكتب في حصة اجارة الوقف ان الواقف
وكل ثلاثا باجارة هذه الصعة من فلان في كل سنة وسما الخرجه من الوكالة
وهو وكيله واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر بالكثير من سنة قال الفقيه
ابو جعفر ربح الا اننا نطلب هذه الوكالة كاسطول الاحارة الطويلة فصيانه للموصي
عن البطالان وقد اختلف فقهاء في بيعه ومحمد بن سلمة ربح واذا وكل
وكيله على انه تم اخرجه عن الوكالة فهو وكيله قال مصرير يجوز الوكالة بعد
الشرط قال محمد بن سلمة ربح لا يجوز واما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط

فمحمد بن سلمة يرحم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذه
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة وبرهانها
الغزل. ونصير يرحم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا. قال القاضي ابو جعفر يرحم لو صرح بذلك
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فاما نيطة صيانة
للووقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد
ان يخرجها عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن قوله فما اخرجتك عن الوكالة
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة
. ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من الحاكم هذه الارض سنة بدرهم معلومة
فلما ادرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم المتولى
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
المتولى متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم
في تقليده. وان كان قاضي البلدة جعل المتولى متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها
فتمت يزرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها مزارعة على ملصق التعارض في تلك القرية
فكان للمتولى ان يأخذ ذلك من الخارج. رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء او على
وجه البر كان للقيم ان يسترد ما من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الارض من
ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر والحق فيها السقيين ^{على} ^{الملك}
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير

شيئ وان كان الزيادة ما لا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقطع
الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان تحرب الارض
بفعل الاشجار والدار برقع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار
لان القيم يضمن قيمة العراس مقلوعة وقيمة البناء مردوعة ان كان للوقف غلة
فيها المتولدة تنتج لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة بواجب الوقف فيعطى الضمان
من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يحرب الارض فله ذلك
ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقى في الارض من الشجر ان كانت لقيمة وقف
استولى عليه غاصب وحال بنده من الموروث وعجز المتولدة عن الاسترداد واراد الغاصب ان
يلد قيمتها كان المتولد ان يأخذ القيمة او يعالجها على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
الغاصب ارضا اخرى فيعمله وتفاع على شرائط الاول لان الغاصب اذا اخذ الغصب
يصير بمنزلة المستهلك فيحوز اخذ القيمة . رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها الف
ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعد ما ازدادت قيمة الارض وصارت تساوي الف
فدفعهم فانه المتدلي يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قوله من يريد عمل
العقار مضمونة بالغصب لان تعيين الثاني انفع للوقف . وان كان الاول املا
من الثاني يتبع الاول لان تعيين الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدها
برئ الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تعيين الغاصب الاول او الثاني برئ الآخر
المتولد اذا رغب الوقف بدین لا يضر . وكذلك اهل الجماعة اذا رغبوا فان سكن الوقف
الدار قال بعضهم عليه امر التخل سواء كانت الدار معدة للاستقلال او لم تكن نظر
للوقف . وكذلك متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسلكنه المشتري
ثم عزله هذا المتولى وبيع غيره فادعى الثاني النزل على المشتري وابطل القاضي مع المتولى

وسلم الدار الى المتعة الثالثة فعلى المشتري ابرأ المثل ارض وقعه في يده اكار فيه ظن فسرق
الظن فوجده اكار فيه مشرول رجل واخذ صاحب المنزل وخامسه الى القليخ فطارا صاحب
المنزل خفت لك ان اعطيتك مائة من من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطاه
خوفا من هتك الستر لا يحمل له ان يأخذ لان ذلك رشوة وان علم انه سرق بذلك المقدار
او اكثر جاز له ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة من لا يجوز له ان يأخذ الا بعد
ما يعلم يقينا انه سرق اكار يتأول من مال الوقف فصالحه المتعة على يده ولا ما وجب لا يجوز
له المحط من مال الوقف وانه كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى اعلم

فصل في دعوى الوقف والسفاهة عليه

رجل غصب ضعة مدفونة فخامه المصوب منه فاقام البينة فلت يفتنه ويرد
عليه الضعة احكاما اما عند ابي يوسف رجلا له بصير وقما قبل الاخراج الى التولية
فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة ومحمد رج ان لم يصر وقما قبل التسليم الى
التولية كان هو اول بها صاحب الاوقاف اذا اراد ان يبيع الدعوى في امر الوقف
فيفيه بالبينة او بالنكول ان كان السلطان ولاية ذلك نعم او كان معلوما ذلك
دلالة حازلانه عملة القاضي ذلك وان لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما وقف
على نفرا سنو له عليه ظالم لا يمكن الاحتجاج عنه فاحدى احد الوقف عليه على واحد
منهم انه باع الوقف من الخاصب وسلمه اليه فانكر المدعي عليه فاراد المدعي تخليفه
قال القبي ابرجفر رج له ذلك فان نكل عن اليمين او قامت عليه البينة يقف عليه
بقيتها ثم يستعبد تلك القيمة ضعة اخرى فكلون على سبيل الوقف الاول لان القفل
بضمن بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا
ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع فان ادا تخليف المدعي عليه ليس له ذلك عند الكل

لان الخلف بعد صحة الدعوى ودعواه لم تقع لكان التناقص وان اقام البينة
 على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم
 يقبل بينته لان التناقص يمنع الدعوى وعلى قوله لا يحضر رج الدعوى لا يشترط لقوله
 البينة على الوقف لان الرق فحق الله تعالى وهو التصديق بالعلة ولا يشترط فيه
 الدعوى كالشهادة على الطلاق وعنى الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من العلة شئ ويعرف جميع العلة الى الفقراء لان التها
 قلت بحق الفقراء فلا تطهر الا حو الفقراء قال رض ويبقى ان يكون الجواب على التمهيل
 ان كان الوقف على قوم باعيانهم لا يقبل البينة عليه من الدعوى عند الكل
 . وان كان الوقف على الفقراء او على المسكين على قوله اي يوسف ومحمد رج فصل البينة
 مد ود الدعوى وعلى قوله اي حصة رج لا تقبل . رجل جاء الى بلد من البلدان قاصدا
 فوجد ديوان اندي كان فاصا قبله ذكر اوقاف وهي في احدى الاسماء ووجد لها
 رسوما في ديوانه قال الحمصان رج هذا القاضي حمل الامر على ما كان في ديوان من قبله
 فان تبارع في ذلك قوم قال فريق هولاء وقع فلان من فلان علينا وقال فريق
 هولاء وقع فلان ذلك علينا وليس لهم بينة قال الحمصان رج ان كان للواقف
 ودية فاقروا ان صاحبهم دفع ذلك على هؤلاء حار والافعال امر موقوف على ان اصطلحوا
 وارادوا احد ذلك كان للفائز في الاستحقاق ان يصمم ذلك بينهم شاهد الوقف
 اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان سلفوا او ابائهم
 وان علوا لا تقبل شهادته لانه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى
 اخيه لا تقبل شهادته لانه حقه والاخي الاخير . ليس هذا كالتأهدين اذا شهد
 احدهما انه وقفه على نبيذ صدقة موقوفة . تشهد الآخر انه وقفه على يوم .

موثوقة كان ثم تقبل شهادتها ويعرف القلة إلا القراء لأن ثمة اتفاقاً على أن رتبة الأرض
 وقف وانما اختلفوا فيمن استثنى له القلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهذا لصل
 الوقف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان أنه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه
 جازت شهادتهما لأن الجوار ليس بلام وكذا لو شهد أنه وقفها على فقراء من مسجد كذا
 وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقف
 المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحدد مالها
 ولكنها أرضه لا يقبل شهادتهما للرافق أرض أخرى سوى التي يعرف شاهدان
 وكذا لو قال لا أنرف له أرضاً أخرى لم يقبل شهادتهما للعل لأرضاً أخرى بها الأهلان
 ولو قال أشهدنا على وقف أرضه وهو فيها ولم يذكر لنا أحد، ودها جازت شهادتهما
 لأنها شهدا على وقف أرض بينهما وهو فيها إلا أنها لم يعرفا أحد من الحد ودقلم يقبل
 الخلل في شهادتهما ولو شهدا أن الرافق وقف أرضه وذكر حد ود الأرض ولكنها لا تروى
 تلك الأرض أفاض أي مكان في جازت شهادتهما ويكلف المدعي إقامة البينة أن الأرض
 التي يدعيها هذه الأرض ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه وفريقه وقفاً، وشهد الآخر
 أنه وقفها وقفا صحيحاً باتا كانت الشهادة باطلاً لأنها اختلفا في التعرف أحدهما
 شهد بالجميز والآخر بالاضافة والتعليق بالوت فلم يتفقا على شيء ولو شهد أحدهما
 أنه وقفها في حصته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لأنها شهدا
 بوقفه باتا إلا أن حكم الوقف في المرض أن ينقضي فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع
 الشهادة كما لو شهد أحدهما على أنه وقف تلك الأرض والآخر على أنه وقف ربع الأرض
 رغم يقبل شهادتهما على الأقل في قول من يجيز وقف الشارع ولو شهد
 أحدهما أنه جعلها وقفاً على المساكين وشهد الآخر أنها جعلها وقفاً على الفقراء جازت

قال الفقيه ابو جعفر روح ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هذا القيم لهذا الوقف كان القاض
ان يرجع في تركه البيت بمحضته من الغلة وان لم يكن الحاضر قima لهذا الوقف الا ان لا يخرج
اجراء جسيما فكذا ذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضرة الحكم ولا يطيب بطله بل يثبت
بما قبض من حصه القاض رجل ادعى دارا يد رجل انها باصلها وبنائها له وقال الله
عليه لا بل هو وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدي بينة على دعواه وقضى القاضي له وكتب
السجل ثم اقر المدي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء
القاضي والسجل اذ استشهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلج روح ان كان
الوقف مشهورا متقادما نحو واقف عمر بن العاص رضي وما اشبه ذلك جازت الشهادة
عليها بالتسامع وقال الفقيه ابو بكر البلخي روح لا يجوز ان كان الوقف مشهورا فاما
الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شخص الائمة السرخسي روح انه لا يجوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زهير الدين روح
وان ادعى وقفا او شهدا على وقف ولم يذكر والواقف ذكر الخصاف روح في باب قبض المحاضر
من ديوان القاضي المعروف على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تقع من غير بيان الرتبة
ومثل في يد ضبعة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر مكانه خطوط العد وله والقضاء ^{ضبعة} لا
وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك
لار القاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان
الحظ يشبه الخط وكذا الركان على باب الدار لوح مفروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ^{ان يقضي}
ما لا تشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بمثل الوقف

رجل وقف ضبعة واشهد على ذلك جماعة وكتب مكانا خطأ كتابه الحمد وكتب بعد ذلك

الكاتب وحدين بخلاف ما كان قاله الفقيه ابو بكر مع ان كان الحدان اللذان غاندهما
 في الجانب لكن بين ما جله حدا وبين ضيعة الرقف ارض غير او كرم غير او دار لغية
 الرافق فالرقف جائز ولا يدخل ملك غير الرقف. وان كان الحد الذي سماه الملك لا يوجد
 ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالرقف باطل الا ان يكون الرقف ضيعة مشهورة مستغنية
 عن التقييد بفهر الرقف. رجل وقص ضيعة له وكتب صكوا وشهد الشهود وعليه ما في الصك
 ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائر الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم
 بالذي كتب في الصك قاله الفقيه ابو بكر مع ان كان الواقف رجلا فصيحيا حسن العربية
 فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالرقف صحيح كما كتب ولا يقل قوله وان كان الواقف
 عجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على نفسه فالقول قول الواقف اني لم اعلم ما في الصك
 واشهدت الشهود وعلم ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود دعي عليه
 الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقل قوله وهذا لا يجتمع بالرقف بل البيع
 وسائر التمرات يكون كذلك رجلا او اذ ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم
 وامر بكتابة الصك ومعه فكتب الكاتب ان يكتب بعض اقربه من الاراضى والكدرم ثم قرأ
 الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان من فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو
 كذا وكذا اقرا على فلان وفلان وبين حدا ودها ولم يقرأ عليه القراخ الذي سمى الكاتب
 فاقر الواقف بجميع ذلك قاله ابو بكر مع ان كان الرقف في صحفة واخبر الواقف انه اراد
 به جميع ما في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة بذلك على الجميع الذي اراده وكذا
 لو مات الواقف وند اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له اريت
 لو كان في هذه القرية سرج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الرقف يجوز
 وقفه ان قال اما يبيع الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لبيعها المرأة

قال لها جيرانها اجعلي هذا ان وقع على السجدة ^{على} املك مني احببت اليها تبسها فكتبوا الملك بنين
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابراهيم بن محمد ان قرأ عليها الصلح بالثا رسية
وهو نسمع فانزرت بالوقف حاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متولاً الوقف
اذا أحرار الوقف او تعرف تعرفنا آخر فكتب في الصلح آخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر
انه متول من اى جهة قالوا يكون فاسداً وكذا الوصى اذا لم يذكر انه وصى من اى جهة لان
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القامع او من جهة الرافق وكذا الوصى
لا يعرف انه وصى من جهة الاب او القاضى او الام او الجدة واحكامهم تختلف فان كتب هو
متول او وصى من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذى ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة الوله
صارت معلومة ويعرف ذلك القاضى بالنظر في التاريخ فيعرف القاضى في ذلك الوقف
فيجوز . رجل استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضاً وكتب لذلك كتاباً ان كتب
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى على الاوقاف المنسوبة الى فلان العرف
بكذا او لم يكتب اسم الرافق ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من ملان بن فلان المتولى
في اذ وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الرافق جاز هذا اولى مسائل الوصية
اكد هاهنا كتاب الوقف . مريض قال اني كنت متولاً حازرت وقف على الفقراء وكنت
مريضاً او قال لم اود زكوة مالي فادوا ذلك من مالي بعد موتى قالوا ان صدقته الورثة
في ذلك ففي علة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في الوقف لو
نفت ذلك بالبينة يرد جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضافاً
لاقراره اذ ان الزكوة لو نشت ذلك لا يرخذ من تركته فيكون الاخذ مضافاً لاقراره
وان كذبته الورثة فالكل من الثلث ولو وصى اليه ان يحلف الورثة على الصلح بالله
ما يعلمون ان ما اقر به الدين حق لانهم لو اقروا بذلك بانهم فادوا انكروا حلفهم

بل العلم فان حلفوا بغير اقرار الميت وسعد من الثلث وان نكلوا فالركوة تكون من الثلث
 والوقف من جميع المال كما لو اقر الوارث ابتداء رجل او صح ان يوقف من ماله كذا وكذا
 ورجالدين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتا اولم يوت لانه هدد الكلام
 لم يقر. ودين واجب عليه المحال فيكون ماله للوارث اذ لم يكن عليه دين او وصية ولو قال
 ابي الوصي ذلالت يوقف موت تلك ماله لانه لما قال ان رأيت الوصي ذلالت فقامه فالبطل
 الوصي ذلالتا القدر من ماله من شاء ولم يصر على ذلك معي ونوعه من تلك ماله ولا وصي
 بان يخرج تلك ماله معطى ربع الثلث لعل وثلثة ارباعه لاقربائه والمفقراء ثم قال لا يترك
 حظ الرباطين من الرباطين فقره يسكنه فيها وقد مرت السئلة من هذا مرر بعض قال ان يترك
 صبي من ماله لم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله فلا تملك ماله نفسه مما عليه السلام
 ان الله قال تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعمالكم زيادة على اعمالكم رجل آوصى
 لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الوصي قال ان كان الوصي سمي
 الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان
 بوزن الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الوصي رجل عيسى اشجار له في
 ضيعة فقال لامرأته فصحته اذا امت انا فبيع هذه الاشجار واحرق منها كعق وتو الخبز
 للفقراد ومن الدهن لسراج مسجد بعينه عمامات وقرآنه هذه وثلة كذا فانتمى الوثلة
 الكفن من الميراث وجزوه فالواجب الاشجار ينص من ثمن الاشجار مقدار الكفن
 وتعريف المرأة اذا لا تن الخبز ودهن السراج لان الزوج امر ببيع ثمن الاشجار
 الثلاثة اشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلاثة وهي تجزى بعد القيام بالوصية
 فاقام الحاكم قبا اخر لا ينفرد الاول لان للثاني ان يعين الثاني الى الاول فان اقام القاضي
 قبا اخر مقام الاول ينفرد الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزله الاول

واللعجب ان بعد الوصي اذ اعجز عن القيام بالرياسة كمالا يصح والالميب والله اعلم

كتاب ————— الاحجية هذا الكتاب مشتمل على مصول

مصلح صفة الاحجية ووقت وجوبها ومن تفصيله

اما صفتها فهي واحدة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة المبرأ من القم والامصار دون
 المسافر وعن ابي يوسف روحها سنة وهو احد قولنا التابع روح في واحدة له فطوع
 وروى ابن زياد عن احمد بن محمد عن محمد بن ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير
 ثلاثة او ثلثا اليه واليه يها من له مائتا درهم او عرض ساوي مائتي درهم سوى مسكه
 وعادته وبنائه التي يلبسها واثاث البيت والغير والاحجية ما هو اليه مدة السفر
 وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من الصدقات اذا كان الزوج ملما وقدا
 ابي يوسف ومحمد روح في قولنا الجعيفة روح لا تكون موسرة بذلك وهذا اذا كان المهر مجلا
 فان كان مجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والسرط الثاني الوقت ووقت الاداء
 ان كان في المهر بعد وراثة الامام من صلوة العيد فان صحى قبل صلوة الامام او قبل صلاة الامام
 فقد انقضت ولا يتم احجية وان صحى بعد ما تعدد السهو على ان لا يتم ظاهر الرواية
 لا يجوز وقال بعضهم محذور يكون سبيبا وهو رواية عن ابي يوسف روح في الحسن
 من زياد روح يصح ان لا يصح حتى يعرف الامام عن الخطبة وعدا ما اذاعه من الخطبة جان
 ولو صحى بعد ما سلم الامام ثم طهر انه كان محدثا او حيا ان تذكر الامام قل ان ينقر الناس
 جازت الاحجية ويبعد هم العلوة لان هذا نصصة بعد صلوة معتبرة فان عند التابعين
 روح اذا كان الامام محدثا او حدثا حارت صلوة القوم حارت انقضت وعن ابي يوسف
 روح انه لا يجوز احجية وعليه اعادتها وان تذكر بعد ما تعرف الناس عن المصلح
 حازت الاحجية ولا يبعد الصلوة وروى اسد بن عمر عن ابي جعفر روح في الجعفة

لاضحية ويبعد بهم الصلوة غداة بعد غد وفي عيد الفطر لا يعيد الصلوة الا في
 اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى مع ان علم الامم قبل الزوال وقبل الذبح
 يعيد بهم الصلوة ثم ينحون بعد الصلوة وان علم ذلك المذبح والجازت الاضحية
 ولا شيء عليهم . قال عنهم يعيد التضحية في الاحوال كلها ولو صح بعد ما سلم
 الامام تسليمة واحدة حازت الاضحية عند الكل ولو صح الامام بطائفة في الجباة
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردم بعد ما صلى احد الفريقين يجوز اسماها
 وفي القياس ينظر صلوة الفريقين جميعا ولو اشترى يوم الغرم يصل بهم وصح ثم علم في الغداة
 امس كما يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاضحية جميعا ولو وقع التثنية عند
 اليوم العاشر ذي الحجة او التاسع ذي الحجة الاحد ان يفصح في العدد بعد الزوال وان كانت
 صلاة لا تصل فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لعل اهل العتقة فانه يجوز
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم
 في سائر الامام يجوز التضحية في هذا المكان في وقت كان لو وقع الياس عن الصلوة وهو
 هو الحكم في اهل الامصار اما اهل السواد والقرى والراطيات عندنا فيجعلهم التضحية
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل العراق لا يصح
 الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم . وقال الشافعي رحمه الله ادا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة
 بعد طلوع الشمس مقدارا ما وصل الى الامام صلوة العيد فقد راعاه فان ظلم الاضحية
 وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس . واليوم العاشر بعد ما
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في المصر وما فيها من السواد
 فكل رجل لا يحرر في المرفق في الحكيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية
 في السواد وما فيها من المرفق اطلقه والتضحية في اهل تميم قبل صلاة العيد يجوز عندنا

للإب والوصي أن يفعل ذلك ما نفع الأب لا يصح في قوله الصحيحة وإن يوسف مع
 وعليه التقوى ويصح في قوله الجود وورع فإن فعل الوصي يصح في قوله الجود وورع
 واختلف المتأخر في قوله الصحيحة وأبيو سعيد قال سمعهم لأنهم كانوا من الأب
 وما لا سمعهم إن كان الصبي يأكل لا يصح والأب من والفقوة والمجون في هذا سطر الصبي
 أما الذي يحسن ويصح فهو كالمعجم ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فله الإباح
 غير السار إن يصح عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الأب أن يصح عن ولده الصبي
 يجب على هذا السار إن يصح عن ولده ما نفع ولده أيام العرس فطاعت حبيبه وبه تم
 آخر أيام العرس والعمر الأول له والموت موثرا ستر عشاء لاصحه في أول أيام العرس
 فلم يصح فيه أسعد بل من أم العرس أو من غيره أسعد العاصب سقط عبد الاصحه ولم يصح
 عدم ما مضى أم العرس كان عليه أن يتصدق بغيرها أو يعيدها ولا سقط منه الاصحه وكذا
 لو اشترى ساء للاصحه عن نفسه أو عن ولده فلم يصح حتى مضى أيام العرس كان عليه أن يسلط
 ملك النساء أو غيرها وقال الحسن رحمه الله سئل ولو أنه دفعها بعد أيام العرس بعد
 لم يحلها ما كان كالمعجم أو كالمعجم وأن الكل معها . ثم أخرج رحمه
 وإن لم يفعل سبعا من ذلك حتى جاء أيام العرس السه القالة . ثم جاء العام الأول
 لا يجوز لأن أراقة الدم عرب قربة إذا لم لا قضاء وإن اشترى ساء ربه الاصحه
 لا تعبر اصحه وكذا لو كانت الشاة عمة . أصغر بعله لا سراجحه في ولهم ولو اشترى
 شاة للاصحه . ثم جاءها واشترى أخرى في أيام العرس هذه على وجوده ثلثة الأولاد اشترى
 شاة بغيره الاصحه . والآء أن يسري بغيره الاصحه . ثم يرى الاصحه . والآء
 أن يشتري بغيره الاصحه ثم يوجب مائة إن يصح بها . ولد بعد علي . أصغر
 عامًا هذا في الوحدة الأولى ولما في الرواية لا يصح . أصغر . ثم يوجب مائة .

ابي يوسف عن ابي حنيفة ربح ابا نصير احمية محر الدية كما لو اوجها لمساها وبه احمه
 ابو يوسف ربح وبعض التاجرين وعن محمد ربح في النزع اذا اشترى شاة ليعطيها امرئ
 النخعة عند الشراء نصير احمية كما نوى ما لا يفرق الايام العرا عنها وسقطت عنه
 الاحمية بالساقرة واما اذا اسرى شاة بعير من الاحمية ثم نوى الاحمية فليشتر
 لم يذكر هذا ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا نصير احمية ولو اعطا
 يهودي يبعها وبه ما لا يفرق اما اذا اشترى شاة ثم اوجها احمية لمساها ورواه
 الثالث نصير احمية في قولهم ولو ولدت ولد يكون ولدها للاحمية ولو اعطا يهودي
 يبعها في قول ابي حنيفة ومحمد ربح الا انه كره وقال ابو يوسف ربح لا يهودي يبعها ورواه
 عنه فان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بجميع من الاولاد
 ولا شيء عليه وان اسرى الاخرى ما قبل ما باع الاولى بعد ان ما دام عند من نوى الاولى
 ولو باع الاولى بعير من ابدان الاول عند الشراء فصار له ما نوى فليس عليه الا احمية
 ومحمد ربح بيع الاول جائز وكان عليه ان يتصدق بمحله وماله يردت عند الشراء على
 قوله ابو يوسف ربح بيع الاول باطل لو ابدان الاول من المشتري ربح اشترى احمية
 واوجها على نفسه لمساها ثم مات قبل ان يبيع بها كان ميراثه ورواه ابي حنيفة ومحمد
 ربح وعلى قوله ابو يوسف ربح لا يهودي يبعها ولا حقه ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف
 الا ان يموت صاحبها قبل حلول المام العري يكون ميراثا ربح اشترى شاة للاحمية
 واوجها لمساها ثم اشترى اخرى حار له بيع الاولى ورواه ابي حنيفة ومحمد ربح انه
 فان كانت الثانية شر من الاولى ودم الثانية ماله بعد ان يبيعها بين النصير
 لانه لما اوجها الاول لمساها بعد حل مقدار ماله الاول لله تعالى فلا يكون له ان
 يستعمل لبعده شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفعل قال بعض مشايخنا ربح هذا

اذ كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بمصل القيمة لان الاوصية
 واحدة على الجميع غير ان يحب ولهذا لو هلكت تلك اثناء ان لا يسقط عنه الاوصية
 ولا يفيد ايجامه فاذ كان ما صح به محلا للاوصية لا يلزمه شي احراما الفقير فليس
 عليه الاوصية بدون الاحباب واجامه او حب التصدق بالاول ولهذا لو هلك الاول
 يسقط عنه الواجب ولا يجوز له ان يستفصل ستمائة او لمصلحة لم يلزمه التصدق
 ما راد قال الشافعي الامام الاهل تمسك الائمة السرخسي رج لعصيان الخراف بهما
 سواء يلزمه الصدق بالمصل فقرا كان او غنيا لان الاوصية وان كانت واحدة والذمة
 وانما يتعين الحمل بسبعة فتعين هذا الحمل قدر المال له لان التمسك بمصدق ذلك اذا
 البيع اوصيه فصلت ما سرى اخرى ثم وحد الاول في ايام الحر كان له ان يبيع ما بهما
 سواء ولو كان معسرا فاسرى شاء ووجهها لمساها فصلت ثم اسرى اخرى ما وجها
 ثم وحد الاول فالواحد عليه ان يبيع بها الفقير او يبيع ان يشتري ساء للاوصية لا يلزمه
 بهذا المدة شي ولو اسرى ساء للاوصية بام او باعها لا يلزمه اخرى وكذلك لو
 ولو ان رجلا اشترى ساء للاوصية فصلت ثم اشترى اخرى ثم وحد الاول فله ان يبيع
 الثانية كان له الخيار ان ساء صح الاول وان ساء صحى ساء له وهو الثانية ثم وحد
 الاول هل عليه ان يبيع الاول قال بعضهم ان كان يبيع بغير علمه ان يبيع الاول وان كان
 غنيا لا يجب عليه مال السهم الامام او جمع السكونى وى والى والى والى والى والى
 مع حسن الخواص كذا في البيع لم يجب عليه ما صح الا ان يبيع ما م ر ه و ه
 فقرا ووجهها على خمسة ما قاله على ان ما صح ساء عا اذا اشترى ساء للاوصية فصلت ثم اشترى
 اخرى فصلا ثم وحد الاول فله ان يبيع الفقير قال الربيعي منكم سدا منك ويكرى
 لا يلزمه ولو قال ان يبيعتين كم سدا منك ويكرى يكرى يكرى ان يبيع الثانية لاها

صارت بدلا عن الاولى . اذا شك الامام في يوم الاخي فالتسبب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثاني
 لاحتمال ان يقع الذبح في غمر وقته فان احرك ان التسبب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يأكل ولا يشق
 اخيه في اليوم الثالث والسئلة عالها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب قبل له
 مائتا درهم استمرى معتريين درهما اخيه يوم الثالثة خلا فماتت الاخيه يوم الاربعة
 فها يوم الخمس وهو يوم الاخي قالوا ليس عليه الاخيه لان الاخيه انما تجب في يوم
 الاخي وهو فقير يوم الاخي اذا شهد عدد الامام شهودا على هلال ذي الحجة وصل صلاة
 بعدد ونحو ثم ظهرا ذلك اليوم كان يوم عرفة فالعامة الصلوة والاسحمة لان الاختار
 عن هذا الخطاء غير ممكن يجهز الصلوة واذا حارب الصلوة عارب الاخيه مردودا ^{شهد} لم
 السهود عليه على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة وهي لم يجز الصلوة لم يجز الاخيه

فصل فيما يجوز في الغنایا وما لا يجوز

الاخيه محمود من اربع من الحيوان الثابة والغز والبق والابل ذكورها وانها وكذلك الحمار
 لانه نفع من البقرة على . وان مدت الاهلية ونجست درهماها عن الاخيه حان ولا يجوز
 البقر الوحشي والذي تولد من الاهل والوحشي ان كانت الام اهلية حار ونسرتا الكامل فلا
 يجوز النافس سواء كان النقصان من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل
 وانقر والغز الا التي . والتي من الابل ما الى عليه خمس سنين وطلع في السنة السادسة
 فقال لا سد بس وادله عام والتي من البقر ما الى عليه ستان وطلع في الثالثة . والتي من
 لعم والغز ما تمت له سنة وطلع في التاسعة . ويجوز من الابل والبق والغز الثقبان ولا يجوز
 المجذعان الا الخذع العظيم من العسان وهو عدد الفقهاء الذي له عليه اكثر السنة
 ستة اشهر وشيء من الشهر السابع يجوز اذا كان عظما سمينا بحيث لو رآه انسان
 يحسبه نايبا . والتي من العسان اصل من الخذع والامتي من الابل والبق افضل من ذلك

من انوار اصل . وكذا الذكر من الضأن اذا كان موهوا اى حشيا واختلف الشافعي في ان البدنة
 اصل او النشاء الواحدة مال بعضهم اد اكلت ثمة لثاة اكثر من ثمة البدنة فالثاة افضل
 لان الثاة كلها تكون رما والبدنة سبعها يكون رما والثاة يكون رما ولا مكان كلها .
 فرضا كان افضل والا الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح البدنة تكون اصل
 لانها اكثر لحما من النشاء وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا جئت
 عن واحد كان كلها فرضا . وتنبه هذا بالقراء 2 الصلوة اذا فتر على ما يجوز في الصلوة جازة
 ولو راد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبيسي ربح اذا كانت ثمة النشاء
 والبدنة سواء كانت النشاء اصل لان لحما الطيب وقال بعضهم النقرة افضل لانها اكثر
 لحما والنشاء اصل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والحم لان لحم النشاء الطيب فان كان
 سبع البقرة اكثر لحما فسبع النقرة افضل والحاصل انهما اذا استويا في القيمة والحم فالحم
 بما اصل وان اختلفت القيمة والحم فالفاضل منهما اوله والعجل الذي يساوي عشرين
 افضل من خمسة عشر وان استويا في القيمة والعجل اكثر لحما فالعجل افضل والانثى
 من النقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والنعرة اصل من سبع شياه
 اذا استويا وصبع شياء افضل من بقرة النشاء في الاحجية لان النقرة والاعى واحد والابل
 والبقير يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقرية اصل هذه القرية او اتحدت وان اراد
 بعض المشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا سقط الاحجية عنهم سبعة سنة في بقرة الاحجية
 سوى احدهم الاحجية عن نفسه لهذا السنة وتكون احصائه للاحجية عن السنة في
 ثمانية ايام الاحجية عن هذا الواحد منه احصائه السنة الماحضة بالطله وصاروا يعطون
 ربحا بعد ثمة عليهم بلحما او رما واحد اقل لانه يحصى من ثمة ولو اشترى
 بقرة للاحجية ورعى السبع منها لعامه هذا وستة اسبوعه عن السنين الماضية

لا يجوز من الماضي ويجوز في العام. ولو ولدت شاة الاحبية ولدان كان عليهما ان يذبحوا
 ايضاً فان ترك الولد في العام القابل ونجاه عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة
 الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة
 الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وهي بها عن القابل لانه
 لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه غير خفي شاتين كانت الزيادة على الواحد
 تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تنصبر خفية
 تطوعا رجل اشترى للاخمية شاتين ثلثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة
 بثلثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى
 وحدثت من شاتين على ما يجوز في الاخمية في السن وغيره كانت النسيئة شاتين افضل
 ويكون كلاهما الصحيحة لاروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصح كل سنة
 شاتين وعام المدينة صحى بدنة . سبعة اسير وابرة محسين درهما وسبعة احرور
 اشترى وسمع ثياباً مائة درهم تكملوا في الاصله والصحيح ان الثاني افضل لانه اكثر
 ثمنا واظهر بها للفقراء ولو ان رجلا موسرا او امرأة موسرة صحى بدنة عن نفسه حاسب
 كان اهل الاخمية واحدة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو صحى عن ربة
 عن نفسه وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن رماد رح
 في كتاب الاخمية له ان كان اولاده صغارا حار عنه ومنهم جيلة قولنا بهيمة وايبرس
 رح وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم اذ عن الكل في قولنا بهيمة وايبرس رح وان فعل
 بغير امرهم او عبر امر بعضهم لا حرد لاعة ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لياوا
 لحما نصار الكل لحما ونه قول الحسن بن زياد رح اذا صحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من
 اولاده الصغار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لاعة ولا عنهم وقال ابو القاسم

ربح يجوز عن نفسه. ولو اشترك سبعة في بدنة واحد منهم مشترك كان الكل لها وان نوى
 صف الغر كما التطوع وبعضهم يريد الاخوية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم
 الاخوية الواحدة عن عامه ذلك جانح الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن
 عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق
 بقية سنة. وسواء كان نوى عن الشراء الاخوية وبعضهم هذا الثقة وبعضهم هذا القرض ببعض
 جزاء الصيد وبعضهم دم الحقيقة لولادة ولد ولعله في عامه ذلك حاز عن الكل في ظاهر الرواية
 . وعن محمد ربح في الواد كذا ذلك . وعن أبي يوسف ربح في الاما انه قال لا يفضل ان يكون
 الكل من جنس واحد فان احتلوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جاز . وعن أبي حنيفة ربح
 انه قال اكره ذلك فان فعلوا حار . وقال زرارة لا يجوز ويكون الكل لها أصحبة خرج من يطها
 وليس قال عامه العاماء ربح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام الفجر
 يتصدق بمجا . فان ضاع او دعه واكلاه يتصدق بقيته فان بقي عنده شيء كبير وجبها للعام
 القابل اخوية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به من يطها مع نقصان
 قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يبيع بالشاء ولا يبيع بالولد وان كان
 مسرعاً يبيعها بالولد . وجل اشترى بدنة واوجبها اخوية بلسانه ثم اشترك فيها ستة
 حملة او واحد بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فضل ذلك
 ونحوها يكون لحما وهو قول زرارة وفي الاستقسان يجوز وهو قوله علمائنا جاز . وقالوا جاز
 عندنا لا يجب التعدن بشئ من الثمن واذا لم يجز على قول زرارة كان عليه ان يشتري
 اخرى باقية وقت الفجر ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام الفجر . وهكذا روي عن أبي يوسف ربح
 هذا اذا كان غنياً فان كان فقيراً فكذلك الجواب . وقال بعضهم لا يجزئها الاشتراك عندنا
 بدنة بين اثنين غنياً فان كان لاحدهما سبع او سبعان والباقي للآخران وان كان بينهما

نصفان اخذوا فخذ قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلثة اسباعه ونصف سبع ونصف
 السبع لا يجوز في الاخضية فاذا صار ذلك القدر للحمار والبقرة لحمار. وقال بعضهم ما ذلك
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه لان نصف السبع وان كان لا يجوز اخضية مقصودة يجوز
 ثبعا ثلثة اسباع فيحصل ثبعا. ان كان لا يجوز مقصودا عند الانفراد. سبعة فخوار بقرة
 واقتسموا لحمها وزلجها لان سبع اللحم بالحم وزننا مثلا بمثل جائز كذلك القسمة فان اقتسموا
 اللحم جزا فلا يجوز اعتبارا بالبيع ولو انهم اقتسموا لحمها جزا ما وجل كل واحد منهم لاحابه
 الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم ونرج احد الدرهمين مقدارا ما لا يدخل
 تحت الوزن فحليل صاحبه الاخر فان جرد ذلك. والفرق ان تحليل المصلحة في مسألة
 اللحم جهة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجوز في مسألة الدرهم الدرهم الواحد
 لا يحتمل القسمة فجازت العبة ولو اقتسموا اللحم الحمر والمسترك في الاخضية جازا فان نصيب
 كل واحد منهم شيء مما لا يوزن كالرجل والرأس ويحوز ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضا
 . وقال ابو يوسف رحمه الكره ذلك . وقال ابو علي الدقاق رحمه اذا القد كل منهم كوزا وقطعة
 لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان احابه سبع النعم واقل له جز
 وان احابه اكثر حتى يكون الزيادة بازا والجل والرأس جاز اذا كانا سبعة . وحل نجي عن
 نفسه وعن اربعة من عيال له خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابو يوسف
 رحمه انه يجوز عن الكل استخصانا . سبعة فخروا ناقة عن سبعة واحد التركاء وارت
 صبت يذبح عن مورثه قال محمد رحمه الستة يأكلون انصباؤهم من اللحم ويشهدون بنصيب
 الميت وكذا كله الوارث قال رحمه هذا اذا كان الوارث نجي من مال الميت بائرا الميت
 سبعة اشتركا في تصرية البقرة ومعهم صبي فنجح عنه ابيه او معتقه فنجح عنه ابيه او ام
 ولد سبعة معهما مولاها حاز عن الكل . ولعمات واحد منهم قبل ان يجر قال واذا

اخبروا عن الميت قال ابو يوسف ربح لا يجوز ان ينفخ عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت
 او حب ذلك على نفسه في موته فحب على الوارث ان يذبح عنه شاة او اذية كراثة اخرى
 ربح ان نام الميت ان ينفخ عن الميت فعلى الوارث يقع عن الوارث ولا يات الميت اجره
 لان من فعل الوارث مال نفسه يكون هو بمنزلة مال الوارث واحد من الشراة الستة
 من صفة التطوع رجل استرى امرأة للاخوة عن نفسه ثم اشترك فيها سهرا كما انه يحرمهم
 استحسانا ان جعل ذلك قبل الشراء كان لاص وصحة وذكره ما سلك الاصل لا سيما ان يشترط
 عند الشراء الا ان يرد عند الشراء ان يشترطهم فيها فلا بأس به وعن ابو يوسف ربح انه
 قال ارى بأسا فيما اذا نفى عند الشراء ان يشترطهم ولا يحفظ داية عن اخيصة جنة
 ولو لم ينوعه الشراء ان يشترطهم ثم اشتركهم وذكره ابو حنيفة وقال ابو يوسف
 ربح وهذا للعلل ان محمد بن النضر عبد الغراء الاخوة لا يضرهم في ذكر الطحاوي
 ربح انما يضر اخوة محمد بن النضر لم يضر اباهم الحر ولم يضر بها صدق بها صفة
 وان ذبحها يصدق بجميع اللحم وان اكله صدق بقية ما اكله لان
 منها ما عن سلكها احرأها على مال او اربعة اعدس منها عن كفا بها ما من ذلك لا يضر
 كما قال محمد بن رجل استرى اخوة ثم مات اكلان الميت او حبها على نفسه اساه
 الورثة على ان يحو اعده ولو صح عن ميت من مال نفسه يضر الورثة ما راد ان يذبح
 منه ولا يضره ان يصدق به لا يضره الميت بل الذبح حصل على ملكه ولو اذبحه او اكله
 على الدابة احمه سقطت عنه وان صح عن ميت من مال الميت امر الميت ان يذبح او يصدق
 بجره ولا ينفذ له سبلان الاخوة نعم الميت رجل يذبح شاة منه من عول لا يجوز ذلك
 كما نذر او يضر امرأته لا وجه لتصحح الاخوة عن الامور ملك الامر بالملك لا يضر
 لا يضر الا القصر ولم يضر هذا القصر لا من الامر ولا من اليأس اذ في رجل من اربعة

نظرهما في تصفحهما لان العلم ملكه واما الميت فواب الذبح والصدقة

فصل في العيوب ما يجمع الاضحية وما لا يجمع

لا يهرز في الهدايا والعاهيا الماء والعدراء وان كانت سباعا ومع العين الواحدة ^{من}
 مع العين الواحدة او مع اذنها الواحدة او مع راسها فان كان العاهل او الدهر اسكر
 من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث حار عندهم وان كان قدرا الثلث
 يجوز في ظاهر الرواية ^{ويروى الحسن عن ابي حنيفة} ربح انه لا يجوز ولو علم المشتري
 بذلك بعد الذبح عارب الاضحية ان كان اقل من المثلث ورجع على البائع بضعان
 العيب ويتصدق بارس المقتضيان ايعم وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية ورجع على البائع
 مقتضيان العيب وطلب له ارسا البعنان وان كان الداهب من العين او غيرها اكثر من
 الثلث واقل من الثلث في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لا يجوز وهو قول زرارة
 ورواية ربه محمد بن يوسف ربح انه قال ذكرت ذلك لابي حنيفة فقال في كل مثل قولك
 وقال الفقه انما الميت ربح ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحد اكثر من
 الثلث لا يهرز في قوله ابي حنيفة ربح ويجوز في قوله يوسف ومحمد ربح اذا كان البلد اكثر
 من النصف وشرق الاذن والكل لا يجمع حوار الاضحية ^{وكانت} الاضحية صحيحة والعين
 عند ما هورت بعدما اوجها على نكته او كانت سمته عارب بمجموع او جزءا وكذا
 رواية ابي سلمة ربح ان كان الرجل موسرا لا يحس بان يبيع بها وان كان مسرا جاز له ذلك
 وفي رواية ابي حنيفة محمد بن يوسف كان او مسرا لا يبيع بها من غير ان يبيع بها او ذلك ولو ^{من}
 عيبها الواحدة او كسر رجلها الواحدة في معاملة الذبح يطران لغيره لا يطران
 لغيره ما اصابها انه وبيع به في ذلك وفي رواية ابي حنيفة ربح ان كان له عيب في
 والاسم وحملها منه ^{ويروى عن ابي يوسف} ربح انه يجوز بيع واحد الرعاء ربح في القدر

بعض العلماء انه لا يجوز ولا أحده ولا يجوز العراء التي لا تعدر على القلب والخض لا الدم
وان قدر شعاعا والتقاء الدم يكن لها اذن ولادب حلقه محمد قال محمد راج لا يكون هذا
ولو كان لا يجوز وذكره الصنف عن احمد بن محمد وان لم يكن لها عدا حلقه
ولا يجوز ويحرم العراء وهي التي لا زل لها حلقه ولذا لا يسور العراء ويحرم العراء
والناسميين وان كانت ممرات لا يسع لا يجوز اذ هي من بها وان كان ممرها
فها من التعميم مروي ذلك عن محمد راج فان كان ممرها عند السراة فصحت المسألة
حار وانه لا اساس لها في معتق ولا سئل لا يجوز وان لم يكن لها من الاسان راجع
من الاسان قد رما سئل حار والافلا ونحو الساء في قوله احمد بن محمد راجع
الادب من عدان سجد اما وان كان لها الله صفة مثل الدب حلقه حار اما على
قول ابي حنيفة راجع ظاهر لان عدله لو لم يكن لها اذن ولا الله اصل حار صفة الله
اولا واما على قول محمد راجع صفة الادب حار وان لم يكن لها الله اذن حلقه لا يجوز ان كان
صفة الادب حار ومشتقوه الادب من دل بها راجع اما حار كذا الذي راجع
اليه يكون على العكس وكذا السراء وهي التي قطع من وسط ان بها صفة ان الله
الاحمر ولد الحلاء وهي التي عساه حول ولد الحرور وهي التي حرموها ولا يجوز الحلاء
وهي التي بالاقدره عمرها ان كان الحلاء ان لا يحسك اربعين يوما حريمه فحرم
والحق يحسك عشرين يوما والتم عشر ايام الدخا له اثنا عشر يوما ولا يجوز
المرضة التي مرفها الا حصة ولا الى من سرعها وتسع مرفها وان رجع من
مرفها فهو على الحلات الذي ذكرنا والادب والعنوة له اذا كان الدخا كرم
الثلث وأما من الصف لا يجوز وظاهر الرواية عن احمد بن محمد راجع راجع
راج اذا كان الغائب ابل من الصف حار وهو رواية عن احمد بن محمد راجع راجع

نصا فحق لا يورس فرح فيه روايتان والعجيب ان الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه
كثير عليه الفتوى .

فصل في الانتفاع بالاضحية

لابأس بان ينفع باهاب الاضحية او يشترى بها الغنم والمخل وان باعها بدرهم
او بفلس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا ربح وقول الحسن البصري ربح كروان يشترى
بها غنما لا ومخلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق . ولا بأس بان يتخذ من ذلك
الاضحية فزوا او بساطا او متكئا يجلس عليه او يبيع حله الاضحية بشئ من متاع
البيت والثوب لنفسه لمسه او كساه او خفا او عوذ ذلك . قال بعضهم لو باع الجمل
بالثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجمل ليعق الثمن على نفسه او ياله ولا يبيع لحم
الاضحية ليتصدق بل يأكله او يطعم ولو ولدت الاضحية نضجيا لام والابن الا انه لا يأكل من الولد
بل يتصدق به فان كل اسم يصدق بقيمة ما اكل . والسحب ان يتصدق بولده حاجبا
ولو لم يلب اللبن من الاضحية نزل الدج او خرصوها يتصدق بها ولا يذبح بها ويمنع
ربح اذا نذر بذبح شاة لا تأكل منه النار فان اكل كان عليه بيمته ويعد حله الاضحية ولا
لحمها بجرة الداج والسلاح ولو اشترى بجلد الاضحية حرا با جان وان اشترى به شئ امن
المحسوب لا يجوز ولو اشترى اللحم الاضحية حونا هاز وكذا الواشترى لحم الجمل حرا ولو اشترى
لحم الاضحية حرا بالاجود ولو اشترى بجلد الاضحية حرا لا ياكل لا يجوز الا في رواية عن
محمد ربح انه يجوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو اذخل
جلدا الاضحية في الكورة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله كان ذلك جازيا يجوز عليه
ان يتصدق بالآخر واما الكورة ان استعمله في منزله او اعاد جرابا . احرى تلك الكورة

فقط يطلب له الايجام قالوا سجد به انك انت الكوادر حديد لا يلزم له الصفة والآخر
وانك لا تبذلها حتى ياتي به المصدق نصف الادب دون نصفه عموما والآخر
فلا يصح ان يصعد في ذلك واحدة لان الكوادر اذا كانت حديد لا يحتاج الى الاستعانة
بها الى الخلد بل هو الخلد تعالى للكوادر ويكون كل الآخر ما راء الكوادر فقط
اذا راء الكوادر حلقا يحتاج الى الاستعانة الى الخلد في حركاته ما كان نصف
الآخر للكوادر والنصف للخلد واذا آخذ ستمائة من الصوف في طرف من اطراف
الاحصاء العامة في امام الحرم لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يذهب
او يصعد بذلك الصوف والسفر على العراء عشرة عراسر وامر رجل منه
بانه حيلة حال الناحية نصف هذه الفترة لكم كل ساعة بصره وراهم بها . ما
بما يبصره بصره له درهم واحد كل واحد منهم شاة وصحى عنده . ما
فان حرم منها ساعة عوراء ما ذكر كل واحد من السرايا ان يكون العوراء له لانه
لان سمع شاة عن عشرة يقر لا يجوز

في مسائل مشهورة

رجل اشترى اصمحة وامر رجلا ان يناديها بالبول السعيد يدعى الدائم . ما
الاشارة للامر ليسرى الامر بعينها ساعة اخرى ويصعد منه دلو بها دلو . ما
هذا اذا كان امام الحرم ما به فان مصاب امام الحرم يصعد منه بها على . ما
رجل دعى نصا بالصبي عنه يصح النصاب عن نفسه بقى عن الامر حل اسره
حينئذ يشاء امام الحرم ان ينادي بواحد منها لكن لم يسمها . ما
بها يوم الاصحى بمرار صاحبها منه الاصمحة عن صاحبها كان صاحبها . ما
ليدنيه به يدعي هذه الاشارة ساعة يدب بها صاحبها ويرى اذ يحرم . ما

السم وقتل جازت الاضحية لانها التفت بالوحشية . والافضل الرجل اذا اراد التضحية
 ان يضحى بيده ان قدر فان لم يقدره بفوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذبح بنفسه . وهكذا جاء عن ابى حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا افضل ان
 اضحى لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا . رجل اوجب على نفسه غنما فضا
 قالوا لا يلزمه الا اخيتان لان الاثر جاء بالفتن بن . رجل ضحى ولم ينزل الاضحية لكونه
 لانه لا اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحى وذبح وقال لبسم الله بنام
 خدائ بنام عليه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد
 الرجل بذلك اسم النبي عليه السلام بتجليله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد
 به الشركة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله اوسبحان الله عند
 الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز . وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية
 . رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز . ولو كانت الناة هنا عنده او دمية
 فضحى بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز . رجل وكل غيره بشراء اضحية فكل الوكيل غيره ثم
 ونم فاشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل
 بذبح الزكاة اذا وكل غيره ثم ونم فذبح الاخر جاز ولا يتوقف . ثلاثة
 نفر اشترى واثلث شيئا ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى
 كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يمرض
 الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويصدق بثمنها . وان اشترى ثلثة
 نفر ثلث شيئا ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح بن بغير ان يكل
 كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة فنه جاز . ولو ذبح عنه غيره باهر
 جاز ايته رجل اراد ان يضحى فوضع صاحب الشاة يده مع يده القصاب في الذبح

واعلم على الذبح حتى صار اذ اجامع العصاب قال الشيخ الامام هذا يرجح على كل واحد منهما
 التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يحل الذبحة وكذلك لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن
 ان تسميته احدى تانك لا يحل اكله. وكذلك لو نظر الى جماعة من الغنم فقال اللهم اسمها واخذ واحدة
 واصحها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تحرره لا يحل رجل رهب رجل شاة
 فذبح بها الموهوب له واذبحها للثقة او جزاء صدق ثم رجع الوهاب الى العدة حازب الاضحية
 والثقة وعن ابن يوسف رجع لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية مع رجوعه ليس
 على الموهوب له الاضحية والثقة ان يتصدق بتبتي وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق
 بعيمة المذبح ويسقط عنه الحراء رجل اشترى شاة سرء فاسد فدبحها عن الاضحية حاز
 والمائع خيار فان ضمه قيمتها حية فلا تنقض على الضم وان احدثها مدبوحة بل على الضم
 ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن الصحيح حيث اخذها المالك مدبوحة فكذلك
 ما عاها بالقيمة التي وضعت عليه وقال بعضهم ليس على المبيع ان يتصدق ما كثر من قيمتها
 مدبوحة وهو الصحيح لان المائع لما اخذ الشاة مدبوحة بعد ابرار المبيع عن الفصل بين
 القيمة فان لم يأخذها المائع مدبوحة لكن المشتري صالح عليها مدبوحة عن القيمة
 التي وضعت عليها وباعها منه بثلث القيمة لا يتصدق بسبئي رجل اشترى شاة وضاع بها ثم
 وجد بها عيبا لا يمنع التسمية كان له ان يرجع على المائع بثمان العيب وليس عليه ان يتصدق
 بشيء فان قال المائع انا ارضى باخذها مدبوحة كان له ذلك ما رآها وورد التمس على
 المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما استرجع من المائع الاضحية بثمان العيب فان توى
 التمس على المائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من
 حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة
 وثمان العيب درهم يتصدق بنسبة اعشار ما وصل اليه رجل اشترى رجلا ان اشترى

له نقره بعترة ونامو ما شترى الوكيل مائتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدرهم او كاه
العكس لنم الامر اسحقنا ٢ قول المصحفة واليد يوسف روح وعن الحسن بن رباح ورفي
محمد بن لا يلزم الامر الا ١ يشتري عمل ما سواه من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى
معرض فبعتته مثل الدرهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له نقره سودا ولا يصح
فاشترى بيضاء او حرا لنم الامر وان وكله بان يشتري له نقره ابله فاشترى دكرا
الامر وكله لثاء وان قال نقره ولم يعمل شيئا فاشترى دكرا لنم الامر وان
بان يشتري له كسارا من اعيان المصحفة فاشترى ليس باعيان ولا ٢ لا يلزم الامر
وان وكله بان يشتري له الثمن من الثمن المصحفة فاشترى حد عاصي العاص لا يلزم
الامر وكله لو اقر بان يشتري له العاصي المصحفة ولم يقل اليه فاشترى حد عاصي العاص
لا يلزم الامر وان وكله بان يشتري له نقره مسنة للمصحفة فاشترى له اليه لا يلزم
الامر وان كانت السنة والتميم من النقر عند الفقهاء واحد وهو ما تم عليه سنا
وطس والثالثة وان وكله بان يشتري له من النقره ولم يسم له الثمن فاشترى له
هو عاقل وجدي ان كان الثمن يشتري ما قل من مسنة لا يلزم الامر وان كانت
السنة والتميم نفس واحد لنم الامر ولو وكله بان يشتري له ثاء للمصحفة فاشترى
مراعى يشتري والاصح حار لان الثاء اسم جنس يباذل الصان والمراعى وكله بان
يشتري حرا فاشترى ساه من الصان لا يلزم الامر ولو وكله اسما بان يشتري طرشة
للمصحفة فاشترى الوكيل ثاء واستأجر اسما بهم يفقد ما لا يلزم الامر

كتاب الصيد والذبائح
والصيد هو الحيوان التوحش المنقطع عن الادب ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول
فهو الاطعام كلها الا ابل والنقر والعم والعرجلان وكذلك ما سواه الاطعام من غير السباع

كافيته والادب وحل الروح وبق الروح والحي الذي ليس له مخلب كالدمج والحام
 والادف والقراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن أبي يوسف ربح
 قال سألت أبا حنيفة ربح عن العقق قال لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسات فقال لا
 يخلط النجاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط النجاسة بشيء آخر
 كالدمج لا بأس به. وقال أبو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الثلاث
 ولا يأكل الخفاش لانه ذناب ولا بأس بالخفاف والقرى والسودان والزهرج
 والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدود النجاسة
 قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسم ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فلهت
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة والعز قالوا
 يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يذوق العلف لا ياكل لانه كلب وان
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه ويأكل ما سوى الرأس اذا دمج وان تناولها
 جميعا يهرب ان نزع لا ياكل شيئا منه لانه كلب وان تفرق يرمي رأسه ويأكل ما سوى الرأس
 قالوا صوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش ياكل ما سوى الرأس وان خرج
 منه الامعاء لا ياكل منه شيئا ولا رأسه بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا ياكل
 ما في البحر سوى السمك وطير الماء ونحوه وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحيرة
 في الضفدع قولان. واذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها
 وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا يؤكل اذا رقا
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها. ناد وجد الباق منها ياكل ايضاً لا
 ان السمك يموت بسبب حادث حل الكله. وان مات حتف انفه لا بسبب
 ظاهر لا ياكل كله عندنا لانه طاف والجراد ياكل وجدها

له به عشرة دنانير ما تشتري الوكيل بمائة درهم ويبيع الدنانير بمثل الدرهم او كما على
العكس لزم الأمر اسحقنا ما قول الله سبحانه ولا يبيع روحه وروح الحسن بن رباح وروى
محمد بن يحيى عن الامير الا ا يشترى عمل ما سعى له من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى
بغيره من بيعته بمثل الدرهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له نفقة سودا ولا لاصحة
ما تشتري بيضاء او حرا ولم الأمر وان وكله ان يشتري له نفقة انما ما تشتريه كذا لا يلزم
الأمر وكله الشاه وان قال نفقة ولم يفعل انما ما تشتريه كذا لم الأمر وان وكله
بان يشتري له كسارا من اعيان الاصحة ما تشتري ليس ما عسى ولا ان لا يلزم الأمر
وان وكله ان يشتري له الثمن من السان للاصحة ما سعى به من اعيان العان لا يلزم
الأمر وكله الوارث ان يشتري له العان للاصحة ولم نقل اليه ما تشتريه من اعيان العان
لا يلزم الأمر وان وكله بان يشتري له نفقة للاصحة ما سعى له اليه لا يلزم
الأمر وان كانت المسقة والتمتع من النفقة عند العفها واحد وهو ما عليه سنان
وطعن في الثالث وان وكله بان يشتري له من النفقة ولم يسم له الثمن ما تشتريه
فهو على وجهين ان كان البيع سري فاقبل من مسقة لا يلزم الأمر وان كان
المسقة والتمتع فاقبل واحد لم الأمر ولو وكله بان يشتري له شاة للاصحة فطسرت
بغيره بخرى والاصحة حار لان الشاه اسم حسن من اهل الصان والعرف لا وكله ان
يشتري حرا ما سعى ساء من الصان لا يلزم الأمر ولو وكله اسما ما ان يشتري له شاة
للاصحة ما تشتري الوكيل شاة واستأجر اسما ما بهم بقودها لا يلزم الامر

كتاب الصيد والذبائح
والصيد هو الحيوان التوحش المنفع من الأذى ما كولا كان او غير ما كونا ما المأكول
وهو الانعام كلها الا اكل والفر والعنق والحمار وكذلك ما سعى الانعام من غير السباع

كالنخيل والادنب وحلزون الحش وبقير الوحش والمعبر الذي ليس له مخلب كالالبطاج والحمام
 والادف والقراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن ابي يوسف ربح انه
 قال سألت ابا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به نقلت انه يأكل الخنافس فقال لا
 يخلط الخفاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط الخفاسة بشيء آخر
 كالبطاج لا بأس به. وقال ابو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخافت
 ولا يأكل الخنافس لانه ذو ناب ولا بأس بالخفاف والقرى والسودان والزروع
 والعصافير والفاخرة والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدوا النخبة
 قبل ان ينفع فيه الروح لانها لا روح له لا يسبح ميتة. والكلب اذا نال على شاة فولدت
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزالا
 يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يذوق العلف لا ياكل لانه كلب وان
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه ويؤكل ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولها
 حيا ينزب ان نعم لا يؤكل شي منه لانه كلب وان قتل يرمي رأسه ويؤكل ما سوى الرأس
 فان اء صوتين جميعا يذبحنا اخرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس وان خرج
 انه اء ماء لا يؤكل منه شيء ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا يؤكل
 ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس باكل ما في البحيرة
 في الضفادع قولان. واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها
 وان اكلها كلب ففقد بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا يؤكل اذا ذوقها
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها فان وجد الباقية منها يؤكل ايضاً لا
 ان السمكة تموت بسبب حادث هل اكله. وان مات حتف انفه لا بسبب
 ظاهر لا يحل اكله عندنا لانه طاف والجراد يؤكل وجدعيا

او ميتا. فان السمكة في حب ما وفات فيه لا بأس بالكلها لانها ماتت بسبب حادث
وهو ضيق المكان. وكذا اذا جاع السمك في عظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن
من اخذها بغير صيد فمن فيها لا بأس بالكلها وان كان لا يرخذ بغير صيد لا خيرة في
الكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد
رح ان كان رأسها على الارض لا بأس بالكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها
في الماء ينظر فكان ما على الارض منها اقل من النصف او النصف لا يוכל لان موضع
النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطائفة. وان كان الاكثر من
نصفها على الارض الا لان الحكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان
ماتت السمكة في الماء جرم الماء او برده لم يذكره في الكتاب قال عامة الشائخ
رح لا بأس بالكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن
عن ابي حنيفة رح انها لا تוכל كالطائفة وعن محمد رح انها تוכל لانها ماتت بأفة
وقال الفقيه ابو الليث رح ما قاله الشائخ اعجب الي ولما عجب الماء فماتت
الحيتان تحت الجرد قال رضي الله عنه ينبغي ان يוכל عند الكل. رجل اشترى سمكة
في خيطه شدة ودة في الماء وتضمنها ثم دفع الخيط الى البائع وقال اعطها وجاءت
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المتبعة للبائع لانه هو الذي عليها
فان الخيط كان في يده فاشترى الخيط بصيرة يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة
من بطن المتبعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولان المشتراة التي
ابتلعت الاخرى فمما جيبا يكونان للمشتري لانه انما صار له ملك المشتري فيكون
للمشتري. ولو لدعت حية سمكة في الماء فقتلها او نغسب الماء عنها

ثم الاحتياط فيكون بالرى وارسا والجمل المطة كالكلب والفهد والبانى والباغى
والعروصب الشبكة وحقاير وغرزا القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اردت
يتبين ان يكون السم جارعا ويضع عند الرءى حتى لو قتله السم جرحا حل اكله
ومن شرطه ان يرى الصيد رجل رى سهما الصيد فاصابه واغتذ به حيث لا يستطيع
الجرح ثم رماه اخر قتله لا يحل اكله لان السم الاول لما اغتذ به فقد اخرج من ان يكون صيدا
فلا يحل الا بذكوة الاختيار وان رى سهما الصيد فاصابه السم فاغتذ به
اخر قتله ذكرنا انه لا يركل ويضن الثالث الاول قيمته مجرما لانه ملوكا الاول
ويحرمه الثالث فيضن قيمته وان رماه الثالث قبل ان يصيبه السم الاول قتله
لا يحرم اكله ولا يضمن الثالث شيئا وان كان الصيد بعد ما اصابه السم الاول
يتجامل ويظهر فرماه الثالث قتله يكره الثالث يحل اكله ولو رى صيدا فاصابه
فلما اغتذ اليه لياخذ ما مات قبل ان يعثر في يده فلا بأس باكله ولو ان صيدا
دارا سان وكان الوهم كانه ملكا الدار حتى يرمى فاحد رجل رماه فهو الذي اغتذ ^{الصيد}
اذا لم يكونا الا فتأخذ مكاماله ان تأخذ اكله ركه منعا وكره
فيه فالفرج بين صاحب الدار وهو يطير ما ذكره كرمه ورجل رى صيدا
فرمى فيها صيد فجاء رجل واخذ قال الصيد يكون للارءى وان كان صاحب الارض اخذ
تلك الحفرة لاجل الصيد فهو الحق بالصيد وكذا لو ان رجلا اخذ حظيرة فواضه دخل
فيها الداء واجتمع فيها السمك وكان بجال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاحذها
رجل فان اخذ ذلك اجتمع فيها السمك فهو الحق بها وان كان لغيره ذلك فهو الذي اخذ ^{الصيد}
رجل صيدا فاكله الصيد ثم اصابه السم او رماه رجلان فاصابه سهم احدهما فرتقه ثم اصاب
سهم الاخر قتله حل اكله وقال زفرج لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثالث شيئا الاول وان كان

الاول فمما اخذت منها من الثلثة نصفها ونصفها. وان مات من الاول
 الكل ويمن الماء محرما واحدة الاول. وان مات من الثلثة لا يؤكل ويضمن الثلثة
 قيمته جيا محرما وان كان التحريم بترك الزكاة يضمن المعصاة ونصف قصته ودية
 جراحات وكذا لو عاهل. وفي اخذ الاخر وقت الرمي من معاقبه يؤكل وهو لها جميعا
 ولو رعى سهم الماء وسعى في السم في سنة فاصاب ذلك الصيد او غير ان اصاب
 ذلك الصيد وبعد الخيطة فاصابه على جميع ذلك لا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا
 او صيدا بين اذ امر السم في سنة وان ردد السم ربح المروءة فاصابه لم يؤكل
 وهو كالو ومع سبغاء موضع تحل الرمح وحرره على صيد فمات فانه لا يؤكل ولو رعى
 سهمها المصيد رده الرمح عنه او نثره فاصاب صيدا لا يحل وان لم يرد. عن محمد
 على صيده فادام السم في سنة نصيبه يكون مصابا الى الراعي اما ارده الرمح
 عنه او سرقه ينقطع الامانة الى الراعي. وعن ابو يوسف ربح ارده الرمح عنه او سرقه
 فاصاب صيدا يحل ايضالا لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطاد في يوم ربح
 وكذا لو اصاب السم حائطا او شجرة او شيئا اخر رده يعود والربح سواء لا
 مضه المروءة او يكون بطلان التحريم الحائطا لا بقوة الراعي. وكذا لو اصابه سهم
 اخر قبل ان يصيب المصيد رده عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الراعي
 في السم الثلثة نحو سباع لم يكن قصده الاصطاد وانما كان قصده الرمي الى ملك السم
 فاما اذا كان الثلثة مسلما او كئاسا كان قصده الاصطاد وسعى على الصيد ولم
 للثالث لا ربح وان يصيب سهمه وربيان سهمه سهماه نصيبه وصل
 لا يحل على الخيطة لان سهم الثلثة لم يجرى الصيد لم يصب وسهم الاول خرج من ابله
 مضافا الى الاول فهو له ما لو رعى سهم المصيد فاصاب السم نصيبه محمد

مضمونه ليجامع ما ماتت لك القصص لئلا تكعد وانما له ذلك عن اولئك
 هذا ولا يجتمع البديهة والخبر والعرض والسكينة وما اسسه ذلك وان خرج ذلك لانه
 لا يفرق الا ان يكون شيء من ذلك قد عد - وطوله كالمهمم غير وان كان يري به ذلك -
 كذلك وخرجه عدله حل الكله فاما المرح الذي يبدى في الماطن ولا يخرج من في الماطن لاجل
 لانه لا يحصل به انما والدم وكذا الورى الصدسكين فاما به عدله فخرجه حل الكله
 فان اصابه نفع السكين او عصف السيف لا يركل - المراقب كالسهم لا يخرج من
 في سبيل الدم وسبيل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان حرق حل والاملاء ^{حد}
 مروة مديح بها صمد حل لمصو المص - وما يوحى من الاطباء حل عايج الم
 من افرج وعق محمد في العرو والعراد ابد في المراء وحارح المراء ماء انسان حل الكله
 اما التنا اذ ادب في المراء حل بالورى ودد - حارح المراء ماء انسان حل الكله وكرنا ^{طو}
 مع اذ ابد العرو التور في المراء علم انه لا نقد على احدث الا ان عتق له جماء له - له ابد
 لانه عجز عن الدكاة الاحياء من مفسدان المراء والورى يبيع اما الساء اذ ابد - المراء
 لا يري له بعد - المراء - لا يري له عادة وان ربي صمد اصبغ الصد من عرجين
 تمم رالعه وماء اذ بنا - انه كان الصد للتنا في خلاف ما اذ ابد صمد فخرجه حراة
 لا يستطيع الذهاب معها طبت كذلك رما ناتم روى رماء احرطان الصد يكون
 للاول لانه السئلة الثانية لما خرج من المراء من الذهاب فخرجه صمد احدث الرام
 نصار له في المسئلة الاولى لم ياعده اذ الم يجر من لذهب فخرجه فهو كمن نصب
 شكة فخرجه بها صيد والمالك عاث تم يخلص عن الشكة فراء وكل احر فخرجه
 فانه يكون للتنا - رما ناتم لرجل تعلقت فترة وما حيا لا يعلل اليها فان كان لا ينجف
 عليها العوب والورث فزلف لا توكل وان عاث العوب رما ناتم توكل والحماة ^{رت}

من مضاف ما عاصها وغيره قالوا كانت لا تفتدي إلى الميراث حل الكلبا سواء
 أصاب السهم المدح أو موصا آخر لأنه محر عن الذكوة الاحتقار به وإن كانت تفتدي
 إلى الميراث فأصاب السهم المدح حل وإن أصاب موصا آخر احتقار به والكلب
 أنه لا يحل أكلها مروي ذلك عن محمد ربح لأنها إذا كانت تفتدي إلى الميراث بعد ربح
 الذكوة الاحتقار به والطحاوي أعلمه الست تخرج إلى الصغرى رماه وحل وسج إن أصاب
 المدح حل والأفلا إلا أن سوحق فلا يوجد إلا الصيد ولورمى صيدا فأكسرت الصيد
 نسب أحرما أصابه السهم فضله حل أكله لأنه من رماه كان صيدا والعز لرب
 الرمي وكذلك رجلان رماهما معا إلى الصيد وأصاب سهم أحدهما أو ذه برماهما
 سهم الآخر وقتله حل لأن الرمي كان إلى الصيد والمتروى والمبر دارماه فأما حل
 الكلب وهو ما لو يد سواء ولورمى سهمي إلى الصيد فأصاب السهم به أو صيده
 به حل أكله إذا دامه وحل منه الرمي إلى اللحم لأن المقصود يستعمل إذا دونه
 حصل ولورمى صيدا فأصابه السهم فأنجسه برماه بهما أحرما فأصاب الصيد
 وما لا يربح لأنه ما السهم الأول حرم من أن يلو صيدا ولورمى صيدا نسبه
 أن منه عصا وما أن أكل الصيد كله إلا ما أن منه كأنواع الماهله
 بقطوعه من الأيدي من الشاة أو يعطون بعض لحم العبد صها ناكلون بها هم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ذلك وإن لم يكن مان ذلك الصوم من أهل ذلك
 الصوم أيضا وإن كان تعلق ذلك الصوم بحلده مان كان بحيث لا يسميها
 صلاح فهو والممان سواء وإن كان بحيث يوهم ذلك لم يكن ذلك مانا ويؤكل كله
 وإن قطعه بقتعين طول لا يربح كله لأنه لا يوهم بقاء الصيد كما بعد ذلك من رماه
 المدح وإن قطع الثلث منه يربح العز فاما أنه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يربح

الثالث الذي يلي العجز. وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى
العص مدح لان الادواح تكون من القلب الى الدماغ. اما اذا بان الثلث مما يلي العجز
لم يتم الذكوة لانه لم يقطع الادواح. بخلاف ما اذا بان الثلث مما يلي الرأس لانه لم يقطع الادواح
فهم صل الدلوه بقطع الادواح مؤكل لحمه وكذا اذا عده بصفتين يتم صل الذكوة
نقطع الادواح فيؤكل كله. وان بان طائفة من راسه فاكاف من النصف لم يؤكل ما بان
سدا لان الرأس ليس بمدح فهو كما لو بان حراً من الدسب وان كان نصفاً او اكثر اكل الكل
لان يقطع الادواح به يكون فعله ذكوة. مسلم عجز عن مدقوسه نفسه فاعار على من
يحوسر ليجل الكله لاجتماع المحرم والحلل فحرم كلها الواحد يحوسر بيد المسلم بمدح والسكين
في يد المسلم ليجل الكله ولو رعى صدقاً ما به السهم فحرمه وقع على الارض ومات
بجل الكله اسماً لان هذا مما لا يستطيع الانتفاع به. وان اصابه السهم فوقع في
ماء او على صل تم وقع منه على الارض فبات لا يؤكل لعل ان وقوعه في الماء صل يستوفى
في ذلك طر الماء وعطر طر الماء لان طر الماء انما يعطس في الماء عند مخرج. وكذا لو وقع
الصد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض او وقع على السطح ثم وقع
منها على الارض لا يؤكل وان مات على ذلك الشيء ولم يقع منه ما على الارض فهو
ملا. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء ان رماه في الهواء فوقع على صل فبات لا يؤكل
سطح فبات حل الكله لان الموضع الذي وقع فيه مبركة الارض وهذا اذا كان مادته
مما لا يقتل وان كان مما يقتل عادة مثل عدة القصة المصونة وحل الأحرار واللينة
القائمة او الدمج ومحوها لا يؤكل لان ذلك سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على
أجرة موضوعة على الارض ومات يؤكل مبركة ما لو وقع على الارض اراد بذلك
انه لا يصيبه من الأجرة الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطيع

الاجتماع عنه فلو عجز ودكروا التيقن . مع على سحره فاستوى بطنه ومات فانه
 لا يترك لانه ذلك سبب لموته وعن بعض السامخ ح اداري سله في مصروف
 في المايه ومات فالوا سطر ان كان روحى حوته من وضع الماء لاجل لاحتاله
 مات بالماء وانكار لانه حي حوته حل كاله لان موهه هذا الوجه لانها وال
 ما . هذا كلامه ادله ذلك دكونه فان ادله ذلك دكونه حل كاله لانها لانها
 وروى ان رجلا عاوا سعيد من حوررم فقال لا . لعصر الحى عامه دهر
 انسان فودها ما لها على كانه . ورحه فقال سعيد رم دله ها . بلوها مدله
 على ان العامه من الالات . رجل روى الحى من الالات . ما دله ها . بلوها مدله
 بعد به الاصطاد . سم فامات صيدا الى اللحم وتلقه حل كاله وانها .
 لاجل ولوروى الى الحار . السمكه ورك السعد فامات طائرا او صيدا اخر . بلوها مدله
 . وعمره يوسف روى روى ان . سم روى من الالات لانها ما صا لاجل
 النسيه . والصبح انه يوم . ولوروى الى ادلى او فقا . ما دله ها . بلوها مدله
 فامات صيدا ما كولا لاروانه لهذا الاصل ولان يوسف روى روى لاجل
 قول لاجل واليه اساس الاصل ولوروى الى الصيد من . سم فامات صيدا لاجل
 وقال ما لان روى لاجل ولوروى الى الصيد . سم فامات صيدا لاجل
 هو صيد ما كولا لاجل هذا الاصطاد بالرى فان اصطاد ما ما الخوازم العلم .
 ما وهذا الاصطاد من سراطا حها ان كون ما روى طاده معلما .
 ان يكون حار حاسبات او محلب . والتاب انه لاند من الارسل ليه الى ما .
 الادى في الذبح والاربع النسيه الا ان . الرى شرط النسيه عند الروى وارساه
 الكلب والبارى وما اسبه ذلك شرط النسيه . وقت الارسل . ولا .

الصيد في الارسال عند نالحي لو ارسل كلبا او بازا على صيد فأخذ ذلك الصيد ما و
 غيره واخذ عدد من الصيود عمل الكلب تلك التسمية ما دام في وجه الارسال وظل
 قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين بعض تعيينه حتى لو ترك
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يحمل عنده. ولو ترك التسمية عند الرجاء وعنده
 ارسال الكلب عامدا لا يحمل الكله. وان ترك ما سباح الكله ولو ارسل الكلب وترك
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجر فانزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يحمل لان
 وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال. والشرط الخامس
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا متمعا والسابع
 ان لا يتوارى عن بصره ولا يبعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجد
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحمل لقوله ابن عباس
 رضي كل ما اصحيت ودع ما انعمت والاصماء ما رايته والاعماء ما توارى عنك وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويستتر ان يكون السهم جارها
 فان كان معراضا ان خرق يوكل وان لم يخرق لا يوكل. والعراض سهم لا تصل له يدك
 ولا يخرج فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محددانا صاب الصيد بعده وجرحه
 يوكل ولو ارسل فده او كلبه الا صيد وسمي واخذ الصيد وجرحه وقتله واكمل منه
 لا يوكل الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكمل منه يوكل لان الكلب يقبل
 التعليم على وجه يمسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع
 الاكل بل يعلم الباري ببارئيه اذا دعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويست
 لصاحبه فان اخذ الصيد وقتله حرا واكلمه سبأ يخرج هذا الصيد ويخرج الكلب

من انه يكون معلوما وهو كما لا يذى العلم اذا فرضه وامتنع من اجابته لا يبق معلوما يحرم
 هذا الصيد ويجرم به ايضاً ما كان عند صاحبه من الصيود قبل ذلك في قوله ايحييفه
 روح. وفي قوله اي يوسف ومحمد روح لا يحرم تلك الصيود. وقال بعض متأخري ائمة
 يحرم تلك الصيود في قوله ايحييفه روح اذا كان العهد ترساً وأما اذا تطاول العهد بان
 انه عليه شهر ونحو ذلك وصاحبه قد دلت تلك الصيود لا تحرم تلك الصيود في قوله
 لانه في المدة الطويلة يتحقق السمان فلا يعلم انه لم يكن معلوماً الزمان الماضي
 وفي المدة القصيرة لا يتحقق السمان فيظهر انه لم يكن معلوماً حين اصطاد تلك الصيود
 يحرم تلك الصيود. وقال الشيخ الامام الاجل تميم الائمة السرخسي روح ان الحلال
 في الفصيلين واحد لان الحرية لا تنسب ولا يجعل صيده بعد ذلك حرم يعلم انه صار معلوماً
 بان يصيد ثلثاً ولا ياكل منها يجهل الرابع في قوله ايوسف ومحمد روح. وابو حنيفة
 روح لم يوقت لذلك وقال هو معوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رأيه
 انه صار معلوماً فهو معلم وقيل برحمه وذلك الى اهل العلم من الصيادين نادا
 قالوا صار معلوماً فهو معلم. وكذلك على هذا الخلاف يعاينه الاستدلال على قولهما
 تحصيل ذلك ما لا يحسنه اذ ادعاه ويرسله على الصيد قصد ولا ياكل منه ثلث
 مرات وابو حنيفة روح لم يوقت لذلك وقال هو معوض الى رأى صاحبه
 وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه مثل ترساً الا ان عليه رانة الحسن روح وكل الصيد
 الثالث وعلى قولهما الاوكل الثالث وانما وكل الرابع رجل ارسل كلمة العلم الى صيده
 فاحد الصيد وقوله وامساك حتى جاء صاحبه واحد الصيد من الكلب ثم وب
 الكلب عليه وانتقش منه قطعة ترى لها صاحبها الى الكلب فاكلها الا يحرم اكل
 هذا الصيد لانه لما اسكه في رص الى بد صاحبه فقد تم مسأله فلا يحرم بعد ذلك

كما لو أخذ لها آخر من مخلل ذ صلبه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما ولو انقضى
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله يتابع الصيد واخذوا واخذوا في قتل لاجل
'كله لانه لا اكل القطعة التي انتهت خارج من ان يكون معلما وان كان التي تلك القطعة
واتبع الصيد واحد وقتله ولم ياكل في احد صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يفر
لانه امسك الصيد على صاحبه حتى لم ياكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في
الاصطبا لا يخرج الصيد ويحل عندنا وقال ابن ابي ليلى رح لاجل ولو اكل جناحا وبقا
او ظفر من رجليه قتلهم ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد وسمي فاصاب الصيد وكسر عنقه
ولم يجرحه او حنم عليه وحفنه لا ياكل لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان من الادماء
وعن ابي يوسف والشافعي رح لا يشترط الجرح والباري اذا قتل الصيد حل الكله وان
لم يجرح واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لاجل الكله لاجتماع
الحرم والمحلل. وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاما به كلب مجوس او كلب غير معلم حتى
رد الصيد على المعلم باخذ المعلم وقتله لاجل الكله. ولو رد عليه مجوس فاحذه
الكلب المعلم لاسلم حل الكله لان المشاركة نفع بين الكلبين ولا نفع بين الكلب والمجوس
ولو ارسل كلبه على صيد وسمي فاحذه في ارساله ذلك صيود كثيرة واحدا بعد واحد
حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه السهم ونفذ واصاب آخر ونفذ واصاب آخر
حل الكل عندنا. وقال مالك رح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عنده انتعين شرط
في الرمي والارسال وذلك وحده الذي عساه دون غيره. واذا نقلت الكلب المعلم
او جازعة اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لاجل ثلوان صاحبه صاح به بعد الانقلا
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر بجره لاجل وان انزجر وادى الطلب حل الكله لان
ذلك يكون بمنزلة الارسال. ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عدا ثم نزجر وسمي

فانخرجه ولغة الصيد وقتل لايجل لان الارسال من تارك النعمة عند فعل محرم فلا يقتض
الاصالة ولو ان الرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يدعه حتى مات
ذكر في الكتاب انه لايجل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الخيزاري رح هذا على ثلثة اوجه
اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او يصل اليه ويعت من ساعته
ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل الكله لانه لم يقد على الذكوة الاختيائية
وان مات بعد وصوله اليه فلا فعل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لايجل وقال
الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل رح حل الكله قالوا ما قال في الكتاب فياس وا قال
استحسان وجه ما عند واذا اتوا رى الكلب والصيد عن الرسل ثم وجد الرسل
وقد قتل وليس به اثر غيره حل الكله وكذا اذا رى الصيد وجد بعد ذلك ميتا وده
سهمه وليس فيه حرج اخر حل الكله اذ لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوق
عن المخرج صا اذ كان الاطيان في الفياض والشاجر يكون عفوا فان كان ترك الطلب
واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل فطلبه وجد الصد ميتا والكلب
او البازي عنده وده جرامة لا يدري انه حرجه الكلب او غيره لايجل الكله عند اخلا
للتشاف رحمة الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسمي حرجه بحوسه ان يريد ان يحرم
فانخرجه من صيد الكلب حل الكله ولو كان الرسل من لايجل ويحبه والراحم من لايجل لانه من
لان المعتبر هو الارسال وهو كما لو دبح بحوسه ثم ارسله سلم عليه بعد لا يقول مسلم
ارسل كلبه على صيد فصره الكلب ولا فرقته ثم ربه ثانيا فصره حل الكله لا هذا مما لا
الاخر زعمه في صيد الكلب ولهدى صيدا فاصابه وخرقه وقع في الماء بان قال بعضهم ان كان بين
حيوته حين وقع في الماء لايجل الكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجح حيوته حين وقع في
الماء حل الكله لان مات بغير الماء وان رى صيدا فوقع عند بحوسه مقدرا ما عد على ذبحه فان لايجل الكله

لان المجوس قادر على دفعه بتقديم اسلامه فلا يحله ذكوة الاضطرار وان ارسل كلبا على صيد
 فمعه فوق عند نائم او رعى صيدا فاصابه فوق عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا
 بقدر على ذكرته فأت لا يولاه قولا ايجنفة روح لان عند النائم بمنزلة المستيقظ على
 مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ^{فان} ارسل كلبه على صيد
 فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله حل الكله وان ^{فان} فاته ذر ^{فان} تهرب مع فريسه
 اخره وجوعه فقتله لا يحل الكله لان الارسال بطل بالرجوع ^{فان} بدو لعل كل يسال الاجل
 رجل ارسل كلبه على صيد فرجه وبقية من الحيوة ما بقية الذبوح بعد الذبح فانه
 المالك ولم يذكه حل الكله. وكذا لو رعى صيدا فاصابه وجرعه وبقية من الحيوة ما بقية
 في الذبوح: ^{فان} ذر الكه المالك ولم يذبحه حل الكله. ولو ما ^{فان} اخره هذا الحاله
 فاصاب السهم الثاني لا يحرم لانه حكم الذبوح ^{فان} ابو حنيفة ومحمد مع بين ^{السئلة}
 وبين الشاة اذا مضت او بقدر ثب بطنها وبقية منها من الحيوة ما بقية الذبوح بعد الذبح
 فان على قوله ابي يوسف ومحمد مع لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون الرخصة التي بقى الذبوح بطنها
 محلا للذكاة حتى لو ذبحت لاحتل. وعلى قول ايجنفة روح تكون محلا للذكاة حتى لو ذبحت
 حل الكلهما. وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد فيه من
 الحيوة ما بقية الذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل الكله. وقيل على قول ايجنفة روح انه
 في التي مضت والتي بقى الذبوح بطنها وبقية منها من الحيوة ما بقية الذبوح بعد الذبح لا ذبحت
 لا يحل الكلهما هو قولهما. والعجم اختلفوا عند لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة
 حكما فلا يعتبر هذه الحيوة. وفي الرخصة ونحوها لم يوجد نفل الذكاة فاعتبرت ذكوة
 الحيوة عند ايجنفة روح

كتاب في الذكاة

الأول في اعتبار الذكوة قوله تعالى **أما ذكيتهم** وحمل الذكوة المقدر وذمها أهليا
 كان أو حشيا الخلق كله لقوله عليه الصلوة والسلام **الذكوة ما بين الله والجبن**
والذكوة الكاملة ترى الأوداج الأربعة وهي الخلقوم والموى والرقبان الذان بينهما
 الخلقوم والموى لأن المقعر تسيل الدم والرطوبة النجسة وذو الموى حصل بما قلنا
 فإن قطع ثلثة منها حل في قولنا **بغيره** رج أي ثلثت كان ذكوة قبله أي يوسف الآخر ليعمل
 حتى يقطع الخلقوم والموى واحد أو دجين وعند محمد رج يشترط قطع الأكثر من كل واحد
 من الأربعة. وذكر الكهجه رج أن هذا قول أبي حنيفة وعند الشافعي رج يشترط قطع الخلقوم
 والموى دون الرقبان الآخرين والمسئلة معروفة ثم السنة في الأجل الغرم هو قطع العرق
 في أسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والعرق الذبح فإن ذبح الأمل أو غير الشاة
 والرقبان أيضا لقوله عليه الصلوة والسلام **ما أنهر الدم وأثر الأوداج كل**. وإن
 ضرب بالسيف من قبل القفا فإن قطع العرق الشرطية قبل الموت حل ويكون مسليا
 وإن مات قبل أن يقطع العرق لا يؤكل. ويكره سلع الجلد بعد الذبح قبل أن يبرد ^{بهم}
 لأن ذلك فعل بعد تمام الذبح. ولو ذبح شاة أو ابلا أو بقرا تحركت بعد الذبح وخرج منها
 دم مسفوح توكل. ولو لم تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لأن محل الذكوة هو المحل
 ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح. وإن لم تحرك وخرج منها دم مسفوح أو تحركت
 ولم يخرج منها دم أكل لأن الحركة وخرج الدم المسفوح علامة الحياة وإن لم يعلم حيوة عند
 الذبح لا يؤكل. وإن علم حيوة عند الذبح ولم تحرك ولم يخرج منها الدم أصلا أكل ولو ذبح
 شاة مريضه ولم تحرك منها إلا ما قال محمد بن سامة رج أن فحنت فاهها لا تؤكل وإن فحنت
 فاهها أكلت وإن فحنت عيها لا يؤكل. وإن غمضت عيها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل
 وإن قبضت رجلها أكلت وإن نام شعرها لا يؤكل وإن نام شعرها أكلت. وهذا إذا

اذالم يعلم خبوة وقت الذبح. وان علم خبوة وقت الذبح الملت على كل حال شاة او بقرة
خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكون ببيع
الام وهذا في قوله ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتذكر بذكوة الام شاة او بقرة
اشرفت على الولادة قالوا ليكر ذبحها لا يتفصيع الولد وهذا قوله ابي حنيفة رحمه الله
لان عنده الجنين لا يتذكر بذكوة الام بقرة او شاة تقصرت عليها الولادة فادخل رجل
يده في موضع الولادة وذبح الولد حل كله لو وجد الذكوة الاختيارية وان خرج من غير موضع
الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة
الاضطرارية وهو المخرج في اي موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز
عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد بها وذبح الولد ثم ذبح الشاة
قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاولى والذئبية بكون
وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقرة الذئب بطها
وبقي منها من الحيوة ما يبقى في الذبوح بعد الذبح على قوله ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر
تلك الحية ولو ذكاهما لا تحل. واختلف المشايخ على قوله ابي حنيفة رح ذكر الطحاوي
والفقيه ابراهيم الليث رح ان تلك الحية معتبرة في قوله ابي حنيفة رح حتى لو ذكاهما يحل
وذكرت قصص الامم السرخسية رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل كلها كانت الحية
فيما يتوهم بقاؤها ولا يتوهم. وقال ابي يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او
اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من يوم
يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب الذبوح وروى عن محمد رح اذا ابتل الذئب
بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقي فيها من الحيوة
والفقهاء على ما ذكرنا لا يحنيفة رح ولا المرأة المسلمة الكفاية في الذبح كالولد وكذا

العبي الذي يقتل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيبيع قيمته كما بيع أسلامه
 وان كان لا يبيع لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الارحس
 مسلما كان او كتابيا لانه اعذر من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والمرأة حلال
 وان كان الكتل حريا الا ان يسمع منه انه يبيع عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل
 لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعي رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة الردوان
 ارتد لا دين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان تعود المجوسى وتنفى ولا يصب
 وذبيحة لانه فر على ما اتفق اليه ولو تمس اليهودى او المرأة لا يحل صدق ولا يوكل
 ذبيحة والغلام اذا كان احد ابويه نصرانيا والآخر مجوسيا وهو عقل الذبح ويصب
 ودم تحت عدنا. وقال الشافعي رح لا يوكل لاجتماع الحرم والمحل فلا يحل كما لو اشترك
 المسلم والمجوسى في الذبح فانه لا يوكل. ويكره ذبيحة الاما فى الا انه يحل قوله بالمنفعة
 رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكوفي رح انه لا حلال بينهم الحقيقة
 وانما اختلفوا لانه صفان صف منهم يفر وسوة عيسى عليه السلام ويعرّف الربوا
 فهم صف من العاوى. واما آحاد الوصعة يحل ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصف
 ومنصف منهم يكونون السوء والكت اصلا ويعدون النفس فمكيدة الاوتان
 لا يوكل سيدهم ولا يحل ذبحهم. واما آحاد ابو يوسف ومحمد رح بحرمة العبد والذبح
 في حق هؤلاء رجل اذا دان يذبح عدد دامن الدبايح لا يجزى تسمية واحدة على واحد لما
 بعد هاروان ائتمم الرجل شاة للذبح وسعى ثم الى تلك السكين واحد غير هاروان لم يلمت
 بخلاف اربعة اذا احدهما وسعى ثم الى ذلك السهم واخذ سهمها آخر فانه يشترط
 وجود التسمية على السهم الثاني لانه في الرء الشرط هو التسمية على كل الرء والثاني
 غير الاول وهذا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لاختلاف باختلاف

السكين وإنما يختلف باختلاف المذبح ولهذا لو ترك تلك الشاة وأخذ أخرى
 ودفعها بتلك التسمية لأجل ولواضحة شاة وسمي ثم كمل انسانا فالأول شرب ماءوا وضعت
 أو ما أضفه ذلك من عمل لا يكن ثم ذبح بتلك التسمية جازا وجوز التسمية على الذبح والعمل
 اليس لا يفتن بين التسمية والذبح ولو أطال الحديث وأطال العمل تم ذبح لا يركل
 لو وقع الفعل بين التسمية والذبح ولهذا يقبل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل
 بعمل البسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله أو قال الله أكبر
 يريد به التسمية جازا وإن أراد به التحميد دون التسمية لأجل لأن الشرط ذكر اسم الله تعالى
 على الذبح وذلك إنما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على العمل
 طبع لأجل خلل الخطيب إذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز له الجمعة وهذا لم يفتن
 عن الجمعة روح لأن المأمور به الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر اسم
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية أو أراد به التسمية على الذبح أكل
 أما إذا نوى التسمية على الذبح فظاهر وأما إذا لم يكن له نية فكذلك عند العامة
 وهو الصحيح وإن لم يرد التسمية على الذبح وإنما أراد شيئا آخر لأجل أنه لا يرد
 غير ما أريد ويكون يسمى مع اسم الله تعالى سواء يقول اللهم تقبل من فلان وما أشبه
 ذلك ولو قال ما سم الله وسمي محمد قال أبو القاسم الصغار روح لأجل ولو قال سم الله
 وسم الله على محمد يملأ كله ولو قال باسم الله واسم فلان قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله
 يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة روح لا يصير ميتة لأنها لو صارت ميتة يعبر
 الرجل كافر. قال آية وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مررت بالاضاحي والله أعلم
 كتاب الودعة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون أيذا عا وما لا يكون وهو ما يتوكل على الله

بين يديه وقال هذا رديعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعد ذلك
 الثوب ثم فزع الثوب كان ضامنا لان هذا قوله له للوديعة عرفا وكذا لو وضع
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بها كان ضامنا لان هذا يدل
 عرفا ولو قال الجالس لا اقل الرديعة وضع بين يديه وذهب فصاع الثوب لا يضمن
 لانه صرح بالرد فلا يصح حود غايدون القول وحل حاد الى حان مذابة وقال لصاحب الحان
 ابن اربطها فقال صاحب الحان اربطها لك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد
 الدابة فقال لصاحب الحان صاحبك اخرج الدابة لسمي. ولم يكن لصاحب الدابة
 صاحب كان صاحب الحان ضامنا لان قوله صاحب الدابة ابن اربط الدابة استداع
 عرفا وكلام صاحب الحان هناك تون الرديعة. وكذا ان رجل دخل الحمام وقال لصاحب
 الحمام ابن اصير الثياب فقال صاحب الحمام ذببت الموصع هو والله قد سواء وان كان
 صاحب الحمام حاسا لاجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل
 باللسان شيئا ودخل الحمام وان لم يكن للحمام ثياب في يمين صاحب الحمام لان وضع الثياب
 برأى العين منه استحفاظا وان كان للحمام ثياب فانه كان المياة حاصرا لاصص صاحب
 الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثياب اذ لم يقل لصاحب الحمام ان اضع الثياب
 وان كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام في استحفاظ من
 صاحب الحمام في يمين صاحب الحمام بالتصريح. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بحجر من صاحب
 الحمام فلم يخرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام قائما قال ان كان ثيابي فاعدا
 لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان قائما مضطجعا او
 واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يلبس ثيابه او ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب ظلت
انها ثيابه كان ضامنا لاه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك
كتابه ثم قام الباقر معا فملك الكتاب فتمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب
عندهم فقد استحقظهم فاذا قاموا تركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المنتزح فتمنوا جميعا
وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على اخرهم لان الاخرين الحفظ ينتعين
للضمان . سورة قام من الحانوت للصلوة في الحانوت ودالح فضاغت الودبعة لم يضمن
صاحب الحانوت لانه حافظ يجبر انه فلم يكن مضيقا ولا يكون هذا منه ايذا للودبعة
بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته عزرجل دبح الرجل عشرة دراهم قال خمسة منها لدية
وحصة ودية عندك فاستهلك القاض منها حصة وهلكت الحصة الباقية ضمن القاض
سبعة ونصها لان الحصة الموهوبة مضمومة على القاضين لانها هبة فاسدة والحصة
التي استهلكها نصفها من العبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الحصة والحصة الاخرى
التي ضاعت نصفها من العبة فيضمن نصفها من سبعة ونصفا

فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الودبعة في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا
لانه جهل الامانة فيضمن كالرمات مجعلا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها
فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الملب ربح ان تجلس في الودبعة في دارى فنسيت
الكتاب لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وصعته في دارى او في موضع آخر كان ضامنا
وهكذا روى عن ابي يوسف ربح . ولو قال وضعت الودبعة في مكان بين يدي فمقت
فنسيتها او قال سقطت في قال الفقيه ابو بكر الخ ربح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث
ربح ان قال سقطت في لا يضمن . ولو قال بالفارسية بيغكندم يكون ضامنا وان قال يفتاد

انهم لا يضمنون . وقال القضاة انما لا يضمنون قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الودعة
 ولا اذكرى كيف ذهبت كان القول قولهم مع يمينه ولا ضمان عليه . وبه نأخذنا في دعواه
 لا فرق بين قوله سلكتم ومن دونه سقنا دار من لا يكون ما سأل على كل حال . وقال الا
 كيف ذهبت مال مصمم يكون ما سأل خلاف ما لو قال ذهبت ولا اذكرى كيف ذهبت
 وقال يمين الائمة السرخس راجح الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا اذكرى
 كيف ذهبت او قال لا اذكرى كيف ذهبت ولم يرد عليه . رجل دفع الى لادن ثيابا ليعبدها
 ثم قال الدلال دفع الثوب من مدي وعا . ولا اذكرى كيف ما ع قال الشيخ الامام
 المحلل ابو بكر محمد بن الفضل راجح الا ضمان عليه . ولو قال سقت ولا اذكرى راي حارث
 راجح لم يضمن ما سأل راجح عند رجل ومسلما في الآب العمارين ثم ادعى انه كان
 فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا اذكرى ما كان فيه قال القضاة ابو جعفر راجح
 الا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه انه دفعه او صفعه ثم يحلف بان حلف برئ كان
 كل من رجل ادعى كسامة دراهم عند رجل ولم يرد عليه ثم ادعى ما سأل الودعة
 الرابذة قالوا الا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه التصبيع والحجامة وبهذا
 . وعن بعض راجح ان ليس الا ان تتجاع راجح في مودع بقوله ذهبت الودعة ويسب
 موضعها ما حاب وقال ان دنها في داره لم يضمن وان دنها في غيره ضمن قبل ان يراها
 في كرمه سرق قال ان كان له باب ملس تشيع والافوت تشيع وكذا الدار اذا لم يكن
 لها باب . رجل عنده ودعة فقال لا اذكرى صعب ام لم اصع ما لو يكون ما سأل
 ولو قال لا اذكرى اصاعت ام لم يصع لا يضمن ما سأل ولو قال هلك الودعة عندك ثم قال
 رد دت طفت يكون ما سأل ولا يقبل قوله انه لا ضمان في راجح راجح راجح
 رجل يبيع فقال القاضى ابارها لآخر لا عرب دنها مع الموه بل ان يقاتل

الامام أبو بكر محمد بن الفضل مع ان ضاعت او سقطت بركتها يكون ضامنا. وان سرق منه
 او بمزاحة اصلته من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل ودعيته ويقول
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادري ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه
 ما اودعه عنده فان ابد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه اتلف الوديعة
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فانه لا يضمن
 لان ذهاب الوديعة ليس بضره وجهله عابده اليه اذ امات المودع واختلف صاحب
 الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهولا للوديعة فماتت الوديعة دينا
 في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن نجاش مع علي قايص
 قوله اصحابنا مع يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضامنة ما له الميت ^{عليه} قاي
 قوله لا يوسف مع يجب ان يكون القوله قول الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام
 المورث اذا انتشك كس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدارحه
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بغير ذلك
 هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي في
 عيال المودع لا يضمن المودع حر كان المختلط او عبدا صغيرا وكبيرا ويضمن الذي خلط
 بسوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذ كانت دراهم او دنانير او شيئا مما يكال او يوزن
 فاعين المودع طائفة اى بعضا منها ضمن ما اتفق ولا يضمن الباقى فان جلو المودع بمثل
 ما اتفق فخلطه بالباقي كان ضامنا لكل لان ما جاوره ماله فصار خالط ماله بالوديعة
 ولو احد المودع ضمن الوديعة لينفقها في حاجته ثم بداله ان لا ينفق فردا للمجمعة
 تم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى
 بعض من عياله فهو كقوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها اليك مع اجنيه كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع
 بحثت بها اليك مع هذا الاجنيه واستودعتها اليه ثم ردها علي فضاغت عند عيادته
 وبصر ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان. اذا طلب صاحب الوديعة ربحه
 فجد وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جحد ما لا ف وجه المودع. ان قال له انسان ما حال
 وديعة فلان عندك فجد او جحد وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال
 وديعتي عندك فجد قال شمس الائمة السرخسي ربح منه خلاف من ايد يوسف وذر فرج
 عما قد نغريه يكون ضامنا. وعمل قول ابي يوسف ربح لا يكون ضامنا. وذكرنا على اذا جحد
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك نسخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع
 الذي كان فيه حالة الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد فهلك لا يضمن
 صاحب الوديعة اذا اطلب المودع بالرد فجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودعها كذا
 ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عند لا يقبل بينته ويكون ضامنا. وكذا لو اقام المودع
 البينة انها كانت ضاعت قبل الجحد وذكره النسقي اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد
 الوديعة بعد ذلك واقام البينة قلت بينته. وكذا لو اقام البينة انه رد ما قبل الجحد
 وقال انما غلطت او نسيت او ظننت انه ردوت حين دفعها اليه واقام ادق في قوله هذا
 قبلت بينته في قياس قوله ايجنفه و ايد يوسف ربح. ولو طلب المودع برد الوديعة فقال
 لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني ولكنها هلكت ذكره الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
 المودع اولا قد اعطيتها ثم قال جدا يام لم اعطكها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا
 وقال العيس بن ابان ربح لا يضمن. والعصم ما ذكره الكتاب. ولو قال بعد موت المودع
 ردتها علي الوصي كان القول قوله مع العيين ولا يضمن. ولو قال الرجل لغيره استودعني
 القاتن ضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبها مني كان القول قوله المستودع والضمان عليه

ولما قال المستودع اخذها منك ودبعة وقال صاحب المال بل غصبتيها فانه ضامننا ولو قال المدين
 المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي ودبعة او قال اخذتها منك ودبعة
 وقد صاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم ونه على المستودع الف
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلعا بعد ايام فقال الطالب احببني ودبعة والدين
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وصاعت الودبعة كان القول قول المستودع ولا
 شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الودبعة ولكنه يقبض
 الودبعة منه ودقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الودبعة اخبره
 من الوكالة قبلت بدينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عيبد قبلت بدينته
 . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاتاها القرض مائة درهم وقال المدين منها عشرين
 قرضا والباقي عندك ودبعة ففعلتم اعادة العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه
 رب المال اربعين درهما فقال اخطأها تلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الا ربعين
 ويضمن بقيتها . اما النقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض
 فاذا اخطأ العشرين الذي هو ملكه بالودبعة فعاد مستهلكا للودبعة ولا ضمان
 عليه في الاربعين لانهم اخطأوا ربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق ^{كان}
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي ودبعة وكذا
 لو هلك الباقي بضمن خمسة اسداس لودفع المدين عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا
 العشرة لك والسبعة الماقية سلمها المدين فهلكت الدراهم في الطريق بضمن
 الثلثة لانها كانت هبة فاسقة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان
 وصية المتاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها مانت فدية

الا دفع الردع الوديعة الامن ليس في عياله او وضعها في الايجز فيه مالها وكانت الوديعة
 دابة فزكها او حمل عليها وكانت الوديعة عبدا فاستخدمه او فزا طبسه وشيئا فغير
 فافترشه ثم اعادها اليه وردها الى الحالة الاولى برضى عن الضمان عندنا وان اخرجها
 عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فحارث عليها الحر وان كانت الوديعة معه
 في سفينة فلقطه غرقا وخرج للموصى وخاف عليها وما اشبه ذلك فذبحها المغير
 لا يكون ضامنا. وللمودع ان يسافر بمال الوديعة عندنا اذ لم يكن لها حمل وموتة وقال
 الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نجاه ان يسافر بالوديعة ضامرا فيها فماتت كان ضامنا
 عنه الكل. واجمعوا على ان للاب والوصي ان يسافرا بماله اليتيم ولا يصير ان ضامنا
 الوكيل بالبيع اذا سافرا بماله سبعة ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعه بالكوفة فانزحها
 من الكوفة امير ضامنا. وان اطلق الوكالة فساخر به ان كان شيئا له حل وموتة يكون ضامنا
 . ان لم يكن له حل وموتة لا يصير ضامنا عندنا اذ لم يكن له يد من السفر وان كان له يد
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا بغيره في حال الخروج ام قصر وقال محمد بن يعقوب بن
 طاهر الخروج او قصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان طال الخروج بلون ضامنا وان قصه لا يكون
 ضامنا. هذا اذا كان الطريق امنا فان كان خروفا وله يد من السفر لم يصبه ضامنا عند
 . ولذا الاب والوصي وان لم يكن له يد من السفر ان سافرا به لا يضمنون ان سافرا بنفسه
 يكون ضامنا. وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفوع اليه
 متهما بان كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والده اذ لم يكن متهما بخلاف على الوديعة
 وله ان يدفع الى اجير الخاص وهو الذي استأجر مشاهرة او مساهرة لئلا يكون معه
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا في بيته او في بيته او لم يكن فان الابن على ساكنا
 والدية ولم يكن في نفقتها فخرجها من المولى وتركها المولى على الابن فصاعت الوديعة

التي كانت في النزول لا يضمنان . ومن عجز عليه نفقته لا يكون في عياله اذ لم يكن شاكنا معه .
 وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الزوجا لاضمان عليها . وكذا لو دفع اذ دفع الوديعة
 الى من يهود الموعد لا يضمن . ولو دفع الموعد الوديعة الى عياله الموعد ذكر القيد ويرى
 والفقيه ابو الليث وشيخنا الائمة السرخسي رحمه الله ان يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام
 ابو محمد بن الفضل رحمه الله في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد الى من في عياله الى مالك يكون
 رد الى المالك من وجه الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالتك بحلاف الغاصب
 اذ ارد المصوب الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ لان تمام الضمان كان واجبا بالرد
 على من كان في عياله المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالتك واذا دفع الموعود
 الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قوله احيى نفقة
 . وقال صاحبها رحمه الله ان يضمن ايها شاء فان صد الثاني رجع الثاني على الاول
 وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عتراه شياء اذا سلمها
 انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها المرتفع لا يملك الا من يغير
 اذن الواهن فان فعل فهلك عند الثاني كان للراهن ان يضمن ايها شاء قيمة
 الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد . وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المودع
 لا يملك الا بداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذ لم ينقل
 له الوكيل اعمل فيه بربك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجالا الاول
 ببيع بطل الا فلا وان قال له الوكيل اعمل فيه بربك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني
 ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه بربك . ومنها اذا استأجر
 دابة لم يركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للعمل . وكذا مستأجر
 الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير

المذهب للباس لا غير غيره. ومنها رجل اخذ ارضا وبذر البزير بها ولم يقل صاحب الارض
 اعلم فيه برأيتك لا يدفع الى غيره مراعاة فان كان الدرع من قبل الاخذ كان له ان يدفع
 الى غيره مراعاة على كل حال. ومنها المصارف لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعلم
 فيه برأيتك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عاين ولا يملك المعاوضة وان
 يبيع. والسفح لا يملك الا بضع فان اضعف وهلك لم يملك المال ان يعين ابهات لو ان
 سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والاستبصاح لا يملك الا انداع والاب والوصى والقاضي
 يملكون الا انداع عدا او دعه رجلا وغاب لم يكن لولاه ان يسخره الودية فيسرقها
 القيد ما دونا او يجزوا عليه دين او لم يكن رجل او دعه عند احد سرق الى المعاوضة
 ودبغة فتم مات الودع من عرساين كان الضمان عليهما فان قال الشريك الى صاحبه
 في يد شريك في موته لم يكن مصداقا رجل وضع عند رجل ودبغة ودمعها الودع
 وحاربه وذهب الى الجمعة وبرك باب الحاموت مفتوها واعلى صيا صفر الحفظ
 حاربه وذهب الودية من الحاموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح ان كان الصبي يربط الاشياء ويحملها لم يضمن الودع وان كان من لا يربط
 ضمن. وقال القاضي الامام علي السعدي ربح لم يضمن على كل حال لانه ترك الودية جرحا
 فلم يصب. رجل دعه الى اخر ما وقال اسق به ارضه ولا تسق ارض غيره فسقى الرجل
 ارض الاخر تم سقى ارض غيره فلما سقى من السقى سرق الرضا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل ربح لا يضمن الرجل لان الساوا جبر ومضى وكيفما كان فالمر غير مستاجر ولا
 مستنجان بل هو ودبغة عند ظلم سقى به ارض غيره صار خالعا اذا ترك الاستعمال عادت
 ودبغة كما كانت. ومن حكم الودية والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاود الى الوفاء
 بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال. موهب غاب

عن بيته فقال له رجل اجني ان لي في بيتك شيئاً فادفع الى الفتاح حتى ارفعك فلم اليه
الفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فوضعتها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل مع لا يضمن الوديعة لان يدفع الفتاح اليه لم يصرفا على بيته في ذلك الاجبة ولا جبر
لبنته بما يحجر منها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
هو الله لا يصدق في الحامدة الا ان يشهد عندا القهين انها اعاره. وقال القاضي
الامام علي السعدي مع يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالتمليك يكون بالقول
قوله. قال رضي وعندي ان كان الاب من كرام الناس وسرايع لا يقبل قوله في الاعارة
ما كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان
ادفع الى هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى اقاء في امره مواجهة ثم قال
للمرسل جدد ذلك لقيه فامرته بدفعها اليك ثم اذ ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل مع له ان لا يدفع لان يكون المال ريب عليه فلا رطلوه بالدفع في ذلك
ولا يصدق في النقص عند الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة ذاك اليقين في الدنيا وفساده
في الوديعة. رجل احس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع سرقتم واحد المولى
بعضها يد عبده وقد اتلف البعض فباع المولى العبد وان كان صاحب الوديعة يتبته
على ان الضام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة والخيار ان ياراجع البيع
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه طهره الى بيعه على ماله
وان لم يكن له دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت له من ريب
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالدينه هذا
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن تأمداً من ان
لان الدين ظهر في المولى دون المشتري. رجل ادع عندا انسان خمسمائة درهم فأنقذه

الموضع منها ثمانمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم خلفه انه شيعي من
 الوديعة شيئا قالوا لا يكون مائة درهم لان ما اتفق صار دينا عليه بالاتفاق فلا يكون
 حاسبا للوديعة. رجل استعان من رجل ذهب فقلده مبيبا فسرق قال الشيخ الامام
 ابراهيم بن محمد بن الفضل روح ان كان الصبي من لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه
 المستعير يغيره فان كان المستعير ضامنا. قال الشيخ الامام هكذا ذكر اس سمعنا من
 محمد بن زاذان رجل استعان من رجل دابة فحفرت الصلوة بدفعها الى غيره لم يمسكها
 فضاقت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو اعار غيره
 وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لاصح لانه لو اعار غيره لا يضمن ويكفي له
 ان يعير كان له ان يودع. ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر حسن الامام
 السرخسي روح ان المستعير لا يملك الادعاء مطلقا ولو فعل كان صامسا رجل عاهد
 امرأته الى القاضيه واحضرت والد زوجها واخذت عليه ان للعائنه وديعة بدائية وطلت
 الثقة من ذلك قال الشيخ الامام ابراهيم بن محمد اذا كان في يد والد الزوج درهم
 او ما يصلح لثقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مغرور بذلك في بداء كان للمرأة ان
 تطلبه وللعاينة ان يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها فخر الامام
 فان دفع غيرها كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المائة يدفع كان القول قوله
 ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا الروجها عده وانها ليست بوكيلة عن غيرها
 واما يستخلف من كان خصما وان لم يكن الوديعة مما يصلح لثقة الزوجات فلا حصصه
 بينهما. ولو كان للعائنه من غير رجل والغريم يقر بالاداء المكاح فالدين على الوديعة
 ثلاثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لانه في الرجل ضامنه جميع كلنا ندفع نصيب احدنا
 اليه كان ضامنا فلو ايجز في دفع لانه لا يتعين نصيبه الا بالثقة والموضع لا يملك الثقة

ويجوز ان اودعها رجلا ثوبا وكلا لا تدفع الا اليها جميعا فندفع الى احدهما كان ضامنا . فان ارد

المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الخيلة له في ذلك ان يقول للعامل انك يطالب بمبتدأ
وفيها الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع الى الاول مودع هاتن فضا

ورفته قدر الدويعة في عبوته وجب الضمان وتركته ولا يقبل هذا من الدويعة لانه

مات مجهولا فان اقامت الورثة البسنة على اقرار الميت انه قال في عبوته ردوت الدويعة

قبلت بينهم لان الثالث بالبسنة كالنائب عانا . ولو قال المودع لرب الدويعة قد ردت

مغرا الدويعة ومات كان القول قول صاحب الدويعة ومقدار ما اقدم عليه لان الدويعة

صارت دينا في حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الدويعة ومقدار ما اخذ في بيته

وحل ساول مال انسان فخر امره في عبوته ثم رد المال الى الورثة بعد موته قال الشيخ الامام

ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن الدين ويمنع حق الميت في مطلته اياه ولا يرجع

له الخروج عنها الا بالنوبة والاستعفار للميت والدعاء له . رجل عنك دويعة لانسأ

وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غرة سبق عليهما وتسكنان معه فماتت في حاله قوم

دفعوا الى رجل درهم ليبيع الخراج عنهم فاختارها وادتها من دبله ووضع في كده فدخل

المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يجدونه قالوا

لا يكون ضامنا . وهو كما لو قال ذهبت الدويعة ولا ادري كيف ذهبت ونعم القول قوله

مع اليقين ولانما عليه مودع قال وضعت الدويعة بين يدي ثم قتت نفسيها فضا

كان ضامنا . ولو قال وضعت بين يدي فماتت اذ كان مالا لا يحفظ وعرضة الدار

وعرضة الدار لا تعد حررا لهما المحاور والذهب يكون ماملولا قال دفت في دار

او في كوة ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يحدد تضييعا .

وقيل اذا وضع الدويعة في مكان حصين معه موضعها اختلف فيما المتأخر من الصحيح ان لا يضمن

وإذا لم لا يضمن وإن قال لا أدري وضعت في داري أو فم كان أخر كان ضامنا. أمر آخر وأدعت
 حبيبة من بنات سنة فاشتعلت الرواة بشئ فرقت العيبة في الماء لاختلاف عليها ولو كانت
 العيبة غصبا عند غصب والسكلة بحالها كان ضامنا والله أعلم

فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة إذا كانت شيئا من الصوف والودع غائب تخيف عليها الفساد فإن رفع إلى
 القاضي يبيعه جان ويغني أن يرفع فإن لم يرفع حتى تسد الأمان عليه ولو كانت الوديعة
 حنطة فافسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فإن اجر صاحب الحنطة أن ههنا
 ثقب الفأرة لا يضمن. وإن لم يخبر بعد ما اطلع على ذلك ولم يسهه كان ضامنا. ولو كانت
 الوديعة دابة فاصابها شئ فامر الودع رجلا ليعالجها فاعالجها فطعت من ذلك فطعت
 الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فإن ضمن المستودع لا يرجع المسودع على الذي عالجها به
 وإن ضمن الذي عالجها كان المأمور علم وقت الامر بالمعاجة أن الدابة لغير الذي زبده
 وعلم أن صاحبها لا يأمر الودع لا يرجع وإن لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنها له كان له أن يرجع على
 الودع لأنها كانت في يد الودع والدليل المالك من عقت الظاهر رجل أودع عنده
 ثيابا ورضعها الفأرة فحافوته وكان السلطان بأخذ الناس مال لكل شهر جعلها طيعة
 عليهم فأنخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الطيعة رهنها عند من خسرته قالوا
 الفأرة لا يتدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لأنه أمين ويضمن المرفق لأنه مودع
 ويخبر صاحب الثوب أن شاء ضمن السلطان وإن شاء ضمن المرفق. ولد الرجل الذي يضم له
 بالفارسية ياكل إذا أخذ شيئا رهنًا وهو طائغ كان ضامنا وكذا الواحد ما يجانه دواهم
 وهو طائغ كان ضامنا. وكذا العرا إذا كان طائغا يكون ضامنا ويصير مردوا لشهادة
 رجل في يدهما الإنسان فقال له السلطان الجائر أن لم تدفع اليه هذا لست جسدك شهرًا

خبرتك مني لا يجهدك ان يدفع المالك اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع اليه لان
 اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير في الجائر
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو الغريب المتوالي يخاف خد التلغف وسياسة اجناس هذبة كتاب
 الاكرام. المودع اذا قال دفعته الوديعه الى ابنه وانكر الابن ثم مات الابن فوثق الاب
 مال ابنه كان ضمان الوديعه في تركه الابن. اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة
 من الوديعه فحجها الوديعه ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذا لك وجه الايتام اذا جمع
 اولياء الاسام والجيران وقالوا للوصي ائتمننا عليك على هؤلاء الاطفال من مالهم فحجها
 وقال مالهم في يدي شيء ثم اقر بشيء وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو حجه الوديعه
 الوديعه ثم اقام البينة عليها كما قبل المحجود ان قل لبس لك عندي وببعة قلت بيته
 ويبرأ عن الضمان. ولو قال نسيت المحجود او قال غلظت ثم اقام البينة انه دفعها الى
 صاحبها قبل المحجود برى ولو قال كنت في السفينة ففرقت فناولت الوديعه انسانا لا يصدق
 الابينة. وكذا لو قال دقم الحريق فبيعته فناولت الوديعه انسانا لا يصدق الابينة وجعل
 دفع المادخل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى
 رجل اخر يدفعها الى فلان بالري فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وجه الميت ولو كان
 الدافع جاحضا عن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا امرت الوديعه
 من دار المودع وماب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله
 كان ضامنا. قيل لو ان احب الدار دخل كرمه وبستانه وهو متلاذق بالدار قال ان لم يكن
 في الدار احد ولا في موضع يسمع الحسن اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تفصيل وقال ابو نصر
 اذا لم يكن اغلاق الباب ففرقت منه الوديعه لا يضمن به اذا كان في الدار حافظ. وفي دفع الوديعه
 فلم يسمعه المودع قال ابو القاسم ربح ان امكنه دفعه فلم يدفعه فمضى وان لم يقدر على دفعه وان كان

يخاف من دونه او غيره لا يضمن المودع اذا ربط السلسلة على حبل خزانته في خان بجير
ولم يفتح فخرج ضرب الوديعة بالمرءة بعد هذا اعطالها لانها لا يمكن ضمانها لانها لا تملك او يملك
من داره من رجل فدفع الوديعة الى الذي استأجر البست ما ان انقضى ان يكون الخبز ربح ان كان
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كل المودع الى اجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن
كذلك وكان واحد منهما قد دخل على صاحبه فباعه اسبغ اذ لا يكون صا سالانه كود سره
من في عياله امرأة عندها وديعة لان تحضر بها العشاء فدفع الوديعة الى الجارية
فهلكت الوديعة عند الجارية قال الشيخ الامام ابو بكر الخليلي ربح ان لم يكن بجيرها عند ابواب
احد من يكون في عياله لا يضمن كما لو دفع الحريق في دار المودع كان له ان يدفع الوديعة
الى الاجنبي المودع اذا بعث الوديعة الى صاحبها على يد امه الكبير الذي ليس في عياله
فهلكت يكون صا و ان لم يكن الابن كبير الا انه لا يكون في عياله الاب فهلكت الوديعة لا يضمن
الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الاب قد سراسل يكون الى والدته لا يضمن
بالدفع اليه كالرابعة الوديعة الى صاحبها على يد عبده الذي اجبر من غير ماله لا يضمن
وان كان الصبي في مال المستأجر يسكن معه

فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها

سألت الوديعة اذا طلب الوديعة وقد صاحب العسة فقال المودع لا اصل اليها الله
فان غير على تلك الناحية فقال المودع اغر على الو. عه ايعم قال الشيخ الامام ابو بكر الخليلي
ربح ان كانت الوديعة تعد من المودع لان قد ربحه بالذبح او لسبق الوقت ولا
ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين ما رسل رب اندين رجلا الى مدينته
ليغفر دينه فقال المدبون دفعت الى الرسول وصدق الرسول وقال دفع المال الى
المرسل وعاحب الدين ينكر وصول المال اليه قال ابو القاسم ربح القول قبل الرسول مع

رجل أودع عنده انسان وديعة وقال هذه السر من لغيرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليها الوديعة
فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق له المودع حتى هلكت الوديعة قال ايها القاضي
لا ضمان على المودع رجل أودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في حافرتك فانه مخوف
فوضع في الحانوت فسرقت الوديعة في الليل قال القاضي ابو جعفر ان لم يكن متزاهرا
من الحانوت وليس له مكان اخر احرز من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون
ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضما في هذا العدل واسأله العدل
وضعها في الحقيبة فضاعة كان ضامنا وان قال ضما في الجوالق من غير اشارة وضما في
الحقيبة لا يضمن امرأه اودعت كتاب وصيها عند رجل بجفرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى
زوجها بعد وفاتها فبُرئت وارادت استرداد كتاب الوصية قال القاضي ابو بكر الخبيزي ان كان في
الكتاب اقوام منها للزوج بما لا يقبض مهرها من الزوج فلم يودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت
المرأة تسترد ملك نفسها بان كان المرطاس ملكا للمرأة لما رد الكتاب من ذهاب حق
الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الاقوي ان الوديعة لو كانت سيفنا نارادت المنة ان
تأخذ من المودع ليغرب به رجلا ظالما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد
متوسط وامر ان يسلم الملك الغريم ان دفع اليه درهم قبل ثلثة اشهر لم يدفع المدين
اليه درهم الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الملك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم
اودع حق الطالب قبل مضي المدة او بعدها فانه يدفع الملك الى الطالب ودون الطالب ثلثة اشهر
رجلا مالا وقال لا تدع المالا الى الصناعات حتى يجمع فادفعه فادفعهم قال محمد رحمه الله
في القياس يكون ضمانا وبه فان ابو حنيفة رج وذا الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو سفيان
امراة قالت لاكارها لا تخرج انزل في منزلك فوضع الكار في منزله فجاءه رجل ياتي به
فخرج السلطان ما كان في منزله قال القاضي ابو بكر الخبيزي ان كان منزله قريبا من موضع البيت

فلا نمانا على الامار لان حفظ الكس وتخصيته يكون على الامار فاذا اخرج من مخرج الكس
 قريباً من انسد ودخت مؤنته لا يفيض رجل خام جلا وادعى عليه الف درهم ناكل المدعى
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفاد وضعا فبدا اسان خيازة المدعى بالية فلهيات مال البينة
 فاستمر المدعى عليه الدراهم وان الامين ان يرد عليه ثم اخرج على تلك الناجية واخرج على الف
 قال الفقيه ابو بكر راج ان وضع المدعى والمدعى عليه الف عند الامين لا يلبس له
 ان يذهب الى اعداءه وان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صاحبها صاحب المنة
 عند عدله فوفرن الحطة الى بيت رجل واحد البت عائب وسلم الور الى امرته وقال
 هذا المولى بعظمتك زوجك ودبقة وعام الهدى الما اجرت المراء وجرها بذلك لامها
 على القول و ارسل المولى الهدى انعت من اجل هذا الزوجان في لا اقل فاما هو والعبد
 وقال انه يكون عليك ايا ما تحمله فلا تدفع العبدى ذلك تطلب المولى وادان بأخذ
 فقال المولى لا دفعه الا الى العبد الذي حمله الى بنته ثم سرق الرق الى ان كان صاحب البت
 صدق العبد بها قال العبد انه لا يبيعته اليك ودهه مصر بالمع من المولى وان لم يصدقه
 او قال لا ادرى اهو نزل العدم هو عصب وبدا العدا ودهه لانسان اخر وثوق
 في المولى يعلم ذلك لانضم مبعه عن المولى رجل اودع عدا اسان الف درهم ثم ان صاحب المولى
 اقرض الوديعه من الذي فنده قال ابو جعفر لا يخرج الف درهم الوديعه حتى يصير في يد
 المستودع حتى لو هلك فلان اصل يد اليها لا يضمن ولذلك ان كان اصلها له
 وكذا لو قال المجمع لصاحبها انك زلت ان اشترى الوديعه ستمائة وسبع مائة مائة مائة
 جمل درهم الوديعه بجيبه وجر على من ستمائة الدراهم بعد ما سكر سيرة ابو جعفر
 او غير ذلك بعضهم لا يضمن له حفظ الوديعه وموضع يحفظ مال نفسه هو جيبه وقال بعضهم
 هذا الذي يزل عقله ما اذا زال عقله بجيبه لانه لا يملك حفظ ما له من جيبه لانه غير المجمع

بنفسه يفتح مضجعا أو مودعا غيره. وجعل حل ثياب الوديعه على راسه فنزل عن راسه فالتفت
 فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرقة الثياب قال ابراهيم القاسم رح ان اراد به الموت فتركه
 صامنا. وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن. ولو كان مكانه الثياب كيس فيه ذراهم لا يضمن
 لانه لا يضمن الكيس تحت جنبه الا للحفظ. مودع قال له رب الوديعه اذا جاء لغيره فرد
 عليه الوديعه فلما اطلبها غيره منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد
 اليه قال انه كان هكلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا اطلب المودع وديعه قال اطلبها عندنا عيدا لطلبك الله
 فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد
 اقرارى لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لان قوله اطلبها عندنا انما يقبله الشيء القائم ولو ان صاحب وديعه طلب الوديعه
 فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فتترك ويجمع ثم هلك لا يضمن لانه لا اطلب
 منه الوديعه فقد عرله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع. ولو قال
 احمل الى اليوم وديعه فقال افضل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك غدا لا يضمن
 لانه لا يجب على المودع حل الوديعه الا صاحبها. رجل دفع الى رجل ثوبا ليبيع فقال له
 وقع من الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن
 ولو قال نسيت ولا ادرى ذاي حازرت وضعت يكون ضامنا. رجل آودع عننا نساء
 جارية فأتى المستودع قال الناطق رح ان رأوها جبة بعد موته لا ضمان عليه وان لم يرها
 جبة بعد موته فقالت ورثته قد ماتت اوردها عليه في حياته وعربت لا يقبل منهم
 لانهم يدفعون الضمان عن أنفسهم. ورد ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الف الف درهم
 وبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فأتى الرجل ولا يدرى ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينا ما الميت ولا يقبل قوله الورثة ان اباهم قد ردها الاصحابها. وكذلك رجل دفع
اربعين مائة والبذ ومنها او من احد هاتين المزارع في الارض زرع قد حصد ولم
يعد موقته قال محمد بن قيس الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات.
دينه ما الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد ردها عليه الابينة. وذكر في الجامع الكبير
في باب ما يقر صاع الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

كتاب العارية

قال العلماء ونازع المستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رحمه الله ليس له
ذلك لان عنده الادارة امانة والساح له لا ملك الا باحة وعندنا الاعارة تخليك
ولهذا لو قال لغيري ملكتك منفعة هذه الدار شهر اولي يقل شهر بعبري ومن كانت اعارة
والملك يملك التملك. ولو قال لغيري اجرتك هذا الدار شهر من غيري اولي يقل
شهر لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكره شمس الائمة السرخسي
رج ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للرجل قال الشيخ الامام
علي بن محمد البرزوي رحمه الله لا يعير غيره للرجل لان الناس لا يتفاوتون في الرجل. رجل استعار
من رجل دابة للركوب او ثوبا لللبس ولم يذكره اللابس كان له ان يعير غيره للركوب
ويعير غيره لللبس ويكون ذلك استعينا للراكب واللابس فان ركب هو بعد ذلك ليس
معد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله اذ اهلكت يكون ضامنا. وذكر
شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحوه زاده رحمه الله لا يضمن وكذلك
كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعاره مطلقا كان له ان يعير غيره ورجل استعار
من آخر دابة غدا الى الليل فاجاب بمصاحب الدابة بنعم غم استعاره اخر غدا الى الليل فاجاب
بنعم فان الحق يكون للمساكين منها فان استعاره اسعافا فليها جميعا رجل استعار من آخر ثوبا

غذا إلى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته
 واستعمله فخطب قال ابراهيم بن يوسف ربح لا يكون منا رجل استعار من آخر ثم راعنا إلى الليل
 فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأته واستعمله فخطب
 قال لا يكون ضامنا لان اعان الدواب لا يكون إلى النساء والاعوان ما كان من متاع
 البيت رجل استقرض من آخر فذا بغير استعارة ليستعمله يوما بغير نوره هلك
 الثور الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعارة وليس باستقرض المحيوان لا يستقرض
 الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليسمى له وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد
 مضمون بالعينة رجل ارسل رجلا ليستعير دابة من فلان إلى الحيرة فحضر الرسول
 إلى صاحب الدابة وقال لا يا فلان يقول لك امره دانتك إلى المدينة فذهبها إليه
 فجاء بها الرسول وذهبها إلى المرسل ثم بدا للمرسل ان يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم
 بما قال الرسول لصاحب الدابة ولربها إلى المدينة فهلكت لانهم لان العباد
 صاحب الدابة وهو اعارة إلى المدينة ولا يقال ان العير لم يأذن للركوب إلى المدينة
 الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الادان كما لو اذن لعبد له ان يركب
 العبد لا نأقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسل
 وان ركبها إلى الحيرة فخطب يكون ضامنا لان العير لم يأذن للركوب إلى الحيرة وادان
 المستعير لا يرجع هو على الرسول لان من فعل ما شره لنفسه

فصل فيما يخص المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعير عت الدابة
 مع وكبله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام
 المولى ذكره الشركة انه لا يكون ضامنا. رجل استعار دابة ليدب المكان معلوم يذهب إليها

للمساقة كان ضامنا. ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فذلك الدابة كان ضامنا
 لأنها إجارها للذهاب لا للمساك في البيت ولو استعار من آخر ثورا ليكب أو ناله
 وعين الأرض فكب أرضا أخرى فذلك الثور والاستعمال كان ضامنا لأن الأرض تضاف
 في الكواب فصح التعيين. صبي استعار من صبي آخر ناسا ونحو ذلك فاعطاء وكان الفأس
 لغير الدافع فذلك في يد الصبي المستعير قالوا كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على
 المستعير وإنما يجب على الدافع. وأما كان الدافع محجورا فغاب الفأس بالخيار فيضن
 أبها شاء. وجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا
 ولا ما يعمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى الحيرة أو أمسكها بالكوعة شهرا
 يعمل عليها فغطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا لطلاق الإعارة وإن استعار
 دابة يومها إلى الليل ولم يسم ما يعمل عليها لا يضمن إذا هلك في اليوم أو أمسكها أحد
 اليوم فذلك ذكره الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه السائغ رج قال بعضهم
 إنما يضمن إذا انتفع به في اليوم الثاني وإن أمسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم
 هو ضامن على كل حال. وأطلق الكتاب دليل عليه. وبه أحد الشيخ الإمام نفس الأئمة
 السرخسي لأن الأذن بالقبض موقت بعد الوقت يكون مسكها مال الغير بضمانة
 المستعير إذا تفتت حاجته بالدابة المستعارة ورد هاجم عدة أو مع بعض من كان يعملها
 فذلك لا يكون ضامنا. وكذا الورد هاجم عدة صاحبها عند يقوم على الدابة وقال الشيخ
 الإمام الراشد العرب هو اهرازه رج على قياس هذا يجب أن يقع إذا ارد الغاصب الدابة
 المعصومة إلى عدة صاحبها بعد يوم على الدابة ويحفظها مع رده وللعمران يسترد
 العارية ويرجع فيها من شاء كانت الإعارة مقلعة أو موفقة لأنها غير لازمة بل استعارة
 من أحرار ما لستم فيها أو يعرض بها فاختلا فاعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدد المالك

ان يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او مؤقتة الا عشر سنين او ما انقضى
 ذلك لانها غير لائحة ثم اذا كان الاعارة مطلقة فربح الميراث لا يعين للمستعير شيئا وكان
 للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي ربح يعين العريضة البناء والغرس
 قيمتهما قائمة يوم الاسترداد. ولو كانت الاعارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض اعركك
 هذه الأرض عشرين سنة لغرس فيها او يبنى فيها ثم يرجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
 ضمانا للمستعير قيمة البناء والغراس قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير
 ان يربح البناء والغراس ولا يعينه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قطع الاشجار وربح
 البناء لا يضر بالأرض فانكار يفر ذلك كان لصاحب الأرض ان يقول مالك البناء والغراس
 بالقيمة. وعلى قوله زفرج للمستعير ان يربح البناء والغراس ولا يعين صاحب الأرض
 كما لو كانت الاعارة مطلقة. وعلى قوله لغير ابن خازن في هذه لنفسك علم ان اتدكها
 في يدك ابدا او قال الم وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك
 ويكون البناء فاذا اخرجته من الأرض يعين قيمة البناء والغرس ويكون ربح ذلك
 لصاحب الأرض. ولو ان رجلا اعار أرضا لغيره عمارا وقتا او لم يوقت
 فلما تقارب الحصاد اذا نخرج المستعير القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان
 لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لانه المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فترك الأرض
 في يده الحصاد بالاجر ويمير الاعارة اجارة. ولو ان رجلا اعار أرضا لغيره المستعير
 فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجته فالبناء يكون له هذه اجارة فاسدة لانه شرط
 البناء لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة
 ما لو قال لغيري هبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما ضمت الاجارة لغيره
 المدعو اذ مات المستعير الميراث لا يورثه كابطال الاجارة بموت احد المتعاقدين. وعلى استبعاد

من رجل دابة عارية موقنة فلم يرد ها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت بفنق قبتها
لان دابة العارية يكون على المستعير وموتة الرد تكون عليه وفي الردعة تكون على صاحبها
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاعارة تكون على الاخر رجل اعارة دابة وسمع مكانه
مطلوما فجاءوا بها فمردوها الى المكان الماذون بهلكت به دابة كان ضامنا وفي الردعة
اذا ليس الردعة حتى ضمن لم يهلك به بعد ذلك ترى عن العمان رجل اعارة
شيئا بشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك به فلم يبع هذا الضمان ولا يكون ضامنا
عندما رجل قال لغيره اعرتني دابتيك تعقب فقال رب الدابة لامل عنصتها فان ركب
ركبها كان القول قوله المر ولا ضمان عليه وان كان قد ركسها لا يصل قوله ويكون ضامنا
لوجود سبب الضمان وهذا استعمال دابة المر وان قال رب الدابة اخرجنيها قال لا
اعرتني كان المقول قوله الرّاك مع حمسه ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان الرّاك
بادن المالك رجل استعار حمارة الرّسان الى البلد فلما اراد البلد لم يمهله الا حصة
الا الرّسان فوضع الحمار به رجل ليدفع به الى الرّسان وسلم الى صاحبه هلك
الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا
بالدفع لا غير. وانا استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المصلحة للمستعير
ان يعير غيره سواء كانت الاعارة بما تفاوت الناس في الاتعاع كالركوب والانس
اولا يتفاوت كسكن الدار والحمل. وان كانت الاعارة لركب المستعير بنفسه يدفع
الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يدفع الى غيره
وهذا قول من يقول ان المستعير لا يملك الايداع. ولو قال المعير لا يدفع الى غيرك
كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره. رجل استعار دابة ليتسبح صاه الى موضع
فلما اسبح الى القبر دفعها الى اسان ودخل ليصل صرقت الدابة قال محمد رجل لا يكون

رجل استعار سترًا للذين فسق من الذين لا يكون ضامنًا لأنه لم يترك الحفظان ليضحي
 في الحائط كان ضامنًا رجل استعار دابة تنام في الفاسقة ومقودها في يد فجاء انسان
 يقطع المقود وذهب باللدابة لا يضمن المستعير لأنه لم يترك الحفظ ولو ان السارق
 قد المقود من يده وذهب باللدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنًا لأنه اذا نام على
 وجهه يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعًا قيل هذا اذا نام مضطجعا
 فان نام جالسًا لا يضمن على كل حال لأنه لو نام جالسًا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة
 تكون بين يديه لا يضمن فهنا اول رجل استعار حمارًا الى الطاهونة فادخله الربط
 الذي يكون ثمة وجعل على الباب خشبًا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان
 ذلك حفظ وليس بتضييع ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في السرح للسرعة
 فضاع ان علم ان صاحبه يرعى يكون الثور في السرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك
 ضمن رجل استعار من آخر ثورًا فاعاره ثورًا يساوي خمسين نجح المستعير في هذا الثور
 وبين ثور له يساوي مائة وقرنهما مضطجعا المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس
 لا يضمن والا يكون ضامنًا لأنه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيًا ولان
 بسكان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه
 شيئًا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية
 قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير رادًا ولا مضيعًا فلا يكون ضامنًا رجل
 دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز الفقايع من يده
 عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي يجب لا يكون ضامنًا قيل هذه اذا لم يكن من سوء
 امساكه فاذا كان من سوء امساكه يكون ضامنًا رجل بعث اجيرًا او تلميذًا واستعار
 حمارًا فسقطت العباءة عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم ربح ان سقطت من جيب الاجير

فإنما لا جبر ضامن لم يصف الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت
 الصلة مندها إلى غيره ليس كما فضاغت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل في كتاب
 المستعير بشرط العارية ركوب نفسه كان ضامنا لأنه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك
 الإيداع . وإن لم يكن كذلك لا يضمن لصاحبه الاعارة في هذا الوجه فيملك الإيداع وذكر محمد
 في السيران المستعير إذا ودع عنه من ليس في عياله كان ضامنا وأما علم

فصل في المستعير إذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب العير أن يرد فقال المستعير نعم هو إذا دفعه إليك
 ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرقت من المستعير ثوبا كان عاجزا عن الرد وطلب
 لضمان عليه . وإن كان المستعير تادرا على الرد فإن أظهر العير السخط والكراهة في الأصل
 ضمن المستعير . وكذا إذا لم يظهر السخط ولا الرضا لأن الرضا لا يثبت بالشك وإن صرح
 بالرضا لا يضمن المستعير . ولا استعارة كتابا فضاغت ثم جاء صاحب الكتاب وطلبه بالرد
 فلم يجبه بالضياع . ووعده الرد ثم أخبر بالضياع قال بعضهم إن لم يكن آيسا من وجوده
 لضمان عليه . وإن كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا قبل
 ودعى الضياع منه لأنه ضاقت . امرأة استعارت سراويل لللبس فلبست وهي تمتع
 فزلفت رجلها فتمزق السراويل لضمان عليها لأنها غير مضمعة . رجل باع من آخر عميرا لمعاره
 البائع حماره ليحمل العمير فلما حمل وأراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذره وسقه
 كذلك فالتخل عنه فأنه لا يستمسك إلا هكذا قال المشتري نعم فخذ عذره ثم خلا عنه
 بعد ساعة وترك العذار فأسره في الشيء فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط
 مفيدا فإذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو أعار رجلا شيئا وقال له لا تدفعه إلا غلظت فذهب ذلك
 عند الثاني قال القتيبي أبو جعفر في ضمن المستعير لأنه دفع بغير إذنه . وقال بعضهم

ان كان شيئاً لا يختلف الناس في الاشتغال به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئاً
من مال ولده الصغير الماذون فان فعل به ذلك كان ضامناً . والعبيد الماذون اذا ائتمروا
صحح الاعارة . رجل استعار من رجل ثوراً فقال له العير اعطيك غداً ظمماً كان
الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامناً لانه
احد بغير اذنه . وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من آخر ثوراً غداً فاجابه صاحب الثور
بنعم ثم جاء المستعير غداً ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فذلك
قال ابراهيم بن يوسف ربح لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غداً وكان صاحب
الثور اجابه بنعم غداً وهذا قال صاحب الثور اعطيك غداً وعدله الاعطاء وما
اعاره . رجل رهن عند رجل خاتماً وقال للمرثقي تختم تختم فذلك الخاتم عند لا يهلك
بالدين ويكون الدين على عاله لانه ارضاعية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه
ثم هلك يهلك بالدين لانه عاده رهن قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خصمه وان امره
ان يتختم في السبابة فذلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالمحفظ لا بالاشتغال
به فلا يخرج من ان يكون رهن . ولو امره ان يتختم به في الخصم يجعل الفرض من جانب
الخصم يجعل الفرض من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو وما لو امره بان يتختم به في
الخصم ولم يأمره ان يجعل الفرض في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح . رجل قال
لخبره من غير ان يستعيره فخذ عدي هذا واستخدمه به يكون ذلك وديعه ويكون لطم
العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبداً لطم العبد يكون على المستعير لان
نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه
عبد الله ابو بكر البجلي رأت عبد الله الروزي قال رأت عبد الله بن المبارك ربح يستمد
من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعنه ابن المبارك ربح ان رجلاً استأذنه ان يستمد من محبرة

غير فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان ان ثور بن جرح انه سئل عن هذا فقال هو
 ما لا خير فليست اذنه. قال الفقيه ابو الليث روح ان اسأله فحس وان لم يستأذنه
 ولكنه يعلم انه يريد ان يستعد من محبته فان لم يأذن ولم يبه فلا بأس ولو انه سجد
 منه من غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشيء فلا حرج له ذلك الا ان يكون بينهما انبساط
 فلا بأس به. رجل دفع الى رجل سكر الفسرة قال ابو بكر البلخي روح ليس له ان يجلس لنفسه
 شيئا ولا ان يدفع الى غيره ليمش فان نشره كما امره ليس له ان يلتقط منه وهذا الوجه
 الى رجل درهما ليعزقه على الفقراء ليس له ان يأخذ منه لنفسه وان كان فقيرا قال الفقيه
 ابو الليث روح هذا هو القياس ولكن لا يأخذ بهذا لان النشر للاماحة وبناء الاماحة
 على السهولة لا على الاستقصاء فلا امره ان يشره ما رآه اباح له ان يلتقط وان يجلس
 لنفسه مفقدا وما يحبسها الناس. رجل قال اعير حطتك في حل في ساعة او قال جعلتك
 في حل في الدنيا قال ابو بكر البلخي روح يصير حوله الدارين ولو قال لا اخاصك ولا اطالبك
 ليس هذا بشيء وحقه على حاله. رجل بنى دارا علوية حائطا بالرهص واستاجر الاجراء
 بهندين درهما للساد ثم اراد ان يستزاد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار ولما ملك
 نيجة ما دام قائما واذا هدم لم يكن للتراب فيه فادار العيران يستزاد الدار فقال
 له المستعير رد على عقبة هذا الحائط والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر روح ليس للمستعير
 هدمه ولا له ان يرجع بما اعق في العارة ارادته اذا اتفق بغير اذن صاحب الدار وليس له
 ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب
 ملك صاحب الارض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير امره قال نصير روح ان
 يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لاياله لا يمتعه ارجوان لا بأس به. رجل استعار كتابا
 ليقرأ فوجد في الكتاب خطا ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه يبيع له لا يخطه

لانه تعمره في ملكات الغير بميثاقه. وان علم انه لا يكون اصلاحه مما ان اسلم بها لانه ما عرفت
 دلالة ولولم يعلمه لا يكون اثما لان الاصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره ايعز ذمتك
خمينين او قال الا فرحين عن محمد رج انه قال له فرحان ذاهبا وجائيا استحسنانا قال ذلك

كل عارية تكون في المصر نحو التشبيع في المنارة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له
 ان يرجع عليها. وعن أبي يوسف رج اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها
 ويبيع ويبرمها غيره. وان لم يسم لها موضعها ليس له ان يخرج بها من المصر رجل استعار من
رجل امته لنضع ابنه له فارضته فلما صار العبي لا يأخذ الامهها قال له الميرار دد على
 خادمتي قال ابو يوسف رج ليس له ذلك وله اجر مثل خادمتي الى ان يطعم العبي. وكان ابو
 استعار من رجل رسا ليعود عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم بقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
 فان راد اخذه كان له ذلك. وان اقبله ملاك الشريك في موضع لا يقدر على الكراء كان المستعير
 ان لا يدفع له ليلان هذا ضرر به. وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه
 الى اذ الموضع الذي يجد فيه كراوا وشرا. رجل قال لغيره قد حلتك على هذا قال
ابو يوسف رج هو عارة وكذا لو قال حلتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار محملا
او نسطاطا وهو المرفض رجل بها فحلتك عن أبي يوسف رج هو عارة وان لا يكون نسطاطا
 ولو استعار قويا او عمامة او سيفا صار فيه كان ضامنا. رجل قال لغيره هذه الدابة لك
 ودفعها اليه عن محمد عن ابن جهمية رج ان هذه عارة واما النخعة سكتها. وكذا كنت
 منحة الارض زراعتها ولا شيء يحتاج الى منفعة كخدمة العبد وزراعة الارض وليس
 الثوب وركوب الدابة ولو استعار قويا البسطة فوقع عليه من يد شيء وغفر فوقع عليه
 فخرق لا يكون ضامنا والله اعلم بالصواب ومع الله على سيدنا محمد واله الطاهرين

كتاب القطة

ربح اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند جماعة العلماء ربح وقال بعضهم بجل ومنها
 وتركها افضل. وقالت النخبة لاجل ربحها. والصحيح قول علمائنا ربح خصوصاً وان
 سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير او عرضاً او شاة او حماراً او غلاً او زباً او لا وقال
 الشافعي ربح في الغل والحار والعرس والادل الترك افضل. وهذا اذا كانت العروا وانما
 في القرية فترك الدابة افضل. وادار ربح اللقطة يعرفها فنقول التفت نقطة او حن
 ضالة او عندى شئ من ماله يطلب دلو به على ولعنك الرواية في ربح العريب
 قال محمد ربح الكتاب يعرفها حولا ولم يحصل من ما اذا كانت اللقطة غلبة او كثيرة
 ومن اجمعة ربح روايتاً من مائة درهم او مائتين درهمين او مائة درهمين او مائة درهمين
 حولا. وان كانت اقل من مائة درهم عشرة. درهمين او مائة درهمين او مائة درهمين او مائة درهمين
 من عشرة دراهم يعرفها ثلثة ايام عشرة دراهم اكان عشرة درهمين او مائة درهمين او مائة درهمين
 اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى وقال بعضهم الاحسن يحفظها وادار احد او من
 الخمسة الى العشرة يحفظها اياماً عشرة الاحسن يحفظها خمسة الاحسن يحفظها عشرة واما المائة
 الى المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين الى الف او اكثر يحفظها احوالاً وان ربحهم
 في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة ايام وفي الدنانير واحد يحفظ يومين او مائة وان كانت
 دون ذلك ينظر عمة ويسرهم بقصد وقال الشيخ الامام لاجل تحسن الائمة او يكون
 محمد بن اسمعيل السرخسي ربح ليس به هذا فقد لازم بل يفرض ذلك الى ربحي التفتير
 الى ان يطلب على وانما ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك. فنعد ذلك القليل ان صاحبا
 دفع اليه. وان لم يجز فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يحضرها وان شاء فصدق بها
 فان تصدق بها صاحبا كان بالخيار ان شاء امسكها. والصدقة ويكون التواكب
 وان لم يجز الصدقة فان كانت اللقطة ثمانية مائة الفقى أحدها من الغنى وان لم يكن

قائمة لا يملكه الجبار افساد من فقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه
بقي. فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون التواب له وان اراد الملتقط
مرفق اللقطة الى عسده فهو على وجهه. ان كانت اللقطة شيئا لا يظلمها صاحبها كالسهم
وقشور الرمان فهو على وجهه ان وحدها الملتقط غير مجتمعة كان له ان يستفيع بها .
وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما حمله كان له ان يأخذها لا بعد عن ماله
. وان كان الملتقط وعد هاجله محمدا ليس له ان يستفيع بها قبل التعريف لان الظاهر
انها سقطت من صاحبها ولم يبقها. ولو كانت اللقطة شيئا يظلمها صاحبها اراد الملتقط
ان يعيرها الى نفسه بعد ما عير بها مده التعريف فهو على وجهه ان كان الملتقط غنا لا محل له
دلك عدد. اسواء على ذلك امر القاص او غير امره. وان كان الملتقط ميرا ان اذن للقاتل
ما ان ينفقها على عسده يحل له ان ينفق ولا محل لغير امر القاص بعد عامة العلماء. وقال
بشرح يحل فاقا للقطعة شيئا اذ امعه عليها يوم او يوما بعدد ما كان قبل ما يحل
حب الصب ومثلها في كلهما من ساعته عيا كان او فقيرا. وان كان كثيرا يبيعها بما اراد القاص
ويحفظ ثمنها. والكتاب اللقطة مما يحتاج الى الثقة ان كان شيئا يمكن احاطه به برأيه
ما اراد القاص ويمنع عليها من الاجر. وان كان مما لا يمكن اجارتهما يبيعها بما اراد القاص وينفق عليها
من القاص فان اعق عليها من ما ان نفسه فان فعل ذلك ما اراد القاص يرجع على صاحبها
امر القاص لا يرجع وينفق الملتقط ان يشهد عدد رفع اللقطة انه يدونها الى صاحبها فان
اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله اي حيفه ومحمد بن
يحيى ذكرنا ابي يوسف رحمه الله عليه على كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه ولا يرضى
الملتقط الا بالعدى عليها او بالنفع عند اطلب هذا اذا امكده ان يشهد فان لم يجد
احدا يشهد عند الرجوع او غاف انه لو اشهد عند انرفع بأحد عنه ظالم فترد الاستهارة لا يكون

ضاينا وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى حاوره ممن لا تترك الاشهاد مع القدرة
 طيب. رجل في لقطه واشهد فحاور رجل واحد في انما له وذكر وزها وكيلها بعددها
 وكل علامة كانت بها ما مات جميع ذلك فلم يدع اليه الملتقط وطلب البينة عنده
 لايجز المانقط على الدفع اليه وعلى قوله انك ربح على اندفع الى الجبل. ولو دفعها اليه
 بالحملة تم حاورها فقام البينة اليها له فان كانت اللقطة فائقة في الاول ياخذها
 صاحبها منه اذا قلد ولا يثني على احد وان كانت ما كلة او م بعدد على احد هاتما
 بالخيار ان شاء من الاحد وان شاء من الدفع وذكر ان كتاب الكمال الملقط
 دفع بقضاء القاضي لايمان عليه وان كان الدفع غير قضاة من على مات في المارة
 كان اربعة ان يبيع ساعة ورماله ويحمل من ذلك في حله عم ولا يبيعهم في مكان
 ويجمع من جزها واحدا لها في ذلك الكمال فحاورها انسان دفع ذلك فاقوا انكار ارباب
 العلم هيو المراض لجميع نهها وحنا ما ريتون في ذلك فكل دان ان يكون جميع
 ولا يجوز لغيرهم ان يرضوا ذلك. ورد في هسام في محذور اذا اجمع بين يمينه
 في ايمان وترك صاحب دانه وذهب وان ذلك كونه من احد هالا صاحب الحارس
 عقيب وحده اياها ان لم يكن له نعمة فهو حلال لواحده. وان كانت له نعمة يكون
 لقطه وبكم اللقطة معلوم الساع والكمسرى اذا كان في به حاورها فاجور احمده
 وان كثر لان هذا ما بعد لورث. ولو وجد حدة ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة
 واحد وله قيمة فان وجد الكل موضع واحد لم يعلقه لان لها قيمة وان وجدها
 في مواضع متفرقة تكاملها به والتعجب بها بجملة اللقطة. بحال الواو ارا وجدها
 متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز احمدها لان الواو ما يربى عادة فيصير عملة
 المباح لا كذلك الجور حتى لو وجد الجور تحت الاشجار ويتركها صاحبها فانها تكون

بمنزلة النواة. وكل من يذيقها المصيف بنمارس نقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك المص
 لا يسعه ان يقتل شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نعا او دلاله لا في
 المص لا يكون مباحا ذلك عادة. وان كان في الحائط فان كان الثمار مباحة ولا فسخ للمص
 واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن. وان كان الثمار مما لا يتغير اختلافه فيه
 قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك. وقال بعضهم لا بأس
 اذا لم يعلم الشيء مباحا ودلالة او عادة وعليه الاعتماد. وان كان ذلك في الرساتين
 التي يقال لها بارسنه. ما كان ذلك من الثمار التي تنجب لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم
 بالاذن. وان كان من الثمار التي لا تنجب اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم اليه هذا
 في الثمار الساقطة تحت الاشجار وان كانت على الاشجار لا الاصل ان لا يأخذ وهو مباح
 ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يستحسنون ذلك
 نفسه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد الطريق اوراق شجرة يتبع به نحو
 ورق النوت ونحو ما يربط به دود القرفان كان كثيرا له قيمة لسبله ان يأخذ وان اخذ
 كان ضامسا وان كان ورقا لا يتبع به كان له ان يأخذ المزارع اذا التقط السبل بعد
 حصد الدرع وجعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل رح يكون ذلك له خاصة
 لان له لم يلتقطها المزارع لا يلتقطها صاحب الارض وما يلتقطها العبد فهو ماله
 الثوب الخلق اذ ارماء صاحبه والمواة ومن ربحها المزارع كان هو المالك والمزارع
 كان له ان يربح مملوكة يربحها شيئا من المطاطيح فاسمها الناس في الفقيه
 ابو بكر الخي رح اذا تركها صاحبها لياخذ من ثماره فلا بأس به كما لو ربح الدرع
 وترد في الارض سائل للثقلها الناس رح سبب دابته فاحذر ما عير واصطفاها
 قال القاضي رح ان كان المالك قال عنه السبب صلتها لم يخذها لم يكن لها صاحبها

لن يأخذها لانه المالك التملك وان لم يكن قال كان له ان يسترجعها لانه لم يبيع التملك
 وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو مملوك له بالية الى سبها وان اختلف الأحد والمعا
 فقال الأحد لصاحبها فذلت عدا النسب في لوان احدها وانكر صاحبها ذلك انقول
 كان انقول قول صاحبها مع الحي لانه يكرام امة التملك ولو نسب راسه فلهدها
 انسان واصحابها ولم يقل صاحبها عدا النسب في لوان احدها كان لصاحبها ان ياد
 وان قال صاحبها عدا النسب من سواء لملاحدها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
 قالوا كان لصاحبها ان يأمره بملكها الأجد وان قال ذلك لقوم معلومين فهو لوان
 استحسانا وبطريق هذا ما ذكر محمد في السير الكبير رجل قال لمجاعة طار به هذا
 احدها ستم من ثمار طماح يكدرك عليك ان احدها رجل التقط لقطه لغيرها
 تم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكره الكتاب انه يراى عن الصمان ولم يقل
 به ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه من ما اذا اعادها الى ان تحول
 قال القصة ابو جعفر رح ايمان اذ اعادها الى محل ما اذا اعادها الى ان تحول
 ما اذا اعادها الى ان تحول من السهم من المحصر هذا اذ اعاد اللقطه لغيرها اذ اعادها
 ليأكلها لا يراى عن الصمان ما لم يدع لصاحبها لانه اذا اعادها لاكلها كان عاصا والما
 لا يراى الا بالرد على المالك من كل وجه وقيل على قول روي عن الصمان وهو كمالو
 كانت دابة فركبها ثم يرد عليها وركبها مكانها على قول له يوسف رح يكون صامسا على
 قوله روي لا يكون صامسا وكذا الرورع حاشا من اصبع ما ثم تم اعادها الى اصبعه بعد ما
 شبهه ثم يام فهو على هذا الخلاف ولذا اعاد الى اصبعه قبل ان يشبهه من ملك الدوم
 روي عن الصمان في قوله وصمها اذا كالت القطة قد ما لم يسه ثم يرد واعاد
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لم يكن كالمس ذلك الدوم بما اذا كان

بهيئة القوم على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حقيق وليس يستعمل وكذا
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا البس في الختم يستوى فيه المعنى والبس اما اذا البس
 في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا قولهم وان لبسه في ضمره على خاتمنا
 الرجل معروفنا يتختم بجامعين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
 الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف
 وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا
 بسيفين فتقلد بهذا السيف ايعه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم بل فتح
 باب القصر فطارا الطير اوتفتح بابا مطبل مذ هبت الدابة او حل قيد دابة فذهب
 الدابة او حل قيد عبد فاني العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رجلا ضمان عليه
 كفيها كان ذهبت في فرد ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رجلا ضمان في الاحوال كلها
 وقال الشافعي رجلا ان ذهبت في فوره يضمن وان ذهبت بعد ما مكنت ساعة ثم
 والساكن اذا فتح باب الربط فخرجت الاربعة لا بسوقة لا يقطع. ولو ساق الحمار
 يقطع. ولو قطع حل فتدليل فسقط القيد بل وانكسر اوتفتح رن انسان او شقه
 فسال ما فيه ضمير في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا اذ اب وسال بعد ما شق
 كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل
 واخذ ثوبه ليحفظه لا ضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللطخة واخذ الثوب
 من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف
 ضياعه فاخذه ليحفظه كان ضامنا لانا السكران حافظ لما معه لان الناس يجافون
 منه. اذا اجتمع في الطاهرنة من دقان الطين قال بعضهم يكون ذلك لصاحب
 الطاهرنة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق به

اليه بالرفع وما أجمع للدعائين في انانهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو جلي
وجنين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدعان لا ذلك
ليس بجميع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج
اولا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدعان وان لم يزد
لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون
حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعير امدا بوجهه طريق البادية ان وقع في ظنهم
ان صاحبا باعهم للناس لا بأس باخذه واكلمه رجل ذبح بعير له واذن بانتهابها
ذلك دفعه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كذلك. رجل نشر سكرافوق في
حجر رجل فاحذره رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذ لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه
السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاحذره غيره لا يكون الماخوذ للاخذ لانه صار ملكا
لن وقع في حجره. ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان ينشره عرس او نحو فنشرها ليس له
ان يلتقطها. ولو دفع المامور في غيره لينشره لم يكن للمامور ان يدفع الى غيره ولا ان يحبس
شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يدفع الى غيره لينشره وبعد ما نزلت ان
كان المامور ان يلتقط. رجل وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ودفع
ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يدفع
كن غصب شبكة متعلق بها ميد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب
الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فن دفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد
منهما متلجة فاحذرا لهما من متلجة صاحبه فليما وضعه متلجة نفسه فان كانا
المتلجة الاولى اتخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيما قربت لهما
المتلجة الاولى وله ان يأخذ من متلجة الاخذ ان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ

خلط بفتح كان لماخوذ منه ان يأخذ قيمة الماخوذ . وان كان الماخوذ منه لم يقصد من خلط
 ليجتمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع احد فان اخذ احد الثلج
 من الخيز الذي في حد صاحبه لامن الثلجة فغوله . وان اخذته من الثلجة يكون غاصبا
 فيرجع على الماخوذ منه عين ثلجة ان لم يكن خلط بثلجة وان كان خلط كان عليه نعمة وقد
 دخل ارض اقوام جمع السريين والشوك قال العقيه ابو جعفر رح هذا شئ يجري فيه
 الاباحة دون الشح والفضه ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض من
 للاحتشاش والتقاط السنا بل ان تركها صاحبها لان تركه يكون للاباحة قيل له فان كانت
 الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنا بل بحيث
 لو استاجر على جمع ذلك اجير يبق للصبي بعد اجرة الاجير شئ طاهر لا يجوز تركه وان كان
 لا يفضل منه او يفضل شئ قليل لا يقدح ولا بأس بتركه ولا بأس لغرمه ، لتقط رجل نافع دارا
 سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقيين كثيره وقد جمعها القاطع قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون السرقيين لمن هما مكانه فان لم يفضل ذلك
 واحد منهما فله من سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي رح هـ لن سبق يده
 اليها وان لم يبق مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب
 فسرقتها لن سبق يده اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولاً لان
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عرق بفعل الصيد اما هنا اعترض
 على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون
 صاحب الدواب اولاً بسرقيين الدواب لان الناس ما تعاد فوا بملاكها فيكون لن سبق
 يده اليها بالرفع . رح له دار يجرها فجاء انسان بابل واماخ في داره واجتمع من ذلك
 بعر كثير قال لو ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

أخذوا نفرا ولم يباله لانه مباح. وأن كان من رأي صاحب الدار ان يبيع السنين والبعر
فصاحب الدار اوله لانه اعد الدار للاخر. وقد ذكرنا رواية هشام بن زهير في سرقين
الدابة اذا اجتمع الخفاف. ساحة يضاء يطرح اصحاب السكة فيها التراب والسنين
والرماد حتى اجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان كان اصحاب السكة طرموها على وجه الرمح والا مائة وكان صاحب الساحة يملك الساحة
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يبيع الساحة لذلك فهي لمن سقت يد اليها المارح
وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لو ربح وما قال من نفسه المكان لم يمس
بشئ حمام ربح دخل دار رجل ورجح فيها حماما اخر واحدة قالوا ان كان صاحب الدار
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لا ساخره. فملكه وان لم يفعل صاحب الدار
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار ولو كان له حمام بماء حمام اخر
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الدار لانه تبع ملكه. ويكره امساك الحمامات ان كان
يفرز بالناس روى ان بعض الخلفاء رأى عملة حماما متبرأ فامر بحد الثبته واخرج الى
الحل وودع الكل وتصدق لعمه واعطى كل حمام دجها ودرهما رجل אחד ربح الحمام في
قرية فبيع ان يحفظها ومسكها وسلمها ولاية بها فمعه علف كذا تنص به الناس
وان احتل بها حمام اهل القرية لا يبيع له ان يأخذ ما ان احد يطلب صاحبه ويرده
لانه سحرة اللعنة والعانة. وان لم يأخذ. وفرخ عدة فان كانت الام عريسة
لا يتعزله. لانه ملك الغير وان كانت الالة لصاحب العرج والعرب ولو كان الفرخ
يكون له. وكذا ليس وان لم يعلم ان ربحه عربيا قالوا لا شئ عليه ان يربحه
لان الاصل عام. لعرب. رجل وجد عرسا لعمه عربيا ولم يجد صاحبها وهو نفس
صاحبها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يبيع عليه ان يتصدق على الفقراء

بمنزل ما اتفق على نفسه. امرأة وضعت ملاقاتها فجاءت امرأة أخرى وضعت ملاقاتها ثم
 جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغ للثانية أن تنفع بملاءة الأولى
 لأنه انتفاع بملك الغير فإن أرادت أن تنفع بها قالوا ينبغ أن تصدق هي بهذه
 الملاءة على ابتئها فكانت فقيرة غنية لأن يكون الثواب لصاحبها إن رُضيت تمهيب
 الابنة الملاءة منها فيسحق الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها الصدقة
 وكانت غنية لا يجل لها الانتفاع بها. وكذا الجواب في الكلب إذا سرق وترك له
 عرض. رجل التقط لقطة فصاعت منه وجد هاذ يد غير فلا خصومة بينه وبين
 ذلك الرجل. بخلاف الوديعه فإن في الوديعه يكون للمودع أن يأخذ من الثاني
 لأنه اللقطة الثاني كالاولى ولا بد أخذ اللقطة وليس الثاني كالاولى في اثبات
 اليد على الوديعه. رجل أخذ شاة أو بعيراً فامر القاض بأن ينق عليها ثم هلك
 الدابة كان له أن يرجع على صاحبها بما انفق عليها لأن الاتفاق بأمر القاض كالاتفاق
 بأمر المالك. رجل غريب مات في دار رجل وليس له ورث معروف وخلف ما يساوي
 خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لأنه ليس
 بمنزلة اللقطة. رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرها ودفع اليه ما لا يحفظ ثم فقد
 الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعر الدار إلا بأذن الحاكم لأنه حال الغائب
 غير معلوم يحتمل أن يمات فينزل الوكيل ولا يكون الرجل رصياً. رجل التقط لقطة
 فهلك عنده فإن كان الملتقط حين أخذها قال أنا أخذتها لأردّها على أهلها
 وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامناً وإن لم يكن له على ذلك بيينة وصدفه
 صاحبها في ذلك نكذ لك. وإن كذبه اختلفوا فيه. قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 هو ضامن. وقال أبو يوسف رج لا يكون ضامناً وعليه اليمين بالله ما أخذها إلا ليعرها

هذا اذا انفعا على كونه بقطة . وان اختلفا في كونها لقطة قال صاحب المال اخذتها
غصبا وقال للملتقط كانت لقطة وتداخلتا لك كان الملتقطا من ذر لم يجبا .
الملتقط اذا اقر بلقطة لرجل واقام رجل اخر البيعة انها له يقضى بها لصاحب البيعة
فان اقر بها لرجل ودفعها اليه فاستهلكها فم اقام اخر البيعة انها له فانكاه دفع الى
الاول بقضاء او بغير قضاء كان لصاحب البيعة ان يضمن القابض لانه قرض ماله
بغير اذنه عن اختياره يكون مولى غاصب المصاحب واذا ضمنه
هو على المقر غاصب المصاحب او اضمن لا يرجع على المصاحب وان اضمنه صاحب البيعة
تضمن الدافع فان كان الدافع بغير قضا كان له ان يضمنه وان كان الدافع فساد لم يذكر
في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قولنا
ذلك وعلى قول محمد

كتاب اللقيط

رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لولم يلقطه لا يهلك يستحب له ان يلقطه وان كان
يعلم انه لولم يلقطه يهلك لا محالة يفسر من علمه ان يلقطه . واذا التقطه لم يكن امامه
في يده ويكون اللقيط حراما حتى لو مات قبل ان يعقل يعطى عليه ويستحق بعتة من
بيت المال . وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه ان يرجع الامر
الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال . واذا لم يلقطه حاية يكون حيايته
في بيت مال المسلمين . فان مات الملقط . وله ما لا يعرف ماله الا ببيت المال وان
الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وان امر بالمعصية
ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك ديناً على اللقيط فانفق يكون ديناً على
اللقيط كما لو امر بالنكاح وجعل ان ينفق عليه من ماله كان للمأمو ان يرجع على الأمر

ما أنفق . وإن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن يرجع بدلائل على اللقيط
 أشار إلى الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه مما أنفق بعد الجمع . وقال المحلوى رحمه الله إن يرجع
 عليه إذا أنفق بأمر القاضى وإن لم يشترط له الرجوع كما لم يلجأ إذا أمر رجلا أن ينفق
 عليه ولم يشترط له الرجوع كما أنه إن يرجع وإن أمر القاضى بالانفاق وشروط أن يكون
 له الرجوع على اللقيط فادعى المنتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه بأمر القاضى كذا أن
 صدقه اللقيط بجمع مدرك عليه وإن كدته في الاتفاق لا يرجع الابن فيه . وحكم
 اللقيط بعد بلوغه شهادة وخباياته والجنائيات عليه وحدوده حكم الحر المسلم حتى
 شهادته في كل ما يجوز شهادته الحر المسلم عندنا . ولأدعى رجل أن اللقيط ابنه بعدما
 بلغ اللقيط وهو صغير يصير عن نفسه مع صدقته استحسانا . وإذا المر المنتقط أن
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه
 المنتقط الابنية . ما أن قال المنتقط كما أن القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط
 وإن شاء لم يقبل لأنه لا التقطه فقد ألزم إعطاه وتربيته فلا يمكن له أن يعزل
 نفسه ولا يصير معزولا بالأمر القاضى . والآول للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه
 عاجز عن المعط ببصده فإن قبله القاضى ووضع يد آخر وأمر الثاني أن ينفق عليه
 على أن يكون ذلك دينا على اللقيط ثم إن المنتقط سأل من القاضى أن يرد عليه
 كان القاضى بالخيار أن شاء وده عليه وإن شاء لم يرد . ومن المنتقط لقيطاً قحماً
 آخر واسترعه منه فاصعق الأول والثاني إلى القاضى ما أن القاضى يدفعه إلى الأول
 لأن الأول أحق بحفظه . ولو كان المنتقط ذنب اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له
 أن يأخذ من الثاني لأنه أبطل حق نفسه عن اختياره . فلو أدرك اللقيط وإلى
 رجلا حراً ولاؤه . ما كان في جنابة فعقله ميت الملائمة ولا رجلا لا يبيع ولا مؤملاً

الملتقط على اللقيط ذكر كان اللقيط أو أنفق ثمنه من بيع أو شري أو نكاح أو غيره وإن كان له ولاية للمخطأ لا غير. وليس له أن يحتنه فان ضل وهذا من ذلك كان ضامنا والمملتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة لأن اللقيط محكوم بالحرية طاهرا ولو وجد الرجل لقيطا معه مال كان المالك للقيط. وإن وضعه القاضية في المملتقط والافق عليه من هذا المال جازاؤه ويصدق المملتقط نفقة متزوجا ما اشترى المملتقط بذلك المال من طعام أو كسوقا جائرا. وأدوات اللقيط وترك مالا ولم يترك وإن أضاف رجل بعد موته أنه أبه لا يصدق إلا بحجة. ولو ادعى اللقيط كادرا فإمكان المملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين ما به يحبس ويجبر على الإسلام استسما نانا وانفطر في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله إذا لم يسم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الإسلام في الدنيا لا يجبر على الإسلام ويترك على الكفر بالجبرية وفي الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح وذات المملتقط قبل أن يعقل دينا من الأدیان ان كان المملتقط وجده في مكان المسلمين يصل عليه كان المملتقط مسلما أو ذميا وإن وجد في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها المسلمون لا يجبر على الإسلام ما دام حيا. وإن مات قبل أن يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواجد. وهذه المسئلة علم وجوه أربعة أن وجده مسلم في مكان المسلمين كالسجد ونحوه يكون مسلما حكما. وإن وجده كافرا في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون المملتقط كافرا حكما. وإن وجده كافرا في مكان المسلمين أو وجده مسلم في الكفرة لختلفت الروايات

في هذين الوجهين رواه كتاب اللقيط يعتبر المعان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى
من رواية إبراهيم بن دح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان
لان الاسلام يعلو ولا يعلى كما توفد بين ادين احدهما مسلم والاخر كافر يجعل مسلما تبعا
للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الذي كان على اللقيط زى الكفرة بان كان في غقه
صليب او عليه قوب وياج يلبسه الكفرة او كان مجز ووسط الرأس يحكم بكفره ولو جاز
لقطاطا دابة كانت الدابة للقطط كما لو وجد معه مال آخر واذا وجد اللقيط مع
الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابنية. وفي
الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده
فاقام البينة فانه يقض له به وانما يقبل البينة على رقبته لان المنقطع عنهم باعتبار اليد
فكان البينة فائمة على عظم وان اقام دعى بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب
انه لا يجوز ثبوتها ونعم على المسلمين قبل اذ ادبه اذا قام الدعى بينة من اهل الذمة انه ابنه
واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا تقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة
المسلم. وقال بعضهم اراد بان الذي اذا اقام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه
لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه
يكون مسلما حكما فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفره بهذه البينة وهذه
شهادة تامة في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقض له به ويحضر
تبعاله في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم ودعى فتنازع في كونه عند احدهما يقض به للمسلم
لان ذلك انفع للقطط. ولو كان الصغير مد مسلم ونفرا فيدعى المسلم انه عبده وادعى
الذي انه ابنه ادعى ذلك معانان الصغير يصير حرا وهو ابن الفراهة فتخرج دعوى النظر في
لان فيه اثبات الحرية ولا يترجح دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نفرا نيا تبعا للنفر

بالاسلام يكون مبداء وجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها
قال لا يقبل قولها الاستحادة القاطلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من
الزوج وانما الزوج والولادة ظن الولادة لا ثبت الاستحادة القاطلة وان لم يكن لها زوج نقا
فقد روي في قوله بالنسب لا يثبت له ولد من غيره الا اذا عدها الاصل وانما
قوله من غير بينة لان قبول الرجل دفع المار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى
المرأة فلا يقبل قولها الابنية ولو قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة ثبت
النسب معها لانها لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القاطلة انها ولدت ببيت
النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولدت وهو ابها هو ابها
جملة قول المجتهد في دعوى رواته ابراهيم بن ج لا يكون ابن واحد منهما الا ان يقيم
كل واحد منهما رجلا او رجلا وامرأتين على الولادة فثبت النسب بينهما
في قول المجتهد في دعوى رواته ابراهيم بن ج لا يثبت النسب من واحد وانما
احد لهما رجلين والآخر امرأتين جعل اما التي شهدت لهما رجلا ولو ادعت امرأتان
اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بينه انها ولدت به
قال ابو حنيفة رج يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين
ولو ادعى رجلا من واحد منهما يقول هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبت
نسبه منهما ويصير ولدهما برتعا ويرثانه ولو كانت الجارية بين ثلثة برتعات
بولد فادعوه جميعا ذكر القمية ابو الليث رج انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانا
اربعة او خمسة وقال ابو يوسف رج اذا قامت بين رجلين بقت وفي اكثر من ذلك
لا يثبت ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهي امه تصدقهم على الجارية
ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه وقولهم واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

ويقال لولا الامة قال ابو يوسف يصير قوما المولى الامة وقال محمد بن حمر بن ولان
 عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولاه كذبت بل امر عبدى فان كان
 العبد مجهولا كان القول قول المولى وان كان مازونا في التجارة كان القول قول العبد لانه
 للمازون يد محببة في الكسب اذ اوجب اللقيط قبلا فصان عنه غير المنقط فان القسامة
 والدية تكون على اهل ذلك المكان ليست المالك الحر اذ اوجب قبلا في مكان ولا النقط
 لقيط انتم قتله هو وغيره خطأ كانت دية على عاتقه القاتل ليست المالك وان قتله عدما شاء
 الامام قتل القاتل وان شاء حاله على الدية في قول ابي حنيفة ومحمد بن ليس له ان يعفو
 وقال ابو يوسف مع يجب الدية في مال القاتل والحرية اذ اسلم في دار الحرب وخرج
 اليها ثم قتله رجل عدما كان على القاتل القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد بن وعن ابي يوسف
 مع فيه روايتان لقيط قد فمنا سنان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه ولو قد فمنا سنان
 في امه لا يجب الحد على القاذف فاللقيط وجب حد القذف والقصاص كغيره من الاخر
 اذ ادركه اللقيط فاقرانه عبد فلان وادعاه فلان صح اقراره فيصير عبدا للمقر له وهذا
 اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حريمته للقضاء اما بعد قضاء القاضى بما يركد الحرية بان
 قضى القاضى عليه مجرد كمال او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وادعاه
 اقراره بالرق قبل ذلك فاعكاه بعد ذلك في الجنايات والحدود والقصاص احكام العبد
 ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل فصد قها ذلك الرجل كانت امرته الا انها
 اذا كانت تحت زعيم لا يفضل ولها في المال الكساح بخلاف ما اقرت انها ابنة اب الزوج
 وصد قها اب الزوج فانه يثبت النسب ويبطل الكساح لان الاختية تنافي الكساح ابتداء
 وبقاء والرق لا ينافي ان اعتقها المقر له ومع تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج ^{ملقها}
 وامة فاقرت بالرق يبيلا قها تثنى لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلقها مطلقا ولو كان ^{ملقها}

تستعين ثم اقرت بالرقه كان له ان يراجها وكذلك فحكم الحدة اذا اقرت بالرقه بعد ما مضت
حيث ان كان له ان يراجها في الحصة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فنزح امرأة ثم اقرته
عبد لفلان ولا امرأته عليه صدق فصدقاها لازم ولا يصدق على ابطاله وكذلك استدانه
دينا او بايع انسانا او عمل بكذا او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم او كاتب عبد او دين
او اعطقه ثم اقرته عبد لفلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

كتاب المحظور والاباحة وما يكون المحل

وما لا يكون وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم المعصوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغصب ولكنه فقد الثمن
منها حل له ان ياكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم المعصوبة وفقد الثمن منها
يكون له ان ياكل ويؤكل غيره. وعن شداد ربح انه سئل عن رجل اباح بعة ربح فبني يشترى
بالغصب ودفع غيره او اشترى بغير الغصب وفقد الثمن من الغصب قال لا يصدق ببيع
الا ان يشترى بالغصب ويدفع الغصب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعته عنده
وربح بها قال فغير ربح ان اضاف الشراء الى الوديعة وفقد الثمن منها يصدق بالربح في
قوله اباح بعة ومحمد ربح وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف
الشراء الى الوديعة وفقد غيرها لا يصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس للقاتل ان يقبل
الصلة من والى البلية التي هو عليها قلنا هذا الواو الاو غيره رجل دخل على سلطان فقدم
اليه شيء من المأكولات قالوا ان المحل منها لا بأس به اشتراه بالثمن او لم يشتره الا ان هذا
الرجل ان كان يعلم انه غصب بعينه فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغصب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن و اضاف
العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن الى المصارف ولا يملك المشتري المبيع وما اذا

الشراء إلا الغضب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدس إليه من العصب بعينه فلتنه لم يعلم
 الحرمة والأصل في الأشياء الإباحة وإن علمه مغبوب بعينه لا يعلم أن يأكل منه علم
 بالحرمة ومقتضاه ما لا ينبغي أن يأكل من طعام الرجل ليكون بعيدا عن الغائب قال الناطق
 إذا أهدى الرجل إلى إنسان أو أضافه كان غالب مال الهدى من الحرام ينبغي له أن لا يقبل
 الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يخبره به حلال وورثه أو استقرض من غيره وكان غالب
 مال الهدى من الحلال لا بأس بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عند من حرام لأن مال
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتز الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى
 أن يعطى الخطة للفقراء قالوا كان ما أحد من الناس يحتاج إليها لا بأس به وإن كان غير
 محتاط لا يجوز للعقر أن يحد إذا علم أنه مال الغير فإمكان ذلك الغير معلوم رده عليه
 وإن لم يعلم لأخذه من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام وقال الفقيه
 أبو الليث مع أن كان مغلطا بما له على قول أبي يوسف ومحمد رحم هو على ملك صاحب لا يجوز
 أخذه إلا ليرده على صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه يملك المال بالمحاط ويكون للأخذ
 أن يأخذ إذا كان في بقية مال الميت وقاء بمقدار ما يؤدي به حق الخصم وسلام دعاه
 نضرا إلى داره ضيعا وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهم من النجاة قال
 بعضهم جل العمان يذهب إلى ضافة النضر لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو
 حبوب وقادسهم أذعان الجوع أو انهم إلى طعامه بكره المسلم أن يأكل وأن
 قال اشترت اللحم من السوق لا يجوز بيعه المسقة والموتودة والنضر لا يبيح^ل
 وأما ما أكله ذبيحة المسلم ويحرق وإن كان الداعي إلى الطعام يهوديا فلا بأس
 للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي والمسلم مثل
 مات وكسبه كان من مع الباذق قالوا إن تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كان إلى

فان عرفوا الرب بما رءوه علموا ربها لانه لا يخلو عن دفع غضبه فان لم يعرفوا الرب بها اعتقدوا
 بها لانه تمام الحصل بسبب خيبت وكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الصلحيه وكما
 الحكم في الخندق شوة وظلما ان دفع الميراثه عن ذلك كان اجلا واما الذي ياخذ
 الغنى والعوال والنأحة فالواحكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاء عن اختيار
 بغير عقد واما الذي ياخذ العلم فالواجب العلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في
 هذا الزمان وحكمه ان الربا للثي الخافط روح قال كنت اتفق بثلاثة اشياء فوجعت عنها
 كنت اتفق ان لا يحمل العلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اتفق ان لا ينبغي للعالم ان
 يخال على له سلطان وكنت اتفق ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم بمجمل
 له شيئا ووجعت عن ذلك كله واذا اهدى اب الصبي الى المعلم الصبي او المؤدس شيئا
 والاعيان لم يسأل ولم يلج عليه لابس به بل هو مستحب لانه بر وان طلب ذلك
 قالوا في نعمتنا له ان يطلب لغير مثله والرجل اذا كان مطبرا ياخذ ان اعطى مضر شرط
 قالوا يباح له ذلك وان كان ياخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه
 بصدقه به وعن امره لا يسكن روح انه قال اذا اكل من الغصب عوا بحسنة روح
 انه ياكل حلالا لكنه استهجا بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قالوا ربه وينبغي ان لا يؤخذ
 بهذه كيلا يتماسر الغاصب والقائمة الى اكل اموال الناس وفيه ترك قولنا ان الذين
 ياكلون اموال الناس ظلمنا انما ياكلون في بطونهم نار وسيصلوا سعيرا وهذا الخالف
 ظاهره ذهب الى حنيفة روح فان عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو مالج
 من الغصب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عندنا ان نصير روح المكون
 الى الحلال اقرب وبه قال خلف بن ايوب روح وعنا بيبسوسف روح المكون الى
 الحرم اقرب وكذلك روح الحسن عند حنيفة روح رجل غصب ثوبا فخطه فخطها الا ان يرد روح

يحل له أكله وعليه الضمان في قولنا يحينه رج. وهذا ظاهر قولنا يحينه رج لأنه على قول
يحينه ومحمد رج إذا غضب غلبة فطمعها أو لما فطمع ينقطع حق المالك ويصير ملكا
للغاصب. وقال أبو يوسف رج الكلب حرام قبل أن يرضعها من لا يحل له أخذ الصدقة
قال أبو بكر البلخي رج الأفضل العان لا يقبل جائزة السلطان فان كان للسلطان مال
ورثته عن أبيه يجوز أخذ جائزته فيقبل له وإن فقيرا يأخذ جائزته السلطان مع
علمه أن السلطان يأخذها خصيا يحل له ذلك قال الثوري السلطان فخطأ له إهم
بعضها ببعض فأنه لا بأس به. وإن وقع عين الغصب من غير ظلم لم يجز أخذه ^{الحق} قال
أبو الليث رج هذا الجواب يستقيم على قولنا يحينه رج لأن عنده إذا غضب المذموم
من قوم وخطأ بعضها ببعض يملكها الغاصب. أما على قولنا لا يوسف ومحمد رج أنه
لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها. وسئل علي الرضا عن بيت المال هل
للاغنيا فيه نصيب قال لا إلا أن يكون عاملا أو قاضيا وليس للمفقهاء فيه نصيب
الآفاقه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقرآن وبطل أخذ أرض المحور براءة
من متصرفها قال أبو القاسم رج نصيب الأكره يطيب لهم إذا أخذوا الأرض بمرأعة
وأستأجروها فكان المحور كروما وأشجارا فكان يعرف أربابها الأيطيب للأكره
وإن لم يعرف أربابها طالب لهم لأن تدبير هذه الأرض التي لا يعرف ملكها يكون إلى
السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات. وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصفه الخارج
على المساكين فإن لم يفعل ذلك يكون أثما وأما نصيب الأكره يطيب لهم ويطيب
لن ياكل من ذلك برضاهم وإن كان لا يخلو ذلك عن نوع متبهة إلا أنهم قالوا
ليس من أمتنا من الشبهات فعلى المسلم أن يمتنع الحرام المعاین. امرأة زوجها أرض
المحور وأهل مال يأخذ من قبل السلطان وهو يقول لا أقدم معك في أرض المحور قال

القبيح أبو بكر الخبيز روح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصافه فشفه من
 إكله وكذا لا تشتري لها طعاما او كسوة من مال ليس احله بطيب فخر وسعة من تناول
 ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحور ارض لا يقدر صاحبها على زرعها
 واداء خرجها فبذورها الى الامام ليكون مسعتهما المسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا
 لصاحبها شجرة مقبرة قالوا كانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فذلك الارض يكون
 لقومها بضع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لاما لكملها فجمعها اهل تلك الحلة والقبية
 مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان شئت الشجرة بعد ما
 مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له ويسمى ان يتصدق بتموها وان كانت التوبة بنت نفسها
 فحكمها يكون للقاضي ان رأيها لها واقفا على القرية صل رجل وجد جوره ثم اخرى حتى بلغت حنظل
 ومار لها قيمة قال القبيح أبو بكر الخبيز روح ان ردها في موضع واحد في لقطه وان ردها في
 في مواضع متفرقة حل له ذلك كمن جمع راة من اماكن متفرقة فصار لها قيمة ما بها تطيب له وقد برزت
 المسئلة واللفظة قال القبيح ابو بكر الخبيز روح وعديان وجد الحور استرد مومج واحد روة مومج
 فهو كاللفظ لا يعمل له ان كان غنيا جلا والرواة لان الرواة يرمى فيصير صاحبها مال والرواة لا يرمى
 الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز لا يقطعها كالسنابل اذا بقيت في ارض بمومج
 روح شجرة مثمرة في ارض صل واغسلها فاجبة الى الطريق فتا من غمرها في الطريق قال قد سمع
 فخذ من العلماء والسلفس لا يتك في ردهم وعلمهم فلا عملهم ويكره اهل الطير لان ذلك يعرف
 فاما نفسه روة قال القبيح واشياء ذلك لاهل السمن قال ابو مطيع الخبيز لا بأس ما لم تاكل من
 الشبع ويكره الاكل فذا الشبع وكذا الزباد الملوقة ارجاجت ملحة تدسلا باس بداء اليك لافق الشبع
 ويكره البان الاثن للبريق وغيره وكذلك لحوومها وكذلك التدوي بكل حرام لقوله عليه السلام
 ان الله لم يخلق شيئا الا فباعه عليكم وان ادخل مائة في اصعة للتدوي قال القبيح ابو جعفر روح

[illegible]

ويكره اتخاذ الضيافة في أيام العيصة لأنها أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسرى، وإن
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا إذا كانوا بالعين. فان كان في الورقة صغير لم يتخذوا ذلك
من التركة ولا بأس بالاكل يوم اخرج قبل الصلوة في يوم يكره والصحيح هو الاول لأن الامساك
مستحب وليس بواجب. رجل أكل متكلنا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. وانصح انه لا يكره لاراد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل متكلنا. ويكره وضع المعلقة على الخبز كما قال ابو القاسم
الصناروح ويوضع الملح وحده على الخبز لان وضع المعلقة على الخبز يستخفاف منه قال
لا جدنية الذهاب لا الضيافة سوى ان امر مرفه المعلقة عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز
بالخزان وإنما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا لا يوضع الخبز تحت القعدة لاجل
الادمية. ويكره مسح الاصابع والسكبي بالخبز. قال ابو جعفر الهندواني كرم الله
الاصابع بالكا عند على المائدة لأنه تشبه بالفراصة وأما عليه ان يلحدهن وارسل ان
ويده بالتمالة او احرقها ان لم يبق بها شيء من الدتيرة. هي بجائنة يعطف بها اليد
لا بأس لانه صارت بمنزلة الثين والعلف وعن آية يوسف. ان يجففه روح لا بأس بفصل
اليده بالاكل بالسويق والدينق بمنزلة الانسان وهو قول محمد بن الحسن ان يفصل
اليد قبل الطعام وبعد. الادب في غسل اليد. ان يبدأ الشان ثم بالشوخ
وبعد الطعام على العكس. واذ غسل يدي الطعام لا يمسح يده باليد بل يترك حتى
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. واذ كان الرجل على مائدة تناول غير من طعام
المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لاجل ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به واذ
اشتبه عليه لا يتناول ولا يعطى سائلا. وان تناول الضيف شيئا من الطعام لمن كان ضيفا
معه على الخزان تكلموا فيه قال بعضهم لا يجوز له ان يفعل ذلك لاجل ان احد ان يأكل
ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة. واكثرهم حوز واذ كان الله ما ذون

بذلك عادة. ولا يجوز أن كان على المائدة أن يوليها ما زاد على ذلك لطلب
أخرى. وكذلك لا بدع إلى ولده أحد المائدة وعنه وكلمه وسوور على قوما إلى
طعام ورفقهم على أحد. لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
الطعام إنما الجاهل لا يولي. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
رج القياس ليدل. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
بعض الخدم هذا الجاهل. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
من الطعام وأن يولي. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
من عادة ولا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
مع أهله ما يتبع كونه الجاهل. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
2. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
للإقامة أو لخدمة واحد على الأهل. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
انكار هذا الرجل حاد. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
لأحد من الجاهل على ما لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
ذهب لآية كونه. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
فهو لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
ذكره معهم. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
فأما استماع صوت الملاح كالغريب العصب وعذر ذلك حرام ومعهصة لعله عليه
الصلوة استماع الملاح معصية. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
على وجه الاستدلال. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من
لأرواح رسول الله عليه وسلم أدخل أصبعه في أنفه. ^{المراد} به أنه لا بدع إلى أحد المائدة أن يتناول من طعامه أو يتناول من

ذكر الضيق والخير والخلام فكروا لانه ذكر الفواضل اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يصعبه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون، وسعه ان يتوكى والغير افضل وان علم انهم يضربونه او يشتمونه لنهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى القرو ويقيم من الفسقة واصحاب اللأى قالوا ان امكن الصالح ان يفرقوا بالخروج فعلا ذلك والاعتصم عليهم ولعلوا عالا من ياتهم. وعلى ان ابا حنيفة رجع شهيدا طعنا فيه لعاب فلم يدع الاكل لاجله. وقال محمد رجع ان كان الرجل من يقتدى به فاحب اليه ان يخرج رجل اظهر الفسقة داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلا للعهدة وان كف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اودبه سياطا وان شاء اعجزه عن ذلك. ويكره للرجل العروذ الذي يقتدى به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان عظم اموالهم ايدي الناس. وتباعد به يمتنع بها العرق يكره له ذلك لان رجاء فيه هذا اذا كان متوقفا فان لم يكن متوقفا ما لا بأس به لان ذلك لا يكون للتمتع. نكحوا ما كره ما كان على وجه التحجب اما ما كان للحاجة وصرفه فلا يكره وهو كالتمتع في المجلس والذكاء قالوا ان كان ذلك على وجه التحجب يكره وان كان للحاجة وصرفه لا يكره. ولد لا بأس للرجل ان يربط خطاه واصبعها وذاتها للحاجة والله اعلم بالصواب

باب - - - - - في امره من امر

والمس للاقارب والاجانب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه وبنته البالغة واخوته وكل ذات محرم منه كالجدات والاولاد والاولاد والعمات والخالات الى شعرها ومدرها ورأسها وتديها وبعضها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذلك الاكل ذات محرم من علم او مصرية كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة الابن واولادها لاولاد وان سفلوا وابنة المرأة

المدحوله فان لم يلبس رجل مائة نعل كالأحذية وأكاتب حرمه الماهرة بالرباط فاعلموا بها
 فان معها لا يثبت فيها العادة النسب والمطرق والشمس الأربعة السبعين رجفت اباحة
 المس والنظر لثوب الحرة المودود. وما لا تترك النظر الهامر دوات المحارم لا بأس فانه
 يمسها لا حائل بلا شهوة الا الاغتسل فانه لا بأس بالمطر الى وجهها بكون المس ولا ينظر
 الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظهرها ولا ما بين سرتها وأما باح المس والنظر الى هذه
 الواضع فمفسد. فاما كمال النظر الى ذلك بشهوة او كان كسر الله انه شتم فانه بعض
 مصر ولا يمسها. وفي كل موضع حار المس والنظر حار لانه مفسد بها وعلموا ان من علم نفسه
 فان خاف عليها او علم نفسه لا يفعل ما زاد سارها واصاح الرجلها واراد الا بأس
 بذلك فاحذر بطنها وظهرها ثوب لا يصف وان خاف ان تستفاد من طمحت
 ما امكن ويجوز النظر من امة الخبر بما يجوز من دوات المحرم وما كان النظر الهامر صفة
 من غير شهوة فان خاف على نفسه فليحجب. وللزوجة ان تنظر من الرجل الا حريمه فانه
 الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يحاذي الركبة والحرمة لا تسافر فانه امامه يحرم
 وتسافر مع الحرم عند كان او حرما لما كان او كادوا والصبر المحمود لا يجوز
 والحرمة والدمية والكاتبة ولم الولد ومعقه البعض ان تسافر به محرمه وان النساء قد
 لوه الشائع لها المسافر بغير محرم والعد والنظر الى مولاه الحرة لا يرد به عنها. فانه
 الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا يستر الا حريمه من الحرمة الحسية سواء كان
 خفيا او جليا. والمعلم الرجال وأما المحبوب الذي خف ماؤه بعد منعه
 رخصا احلاطه بالنساء والامتناع له لا يمنع ومنع. وللعبد ان يدخل بمولاه
 اذنها اجامعا. وفي أحد قول الشافعي رحمه الله للعبد من سيدته ما سأل المحرم من دوات
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر بدن امرأته وان

المرأة من الزوج والمولى من امته والامة من مولاها. وإذا أراد الرجل ان يتزوج امرأة ينظر
 لوجهها فان كان بحال يشتهر اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايانه يستحب فلا بأس
 ان ينظر لوجهها مكشوتاً. وكذا لو دعي الشهادة عليها او كان حاكماً فاداباً وبسطاً الى
 وجهها عند المزاكفة له ان سطر اليها وان يشتهر. ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز
 التي لا تشتهر وان شرب حمله. وكذا لو كان الرجل شيخاً يمس على نفسه وعليها فلا بأس
 بان يمسها وان كان لا يمس لا يحل. ويحل للرجل ان سطر من الجمل سوى ما تحت السرة
 الى ان يجادر الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عندنا عورة
 والسرة ليست، عورة وروي الحسن عن ابى حنيفة رجا انه لا بأس للابن ان ينظر الى قدم
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه العير ومع الشهوة لا يحل وعن ابى حنيفة رجا
 اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها
 لا يفلن امرأته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهر وان يمسها ويكون ان يقبل الرجل
 فم الرجل اذ يده او سبباً منه من ابى حنيفة ومحمد رجا ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف
 رجا لا بأس بالتقبيل والمصافحة اذا راد واحد فانكنا من العاتقة من فوق فيعبر او جبة وكنا
 القبلة على وجهها سره دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امرأته قال ابو حنيفة رجا
 لا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رجا لا يمسها
 المس والقبلة والنظر الى العرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك
 اثنين لا يحل للرجل بينهما بقعدا النكاح لو كانا حرتين فوطئهما ثم اراد ان يطأ احداهما الاجنبية
 له ان يطأ احداهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف
 كما لا يطأ احداهما قبل ان يخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احداهما ولا الى ظهرها وبطنها
 ولا يمسها الا بم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قال في رجل تزوج امة ثم تزوج

هاجرة القامح بينهما فإنه لا يقرب المرأة ولا يقبل ولا ينظر إلى زحاما حتى شهوة حتى يفتقر عدالة
 في القامح بينهما. وجاء في الحائض حرام ثم قال أبو حنيفة: إن كان يستمتع بها فزنا البكر
 وليس له ما عتبه. وقال محمد بن زنجب: تعار بدم يغي الحائض وله ما سوى ذلك وبين الله
 اقتلاص فيقال أبو حنيفة: إن كان يستمتع بها فزنا الميتر فلا إبراهيم زوج يراد بالاستمتاع
 ما سرة وما نطفها وقال الحسن بن محمد: ما بالآراء ويقتض حجة فيأدود الفرج فوق الآراء
 وآراء جماع الحائض لا حرم الداعي. وكذلك في الصوم والآسبأ بحرم الوطء والدواعي
 بحرية المملوكة ملكة حرة. وعن محمد بن زنجب في النسبة لا يحرم طالفا لاستبراء وكراهة
 أن يجامع امرأته ومعها البيت من يعلم ذلك. وكراهة لجارية الرجل عند المرأة النظر
 إليها حاله الناصعة ولا بأس للرجل أن يمس زوج امرأته. وكذلك المرأة لا بأس أن تمس
 زوج زوجها الكريمة. قال أبو يوسف: سألت أبا حنيفة عن هذا فقال لا بأس بؤاها
 ينظر أجرا. امرأة امرأة قرحة وموضع العورة لا يحل للرجل أن ينظر إليها ولكن يعلم أنها
 لها دواها ما لم يجدوا امرأة تدارها ولا امرأة تتعلم ذلك إذا علمت وجهها عليها السلام
 وأنجع وإنه لا مانع من سمر معها لا ينبغي أن يمسح تلك القرحة ثم يداها الرجل زوجه
 مصر ما استطاع إلا من ذلك الموضع ولأنه في هذا من ذلك، ووات الحارم وغيره لأن
 النظر إلى العورة لا يحل حسب الموجبة وللقاتلة أن تنظر إلى الرجل عند أحد الولد كما
 ألفرد. وكذلك الحمام ينظر إلى الرجل المالك عند الخزان وأراد الرجل أن يشترى مائة
 يحل له أن ينظر إلى شعرها وسدرها وتديها بعد ما وساتها وقد سها وان كان يستحب لا يحل
 أن يمسها إذا كان يستحب أو كراهية أن ينتهي ولجارية المرأة أن تغرب رجل زوج سيدتها
 وينبغي أن يفتح الصناديق تسع سنين فإن حشنته وهو صغر من ذلك فحس. وأن نون
 ذلك قليلا قالوا لا بأس به وأبو حنيفة: إن لم يقدرة بالحد. فإن حصل المرأة الخلع مع

وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى ان يبلغ . والرجل ان يمتد . واليد الصغير ويجعه بقطعة
ويبطرعه وجراسه ويقبض له العبة ويشتري ويبيع ويواجر داره ويزوج امته . ولا يزوج
عبده والجدة ووصي الاب ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي العهد الخالد من
الام . وان كان في حجره الا انه يقبض له العبة ويواجر داره وامته . وعبده في الانتحان ان لم يكن
اقر به منه ولا من عمله غيره . وكذا الام . والمتقط اذا اجم اللقيط وقتنه او بطرجه كان فاما
اذا هلك لانه ليس بولد

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع كل جلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان
نصفاً او دون ذلك يكون ختانا . واذا لم يكن مدجلة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفته ظاهرة
لوراها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه الثقات واهل البصر من المجاميع فان قالوا
على خلاف ما يمكن الاحتقان فانه لم يشده عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا
والواجبات تسقط بالاعذار فالسنة اولى . وكذا الجوس ادا سلم وهو شيخ صغير
اهل البصرة لا يطبق الختان يترك . واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان فانهم الامام
كما اتفقهم ترك سائر اسن . واذا اغتسل الاكف من الجنابة قالوا بترك الختان
يجب عليه ابصال الماء تحت الجلد كما يجب المغضة والاستنشاق على الجنب ولو نأ
وهم يرون الماء تحت الجلد جاز ولا بأس بالماء ان تخلق رأسها ان فعلت ذلك لم يدرج
. ويكره الحصار في بني آدم . ولا بأس بدخول الخصي على النساء الى يبلغ هذا الحرام . وقد روي ذلك
بخمسة عشر سنة . ولا بأس بخصاء السن . اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء اليهائم
ويكره الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا الابل . يكره الصيلدا واما بده . ولا بأس بتغيب
اذن الطفل لانهم كانوا يفطون ذلك في الجاهلية ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

وحلم واذا اعترض الولد بطن الحامل ولم يجد واسيلا للاستخراج الرقعة لا يقطع الزهر من بطنه
 ذلك يخاف هلاك الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به. وكان هذا لم يجران
 يقطع الولد اربا اربا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس اخرى من عرقه منه
 وذلك باطل. واد اجتمع الكفر فيادون الفرج ودون في درجها حمله في الدار
 ولادتها قالوا لا تعد بها سيعة او محرمة وراحم لان من زرع الولد في الدار لا يكون
 واذا سقطت الولد بالعلم قالوا لا يستحق شيئا من حلقه لانها قاتله وهو لا
 فان الحرم اذا كسر بين الصيد يكون ضاملا له اصل الصيد فلما كانا معا في الجوار
 تنفلا فاقام من ابلحقتها انهم هذا اذا سقطت بغير عدو لانه لا تاتهما بما اقبل وان
 سقطت بعد ما استبان حلقه وجسمه انقرة الرصعة اذا طهرت في الدار وانقطع عنها
 في الدار الصغير ما يستاجر به القطر وخاف هذه الولد قالوا اساح ان نعالج في
 في الدار الحبل بطفة او علقه او مضعه لم يجر له عصى وقد رواتك
 في الدار مائة ودرهم يوما وانما ما هو الهالك اذ الحبل باسقم في الدار لانه ليس في الدار
 في الدار في بيته الا دمي واداعله الرجل عن امراته فغير او هذا ذكر في التمام انه لا يسم قالوا
 في زناها ليس هو الزنا ولا بأس بقتل الحرام لانه صبي يحل قتله لانه لا يولد مع الحر
 اذ في وعن محمد بن سالمه رجل لانس بقتل الحمل لانه من امره الا دمي. ولكنه اعماه في الدار
 وقال ابو بكر الاسكاف رجل في ذلك فاقتلها والاملا فقتله وقال ابو بكر في الدار
 لابلح قتلها لم تتدأ بالاذى ورفان علة قرصت بسيان في بيت المملوك وجرى في الدار
 هلا في حلة واحدة بيع حلتك الملة التي اذنتك خاصة وله امر في الدار في الدار
 فيها جماعة وفي الكيسيات في الخرافات القوية والقروح العظيمة والحماة او واقعة في الدار
 وعمرها من العلل ان قيل قد يجرى وقد يموت او ينحدر ولا يجوز نعالج وان قيل لا يجوز اسلا

^{٣٩٩}
 لانه ادى على تركه. ويباح قطع اليد للاكله رجل له سلامة او حجب فادان يستخرجها
 منها الموت قال ابو يوسف ربح النكاح من نكاح فلا بأس بان يفعل لانه يكون معالجته كما يكون
 نكاحا للهلاك وفي الفلأوى. اذا اراد ان يقطع اصبعاً رائدة او شيئاً آخر ظاهراً
 ربح النكاح الثالث على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه يضر النفس للهلاك
 وان كان الغالب هو النجاة فعنه سعة من ذلك وجزأية قطع الاصبع الى ثلث من ذلك
 قال بعضهم لا يضر لانه معالجة ولهما ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير المرء والام فذلك
 كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطعوا وان قطعوا وجب ضمانا
 فيه. انه كان ضامناً. والخم هو الاول الا ان يخاف التعدي او وهما في اليد وتبوت التقليم
 الظاهر والحقن راسه يوم الجمعة قاله فكان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى
 يوم الجمعة فاحشا كان مكروها لان من كان ظفراً طويلاً يكون نوته ضيقاً فان لم يجز
 الحمد واخره تبكي بالاجاز فهو مستحب لما روي عنه رضي الله تعالى عنه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم ظفائر يوم الجمعة اعاده الله تعالى اليها الى الجمعة
 الا ترى زيادة ثلثة ايام واذا قلم الظفائر او خشرته ينعى ان يدين ذلك الظفر والشعر
 المحذور فان روى فلا بأس به. وانه القاء في الكنيف او الغسل يكون ذلك لان ذلك يبرئ
 دمه ويغفر ان يأخذ الرجل من شارب حتى يوازي الطرف العليا من الشفة العليا ويصير
 مثل الجانب وان اضطربا الولد في بطن امه حاصل قصحات يشق بطنها من الجانب الايسر
 واذا ابتلع الرجل مرة انسان ومات وليس له مال غيره ذلك لان عليه قيمته ولا يشق
 بطنه لانه حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور بعض كلباى عليه فلا بد
 القرية ان يقتلوا الكلب. وعلى جيب على صاحبه ضمان ما عصى قال ان لم يقتلوا عليه
 قبل العصى لا يضر. وان كان يقتلوا الى صاحب الكلب قال لا يكون ضماناً من جهة الخطا الى الكلب

قالوا سارم وينبغي ان لا يكون سارما فان الدابة اذا علت ارض الفرس انسل الزرع لا يضر
صاحبها ان لم تدخل بارسا صاحبها في الزرع ولا يصاب فعل الدابة الا صاحبها الا بالارمال
فينبغي ان لا يضر ان لم يكن صاحبها رسلا. قرية فيها كلاب كثيرة ينفر بها اهل القرية يوم
لصاحب الكلاب فقتل الكلاب ما ذابوا رعو الارامل الى اعيانهم فبما هم بذلك لا تفر
مضروب لدفع الضرر ولا تنفع للزعماء يجدد دمه كلها الاكل عزمه ما له اودعه نوره
فانما مسكته داره غير حاجته لم يكر للخبير حق المنع وان ارسلته في السكاه كان لهم من
المنع. فانما سمع عن ذلك رعو الارامل الى اعيانهم وكذا اذا مسكته دجاجة او حنظل او نحو
في الرستاق فهو على هذا والآلة اذا كانت معدية لا تحرب ولا تقطع اذا حاولت ولا يدرك ولكنها
تدفع بها السكين ويباح قتل العمل بكل حال ولو كره آخرتها واخراف العقدة بالسار فان طهر
القلمة حية لا تأمن به والآلة ان تقاتلها. ولا تأمن بالقفا الصلح وانتم من اموال دار
لا رية معقده الآدمي فهو عوله اود السرك في الشمس وما يتعل نفله
الحاد ام ابن كمين قتل امرأة ابيه عن شهده. وهما ابيه من سبي او سب سيرة. انكر
المنجي. لا تحتم على ابيه لاجل غير مشتهاه وان استشهاده الا ان لا يقتل قتل له لو كانت
الرواة كثيرة حجت عن هذا السهو واستشهد بها لها قال عمر بن الخطاب في الرواة انه
ذكر سبعة فرجها والعصم من اهل الجحاح قال محمد بن سالمه. هذا لا يكون الا من استأجر
ينفي تحريم على امه رجل قدم من السفر بما دان على اخيه وهو شجرة قالوا ان كان يحجب
على نفسه لا يجوز بل يستعير امرأة عن شهده فان اودعه ربح لا يقتل منه المصنف ان اراد
به التعمير المسترسل واسما علم بالعذاب

ما سب ما يكره من الثياب والحل والريفة وما لا يكره

وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحرم وما لا يقبل

ليس الحرير المصمت حرام على الذكوة في الحرب وغيره. وكما يكون في حق البالغ يكره لباس الصبيان
 الذكور ويكون الاتمة على من السهم. وأما حرير لبس الحرير لاروى ابو هريرة عن ابي سعيد
 الخدري رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحرير لباس اهل الجنة في الدنيا
 في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا بأس بلبس الحرير في الحرب فكلما
 الثوب سداه غير حرير الحر والقطن ونحو ذلك ولجنته حرير يكره لبسه في غير الحرب
 عندهم وجاز لبسه في الحرب. وأما ما كان سداه حريرا ولجنته غير حرير كالقطن والحرير
 والملم جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو حنيفة رحمه لا بأس باقتراض الحرير والديبايج
 والنوم عليهما. وكذلك الوسائد والمواقيق والبسط والستور من الديبايج والحرير ^{تكن}
 فيها تماثيل. وقال ابو يوسف ومحمد رحم يكره جميع ذلك ويؤدى بغيره عن ابي يوسف عن
 ابي حنيفة رحمه انه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير اذا كان اربعة اصابع او دونه
 ولم يركب فيه خلافا. وذكر نفس الاتمة السرخس رحمه في السير انه لا بأس بالعلم لانه يتبع
 لم يقدر وعن ابي حنيفة رحمه انه قال لا بأس بالراء كلها من سباع او غيرها الذكوة والميند
 فيه سواها قال ابو داود ذكوة وكذا الصفوف والنصر والعظم والظلف والعصب والجمار
 والخضاب بالحناء والوسمة حسن. ولا تجنب يد العبي ولا رجله. ولا بأس به لابس
 ولا بأس بلبس الحرير للرجل اذا كان لجنته غير حرير. ويكره للرجل ان يلبس الثوب المصود
 بالعصر والزعفران والورس. ويكره السرب والادها في أنية الذهب والفضة. ويكره
 الجوار والمكامل والمداخن. وكذلك الكحل جميل الذهب والفضة وكذلك السرر والكراسي
 اذا كانت منفضة او مذهبة وكذلك السرج اذا كان منفضا او مذهبا وكذلك الكرار
 والحجام وقال ابو حنيفة رحمه لا بأس بالشر من الأنية المنفضة والمذهبة اذا وضعناه
 في العود ونحوه الكوسم وانسرر يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس

وادخل سنة لا بأس بان يجرد مناسق فصة ويكره ان يجرد من ذهب ولا يتخيم الرجل العفة
 اما الاتخيم بالذهب للمحدثات المعروف فكذلك الاتخيم بالحد يد لا به حاتم اهل الباروك
 الصغر لقوله عليه السلام تخيم بالورق ولا مزده على متعا، فظا مره باللعط بمصغرا
 التخيم بالحجر الذي قال به بنهم ولم يصحح انه لا بأس به لا به ليس بذهب ولا حد يد ولا
 بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تخيم بالمعقبين ثم التخيم بالعصه
 اما باح لن يحا الى الاتخيم كالعاصم والسلطان ومحوها اما عند عدم الحاجة ما ترك
 اصله: واخيم بالعصه يسبح ان يكون العص له نطن الكف لا الى ظهر الكف، ثم جعله
 في اليد اليسرى في راسا وحل حذم بما مصور من مايل الطيور ولا يسمى باه ضام
 قال محمد بن يعقوب فمعه اليك واصداعه عمر مصور عمر له مالو حرق ويظا الانسان
 فانه يصنع فمعه العود وان كسره لا يصنع مثالا انه لم يسهلك الحطب والخت في رأس
 المرأة ان يجعل في فروها واثمها شامس الور ويكره ان يتسل متعها سحر غيرا لا بأس
 لما حرق على سحرهم علامته روى في الحسن فانك العبد المحمودة ولا يريد به الحمار
 لا سبحانه يفعل ذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وآله رأسي مكة محطاي الحمام
 في بلدته مهابله حلب، مسند بن فعال استقبل العله وباولته الحمار الا فير قال الاين واد
 ، اذهب بعد الحلق فعال اذ من سرك فرجعت ودعته ولا بأس بدحول النساء في الحمار
 اذ اذ حار، مبرر ويكره عمر لا عطاء الحمام لان الحاد م مما يفعل ذلك عن سهوة واد حمار
 ذلك لضروره كما بأس ولا بأس يكون المولى رادوا والعلام يسبح معه اذا كان العلام يسبح
 ذلك فانك لا تطوق بكره ارحا، اذا كان في حب احده الرل له لا يكره له ان يسفل له
 ويرظا لما قاله بعض الناس بل يسبح بها لما روى ان عواء لله صبرا به عليه وسلم
 مر على حديد، سائل فاسرح الختني قبله انمر من فضاء الله مع قال عليه والصلاه والسلام

وأي من قضاء الله يقطع ولا بأس بالأكحال يوم عاشوراء بل هو مضرب
 نوعه عنه الصلوة والسلام من أكتحل يوم عاشوراء لا تمتد للروح لم يرد عباد الله
 أو أمات المرأة في رجل ليس له عمامة أو ثوب لا يجلسوها وإنما يحارم ولكنهما سميا
 بها من نؤمها في حالها يومها غير مرة وأن لم يكن لها من نؤمها محرمة بالثوب
 لأكفه وللآباء أما في ساء لتس رجل نؤم على ما ساءه من نؤمه انك
 نؤمه تحرمة تامها على كذا وان كانت مخلوكة نؤمه غير حرمة وامته عرو ذلك
 سواء وان كان معهن رجل لأنه كذا علمه بعد بغيره وكذا إذا كان مع الرجال امرأة
 عليها الصلح لثوبها وكان معهن من لم يبلغ من السهو عليه غسل اليدين لصلح الرجل
 فصل مما قبله قول الواحد وما لا فصل

مسارح من الصلوة ولم تحدد ماء الا في ماء فاحر رجل به عس و في الشان ان كان
 المحرم على السوء ان يمسوا بذلك الماء وكان وادله في سوا ذلك الماء لان
 الطاهر في الماء اصل فيمسك فلا عمل ولا عمل حكمة كمالا من المحرم يومه الف
 تحال في ما اذا احرم فاسق في المعاملات وان لم يحرم الواحد قول له في قول
 وان كان المحرم حاسه الماء مسو فاسو ربه فيه نه في صاه اذ والله
 الحسن عن احمد في روح ان المسو فيه كالعدل والموود طاهر الرويه لا احد له
 وما كان سوطا لا يتبع بوجوه من حب الصاه في دل بعد اذ الله في ربه
 مات من رضى اليوم فقال العدل لم اذ حل وان المولى دخل كان في قوله
 وكان الطاهر ساهدا للعدل وان كان المحرم في الماء ربه فيه ما بعد
 من له الحر العدل في رواه الاحبار وان كان المحرم حاسه الماء في قوله
 وامه فله في له لرجل في رواه الاحبار والامه في قوله له المحرم

فان اراق الماء ثم يتيم كان ذلك احوط. وان كان الكبر رايه ان الخمر بنجاسة للماء
 كاذب فانه يتوضأ ولا يتيم. وان كان الخمر بنجاسة للماء ^{حلال} اهل الذمة لا يقبل قوله
 فان وقع في قطعه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الى ان يربح الماء
 ثم يتيم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته. وفي خبر العاسق اذا وقع في قطعه انه
 صادق فانه يتيم ولا يتوضأ به لان العاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان الخمر بنجاسة للماء صيبا ومعقوها
 يقبلان ما يقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي
 كالبايع اذا كان مرصيا وبسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الزكوة والحرية
 ويكون هو كالبايع كما في المعاملات. والآصح ان مراده العطف على الذي فان خبر
 الصبي والمعقوه في هذا كخبر الذي لانه ليس لهما ولاية الا لزام. ولو ان رجلا دخل
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له رجل
 نعمة مهم عرعه هو هذا اللحم دجاجة الجوسي وهذا شراب خالطه خمر فقال الذين
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في خالطه فان كانوا عدوا ولا يلتفت
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالحرمة. وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك
 الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان الخمر بالحرمة حراما ومملوكا ذكرا
 او انثى لان قول الواحد النعمة مقبول في الدافات ولو كان في القوم رجلان فقتل فانه
 مأخذ بقولها وانكاره في القوم نعمة واحد فانه يعمل في ذلك بالكرايه فان لم يكن فيه راي
 واستوى المحال لان عند فلا بأس بل يأكل في ذلك ويشرب ويؤصأسه وان كان الذي اخبر
 بله حلالا مملوكين متين والذي يزعم انه حرام واحد فلا بأس باكله لان الخبر الذي في الحر والمملوك
 فيترجح فرائضه وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين فقتلين والذي يزعم انه حلال واحد لا يترجح انه

قول المتن: رجل تزوج امرأة فاحرم مسلم نفسه رجل أو امرأة إلهما أو قضا من امرأة
 واحدة قال في الكتاب: أحب إلينا ينزه بطلته، ويعطيها نصف المهر إن لم يكن ^{رجل}
 ولا بنت الحرمة بغير الواحد عند تأمل الرتبة من رجلان أو رجل وامرأتان وعلى قولنا
 التنازع روح بنت حرمة الرضا ع شهادة الأربع من النساء وإما بغير احتياط الثاني
 حرمة الوطى بطلتها كإبلا تبيع منعمة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول وإنك بعد
 وإن كان السكوت من غير النكاح لما لا مأخذ منه من أجل الدخول بعد الدخول
 يسحب ما أن عز الروح عند عزها من المزا إذا كان السكوت أكبر من مهر المثل لأن الزيادة
 إنما تحب تحية الكاح وذلك تخيل وأن لم يصره وسعه ذلك لأن ملك اسكاح لم ^{سطل}
 بعد الدخول. وقد كان رجل سري حاربه فاحرمه عدل نقة إباحة الأقرب
 أو ما أحسنه من الرضا ع ما، من ومبها فهو أفضل ولا ينشره وسعه ذلك لأن
 لأن اليمين لم سطل بهذا الشهادة تسلم استرعى لمواقفه دا، به مسأله
 أحد عا، كونه، به وسهولته، ما على ولا تطعم غيره لأن التعمير من ^{منه}
 (أما) وطلد الملك، ومنه العن حق الله تعالى بنت كبرياء، وأما
 بعد، لا يثبت بحر الواحد، ليس موصوفه، به تنوب الحرمة بطلان الملك بفت
 الحرمة مع بقاء الملك. بخلاف ما تقدم لأن عاء السكاح لا، سو، مع موت
 الحرمة أم، ما، قد لم سطل السكاح كبرياء، الواحد، لا يثبت به وأثبت الحرمة
 ملك الدين همها لا يمكنه الرد على ما حقه ولأن تعدس لهم على ما عا، عا، بطل اسم ولا
 لو يقرهم وإن الديكا، التهم، ما، الله ما السؤل فاحرم مسلم نفسه له، به محرمه بطله لا يملك
 ما بعد من الله ع بنت أرملة ولو ما رطله بالثناء، جماعه صله، لا، أو ما كبر ^{أمر} يست
 أو بعده أحرم سطله أمه أمه لا يملك، به ولا أن رجلا ملك طعما أو ما، ميراث أو

او حنة او صيب من الاسباب ثم اخبر مسلم ثقة ان هذا الغلامين فلان بن فلان القمي
 غصبه منه البايج او الواهب او الميت قال حب الي ان يتنزه فلا يعمل ولا يشرب ولا يتوضأ
 ولا يطأ الخارية لان بحجر الواحد العدل ثبتت الوية فيقتنزه وان لم يتنزه كان في سعة
 من ذلك لان الخبر ما اخبر بحجرة العين وانما اخبر ان من يملك معه كان عاصا وهو مكذب
 في هذا الخبر شرعا لا دليل للمالك فلهذا قال ان نزهه كان احصاه وان لم يتنزه كان وسعة
 ذلك ولان لو ان رجلا في يد طعام فادون لغيرة يتناولوا وخبر ثقة ان هذا الطعام والشراب
 غصبه من فلان والذي في يد يده وبرعه له ان نزهه اصله وان لم يتنزه
 في سعة من ذلك وانما ان الركن الذي في يد ثقة لان اليد دليل المالك وانما جازيا
 ثقة في صواب منه وقول الواحد جعل محجة في حقوق الباطل لا يحكم بطلان
 الملك وكذلك لو كان ماء هو في سعة ولم يجبر ما عر ذلك فانه بناء ولا يتم هذا الم
 الذي في يد ثمة فان كان عدلا عنه ورغم انه لم يقصده من احد سلف الشايع فيه
 قال العنبر ابو جعفر ههنا لا تنزه بجلا من ملوك كان نفسه وعنه من الشايع قال هذا
 والاول سواء يتنزه وهو الصحيح لان دليله وان كان عدلا لم يبره مع العصب عن نفسه
 فلا يبارس قوله قول الخبر في حكم التنزه ولو ان رجلا دارا يتنزه في داره رجل على
 لا تنزه فانه دية مجوسية وقال له القصاب انه سئل ولا يهاب عدل فان القصبه
 ابو جعفر ان السامع يخفى فان لم يقع تحريمه على شيء سقط الى لا صحة الاية الاصله
 وعلا قول الشايع روح لا يسنري وياخذ بقولنا احرامه نجيحه محروسه لان النج صار
 اما على البايج قول المجازية دية مجوسية البايج يدعي انه راع عن نفسه فيكون منه
 فلا يأخذ بقول البايج وقال شمس الائمة السرحية روح كان شيئا الا انما روح يقول ذاني
 الجير بقالا فلو لم يسنري منه شيئا واخبر ان امه امرته بذلك فان طلب العاصوب

ويحذرون لا تأمن لا يقال ان يبيع منه وآب طلت مد النريين والحن وما ياكله اعيان
 مادة يبيع ان لا يبيع عليه لانه كادب وما يقول ظاهره وان كان الصبر في ذلك ووزن
 بلجان انه باء ياء ياء في قوله تعالى لا يبيع له مع ان يعقل لانه مع لانه لا يبيع
 للصبر في الصبر لا يصح ان يبيع على ما لو كان هو الذي يبيع له لكان على يد
 او يبيع منه فانه نحو السامع ان يبيع له وكذا العذر ان يبيع منه واما يبيع
 من المولى والواحد خلا في حاربه لربل وسر عم اجماله وروي والامة تصدق بها
 من الحاربه في قوله تعالى من الذي يبيع كان الرما في يد فلو كان يبيع
 في قوله تعالى وعار به يبيع منه وروى الحاربه كانت في واما امره فلا ادراك
 لخرجه ومن هذه الحاربه في قوله هذا والمدعى مسلم بقوله لا تأمن للسامع استزها
 منه لانه احب بغير عمل الصحة وان كان في اكثر راي السامع ان الذي في يده الحاربه
 فيما يقول لا يبيع للسامع ان يبيعه منه ولا يبيع منه ولا يبيع منه لا اقر ذي اليد
 بها في استيذ فلو كان يبيع منه لكان يبيع منه ملك ولا يبيع منه رايه
 انه كادب فيما يقول انها لا يبيع فواء لا يبيع منه الحاربه ولو لم يفعل واليد ملك
 ولكنه قال في طلم طون عصبها في واحد ما يبيع للسامع ان يبيع منه ولا يبيع منه
 ولا يبيع منه كان الذي في يده فانه اوله كان فانه يبيع منه الحاربه واما امره فالحاربه
 لان العصب امر مسكر فلا يعقل قوله في ذلك اما في النسخة فالحاربه مسكر فليس
 ان يكون ثقة فان قالوا ان في يده كان فواء طلمه ونسخها في ثم رجع عن طلمه فاقول
 في رده جهتي ان كان في يده فواء طلمه فواء طلمه ونسخها في ثم رجع عن طلمه فاقول
 مسعوم وهو الرجوع عن الطلم واما قوله على نفسه سبب السماء وهو الواحد
 وكذا لو قال عصبه في ملان محاصه الى الف في بعض القاصيل بها يبيع

لصدا كان الضرورة فاما الشرطنا لابلع الشراء منه فبقوله اطمعنا الشاهد من
 يضيء الامر على الناس في هذه الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك
 ولو ان رجلا في يديه جارية تقرب الرق لذي اليد فتشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية
 التي في يده فلان لمة فلان اخر غضبها منه الذي في يده والذي في يده محمد ذلك ويقول له
 لي والذي في يديه غيره يامون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها
 ووطئها كان ذسعة من ذلك لان الخبر فيها خبرا لغضب مكذب شرعا فكان للسامع
 ان يشتري والا حوط ان لا يشتري ولو اخر مسلم ثقة انه اقر الاصل او اخر انها
 كانت لمة لذي اليد اعتمها هذا والاول سوار وان اشترى بها كان ذسعة من ذلك
 لان ملك الانسان لا يزول بقوله الواحد وان لم يشتري كان اول ولو كانت الجارية
 لرجل فاعدها رجل اخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي ان يرضعها الا وان يشتري
 من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وامقلب الذي في اليد بسبب
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذي اليد فقال ذي اليد اشترى بها منه او غيرها
 لما تصدق بها على او قال وكلني ببيعها فان كان ذي اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأيه انه صادق فذلك لان قوله
 الخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول اخر وان لم يكن عدلا وكان في الكبر
 رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه وكذا لو لم يعلم ان ذلك
 الشيئ غير الذي في يده الا ان الذي في يده اخر انه لغيره وان ذلك الغير وكله
 بالبيع او باعه منه او هب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم
 ان كان الخبر ثقة وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأيه انه صادق فذلك وان كان في الكبر
 رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري عنه وان كان الذي في يده لم يخبر بان ذلك

الخبيث الخفية فلا بأس بشراؤه منه وان يقبل هبته. وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك
 يستوى فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك
 مثل ذلك العين. كما لو رأى دابة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن
 عابا منه من هو اهل لذلك فيكونه لا فضل ان يفتن ولا يشتري. وان اشترى او قبل هبة
 وهو لا يعلم انه لغيره قال ربهوتان يكون وسعة من ذلك لان اليد دليل الملك
 شرعا كان المشتري معتقدا على دليل شرعي وانما علقها بالرجاء لا بد وهو كل واحد ان
 مثله لا يملك هذا العين. وان كان الذي اتاه به عبد او امة لا ينبغي له ان يشتري
 منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك. فان سألناه فاجرب ان مولا قد اذن
 له فيه وهو مأمور ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان عرقته فان كان اكبر رأيه انه صادق
 فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري
 منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم
 يخرج جانب المدق. وكذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او حران اخبر انه ماذن
 له في بيعه وان فلا تبعت على يده هبة او صدقة فان كان اكبر رأيه انه صادق
 وسعه ان يصدق له لان بيعت الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل
 يبيع الهدايا الى المعلم على يد الصبي. وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل
 قوله. رجل تقدم ببلد باعيان و طعام وجواري وقال انا مضارب فلان انا وامفاوض
 او وكيله كان للناس ان يشتروا منه. وكذا العبد اذا قدم ببلد فادعى ان مولا قد اذن
 له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه. ولو ان رجلا تزوج امرأة
 لم ير هانا دخلها عليه انسان واخبر بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطلبها اذا
 ثقة عنده او كان في اكبر رأيه انه صادق. وكذا رجل دخل على غير ليلة وهو شاعر سيفه

او كما در محمد يستدعيه فخره وصاحب المنزل لا بد ويانه لصر او هارب من اللصوص فانه
يحكم رأيه ما كان في الكبر الا يراه لصر دخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب المنزل
يحكم فانه لو نجره او صاح به با دره بالعرب كان لصاحب المنزل ان يقتله وان كان الكبر
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جونا لعل في هذه المسائل
بالكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى الكبر الرأي بالداخل عليه بان يحكم فيه وحسبه
او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص
وان عرفه بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. ولما كان
لعمره ان فلانا امره ببيع جاريته التي في منزله وما دفعها الى مشتريها كان للسامع ان
يشترها منه وان يفسخ الحاربه من منزل مولاه اذا دفع المشتري الثمن الى بايها
امكان البائع ثقة او عرقته ووقع في ظلمه انه صادق فان وقع في قلبه انه كاذب
ان وقع في ظلمه ذلك قبل الشراء لا يبيع له ان يشتري حتى يسأل مولاه. وان وقع في قلبه
ذلك بعد الشراء لا يتبرع بالجارية لان الكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين. وان دفعها
وطئها ثم وقع في الكبر رأيه ان البائع كاذب فيما قال يعزل وطمها حتى تعرف خبرها وان كان
المشتري حين اشترها شهد عنده شهودا عدل ان مولاه الجارية امره ببيعها ثم حضر اليه
ومحمد الامر بالبيع كان المشتري في سعة من اسساكها وكان له ان يتبرع فيها حتى يخاصمه
المولى الى القاضي لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهد عند القاضي بقضي القاضي
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهد عند المشتري. ولان القاضي يفسخ لولاها لا يبيع
للمشتري بشهادة الشاهدين الذين شهدوا عنده ان يمسكها لان شهادتهما لم تكن
ملزمة وقضاء القاضي ملزم وجعل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فامر بغير انفا
قد ارتدت فاما كان المخبر عنده ثقة وهو حر ومملوك او محدود في تدفوسه ان يصدق

المخبر وتزوج اربع نسوة سواها لان هذا خبر يامري وهو رجل بكاح اربع سواها هذا
خبر غير ملزم يامر شيئاً فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن الحيثية وفي الكبراية احد
فكذلك وان كان في الكبراية انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يثبت
الكبر الرأى. ولو ان مخبر الخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان
ان تتزوج بنزوح اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج
بنزوح اخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اعظم من ردة
المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ان تتزوج اخر لان المقام من هذا
المخبر نوع الفرقة بين الزوجين. وهذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الا ترى
ان الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة
صغيرة فاخبرها انسان انها ارتفعت من امه واخبرها مع هذا المخبر. ولو اخبرها انسان انه
تزوجها وهو ردة يوم تزوجها او كانت اخيه من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوما
ببطلته ظاهراً فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشر بالكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثم اخبر يامر عارض غير مستنكر فان شهد عنده
شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها
زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثاً او مات عنها او كان غريقاً فانها
يكتب من زوجها بالطلاق وهو لا تدرى ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان الكبر
رأى لانه من لباس بان تعدد وتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل مكاحها كان
فاسداً وان زوجها كان اها لها من الرضاع او كان مرتداً لم يسأل ان تتزوج ببقوله
وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر. وكذلك امرأة ماتت لرجل طلقه عندي ثلثاً

^{٣٠١}
 وانقضت عدي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها وكذا
 المطلقة ظنا اذا قال لرجلها انقضت عدي وتزوجت بزوجه اخرى وطلبه الرجوع
 ثم طلقه وانقضت عدي وكان ذلك فمدا يتصور فيها نکاح الزوج الثاني وانقضاء
 العدتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع في قلبه
 انها صادقة لانها اخبرت بما يحتمل وما اخبرت بما يستنكر قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الائمة السرخسي مع هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول هل كنت لك
 لاجل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل عمل للزوج
 بمجرد النكاح الثاني قال بعضهم تحمل ولا يكون له ان يعتمد على قولها هل كنت لك
 حتى تنفس بجارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت
 لقياها رجل في بلد اخر فقالت امارة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت
 مملوكة لذبح اليد لان اليد فعين لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها
 ولو قالت كنت امة له فاعتقها فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة
 لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بما يحتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك وكذا المرأة
 الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر ان كان فاسدا او كان زوجها على غير
 الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بما يستنكر ولو
 قالت طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام وسعد ان يعتمد على خبرها ويتزوجها
 لانها اخبرت بما يحتمل فاذا اخبرت ببطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت
 بالحرمة لم ير عارض بعد النكاح من موانع طاهر وغير ذلك فان كانت ثقة عنده
 او لم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها

والله اعلم

فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم والتعاريذ وما يرجع إلى النفوس الدينية.

رجل أراد أن يتعوذ قال الفقيه أبو جعفر روح أحب إلى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان^ن الرجيم ليكون موافقاً للقرآن. ولو قال أعوذ بالله العظيم أو قال أعوذ بالله الصميع^ن العليم يجوز. وينبغي أن يكون التعوذ موصولاً بالقراءة. رجل سمع رجلاً يقرأ القرآن ويلحن في القراءة فإنه لا ينبغي للقارئ أن يلحن ويحلم الصواب. فأما السامع أن يعلم أنه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب بغضب القارئ أو يدخل عليه خشية فإنه ينبغي للسامع أن يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب إلا أن يخاف أن يقع بينهما عداوة فحينئذ وسعه أن لا يتعرض له الحارس في الحراسة إذا قال لا إله إلا الله أو ما أشبه ذلك أو القعاقعي يقول عند فتح القفاح للمشتري صلى الله عليه وسلم محمد قالوا يكون أثماً بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فإنه يتأب على ذلك. وكذلك الغازي إذا قال كبر ويتأب عليه لأن القعاقعي والحارس يأخذ بذلك عوضاً. رجل جاء إلى تاجر ليشتري منه ثياباً فعنده فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على محمد إن أراد بذلك إعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه كره. رجل دعى مدعاه فقبله ساءاً فأنكر دعاءه على الرقة فهو أفضل. وكذلك لو كان لا يمكنه أن يدعوا لاهو ساءاً فالدعاء أفضل من ترك الدعاء. ويمكن أن يقرأ القرآن في الحمام لأنه موضع النجاسات. وذكر في كتاب الأخبار أنه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا. وإن قرأ القرآن عند القبور أن نوى بذلك أن يدعو نسهم صوت القرآن فإنه يقرأ. فإن لم يقصد ذلك فإنه تقابض مع قراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الأجلة والأقرب

فقام القارى لأجله قالوا ان دخل عليه عالم ابو ماو استاء ما ندد علمه العلم جازله
 ان بقدم لأجله وما سئل ذلك لا يجوز رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان
 يقول فهدى الوضع الحمد لله . ولو اكل شيئا غصبا من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ .
 الامام اسمعيل الزاهد لا بأس به . رجل يسمع وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم
 ذلك ليس بشئ والصحيح انه لا بأس بورد الاثر فيه . رجل سمع اسم لمن اساء الله
 يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم
 لا يجب عليه ان يصل الا مرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة رجل يقرأ القرآن نسمع اسم
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناظر في رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قرأنا
 القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من
 القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصل فلا شئ عليه .
 ولو سمع القارى الاذان فالأفضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم
 رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم
 عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارى وقال بعضهم يجب وهو اختيار
 الفقيه ابو الكيث رح . ويكره ان يصل على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على
 فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه
 بآل لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وسلم وصل سلم على من كان في الخلا . بتغلو ويعدل .
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام
 بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لانا القلب واللسان ولا بعد الفراغ ايضا
 وقال محمد رح عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا يثبت العاطس. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام. ^{٢٠٢}
إذا أتى باب دارسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على
الغائب في المحكمة. وإذا أتى الرجل باب دارسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل
سلم ولا ثم يتكلم. وإذا كان في القضاء يسلم أولا ثم يتكلم. رجل كان جالساً فقام فلم
عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن
سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط
رد السلام عن زيد. وإن لم يسلم وقال السلام عليك وأتى الرجل ففرد غيره سقط
السلام عن المثار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر الأسدي
رجح أخاف أن لا يسقط عنه فرض الرد فقل له لو كان الرد عليه أهم ماذا يصنع
قال ينبغي أن يريه تحريك الشفة إذا سلم اليهودي والنصراني أو المجوسي على مسلم
قال محمد بن يعقوب السلام عليك ينفع عندك ذلك السلام لمحدث من رفعه إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكف أن
يبتدئهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بأن يرد عليه ولكن لا يزيد على
قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على أهل الذمة. والصحيح هو
الأول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إليه فان كان فلا بأس بالسلام عليه. ويكره للمسلم
أن يصالح الذي. وإذا قال المسلم للذي أطال الله بقاءه قالوا إن نفى بقلبه أنه
يطيل بقاءه لعله يسلم أو يودى الجزية عن ذلك وصغاراً فلا بأس به لأن هذا دعاء
له بالإسلام أو النفع للمسلمين. الفارس ومع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس
أن يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وإن سلمت المرأة
الأجنبية على رجل فكانت مجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وإن كانت خائفة

رد عليه نفسه والرجل اذ اسلم على امرأة لعينية بالجواب فيه يكون على الضم. متكم
 مع خريطة فيها كتب على اخا النبي صلى الله عليه وسلم ان كتب الفقه قام وتوسد
 الخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الخط لا يكره. ويكره تصغير
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق موى ذلك عن ابي حنيفة نوح وهو قول ابي يوسف
 وذرهم الله. وكان ابي حنيفة يح يكره النقط والتعشيرة المصحف ومثانيها
 مع لم يرد في زماننا بأس بذلك ولو كتب القرآن على الجيطان والجد وان بعضهم قالوا
 سيجان يجوز ذلك. وبعضهم كره ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجال
 امسك المصحف بينه ولا يقرأ قالوا ان نرى به الخير والبركة لا يأنثم بل يرجي به التوب
 ولو امسك الخنزير بينه للتقليل جاز ولا يأنثم. ولو امسك شيئا من هذه العارفين والملا
 يكره ويأنثم وان كان لا يستعملها لان امسك هذه الاشياء يكون لله عادة. كما قد
 فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قاله ابي بكر الاسكاف يح يكره
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه بخلاف الكيس اذ كتب عليه اسم الله فانه لا بأس
 به لان الكيس يعقم وهذا الكاغذ لا يكره ان لا يكون على الطهارة ان يامد غلوا
 عليها اسم الله تعالى. ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ماله من اسم الله
 تظا يحقر له حسنا الله ونعم الوكيل او بى الله او نعم الله ير الله فانه لا بأس به
 رجل يذكر الله تظا ويسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نرى ان الفسقة يشتغلون
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبح فهو افضل واحسن كن يسبح الله تظا في السوق
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسمح الله تظا في هذا الموضع فهذا
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق. وان سبح على وجه الاعتبار يوجب على
 ذلك وان سبح على ان العاسق جعل الضيق كان اثما. وينبغي للمعلم ان يدعو

في صلوة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلم ولا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس . أما
 في غير الصلوة يدعى بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء يذهب بالركة .
 . رجل عطس خارج الصلوة ينبغي أن يجود الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين
 أو يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي أن يحضر أن يقول بحمك الله ثم يقول العا^{طس}
 غفر الله لي ولكم ويقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس
 رجل في غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله قالوا قصد صلوة إن أراد به
 الجواب ولو قال يرحمك الله فسلوات صلوة لأنه خطاب وجواب ولو عطس
 المصل قال رجل يرحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كان جواباً تقصد
 صنونه . وينبغي أن كان بحضرة الجا^{طس} أن يشمت العا^{طس} إذا تكبر وعفاسه
 به مجلس الأثلاث مرات فان عطس أكثر من ثلاث مرات فالعا^{طس} يجود الله تعالى
 في كل مرة ومن كان بحضرة أن شتمته في كل مرة فحسن وإن لم يشتمه بعد الثلاث
 فحسن أيضاً رجل رأى رؤيا أعجبه ينبغي أن يجود الله تعالى لأن ذلك نعمة فيشكر
 ثم إن شاء قصها على من يتق به وإن شاء لم يقص . ولو قال رجل رأيت الله تعالى
 في المنام قال الشيخ الإمام رئيس أهل السنة أبو منصور الماتريدي رحمه هذا
 الرجل شر من عابد الوتر . وهذه المسئلة اختلف فيها مشايخ بخارا وسمرقند
 قال مشايخ سمرقند روح رؤية الله تعالى في المنام باطلة لا تكون لأن ما يرى في المنام
 لا يكون غير المرئية بل هو خياله والله تعالى منزعه عن ذلك وترك الكلام وهذه المسئلة
 احسن . وإذا ماتت المرأة حامل فدفنت وورثت في المنام أنها قالت ولست لا ينش
 قبها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يدي غيرها . قال
 بعضهم إن أراد به تعظيم السلم لسلامة فلا بأس به . والأول أن لا يقبل

ويكفي المعانقة أما إذا سجد للسلطان إن كان قصداً للتعظيم والتحية وروى العلاء
 لا يكون ذلك كراهياً **أصل** أمر الملك بسجود آدم صلوة الله عليه وسجود أخوة
 يوسف عليه السلام. ولو قال المسلم أسجد الملك والأتقنا قالوا إن أمره لله
 للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد كن الكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وإن أمره
 بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة قل إن يسجد بجل وعاء لا مبرئاً له عن
 أشياء فإن تكلم بما يوافق الحق بصبية مكرها فإنه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف
 الحق وهذا إذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا خلاف عضو ولا يمان عليه
 فإنه خاف ذلك فله لأبأس منه. وإذا سأل الرجل غير الأجار المحدث في البلد قال
 بعضهم يكن الأجار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكن الاستخبار ويكون الأخبار
 والصحيح أنه لا بأس بالأخبار أيضاً ليكون عالماً بالمصالح. امرأة أراوت أن
 نضع تعويد الجبهاز وجهاً بعد ما كان يبعثها ذكر في الجامع الصغرى أنه ذلك
 حرام لا تخفى. ولأبأس بوضع المجامع في الزرع والمبطحة لدفع ضرر العين لأن العين
 حق نصيب المال والادى والميوان ويظهر أثره في ذلك عرف ذلك بالأثار
 وإذا خاف العين كان له أن يضع فيه المجامع حتى إذا نظر الناظر إلى الزرع
 يقع بصره ولا على المجامع لا رتاعها فنظر بعد ذلك إلى الحرث لا يضر الروى
 أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من أهل الحرث وأنا
 تخاف عليه العين فأمها النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل فيه المجامع ويكره
 كتبة الرتاع في أيام الثور والماثبا لا أبواب لأن فيه إهانة اسم الله فلا
 وإهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساطاً أو على كتب عليه التسبيح الملك
 لله يكن استعماله أو بسطها والقعود عليها ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط

على بعض الحروف حتى لا يتبع الكلمة متصلة لا ينزولا للراحة لان الحرف الفوق مرفوعة
وكذا لو كان عليها اللك لا غير او كان الالف بعده لو كان اللام وحدها
وحكى ان بعض الائمة راي شيئا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابد
جهل فنهاهم عن ذلك فمربهم وقد فعلوا الحروف فنهاهم ايضا وقالوا فانهم
في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف خرقة فيها درهم تدين
سماعة عن محمد بن زهري قال رايته لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن
على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من الفاري ولا القلنسوة من الجرمي لان في
ذلك اذ لا لهم اسكان امره انسان ان يتخذ له قفازا مشهورا على راس الجرمي
او الفسقة فذا له في الآخرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان
يخط ثوبا على زنا العاق. ويكره بيع المكعب المفقض من الرجال اذا علم انه
يشتريه لللبس فقير آخر نفسه من كافر ليعمل له العنب فيخذ خيرا يكره ذلك
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر. ولان مسأله اجر نفسه ليعمل في الكفنة
ويبيعها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل فان اجر نفسه من نهاره ليعرب
الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي
له ان يدرج نفسه منهم ويطلب الشراء من عمل آخر. واذا استوجر بفلسه
قالوا لاجر له. وكذا لو استوجر لحمل الميت. ولو استوجر لحفر القبر ولم ينفق اليك
كان لعا لاجر. قالوا انما لا يجب لاجر لحمل الميت اذا لم يوجد فمعه احد يحمل الجارة
بغير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر
لحزب الطيل فان كان للهوا لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للفرقة
والعاقلة جاز لانه طاعة. وما آخذ المغرب والمغني ان اخذ من غير شرط باح

٢٨
له حاكم اخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على الرد
على صاحبه فصدق له **بجعل** يبيع التويز في المسجد الجامع
ويكتب في التويز النورية والانجيل والقرآن ويأخذ ما لا يقول
اي ادفع التويز هدية او صبة لا يجعل له ذلك المال لانه اخذ المال
على اللد به حرام. وان اخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس به زماننا
رجل اراد ان يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرفه مواقيت
الصلاة والقبلة لا بأس به. وما سوى ذلك حرام كافر من اهل الذمة
او اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلمه القرآن والفقہ قالوا لا بأس به يعلم القرآن
والفقہ في الدين لانه عي ان يعتد به الاسلام فيسلم الا ان الكافر لا يمس المصحف
رجل اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه وينعم
ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقہ واجب. واما تعليم الكلام والمنافرة
فيه قالوا وراه قدر الحاجة مكروه وحكي ان حماد بن ابي حنيفة رحمه الله كان
يخلم الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له حماد قدر أيتك وانت تتكلم فبالك تهاني
فقال يا بكم يا بكم يا بكم وكلوا واحد منا كان الطير على راسه مما فاة ان يزل صاحبه ولغتم
اليوم يتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه
يخزفند كفر قبل ان يكفر صاحبه. واما التوبة والبيعة في المناظرة

قالوا ان كان من كان ينظره يكلمه مستمرا منذ اويكلمه على الانصاف بلاحت
لاجل التقوية والحيطة والتبليس. وان كان من يكلمهم يريد التقصير ويريد
ان يطرحه بجملته التقوية والحيطة بل يجتال كل حيلة ليدفع التقصير عن نفسه.
وجعل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاته يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن
افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اول من تعلم تمام القرآن. ولان تعلمها
علما كعلم الصلوة او غيرها اهدى ما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل. وجاء في الاثر ان من كثرة
العلم ساعة خير من ايام ليلة. ويخرج في طلب العلم بغير اذن والديه فباس
ولم يكن هذا عقوبا. قيل هذا اذا كان ملتحيا فان كان امره بجمع الوجه فلا يبيعه ان يمنعه
من الخروج ولو اراد ان يخرج للمحج وابوكاه لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا
عن خدمة الابن بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لاراد عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظرحمة الا مات له بها
حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظرت اليوم مائة مرة فقال وان نظرت اليه اليوم مائة مرة فقال
كان ابواه يحتاجان الى النعمة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يكفر ذلك الان الغالب على
الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها. وان كان الغالب هو السلامة طه ان يخرج
. وذكر بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له لم يلزم
ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليها شقة
لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله
وجدان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا بأس
بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولواذن له الابوان

كان له ان يخرج ولا يلتفت لغيرها. هذا اذا كان السفر من جهاد فلو كان الصفر سفر
 تجارة ابيع لابس من اخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه
 ليس هذين العنوين ابدا الحق والدين اذا لم يكن الطريق نحو فان كان نحو ما مثل البحر لا يخرج
 الاباذن والديه وانما استغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واخاه
 الناس حفظ الطريق الى البدرقة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضع عياله
 كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاة العيال فالقيام بالمرأى
 اوله. وكذا لو خرج للتعليم يضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا
 في السبق فن كان اسبق يقدم سبقة فان اختلفوا في السبق كان لاحد منهم بية
 تمام بينته وان لم تكن يفرع. بينهم ويجعل كانهما اتوا معا كمالا في الحرفة والفرق اذ لم يعرف
 الاول فيجعل كانهما اتوا معا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيجوهو له شيئا
 حكمه عن ابي الليث رج انه قال كنت افيضة لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك و
 احاب ما لاهراما فأت وادعى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرفنا باب
 الاموال رد عليهم اموالهم وادعى بان يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فانه قالت الورثة
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبته الورثة قال محمد بن ابي نعيم لا يثبت شيئا وقال
 ابو يوسف بن يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء وفي الخف
 يفي البعير في الحمار من الفرس والفضل بين الرمي والتمتع بالاقدام يفي به العدو
 ويجوز اذ كان البدل من جانب واحد بان قالوا ان سبقتك فلان كذا وان سبقتك
 فلا شيء لك. وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قالوا اذا ادخلا محللا بينهما
 فقال كل واحد منهما ان سبقته فلان كذا وان سبقتك فلان كذا وان سبق النالت

فلا شيء منه فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحسان
لا يصير مستحقاً وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا الاثنان يكافئان
كذا. وانما جواز السابق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر فيها
وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ايضا الفقيهين اذا تكلموا في مسألة
ان كان البذل على احدهما جاز وان كان الدل من الجانبين لا يجوز. وانما يجوز السابق
في الدل واب اذا كان فوسه قد يسبق وقد لا يسبق قالوا والجواز الذي يلزم بالصبيان يوم
السيد يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة. فان كان على وجه المقامرة فهو
حرام. مرضعة انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للاب شيء يستأجر به الظرف فأن
لاستئصال الدم قالوا يباح لما ذك ما دام نطفة او علقته او مضغة لم ينفصل له
عضو لانه ليس له حكم الاדם وقد روي انك المدة باربعة اشهر. امرأة حبلت
ومضى على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها سأل الحل
الطبيب قالوا ايضا بالحمل لا تفعل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب
الولادة فاذا قربت لا تفعل. واما الفصد فالامتناع عن الفصد اولاً في حالة
الحمل كيلا يلحق الولد افة صبي مع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان
يروى عن المحدث. وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروى عن
المحدث ولو قرئ عليه صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه رجل يتخذ اجابة
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة فلا هو منكم بحكم مردته ومثله اذا كان

يعتقد لها اثر او يعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر السحر اذا تاب فهو على وجه
الانكار يعتقد نفسه كافرا لا يعتقد ان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله
تعالى وتبرأ عما كان يقول قبل توبته ولا يقتل. وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة
والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر يحجد السحر ولا
يدرك كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتاب هل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر
وذكره بعض المواضع والاستتابة احوط. وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا تاب
الساحر قبل ان يؤخذ يقتل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقتل توبته ويقتل
وكذا الذين يعرفون الداعي. والفتوى على هذا القول كارد عابدا واضل
فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يتم استتباب دعائه. وقال بعضهم يجوز ان يقال
يستجاب دعائه فان ابليس لعنه الله دعاه حيث قال رب اطرأ الي يوم يعفون
فقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الرد نفع في قلبه انه ليس بمؤمن
قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين
فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن من جاره بوائقه. وقال عليه
السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة
هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف استتابة فان
استقر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره
فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التفرغ عنه. وهذا من صدق ايمانه فيكون بعض
كنهم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون اتما وان عزم عليها كان اتما. رجل آمن
الموت ان تنجها الموت لضيق عيشه او لشرا صابه من ظالم او عدا او نحو كره. وان
تمنح تغير زمانه فيبقى الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره. رجل قال لا احب

القرع قالوا ان اراد به انه لاجبه لما كان رسولا لله صلى الله عليه وسلم فهو
 كافر. وان قال ذلك لمرض احابه من القرع لا يكفر. وقال انا لا اعمل بفتوى
 الفقهاء وليس كما قال العلماء فانه يغفر ولا يكفر. جل مات وكسبه كان من
 بيع الباذق فان نوع الوارث ولم ياخذ ذلك المال كان اوله ويرد على اربابها
 ان عرف اربابها. وان لم يعرف يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ
 رشوة او ظلما. ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له
 في الحكم يصرف به ما شاؤا ان تصدق به كان اوله ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق
 عن خصما والمورث. رجل رأى من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب منكرا كان عليه
 ان ينهي عنه ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك
 وتقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اذ منعه لا يقدر عليه
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامور المعروفة اذا علم انهم يسمعون
 رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يبد
 به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يصدوم
 ويعطى ويفر بما للناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوى اخيه المسلم على وجه الاحكام
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب
 . امارة ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكن لها ذلك الا اذا كانت هلالا الرضا

مجيبه لاجاس به رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظنت انها المرأة روى عن
 ابي حنيفة راج انه قال لكان نهارا يحد وانكافيا لا يحدو به اخذا الفقيه ابو الليث
 مع وعن ابي حنيفة راج في رواية اخرى عليه الحمد لئلا كان او نهارا قال وهو ينبغي
 ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته ترضى اليه لا يحد وان زفت قبل ذلك
 لا يصدق رجل له على رجل دين فأتى الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وافته
 قال محمد بن سامة راج ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب رجل له على رجل
 دين فبلغه ان العزيم قد مات فقال جعلته ففعل وقال وهبت منه الدين فاذا
 هو حي قال نصير راج بصير فعل وليس له ان ياخذه منه رجل عليه دين ونحوه
 حتى مات قال شداد راج لكان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان
 غصبا فهو ما أخذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم
 راج يعد قالمديون على صاحب الدين مقدار دينه رجل مات وعليه دين وله علم
 الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد مع لا يؤخذ الوارث بدينه وان علم
 الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضى دينه من تركته المورث وان نسي
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة وكذا الوكايت ودية تنسها حتى
 مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص
 عليهما وقصدوا اخذا ماله فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحال
 قال بعضهم له ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ وقال الفقيه ابو الليث
 مع عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كن كفل بنفس رجل سلم الكفيل
 المكفول به في المأزاة في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح
 تسليمه رجل له ارض يجب نهر للعامة فتشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

في ارض النجف فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجلا فخره منه كانه له ذلك وان ارد
 ان ينصب على منار العامة لم يكن له ذلك . رجل من الطريق ان روت قال الفقيه
 ابو الليث مع انه علم صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير رح ليس للرجل
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة
 او مكرمة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يضر صاحب
 الارض . وعن بعض المشايخ مع قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رح ان الرجل
 اذا مر في ارض انسان ولها عائط او حائل لا يجل فيها المرور ولا التردد فيها وان
 لم يكن لها عائط او حائل لا باس بالمرور فيها . وعن ابي القاسم مع رجل غفر عليه
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطأ الزرع ولا يفسد
 رجل رعى الماشية السوق قال ابو بكر مع لا رخصة فيه وان كثرت الغبار وقال ابو نصر
 الدبوسي مع لا باس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يجل . رجل رفع
 الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر مع ان رفع في ايام الرجل التنقية
 الطريق وجوتان يكون محسوبا بمنزلة اماطة الاذى عن طريق المسلمين وان
 اضر فنه بالمارة لا يسهه ذلك . وكان لا يضره لا باس به رجل وطى بهيمة قال
 ابو حنيفة مع ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذجمها واحرقها . وان لم تكن البهيمة
 للواطي كان لصلحها ان يدفعها الى الواطي بالقبعة ثم يذبحها الواطي ويحرق ان لم يكن
 مأكلة . فان كانت مما يוכל يذبح ولا يحرق . المرأة اذا كانت موزية قال محمد مع
 لا باس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يوذبحها . صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على الهيبة يوم الاتفاق عليها ويحجروا عن أبي يوسف ربح انه يقال لصلحها اما ان
 تنفق عليها او تبنيها رجل يتصدق على السواكة المسجد الجامع قال ابو نصر العياشي
 ربح من اخرجهم عن المسجد ارجوان يغفر الله تعالى باخراجهم عن المسجد . وقاله
 بعض العلماء ربح من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك
 باربعة فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد . وعن خلف ربح انه قال لو كنت
 قاضيا لا قبل شهادة من تصدق على السواكة المسجد الجامع رجل يني دار من
 القصب مسجد او حماما او حانوتا قال ابو يوسف ربح لابس بالعلوة في هذا
 المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحانوت . رجل حفر بيرا في قاء قوم ربح ان رستم
 ربح انه يوم بتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم حائط المسجد كذلك امر
 بتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم انطا دار رجل ملكا له او حفر فيها
 يثر يضمن النقصان ولا يوم بالتسوية ولا يبنوا الحائط . جنب اغتصب واغتصب
 امرأة بذلك الخضاب قال ابو يوسف ربح لابس به ولا تعلق فيه . وكان الحب قد
 غسل موضع الخضاب فلا بأس بان يصل فيه . ذكر ابن رستم ربح رجل حفر قبرا
 في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا ينبتش القبر ولكن يضمن قيمة
 حفره ويجوز فيها حفرة اخرى فدفن فيها . وعن أبي يوسف ربح اذا دفن الميت في ارض
 غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء يسوى الارض
 فيزيرع فوقها رجل لم يوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري ربح عن اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم انهم قالوا من ام يوما وهم له كارهون
 لا يجوز ضلوة ترقوته . وقال ابو يوسف ربح هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للامانة
 لفساد فيه . وان كان اهلا فلا بأس به وان كرهه القوم . اهل قرية جمعوا بذارا

من الناس ذرعو لأجل العلم قالوا التثنية الأصل من ذلك يكون لأرباب البدو ولذا
لهم صلوا البدو والامام . رجل وقتله القدر وهم في دار . انسان وخافي اندلو
علم صاحب الدار يمنع ولا يدخل عليه هل يدخل دار بغير اذنه . قالا ابن مقاتل روح
يفتح ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل
الصلاح ان اسكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعل . هذا اذا كان
على صاحب الدار فان لم يخف لاجل لها ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار فيأذن
له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتعلم
ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم روح له ان يمنع عن ذلك . وعن
ابن يوسف روح ان كان الضرب بينا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه
يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اسطبل ولم يكن في القديم وجاره يتضرر
بذلك قال ابو القاسم روح ان كان وجه الدواب الحائط الجار ليس له ان يمنع من ان
حرفها الحائط الجار له ان يمنع . رجل اراد ان يتخذ دار حظيرة الغنم سكة
غير نافذة ويتأذى الجيران بنتن السرقين ولا يأمنون على الرعاة قال ابو القاسم
روح ليس الجيران منعه عن ذلك . وعن ابن يوسف روح رجل اتخذ دار جعلها مبيتا
يتضرر الجار له ان يمنع عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة
غير نافذة ربط احداهم على باب دار دابة واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل روح لكل واحد من اهل السكة ان يأخذ ينقذه لان هذه السكة
بينهم . وكانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة
وفي الجنايات قال ابو حنيفة روح لابس للجليلان يفتح بجناح يشرعه في الطريق
ويبكيان يأخذ في الطريق فان طامعه انسان هدمه . ذكر ابن رستم روح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضع الخشب فيها ومن عطب
 بذلك لا يضمن. ولو حترق يرايخذ بان يسوي فان نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر
 قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة يراي او ينفذ فيها فعطب به انسان
 ضمن ويؤخذ بان يعطم البير ولا يؤخذ بما نقصت البير. رجل هدم داره وامتنع
 عن العمارة وذلك يضرب الجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بناءه فلم
 اخذ له اليد الضرر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناء فانسد الدرع
 والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يجمع وان تضر به الجار لانه
 متصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بكر
 الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحاقين
 وروفعه سريلا لا يجمع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارض
 والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشراك قطع
 ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم رح ليس له
 القطع لانه متعنت. وكذا في انقضاء حياض على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا
 على شط النهر بجدار باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم
 رح ان كانت الاشجار لا تقرب النهر واهله وجوت ان يكون غارسها في سعة وطيب
 قواجمها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يوجب دار
 جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعد من حائط جاره
 قدر ما لا يضر بدار جاره. شعير وجد في بعر الابل او الشاة ففسله ذكر في زياد
 ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اقله البقر لا يוכל اهل قرية واسوا
 بالحر فقبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا يصق عليهم في ابر الهاد ذكر ابن رستم

روح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى يستنفع من ذلك ببر القارة وقت في لحظة
فلحقت قال ابن مقار روح لا يول ولا وقال الخفاف روح لا يحفظ فيه قول اصحابنا روح
عندي لا يقصد الا ان يكون كثيرا فاعشائين فرغ منه الطبع ورجل ينظر في كتب الاطباء
والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر في التلاب

كتاب الجنايات

الجنايات علمان عني. احدهما يجب القصاص وهو العمد. والاخر لا يجب وما يجب
القصاص فهو علمان عني. احدهما في النفس والاخر فيما دون النفس
يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع العنق باليسري. ولا اليسري بالعنق ولا العجيبة
بالسلا. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة ولا يقطع يد الحر بيد
العبد. ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة
لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل
فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنايات فيما دون النفس
شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارسة وهي التي تخدش البشر
ولا يخرج منها شيء وتسع خادشة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم
والدامية وهي التي يخرج منها الدم. والباضعة وهي التي تبضع اللحم والثلاثة
وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبغ بين اللحم وبين العظم
جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضع العظم والمهاتمة وهي التي تقسم العظم
والمفلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تلبس الراس وهي
الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والارامعة وهي التي تحرق الجلدة التي تكون فوق
الدماغ. والجائقة وهي التي تصل الى الجوف. وفي الموضحة والعبد القصاص في قولهم

ولا تقصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكره
الاصل ان يجب القصاص وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجب. وعنه ابن
عبد العزيز ربح انه قال ما دون الموضحة عند من فيها حكومة العدل. ولا يجب
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها
يوجب حكومة العدل واختلاف في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى
الجنح عليه انه لو كان مملوكا لم ينتقص من قيمته بهذا الجنابة ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الموجب عشرويته. وعلى هذه الاعتبار في النفس والثلث ونحو
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذه النفقة واجرة الحبس في
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى اذى جراحة لها ارض مقدرة في الموضحة
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارض الموضحة. قالوا
والفتوى على الاول. والجنابة فيادون النفس على نوعين منها ما يوجب القصاص
ومنها ما يوجب المال فاتخذ منها باي آلة تقدر يجب القصاص عند المسألة
في النفقة. رجل قطع لسان انسان ذكره الاصل انه لا تقصاص فيه وقال ابو
ربيع لا تقصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان لم ينع الكلام
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على
المروء التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. وان كانت الجنابة فيما
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباضعة والمتلاخعة والسحاق ان كانت
خطأ ففيها حكومة عدل في الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي

الجائفة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه فان نفذ من وراءه فدية
 ثلثا الدية. وان كانت عمدا لمكونه ماله. وان كانت خطأ فخطا عاقلة. وموضع الجأ
 ما بين اللبة والعانة. ولو شج موضع فذهب به وجرى يجب ارش الموضع
 في الموضحة ودية النفس في السمع والبر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شج
 موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة
 ولو ارش بالعمائم مربه لغزى الجنبها فاما الكتاحة صارتا واحدة فهما موضحتان
 كما يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية. وان ارشحه فذهب بها عقله كان عليه
 دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس واللحية
 اذا ذهب ولم يثبت بها النفس ولا معلق للحية انسان فثبت بعضها دون بعضها فيه
 حكومة عدل. وكذلك في الحية الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة
 وان استمرت في رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذن لاشيئ فيها
 وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم
 دية النفس. وكذلك اذا قطع الماردن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف
 قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجده غيم
 ربح طيب ولا ينق فيه حكومة عدل. وفي بعض الروايات فيها الدية.
 وذهاب الشم بمنزلة ذهب السمع وفي قطع الاذن دية كاملة. وكذلك في
 الحشفة وعدها. وان ضرب على الظهر فقات منفعة الجاه او صار اعدب
 يجب دية النفس. ولو طعن بريح او غيره في الدبر فلا يستمسك العظام في
 فظله دية كاملة. وكذلك لو مز به فليس بوله ولا يستمسك البول ففيها
 الدية. وان افتر امرأة ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك

مائة يجب بها تلك الدية ^{٢٢٣} ودية الصبي والمجانين والشقيين ودية المرأة و
 حليتها المستولدة لثمن لدين والرجلين والاذنين والحبيبين واليتيم اذا لم يبق
 على عظم الورثة لثمن فان لم يبق من اللحم شئ ففيه حكومة عدله ودية الاثنين والدية وفي
 احداهما صعدا للدين ودية بنت الامم مئة عدله اشعار لعينين الدين من كل شربح الدين
 ودية اصابع اليدين والدية كفلك واصابع الرجلين ودية اصبع عشرين الدين من كل مفصل ثلث عشر الدية
 الابهام ودية كل مفصل من الابهام نصف عشرين الدين ودية كل سن نصف عشرين الدين ثلثا
 الانسان اثنين وثلثين فذهب الكل ففيه دية وثلثة اجناس الدية .
 ودية النفس يجب على العاقلة . ولد ذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلالة
 والذوق والارتداد والحذب وشعر الراس والحبة والاذنين والمجانين
 واحد باب العينين واصابع اليدين والرجلين وحليتها المرأة والافشاء اذا لم
 يستمسك البول او الفائط ودية الحشفة والمارن والشقيين والاثنين
 والمحيين والاليتين واللسان واعوجاجها الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع
 الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففيه جميع ذلك دية كاملة اذا كانت غطلا
 وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشراى شئ كان فيها
 يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل
 بالقصير ويده الكبير بيد الصغير . واذا شج رجل رجلا مؤخره عمد يستوى
 القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول . والمكانت الشجة الاولى في
 مقدم الراس او مؤخره او وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لانه غير ولو
 كسر من ابنان من الاصبع عمد او نزعه من الاصبع يجب القصاص . وكذا اذا
 قطع . قال بعض العلماء يؤخذ سنة بالمعزلة ان يستي الى اللحم ويسقط ما سواه

وان كسر بعض السن ولم يصود الباقي يجب القصاص بقطع ثلث ما كسر بالهبة . وان
كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص . فان قال الربيع عليه انا استوفى القصاص
في المكسور واترك ما اسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات اذا كسر السن لا قصاص
فيه . ولو قرب سن انسان فحرك فينتظر حولا فان سقطت لا ينتظر حولا الا ان يكون
صبيا فينتظر حولا لان سن البائع لا يثبت الا فورا ومن العبي بنبت فينتظر
حولا فان لم يثبت كان عليه ارشها . وقال الحسن ربح يجب حكومة عدل . وبه اخذ
الفقيه ابو الليث ربح . ولو حلق راس شاب فنبت ابيض لاشي عليه في قولنا يحنقه
ربح . وقال صاحب ربح فيه حكومة عدل . وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح . وفي حلق
الشارب حكومة عدل . وان تم موضع فبرأت ونبت عليه الشرحة لا يرى موضع
الشجة قال ابو حنيفة ربح لاشي عليه . وقال محمد ربح عليه اجرة الطبيب . فان كان الرجل
اسطح فغضب على راسه مقدار الموضحة كان عليه ارش الشجة دون ارش الموضحة
. وكذا لو شج هاشمة كان عليه ارش الشجة دون ارش الهاشمة . واذا قطع يد رجل
عدايته وجب القصاص بقطع يد القاطع بالكلية او ظاهرا بغير حق يبطل حق القصاص
ولا ينتقل الى الارش ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل اخر او في سرقة كان على من
عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول . ولو قطع يميني رجلين عدا فجار
احدهما واقترع كان للآخر دية اليد ولو جرحهما ما فطعت يمينه لهما كان عليه
نصف الدية لهما . ولو قتل رجلين عدا فقتل باحدهما لاشي عليه للآخر ولو قطع
بيمين رجلين فقتل القاض لهما بالقطع وبخمس الاف درهم نصف خمسة الاف
درهم فتم عدا لهما كان للذي لم يعض القاض وخمسمائة درهم دية يد والقطع
المثلث لا كان عدا . وكذا في قطع الرجل الى العا حكومة عدل ولو قطع

اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد. وفي نصف الساعد
 حكومة عدل. ولو قطعها قطعاً لليد من الرجلين روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام ساعد أو ساق أو رقرة أو غيره
 فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر عدل من الاصل قصاص. وإن قطع من وسطه فلا قصاص
 فيه. هذا ذكر الفعل. فاما في ذكر الخصر والعنق حكومة عدل وفي ذكر المولود ان يترك
 يجب القصاص ان كان عذراً والدية ان كان خطأ. وإن لم يترك كان فيه حكومة عدل
 ولا قصاص في قطع اللسان. ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وإن لم يستهل
 كان فيه حكومة عدل. وإن تقاعص الصبي عدا ان كان له بصر ينظر كان فيه القصاص
 وإن كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلح الذي
 ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك. وفي لحية العبد في قياس قوله ابي حنيفة مع
 يجب ما نقص العبد. وإن علق الراس او اللحية من رجل او الشارب او حلقة
 فان لم يفت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه
 حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فأت المحنة عليه على المحل وقيل النبات
 لا يفت عليه في قوله ابي حنيفة مع. وقال صاحباه مع فيه حكومة عدل وفي لسان
 الاخر من حكومة عدل. واذا قطع انفا الصبي من اصل العظم عدل كان عليه القصاص
 في قوله ابي يوسف مع كان جداً البيع ولا يجد. وفي الخطأ الدية. وإن تقاعص الصبي
 قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دنت امرأة من بكر نسفت وذهب
 عذرتها كان عليه مهرها ولو ضرب من انسان ففرد فاجل فان اخضر او احمر
 دية البكر خمسمائة. وإن اخضر او اخضر المستأنج فيه. والعصم انه لا يجب شيء
 وإن اسود يجب دية السن اذا كانت منقعة المضغ وإن لم تنف الا انه من

الاسنان التي ترمى فأت جاله فذلك فان لم يكن واحد منها فيه رابطة والكسح
انه لا يجب شي. وفي سن الملوذ الاصفر يجب حكومة المعدلة في قول الحنفية ربح وقال
صاحب ربح في الاصفر يجب حكومة المعدلة حر كان او مملوكا. وان قلع سن بالحقبة
لا شيء عليه. ولو نزع سن رجل فأنزع المتروع منه سن النافع فصا حتم ثبت
سن الاول كان على النافع الثاني ارض سن النافع الاول خمسمائة لانه لما ثبت
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت سنة معوجا كان فيه حكومة المعدل
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل وقلع اذنه
فانبت المقطوع سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن
على عاقلة الجاز ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو
عصى يد رجل فأنزع صاحب اليد فقلع سن العاص لا ضمان عليه في قول الحنفية
ربح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاص. ولو قص ذراع رجل وجذب من فيه
فسقط بعض اسنان العاص وذهب لم ذراع الجعج عليه قال محمد ربح لا يضمن الاسنان
ويضمن العاص ارش ذراع الجعج عليه. ولو تشبث بشوب انسان فجذب ما
الشوب ثوبه فخرق الشوب كان على التشبث نصف ضمان الشوب. ولو جذب به
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو تنازع رجلان في رجل واحد كل واحد منهما
احد طرفيه يجذبان فجار رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط
كل واحد من جانب فأت لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصه
العلم دون الهلاك. رجل شج رجلا موشحة مستوحجة من الجهة الى القاء
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسها سواء كان له ان يقتل من اي جانب
. ان كان مائة دار شتمته وان كان رأسها اعظم تحت الشيء ان شاء شج

مقدار غنمه من أي جانب شاء وان كان رأسه القاطع اعظم وان شاء استوفى الارض
 ولو قطع اصبع رجل من الغنم فسقط ما بقى من الكف يجب القصاص وان كان القطع من
 غير الفضل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة ربح رجل ضرب سن رجل فاسود فجاؤا
 ونزعا كان على الاول ارض ثمان مائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب
 من انسان فاسود وسن الجاه سوداء او مفرا او جرد او خضراء كان الجني
 عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارض وان شاء استوفى القصاص ناقصا. وكذا
 ربح سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم ربح انه يكسر
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر الكسر وكذلك لو قطع
 اذن انسان واذن القاطع اطول او قطع يد انسان ويده القاطع اطول ولو قطع
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة
 كان على الجاه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لا الاثلاث فيجب عليه ضمان
 ما ينقص ولا يجب الارض المقدار للرجل. وان قطع الرجل لامن جانب اليد
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده. ولو كان العبد مقطوعة
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوعة
 اليد. وكذا البائع اذا قطع يده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن
 المشتري. ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم
 يسقط عن المشتري ثلث ما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث
 يسقط ثلث الثمن وكان المالك مكان قطع اليد فقا العين اذا فقا عين عبد مفقوة
 العين يجب عليه بفقاء العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين رجل
 فقا عين رجل عدو قال محمد ربح كان ابر حنيفة ربح بفقاء العين الاخرى

واحدًا إذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كما في القصاص إذا قعدت
وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب ثم قد التزم على الرأفة في يذهب فغير
من العين الفقه يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الأخرى فترده فإذا سالت
ناظرته فلم لقصاص وكيف عنه وعن محمد بن إذا قُتِلَ عين رجل نيزر لا يقتص بمثلها وعن
الحسن بن إذا قُتِلَ العين اليمنى من رجل واليسرى من امرأة فذهب وعينه اليمنى صحيحة
يقتص له من عينه اليمنى ويترك الأخرى وعن الحسن بن إذا قُتِلَ عين رجل وكانت عينه
حولاً إلا أن ذلك لا يضر بغيره ولا يقتص منه شيئاً فقُتِلَها إنسان عدا يقتص منها
الحول شديد يضر بغيره ففقت كان فيها حكومة عدل ولو كان عين الفاقه شديد
الحول يضر بغيره ففقت عيناً ليس بها حول كان المجه عليه بالخيار أن شاء اقتص ورضي
بالنقصان وإن شاء ضمنه نصف الدية فما له رجل قُتِلَ عين مبيع ساعة ولها و
بعد أيام قتال الفاقه اظلم ينظر بعينه التي فقته أو قال لا أعلم بغير بها أو بغير
كان القول قول الفاقه وعليه حكومة عدل ولو شهد شاهدان أنها كانت صحيحة
لم نربها علة وكان يظن بها كان عليه نصف دية النفس رجل ضرب عين إنسان
فأكل الضارب ذهب البصر والعين قائمة قال بعضهم إذا ضرب رجلان من أهل
العلم أنه قد ذهب بصره يؤخذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل بن يعقوب المصنوع مستقبل
الشمس مقتوعة العين أن رعت عينه علم أن بصره قائم وأنهم يدع علم أنه في
بصره وذكر الناطق بن روح أن ضامن العين علم مراتب ثلثة أحدها أن يكفه في أحدهما
نصف بدل الذات وهو الأدنى من النصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية أن يكون في
أحدهما ربع بدل الذات كالأهائم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والابل والبعير والحمير والبغل
والثالثة أن يكفه الحاجب في أحدهما العينين ما انتقص من قيمته كالنساء والكلاب

والمسور والطير وغير ذلك قال أبو يوسف مع غير البر ذئب والابل والحمار والبغل
ربيع القيمة. وكذا عين بقة الجزار وجروفر الجزار ربيع القيمة وكذا عين الفصيل
والمجنش وذئب عينة الخثاء والحمل والطير والكلب والسرور ما يقص من
قيمته وقال أبو يوسف ربح عليه النفعان في جميع البهائم

باب القتل في الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

فصل في المستوفى

أما الأول يقتل المملوك بالحرب والمملوك عندنا. وأذا كذب لا تثنى والثقة
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ
بالصغير ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وان علم والمجدة وان علمت
من قبل الأباء والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد
الولد وان سفل ولا الأجداد والمجدات وان علوا ويقتل السبد بهولاء ولا يقتل
المولى بعد ملكه أو بعصه ويقتل العصم وسليلا لأطراف الميراث وأولاد الإماء ^{أو من}
لا لا تثنى ونحوه. والماعقل بالمجنون. ولا يقتل المجنون بالماعقل ولو جف
القاتل بعد القتل ذكره هشام ربح في الزاد رانه لا يقتل وينقلب ما لا وجب
القاتل بعد ما قضى لثأره بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل ورعي الحسن عن
أبي حنيفة ربحانه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة الكفء حتى لا يجب
مع القتل شيء من المال ويقتل الجماعة بالواحد ما آله التي توجب القصاص
إذا حصل القتل على باله جارية كالسيف والسكين والرمح والمسمم حديد
كانت الآلة أو غير حديد كالأرذم بليطة القصب والرمح الذي لا سان له بعد

ان يكون محمداً والجوز والعود والشابة والسهم الذي لا تصل فيه اذا رماه فاصابه
فجره واخر به بعد عديدا وما يشبه الحديد كالنحاس والفضة والذهب والفضة
والفضة اذا ضربه فجره وانفق بطنه بخشب محمداً ولو رماه بسنجة الف درهم
فجره ولم يجره فان من ذلك يقتل وكذا لو ضربه بسنجة خمسين او عشرة او خمسة
ما يكون قد دروز خمسة يقتل به جرحه ولم يجره ذكر هذه الجملة في جنائيات
الحسن مع. وان ضربه بالسلة فان منها قتل وان ضرب بالابو فمحمداً وما يشبه
الابرة فان لا يجب القصاص وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لاعد له كسبعة الميزان
والعود يجب القصاص وان لم يجره وروى الطحاوي عن ابي حنيفة رج لا يجب القصاص
اذا لم يجره كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بحجر مدور ولم يجره لا يجب القصاص في قول
ابي حنيفة رج. وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره
لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القا
في الماء ففرق من ساءت لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة رج. وفي قول صاحبيه رج
يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالباً. وكذا لو القاه من جبل او سطح
فوقع على هذا الخلف. ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فمكث اياماً لم يزل
ما به فراشه مات قتل وان كان يحْيى ويذهب ثم مات لم يقتل. وفي الجرح ولو قطر دماً
والقاء في البحر فرب وغرق كما القاء في الدية في قول ابي حنيفة رج ولو سم ملعة
ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجره. وفي الاول غرق بطرحة في الماء ولو خنق
مجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل خفاقاً مريضاً خنق غيره واحد فيقتل سياسة
ولو سقاء ملعة مات فهو على وجهين ان دفع اليه اسم حتى اكل ولم يعلم به فان
لا قصاص فيه ولا دية لكن تجسس ويعزره. ولو اوجره ايجاراً يجب الدية على عاتقه

.. وان دفع اليه شرابه فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باقتيار والا انما الفاعل
 خدعه فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار باخوان لاب وام قتل احدهما اباهما
 .. عمدا والاخرهما روى محمد بن ابي يوسف رج انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد
 منهما دية قليلة ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواءهما . رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف رج هو خطأ ثم يقول بعدا رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف عمدا ولا ادرى انعمت منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات
 بفريق فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نفسته او ضرب
 رجل اخر فزبه بالعصا فقال الولي بل مات بفريق كان القول قول الضارب عليه
 نصف الدية . رجل جرح رجلا جلحة عمدا وجرح اخر جراحة عمدا ثم صالح الجرح
 احدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منهما جميعا كانه للورثان يقتل
 الذي لم يصلح . رجل ضرب سنا انسان فحرك فاجله القاض سنة فجاؤا بالسنة
 وقد سقط سنه فقال المضروب سقط من فريك وقال الضارب من ضرب رجل
 اخر كان القول قول المضروب . وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب . رجل
 قتل رجلا عمدا وهو في الترح بعد فانه لا يقتل به القاتل اذ كان يعلم انه لا يعيش
 منه . رجل ضرب رجلا بالعصا فخرجه ثم فزبه الجرح بالسيف فانا جميعا قال ابو حنيفة
 مع دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان
 حقه كان في القصاص وقد مات قاتله . رجل رأى رجلا يزن بامرأته وابنة رجل اخر وهو
 محض فصاح به فلم يهرب ولم يتنح عن الزنا فل هذا الرجل قتله فان قتله لا
 قصاص عليه . وكذلك رجل رأى رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او رأى
 رجلا ينقب حائطه او مائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب

حوله قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطعاً طريقاً رجل قتله ولا قصاص
 عليه. رجلان اجتماعاً قتل رجل عداً ولو يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي وإن شئت
 الأب في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذلك الصبي العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والأجنبي إذا تارك الزوج في قتل
 زوجته وله ولد منها والمخاطب مع العامد مسلم قتل مرتداً أو مرتدة لا قصاص
 عليه. وكذلك المسلم إذا قتل مسلماً وحملها دار الحرب بآمان لا يجب القصاص
 عندنا. ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا
 دية في قولنا يمينه رج وقال ما بقاء روح عليه الدية في ماله وإذا شهد الشهد
 على رجل بالزنا ولا ضمان فزكاه الشهود فحبسه القاض ليُرجه عداً أو بعد أيام
 فقتله رجل عداً لا قصاص عليه. رجل قتل عداً ففج بعض ورثته عن القاتل ثم قتله
 بأثر العدة إن علموا أن عقوب البعض يسقط القصاص يلزمه العقوبة وإن لم يعلموا
 بهذا الحكم لا تؤد عليهم وإن علموا بالعفو. رجل حبس إنساناً ولحق عليه الباء
 فمات جوعاً قال محمد بن يعقوب الرجل ويجب الدية على عائلته. رجل قال لأخيه
 دمي بفلس أو بالف فقتله كان عليه القصاص. وإن قال أقتلني فقتله كان عليه
 الدية. ولو قال أقتل أجد فقتله كان على المقاتل دية لابنه. وإن قال أقطع يده
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شج رجلاً موضحة بالصاعداً يجب القصاص
 بالموضحة فإن مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلاً بالهديد لا يجب القصاص
 في الهاشمية فإن مات منها يجب القصاص يقتل به. ولو جرح رجلاً بالخشب
 فمات لا يجب القصاص. ولو شج رجلاً موضحة بالهديد يجب القصاص فإن مات منها
 يقتل به والله أعلم

فصل فيمن يستوفى في القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيادونا النفس
وله أن يعالج مجزئتهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى
القصاص فيادونا النفس وله أن يعالج فيادونا النفس واختلفت الروايات
في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس
أنه ليس له ذلك. وأما القاضيه ذكر في بعض الروايات عن محمد بن أن القاضيه لا يستوفى
القصاص للصغير إلا في النفس ولا في يادونا النفس ولا أن يعالج. وذكر في الصلح
إذا قتل رجلا لا وله له عدا لا ما من أن يقتله وله أن يعالج وليس له أن يعفو
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على من أفض الله تعالى يدخل فيه الزوج
والزوجة. وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانا
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت
الورثة صفارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في
قوله بالحنيفة مع. وفي قوله ما عبية والشافعية يسلمون ذلك حتى يبلغ المصارع عبد
قتل عدا يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين
أو ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحدهم. فإن عفا عنهم ينقلب
من الباتين ما لا إى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو مالج أعد الورثة
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. وأما قتل
رجلان رجلا فعلى المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا القاتل رجلين
فعلى أحد المقتولين ماله الآخر أن يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل
أو ولد وله. وإن سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللحق المدبر وأم إلى له

^{٢٣٣}
 ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء لمولاه
 ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكره المستوفاه لا يجب
 اتعاص في قوله ايحيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء ورثته اخرى سوى الماله
 لا يجب القصاص لمجهالة المستوف. وان اجتمع المول والوارث على استيفاء القصاص
 لا يقتل ايضا لان قبل اجتماعهما المستوف ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء
 وليس له وارث سوى المول يجب القصاص في قوله ايحيفة واي يوسف مع المولاه
 وقال محمد رح لا يستوف المول وهو رواية عن اي يوسف. ولو ان عبد المكاتب
 قتل المكاتب عمدا كان المكاتب ترك وفاء يبدل الكتابة وله وارث اخر سوى
 المول لا يكون لمول المكاتب استيفاء القصاص اجماعا. وان مات عاجزا كان لمولاه
 استيفاء القصاص اجماعا وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المول كان
 لمولاه حق استيفاء القصاص في قوله ايحيفة رح. وقال محمد رح ليس له ذلك.
 والعبد المبيع اذا قتل عمدا عند البائع غير المشتري ان اجاز البيع صححت اجازته
 وله ان يستوف القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى
 البائع. وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري البيع كان للبائع قيمة المبيع
 دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرتهن لا ينفرد احدهما بالقصاص
 فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصدق اذا قتل عند
 الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. وكذلك بدل الصلح عن دم العدو
 بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل لعبد المبيع عند المشتري وله اجاز الشرط او جاز الروية
 فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يخير البائع ان شاء
 اتبع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمن لا قصاص للمشتري

والعبد الغصب إذا قتل عند الغاصب أن اقتسرا المالك تضمين الغاصب لإقصاء
 للغاصب. والعبد الموهوم برقبته لآسان ويجذمه لآخر إذا قتل عبد لا يتفردهما
 والقصاص: فإن اجتماع علي القصاص يبطل عن الموهوم بالخدمة ويستوفى الآخر.
 ولو أوصى عبده لآسان قتل عبد قبل أن يقبل الموهوم لها أو صيرته مات
 الموهوم وترك وأرثا ولا بد أن العبد قتل قبل موت الموهوم أو بعد لا يكون لآسان
 استيفاء القصاص. وإن اتفقا أن الموهوم مات أو لآسان قتل العبد لا يكون لآسان
 استيفاء القصاص لجهالة المالك لأنه قبل القبول لا يدخل في ملك الموهوم ولا
 يصير للوارث أي نعم ينظر بعد ذلك أن قبل الموهوم له الوصية كان له على القاتل
 قيمة العبد وإن رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموهوم. وإذا قتل الرجل عبداً وميتاً
 أو أم ولداً فإنه يبرأ ولا يجب القصاص ولا الدية

فصل في القتل الذي يرجع الدية

القتل ثلثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما عمد فربه بالسلاح كالسيف والكنين
 والحديد المحدث وغير المحدث والمحدث من غير الحديد فيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة
 على القاتل. والخطأ هو أن يرى صيداً فأصاب إنساناً أو قصداً يرى حربياً أو يرد
 فأصاب مسلماً ففيه الكفارة على القاتل والدية على عائلته. وأما شبه العمد فهو أن
 يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والركرة واللطمه ففيه الدية العمدية
 على عائلته وعليه الكفارة. سكت على أو جمل طرفاه فزيد رجلين بجاذبان فأنقطع المزدمل
 والجمل وسقطا وما تالما لم يوسف دج أن سقطا مستلقين على قاعهما فذبحهما
 بدرنات دية لأحدهما على الآخر لأن كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وإن سقط
 واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لأنه مات بضع ما جبر أن سكت

احدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي .
 ولا يجوز للمستلقي ان يات بفعل نفسه . وان قطع اجنب هذا الجبل فمعا على
 فقاها وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الجبل . ولو قاصح
 وجوههما قال محمد بن علي فذلك لا يكون من قطع الجبل . وان وقع على فقاها ذلك
 ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الجبل . ولو اصطدم القارسان وقتل يجب
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو قاصح ما شين ما اصطدم
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائر لا ضمان على السائر . ولو
 عطب السائر فضاؤه على من يملكه . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلتا
 واصطدمتا فعطب احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضاؤه التي عطب على الآخر
 ولو ان فارسين احدهما يسير والآخر واقفا ورجلين احدهما يمشي والآخر واقفا
 فاصطدم فاعطى السائر والماشي الكفارة . ورجل غزينا في الطريق فكسر اصبعه واصبح
 النائم قاله المحدثان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشي ولا كفارة على
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق رح ان النائم
 مرت من الماشي ولا يرت الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مد استجرة فقتل
 غيرهما وماتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان
 على عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكين الى صبي ومرب الصبي نفسه او غيره
 نعيما اذن الدافع لاجنب من الدافع شيئا . وفي جبايات الحسن رح ان قتل الصبي غير مكمل
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية . رجل
 ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضرب المودب باذن والده لا ضمان على المودب .

١٢٣٥
وعليه الكفارة وقال محمد بن لاكفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف . رجل ضرب
امرأة على ادب فانت قال ابو حنيفة . مع عليه التوبة والكفارة . رجل رأى حبياً
على حائط الاشجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوقه الصبي ومات لا يرضى الرجل
القائل . ولو قال له تقع فوقه الصبي ومات يرضى القائل دين عمر بن الخطاب .
بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع على عاقلة الصبي على عاقلة
الأمر علم الصبي بفساد الأمر ولم يعلم . وذكره الشيخ . رجل أعطى صبياً عضاً
او شيئاً من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
النافع . ولو دفع السلاح للصبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك . فقتل
الشافعي . مع فيه ولو امر صبي سارقاً بقتل سارق فقتله وجب الدية على عاقلة القاتل
ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر . ولو امر صبي بالعبادة بقتل شخص فقتل المأمور
لا يرضى الصبي الأمر . ولو أمر بالغ بالعبادة لك كان المصارع على القاتل ولا شيء
على الأمر . ولو أن المصارعين ماله اسنان او يقتل دابة فقتل ذلك
في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الأمر . ولو أن عبداً ماله امرسياً فموت
انساناً او ارسل صبياً فاجتبه فعطب الصبي قال ابو حنيفة . مع يرضى الأمر
ولو أمر بقتل رجل ففعل لا يرضى الأمر في الزناوات لو ارسل مجبوراً بالعبادة
مثله بقتل رجل او كان الأمر بالعبادة والمصارع ففعل لا يرجع على الأمر الا اذا عتق
الأمر بعد ذلك . ولو أن مجزاً ماله عبد صغير مجبوراً بذلك ففعل المصارع الصبي
فلا يرجع المصارع على العبد الاثر ههنا وان عتق الأمر . ولو أن رجلاً قال لصبي
مجبوراً اصعد هذا الشجرة فاصعد في غمارها فاصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة
الأمروية الصبي . ولله الأمر بهل شيئاً وكسر عطب ولو قال للصبي اصعد هذا الشجرة

الفاروق يقول في فضل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المشايخ رجع والصحيح انه
 يضمن سوا عقال انقض المثل او قال انقض ولو يقول اي رجل يذب ولدا صغيرا من
 والده والاب يمسكه حرمات الصغيرة لا ابو حنيفة رجع دية الصغير على الجاني ويرثه
 والده وان جاز به حرمات كانت دية عليها ولا يرثه والده. يقول ضرب ولد الصغير
 فيضيم القرآن ومات قال ابو حنيفة رجع يضمن الوالد دية ولا يرثه. وقال ابو يوسف
 يرثه الوالد ولا يضمن. وان ضربه المعلم بانفذ الوالد لا يضمن المعلم. وان ضرب امرئة
 في الضميمة وماتت ضمن اجماعا. اذا القى القاتل انه قتله خطأ فادعى طه القتل العمد كانت
 الدية في مال القاتل ورثته المقتول. ولو آثر القاتل بالهدى والى المقتول الخطا يضمن
 لورثة المقتول. وروى زفر بن يحيى في حنيفة رجع وجوب الدية في الوجين جميعا رجل ذني امرأة
 فكسر رجلها بالزنكا كان عليه ارض الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب من الضمان
 عمد وخطا وشبه عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس
 يكون في مال الجاني الا ان دية النفس اجز منها يجب في ثلث سنين. وفي الخطا في
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارض
 الموصمة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بغير القاتل. وفي شبه العمد في
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ
 الواجب دية كاملة. رجل ذني بامرأة فاضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل
 وفي الجوامع الصغيرة تكون على العاقلة. ولو ان الة عذرة اجنبية بمجر او نحوه كان عليه مهر
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت ذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه يشبه العمد
 وعليه الثمن يراعى كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت عذرتها
 ثم طلعتها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول يحنيفة رجع احد العاينين على

يوسف روح. وفي قول محمد بن زريح ولحق الروايتين عن ابي يوسف روح عليه جميع المهر
ولو دفع امرأة اجنبية فلا حبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حنيفة والشافعي
الذي يوسيه روح ان عليه مهر نكاحه بالدخول بمحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو لم
دفع بكر المهر فزال عذرتها قال محمد رحمه الله على الدفعة مهر مثل الاخرى ولو لم
جارية انسان بنسبهه واذا لم يكرها على قول ابي يوسف ومحمد بنظر الى مهر مثلها غير كذا
نقصان البكارة ايهما كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر. ولو ان مهرها زب
بصبية فزعب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة. ولو كانت المرأة مسكومة
فذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي روح
بذلك عليها كما امر صبا ببيع ولو خفي عزم كان لولي الصبي ان يزوج على الامر فلا حيد نصيب
الصغير. ولو ان امه بالعه دعت صبا فزب بها واذهب عذرتها كان على الصبي مهرها
لان امر الامة لا يصح في حق مولد الامة.

نص في الثلاث الحنب

اذا اسقطت المرأة الولد بجلا ج او شربت دواء سجد به الاسقاط الولد وحبت
المرأة على عاقلها وان شرب دواء ولم تنجب اسقاط الولد فسقط الولد لا تنجب عليها شرط
لوجوب الفرية في شرب الدواء سجد اسقاط الولد. وفي حق غيرها لا يشترط نفق واسقاط الولد
فيكون الفرية للزوج والفرية عندنا خمسمائة درهم نصف عشر الدية او عداو من قبته مسمأة
درهم ذكوا كان للولد او انثى. وفي جن المولود نصف عشر قبته ان كان ذكرا وعشرتها
ان كان انثى ومما في القدر سوله. وعن ابي يوسف روح في جنس الامة يجب نفصال الام
كما في مفضلة النشاء رجل مربي يمل امرأة فالت جنينين احدهما ميت والاخر حي فالت
الحي بعد الانفصال من ذلك الموضع كان على الصواب في الميت مهر المهر وفي الحي المهر

مات دية كاملة وان مات الام من ضربته فخرج منها جدين ميتا كالحمل الضارب بدية
الام كما في العجنيين . رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن ربه فان الغاصب نجس حتى
يجيء بالصبي ويعلم انه مات . ولو غصب صبيا وقربه الى الهياك فذلك ان عليه دية
ان كان حرا صبي هوان تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على
الوالد بل لانه من يحفظ نفسه . وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا فالوا يكون على
الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لتكره الحفظ . وقال بعضهم ليس على
الوالدين شيء الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فحينئذ كان عليه
الكفارة . صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم احد رمي امرأة
فذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر ح ارض عين للمرأة
يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان ترك له مال فظفر الى اميرة قال الفقيه
ابو الليث رح اما او جب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للجم عاقلة وانما وجب
للاية اذا ثبت رمية بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقرا
على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل ندي غيرها فلم
يتخذ الاب للولد ظمرا حتمات من الجوع قال نصير رح يكون الاب اثما عليه التوبة
والاستغفار والكفارة . وان كان الصبي لا يقبل ندي غيرها ولا لم تعلم بذلك كان
الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي يجب الولد . رجل بعث غلاما صغيرا في
ساجرة نفسه بخير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غلاما نال يصون فانهى الصبي وارتفع
فوق بيت فوقع ومات قال سفبان النوري رح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا
لو غصب صبيا فقتل الصبي او اجم سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات
الصبي من عرض او جرح لا ضمن الغاصب . رجل امر غلاما بالختن صبياله فخنق ومات

فقطع الحشفة ومات الصبي قال محمد بن يعقوب بن عاقلة القتل نصف الدية
 لأنه مات بفعلين أحدهما ما دون والأخر غير ما دون وأن عاش الصبي فليعط
 الختان كل الدية لأنه ما انفق قطع الحشفة جعل حمل صبيا على دابة وقال المسلمون
 لي ولم يكن منه تسيير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية
 سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب. وأن سير الصبي الدابة فاعطى أنسا
 قتلته والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء
 على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل. وأن كان الصبي
 ممن لا يسير على الدابة لصغره ولا يتمسك عليها قدم القتل هو لأن الصبي إذا كان
 لا يتمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة. فان سقط الصبي عن الدابة والذئبة
 تسييرت الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد
 ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يتمسك على الدابة أو لا يتمسك
 ولو كان الرجل راكبا فجعل صبيا مع نفسه على الدابة وسلم هذا الصبي لأبصر الدابة
 ولا يتمسك عليها فوطئ الدابة أنسا فاعطى الدابة كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة
 لأن الصبي إذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مصافا لأن حمل
 صبب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لأنه بمنزلة المباشر. وأن كان هذا الصبي
 الدابة ويتمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما جمعا لأن سير الدابة
 يضاف إليه حمل ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة
 الصبي بيده. وأن سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط
 بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يتمسك على الدابة أو لا يتمسك ولو أن
 عبد حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في حق العبد

يدفع المولى بها أو يفدي لانه سبب له لاله والعبد يضمن بالجناية سببا للعبادة
 وأتكان العبد مع الصبي على الدابة يفسار عليها فاطوات الدابة أيضا فامات
 عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عرق العبد نصفها ولو أن مراكيل حمل عبد صغير
 على دابة ومثله يصرف الدابة ويستسك عليها ثم امر أن يسير عليها فاطا أنسا
 ومات بذلك يكون في عرق العبد لانه ليس الدابة انقطع فعل الاول في حكم الاطلاق
 فيؤخذ في العبد بالذبح أو القداء ثم يرجع مولى العبد على الأمر لانه يستعمل العبد
 فهو صغير غاصبا فاذا الحقه عنهم يرجع بذلك على الغاصب

فصل في المقاتل

ذكرت خمس الأئمة المحلوي رحمه وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون على بعضهم
 لا عاقلة للجور وهو قول الفقيه أبي بكر البلخي وأبي جعفر الهند وأبي روح لأن المحمل
 انسابهم فلا يقتصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف
 بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويقتصرون فيما بينهم
 وقال بعضهم للجور عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البص نحو لا ساكنة
 والصغارين بمرءة الخشابين وكذا باضر جيحان وإذا قتل واحد خطأ وجب الدية
 فأهل محلة القاتل ودرست عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة
 المحلوي وكثير من المشايخ يرجح قال ولا فارض وكان الشيخ الامام الاجل الأستاذ
 رحمه يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر رحمه لان العبرة للتناصر واجتماع الاماكنة وطلبة
 العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم القتل عن غيرهم وذكرنا طيف رحمه ان دية
 القاتل تكون على عاقلة في تلك سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة الا من ثلثة
 دواهم وأربعة دواهم فان كان القاتل من أهل ديوان لمير من الأمر أو القاتل من اهل

فدية القتل تكون على من جمعهم ويوان ذلك الامير دون غيرهم فان كان القاتل ظلياً
ولم يوان فاعاقبه من يترقى من دياره وان كان كاتباً فاعاقبه من كان يرتب من دياره
الكتاب اذا كانوا يبتاعونهم. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة ان كانوا
يبتاعونهم. ولو لم يكن القاتل من اهل دياره فقتله على عصبته من الغصب
وان لم يكن له عصبته فقتله ذكره الجامع والريادات ان عقل قتيله يكون
في بيت المال وبه اخذ الصدق والشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابي
عنا بيمينه رح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان
مستحقاً للميراث بان كان حراً مسلماً او ليكن مستحقاً بان كان كافراً او عبداً وقال
لوان حروباً مسلماناً اشترى عبداً مسلماً في دار الاسلام وادخله ثم عاد المسلمان الى
دار الحرب ثم اسره واخرج الى دار الاسلام ثم مات معتقه بماله يكون بيت المال لا
يرقى في الحال. ولو جاز هذا المقتضى جعل جانيه يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثاً
معموماً وهو المقتول وان كان المقتول لا يرضى بماله لاجل الرق وهو المصحيح. ذكر الخواب
على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكره الجامع والريادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل
وارث معروف بان كان لقيطاً او مريسيه اللقيط. رجل قتل ولده عبد لا يعطيه
الخصاص ويحب الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد
لا يوجب الكفارة. وكذا الاجداد وان علاه وان كان القاتل خطأ وجبت الدية على
عاقلة و عليه الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على ما لا يكون المال
على الجاني في ماله الا ان في الاقارب حب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد
المال جالاً الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جزء من الدية اذا طلب الجاني

وفي المال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثها. عشر قتلوا واحدا خطأ وبه
الدية على عواقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث
عشر الدية فان كان احدا العشرة والدم المقتول فلكل واحد ولا يجب على كل واحد
من العاقلة الا ثلثة دراهم او اربعة في ثلث سنين عند ما فان قلت العاقلة ^{الذين}
اقرب القبايل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم
وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من ^{القاتل}
والدية مقدرة بالف دينار او عشرة آلاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة ^{رج}
ودية المرأة على النصف من الدية الرجل. ودية الذي عندنا مثل دية المسلم واذا
وجبت الدية من الابل تقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض ^{عشرون}
بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. ودية شبه
الجد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه الجد القتل بالثقل في قول
ابن حنيفة ^{رج} وفي قول ابي يوسف ومحمد ^{رج} وهو القتل بالهبة لا يقتل بالهبة في المال
وبدخول الآباء والأبناء في العاقلة. ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية ^{وأن}
الصبي والمجنون والمعتوه هذا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقوله ^ن
وكذلك الجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة
واحدا فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على
الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم
عن كافر امرأته فله رجلان خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان الجاني
صبياً أو مجنوناً فان جمع الدية تكون على عاقلة في قول هؤلاء. والبصحيح ان
القاتل يشترط ان العاقلة كان القاتل امرأة أو صبياً أو مجنوناً. صحيح قتل رجلاً
حتى وجبت الدية على العاقلة ذكره القاتل ان الخصم في ذلك هو الماتة اذا كان الجاني
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير الصبي الخصم في اثبات القتل هو الماتة لان الحق
على الماتة انما يجب على العاقلة بطريق القتل. وان لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ
الرجل كان الخصم في ذلك الماتة ^{بما} يدانيه المشتغل. وذكره ابن ابي رطل اقر عند القاضي
انه قتل فلا خطأ فقام ولي القتل بينه ان المدعى عليه قتله عمداً يقبل هذه
البينة ويقضه بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول
هذه البينة لان البينة تنت ماليس بثابت باقرار المدعى عليه وبطلان
هذا كثيرة. قال مولانا راصم ونابذ هذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف ^{بالحج} محمد
رحم ان البينة على القتل تقبل عند حصر الجاني لانه هو القاتل والعاقلة بمنزلة
عنه وحضر الكفيل لا يشترط الوجوب المال على الاصيل اذا قامت البينة فانه
جعل القاتل معها حصماً ولم يدكر حصة العاقلة فلان يكون ضماناً لا ابتكاراً ولي
ومن قال انه يشترط حصة العاقلة فذلك قول مخالف للمذهب فلا يفضل ودان
السبلة على ان الدية يجب اولاً على القاتل ثم يقض على العاقلة بطريق القتل لان
الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقراراً على العاقلة المولى
اذا قتل مملوكه عمداً كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكاً لاسان قتله
الوالد عمد لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رحلان اشتراكه
بكل واحد احد هما حصماً والا فربما يدعم القصاص على واحد منهما ويحتمل الدية

عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا. وكذا القتل
بسلاح واحد مما سجد أو معنوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع
والله اعلم

باب — — — — — الشهادة على الجناية
رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المذنب
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما
لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد
احدهما بالنصب والاخر على اقرار الغاصب بالنصب. وكذا لو اختلف
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما
انه قتله عمدا وشهد الاخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتلته
بالعصا وقال الاخر قتله ولا احفظ بماذا قتله. وان قال جميعا قتله ولا ندري
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل
شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانهما اتفقا على القتل والقتل
غالب يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل شهادتهما
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه
الجنابة المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء. رجل شهد عليه شاهد
عدل بالقتل فان القاضي يحبسها لئاما فان جاء المدعي بشاهد آخر
والاخر سبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمده فانه محبس

يظهر عدالة الشهود لا تصارتهما فيجبس لأجل التهمة. وأن شهد رجلان
 يقتل الخطاء ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواجه راد روح الله لا يجبس قبل الحكم
 ولا يظهر أنه يجبس. ^ورجل ^{أدعى} على رجل أنه قتل أباه خطأ ^وادعى أن له بينهما ^{ضيق}
 في الضرر وطلب أخذ الكفيل من الدعي عليه ليقم البينة فإن القاضي يأمر بأعطاء ^{الكفيل}
 الثلاثة أيام. ولو قال المدعى شهوده غائبه وطلب أخذ الكفيل ^{الذي} إن بلي بالشهود فإن القاضي
 لا يجبسه في أخذ الكفيل. وأن أدعى العد واد أخذ الكفيل لا يجبسه القاضي
 لأجل إقامة البينة ولا بعد ها إلا أن المدعى قبل إقامة البينة ^{بلازمه} وبعد
 إقامة البينة يجبسه القاضي زجراً. ثم إذا عدلت البينة وشهدوا ^{بقتل} يجب
 القصاص بقتل القاضي بالقصاص بطلب المدعى. ^{جميع} أقاربه قتل أباه ^{لا يجب}
 عليه القصاص ويجب الدية على عاقلة وبرث الميراث منه. وكذلك المجنون قتل
 وحده فمخانة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواظهم ولولي القتل
 إن يختار للتخفيف خمسين رجلاً من المشايخ الصالحاء. وأن ساء اختيار القصاص
 والتمنان والخيار فيه لولي القتل. وإن الإمام لأن المحلة فإن لم يكن عددهم خمس
 رجلاً كروت الإيمان عليهم حتى يتم خمسون يميناً يخلصون بالله ما قتلناه ولا هملناه ^{تلا}
 وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حرم يخلصوا. وأن وعد القاتل ^{ين} قريتين أو سكناً
 كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكنتين إلى القاتل هذا إذا كان يبلغ
 صوت القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القاتل. وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة
 من القريتين. وأن وجد القاتل في مكان مملوء كانت القسامة على الملاك والدية
 على عواظهم. وأن وعد القاتل في موضع مباح نحو الغلات ^{الأنه} في أيدي المسلمين ^{نبت}
 الدية في بيت المال. وأن وجد القاتل في دار امرأة كانت القسامة عليها ^{تسبب} تخلف في تسبب

في قول أبي حنيفة ومحمد رحم والد يد على عاقلتهما. وأن وجد القليل في سوق السلمية
أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في
موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وأما الخلف الجواب لأختلاف الموضوع ^{موضع}
ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا ركن السوق ملكا لهم
بل كان للسلطان فأن كان السوق مملوكا لهم كان وجود القليل في السوق أو في
مسجدهم كوجود القليل في مسجد المحلة ونعم يجب القسامة على أهل المحلة والدية
على عوائلهم. وأن وجد القليل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة
فيه. وأن وجد القليل في محلة فيها أصحاب المحلة وفيها من اشترى كانت القسامة والدية
على أصحاب المحلة فإدام في المحلة واحد من أصحاب المحلة كانت القسامة عليه والدية
على عاقلته لأعلى السكان والمشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وقال أبو يوسف رحم المشتري
وصاحب المحلة سواء. وأن ركن فيها أحد من أصحاب المحلة وفيها سكان وشتر
كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول أبي يوسف رحم الأول ثم يبيع
وقال هي عليهم. ولو وجد القليل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحم
وقال أبو يوسف رحم هي على أهل السجن وإن وجد القليل في دار رجل قد اشترى لها وليس
من أهل المحلة فأصحاب المحلة براء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية
على عاقلته وكانت الدارين رجلين وأحدهما أكره نصيبها من الآخر كانت الدية
على عوائلها نصفين. وأن وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون
الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحم. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا شيء عليهم. ولو
وجد المكاتبة قتيلا في دار اشترى لها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا. ولو وجد ^{أهل} ولد من
المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقليل عندنا كل ميت به إذا ضرب

والخرج بان كان الدم يخرج من عضو محارفة أكان مخرج من موضع يخرج منه
الدم عان من غير ضرب كالأنف والذراع والقسامة منه ولا يكون هـ فيلا
وإن كان لا يخرج عان المصرب وخرج في الباطن كالعين والاذن هو قتل
وأكان الدم يخرج من الفم أكان يعلونه الخوف يكون قتلا. وأكان ينز من
الراس لا يكون قتلا. قتل واحد في محله فادعى على القتل العسل على رجل عده
من أهل المحلة لا يبطل القسامة والذمة من أهل المحلة. وعن أبي حنيفة رجع عنه
بكون ذلك أبرأ منه لأهل المحلة ثم لو أقام على القتل شاهدان من غير أهل
المحلة يباد لك الرجل بعد ادب أو رعله بالحجة فعصيه موحه. وإن أقام على العسل
على ذلك شاهدان من أهل المحلة لا يبطلان بها دهما. ثم على قول أبي يوسف رجع على
شاهدان بالله ما فعلناه قط وعاد قول محمد رجع على شاهدان بالله ما فعلناه وما فعلناه
قتلا. وإن ادعى على القتل العسل على رجل من أهل المحلة كان ذلك أبرأ منه لأهل
المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك العسل على أهل المحلة. ولو أقام على القتل شاهدان
من أهل المحلة لا يبطلان شهدا دهما ورجوعه رجع وعلى قول صاحبه ثم
القسامة إنما تحب على أهل المحلة في مثل المحلة والفرقة وغير ذلك إذا وجد من
أكثر من النصف أو النصف مع الرأس. وإن وجد نصفه مسفوفا بالقول أو وجد
أكثر من النصف مع الرأس أو وجد اليد أو الرجل أو الرأس فلا شيء منه. وإن وجد
السفطة فلا شيء فيه. فإن كان دمه تاما وده أنزل القتل فهو قتل كان منه القسامة والذمة
وإن وجد البهيمة أو الدابة منقولة فلا شيء فيها وإن وجد المكاتب أو المدبر أو المولى
فملا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عاقلهم في ثلث سنين ولو وجد الصد
في دار مولا فلا شيء فيه إلا أن يكون عليه دين فح كالتقيمة على مولا لغزاة حاله كما لو

المطل. وأو وجد المكاتب في بلاد دارمولا كانت قيمته على الوجه موجهة في ثلثين
يقضي منه كتابته ويحكم بحريته وما بقى يكون ميلا عنه لورثته. وأو وجد الرجل قتيلا
في دار عبد المازون كانت القسامة والدية على عاقلة الولي كان العبد مائة
أو ليركن. وأو وجد المحرق في دار أبيه أو أمه أو المرأة في داره أو غيره القسامة
والدية على عاقلة ولا ينجم عن الميراث. وأو وجد القتيل في نهر عظيم يجري به الماء فلا
فيه. وإن كان النهر صغير القوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير العظيم ما
في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو القرا
والجيمون فهو عظيم. ولو كان القتيل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية
على أقرب الأراضية والقري إلى الموضع الذي احتبس فيه القتيل إذا كان يصل صوت
أهل الأراضية والقري إلى ذلك الموضع والأقلا. وأن وجد القتيل في ثلاث فليس
فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا إذا الركن ذلك الموضع قريبا من العيران فأن كان
قريبا بحيث يبلغ صوت أهل العيران إلى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم

باب الوكالة في الدم الموكالة في إنبات الدم من

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة رح

وقال أبو يوسف رح أخرا لا تقبل. وقول محمد رح مضطرب واجموا على أنه لا يقبل
الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلا القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وأن
وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لو كان يستوفى إلا أن يستوفى إلا بحضور
من الموكل عند ناد على قول القاضي رح لمان يستوفى الموكل بإنبات الدم إلا أن يرضى مجلس
القاضي أن الغالب تدعى مع أفراد وكذلك وكيل المطلوب إذا أقر بوجوب
عليه ماله في القياس مع أفراد ولا يجمع استفضلنا ولو مات أحد ومعه المقتول.

والقاتل وارثه من القصاص عن العادل وبصيرحة الباقر
 ما لا والله بالثبات قتل الخطاء والعدس الجراحة التي لا قصاص على
 القاتل فيها بمنزلة الكالة بالمال رجل قتل عمرا فاما اخ المقتول بینه ثم ارث
 لا وارث له غيره فاقام العادل بینه له ابنا فان لا يقصر بینه الاخ
 ويتا في ذلك وان اقام العادل بینه له ابنا وان قد صالحه على الدية
 وقبضها منه واقام بینه ان الابن قد عفي عنه قبلت بینه القاتل لانه
 اثبت بینه انه لا حق للمقتول باستيفاء القود فان صالح الابن بعد ذلك وانكر
 العفو والصالح يكلف القاتل ان يعيد البینه على الابن ولا يقصر على الابن
 بالبینه اليه اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن
 ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بینه على احد هما ان الاخ الغائب
 صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف
 القاتل اعادة البینه بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا
 مع الابن بل يكون اجنبيا اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص
 على القاتل فمعه بینه قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البینه واذا
 لم يكلف القاتل اعادة البینه ههنا يكون الحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب
 واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البینه فان العا
 يجبس القاتل لانه صار متهما ولا يجب باستيفاء القصاص من حضر الغائب بعد ذلك
 لا يكون للغائب الذي حضران يسوة القصاص ما لم يعيد هو البینه في قول أبي
 حنيفة
 راجل ان عن القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن
 ياثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البینه به بثبوت

وهكذا ذكر القدرين رجوع وعن أبي يوسف رج أنه يكون ضامنا والمتأخر رج اخذوا
بقوله. وذكر القفيه أبو الليث رج في شرحه للجامع الصغير رجل أرسل طلبا فاصاب
في فوره انسانا فنقله او فرق ثيابه ضمن المرسل لا نعلم له في فوره مكانة خلفه. وذكر الناظم
رج رجل اعثر على كلبه على رجل فضضه او فرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول الجعفي رج وفيه
في قول أبي يوسف رج. والخيار للفتوى قول أبي يوسف رج. ولو أرسل كلبه الى سيد فلم
سأخنا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة
رجل الطريق في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تقول عن ذلك المكان رجل اوقف
داية في طريق المسلمين ولم يشد ما فسادت عن ذلك المكان وانطفت شيئا لا يضمن
الرجل لانه اذا لم يسكنها تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق ما وطأت انسانا
بيد ها او رجلها كان ضامنا لموجب الدابة على عاقلة وان ضمت برجلها او ذنبها هي
تسلكا يكون ضامنا وان كسرت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيد ها. ولو راقت
او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسدت
لا يضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصة او فاء فاصاب انسانا وهي تسير لا يضمن
الراكب الا اذا تارتجج اكيل وان كانت تسير فوقفت ثم بالته او راقت لا يضمن الراكب
فان اوقفها الراكب لغير روث او بول فبالته او راقت فما تولد من ذلك بضمنه الراكب
وان اوقفها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يسه في اليد والرجل. وان اوقفها
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك جينة وبين غير. ولو عاد قطار في
الطريق فاطوا اول القطار اخره بيد رجل افسد بضمن القائد لما عطب به. ولو كان
معه سائق كان ضمان ذلك عليهما. وما افسدت بنفحة الرجل والذئب يكون على
السائق خاصة. وان كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار فاصاب مما هو خلف

هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم اثلاثا لانه قائم وسائق وانك
 الرجل احيانا وسط المطار و احيانا يتاخر و احيانا يتقدم وهو يسوق فهو
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق القائم والرديف فيما او طأت
 الدابة سواء. ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بعير او القائد
 لم يعلم بذلك فطوى هذا البعير انسانا فالثقله كانت الدابة على عاقلة القائد ثم يزج
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط. وان كان القائد يعلم برابط البعير يرجع عاقلة القائد
 على عاقلة الرابط. ولو كان الابل و فوقا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو
 ان رجلا ضرب دابة راكب او مخسها بدون امر الراكب فضربت بيد هذا او رجلها
 او فمحت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون
 الراكب. وان ضربها بامر الراكب او مخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت
 الدابة على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق
 والراكب مع السائق اذا اجتمعوا فضا من ما او طأت الدابة يكون عليهما
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من ثقبه الرجل والدنوب وغير ذلك
 دابة لها سائق وقائد فمخسها رجل بعير اذن احد هما ففمحت انسانا كان ضمان
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع. وان كان
 النقص بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو نقص رجل دابة راكب بعير امر
 فوشيت والقت الراكب ضمن الناحس. وكذا لو مخسها فمحت بما اصاب
 في فورها يضمن الناحس. ولو فمحت الناحس فقتله كان هذا رجل

يقود دابة منقط شيئا مما يجعل على الأبل على إسان أو سقط سرج الدابة لو جاعها
 على إسان فقله أو سقط ذلك في الطريق فضر به إسان ومات بضم الفاء
 وأكان معه سائر وكان الضمان عليهما لأن هذا مما يمكن الاختراق عنه ^{المحل} ^{بشد}
 على البعير على وجه لا يسهط. ولو كان راكبا أو وقف الدابة على باب المسجد فهو
 كما لو وقفها في الطريق. فأكان الإمام جالس عند باب المسجد موقفا للثابت
 والدواب كان هذا بمنزلة الطريق. فأن أوقفها في العلات لا يصح إلا إذا أوقفها
 في الجهة لأن الوقوف في العلات لا يضر بالناس إلا في الجهة. ولا يصح السائق
 والغائب في ملكه الأضياء وطئت الدابة بيد أو رجل. رجل واحد في زرعه في الليل
 فؤدين فظن أنهما لأهل فربيه فإذا كان لغیر أهل فربيه فأراد أن يدخلهما من رطه
 فدخل في الربط أحدهما وفر الآخر فضعه فلم يقدر رعله وعاء صاحب الثور فأراد
 تفسيته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن كان بيته عند الأحرار معه
 من صاحبه كان ضامنا وأكان بيته أن ياحل ليرده على صاحبه إلا أنه لم يرد
 على الأشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فقبل له أن كان ذلك في النهار
 قال أن كان الثور لغیر أهل فربيه كان حكمه حكم اللقطة. وأن ترك الأشهاد مع الغد
 عليه ضمن. وأن لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا. وأكان الثور لأهل فربيه
 فبما أخرج به من زرعه يكون ضامنا لأن ما يكون لأهل فربيه من الثيران لا يكون
 حكمه حكم اللقطة في النهار لأنه لا يخاف عليه الضياع في النهار. وأما إذا
 عليه في الليل فإذا أخرج به يكون عاصبا. وقال القاضى الإمام على السفند ربح
 إذا وجد في زرعه دابة فقتل ولم يخرجها عن ملكه لا يكون مضموما عليه. وإذا
 ساقها ورأى ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق. وهكذا قال أبو صر الدين

روح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا
وجد الرجل دابة في زرع فخرجها فقتلها سبيع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها
ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قاله
القاضي الامام علي السعدي رحمه الله ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء
فلك فان ساقها بعها اخرجهما عن ملكه يصير غامبا ضامنا وان ساقها ليرد
على صاحبها فخطبت في الطريق واكثر رجلا كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع
لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخرجهما قال الفقهاء
ابو الليث رحمه الله لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجهما بامر. ويؤاخذ قال
لصاحب الدابة ان دابته في الزرع ولم يقل اخرجهما فاخرجهما صاحبها فافسد
شيئا في اخرجهما كان ضامنا. وقال ابو نصر رحمه الله الوجه الاول يكون ضامنا ايضا
لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب
منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انفلتت ليلالونها رامن غير ان ساقها فافسد
انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجاهل ردي يسوق حمارا
لحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدمه رجل للمسمع ذلك حتى اصاب
ثوبه وتخرق ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينهها له النبي لصيق
ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التفتي فلم ينتج بعد ما سمع لا يضمن
السائق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حمارا او حمارا يدلفرت به دابة
من سوق احد فخطبت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم

فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة
رجل وضع في الطريق حمارا او جذعا او بني فيه بناء او اخذ من حائل جذعا

او حفرة شاحسة او شرج كنفنا او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان
 ضامنا فان عثر بها احده في الطريق رجل فوقع على اخرفا تا كان الضمان
 على الذي ادركته في الطريق فانه رجع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر
 لانه مدد يجمع في هذه الحالة والمدفوع كالا لالة ولو نحو رجل شيئا من ذلك عن
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي منعه ويخرج الاول من
 الضمان. وقال ابو حنيفة رجع اذا كان الطريق غير نافذ فكل واحد من أصحاب
 الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويوقض آية وان عطب بذلك انسان
 لا يضمن. وان بنى فيه بناء او حفرة فيه بيرا فعطب به انسان كان ضامنا. وكل
 صاحب الدار من الاستعاق بفناء داره من الفناء الطين والحطب وربط الدابة بئرا
 الدكان والتعريض على السلاخه وذلك لان السبع الامام الزاهد المعروف بنحو امره رجع
 اذا احده في سكة غير نافذة فيطربا احده ما لا يكون من جملة السكك فتلف به
 انسان وجب الضمان سقط من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشريك فان
 احده ما لا يكون من جملة السكك كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان ذلك ^{يفعل}
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يعمل احدهما فيها ما كان من جملة السكك كوضع ^{المتاع}
 وربط الدابة بجاز كما لو سدن. واما آذ الخرج ميزابا الى الطريق يسقط على رجل قتله
 ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف
 فعمله ولا يترك تعديا. وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ممن صاحب الميزاب ^{لا يمكنه}
 متعدي في ذلك الطرف حيث شغل به هوا الطريق. وان لم يعلم ايها الاصابة في القيا ^س
 لا شيء عليه لو وقع الشك في الضمان. وفي الاسخا يضمن. رجل اكس ^{الطرف}
 فعطب بموضع كسبه انسان او طير لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا واما اكس

الطريق كمر لا يضر المارة بالغبار. ولورثش الطريق فطلب انسان بن لك كان حيا
هنا انا رثش كل الطريق فان رثش بعضه فلانسان في الموضع الذي رثش ولم يعلم
بن لك فطلب كان ضامنا وان علم بن لك فمرفيع مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال
مغنا مختار وفي الكتاب الخلق الجواب ولو جب الضمان على الذي رثش وان رثش
يا به فمطلب يضمن على كل حال ولو كان رجلا امر اجرا لسقاء برش فناء وكما فمطلب
انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وحارس السوق اذا رثش يضمن بما عطب به على
كل حال هذا كله في طريق العامة. ولما في سلة خرافة اذا التي فيها من هو من اصل هذه
خشب او طينا او ترابا او رثش لا يكون ضامنا رجل مر في الطريق وهو يحمل حلا فوقع الحمل
على انسان فالتلفه كان ضامنا ولو عز انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن لانه
هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو سمع في الطريق جرا فاحرق به شيء كان ضامنا
لانه كان متعل يا بوضع النار في الطريق. وان حركة الريح قد هب به الى موضع اخر فم
احرق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتفع حكم الفصل الاول
قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاعة الطريق
ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كاللينة
المربوطة اذا جالت في رياطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير
ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشرارة منها على ثوب انسان فاحرق ذكر في النواصي
انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا
اليه. ولو طارت الريح بشر نار والتمت على ثوب انسان لا يضمن لان الاحراق
حصل بالريح ههنا وذكر الزند ويسمى رح اذا امر بالنار في موضع له حق الميراث
فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحرق لا يكون ضامنا فان لم يكن له

حق الموضع في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعلمة رجل والفتها
على قارورة انسان فكثيرا يضمن صاحب العامة. ولو ان نهدا لضرب الحديد
على حديد محي فانترعت شراية من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فلتحق.
ضمن الحداد كانه القى النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل لزوخ
جرته في ذلك الطريق ايضاً فخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
لا يضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها المازالت عن ذلك الموضع انتسج
حكم فصل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل
وكذلك رجل وقف دابة في الطريق، اذ كان لك نفرت احدهما واصابت الاخرى
لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالاخرى يضمن صاحب
الواقعة لبقاء جنابته. رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من
رجل وبيع الىه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه لا على المشتري لان البائع كان
متعمدا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من القو خشبة لغيره في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشترع جناحا من داره الى الطريق
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار ورجل استاجر
انسانا ليشترع له جناحا في فناء داره او حانوته ففعل فهلك بالجناح شيئا منكرا
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشترع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح
قبل النزاع عن العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره
المستاجر بالامر انه ليس له حق الاشترع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

علمين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير .
لما عطيته بعد ايرجج هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح
بعد ما فرغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطيته به ثم هو لا يرجع على المتأجر
قياسا . وفي الاستحسان يرجع وهو حكما او امر رجلا يذبح شاة ففضل
ثم ظهر ان الشاة كانت لغريم يضمن المذابح وهي كسلة الجناح تجعل
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوص به فخر عليها انسان فانحسفت
او فضلت به فأت ان تعد المرو عليها لا يضمن واضع القطرة . وان
اربعلم الماء به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد يافت
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا . قالوا ان كانت الخشبة
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن . واضعها لان الوطئ على مثل
هذه الخشبة سمثلة تعد الزلق او التعقل بالبحر المونسوع والطريق
عدا وذلك لا يوجب الضمان . وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على
مثلها يضمن . واضعها . هذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوص
فان كان النهر لامة المسلمين ففي ظاهر اية يكون ضامنا . وعمران يسوق
رحله الله انه لا يكون ضامنا . قيل خير . بئر في المغارة في موضع ليس
بمسرح ولا طريق لانسان بغيران الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك
تعد انسان في المغارة او نصب خيمة فخر بها رجل لا يضمن الفاعل . ولو كان ذلك
في الطريق ضمن . وان خير . بئر في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالجرى او بما
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرغها ثم وقع فيها انسان ولم يضمن الثاني
ولو كان الاول كبس البئر بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لاخر

الوجه الذي من ذلك ليس به ما هو من اخزاء الارض لا يمتد في جهة القاذف بقدر ما
 يجره في الطريق ويخط رأسها ثم جاء آخره رفع العطاء ثم وقع بها اسان ضيق الاول
 تأخير الرجل نهرا في ملكه فقط به اسان انه دانه لا يضمن. وكذا لو جعل عليه جيرا
 او مطر في ارضه. ولو جعله في غير ملكه فهو عسلة السرقة من ط' ما. وكذا لو جعل
 حبرا او قنطرة في غير ملكه وعن ابي يوسف ربه انه لا يضمن وان احرقه في غير ملكه لو
 نيت لا يضر به غيره لانه محسب سعي الناس مما احرقه. وقد طاهر الرواية يكون
 ضامنا لاداء ذلك ما دون الامام كما لو حرق سراج الموضع الذي يحتاج اليه
 البه يكون ضامنا لما عطل به. قاله يفعل ما دون الامام وآت منه على حصة اسان
 ما تحسب به لا يضمن واضع الحجرة لما لم يعد كان التلغ مصفا الى الله واوجع
 به في غير ملكه فاشترى ذلك الهولاء وعرف ارضا او ربه كان ضامنا لانه مسئل الما
 في غير ملكه فيضمن كما لو سرق او سار على الدابة في الطريق ولو كان ذلك في ملكه
 لا يضمن لانه مباح له مطلقا. وتوسع ارضه فخرج الماء منها الى غيره ما واصل
 مناعا وزرعها او كراما لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه مباح فطلقا. وكذا لو
 احرق حشيتا في ارضه او في حصانه او حخته حرمت النار الى الارض حرقا وعرفت
 فيها لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه. قل هذا اذا كانت الرياح ساكنة حبر لو فالتا
 فلما آد اكان اليوم رجاء لم ان الرعي ذهب بالنار الى الارض حرقا كان ضامنا
 اسما لكان ضامنا للماء في ملكه له ويحت الميزاب ماع لعرفه بعد به على ضامنا
 ولو آوقد النار في داره او سوده لا يضمن ما احرق به. وكذا لو حرقه او سرقه وان
 فترت من فلك ارض حرقه لا يضمن. ولا يؤمره العلم ان يحول ذلك عن موضعه ونجاسة
 به من فلكه فاعطيه ان يكف عن ذلك اذ كان يضر به غيره. وآد صب الماء على ملكه

بمنزلة المرفوع فيكون تلف الكل مضافا إلى الحاضر. أما إذا خرج ملك نفسه فسقط له لا يكون
 مضافا إلى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا إلى الساقط كرجل تدب من جبل على
 رجل فقتله يضمن دية القاتل. رجل خرج في الطريق فجاءه إنسان والقيها بنفسه
 منهك لا يضمن الحاضر. وإن لم يقع فيها بنفسه فسقط عليه من الوقوع ومات
 فيها جوعا أو غما لا يضمن الحاضر في قول أبي حنيفة. ربح وقال أبو يوسف ربح انما مات فيها
 جوعا فكذلك وإن مات عما بان أثره في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحاضر
 وقيل محمد ربح يضمن الحاضر في الوجوه كلها لأن الموت حصل بسبب الوقوع في البئر فجعل
 حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحضر منها طائفة ثم أعطاها ثم وقع فيها إنسان ومات في البئر
 بهمن الأول وبه أخذ محمد ربح لأن الأول كاللادع لمن سقط في القعر إن لم يضره
 صاحبه في أسفه وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لأن كل واحد منهما متعدي
 الحضر ولو حفر رجل بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها إنسان ومات
 كان الضمان عليهما أثلاثا. قالوا نأويل المسئلة أن الثاني وسع رأسها بحيث يعلم
 أن الواقع إنما وضع قدمه في موضع بعضه من حفرة الأول وبعضه من حفرة الثاني فلما
 إذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم أنه إنما وضع قدمه في الموضع الذي حفر الثاني كان
 الضمان على الثاني رجل حفر بئر في الطريق وعند البئر حجر وضعه إنسان في الطريق
 فجاء إنسان وقفل بالحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر
 لأنه بمنزلة الدافع. وأن لم يضع الحجر إنسان وجاء به سيل عند البئر كان الضمان على
 البئر رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر
 وتعلق الثاني بلخرقوا فيها جميعا وماذا إن لم يعلم كيف ما قولا لم يقع بعضهم على بعض
 ندية الأول تكون على الحاضر لأنه ليس له وقت له سبب سقوط الوقوع في البئر دية الثالثة

يخرج من حبه ذلك الى ملك غيره فاصد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لا لصاحب الماء
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعد الى ارض
 غيره يكون ضامنا لان الماء مسال فاد كان يعلم عند الصب بسيل الى ملك جاره يكون
 ضامنا كما لو صب الماء في البرزخ ونحت البرزخ متاع غيره وذكر الفقيه ابو جعفر
 اذا صب في ارض نفسه فتعد الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجهان ابرز الماء في ارضه لجره
 ارضه وان لم يستقر في ارض جاره كان صامسا وان كان الماء يسرق في ارضه ثم يتعد الى ارض
 جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان صامسا استتمنا
 ويكون هذا من اعملة الاشهاد على الحافظ المالك وان لم تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى
 يتعد الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعد في ارض جاره في هبوطه
 يعلم انه اذا صب في ارضه يتعد الى ارض جاره كان صامسا ويؤمر بوضع المسئلة حتى
 ما نفع يمنع من السقوط قبل ان يوضع المسئلة. وفي الفصل الاول لا يمنع من السقوط. وان كان
 في ارضه ثقب وجرة او ازع لم يمسك ذلك ولم يمسك ذلك من سدب او جرد او سدب او
 وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الاطفيح اذا صب في ارضه نفسه فخرج الماء الى ارض
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره لم يمسك اما
 رجل سقاها من هذا العامة وكان على هذا العامة انها وصار معقوفة فها تها
 ففعل الماء في هذا العام. مسد ذلك ارض قوم قال الشيخ الامام ابو طاهر الدين
 ربح يكون صامسا لانه اجر الماء فيها رجل اختف بئر في ملكه ثم سقط فيها شخص ومها
 انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط صامسا دية من كان
 فيها. وان كان البئر في الطريق كان الصمان على حافة البئر فيها صاحب الساقط المستقوط
 عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوتيه حيث جرد الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني
 لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البير ولا يسلم كيف كان حالهم في القياس وهو
 في محمد راج دية الاول تكون على عاقلة المحاف ودية الثانية على عاقلة الاول ودية الثالثة
 على عاقلة الثانية. وذكر في الكتاب ان فيها قولاً آخر قيل ذلك قول البيهقي وابي يوسف
 راج قال دية الاول تكون اثلاً لثلاثها على المحاف وثلاثها على الثاني وثلاثها هدر ودية
 الثانية نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه من
 في الكتاب رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال المحاف اني اتى نفسه
 فيها فكذبته الورثة في ذلك كان القول قول المحاف في قول ابي يوسف الآخر هو قول
 محمد راج لان الظاهر ان البير في موضع قدسه وان كان الظاهر ان الانسان لا يرفع
 نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. رجل استاجر اربعة تماط يجر
 له بيل فوفقت عليهم من حفرهم ومات احد هم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي راج
 دية الميت ونسقط ريعها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباحين والميت مباشر ايضاً
 فنوع الدية عليهم ثلاثاً ونسقط ريعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

فصل فيما يجرد في المسجد

أهل المسجد أحقر من غير المسجد لماء المطر وضوا فيه جبا يصب فيه الماء
 او طر حوافه البوارى او الحشيش او الحصى او كروبا با او علقوا فيه القناديل او غيره
 فغلب به شيء الا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدوير المسجد بمنزلة
 الملاك وكذلك لو فعل ذلك غيرهم لم يجرم وان فعل غيرهم لم يجرم كان ضماناً للمعطل بذلك
 في قول البيهقي راج. وقال صاحباه راج لا يضمن استحسن ان اذا كان للمسجد للعامة لينة
 حفر البير وما لا يكون من باب الفكن لا تامة الصدقة ولها ان كلام مسلم سند وبطلان

على صاحب الحائط ماله وبعتبر القدر على التعريض من وقت الاشهاد الى وقت حمله
 من غير ان لا يقدره فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان مائلا الى الطريق ^{او} ^{في}
 له واحد من الناس ان حائطك هذا مائل الى الطريق او مخوف او متصدع فاحد مه
 وان كان مائلا لا غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. ^{الضمان} ^{وجوب}
 على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتعريض ولا يشترط الاشهاد حتى ولو
 بالتعريض ولم يفعل مع القدره عليه كان ضامنا. ولو قيل له ان حائطك مائل ^{لك} ^{بج}
 ان تقدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتعريض
 عند القاضي وعند غيره ولو كان هناك احد. وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب ^{الحائط}
 الطاب يمكنه اتيانة بالبينة. وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان
 ثبتت الطلب ويثبت ايضا بكتاب القاضي الى القاضي. ولو ان صاحب ^{الحائط}
 باع الحائط بما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على الهدم ^{البيع}
 بخلاف ما اذا اشترى كيفما اوجبا ما او ميراثا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار
 او باع الخشبة فتلغ بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمه محرم ^{للمرء}
 الكيف ووصيم المحر في الطريق جنابة فلا يبيط بالبيع. ولو كان صاحب الحائط
 المائتة عاقلا بالغامسلا فاشهد عليه ثم من جنونا مطبقا او اوكى والعياذ بالله
 ونحن بدرا الحارب وقضى القاضي لمحاكمه ثم جاء مسلما ردت عليه الدار فسقط
 الحائط بعد ذلك واغلف انسانا كان هدا لاله لم يبق له ولاية الاصلاح بعد
 الرد والجنون فلا تقود بعد ذلك. واذا لواق الجنون. وكذا لو باع الدار ^{الرد}
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بسبب بقضاء او غير او مجبور رؤية او مجبور ^ط
 للشيء يعم سقط الحائط واغلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد ستة ^{الرد}

ولو كان الثمن للمالك فله نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضمانا لارضها بالبيع
 فله بطلان الاصلح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط خياره وادرجه البيع
 بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصقه وقرأ خراج الكنف والنفوس والنفوس
 فيبطل الضمان بشيخ عمر هذه الاسباب واوكان الحائط المائل رهاما شهد
 على المثلين فيسقط الحائط وانلف شيئا كان هذا الاثر المثلين لا يملك الاصلح
 والمرة وله اشهد على الراهن فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضمانا لارضه
 يملك الاصلح وان يقضى دينه ويسته رهنه ولو كان الحائط المائل مينا
 لورثه فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحائط
 لان احد الشرا لا يملك نقض الحائط وقرأ الاسخا ان يصير هذا الواجب
 اشهد عليه بحصة نفسه لان متمكن من ان يطلب من الشريك ايجتمعا على
 هدمه وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطها امائل لا يصح الاشهاد
 عليه سواء كان ساكنا باجر او غير اجر لانه لا يتمكن من بعض الحائط وان اشهد
 على رب الدار مع الاشهاد ببعض ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من النقض
 ولو كانت الدار اصغر فاشهد على الاب او الوصي مع الاشهاد لانهما يملكان
 الاصلح فان سقط الحائط وانلف شيء كان الضمان على الصغير لان الرب
 مطلق بغير ضمان مقامه وكان الاشهاد عليها كالاشهاد على الابن بعد البلوغ
 فان مات الاب او الوصي بدارك اشهاد عليها بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط
 بعد ذلك وانلف شيئا كان هذا الاثر ولا تتم اذ لم تمت بالموتية المتع
 وجملات وقلة دارا مائل المثلين والميتك اليك شيئا لم يصر
 للاب وعليه دين اكثر من قيمة الدار لانه لا وارث له سواء كان الامتداد في الحائط

المال يكون على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما شهد على الابن.
 شيئا ان ائلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. ولذا
 شهد الرجل على حائط من دار في بلادهم حتى سقط طرعه فقتله وانكرته
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندرى ان الدار له او ليسه فلا شيء عليهم حتى يقيم
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان دليلا على الملك له ظاهر لان
 الظاهر لا يصلح محله لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بشئ
 ثلاثة اشياء. احدها ان يكون الدار له. والثاني ان يشهد عليه في هذه الدار
 والثالث ان المقول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقر ذوا اليد ان الدار لهم
 غير العاقلة ولا يجب الضمان عليه. ثانيا لان اقراره بوجوب الدية على العاقلة وان
 على الغير اذا كان مكد باقراره لا يضمن شيئا ولا يستحسن عليه دية القتل
 ان اقر بالاشهاد عليه لانه رفع على نفسه بالتعدى فاذا اقر بالايجاب على العاقلة لم يلزم
 الخلل يجب عليه كن اخرج جناحا من دار في بلادهم فوقع الجناح على الدار ان فقتله فقتل
 عاقلة ليست الدار له وانه اخرج الجناح بامر صاحب الدار وهو اليد بغير ان
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. وانما كان الرجل على حائط له والحائط ساكنا
 فسقط الحائط على الرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا دية المقتول بمنزلة
 تائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط بمن كان في الدار
 فانتان ذلك بمشيرة الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدى المشيرة الطريق لا يمكنه
 اخذه عن صفة طريقه عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق فاما كان ارقا عدا

او قالما كان دية الشاهد عليه لانه متصدق في الوقوف في الطريق في التصديق والوقوف في
حمايتنا لما تلف به. وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متصدق في الوقوف
والتصديق والوقوف في ملكه ولا في الايمان ولا في العمل الملك المستحق في الاحوال كلها لان الايمان مباشر
فصل الاسقل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن تام في ملكه فانقلب غير انسان
كان ضمانا لانه باشر قتله اذا شهد على الحافظ لما نزل عند ان اوكا وان اوصيان ثم اعق
العبدان واسلم الكافران وبلغ الصديان ثم سقط الحافظ لما نزل فاحصا انسانا فصله
ضمن صاحب الحافظ وكذلك الوسط الحافظ قبل حق الصدين واسلم الكافرين وبلغ
الصغيري ثم شهدا جازت شهادتهما الا انهما من اهل الاداء ليعطيه حائط ما نزل فاشهد
عليه فسقط الحافظ وانلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار
كان ممتلكا من الهدم والاصلاح فادار يفعل ضمن ويكون ضمانا جنبه في بيت المال لان
ميراثه يكون بيت المال فجنائته تكون في بيت المال وكذلك الكافر اذا سلم ولم ير اهل اعدا
فهو كالقبط حائط مال الى دار قوم فاشهد عليه الغوم او احدهم ثم سقط الحافظ وانلف
شيئا من الغوم او من غيرهم كان ضمانا وكذلك العلو اذا وحي تصديق واشهد اهل السفلى
على اهل العلو وكذلك الحافظ لجله لرجل واستغلا لآخر. وهذا يختلف الحافظ اذا كان مائلا
لا الطريق في حكمين. احدهما ان الاشهاد على الحافظ لما نزل الملك اسلم كمن ضمن الملك
لامن غيرة الطريق بجميع كل واحد. والثاني ان في الحافظ لما نزل الملك انسان لواخه
صاحب الملك بعد الاشهاد وابعده يصح وفي الحافظ لما نزل الطريق لا يصح التأخير
والا جراء من القتل في اشهد. حائط ما نزل اشركين اشهد على احدهما وهو ميراث الحافظ للشر
بين الورقة هذا الشهد على احدهم وقد ذكرنا في القياس والاصححان فها لك ان حائط
الرجل بضه ما نزل الطريق وبضه ملل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار سقط مكان

ما خلا إلى الشئ على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لأنماطة واحد فضع الأشهاد
 من أهل الدار فيما كان ما خلا إلى ملكهم وفيما كان ما خلا إلى الطريق فاعمل الدار من جهة الخا
 فضع أشهادهم وأتأكد الذي أشهد على صاحب الحائط من غير أهل الدار مع أشهاد فيما كان
 ما خلا إلى الطريق من أصحاب الأشهاد وفي البعض جمع في الكل حائط بعضه صحيح وبعضهم هو
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا فضع من صاحب الحائط إلا أن يكون
 الحائط طويلا بحيث هي بعضه ولم يزل البعض فحينئذ يضمن ما أصاب الواهي منه ولا
 ملاصبا الذي لم يزل لأن الحائط إذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين لحدهما
 صحيح. والأخر إجماع لا يشهد به على الواهي إلا في السبع حائطان أحدهما مثل والأخر صحيح فاشهد
 على المائل فلم يسقط وسقط الصحيح وأتلف شيئا كان هرا. عبد تاجر له حائط مائل
 فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت الدار على عاقلة مملوكة كان على العبد
 أو ليكن. وأن أتلف الحائط ما لا تضمن المال يكون في عتق العبد يباع فيه وأن شهد
 على المولى مع الأشهاد لا يشك أنه إن ليكن على العبد دين فالحائط يكون لمولاه وإن كان عليه
 دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة
 المالك. سفل الرجل وعلو الآخر في الكل فاشهد عليهم ثم سقط العلو وقتل انسانا كان
 الضمان على صاحب العلو لأن العلو فيه نفع بل سقط بنفسه فضع الأشهاد فيه على
 صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه. رجل أشهد على حائط مائل إلى الطريق فسقط الحائط
 على انسان وقتله ثم عشر رجل يضمن الحائط وعطير عشر رجل بالقتيل وعطير ضمان
 القتل الأول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك
 بالقتيل الأول لا يكون على صاحب الحائط لأن رفع القتل من الطريق يكون إلى مولاه
 لا إلى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط ولو كان جناحا لغيره إلى الطريق

فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علت انها علي حرام وكذلك
 لو ارادت المأثرت حرمت عليه او حرمت بمجماع امها وابنتها او عبطا وعتها ابن الزوج
 ثم جامعها وان قال علت انها علي حرام لاحد عليه وكذلك لو تزوج امة على حرة لم تزج
 بحوسية او خمس في عقد او تزوج الخامسة في نكاح المأثرة او تزوج باخت امرأته
 او بامها او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علت انها علي حرام او تزوج امرأة بنهر
 او تزوجها منعة او تزوج امة بغير إذن مولاه او العبد تزوج امرأة بغير إذن مولاه و
 لا يجب الحد عند ابي حنيفة ر في هذا الوجه مكلها وان قال علت انها علي حرام وكذلك
 لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والحالة وبجامعها الاحد
 في قولنا يحنيفة ر وان قال علت انها علي حرام عندك يحنيفة ر العقد وان كان حراما
 عند الكل فوطئها لا يجب الحد وعند صاحبيه ر ان علم بالحرمة يجب الحد
 وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امرأة ليربي بها قرني بها لا يحد في قولنا يحنيفة ر
 وان استاجرها للخدمة فزني بها يحد ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لا حد
 عند ابي حنيفة ر وان لم يردع الحمل ولو طلق امرأته ثلثا ثم طئها في العدة ان كان
 طلقها ثلثا جملة لاحد عليه جارية الرجل اذا جنت جنابة عدل ثم زنا بها والحائض
 لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزني بها والى الجنابة قال ابو حنيفة ر
 عليه الحد اختار مولاها الدفع او الغداء وقال صاحباه ر ان اختار الدفع لا حد
 وان اختار الغداء عليه الحد واذا قتل الرجل اجنبية من شهوة او نظر الى فرجها
 بشهوة ثم تزوج امها وابنتها فدخل بها الاحد عليه وان قال علت انها علي حرام
 في قولنا يحنيفة ر ولا يبطل احصائه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قاتله
 ولو وطئ امرأته او مملوكته وهو انص او نفساء او صائمة محصوم الا في وقت
 حرمته

والله منها لوطا من مباحها اوصح عليه امرأته بوطي الغريم شبهة فوطئها في العدة لاحد عليه
 وكذا لو وطئ امه ونحوه حرم عليه برضاع او صهره او كانت الامه نجسية لم يرتد ولو وطئ
 مكاتبه او معتقة المردن وقال علي انها على حرام لاحد عليه عند المجتعية ربح وكذا لو وطئ عذرة
 مكاتبه او جارية عبد الماذون وعليه دس اولاد عليه غنم بالحرمه او لم يعلم والجد من قبل
 الام اذا وطئ جارية ولد ولد حال بام الاب لاحد عليه وان علم انها حرام والواحد من
 الغائبين اذا وطئ جارية من الغنم لم يفسد له لاحد عذره وان علم انها حرام والامه العا
 اذا دعت صبا فاجامها لاحد عليها علمت بالحرمه او لم يعلم وعلمها العدة ولا مهر لها ^{الصحيح} والناكح
 اذا زنا بصبيته او بجوذة او ثامته عليه الهل ولاحد عليها ولو اكرهت المرأة
 على الزنا لاحد عليها عند الكل والرجل اذا اكره على الزنا قال ابو حنيفة ربح اخر او هو
 قول صاحبيه رحمه الله لاحد عليه وكان يقول اولاد هو قول ربح عليه الحد
 والحربي للستان اذا زنى دارنا بمسلة او رمية قال ابو حنيفة ربح لا يحد الرجل
 ويحد المرأة وقال ابو يوسف ربح يحدان جميعا وقال محمد ربح لا يحدان ولو كانت المرأة
 حربية مستأمنة فزنا بها مسلم قال ابو حنيفة رحمه الله يحد الرجل ولا يحد المرأة
 وقال ابو يوسف رحمه الله يحدان جميعا اذا وطئ الرجل ام ولد له فقال علي انها
 على حرام لاحد عليه ولو وطئ امرأة ابنته عن المجتعية ربح في الجردان قال ظننت انها تحمل لا يحد
 فان قال علمها انها على حرام يحد وان وطئ الابن امرأة امه حد وان قال علمت انها تحمل فلا حد
 تزوج الرجل بامرأة ابية يحد منه ثلاثا بولد منه قال ابو بكر بن النخعي ربح ان تلقوا ^{الربيع} الحربي
 مرات في مجلس مختلفة حد جميعا ولا يحد نسب الولد قال الفقيه ابو الليث ربح هذا في اب
 ومحمد ربح يحد رجل بامرأة مبيته اختلفوا فيه قالوا اهل المدينة يحدون قالوا اهل البصرة يحدون
 قال الفقيه ابو الليث ربح وبه ما خذ رجل من صغيره لا يمتثل للجماع فامضاها لاحد عليه في قولهم

- عن جارية مشتركة بينه وبين غيره وطئها احد ما ينظر ان كان المصق موبها واحدا
 السباكت تخصبته ثم زين بها المصق لاحد عليه وان زين بها الذي لم يمتنها كان
 عليه الحمد وان كان المصق احتار استسعاء الحاربه بحكم الاعتان ثم روى بها الذي
 لم يمتنها لاحد عليه وان زين بها المصق كان عليه الحمد وهذا كله قول المجتهد
 وقال صاحب راجع محمد المصق بعد الاعتناء في الاحوال كلها اربعة تشهد واعل رجل بالمرأه او الرجل
 شهدا فيهم بالمرأه ثم انكر ولم يبرأ من مرات لاحد عليه رجل قال ربي هذه المرأه ملكه
 للمرأه الاحد عليه في قول المجتهد راجع محمد وقال صاحب راجع محمد وكذا لو ادب المرأه بالمرأه او قال
 زنت هذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول المجتهد راجع وقال صاحب المرأه
 ولو انكر الرجل فقال زنت هذه وقالت المرأه لامل بزوجي فانه لا يحد ولها عليه المهر وكذلك
 اوتت بالمرأه اربع مرات في محال من محمله وقال الرجل لامل بزوجي الاحد عليه بما ادله عليه
 المهر اربعة تشهد واعل رجل بالمرأه او انظر اليها ما دام لم يكرهه لاحد عليه ولا على
 حد القذف اربعة تشهد واعل رجل بالمرأه انه روى ما روى لا يحد ولا يحد ولا يحد
 الرجل ولا اليهود ولو انكر الرجل اربع مرات في محال من محمله انه روى ما روى ولا يحد المرأه حد الرجل
 اذا انكر اليهود بالمرأه او تشهد عليه يحد ولا يحد وان اقر المحصن بالمرأه او تشهد عليه السهمي وكذلك
 العبد ولو انكر الاخرى بالمرأه اربع مرات في كتاب كسه او اشارة لا يحد الا نكر الاخرى بالمرأه يحد
 السهمي بحكم الامار ولو شهد عليه اليهود لا يحد عند امره بالمرأه اربع مرات وقاله في
 المولى لا يحد والذي يحسن ويصوب اذ اقر المولى حالا فاقفه فهو عملة المصم وكذلك اذا شهد
 عليه اليهود فهو كالصميم لو انكر الرجل اربع مرات في محال من محمله انه روى فلا يحد بحسبنا
 في قول المجتهد راجع الاخر وهو قول صاحب راجع رجل ماء حاربه وطئها رجل المسلمين
 الى المستترى او كان البيع ماسدا فوطئها المستترى مثل الفرس او بعد لا يحد ولا يحد ولا يحد

فوطئها المشتري أو كان الخيار المشتري فوطئها البائع فإنه لا يحد علم بالحرمة وله يعلم بغيره
 بأجرة الغير ثم اشتراها أو بخره ثم تزوجها فانهما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد وعن
 أبي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان. والكراهة إذا زنت بعد ثم اشتراه
 فانهما يحدان جميعا أربعة شهداء على رجل أنه زنى هذه المرأة وشهداثنان منهم أنه زنى بها بالبرقة وشهد
 منهم أنه زنى بها بالكوفة لأحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد اليهود عنه بالاستحسانا ^{أما}
 أن يحد الشهود حد العذف وهو قول زفر روح ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى هذه المرأة
 فشهداثنان منهم أنه استكرهما وشهداثنان أنها طأ وعنه لأحد على الرجل ولا على المرأة ^{بجيفة} في قول
 روح وقال صلحاء روح يحد الرجل ولا يحد المرأة ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى هذه المرأة عند طلوع ^{الشمس}
 بالبحر وشهداثنان أنه زنى بها عند طلوع الشمس بل رهند فإنه لأحد على الرجل ولا على المرأة
 ولا على الشهود وفي قولهم ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى هذه المرأة وشهداثنان منهم أنه زنى
 في هذا البيت من الدار وشهداثنان منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد أربعة على رجل بالزنا شهداثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد
 منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في علو هذا الدار وشهداثنان منهم أنه زنى
 بها في سفلى هذا الدار أو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهداثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان
 هذا وشهداثنان منهم أنه زنى في دار هذا الرجل الآخر فإنه لأحد على المشهود عليه في هذه الساحة
 ولا على الشهود عند ما ولو شهد أربعة فشهداثنان أنه زنى هذه المرأة في هذه الزاوية
 من هذا البيت وشهداثنان منهم أنه زنى بها في زاوية أخرى من ذلك البيت يحد المشهود
 عليه والمرأة في قول أصحابنا رحمه الله استحسانا في القياس لا يحد وهو قول زفر روح ولو
 شهد أربعة على رجل أنه زنى بفلانة وفلانته غايبة ذكر في الجامع الصغير أنه يحد الرجل
 أربعة شهداء على رجل أنه زنى بأمرأة وقالوا لا يحدونها ثم قالوا بفلانة فإنه لا يحد الرجل ولا الشهود

ربيعة شهيد وأعلى رجلاً، والزنا وهم عريان أو محد ودون في ذنوب لا يحسد الشهود عليه
 يحسد الشهود حد القذف وأما نواصيا فالأحد الشهود وانضم الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان
 الشهود أقل من أربعة ^{فإن كانوا أقل من أربعة} حد الشهود حد القذف إذا طلق الشهود عليه
 ولو حاء أربعة مسقرين، ويتشهد وأعلى الزنا واحد بعد واحد لا يفضل شهادتهم ويحدون
 حد القذف وإن كثر زرع عن محمد ربح إذا كانوا أقربوا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد
 ويتشهد فالتشهاد حايث وإن كانوا خارجين من المسجد فدخلوا فدخلوا فخرجهم ثم دخل
 آخر ويتشهد إذا دخل واحد بعد واحد يتشهد بعمل ينهاهم ولا يصل الشهود على الزنا ^{بعد}
 فعادم العهد وأبو حنيفة قضى ذلك إلى رأي المعاصرين ولم يعد ريفاً وصاحبه روح ^{الربا} يدرك
 لبشر فما دون التهمة لا يكون منقاداً والتهمه ما فوره مفادهم مانع من الشهاده وعليه
 الاعتماد وإن كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك ماض محل إلى ملائمة القاصيه ^{الشهاده} حارب
 وإن تعادى. وكذلك لو حاء الشهود من مصر أو من غيرهم ربحون شهادتهم ^{فإن شهدوا}
 برنا مفادهم اختلفوا فيه فلا بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحسد ولو
 شهد أربعة على رجل ما لن يمس شهد وأعد المعاصرين أنهم راو ربه هذه المرأة وقالوا لا يراها
 ذكره يفرحها فذعات ثياب الميل في المكلف جارت شهادتهم وإن مالوا أسعدوا النظر لأن
 هذا ينظر لإقامه عسبه ^{منه} رسم للقاصيه يسأل الشهود على الزنا عن ما جنة الزنا وكيفيته ودونه
 ومكانه ويبالغ في ذلك اتصع المبالغة كلما زاد الزنا ما نادى وصفت الزنا بقول له لعلك مريها
 أو وطنها بشبهة ثم يطرده عمله ^{فإن كان صحيح العقل} يسأله عن الإحصان ما دأبه ويعمل فيه
 ويفهم عليه الحد ^{فإن كان صحيح العقل} يسأله عن الإحصان ما دأبه ويعمل فيه
 تشهد أنه وطئ هذه المرأة أو شهد وألله حاميها والمضمها وله يقولوا زنيها
 لا يفضل شهادتهم ولو شهد أربعة ما لم يمس شهد وألله قال لست أملك هذه

الجارية ثم ادعى عند القاضي بعتة أو بيعا فقبل قوله ولا يجحد ولو شهد بجملة
 على رجل بالزنا ثم أن الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقرع نفسه
 بالزنا لا يجحد اذ لا يقر أربع مرات في مجالس مختلفة عند ثاقان اقرع في مجالس مختلفة
 مجحد باقراره والتفاد لم يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا
 وهم نساق لا تقبل شهادتهم ولا يجحد الشهود بأنهم وأن كانوا عيونا أو عبيدا أو مجذومين
 في تزيف حد الشهود أما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحدان قال طننت انها
 تحمل له اذا استأجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وان غلطت انها تحمل
 كذا المستودع اذا زني بجارية الوديعه أو المسقاة يلزمه الحد وان قال
 ظننت انها تحمل له وكذا الرجل اذا زني بامرأة الاب أو الجدة أو جارية الاخ ولا
 فانه مجحد وان قال ظننت انها تحمل له وأن زني بجارية احد ابويه أو جارية امرأته
 أو جارية جده فهو على وجهه ان اتفق الواطي والوطوء على انها
 بيلان بالحرمة فانهما مجحدان وإن قال الواطي ظننت انها تحمل له او قال
 الموطوء ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت
 انها على حرام حد الحاضر وإذا وجب الحد على الراي ان كان محصنا
 يرحم وان لم يكن مجلد مائة جلدة مثله غير جارية ولا مملوكه على المملوك نصف
 ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف بينهما اذا ادعى النسيئة وبينهما اذا ادعى زنا
 طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان قال ظننت انها تحمل له لا يتحد
 وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولد ثم وطئ في العدة ان قال
 ظننت انها تحمل له لا يجحد وان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زني بجارية
 مولاة قال ظننت انها تحمل له لا يجحد وان قال علمت انها على حرام حد ولا يجمع بين الجمل والجمع عند عامة

يرجم المحصن ويجلد غير المحصن الا حصان ستة اسلام الزوجين ولو غمها عريتهما
وعملهما والدخول بالنكوة بالنكاح الصحيح في القبل انزل اوله يركل وعند الشافعي زوج اسلام
الزوجين ليس بشرط. واحصان كل واحد من الزوجين بشرط ليصير الاخر به محصنا
في قول الجعفي ومحمد بن زهير بن رافع بن ابي يوسف زوج ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بامرأة
صغيرة او امه ودخل بها او تزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمية
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمكوحه الامه ثم
لا يصير احدهما محصنا مالم يجامعا بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية الماسكت
لا يصير زوجه ولا محصنا مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول الجعفي ومحمد بن زهير
اذ ادخل بامرأة الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا ثبت الاحصان مالم يجامعا بعد
الاسلام. وثبت الاحصان بثلاثة رجلين عند الكل وبثمادة رجل وامرأة عند
وقال ذريح لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغه عاقلة مسلمة وحاصها
او قالوا باضمها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها ثبت الاحصان في قول الجعفي
زوج ولا يثبت في قول محمد بن زهير ولا رواية فيها عن ابي يوسف زوج واذا اراد القاضي معاشته
عنده ان يرجم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الرنا بالبيعة
وان ثبت بالانفراد بيد القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبا
وقال الشافعي رحمه الله لا يبرأ في الترتيب وعن محمد بن زهير لو كان الشهود
الا يدي او مرضه لا يسطعون الرمي بيد الامام ثم الناس ولا يبرأ لكل من يرى ان ينجس قتله
الا اذا كان ذارحم محرماً منه لانه لا يستحب له ان يتعد مقتله. واذا غاب شهود الزنا
قبل الرجم لا يرجم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله لا يستقر حكم
ولو امتنع الشهود عن الرجم او بعضهم او مات بعضهم او غاب بعضهم او غاب ارجس او اربعة

او قد فمحصنا فحد القذف لا يرحم المشهور عليه وعن أبي يوسف رجم اذا اشتهوا
 اموالاً بواحدة الإمام اذا شهد أربعة على رجل الزنا ولا يرحم الاصلان ثم رجم ثم شهدوا لأحد
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفريج
 لأحد على أحد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد أربعة بالزنا لا احصان جميعاً وعنه
 نفريج ثم رجم المكون عن التركية قال ابو حنيفة رجم يجب الدية في اموالهم وقال صاحب رجم
 لا يجب الضمان على المكون ولو لم يرحم المكون عن التركية ولكن ظهر ان المشهود كانوا عبيداً أو
 كفاً
 قال ابو حنيفة رجم يجب الدية على المكون في اموالهم وقال صاحب رجم يكون الدية في بيت المال
 ولو شهد واحد على رجل بالزنا وهو غير محصن فنضربه الامام فخرجه السياط اومات ثم رجم المشهود
 اظهر واعبد الاثني عشر على أحد في قول ابى حنيفة رجم وقال صاحب رجم الله ان رجلاً كان عليه
 ما انتقص السياط ولم يجره واعبد انضمان النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه
 خطأ القاضى ولو شهد أربعة بالزنا ولا احصان رجم واحد ان رجم قبل القضاء حد الرجم في قولهم
 حد القذف ويحد المارقون عندنا وقال نفريج لا يحد الباقون وان رجم بعد القضاء قبل
 الحد الرابع في قولهم ويحد الباقون عند ابى حنيفة وابى يوسف رجم في قوله الآخر وقال انه وهو قول
 ونفريج لا يحد واحد على الباقين في قولهم وان رجم بعد القضاء والامضاء حد الرجم عندنا
 ونفريج لا يحد واحد على الباقين في قولهم وعلى الرجم بعد القضاء رجم الدية في ماله في سنة واحدة
 في قولهم ولو رجموا جميعاً بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم
 ومن قضى القاضى عليه بالرحم اذا قتله قاتل الاقصاص عليه ويرجم الرجل قاتلاً لا يمسك
 ولا يربط ولا يحفره وفي المرأة انشاء الامام خراجها وان شاء لم يحفر ويحد الرجل في الحد
 والتعزير في سرابيل واحد وكذلك في حد الشرب في طاهر الرواية وعن محمد رجمه
 الله لا يحد في حد القذف ولكن يذبح عنه المحشوش والغرو والملا لا يذبح

عنها في ما ذكره الحدود و لكن يترك عنها الحشو والفروقترب المرأة قاعاً و
 جوفها لا يمنع إقامة الحد عليها الا انها اذا كانت حاملاً لا ترحم حتى تضع حملها و قد عذرنا
 اذا ضرب و بقصو و واحد من واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد العذف و يدرو عن
 الشهود و يملكون من الحد و لو رجمه الناس فلم يثبت حتى ترجع بعضاهم يحد الشهود و حد القذف
 و يفرق الضرب على الاعضاء الحد صاحب الوجه والراس و قال ابو يوسف يتنصف الصدر و البطن
 ايضاً و ضرب التعزير يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطاً فيلزم ان يحد في رجم
 لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه عند ما لا يقيم الحد على النفساء حتى سبعة الفاس ولا على
 مريض حتى يبرأ و يقيم الرجم في الاحوال كلها الا الرجم على العاقل ان ارعنا انها حتى لا يقبل بعدها الا ان
 يرها النساء فان قلن هي جارية حبها الان يستبين فزاع رجمها ثم يرحمها لانها تجوز تكديس ولا يضرب الحد
 ثمرة و اذا حكم القاضي على رجل بالزنا و الرجم بهادة الشهود و ان الناس بالزنا ذكر في الكتاب انهم
 ان يهوده و ان لم يهودوا اداء الشهادة و روى ابن سماعة عن محمد بن ابي لا يسميهم ولا يبينوا اذا
 الشهادة او يهود يهود اذ هو القاضى عندهم و قال الشيخ الامام ابو منصور و الناس يكرهون الحما
 على التخصيص ان كان القاضى معناه على كل السامع ان يرحم و ان لم يرحم شهادة الشهود و ان لم يكن عدايتها
 او كان عداً غير فقهه او فقهه لم يعدل لا يسميهم جميعاً يهود اداء الشهادة و لم يولد ان يضرب مملوكه و مملو
 ضرب التعزير لا يقيم حد ولا فدية ولا تعزير في المسحور لكن القاضى يجرى من المسحور اذا اقامه الحد و
 رجمه عند القاضي الزنا اربع مرات و الرجم بجمه فقال و الله ما اقرب حتى يدركه الحد و الله اعلم

فصل في القذف

حد القذف ببارك حد الزنا فان حد القذف لا يخط ما تقادم حد الزنا و الشبهة يسقط لا يقيم حد
 الا بطلان القذف و لا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى و لا يسقط حد القذف باللعن و لا بالبراءة بعد شؤنه
 اذا عفي قبل الرابع الى القاضي و كذلك اوصالح عن القذف على ما يكون باطلاً يرد المال عليه

ان هذا السيد المحدث ذلك عندنا ولو قدف حاثم مات القذف في رجل واحد ولا يجوز فيه عندنا
 حوالته مات القذف بعد ما اقيم عليه بعض الحد وبما سطر الباقى ولو قدف بها محصنا
 بمجرى طلب الخلوث ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينه في قولنا بيمينه ومحمد بن ^{لا يجوز} وقال ابو يوسف
 ولا يجوز التوكيل باسديفاء حد القذف ولو صدق القذف في القاذف في القذف او اقام القاذف
 بينه على صدق مثاله جاز وسط الحد عن القاذف ويثبت القذف بثبوتها في رجلين ولا يثبت في ثمانية
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشاهد ^{لا يجوز} الا القاضي ولو ادعى القذف وان له بينة حاضرة
 على القذف في مصره يجب عليه القاضي في قولنا بيمينه رجح الإتيان القاضي عن مجلسه يريد بانه بلائمة ^{ولا يأخذ}
 منه كفيلا بنفسه في قولنا بيمينه ومحمد بن قالوا قام القذف في شاهد واحد عدا على القذف وقال
 شاهد آخر في المصراة ابو حنيفة يجب عليه القاضي وكذا الطاقم الذي شاهد بين مستوفين لا يرغمها
 القاضي بالعدالة ناهي مجبسه وقال ابو يوسف رجح لا يجعس بقول الواحد العدل ولو قال عدى القذف
 مشهودى خارج المصراة قام شاهد واحد او ادعى ان بينه خارج المصراة من القاضي يجب القذف
 فانه مجبسه ولا يجب حد القذف لان يكون القذف في ثمانية مجبته باقرار القاذف او البينة اذا ذكر القاذف حرمته
 وكذا لو اقر القاذف حرمته نفسه وقالنا بعدد ويجوز الحد كان القول قوله ويستترط ان يكون القذف مسلما
 على الا بالثاني غير محذوف الزنا ويكون القاذف عاقل امرا بالغا وان يكون القذف محملا ولا يكون كناية

فصل في الاقفاة التي توجب الحد والامر بيمينه والتعزير وما لا توجب

رجل قال الرجل بازانة فلا يكون قاذفا في قولنا بيمينه واي يوسف رجح وقال محمد رجح يكون قاذفا ولو
 قال لا امرت بازانة فيقول الحد في قولنا بيمينه واي يوسف رجح وقال محمد رجح يكون قاذفا لا بيمينه ^{انكشاف}
 كان طلب الحد لهما وان كانا متباعدين فطلب الحد يكون له ولو قال الرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا ولو قال
 القذبة بغيره كما يجب ولو قال لا امرت يا حنيفة فلا يجوز ولا يحد ولو قال الرجل يا ابن الزنا لا حد عليه ^{ولا يقال}
 يا ابن الف زنا هو قول جيد ولو قال اهل قرية فليس بهم وان الا واحد او تكل كلام زاني الا واحد او قال

أخذ كجاء ففعل له هذا لأحد هاجميه فقال لأحد عليه ولو قال لرجل ياراني فقال له غير وقت
 حد البتة عن دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو تاذر أيضا ولو أن جماعة قالوا لا خلاف في
 ثلاثة فله دون الفرج لأحد على المقدوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا لا خلاف في
 ثلاثة فله دون الكل ثم قالوا أيضا دون الفرج كان عليهم حد المقدوف رجل قال لأمرأة يارانية فقلت زنت
 حدثت المرأة دون الرجل طردت المرأة يارانية فقلت لا بل أنت الزانية حدثت جميعا ولو قال للمرأة أنت راسية
 أنت عازية في مضيء الرجل وحدث رجل قال اميرت أنت ارنه الماسر او قال الزني من فلان كان عليه الحد ولو
 قال أنت زانية مبيحاً له عليه ولو أن رجلاً استبأ فقال لأحد هاجمها تاذرني ولا ابي يارانية لأحد عليه رجل
 عمن قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل فلت لأحد على البتة عن رجل قال لرجل يا ولدي لأحد عليه
 ولو نسبته إلى الله أو طهره من الإحد عليه في قول الشيخة ربح وقال صدق الشيخ محمد وكذا في غيره من الزانية أياً
 الزانية ولو كان ذلك قد قالها طرب رجل قال اغتربت فزني لأحد عليه ولو قال اسعروا واربوا ما لأحد علم
 لغيب ياراني فقال عنت الصعوبة الجبل كان عليه الحد وفتنه بالملحة ولو قال زنا في الليل فقلت عنت
 حد في قول الشيخة فليوم مفسد ولا محمد في قول محمد رجلاً قال لأمرأة فعلت زانية فزناك لأحد
 قال لأمرأة زني بك زوجك فبلان يزوجك كان قاذراً رجلاً قال أخيه زني معك أو ظهرك أو يدك لأحد عليه
 ربه فزوجك كان قاذراً ولو قال لأمرأة زنت وانت مسكره أو مسووه أو مجنونة أو نائمة لأحد عليه
 لأمرأة وملك فلان وطها حراماً أو فرك فمراً أو جامعك جماعة لأحد عليه ولو قال لامة فزنت زنت
 امته أو قال لامة بعد ما سلمت زنت وانت كاذبة كان عليه الحد رجل قال رجلاً عنت فزنت زنت
 الحد رجل قال لغيره عنتك فزنت فقلت لامة على ذلك لأحد عليه ولو قال أخيه زنت وفلان معك
 يكون قاذراً لهما ولو قال عنت وفلان معك شاهد لأحد ق رجل قال لرجل يابن
 الزانية وامه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد واكفنت كافر لأحد عليه ولو قال
 يا ابن ام زانية يفتبر فيه حال الام ورجل قال لرجل أنت لابيك عن أبي يوسف رج

انه لم يكن في غضب لو رما ولو قال ليس هذا لابيكم المعروف فظن قال ذلك فظن
 الرضا او غيره بعد الاستمراء لا يكون فاذا رما ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التبرير كان قد
 ظن قال الاستلابيك فظن بعد رما ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قد ظن لام
 الخاطب وكذلك لرجل اجنبي ايضا ولو قال لست لابيكم ولا لامن احد عليه ولو قال انت
 ابن فلان لعمه او لخاله او لزوج امه لاحد عليه وكان الموطن لجد احد عليه ^{ابن} وخاله العربي بانطليبا
 الا تطلع اريالين الاعورا و لست لاسنان اولست لرجل لا يكون فاذا رما رجل قد ظن ولد او ولد ولد
 لاحد عليه ولو قد ظن اياه لولاه او اخا ما ورعه حد ولو قال لانه يابن الزانية وامه مينة ولها ابن
 كان لذلك الابن ان يطلبه الحد لولاه وكذلك لو قد ظن مينا وليت ابنان صدقة احدهما كان للأخر ان يطلب ^{الحد}
 رجل قال لمن وطئ امرأة الحاضر او استأجر جوسية ياراني كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في كاه فاعد
 حارية مشتركة بينه وبين غيره او اشترى حارية فوطئها ثم استصفت فظن انه انسان وقال ياراني
 لا يجد ولو وطئ الجوسية بكناح ثم اسلم فظن ان انسان حد فاذنه في قول المجتهد رج ولو وطئ مجاورة
 ابيه فظن انه انسان فقال له ياراني عز ابنيوسف رج انه لا يجد فاذنه ولا رواية فيه عن المجتهد رج
 فزوج امه على حرة فوطئها او وطئ احنتين بمالك اليمين فظن انه انسان حد فاذنه رجل قال لاني فوالله
 ياراني ما بال الرسول المرسل اليه ان فلانا يقول لك ياراني لاحد على احد على الرسول ولا على الرسل
 ولو ان الرسول لم يخرج عن المرسل ولكن قال المرسل اليه ياراني حد الرسول ورجل قال لاني لست انت
 من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال اسلم لست لابيكم وابواه كافران لا يجد رجل ^{قال}
 لست لست لابيكم وابواه مسلمان وقد عتدا لاحد على المولى وان عن الصديق بعد ذلك رجل
 لها ان واحد فقال الابن صدقت ايها الابن ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لاني فبني
 او نوره حد القارب ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجل قال لاني فبني الجاهل او ابن الحائك لاحد
 ولو قال لرجل يابن لاحد عليه لانه لطف ولو قال يهودي او بانيصري او بانيصري لابيكم وكن

لو قال بأعبد الوثن أو بالله أو باليهو أو بالبن النصارى أو بالبن المجوسى لأحد عليه امرأة
 تبيع من بعض البلاد معها أولاد صغار أو ولد واحد لا يعرف منهم أب فقال لها انى يا زينة
 رجل أعز امرأتك بولد ثم قذفها انسان لا يجد ولكن الوثن قذفها بعد موت الولد ولو كان عن امرأة
 ثم قذفها انسان يجد قذفها الاثم الذي ليس نفعه سام اذا نزع او شرب الخمر أو قذف انسانا
 ولو كلف مال انسان او قتل انسانا عدا اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال وروى العيص
 ذلك نفسه كان له ذلك امرأت تحت زوج جاءت بولد فقال زوجها ليس هو أبى ثم قال اني قد
 بينت لمالك ليس أبى ثم تلاها ابن لا يجد والوالد ولو قال ليس أبى ولا لأمه لأحد عليه ولا لعمام رجلان
 شهدا على رجل بانه قذف خلافا واختلافا في الوقت او في المكان جازت شهادتهما في قول الجعفي
 القاذف وقالا حياه روح لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحد هاتين قذف
 وشهد آخر انه اقترافه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد أحد هاتين
 بالحرية ورعده الاخر انه قذفه بالفارسية او بلفظ اخرى لا يقبل شهادتهما رجلان قالوا
 طلست بزايه يريد به انك زايه لأحد عليه عندنا وقال مالك روح عليه الحد بنى القدرى
 اوله بنو وقال الشافعي ان قال فويت القذف بالزنا أحد والا فلا رجل قال العبد النيزي زايه فقال
 العبد لا بل انت حد العبد لانه قذف المحصن لا يجد الحر لانه قذف غير محصن رجل قال الخيز
 اشهد انك زايه فقال الرجل الآخر انا اشهد اني لحد على الثاني الا ان يقول انا اشهد
 بمثل ما شهدت به فيكون قاذفا ولو قال رجل بالبن الزنا ولا يولد الزنا كان قاذفا لمكانه
 قال است لا يك وانه حره وابن عمه وقدمت امه في ضرب العدا له رجل قال الآخر بالبن الرقيقا
 او بالبن الحادفة وهو من ملوك اليمن سمى به لانه كان ينادى احد ثم صلبهم لا يصحوا في نفي امه
 وليس كلهم ملوكين ثم يمرقهما بالشجر كراهة ان يعوقن فيهما انسان غير لوي بالبن ما لولا السماء لأحد
 لان الحرب ولكن هذا على وجه التثاقل ورجل قال الخيز بالبن الزانيين وقدمت امه

كان عليه حد واحد لأنه لو قذف حين ارتد فجماعه لازم منه الإجماع واحد سواء قذف جماعه
 بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حدة سواء حضروا جميعا أو حضر واحد ^{وقال القائل}
 مع إذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة ولو قذف رجلا فحده ثم قذف
 آخره لثانيه رجل قذف مديا طاولا ولو ولد ولد له ان ياخذ القاذف بحد واحد ^{ويولد}
 البنت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بذلك انه ولا عم ولا حبيب الام ولا أم الام ولا حوا
 وقال محمد بن علي بن ميمون بن ميمون من انه ان ياخذ القاذف بحد واحد ويجوز الا بعد ان يطالبه
 بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالبه بالحد وان كان الابن حيا عندنا وقال القائل
 ليس بالحد من الطلب مع وجود الاقرب وليس لوجه السب ان يطالبه بالحد والوالد ^{مسلما}
 كان كافرا وزعموا وقالوا المقتد فله ان ياخذ القاذف بالحد اذا كان المقتد زانيا
 وليس لابن ان يطالب به وجه وان علا ولو قذف القاذف بعد ما يتم عليه حد القذف فلا
 لثان فان ضرب بسمعة وسبعين سوطا ثم قذف آخر ضرب السوط الاخر لا غير

فصل فيما يوجب التنزيه وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافرا يا زانيا يا مقبوح يا ابن
 يا ابن قريظ يا ابن عجل عجل قوم لوط يا لوط يا لوط يا لوط يا لوط يا لوط يا لوط يا لوط يا لوط
 وهو يرى منه يادوت يا غث يا نحاس يا ما رعى الله يا ما رعى الله يا ما رعى الله يا ما رعى الله يا ما رعى الله
 بهن الافاظ ولو قال يا كلب يا نيس يا قريذا يا ذئب يا بقرا يا حية يا ابن الحمار يا بول ليس بحمار ويا ابن
 ويا بول ليس كذلك ويا حمار ويا بول ليس بحمار ويا بول ليس بحمار ويا بول ليس بحمار ويا بول ليس بحمار
 يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس
 او قال يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس
 يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس
 يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس يا ناكس

لا يجب عليه روح اذا قتل لامرأة ياروسيني من حد العتف وعن ابراهيم القوي روح اذا قتل لامرأة لا يروى
 ناذق القوي من العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الاباء والنفوس والشهادة على الشهادة ويجوز فيه البيع
 او على من ايسان شعية فاحشة او ادعى انه ضربه وقال الربيبة حاضرة في مصر وطالبة كذا لانه
 منه كليل بنفسه الى اربعة ايام فان اقام على ذلك شاهد من اوصى بلا وامر ليقين او شاهد من عاينها
 رجلين يوجب منه كليل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يجلس فاذا عدل الشهود يصير اسوا
 ثلاثة واكثره تسعة وثلاثون في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف روح في ظاهر الرواية خمس
 وفي نوادر هشام تسعة وصعبون وان راي الحاكم ان لا يضرب هو محبسه ايا ما عقوبة فعل وان كان المدعي
 دائره وكان ذلك اول ما فعل على عتاسا او لا يفر من عاد لاذلك ذكر منه روى عن ابي حنيفة روح
 ويضرب الحاكم ان يمتد فيه ومن ابي يوسف روح ان القوي على من عظم الجريمة وضربا على ما يراه الحاكم على قدر
 الضرب ومن ابي يوسف روح الرجل اذا كان يبيع الحر يبيعه ويوزن له الصلوة يجلس ويؤدب ثم يجرم
 بينهم القتل المقر وضرب الناصب خمس ويضرب في الجرح لان يطمح القوية والسبب بالقتل مفسده ان كان من
 جرح العتف يبلغ القوي القوي في اربعة ايام ولا يفر من عاد لاذلك ذكر منه روى عن ابي حنيفة روح
 يا فاسق يا سارق لا يجب عليه ما في القوي يكون ذلك مفضلا لادى القاضيه وضرب القوي قايما عليه فيه ويضرب
 والقوي لا يحد القوي ويضرب القوي بالقتل وضرب العتف وضرب العتف وضرب العتف وضرب العتف وضرب العتف
 القاتل ويضرب القوي على الاعضاء الاربع والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف روح
 والجلد والصدع ويضرب على الارض للكتفين والذراعين والخصيتين والساقيين والقدمين ومن ابى بكره الاستسكان
 عبد اساء الادب فلا ينفذ لمان ينفذ من كان له ان يرضع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول مالك
 في قول الاصحاب
 المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يزره وكان الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجهته ودية لولده ارماعها او مملوكها
 بشهوة يزره وكان المولى يملكه الفرج فانه يزره وكذا اذا تلوط في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف روح
 حرم على من كان القوي على الغاية في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف روح وان كان حديدا فليخفه عليه ولو قال

ذكرنا في الاخير من الفقيه الجليل رحمه الله بعد خصه في عرضنا الصحيح ان لا يكون
 فلا يلزم الاخذ بغير كلامه وقوله باحد واخرين لا يجوز ان لا يكون وهو ان لا يكون في معنى
 هو روح الله لا في الكلب وهو الصحيح ومن لا يجهل فيمن لم يزل لا غسل عليه وعليه غسل
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يجد ولا كفارة عليه ان كان حائضا ومضنا والذي يستعمل
 فهو عليه ان كان يقول لا تخلق وانزل الارب ثم تاب وتبرأ من ذلك وقال الله تعالى كل شيء قد قبلت
 ولا يقبل وان كان يستعمل السجدة ولا يرى كيف يغسل فان هذا الساجد يقبل اذا اغتسل وثبت ذلك منه
 نوبته وسأستعمل السجدة ولا تخاف ولا يتقن فان لا يكون كافر او كافرا كان بهذا وضرايا من ان
 تابا لم يترك عاد الا لارادة فلا يبرأ الله الخبيث يغتسل ولا يقبل في تمام الوحد الرابع من الشرب وهذا
 من سائر الانبياء مثل النبي والقرآن في شرب الخمر فلو لم يمتدحوا من سوا المسلمين ولو ان كان غيرهم
 صوطا والخمر هو التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ايجاده مع
 وفي آية صاحبها روح اذا غلا واشتد يصير خراوانا ثم يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب
 الخمر اذا شرب طائبا وكثير مستحاضا ولا يضمن بالاختلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس
 العين مثل العدة اذا اصاب الخوب اكثر من قدر الدراهم لا يجوز فيه الصلوة وان خالف الخمر
 من اللغات مثل الماء والبن والدموع وغير ذلك وشرب الكفاية الخمر غلبته وشرب منها
 حد وان كانت الخمر مخلوطة لا يجد بشرها ولا يجد مالها يسكران ونفعا سوى الخمر
 من الاشرية المتخذة من الخمر العنب والزبيب لا يجد مالها يسكرها خافوا معرفته
 السكان قال ابو حنيفة ربح السكان من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلط كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والعقوى على
 قوله اذا شهد الشهود عند القاض على رجل يشرب الخمر يألأم القاضية على الخمر ما هي في يدهم كخمس
 لا تملك انكرها ما في يدهم مع شرب لاحتمال القادم ثم يسألهم ان يقرروا الاحتمال انه مشرب في حال الحرب

ولا يجد السكران حتى يصح ويشترب لافامة المد على غارب الخمر وجود الرائحة في قول الجعفة صح وينبت
الشرب بالانقار او بالبينة الا ان يتقدم والتقدم مقدّم من يوم شرب وظاهر الرواية فلا يشترط
عند التقدم وكذلك لو اخذ السكران وكل من كان بعيد عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة
وعند محمد لا يشترط وجود الرائحة اصلا وان شهد شاهد على شرب الخمر وساعد على الادراك لا يشترط
لا يجد ولو اقر بشرب الخمر مرة واحدة بمحمد في قول الجعفة ومحمد لا يجد في قول ابو سفيان حتى يفر
ولا يجد الجعفة على نفسه من السكر مرة في قولهم اذا سكر من السج احلوا في وجوب المد عليه والصحيح انه
لا يجد ولا يصح طلافه ولا اعاقفه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اواره ولا انكاره ولا ردّه والسكران عاصو
الخمر من الاثم المتخذة من الخمر والعب والربح يوجب عنه هذه العقوبات الا الرد فانه
لا يصح اسخاها والقي من ماء العنب اذا علا واشد ولم يعد فالرد من سراسا وسكر لا يجد
في قول الجعفة ربح وحكمه حكم العصير وعلى قول صاحبه ربح حكمه حكم الخمر واما التحدث من الخمر ^{العوالة}
كالخضفة والتشوير الذرة والاحاص ومحمد عليه السلام اجل من يره واذا علا واسد ويدب بالردان
مطبوخا في طنجة حل شهرو في قول الجعفة وابى يوسف ربح عمله نفع الرساء المطبوخ اولى طعمه
للتأنيخ في قول محمد ربح عند البعض يحمل تهره الا القندح السكر والعصير في قول محمد ربح انه يفسد هذا ^{اذا كان}
مطبوخا في طنجة وان لم يطبخ فلا واسد وقد نفع الزيد عن الجعفة وابى يوسف ربح مد واسان
والصحيح انه يحمل تهره الا القندح السكر والسكر حرام بالاجماع واحلف السنافر ربح وجوب المد ^{عند}
السكر من هذه الاثمة بحكمه عن ابيه بالجمع ربح انه مال لا يعد كالمد وال عمله بالنسبة ^{الحال}
واما عقوبات السكران مرهدة الاسر الصحيح لا يفسد كما لا يفسد بالمد بالزال عقله بالبيع عن
الجعفة ربح في رواية من زال عقله بالبيع ان علم حين اكل انه يبيع بغير طلافه وعاقبة وان لم يعلم لا يبيع
والصحيح لا يبيع على كل حال وما زاد علاه من مسائل الاثمة فهو في كتاب الاثمة واد اليه فقلت
في الخبر مضار بما عن ابي يوسف ربح في الاموال كانت الغلبة للخمر لا بأس به وان كان العلبة

زكاً وكذا لو كره لغيره صانعاً أو نذراً أو عداً أو قطعاً أو نسباً فزبدك لا يلزمه شيء ولو كره ^{الطلاق}
 مرأته وعقبت عده ببيدها أو بغيره أو بغيره ما طلق المفقوض اليه أو اعتق ويقع الطلاق ^{والعتاق}
 ويرجع المأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر ويقبض العبد. وقال زفر بن لا يبرح ^{أنا}
 أكره الرجل أن يزوج امرأته المطلقة ففعل صحته الرجعة ويسود الكناح. وعلى قولنا ^{الرجعة}
 ولو أكرهت المرأة على إرضاع صغير أو كره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيراً لمعنا ^{الرجعة}
 ولو كره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان لمعنا منع العبد من الدخول كان حاسماً ^{ولذلك}
 لو كره على مباشر شرط الحنف بالكان حلف أو لا أن لا يدخل دار فلان لا يكلم بلاماً أو نحو ذلك ^{ثم أكره}
 على الدخول والكلام ففعل كان حاشاً وأنا تزوج الرجل امرأة ولم يرد حلها فأكره على الدخول ^{بها}
 أحكام الدخول من تأكل المهر وجوب العدة وحرمه الكناح وغير ذلك ولو كان لوجده رجل ^{نفس}
 فأكره على أن يعفو عن دم العبد ففعل قيل بأنه يبرح عفوؤه وأذا جاز الكافر على الإسلام فأسلم صح ^{فأسلم}
 إسلامه فإن ارتد بعد ذلك يجبر على الإسلام ولا يقبل وأما ما لا يصح من المكروه من الضرمان ^{الضرمان}
 إذا كره الرجل أن يزوج ابنته الصغيرة من رجل ليس بكهولها أو فاقه من مهرها ففعل بالكان الكناح ^{الكناح}
 ما من مهرها إلا سفد الكناح إلا أن يبيع مهرها أو أن يبيع الكناح أو أن يبيع الكناح ^{أو أن يبيع الكناح}
 العدة فأكره على أن يبيعها على الكناح ففعل إلا أن يبيع الكناح أو أن يبيع الكناح ^{أو أن يبيع الكناح}
 أن يبيع الكناح أن يبيع الكناح ففعل إلا أن يبيع الكناح أو أن يبيع الكناح ^{أو أن يبيع الكناح}
 عمن صاحبه روح ليس للرجل أن يزوج عذراً للرجل من الرود لعدم الكفاة وليس له ولا يزوج ^{ولا يزوج}
 قصاص المهر إذا كره الرجل بوجده قيداً وجس على قتل مسلم ففعل لا يبيع الكناح أو على القاتل ^{أو على القاتل}
 أن أكره بقتل أو تلف عضو ففعل قال أبو حنيفة روح محمد روح يبيع لا كرهه يجب القصاص على ^{القصاص}
 كره دون المأمور وقال أبو يوسف روح يبيع الأكره ولا يجب القصاص على أحد تكل على الأثرية ^{الأثرية}
 فتوفي ففعل في ثلث سنين وقال روح الأكره باطل يجب القصاص على القاتل وهو المأمور ^{هو المأمور}

وقال ملك والشافعي ربح يقتل جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان ولا لا فقلت
 وسعه ان يقطع واذا قطع كان على الامر القصاص في قولنا بجنيته ومحمد ربح ولا روي عن ابي يوسف
 وطوقا السلطان لرجل الق نفسه في هذه النار والا لا فقلتك بنظر ان كانت النار قد بنى منها
 وقتلا بنحو وسعه ان يلق نفسه فيها وان الق فيها مات كان على الامر القصاص في قولنا بجنيته
 ومحمد ربح وعن ابي يوسف ربح في رواية قال بجنيته في رواية لا يجب الدية في ماله وان كانت النار
 بحيث لا يجوز منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلق نفسه فيها فنقبل بان هذا قول ابي
 يوسف ربح وان الق نفسه فيها فذلك كان على الامر القصاص في قولنا بجنيته ومحمد ربح في قولنا يوصف
 بجنيته في مال الامر ولا قصاص ولا يفضل هذا البيت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا يجوز
 منها الا سعه ان يلق نفسه فان الق نفسه فيها فذلك يهدد ردمه في قولهم ولو قال السلطان لرجل ائتني
 نفسك من ساهو الحبل والا لا فقلتك ان لم يكن يلق نفسه ادى راحة لا بسعه الا قضاء فان الق فذلك
 يهدد ردمه وان كان له فيه ادى راحة وسعه ان يلق نفسه في قياس قولنا بجنيته ربح فان الق نفسه
 فذلك ابيه في ماله الامر وفي قول صاحبه ربح لا بسعه ان يلق نفسه فان فضل وملك كل على الامر
 القصاص ومحمد ربح مسألة القتل بالمثل عند بجنيته ربح ذلك لا يجب القصاص ويوجب
 الدية وعندهما يوجب ونزل المامور كفعل الامر ولو القاه الامر عند بجنيته ربح لا يجب القصاص
 ويجب الدية وعندهما يجب القصاص وعن ابي يوسف ربح في رواية على الامر دية ماله فان كان
 يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة فالق نفسه فذلك كانت الدية ويحاطة الامر في قولهم لان كفايا الخطأ
 وله ملك السلطان لرجل الق نفسه في هذا الماء والا لا فقلتك ان كان يعلم انه لا يجوز لا بسعه ان يفعل
 فان فعل يهدد ردمه وان كان له فيه ادى راحة وسعه ذلك عند بجنيته ربح وعند هلا بسعه
 فان فعل فذلك كان الدية علامتا الامر في قولنا بجنيته ربح كمال القاء الامر بنفسه وقال ابو يوسف
 ربح دية على الامر ماله ولا قصاص وقال محمد ربح عليه القصاص وعن ابي يوسف ربح في رواية

مثل قول محمد بن حبان في بيعه من الأخيلاء أو مع نوع من الأختفاء أو مع نوع من الأختفاء أو مع نوع من الأختفاء
 أو حبس في بيعه أو اشتريه من باع مكرها وسلم طائعا جازا له عندنا ولو أكره عليه أو صدقة
 أو هبة مكرها أو صدق وسلم طائعا كان باطلا. وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع
 وبالله المشتري إذا قص عند باع أو أعتقه بعد إعادته. وكذا لو صوب السري فهو لا يعمل
 النقص فيمنه فيه وكان عليه فعه للبيع ولو أكره البائع البيع بعد ذلك أكره والمبيع ما تم
 صحت إجازته. ولو صوب المشتري فهو لا يعمل النقص ثم إذا طاع لا يصح إعادته ويصح
 المشتري في بيعته. ولو كان السري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري إن ملك
 يملك أمانته. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فعلى المشتري بعد القبض نقض البيع لا يصح
 وإن نقص قبل القبض صح فعه. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما البيع
 القبض ويصل المبيع يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع. ولو باع مكرها فعه المشتري بطلته
 وترادف عليه العفو والمبايع إن يصح فإن لم يرد واحد من العفو وحارب العفو بطلته
 ولو أعتق المشتري الآخر قبل إجازة البائع جاز المضي على الذي أعس قص أو لم يصح وإن أجاز المايم
 البيع الأول بعد ذلك لا يصح إجازته وكان له أن يما ويما يصح المسمى الأول وإن شاء من
 فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وسقط كل
 قبله ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض يدفع الثمن والبائع غير مكره طائعا أو مكره
 لعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن السري استمرى ولم
 حتى أعتقه البائع نعمت عتقه ويحل البيع. وإن أعتقه المشتري قبل القبض بعد إعادته لسمما ما
 ولو أعتقه ماس قبل القبض كان عتاق البائع أو لم ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح
 المشتري قبل القبض يصح بعد القبض فإن أجاز البائع بعد إعتقه المشتري بفسد البيع ولا يفسد
 قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فإن أجاز البيع بغير إكرام جاز ولو جازها بطل ما

وبطل خيا والآخر ولو أكره عليه جاريته ولم يسم أحد فباعها من أسنان كان فسد وطاكو على البيع
 فوهب جز ولو أكره على حبة جارية لم يسم الله فوجها الجيد لله وزيد جازت العبة في حصة زيد ^{بطل}
 في حصة عبد الله رجل أكره على شراء جارية بمشرو الآن درهم وقصتها الف فاشترها بالكثير من عشرة
 لأن لو أكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقصتها عشرة الآن فباعها بأقل من الف جازت ^{بطل}
 على التنازع ولا يجوز في ما هو قول زفرج ولو أكره على بيع جارية بالف درهم فباعها بدينار منها
 الف درهم فسد البيع في قول التنازع وجاز في قول زفرج ولو أكره على البيع بالف درهم فباعها ^{بطل}
 بعته الف درهم ولو أكره إعلان بقر الف درهم فاقربائة دينار قصتها الف درهم فسد البيع والافارقة قول
 ولو أكره على البيع بالف درهم فباع بالف درهم جاز بيع الكل لأنه يخالف المكره لفظاً وقصد ^{بالف درهم}
 ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بالف درهم فاقرب نصف مائة لا يصح استحساناً ولا يلزمه المال ولو أكره
 أو بالف وخمس مائة لم يمتنع الزيادة على ما كان مكرهاً ولا يلزمه قدر ما كان مكرهاً فيه ولو أكره على
 أن يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بالف درهم فاقربان حضر الغائب وأدى النكحة في المال الغرض ^{بطل}
 فلا فارق باطل في قولهم وإن أكره شركة المحاضر الذي كان الأكره له كان الأقرار باطلاً في قول أبي حنيفة ^{بطل}
 روح وقال محمد روح بيع في حصة الغائب ولو أكره السلطان رجلاً أن يقطع يده فبطل قطع يده ولو أكره ^{بطل}
 بغير إكراه فأت من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد روح يقتل الأمر والموجباً وقال أبو يوسف ^{بطل}
 لا تضام على أحد ويحب الدية عليه ما في ماله ولو أكره الرجل حبة نصف داره فوجها ^{بطل}
 الهبة استحساناً ولو أكره على بيع نصف داره مضومة فبطل الكل عندنا لا يجوز استحساناً ولو ^{بطل}
 أكره على بيع الغريم من الدين فبطل البيع ولو أكره على أن يخرج للكفيل بالنفس بالمال من الكفالة ^{بطل}
 ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضاء لو قال الكفيل أخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لوجهي ^{بطل}
 عن الكفالة ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفيعه ولو أكره لغير محمد ^{بطل}
 لو خص من كان باطلاً وكان لو أكره لغير أبيه بمضبوط لوان كان الودية فاقرب البيع اقرب ولو أكره ^{بطل}

ولا ينفك بالشر أو يقتل رجل هذا أو قطع يد رجل هذا الشر يقطع يد رجل هذا أو يقتل رجل هذا
 ان كان المهر موصوفا بالصراح معروفة فله يقص من الفايده وان كان متهم بالشر ^{الفاس} والتقص والقيل
 يقص من الفايده ولا يقصر احد حسنا وان ^{على الاخذ} الكو الرجل على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع
 مع الايداع ويكون امانة عند الاخذ وان الكو القايض على القبض ليدفعها الى الامر الموقفة بها
 وضاعت في يد القايض ان قال القايض قبضتها حتى لا يضرها الا الامر الموقفة كما امرى به وهو داخل في ضمان
 وان قال قبضتها حتى اردها الى الكو كانت امانة عندك لو نكحت لا يضر على ^{له} ويكون القول قوله
 في ذلك. وكذا القول في الهبة اذا كره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فلف ^{عنده} المال
 له كان القول قول الموهوب له. وان اكرهت المرأة لقبول من زوجها تطليقة بالف فقلب يقع
 تطليقة رجعية ولا يلزم المال كالمغيرة او المجمونة اذا اختلفت مزر زوجها بمال يقع الطلاق
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بافضة فخلع يكون الطلاق باثنا وان كان بافضة الطلاق بعد
 الدخول يكون رجيا فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي كرهت عليه مع اجازتها
 في قوله يصير رجح ويزن بمال ^{ويطهر} الطلاق اثنا وفي قول محمد رجح الاجازة باطله والطلاق رجح
 وعن ابي يوسف رجح فيه روايتان في رواية كاتل محمد وفي رواية كاتل ابو حنيفة رجح وهذا
 على ان المال اذا اطلق امرأته رجيا ثم جعله باثنا يصير باثنا عند جميعه وايضا وصف رجح وعلى قول محمد
 لا يصير لوجه ثلاثا يصير ثلاثا في قول جميعه رجح وفي قولهما لا يصير. ولو قال لامرأة انت طالق
 على الف درهم على انك بالنهار ثلاثة ايام ففعلت يقع الطلاق ولها النكاح في قول جميعه رجح. ولو شرط
 النكاح لا رجح لم يكن له النكاح في قولهم. وان الكو الرجل امرأته بغرب متلف لتصلح من الصدقات وتبش
 كان اكراهها لا يصح صلحها ولا ابراقها في قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يخفق الاكراه من غير
 السلطان في اي مكان يقدر الظاهر على تحقيق ما عده به وعند ابي حنيفة رجح يخفق الاكراه من غير ^{السلطان}
 في الفاو والقر على الاكراه او نهارا وفي الضر تحقيق في الليل ولا يخفق في النهار وان كره الزوج امرأته

ومعدد هذا الطلاق والبلتزوج عليها أو بالنسرى لا يكون نكرا لها ولو كان الكراه على الذم بمال فلا
 بعضهم إذا كرهه ومعدده بما يخاف منه الضرر المبين يكون الكراه أولي من كره مدح في ذم حد
 الكراه وهو مفوض إلى رأي الحاكم أما الضرب بسوط واحد أو خمس يوم أو قيد يوم لا يكون
 في الأثر ^{المراد} من كره على أن يجامع امرأته في رمضان بهار أو أكل أو شرب ففعل لا كفارة عليه وعليه
 القضاء ولو أضر الجمل تعدد في رمضان بغير الكراه ثم كرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم
 ابن زياد عن أبيه في غلة رج أنه يسقط عنه الكفارة وكذا الزم المكون بمباشرة ما كره عليه هل يرجع
 بذلك على المكر فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع أما القسم الأول إذا كره ليطلق أو تركه
 الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويصح المهر على المكره إن كان المهر صحه وبالجملة إن لم يكن المهر صحه
 لغيره فلان بما لا فخر واحد فلان منه المال أنصاب المقر به حيث لا يقدر عليه أو مات مفسداً كان
 لكن أن يرجع بذلك على المكره وكذا لو كره على ثلاث مال أخير فطلق ضمن كان له أن يرجع على المكره
 وكذا لو كره ليقطع يد نفسه أو يعيد قتل أو بما يخاف به تلف عضو ففعل لم يكن ذلك يرجع على المكره
 بالية فيما لا يجنب القصاص والقصاص فيما يجنب القصاص وكذا لو كره على قتل عبد ^{بقتل}
 أو غيره لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا ينظم غيره وإن فعل كان له أن يرجع ببقية العبد على المكره
 وكذا لو كره على اعتاق عبد فاعتق كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بالمال ^{على العبد}
 ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له كماله شهد شاهدان على رجل باعتاقه ثم رجعا ^{بعد القضاء}
 بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فالمرء واحد على اعتاق
 نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت ففعل للمكره كان للمكره أن يرجع على العبد
 ولو كره المرء أن يهب عبداً لفلان فوجب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يفتد ^{عليه}
 كان للموهوب أن يرجع على المكره بقيمة العبد. وكذا ذلك في الصدقة وكذا لو كان على رجل
 وتسليمه إلى المشتري ففعل وغاب للمشتري بحيث لا يفتد عليه كان للمكره أن يرجع على المكره ببقية العبد

وإذا أكره الرجل أن يبدل بغيره فصل مع التدبير يرجع بفصل التدبير على الكوفة واللا وإذا
 ماتت للولادة من المدبر يرجع رتبة الولد بثلاثة تحت معدل برأى الأمر أيضا وأما لا يرجع المكون
 فيه بل يفرم على المكون منها إذا أكره الرجل أن ينفق عن دم العبد ففعل صح عفوه ولا يرجع على الكفو
 إذا أكره الرجل أن تزوي امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكون ولو تزوج
 امرأة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كذا المهر في الزوج ولا يرجع على المكون وأما إن كان النكاح
 من مهرها لا يلزمه الزيادة وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على
 المكون وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبد بثمن قيمته ففعل لا يرجع وكذا إذا أكره على الهبة بغير عوض ببدله
 فهو بقبض العوض لا يرجع على المكون ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل أن
 موثرة بغيره ففعل ففعل لا يرجع القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكون قصاصا أو شره في قولنا يبيحه ربح
 ومحمد ربح ولو كان المكون صبيبا أو معتوقا فحكم ما إذا أكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكون غلاما
 له تسلط كان القاتل هو المكون لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاتقه للمكون في قلت سمين ولو أكره
 الرجل أن يشتري عبدا ذارحم محرم منه لو أكره على شراء عبد بثلث بشفقة إن ملكه وقد أكره
 على أن يشتريه بثمن ألف وقيمته ألف ودم فاشترى بثلث العبد يقتل العبد ويجب على المشتري
 العند دم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكون ولا دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
 فلا يرجع كالموتل أن تزوج امرأة فهو طالق فأكره على أن يزوي امرأة مهرها جارا إن كان طلقا
 شئت المهر فلا يرجع بذلك على المكون ولو أكره الرجل أن يقول كل مملوك أملاكه فيما استقبل فهو حر
 فقال ذلك ثم ملك عبدا حق ولا يرجع على المكون شيئا وإن ورث عبدا في هذه الصورة عن
 على المكون بقيمة العبد استغسانا ولو أكره الرجل أن يقول لعبد أن شئت فانت حر وإن
 إلا وإن شئت حر ثم ملك العبد أو دخل الدار حق ولا يرجع على المكون بقيمة العبد ولو أكره الرجل
 حق عهد بفعل خسه وذلك الفصل امر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها لو كان فعلا يخاف بتركه البتة

على نفسه كالاكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان لم يكن ان يعلق حق بعد مقتضى
 او ما تشبه ذلك مما له بدنه لا يرجع على المكروه يكون ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الجبس ولو كان
 الرجل على ان يرجع على نفسه تذا الوعدة او عجا او شيئا من القرب فضل ذلك انما للتدوير
 المكوشية ولو كان على ان يظهر امره ففعل كان مظاهرا. وكذا لو كان على الايلاء فضل مع الايلاء
 على الطلاق وطلاق يقع الطلاق فان كان كره على التكفير بعد ذلك من الظهار فضل فان كانت قيمة
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه بشيء وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يفضل المكروه اعلم

فصل فيما يعمل للمكروه ان يفضل وما لا يعمل

ومما مثل هذا الفصل على أربعة اقسام احد هان يكون الاقدام على الفعل او تركه ^{لذلك}
 يصير انما كما كرهه اهل الحرب او اللصوص الخالب الذي هو غير متناول على اكل مية او خمر
 او شرب خمر وتل له لتفعل هان ولا لا تقتلن او قطعت يدك او ذك او خمر بان علمته
 فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون اثما وان كان لا يعلم
 ان يفضل قال رجوت ان لا يكون اثما وكذا الرجل اذا كان رجوت جوعا وعنده لحمية او خمر او ثوب
 عطاء وعند خمر فهو على هذا بين الوجوب. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفصل الجوع
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما والترك اولاه. وصورة ذلك انك اذا كنت مقتل او تلف عضو ان يكفر
 بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كله المكفر فان كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتم
 فهو مريض في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا فقيد او جبس لا يوسع ^{كله} ان
 المكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان. والقسم الثالث ما يكون ما جوارجك الفضل وبالايمان ^{عليه}
 يصير انما وصورة ذلك اذا قال الامر لا تقتلن او تقتل هذا المسلم او تزيه هذه المرأة لا يسعه ان يفعل ذلك
 بميثاقه وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جوارجها والقسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل بالامتناع عن ^{الفعل}
 على السواء نحو الاكراه على الحلف سال لعنه ولو قيل له فلتسربن هذا الله اولنا فمن صدق للبيعة والاقتل اياك

أو لمك لا يسهل ان يشرب ولو شرب لا يجيد ولو قيل له لتكفر فبإله لا لا تظن هذا الرجل لا
 اجراء كلمة الكفر ان خاف القتل على غيره وانما يسهل ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تعلق ^{منه} جميع
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقيناً ان يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى عليه
 هدمه به وان كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وتهديد وليس بتحقيق لا يكون مكره ولو قيل له
 لتبين عبدك هذا من غلان بالف درهم والا لا تقاتل ابداً فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكره ^{الحسين} ما روي
 بن ابي الكرج اذا قال الحر في السلم لو دعت الي هذا الجارية لا زنيها دعت اليك ام نفس
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يميل هذا المسلم يدفع الجارية وعن ابن شجاع في امره لا توال أهل ^{الرب}
 النبي من الانبياء عليهم السلام واخذوا ان قلت لست ينبغي تركك وان قلت انما ينبغي قتلك ^{لا يسهل}
 سوان يقول انما ينبغي الله ورسوله وان قالوا الغيرة في ذلك ليس هذا بتركك انك وانك
 قلنا نبيك له ان يقول ليس ينبغي مدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب وفول ^{البيع}
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس محبة على الخلق فلا ^{يسهل}
 اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكثر الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه بلف ^{علا انك}
 فتلف ما لك فبصير كافاً وتبين منه امرته وان قال كان قلبه مطمئناً بالابان لا يصدوا والاكراه ^{على الكفر}
 فقال كفرت بالله قال فثبت به الخبر عن كفره فان في ذلك ما ينبغي ان يكون باتين منه امرته والقضاء ولو قال
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقيق الكفر تبين منه امرته قضاء وديانته وبصير ^{طاهر} الانه
 بقدره على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن
 بالابان لا تبين امرته ولو كان على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم محمد او خطر باله محمد او نواه ^{منه} امرته
 قضاء فان لم يرد محمد اخر تبين منه امرته قضاء وديانته وان لم يحطر به الله غير النبي ^{عليه} محمد
 مطمئن بالابان لا تبين منه امرته لان مكره والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس ^{لا يكون}
 اكراهاً ولا بيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكراهاً وكذا كل عليك بمقتل الضم كالاجابة

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفاية أو حق شفعة فألوه بغير الوكيل أو بغير ما انت
 البتة باطله ويكون مكرها وكذا لو أكره بحبس أو قيد محقق على نفسه بمال أو قضاياه لا يبرئ
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب ^ط
 نجح ذلك يكون جائزا وهذا الاكل لا يمنع جواز شيء من هذه الضرفات والمكر من الضرب الذي ^{يكون}
 أكرها في مثل هذا الضرب الذي يحد منه الأكل الشد يد لا أصل له وإنما القيد والحبس الذي
 يكون الأكره به أكرها لأن يحتمل منه الاعتناء بالدين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن لمعقته كثير ضرر واعتناء شديدا فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان
 رجلا بوعيد قيد أو حبس عطايا لا يقتل فلا يكون مكرها فان قتل فلا تذك كان على المأمور ^ص
 في قولهم إن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور فذلك الرجل يقتل ^ص
 في قول المجنفه ومحمد بن لا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل اطع يد فلان ولا إلا فقتل
 وسه ان يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول المجنفه ومحمد بن

فصل في الأكره على أحد الفضلين

قال أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على من يطلق أمراة الرجل يدخلها أو يتيق عبداً ففعل
 ذلك بعد ما علم المأذون من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيها ما كان أقل يرجع المأمور على
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضربين بالقرام لاقل فلا يرجع على الأمر الزيادة وإذا كان
 الزوج يدخلها لا يجب على الأمر شيء أما إذا أطلق فلا نهى له عليه بالطلاق فيه ولكن ^{فإن}
 فلا تذك كان يتخلص عن العتاق بالقرام ما لم يجب فيه شيء ويكون مختارا في العتاق ولو أكره على أكثر
 قتل أو يقتل من المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم فالتقياس يقتل المأمور ولا يقتل
 لا يقتل ويجب الدية في ماله في تلك مستين فالإعالم المأمور أنه في حصوله فاجاز حكمه لكن إذا كان عليه
 وطنا بالأبواب وأن علم بالصفة اختلغوا فيه قال بعضهم يقتل المأمور وقصاصا ولا يقتل ^{يقتل}

لأنه إذا كان الكفر رخصة وليس بمباح ولهذا لو صرحت قتل كان شهيدا ولو كان على كل ميتة
 يؤتمن ثم نزل أو قتل مسلم يقتل المسلم يقتل المأمور فصا لا أن اكل الميتة مباح عند الضرورة
 وليس برخصة ولهذا لو صرحت قتل ولم يأكل الميتة يكون تأثما مؤخرا بدوه ولو كان على أن يقتل
 مسلما أو ينفذ ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فإن زنى
 فيما سوا ولا يحد أحدهما ولا يبرأ من أن قتل المسلم يقتل الأكره كل واحد منهما حرام فلا يخرج
 من أن يكون مكروها ولو كان الأكره في هذه المسائل يؤخذ بحسن وقبحه لا يكون
 أكرها فإن قتل المسلم يقتل القاتل فصلا ولا يقتل الأكره مالا كره بل ينزى ولو أكرهت
 على الزنا بقيد أو حبس لا حد عليه إلا أنها وإن لم تكن مكروها فلا أقل من الشهادة ولو أكره الرجل على أن
 تلعن المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن يأخذ مالا للغير لا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدين
 أو أكثر لأن اتلاف مال الغير مباح وليس بمباح ولهذا لو اضطرر حالة الحاجة ولو ادان يأخذ
 الغير نفقة صاحبه ولم يأخذ حقه ملت لا يأثم فإن قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير قتل الظالم
 لأن اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وإن اتلف مال الغير بغير الأمر ولو أكره بغير
 علم الطلاق أو الاحتاق فلم يفعل حقه قتل لا يأثم لأنه لو عبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون
 ظان لا يأثم إذا امتنع عن البطل ملك النكاح على المرأة كان أوله وأصله أعلم

فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أصناف أحدها التلجئة في نفس المبيع وصورتها أن يقول الرجل لغيره يا زيد إن
 منك عيبك هذا في الظاهر لا في الخلق ولا يكون ذلك بصفة الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على ما
 ذلك ثم جاءه في مجلس آخر بالف درهم وقضا دقا عليها كان بينهما من المواضع كان البيع باطلا
 وهو عيب للهالك ذكر محمد بن علي في كتاب الأقرار من الأصل أن هذا قول الإجماع وروى عن
 الإجماع في رواية أن البيع جائز هذا إذا تصادقا على أن البيع بينهما كان على ذلك الواضحة

فان ادعى لحدما ان البيع كان تاماً وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التامية ويستقله الآخر
وان اتام من قبل الطبيعة الهيئة على ما ذكره فلهذا منه ولو تصادقا فان البيع لا ينفذ ثم يميز البيع
فكان صحت الاجازة فالو تباعها لم يتم جملته حد صغير جداً وان احراز حد ما لم يند . . .
لكونه المثل على موك الخلع فقبلت ثم رخصت فكان الخلع بلغة الخلع لا يلزمها المال بالطلاق
ولو كان بلغة الطلاق على قول المجنفه واي يوسف روح يعبر بانها لو كان هذا المال اذا رخصت
وسدده في ربحه يكون رخصيا ولا يلزمها المال وفي بيع التجهه اذ اقس المسعى للعبد المشتري
واعمله لا يجوز اعتاقه . وليس هذا للبيع الكفر فان المشتري هناك اذا احتقه بعد القبض ينفذ
انما فيه لان بيع التجهه هزل . وذكر في الامراء من الاصول ان بيع الثمار له مطلق وبيع للكون مفسد
من اذا كانت التجهه في نفس البيع فان كانت في النفس وصورتان يتفقان في النفس الفهم
وباعه الظاهر في درهم قال محمد روح الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافاً ودعى المخرج عن المجنفه
عن الملازمة . ولو اتفقوا في السر يكون الثمن الف درهم وشهد على ذلك ثم يتابعه الظاهر بانه
دبار قال محمد روح في القياس يبطل البيع في الاستحسان يجوز بانه ديناً ولو اتفقاً انما يبرأ
به يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كاد الوصايا

او اراد ان يوصيه وله اولاد صغار عن المجنفه واي يوسف روح ان يقر له المال لا ولاه يكون افضل
ولو كان الاولاد كبارا والمال قابل قال ابو حنيفة روح لا يصح له ان يوصيه . وان كان المال كثير الوثر
اغنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بالقرابة فان كانوا اغنياء
ففيهم ان
وصى لنيما يكون وصيته وتبطل لا يكون .

مريض او صحيح كتب بيد كتاب وصيه وقال شهودا شهدا وابا فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب
قال الفقيه ابو جعفر روح لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علماء الفقهاء انهم اعلمهم

[illegible]

وقال يصرفه إلى الفقراء ولم يوصل قضيلاده عن محمد بن محمد بن قاتل ربح رجل وصيه بأن يعطى للناس الفصح من
 قال الوصية باطله ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائز ويعرف إلى الفقراء وروى هشام بن محمد بن
 رجل قال ثلث مالي لله تعالى قال أبو حنيفة ربحه باطله كالوفاة لصدقات الله لا يبق وتعالى محمد بن
 الوصية تجارة ويعرف إلى عبود البروة مسألة الحق إن أراد به الصدق بحق وإن أراد به الصدقة
 بالصدق يقصد به وإن أراد به أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء ومروى عن قال بالفارسية صدق درهم إن
 مجتهد كنيده قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل ربحه باطله لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء
 جميعا ولو قال صدق درهم إن من روات كنيده كانت الوصية جائزة لأن هذا للفقراء وأدبه
 القربة وقال القاضي الأمام عطاء بن الحسين السبكي ربح قوله روات كنيده ليس من لساننا فلا عرف
 هذا رجل وصيه بأن يدين في داره قال أبو القاسم ربح هذه الوصية باطله ميتة دفن في قبره
 ميت آخر قال أبو القاسم ربح إن بليت عظام الأول ولم يبق من عظامه شيء يدين الثاني بأن
 يبق من عظامه فأنه مال عليه التراب ولا تجزئ العظام ويدفن الثاني بحسب الأول وأن يلقوا
 بينهم ما حاز من الصعيد ولو أوصيه بأن يحمل جده مونة إلى موضع كذا ويدفن هناك وبغير هذا
 من ثلث ماله مات ولم يحمل إلى ذلك الموضع قال أبو القاسم ربح وصيته بالرباط جائزة ووصيته
 بالحمل باطله ولو حمل الوصية ضمن ما اتفق في الحمل إذا حمل الوصية في قبره لا يبق من الوصية وإن حمله بأذن
 لا ضمن وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر ربح لأب من به وهو كزيادة
 في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصيه بجارة قبره لا يبق من الوصية ولو أوصيه بالحق الطعام
 بعد وفاته ويطعم الذين يحضره من الشربة قال الفقيه أبو جعفر ربح محمد ذلك من الثلث ويحل
 للذين يطول مقامهم عندهم والذي يجي من مكان بعيد يستوفيه في الأغنياء والفقراء ولا يحسن
 للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير ضمن الوصية وإن كان قليلا لا يضمن
 الشيخ الأمام أبو بكر الخجزي ربح رجل أوصيه بأن يتخذ الطعام بعد وفاة الناس لله أيام قال الوصية

باطلة وعن أبي القاسم في حل الطعام إلى أهل المصيبة والأكل عند قتل أهل الطعام في البيت غير مكروه
 لا يقتل أهل المصيبة بتخزين الميت ونحوه. فاما حل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأنه في اليوم
 الثالث يتجمع النائح فاطعامهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المصيبة أو وصية الرجل الميت
 قبره أو يضرب على قبره فية كانت باطلة رجل قال أشهد الله أني قد أوصيت لفلان بالف درهم
 وأوصيت أن لفلان في مالي الف درهم قال محمد بن الألف الأولى وصية والاخرى انذار. ولو قال
 أوصيت بأن له الف في مالي فهو انذار. ولو قال قد أوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل
 قال في حقه أو مرضه أن حدث لي حدث فلان كذا عن أبي يوسف رج أنه قال سمعت أبا حنيفة
 يقول إن هذه وصية والموت عند الموت وإن لم يقل حدث الموت وكذا قال لفلان الف درهم
 من ثلثي فهو وصية وإن لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من ثلثي أو من نصف مالي
 أو من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في صحته أو مرضه إلا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية وقيل
 قال في مرضه أو ميت لفلان بكذا وفلان بكذا وجعلت ربع ذاري صدقة لفلان قال محمد بن
 أبي حنيفة على وجه الوصية ولو قال في مرضه الذي مات به أو سنة مرضه هذا فلانة أمه خوة
 وما كان في يد ما يتيم فهو عليها صدقة قال أبي ذلك جائز على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها
 يوم مات وعليها البينة أن هذا كان في يدها يوم مات وعن أبي يوسف رج مريض قال أعطوا فلانا
 وصية كذا أو قال أعطوا بعد موتي أو قال أعطوا ثلثي فهو جائز لأن الثلث محل الوصية وإن قال
 الربع أو النصف أو شيئا آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية إلا أن يكون ذكر الوصية أو الموت وعن
 أبي يوسف رج مريض قال فيما هو مصدق على فلان بذا ري وهدب لفلان عكة فلانة جعلت
 لفلان كذا من مالي قال ما الصدقة والهبة فلا يجوز شيء منهما فهو على الصدقة والهبة فإن
 الموهوب له، والتصدق عليه جائز من الثلث. ولما قوله جعلت فهو وصية لا يشرط فيه التقبض ولا لزوم
 من حين يموت وصيته ومن لا يجوز وصيته

لا يجوز وصية البعيد الركن من ههنا عندنا وكذا ان كان مرهقا ولا يجوز وصية البعيد للبعيد والموتى والمكاتب مات عن ولاء او غيره فله وصته بمقتضى البعض كذلك في قول الشيخ في راجع لا يمتنع
الكاتب عند المجنون بمنزلة البعيد وصية المرء للعقل رجلا كان او امرأة جازت وصية الذي
ما يقرب به المسلمون واهل الذمة نحو الصق والصدقات في قولهم جائز وان اوصى الذي
ما يقرب به اهل الذمة دون الاسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراري فيها جاز
في قول الشيخ في راجع ولا يجوز في قول صاحبه روح والذي اذا جاز بيعه في حياته ثم مات تكون ميراثا
ولا يجوز وصية البعيد المحجور الذي ملغ غير رشيد قياسا ويجوز استقصا فاه وصية ابن السليل
الذي غائب عن ماله جائز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يجزها الورثة ولو اوصى
لوارثه ولا يجزى في حصة الاجنبي ريثوقفية حصة الوارث على احالة الورثة ان اجاز اجاز
يجزى بطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاجنه
غير وارث ثم مات الموصي واخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنية ثم
تزوجها ثم مات لا يصح الوصية الا باجازة الورثة ولو اوصى لابنه وهو عبد او كافر ثم اسلم او عتق
ثم مات الموصي لا يصح وصيته ولو اوصى لقاتله ان احازت الورثة جائز ولا خلاف في قولنا
محمد بن محمد بن يوسف بن قريح لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صديقا او محبوبا
جازت الوصية وان لم يجر الورثة ولو اوصى لقاتل وليس له وارث سق القاتل جازت الوصية
في قول الشيخ في راجع ولا يجوز في قولنا يوسف بن قريح ولو اوصى لقاتل قاتله او لدميته
او لادم ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمزدك ولا وصية لتسلم بحجر
ولو اوصى لاسنان بثلث مائة ثم مات الموصي له فثلث موت الموصي بطلت وصيته ولو اوصى
لفلان وفلان واحدا مائت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للميت
وعنه ابو يوسف انه قال ان لم يعلم الموصي بموته كان له نصف اذ يية ويبطل الوصية في النصف

وأن حكم بوجوبه كان جميع الوصية التي ولو وصي رجلين بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصي
 بنصف الوصية التي في ماله ويورث النصف إلى رتبة الوصية ولو وصي مسلمين بمثل ثلث ماله
 ماله ذكر في الأصل لا يجوز. وقيل هذا قول محمد بن عيسى بن أبيه رجع في رواية لا يجوز هذا. ^{١٠}
 وإن لم يكن الحرب مستلذا لا يجوز في قولهم. وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحرب من
 أولئك من جازت الورثة أو لم يجز. ولو وصي رجلين بثلث ماله لأخيه وهو ورثة ثم طرد له ^{١١}
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية. ولو وصي لأمراة بثلث ماله ثم ماتها ثلاث أربواحة ^{١٢}
 عدتها ثم مات الموصي صحت الوصية لها ولو وصي لابن وأخته ماز وكذا لو وصي كتاب ^{١٣}
 ولد نفسه جاز لكل استخسانا ولو وصي لعبد الفن أو لأمه الفتنة ثم مات جازت الورثة
 في قولهم استخسانا الآن عند أبي حنيفة رجع في الوصية لقض بيتن الفن ثلثه جازا وبخبره
 قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة في تقاضا من غيره وإن الفضل وعند صاحبه رجع ^{١٤}
 كله يصرف الوصية أولا إلى الصوتان فضل من الثلث يتبعه كان الفضل للعبد بمجرد أن
 لو ولد قاتله وإن عملا وكذا لو ولد قاتله وإن سفل له كاتب هو لأو وعبد هم بعد جاز
 لأخوته الثلث التفرقتين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أما إذا لم يكن لأخوته مع ^{١٥}
 وإذا كان له بنت جازت الوصية للأخ لأب والأخ لأم وبطل الوصية للأخ لأب وأم لا
 مع البنت وإن لم يكن لها ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لأب لأنه لا يرث وبطل الوصية ^{١٦}
 للأخ لأم لأنها يرثه إذا ماتت المرأة وترك زوجها وصت بصمم ماله لأخيه فإن لأخيه ^{١٧}
 ماله والزوجة ثلث المثل والسدس لبني المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال ولا لأمه ^{١٨}
 ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما فيه وهو الثلث يجرى ثلث المال ماخذ الأجنبي تمام وصية
 السدس بين السدس فيكون لبني المال ولو وصيت لعماتها نصف ماله تمام ^{١٩}
 زوجها يأخذ الزوج نصف ماله إلا الميراث مقدم على الوصية للعائلة ثم يأخذ القاتل ^{٢٠}

ولا يشيخ عليه المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوجا ولو تزوجت بوصية انتم كان جميع لها
 الزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية وكذلك لو أوصت لزوجها بأحد عيدين لها
 بعبته فان الزوج يأخذ العبد من جميعا أحدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية وأما ما في
 رتبة المرأة لغيره ولو تزوجها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث
 بلا نزاع والمراربع مائة وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي
 نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع ماله الزوجا وليس لها وارث سوله ولو وصت بجميع
 ماله الأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو الثلث المال بلا نزاع فترتبة
 ثلث المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بعد الثلث للأجنبي مقدم على الميراث بقوله ثلث
 المال يكون ثلث هذا الزوج والأجنبي أو الثلث ثلث يكون للأجنبي وثلثا للزوج مسلم أو عيسى
 بان يجعل أرضه مقبرة للمسلمين أو خانة لها أو مقبرة العامة أو أوصى بأن يصرف إلى الكائن مائة
 المسلمين أو يبيع قبورهم فالوصية باطلة في قول الجعفة راجوع قول محمد بن جابر ولو أوصى
 بثلث ماله للمسيحي وعين المسجد أو لبعضه في باطلة في قول الجعفة راجوع في جازة
 في قول محمد بن ولواوصيه بان يتفق ثلثة على المسجد جاز في قولهم ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس
 فلا جاز ذلك يتفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا هذا دليل على انه يجوز
 ان يتفق من وقف المسجد على ثلثه وله وسرجه وان يشترط بذلك الزيت والنفط للقناديل
 في رمضان ولو أوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لورث الوصي ولو
 هو جاز بثلث ماله لأعمال الأبرار يوصى الثلث في بناء المسجد لان اصلاح المسجد وعمله يكون على الساطع
 ولو أوصى بانه يجمع عنه ثلث ماله فله يجمع عنه من منزله ولو أوصى بانه يجمع عنه بمائة فله
 ماله خمسون فله يجمع عنه مائة يجمع ولو أوصى بانه يجمع عنه بمائة درهم فله ثلث
 ماله خمسون لا يتفق عنه في قول الجعفة راجوع في قول صاحبيه راجع بشرى عبد بوجه ثلث ماله

وينفق عنه ولو أوصى بأن يفرغ عنه في سبيل الله فانه يحيط بنفقة التزويج ولا ينفقها على نفسه
 في ذهابه ورجوعه وظل مقامه في التزويج ولا ينفق منه شيئا على أهله من فصل بغيره ورد
 ذلك على الوارثة. وينبغي أن يفرغ عنه من منزل الموصي وهي الوصية بالجمع ما كان للذي فرغ^{عنه}
 غنيا جاز ويجوز الوصية بفرغ عنه وكذلك لابن الموصي ويجوز المسلم يومه لغيره لانهما
 لان الوصية لغيرهم ليست بمعمية بخلاف بناء والبيعة فان ذلك معصية من أعلن على
 بنائها يكون أنما ولو أوصى أن ياجر أرضه من فلان سنة بكذا لفلان كان في الاجر محابله
 كانت المحاباة من الثلث. ولو أوصى بأن يعق ثلثه على السجد جاز ويعق الى عمارته ويرثه
 ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف ربح حتى يقول يبيع بعد ولو أوصى
 بأن يباع عبده وليس له الشتر لا يجوز الآن يقول ونقد قبايته او يقول ببيع مائة
 ويحلال الثلث عن الشتر. وكذا لو قال يواحد يبيع من يهد عالم ولده او يهد بها
 ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بعتة ألف فانه يكفن الوسط من غير إسراف ولا تقصير
 رجل قال لك مائة لفلان وفلان او قال ثلث ما بين فلان وفلان فأت أحدهما قبل
 موت الموصي فانه يورث نصف الثلث لا ملك الموصي وإن مات أحدهما بعد موت الموصي
 يكون الثلث بين الجميع منهما وبين ودية الشريك كان الثلث مبعوضا ولو لم يكن رجل قال
 ثلث مالي لفلان ولفلان موليان أحدهما أسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني
 هو الولد الأعلى وهو الذي اعتق فلان ذكر في الأصل ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب
 إيجافه في ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الأعلى والأسفل حصص وفي رواية
 الثلث لمولد الأسفل خاصة وفي رواية الوصية باطلة رجل قال لك مائة لفلان وللساكنين
 فلا يجزئ في رواية يورث نصف الثلث لفلان والنصف للساكنين قال محمد ربح
 ثلث الثلث لفلان وللساكنين ثلثه ولو قال ثلث مالي للساكنين حصص لم حصه ويورثها

للمسكين ولد يري في قلبه يمد يده وايضا يوسف ربح وقال محمد ربح لا يجوز الصرف للمسكين ^{والفرد}
 للمسكينين . رجل فلان مات فصام عبداً يوم ما فهو حر فصام العبد بعد موته يوم ^{يشتد العبد}
 ما ربيته الورثة رجل ^{الورثة} جمع ماله للفقراء او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا ان مات فلان با
 الورثة في حصة الورث لا يستبرأ انهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته صحته الاجازة
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي او قال بشاة من غنمي او قال بشوب من ثيلتي لو ^{خطه}
 من خطي ولو لم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ^{وخطه} ولو كان له غنم وثبات
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية ولو قال او وصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم ^{استفاد}
 مالاً مات كان له من حصة ثلث ماله ولو كان له بغيره بغيره لفلان امكن في بطنه لولا ^{الوصية}
 بان ولدت لفلان ستة اشهر جازت الوصية ولو ولدت لستة اشهر فصاعداً كانت الوصية با ^{طلة}
 ولو قال او وصيت بهذا الكفر في خطي لفلان فصار قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو
 قال او وصيت بهذا الرب الذي في خطي فصار قبل موت الموصي في القياس بطل الوصية
 ولا تبطل استخصاً ولو قال او وصيت بعيني هذا لفلان فصار قبل موت الموصي بطلت
 الوصية قياساً واستخصاً ولو قال او وصيت بعيني هذا لفلان وهو قبل نصار خطه او شحوا
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الكالة اذا انفق في هذا كله بطلت الكالة وفي البيع ^{الرب}
 اذا انفق في ايام الخيال لا يبطل البيع ولا الخيار ولا وصية هذا الحمل فصار قبل موت الموصي لا يبطل
 الوصية ولو قال او وصيت بثلث مالي لفلان لو لفلان كانت الوصية باطلة في قول ^{الوصية}
 وقال ابو يوسف ربح وصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد ربح جازت الوصية
 ويكون البيان الى الوارث ولا يكون البيان الى وصي الميت ولو وصي لرجلين بثلث ماله ثم قال
 الوصي رجعت عن وصية احدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان
 الى الورثة ^{الوصية} بن سماعه عن محمد ربح انه يجوز الوصية . وعن محمد ربح لو قال لرجلين له

بهذا كماله ثم مات قبل البيان يستحق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون للبيان في الموارث
 ولو قال أحدكم كما أم ولد يعومات قبل البيان كان البيان إلى الموارث. ^{موت} جريح أو صعد
 أن يفي عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في تياس قول البيهقي رج رجل وصي بان ^{يعارسته}
 من فلان كان باطلا وكذلك لو وصي بان يبيع عنه الدار مشهورة للوصي أو له سبيل الله فقال كان باطلا في ^{باس}
 قوله البيهقي رج رجل قال وصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يبيع دواب
 فلان كان جائزا ولو وصي بان يبيع على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد بن جازن الوصية
 ويكون وصية لصاحب الفرس قال مالك الفرس أو باعه بطلت الوصية ولو وصي بسكنى
 دار طرحة وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام حيا وان لم يخرج الدار
 من ثلث ماله ولا يجوز الموارث أن يبيع ثلث الدار في قول البيهقي رج. وتلا أبو يوسف رج الموارث
 أن يبيع الثلثين وله أن يقاسم الوارثة ما يرضى ويفر الثلث الوصية ولو وصي بقطعة من أرض
 لأخ أو وصي بجمع شاة معينة لرجل ويجعلها لأخ أو وصي بقطعة في سبيل لرجل وبالتين لأخ
 جازت الوصية لهما وعلى الوارث أن يرد ما ويبقى الشاة وعن العينية أجمع رج ومثله
 الشاة والقطن أن السليح والحلج يكون على صاحب اللحم والقطن ولو وصي بقطعة من الوساد ولا
 بالوساد كان إخراج القطن من الوساد على صاحب القطن في قولهم ولو وصي ببعض هذا سمع حمدا
 وعكسه لأخ كان القطن على صاحب الدهن ولو وصي بريد هذه الزبد لفلان ونحوها
 لأخ كان إخراج الزبد على صاحب الزبد. ولو وصي بقطعة العائم لرجل وبضعة لأخ جازت
 الوصية لهما فإن كان في نزع ضربة طرأ كانت الحقة أكثر قيمة من الضرب يقال لصاحب الحقة
 أخ من قيمة الضربة ويكون الضرب. وإن كان الضرب أكثر قيمة يقال لصاحب الضرب من قيمة
 الحقة ثم هو كالأدب إذ ابتلعت لؤلؤ أناس كان الجواب فيه على هذا الوجه. ولو كان
 له أرض من هالكوم وأتجار فله ما في الحكم لرجل بالزواجين والأعراس والاستبلاخ فقلت

الولي صاحب عظمة قد رويته الخليفة كما جعل جلال محمد قال ان غيبه ابو بكر الخليفة ربح
 لا بصور الخليفة ولا يجب على الناس ان يعلموا بالامر الخليفة قال لان الخليفة لو اذن ان
 غير مقام نفسه في حياته وينزل هو لا يكون له ذلك فكل من بعد موته وغيره من الشيخ
 ربح قال يجوز له ان يقول الخلافة التي عجز في حياته وبعد موته وهو قال وجهه ان يوجه الى غيره
 بعد موته ولو اقام غير مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح رجل خلفه ان لا يوجه وصية
 في مرضه الذي مات فيه او استمر اساءه هذه الحالة حتى عن عليه لا يكون خلفا ولو
 نيت الورثة في مرضه او وصيه له شيء وامر بسعد والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 كلاهما باطلاق ان الحارثية الورثة ما فعل وقالوا ان ما امره الميت بنصف الاموال
 الوصية لهما ما موره الى الهمة ولو قال الورثة امرنا ما فعله المسحوق الا حارثية الهمة
 والوصية جميعا ثم بين اوصيه نوصا ما تم يرى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
 فوصا به ما به لم يقبل ^١ ثم يقبل ^٢ من مرضه هذا او قال ان امر امره هذا بعد اوصيه هذا
 او قال بالعارضة الامر الذي يصادي ^٣ يك يد وقال الزاهد ^٤ ما روي محمد اذا مرى
 بطلب وصيته ولو اوصيه بوصية ثم قال محمد ربح ان اطبق الحقون حتى تلغ سنة فتمهم ^٥
 وان افان قبل ذلك ما يصاوة ووصية مائة ^٦ وبمحمد ربح الحق المطبق اسه اسنهر
 وعن ابي يوسف ربح ان يذبح المطبق منهم وهو قول محمد ربح ولا يتم ذنوبة رجل اوصيه بوصية
 ثم اخذ الوساوس وصار معها ما لم يكن لك زمانا تم مات بعد ذلك قال محمد ربح وصيته ^٧
 مريض لا يعد ربح الكلام لصعفه الا انه عاقل وانما رويته وصية قال محمد بن مقاتل ربح جائز
 وصيته باثباته واصحابنا ربح لم يجرؤا وقال الساطع ربح ذلوا الكسانيات رجل اصابه
 الفالج فذهب بلسانه وعجز عن الكلام بمرح فاشا راو كنب وطال ذلك وتقادم العهد ما ^٨
 حكم الاخرين وقال الساطع ربح لم يجرؤا بطول ذلك اي تمت السنة بذلك وذكر الساطع ربح

ايهما الميراث الذي به السبل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات الميراث ما لم يتطابقا في
 صاحبها راجح فطاول السبل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفه وتوعنه
 مسن بن زياد رجع رجل دفع الى آخر الفاء وقال هذه الالف لفلان فاذا صبت لنا فادفعها اليه فاما
 هذا مما لا يجوز به الى فلان كالمهر ولو لم يقبل هو لفلان ولكن قال ادفعها اليه فوات الأمر فان الما^{مور}
 لا بدفعها الى فلان وعن ابن نصر الدبوسي رجع حريص دفع الى رجل درهم قال ادفعها الى اخي او قال
 الى ابني ثم مات وعليه الدين قال ان قال ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم يرد على هذا
 فان الما^{مور} يريد مع الالف الى غرض الميت وعن نصير رجع رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه
 الثياب الى فلان ولم يقبل هي له ولا قال هو وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا^{وصية}
 ميراث باع من ولده شيئا فاقربا سقياء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع^{الكان}
 الغالب من حال الميراث من ولزم الغرض وكان قيامه على تكلف ومستقة سبيل^{لا يجوز}
 بيعه في قول البيهقي رجع رجل اوصى بوصايا وافقذ ووصايا به بالدراهم الزينة الردية اختلف
 المتأخ في ذلك الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع ان كانت الوصية لقوم باعياهم ثم^{موتوا}
 بذلك مع علمهم بذلك جان وان كانت الوصية للفقراء بعراعيانهم جان ذلك في قول البيهقي
 وابي يوسف رجع ولا يجوز في قول محمد رجع ويرى الفضل للفقراء في قول محمد رجع واصل هذا
 رجل له مائة درهم حيا ورجل عليها الحول ووجبت الزكاة فادى خمسة زبونا جاز عند^{ها}
 رجل اوصى بوصايا والتقوى مختلفة فانه ينفذ وصايا به وهو الطالب في البياعات وميراث^{وهو}
 بالف مكشور ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح ثمن ثم يباع ذلك الشيء بالدراهم
 المكسرة ينفذ وصيته مريض قالوا له ان لا يقطع فقال قد وصيت بان يخرج من ثلث مالي^{الفا}
 فبصدق بالف على المساكين ولم يرضه مات فاذا ظلمت ماله الفان قال الشيخ الامام ابو الف^{رج}
 لا يوصي في الابالي ولو قال الميراث اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم ير عليه قال يفسد بجميع الثلث

وعطى أصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احدى عشر جزءاً من وصيته ويبطل سهمهم
 جلاله بانواع داره ويشترى بثمنها عشرة اثنان حصة والمعدن جزاً وصية بوصية
 اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحصة والجزء والاعمال ^{مال} سوز ذلك
 ابو القاسم رحمه ان تسع ثلث ما له ذلك واخبرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه وصية
 بثلث اثنان حصة والفرق من جزء الا جعلوا من ذلك من مال كذا فجعلوا من غيرهم ولا يعرفون لان يكون
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويخص ذلك
 المال بوصلياه رجل وصية بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم وصية بوصايا ولا يملون ما وصية به
 فقالوا ماذا جزا ما وصية به ذكر في التتبع انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا اجزوا بعد العلم
 رجل وصية للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئاً قال فيصير
 يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رج لا يبطل وتوقف ذلك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله ^{ببطل}
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رج قول محمد بن سلمة رج يوافق قول الصحابة
 فانهم قالوا فيمن وصية بخدمة عبده سنة اهلان وفلان عائب فان العبد يخدمه سنة بعد ^{رجوعه}
 ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة ففقد فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الخلة ^{وتل}
 الكرم رجل اوصى بخلة كرم لاسنان قال الفقيه ابو بكر رج يدخل في هذه الوصية التوامم والادراق والفا
 والمطرب فان لم يوضع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينهما كالشر ولو اوصى بخلة دان لاسنان
 قال ابو القاسم رج يوافق الادار ويدفع اليه غلته فان اراد الموصي بالخلة ان يسكنها بنفسه فلا ابو بكر
 الاسكاف رج يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رج ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي
 رج لانا والاطلاق السكينة ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئاً في الخلة يمكن
 وقال ابو بكر الاسكاف رج الدين موهوم وليس معلوم فلا تسبب الوهوم قال الايراني في هذا وصاياه
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فانك ذلك هذا رجل اوصى رجل بل وصية

هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون روح الاسنخسان يجوز يكون الفقراء
 منهم قياسا على البتاي قال والشبهة هم الذين يعرفون بالليل اليهم وجعلوا موصوهم بذلك
 ومن غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال للفقهاء ابطال لبيت روح اذا كانوا لا يحصون
 كتاب الوصية باطلة بخلاف البتاي لان اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم في الحاحه وهذا العطف لا يدل على
 الحاجة رجلا او رجلا لاهل العلم بل على ما لا يدور في هذه الوصية اهل العقه واهل المحديث ولا بد
 منه من مثل الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لا ينبغي ان يوصي من المفسفة لاطالة العلم رجلا او
 بتلك ماله لغيره قال بعضهم ان كانوا يحصون بعضهم على اغنيائهم ومعارفهم وكذا لو قال اهل
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا ثلث ماله لحاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر روح الوصية جائزة
 ما كانوا لا يحصون معروف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون فصحت على رؤسهم ما احدا لا حصاء
 عن ابي يوسف روح ان كانوا لا يحصون الا كتاب وحسابهم لا يحصون وقال سروج ليس
 لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصرين يولد فيهم معلوما ويموت منهم احد بهم
 لا يحصون وقال محمد روح اذا كانوا اكثر من مائة هم لا يحصون وقال بعضهم هو موصي الى ابي
 القاسم وعليه الفتوى والايضا ما قال محمد روح رجلا او رجلا ثلث ماله لفلان وليهم نعم قال
 يكون لفلان ولا غيره لغيرهم لانه صار كانه قال لفلان ولو لم اذنا كانوا لا يحصون والوصية
 باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولول من المسلمين نصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال
 ماله لفلان واعتبر من المسلمين جزو من احد عشر ويكون لفلان ولا غيره للمسلمين ولو اوصى
 لول بثلثي ماله وقال لوارث هذا الثلث لفلان او القاسم روح القول قول الوارث فيما كان
 في مداه اذ لم يكن ذلك الشيء معروفا بالبيت وعلى الموصي له البينة وجعل ثلثه في يد الاشقر وفيه
 لفلان فهذا على ما لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
 ولو قال بثلثي ماله لفلان او بثلثي ماله لفلان ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت

قبل الموت. رجل قال هذه القرعة لفلان قال ابو نصر رحمه الله لو انك انما يطوى ضميرها وتعالى
 السالكين حازلهم ان يتصدقوا بضعها ربه احد الفقهاء ابو الميثاق رحمه الله ان الموصلة اذا كان مطوا
 سرط الصحة الوصية بقول الموصي له واذا قبل الموصي فصدق ملكها فليس لهم ان يبيعوا اساق الوصية
 معصومهم هو القرية ودمع العينة صدقة قريبة كدفع العين. رجل اوصى بان يدفن كعبه
 مقاتل رحمه الله لا يجوز ان يدفن كعبه الا ان يكون شيئا لا يمت لهم احد منها شيئا او فيها فساد فنبه
 ما كانت كتب الرسائل فيها اسم الله طار واستخرج عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأ أهل الدنيا
 ان يحرق ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في الماء الجارح الكثير فان دفنها في الارض
 الطاهرة لا يبناء فيها كان ذلك حسا ولا احب بحرقها بالنار مالم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى
 والانساء والملاكمة. وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يباع مكرهه ما كان خارجا عن العلم
 ويوقف كتب العلم ففتش كعبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى القاضي القاسم الصعدي ان كتب
 هل يكون من العلم حرم توقف مع كتب العلم فاحاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل
 اوصى بان يصدق وعنه مائة درهم قصد وراعه بالخطبة او على العكس لان مقابل ذلك فهو ذلك
 وقال الفقيه ابو الميثاق رحمه الله ان اوصى بان يصدق وعنه مائة درهم خطبه لكن سقط
 عن السؤال فتبين له ان كانت الخطبة موجهة فاعطى قيمة الخطبة درهم فلا اراد ان يجوز
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطبة الزجر. قال الفقيه ابو الميثاق رحمه الله وقد قيل انه يجوز ومنه ما اخذ
 وعن خلف رحمه الله رجل اوصى بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شأؤك ان تصد ثوابه وان شأؤك ان
 ثمنه وان شأؤك اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب. قال محمد بن مسلمة رحمه الله ان يصدق به ثوبا
 وكذا الخطبة وبعضهم اخذوا بقول خلف رحمه الله ولو قدر وقل الله على ان يتصدق بهذا الثوب فزاد
 بقيته. ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على السالكين حازلهم ان يتصدقوا بالعباد
 من ثمن ثلث الوصية يتيمم بطلانه كن فاعطاه ثمن الكلبا من ثلث الوصية فاسمى هذه الكلمة تقع على الخط

رجل اوصى بان يتصدق عنه بلف درهم فنصف بقيتها فانما يروى ابن سماعة عن محمد بن ابي
 ليحيى بن زكريا قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويشتريه فليكن وليس له ان يحبس الثوب
 ويتصدق ببقية منه. ولو قال اشتر عترة اثواب وتصدق بها فاشترى الوصية عترة اثواب ^{ان يبيعه}
 ويتصدق بشئها. وعن محمد بن ابي اوصى بمدة الف درهم منها فنصف الوصية ^{لوصية} ما كانها
 من مال ليت جاز. وان ملكك الاصل قبل ان يتصدق الوصية يضمن الورثة مثلهما ^{لواوصيه} عنه ايضا
 بالف درهم بينهما يتصدق عنه فملكك الالف بطلت الوصية. رجل اوصى بان يتصدق بدينار
 من ماله على فقراء البهاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام بغيره يجوز ذلك
 لما روى عن ابي يوسف رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم
 من الفقراء. قال زكريا بن يحيى. وعن ابي يوسف رجل اوصى بان يتصدق على مساكين مكة او على
 الرعي فنصف على غير هذا النصف ان كان الامور حاضرا. ولو قال لله علي ان تصدق على جنين ^{فصدق}
 عويم لو عمل ذلك بنفسه جاز. ولو اوصى بالتصدق فنفصل الامور ذلك ضمن المأمور روى الحسن
 رجل اوصى الرجل المسكين الكوفة فتصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولو فصل بين حيوة الامور
 وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي اوصى رجل قال لله علي ان تصدق بهذا المال على الفقراء او على ^{بل} الفضل
 كذا له ان يعطى غيره. وعن ابي يوسف رجل في النواذر اوصى وقال تصدق على امرئ من الفقراء ^{فنفصل}
 على الاوصياء لو قال تصدق على النساء فنصف على الايتام او قال على الشيوخ فنصف على الشبان ضمن
 الوصية في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذا الصبرة الدرهم على عترة مساكين فنصف على مساكين
 واحد فنة واحدة جاز. ولو قال تصدق على مساكين واحدا على عترة مساكين جاز وعن ابي ابراهيم
 بن يوسف رجل اوصى لفقراء اهل بلخ فالفضل ان لا يجهل بلخ. ولو اوصى بلفه كونه خراجا
 وكان الوفاة في عشرة ايام فنصف في يوم واحد جاز. رجل اوصى بان يفرق ثلث مائة دينار خطبة بعد وفاته
 على الفقراء ففرق الوصية مائة دينار خطبة في حيوة الوصية قال ابو بصير فمروا بالوصية في حيوة الوصية ^{منها}

بعد وفاة باو الحكم يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاة ميراثه لا يخرج عن الضمان قبله
 فان فرقا باو الورثة بعد وفاة تارك الكفاية بينهم ميراثهم لا يجوز انهم وان لو كان جازا لهم فاذا
 فرق يخرج عن الضمان قال رضو وينجيان بيع امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصنفه
 رجل امر جلا بان يتصدق بتبني من ماله ودفع اليه قصد قتل المورث على ان يعطيه الجاهل جارا ^{مختلف}
 ما اذا باع الوكيل بالبيع من لا ضل فيها منهم له لان في البيع منهم ولا فهم في الصدقة رجل او صي
 بان يشتري بهذه الالف ضيعه في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ^{ضيقه}
 تشتري هل يجوز للصي ان يشتري ضيعه في موضع اخر قال ابو بصير ليس للصي ان يصرف ذلك
 للامره المساجد فان لم يجد الضيقه في ذلك الموضع يشتري ضيعه في اوطى الموضع اليه ^{وتعا}
 علامه فان اتلف الوجه هذا الالف اعزهم الوجه مثله او يشتريها الصبيبة الوجه اذا اشترى
 خرا او خطه ليقصد قها على الفقراء ما حر جال المحر لو الخطه على من يكون قال ابو بصير ^{بين}
 الميت لذلك شيئا يستعين الوجه بمن حمل ذلك بغير ائتم بدفع ذلك اليه على وجه الصدقة ^{وان}
 امر الميت بان يحمل ذلك الى المساحد ما احره نكون في مال الميت ولو امر الوجه بان يشتري من غير
 خطه ما نه ذبا وتفسد فيها على المساكين وجب الخطه من واحد مائة سون فغير قال
 ابو بكر روح يجوز ان يشتري العاقل خطه ابيع ونصدق بها ويجوز ان يرد العاقل على الورثة
 قال هكذا رأت عن ابي يوسف رحمه الله رجل او صي بان يعطى ماله للمساكين وهو ^{في ذلك}
 ووطنه في بلاد اخرى قالوا يعطى ماله للمساكين في اوطى ووطنه فان اعطى مساكين البلاد لا عومها
 جاز ايضا رجل او صي بان يطعم وكفارة بمئنه عشر مساكين هذا هم الوجه ما قال محمد بن سعد بن عيسى
 ولا ضمان على الوجه رجل او صي بان يتصدق بمئنه ماله فغصب رجل المال من الوجه واستهلكه
 فارد الوجه ان يجعل المال صدقة على الفقير والفاصل معسر قال ابو العباس روح يجوز ان
 رجل او صي ثلث ماله او بالمدى الفقراء وكان في حياته رجل غني ثم افقر بعد موت الوجه ذكرنا

حج ابنه ميرزا ذلك. ولما وصي بثلث ماله اوبالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة ^{بالمال} عاها
 لا يجوز ان يعطى لهم. رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فطلعت الاموال ^{للمالك}
 للاهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال ابو القاسم رح يرد المال الى الورثة ولو لم يرد
 الى الورثة تخفى ان على ذلك سنة مثلام فطلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع للمال الى الورثة
 لان المساكين لما ردا بطلت الوصية وصارت ميراثا. رجل دفع المال الى الوصي او ميراثا يتصدق ^{بثلث}
 ماله فوضعه في بيت لا يجوز ولو دفع الوصي المال الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القرض ^{جانه}
 وان لم يعقل لا يجوز. عامل السلطان اذا اوصى ان يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رح
 ان علم انه مال غيره لا يحل اخذه. وان علم انه مختلط بماله جاز اخذه. وان لم يعلم جاز ايضا حتى يتبين ^{بما}
 غيره. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان مختلط لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد رح لانه على مالك صاحبه
 ولا وجه الا الرد على صاحبه. وفي قول الشيخة رح يملك بالخاط ويجوز اخذه اذا كان في بقية مال الليث
 وفاء بمقدار ما يرضى خصماؤه وعن محمد رح رجل اصاب متاعا حراما ووصى بان يتصدق به عرسا
 المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه. وان لم يعرف يتصدق به فان كذب الورثة حرم
 في هذا الاثران يتصدق من ذلك بمقتل الثلث. حرمين قال هذا المال لقطعة وكذب الورثة ذكر
 في الاثرين الاصل ان على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق. وقال ابو يوسف يتصدق من ^{الثلث}
 وعن محمد رح ان الناحية والمغينة اذا اخذت الاجرة على الشطر ترد على اربابها ولا يتصدق بها قول
 اوصى بثلث ماله للفقراء واقراباته قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرايب نصفين
 وقال محمد بن مسلمة رح ان كانت القرايب يحسون فالثلث بين الفقراء والقرايب لكل واحد من القرايب ^{ثلث}
 سهم والفقراء سهم واحد. وان كانوا لا يحسون فالثلث بينهم نصفان والمشايخ رح اخذوا بهذا
 القول. رجل اوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به. رجل اوصى بان ^{يعطى}
 مائة درهم للفقراء ومائة للاقرباء وان يعطى الفقراء لما نذر من الصلوات قلت وعليه صلوات

اشهر تلك ما لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ج بضم قاء
 الفقراء وعلمانه الاقراباوعلى قيمه ما يبلغ من قيمة الطعام لكل واحد منهن من الحد
 الاقراب اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويحصل النقصان
 الفقراء امرأة قالت في وصيتها خويشان وايا دكارها بدهيد ازمال من قالوا يصرو
 الاقرب لها الا يرت منها والتقدير في ذلك لمن حاجته في الكلام ويعطى من مالها و
 عليه اسم التذكرة لانها اذا ارتبتين القدر فوضت التقدير الى رأى المحاطب رجل
 فقال ان لو جل على الف درهم قال مثل درج يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف بين
 وقال الحمد على الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين رجل مات وعليه
 ماله او اكثر فادى رجل على الميت ديناً وعمر عن اقامه البيعة قال ابو نصر رح ليس له
 اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينه وبينها على الوصية وان لم يكن للميت وصيه
 وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث رجل
 وعليه دين فاراد الورثة ان يقصوا ديونه ليبلغ الصالح لهم قال ابو نصر رح ان ائق
 وجعلوا بقضاء الدين وتعين الوصايا من ماله كان لهم ذلك ولو تخلفوا اطلوا
 الوصايا وبقيت الديون من مال الميت ويبقى ما يحتاج اليه من مال الميت ولا ينفق
 مريض اقرب فلان على كذا ولفلان على كذا قال وان جاء احد ادى على ماله درهم
 فاعطوه ما ادى ثم قال ان لم يقبل فاعطوهما ادى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو
 باعطائه هذا فاسد ولا يعطى الا ببينه صحيح قال ما ادى فلان بن فلان في الما
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم رح ان لم يكن سبب من فلان دعوى في شيء معمل
 بهذا القول شيء وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادى ثلث له
 رح ذكر في الكتاب مريض قال فلان على حق وصدقه فانه يصدق على الثلث ولو قال

فلا رواية فيه عن اصحابنا رجح وبنيهم ان يكون المحاب كما قال ابو القاسم رجح ^{رجلات} وبقوله
 ورده خصا والوكبا دايسع للكبا وان ياكلوا من التركة قال نصير رجح سالت بشير بن الوليد
 هذا قال نعم قال نصير قلت للبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك ما لا يسع ^ك الوارث
 وبطل الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت لهذا امتح عن
 رجلات وعليه دين واحد بوصايا او غلب الوجه فباع بعض الورقة بعض تركته وقطع به
 وصاياه قال ابو نصير رجح البيع فاسد الا ان يبيع باء الناضية رجل قال ابرأت جميع خياري ^{سهم} ذكر
 ولم يولد احد منهم بقله قال ابو القاسم رجح روى ابن مقاتل ان اصحابنا رجح انهم لا يرثون رجل الدين على
 نفل لدية اذ امت فانت برفق من ذلك الدين قال ابو القاسم رجح يجوز ويكون وصية من ^{لب} الخ
 المطلوب ولو قال ان مت لا يرث لان هذا محلة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت بري ^{مستأجر}
 رجلات وتركه وانما عليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر رجح الوارث لا يصير خصما للقرض ^{لانه}
 لا يرث ^{نفس} وقال علي بن احمد رجح الوارث لا يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وانه لا يورث
 وعليه دين مستقر والميت على رجل مال فطلت ورثته ذلك من المدينين وهو يصير دين الميت فصال ^{الورثة}
 عاجله او على يد رجل قال بعض مثل هذا رجح بغير الوارث لغيره الميت لان الدين المستقر يبيع
 ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فليس يدرى ^{الدين}
 وعلى من يقيم العينة قال الفقيه ابو العيث رجح على ذى اليد بحضرة الوارث والاصح ان الوارث
 يكون خصما لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئا رجلات وتركه اولا وصفا الرجول الفقيه رجح
 فادعى رجل على الميت ديناً ودية فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم رجح ليس هذا ^{الحكم} الذي
 شيئا من الدين والوديعه مالم يثبت ذلك باليه ولما اهر فان ادعت لارثا مقدار ثمنها بدين ^{بها}
 اذ كان النكاح ظاهرا لم يورث النكاح شاهد لها على الفقيه ابو القاسم رجح اذا كان الزوج
 بنى بها فانه يبع منها مقدار ما عرفت العادة بينهما ويكون القول قول الورثة في حين ذلك ^{الفكر}

القول قول المرأة فيما زاد على المهر المهر إلى تمام مهر ثلثها. وتلك ما تروى
فيها والمهر في الزوج قال أبو نعيم كان زوجا نزل من الصامت مثل مهرها فلما
ان تأخذ من الصامت نزل المهر صامتا كان لها ان تبني ما كان اصل المهر وتسوق مهرها
من الثمن فان كان في يد المرأة ألف درهم فأخذت منه مهرها قالوا كان لها ان تأخذ من المهر
بغير رضا الورثة وبغير علمهم وان لم تحصلت بعد ذلك بالله ما يبدىها من ترك الزوج شيء
من المهر لم تأخذ قالوا كان لها ان تخطب لغيرها المهر الذي لم يهرها صار ذلك المهر ملكا
مصر - - - فيما يكون رجوعا عن الوصية بها لا يكون

رجل أو صير رجلا بنت ماله أو شيء منه ثم قال كل شيء أو صير به فلان فهو باطل يكون
رجوعا ولو قال عبي حرام أو ربا لا يكون رجوعا ولو قال كل وصية أو صير بها فلان
فهو فلان آخر يكون رجوعا ولو قال أو صير هذه الألف فلان وفلان وفلان
العب كان رجوعا عن الوصية ونصير وصية للأخر. ولو أوصى بنوب لولم تم قطعه وخاطفه
كان رجوعا. ولو أوصى بغيره أو كثر أو محلو أو غيره الوصية كان رجوعا عن الوصية. ولذا
أوصى بـ ١ م - ٥ رجوعا عن الوصية. وكذا لو أوصى بجد بـ ١ م - ٥ من من سبها أو وصى
كان رجوعا. ولذا لو أوصى بفضة تم صنعها خائفا أو وصى بسونق ملته من بيت أو وصى
بارض لابناء فيها فبقي فيها بقاء أو وصى بعطى فبقي به نوبا أو وصى بقطعة ثيابها
ظاهرة أو وصى بقطعة بطانة أو وصى بغيره فبقي فضة وخاطفه بقاء أو وصى
بنقضة ولم يخطه شيء آخر أو وصى بعبد فلان ثم قال العبد الذي أوصى به فلان
هو فلان آخر كان رجوعا. وكذا لو أوصى بعبد فلان ثم أعفاه أو بدله أو كلفه أعباءه
أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا عن الوصية لا يكون وصية. ونحو ذلك
الذي أوصى به فلان قد أوصى به فلان آخر يكون بينهما نصفاً. وكذا لو قال

بنفسه لفلان يكون العبد بينهما. ولو أوصى بثلثه لفلان ثم بالثلث الذي بعده
 لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال قتل أو صيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعاً
 عن الأول ويكون الثالث منها ما نصحه. ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد صيت
 بنصفه لفلان آخر كالأخزلت الثلث ولو أوصى بشيء لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان
 قتل أو صيت بنصفه لفلان آخر صير بينهما فيكون رجوعاً من نصفه. ولو أوصى بشيء
 ثم جدد الوصية وقال لا أوصى لفلان بشيء يكون رجوعاً. وقال محمد رج لا يكون رجوعاً
 وفكره الجامع إذا أوصى بوصية ثم قال شهد والله لم أوصى بشيء لا يكون رجوعاً. وأوصى
 لآنان بحارية ثم استولها يكون رجوعاً. وكذلك أوصى بخطة فتمنعها أو وصى بنق
 فتمنع يكون رجوعاً. ولو قيل لرجل أوصيت بعدك لفلان لفلان فقال لا بل أوصيت لفلان
 فلأنه يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد. ولو أوصى بمؤب ففسله أو بدل فخصه
 أو حملها لا يكون رجوعاً وإن طينها يكون رجوعاً إذا كان كثيراً ولو أوصى بشيء ثم رحنه
 يكون رجوعاً ولو أجزأها وكانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً ولو أوصى لرجل ببيت ثم بئله
 أنك تبرأ فآخر الوصية فقال قد آخرتها لا يكون رجوعاً. ولو قيل له أنك أفضال تركتها كان
 رجوعاً فإن صاحب الدين لو قال لرجل يونه تركت لك دينك كان إبراء. ولو قال آخرت
 عنه لا يكون إبراء. ولو قال لأمرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقاً ولو قال
 آخرت طلاقك لم يكن طلاقاً ولو أوصى بارض ثم زرع فيها رتبة لا يكون رجوعاً فلا يخرج
 الكلام والشجر كان رجوعاً. ولو أوصى لرجل ثم قال كل وصية أوصيت بها لفلان فهي له الذي
 وأرى كان رجوعاً وبديل الوارث أن اجاز بقره الورثة جاز وإن لم يجز وأبطل. وقيل الجمع
 في الوصية على أربعة أوجه متبها ما يكون ربه على القبول وانفعل جميعاً مخوان يوم ولد رجل بشيء
 ثم قال رجه. كان رجوعاً كالأوصى به ثم لم يره من ملكه عبده من الرجوع بطالت الوصية ثم إن

بعد ذلك في جوفته لا يكون وصيه ومنها ما يكون روحاً بالقول لأجل العمل في قوله
 قبلت هاله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعاً بعبر ذلك ومنها ما يكون روحاً
 بالفضل بالقول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت ح هو من مرضي فقال حسب
 عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جاز بعه ويطلق الوصية ومنها ما لا يكون روحاً ولا
 بالقول ولا بالفعل نحو ان يدعى رجلاً مدبراً مطلقاً لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولاً ولا فعلاً
 باد

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على الخطيئة وروي عن ابي يوسف رحمه الله قال
 الرجل في الوصية اولى مرة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة. وعن بعض
 العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الصمان وعن الشامي لا يدل
 في الوصية الا الحق والوص

فصل فيما يكون قولاً للوصية

رجل قال لغيره انت وكيل بعد موتي يكون وصياً ولو قال انت وصي في جوفتي يكون
 وكلاً لان التوكيل والايضاء اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان الاقامة
 بعد الموت ايضاء وفي الحيوة توكيل فتعذر احدهما بعبارة الآخر ولا يتم الايضاء
 الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقول. رجل اوصى لرجل في وجهه فقال الوصي لله
 صح ربه ولا يكون وصياً فان قال الوصي للوصي اليه ما كان طبعه ان لا يقبل
 فقال الوصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزاً ولو اوصى لرجل فقال لا قبل فسكت
 الوصي ومات فقال الوصي اليه قبلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي سكت ولم يقبل بوجه
 لا قبل ثم قال في غيبته في جوفته الوصي او بعد موته بحضرة الجماعة فلا قبلت كان قوله
 جائزاً فيكون وصياً سواء كان ذلك بحضرة المقاضي او غير حضرته. ولو ان القاضي جبر قال لا قبل

اخرجه ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الوصي لا قبل وصيته. وبمقتضى ذلك
رسولا او كتابا الا الوصي يخرج الوصي ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قبل في حياة الوصي ثم قال
بعد موته لا قبل انتم الوصية. ولو ملك في حياة الوصي ذات الوصي كان له الخيار
ان شاء قبل وان شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الوصي فلما غاب الوصي قال
الوصي اشهدوا بالقبول. امرجه عن الوصية ذكر الحسن عن ابي بصير رجع انه يصح ان يقول
وبمقتضى ذلك لو ان المؤمل خرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح اخراجه في قول المجتهد
ومحمد بن. وقال ابو بصير رجع يصح اخراجه. ولو ان الوصي رد الوصية قال غيبة
فرجه باعلا عندنا. وهو نظير ما لو اوصى بثلث ماله لرجل فقال للوصي له في غيبة الوصي
ان جيوه لا قبل وصية ثم قبل بعد موت الوصي صح قبوله عندنا وكذا لو رد الوصية
بعد موت الوصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبوله. ولو ان رجلا اوصى ^{بثلث} ماله
لوصي بذلك فباع شيئا بعد موت الوصي من ترك الوصية اذ يبيعه ويلزمه الوصية قبل
اوصى له رجل وقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان
والثاني ان يقول لا اعمل الا برأي فلان. واختلف لما تخلف فيه حال بعضهم في الوجهين ^{الوصي}
هو انما يطلب. وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيانا له اوصى اليهما. وقال بعضهم
في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو الطالب وفي قوله لا اعمل الا برأي فلان هو وصيا. واختلف
ان يحبه او لا يشترط هذا القول فقال وهذا اشبه بقول اصحابنا رجع فاهم قالوا ان يقول
الرجل غير بالبيع وقام به بشهود فباعه بغير شهود حان. ولو قال له لا تبع الا بشهود
او لا تبيع الا بغير فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لم يجرى وكذا هذا. كذا لو اوصى ^{رجل} الى
وفد له اعمل بغير فلان كان له ان يعمل بغير علمه. ولو قال لا اقبل الا علم فلان لا يجرى زانه ان يقول
غير فلان لان والفقهاء على هذا القول. ورجل اوصى الى رجل ورجل شرع مشرا عليه فذكرها

منه فيهما وصيعة كانت قال مستترا ومبين فلا يفرق بينهما الا بغير احد الوصيين وقال
الشيخ الا علم ليوكبر محمد بن الفضل مع يكون الوصي اول مائة المالا ولا يكون المشرق
وهو اذا تركوه مشرانا لا يجد بصرف الوجه الاصله نقل ويبر الى رجلين فقبل احد
ومسك الآخر فالتفتوا ثم قال الذي فعل الذي سكب اشترى كذا ما شتره كان
قبول منه للوصية وكذا لو كان السالك حادما الذي فعل الا انه جبريل عند ما حره الله
لما يشترى اليك كذا ما شترى كذا الوان ثم كان عولا للوصية نقل قال او بعد الى
ان ينفق عن حرجه مال محمد روح لا ينفق حضا وقال ما ناك روح بصير وصيا وعن احمد
روح فيه رواية ان ذراياه كان ما الك روح وفي رواية كما قال محمد روح فريص قال بصير
افضل ديوني بصير وصيا في قول يجمعه روح لان قضاء الدين من مال الوصية قالوا
لا قبل التحصيل اذا كان من اللب قال محمد روح لا بصير وصيا هذا لعدم ما لم يرض
ديونه واحد وصيا ياتي بغير الوصي الى رجل فقال الرجل انه افضل وصيا قال لا
بثلث المال ولا اصل وصاء ويملك طاحله الوصي لا ذلك وان لم يرض الوصي وصاء
كان الوصي مكلما بجميع امور الميت فريص قال لصاحبه الله وسرار وسه وان لم يرض
كها ونخل متا الى ورفقة ما داسلت اليهم فانت خارج عن الوصية اوله نقل اذا
فانت خارج عن الوصية ثم مات الرقيق وطلبه ديون قد اوصى بوصاء مال الوصية
هو وصي في كل شيء رجل اوصى الى رجل وحده مع ساء ان يخرج منها خرج مال هو مانع
ان يخرج منها في ساء رجل اوصى الى رجل قال لا حوت مخرجت الموت صلاتا
او قال هو وصي ماله يبلغ ابنه فاراد له هو الوصي فان الوصي هو الاول او الثاني او
لا يفضل الثاني معه وصيا اخر في قول لا يجمعه فريص وقال ابو يوسف روح هو كذا امر واستأجر
بلز وهكذا قال الحسن روح لئلا الوصي الرضا فلا مادام ابيه ولان صفا بار اوله في قوله

دون فلان جانت ولو قال اوصيت الا فلان في جميع تركته فان لم يجعل فلان آخر وصيهما :
وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة
الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا لم يجعله الغائب وصيا
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصى الى رجل وشط ان يكون وصيا
ما لم يقدم فلان الغائب فلذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الارل يخرج من الوصية
بقدر وم الغائب وذكر الكرخي ربح في مختصر ان هذا قول ابي يوسف ربح لما علم قول
ابن حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والقنوي على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للغائب ان يجعل مكانه وصيا لم يشر
لوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله الغائب وصيا من الوصية ومن
محمد بن ربح رجل اوصى لابنه الصغير فلان الغائب يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج
الوصي الا بامر الغائب ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي جاز وينبغي للغائب ان يجعله وصيا
مادم الابن صغير فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله الغائب وصيا
رجل مات وترك اولاد اصفاء اوله ما نقل الغائب جعلت فيما خلا ناية تركته لورثة كان لفلان
ذلك ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا ولو مات الغائب او غزل
لا يبطل وكالة هذا الرجل ولو قال الغائب جعلت فلانا وكيلنا لورثة فلان يبيع لهم ما رأى
ويشتري لهم ما رأى ويفيق عليهم جاز ذلك ولهذا الوكيل ان يبيع ويشتري لهم وهو
على وكالة ان مات الغائب او غزل وهو بمنزلة الوصي ولو قال الغائب جعلت فلانا وصيا
في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على طاعة ان مات الغائب او غزل وان مات
الامام بطلت ولو قال الغائب جعلت فلانا وكيلنا في تركته فلان يبيع ما رأى ويشتري
ما رأى لورثة ثم غزل الغائب او مات بطلت الوكالة فخرق بين قوله جعله وكيله وبين قوله

جهته وبطلان ربه فلا يصح بيعه لم يشترى. وقد ذكر في الأصل إذا قل الأب وبطلان بيع
 ضيق الصغير مات الأب، وبقي الصغير بطلت الوكالة ويحل بيعه لا رجوع فيه. ^ج
 سود متبعاً بنفي الغايير أن جعل مكانه وصياً للميت من لم يبق له الفاعل ذلك من مضافات
 الوصي كان وصياً على الله ولحقاً. يجب إلى غيره أو معنوه أو محبوس مطلقاً لرجحان ذلك بعد ذلك
 أو لم يبق. وفيه إذا كان مسلماً: لا يجوز ما يبيع ماله ثم زال خونه كان على والده. ^ج ويجوز
 بتضييق بعض ولحقاً إلى رجل ومقتضى البعض لا رجوعاً من غير مكان في الكل. ولو أوصى
 إلى رجل مدين وإلى آخرين مقي عدل أو بنفق وصيته ثم مات وصياً في كل بيتية ولا يبعثه
 وملاً أبو يوسف ومحمد روح كل واحد منهما وصيه على ما سيج له لا يبدل إلا لأخيه. ^ج وكذا الوصي
 بماله في بلد كذا إلى رجل وبماله في بلد آخر إلى الشيخ أو مام أبو بكر بن محمد بن
 الفضل ح إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على نفسه وجعل رجلاً آخر وصياً على ابنته
 أو جعل أحدهما وصياً على ماله لآخر وجعل رجلاً آخر وصياً على ماله الغائب ما كان من ماله لا
 يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون للأول على كل واحد عند الكل وإن لم يكن
 شرط ذلك في حين يكون المستلزم على الاختلاف والنسب على قول أبي حنيفة روح رجل
 أوصى إلى وأدته جاز فإن مات الوصي بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر نأخذ
 للوارث الذي عاين وصيه إليه جعلت وصياً في ماله مال الميت الأول الذي أوصى به
 فإن الوصي الثاني يكون وصياً في الترتيبين جميعاً. ولو أن هذا الوارث الذي عاين
 قال للثاني: وصيت إليك ولم يرد هذا كان الترتيب وصياً في الترتيبين عندنا. ولو أن
 هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في الترتيبين عن أبي حنيفة روح أنه وصي في الترتيبين
 جميعاً. والآصحاب روح هو وصي في تركه الميت الثاني خاصة فريضة خاطبة جماعة
 وقال لهم أضلوا كذا وكذا بعد وفاته فإن قبلوا صاروا أهلهم أو وصياً أو إن سكنوا في مكان

الوصية قبل بضمهم فان كان القاضيه ثنتين او اكثر كان الوصية يجوز لهم تنفيذ وصيته
 الميت فان قيل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا لانه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت
 ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم رعيته اخر ويطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه
 لان هذا بمنزلة ما لو اوصى الى رجلين فلا يتفرد احدهما بالتصرف ^{وجلا} ولو اوصى الى امرأته
 في قذف جاز ذلك ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكره الاصل ان الوصية
 باطلا قالوا معناه يخرجها القاضيه من الوصية ^{وذكر} المحسن عن احمد في رد المحتار
 الى فاسق ينفذ للقاضيه ان يخرجها من الوصية ويجعل غيره وصيا اذ كان هذا الفاسق
 من لا ينبغي ان يكون وصيا ولو ان القاضيه انفذ الوصية فنقضه هذا الوصية ^{الميت}
 وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرجها القاضيه كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرجها
 القاضيه حتى مات او اوصى تركه القاضيه وصيا على حاله ولو اوصى مسلم الى ذي نحرجه
 من الوصية ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذم الوصية على الصغير قبل ان يخرجها للقاضيه
 جازت قسمته قبل شتم الوصية المسلم الاب اذ كان مفسدا قال محمد بن يعقوب
 يبيع على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد محمد لرجل اوصى الى عبد فيه ذباغ
 هذا العبد شيئا من التركة او قصد ان ياربعه وصدقته ولو اوصى الى عبد فيه
 فان كانت الورثة كلهم صفارا جازت الوصية في قولنا يبيحها ترك ولا يجوز في قول
 صاحبيه ربح ولو كانت الورثة كبارا و صفارا كان القاضيه يخرجها عن الوصية وان كان
 اذكى كبارا كانت الوصية باطلة ولو اوصى مسلم الاحر بثمان مائة الوصية كان وصيا على ماله
 كذا اذا وصى الى مرتد فاسلم ولو اوصى للقاء اقل من الوصية اليه جونا مطبقا فلا يوجبه
 من القاضيه ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يجعل القاضيه حتى ان الوصية كان وصية
 على ماله ولو اوصى الى امرأته او مملوكه لم يجز ان ينفذ ذلك اوله في ذباغ

ابنه الصغير السلم ثم سلم القدر وحي ابن رستم عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه اذ اظهر من الوصي
 خيانة وقال بعضهم القاضيه يجعله ائز ولا يراد. وعن ابي بصير عن رجل قال القاضيه يئز
 عنه في السر فان ما ذكره صدره ان القاضيه يجعل مكانه غيره. رجل اوصيه الى رجل من اهل البيت
 بمائة درهم لا تغادر وصيته قالوا هذا لا يكون اجازة لان الوصي اذا يصبر وصيا بين موت
 للوصي والاجازة بطل موت المستاجر. واذا الركن لاجازة يكون صله فيعطى له من الثلث
 رجل قال ائز لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيا اخلفوا فيه. قال نصير روح الاجازة
 باطله ولا شيء له. وقال ابن مسعود روح الشرط ملل والمائة تكون وصية ويكون وهو وصيا
 وبه اخذ القصة ابو جعفر وابو الليث روح. وفي النوازل رجل قال لا خلاصا من يدك على
 ان تقدر وصليا بل لا تفعله ليست بالاجازة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل ولم يزل
 استحق الوصية والا فلا. وائس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم
 انما يجوز بشرط النظر والخير ولا نقا لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي
 منعه وما يجب للوصي بحكم الاجازة عين والعين خير من الدديد كذا لو اوج الوصي شيئا
 من ماله في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل الوصي جز في
 ايحيه روح لان ما يجب للوصي على اليتيم من ماله وما يجب للصبي عليه عين وهو الاجازة
 فويل للوصي وبين الاب الاب اذ اجر نفسه من ولد الصغير واستاجر الصغير لنفسه
 وذكر القدر روح انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح. وذكر القاضيه
 الامام ابو علي الفضل روح اذ اجر الاب الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والصحيح مذكر
 القدر روح

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولده الصغير
 صحيح الاب اذا باع شيئا من تركه الاب فهو على وجه واحد ان لا يكون على البيت من تركه

موجب عليه وانما في فن يكون على الميت دين او صير لوصيه نفقا او جرة او اذلة فانه الكتاب
 للوصي ان يبيع كل بيع سائر التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كان الوصي مستغنيا عنها
 ببيع مائتة العقار يجوز له لاد مائتة العقار يحتاج الى الحفظ وعس يكون حفظ الثمن
 ايسر بيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الاية المحل ^{رج}
 ما قال في الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار ^{بناظر}
 لعدم ان يرغب الانسان في شرائها بصفه قصتها او يحتاج الصغير الى ثمنها للفقرة ان كان
 على الميت دين لا وفاء له الا بثلثها او يكون في التركة وصيه مرسلة يحتاج في تنفيذها
 الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ومقننها يربو على غلاتها والدين
 العقار حافظا وادارا يريد ان يفض ويبدل الى الخراب فان دعت الحاجة للصغير
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع مائتة العقار فان كانت الحاجة
 لا تدفع بمائتة العقار يبيع العقار بمثل القيمة او يبيع بغيره ولا يجوز بيع الوصي ^{بنين}
 فاحش لا يتقارب الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه ^{بنين}
 فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صفارا فان كان الكل كبارا وهم حضرة لا يجوز بيع
 الوصي شيئا من التركة الا بغيرهم وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي ويجوز بيع مائتة
 العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون ^{الحفظ}
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار محال بملك لولم يبيع فيمنع بيع العقار
 بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او لعدم منهم غائب ولما ^{في}
 حضور الوصي يملك بيع نصيب الغائب بمائتة العقار ويجوز لباوة الذم لان الوصي
 يملك الاجابة لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز ^{بيعه}
 في نصيب الحاضر ايضا عند جنيته روح وعند صاحبيه روح لا يجوز بيعه في نصيب هذا ^{الغائب}

٤٣٥
 مرتين في التركة يعني، فان كان عليه يستغرق التركة الواحدة ان يبيع جميع التركة الثانية
 من مضاعفاتها، او عفا وان كان الدين مبالا لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر
 الدين عند الكل واذا ملك ذلك بملك سيج الباقي عند بيعه ربح وعند هذا لا يملك
 يباي لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي بملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية
 عند الكل واذا ملك بيع البعض ملك بيع السائر عند بيعه ربح وعند هذا لا يملك ولا
 الورثة قسم واحد والباقي كسار وليس هناك دين ولا وصية في التركة عروضا فان الوصي
 بملك بيع نصيب الصغير عند الكل ولا يملك الباقي في قول ابي حنيفة ربح. قال طحاوي في الجواز فيه
 في الكل. وعند هذا لا يجوز بيعه في نصيب الكبار. والاصل عند ابي حنيفة ربح انه اذا نسب
 للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل. ووصية وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب
 ولا ان وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب. ووصية وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد. ووصية
 وصي القاضية يكون بمنزلة وصي القاضية اذا كان عاما. فاما وصي الام ووصية الاخ اذا ماتت الام
 وفرت ابنا صغيرا او وصت الى رجل لومات الرجل وذلك لخاصة وصي او وصي الى رجل نحو
 بيع الوصي فيها سوى المقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقارات لا يملك لا الحفظ
 وبيع ما سوى المقار من الحفظ. ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير من الغنائم ^{المكررة}
 لان ذلك من جملة حفظه. وان مات الرجل وترك اولاداً صغاراً وابا له رجلا ولا احد كان ^{الاب}
 بمسرة الوصي في حفظ التركة. والنصف فيها اي نصف كان. فان كان على الميت دين كثير فان
 وهو جدد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين. وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المهر
 الذي يحق للبيع والشراء فنصف الابن نصفه وركبته المديون ثم مات هذا الابن ونزاه اباه
 فان الاب لا يملك النصف في تركته لقضاء الدين. ووصي اليه اذا باع التركة لقضاء الدين
 غير محط بجزء منه عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز ربحه عليه ربح. فان لم يكن في التركة دين جدد الوصي

في إخراج الفاضل من التركة فقد بيحه في قولنا يبيحه من فرت أبو حنيفة من جهة الوحي والجمع
 للميت أن يبيع التركة لقتضاء الدين وتنفيذ الوصية وللب الميت وهو جلد الأول والعقد
 أن يبيع التركة لولد وليس له أن يبيع التركة لعنائه الذين على الأولاد والعقد لولد حار
 خمس الأئمة للمهاوي رح هذا فائدة تحفظ من الخصاف وأما محمد بن عاقل الجدي فقام
 قال في الكتاب إذا مات الرجل وزل وصيا وأبا كان الوصي وله من الأب فان لم يكن له ذرية فلا
 أصل ثم وعلم أن طال فحيه الجدي ثم وجه الفاضل قال خمس الأئمة للمهاوي رح بفعل الخصاف
 صغير ورث مالا وله أب مسرف مبدد يستحق الحجر له قول من يجوز الحجر كما ثبت في الرواية
 في المال لأب. ذكر خمس الأئمة للمهاوي رح في شرح أدب الفاضل إذا نصب الفاضل وصيا
 الذي مكاتب له كان وصيه الفاضل مبركه وصيه الأب إذا جعله الفاضل وصيا عامدا في الأئمة كلها
 فان جعله وصيا في ذواته كان وصيا في ذلك النوع خاصة بتجلاؤه وصيه الأب ثمانية
 لا يفي القصر والوصي لا يرث في فرع كان وصيا في الأصناف كلها وصيه للميت كان عدلا فافية
 الفاضل أن يرثه. وأن لم يكن عدلا يرثه وينصب وصيا آخر ولو كان عدلا لم يرثه لا يرثه لكن
 يضم إليه كافيًا ولو عرته ينزل. وكذا لو عزل العدل للكا في ينزل كذا ذكر الشيخ الأمام الحرم
 بخلافه زاده رح. وعند بعض المشايخ رح لا يرث الكافي ينزل الفاضل لأنه مختار للميت فيكون
 مقدما على وصيه الفاضل وذكر القند رح ليس للفاضل أن يخرج وصيه الميت من الوصية
 ولا يدخله غيره إلا إذا أخرجت منه حجة أو كان ناسقا. وما ما الشرع فيجب وجوبه
 ولو كان ثقة ضحيفا أدخله غيره فكذا ذكر في الأصل والظاهر في شرحه ولم يذكر أنه عزله
 هل ينزل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح إذا أخرج الوصي عن تنفيذ الوصايا
 الفاضل أن يرثه. وللوصي أن يودع مالا لليتيم ويبيع ويتبرع مالا لليتيم ويدفع مضا ويؤجله
 أن يفضل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب. وأنا أبلغ الصغير يطلب ماله من الوصي فلا يجوز

شاع فيه كان لا يترك له لانه من رآه قال استفت ما هات علماء به في قهقهة
 في تلك المدة ولا قبل قوله بما يند رطاه وان اختلاف المدة في هذا الوجه ما رآه
 منذ عشرين سنة وقال ليند ما به سد خمس من درة الكتاب ان القول قول الاب
 واختلف المشايخ فيه قال تميم لانه السبعة من المذكور في الكتاب هو محمد بن
 ابي ابراهيم بن يوسف من القول قول الوصي وهذا من مسائل من هذا والاشارة الى
 الوصي ان الميت ترك دفعا فانفق عليهم المدة كذا في ما رواه وكذا في الاب ما روى الحسن
 بن زياد من القول قول الاب وقال ابو يوسف من القول قول الوصي واجمال العبد لو
 اماء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اراد على الوصي ان لا يطلب له ما روى
 جله اربعين درهما لان من كان قال القول قول الوصي من يوسف - 110 - محمد
 والحسن من القول قول الاب 111 ما روى الوصي من عيسى بن ابي ابراهيم - 112 - ا
 وجلا ليرى فانه روى مصدق والمسئلة الرابعة لافان الوصي من عيسى بن ابراهيم - 113 -
 ابو الحسن الف درهم والديهم انما ما روى محمد بن حسن من كان الاما من الوصي - 114 -
 محمد بن لان الوصي يد ما روى ابا جعفر عويكر وعنه قال ابو يوسف من القول قول الوصي - 115 -
 بدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يكره ان القول قوله في هذه المسئلة فان قال الوصي - 116 -
 القايخ لا يخك الزمن هذا الفقه 117 ان كل شهر كذا ما روى المدة كل شهر من عشرين سنة وان
 الابن لا قبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي ادب ان شئنا من الركة به ما روى - 118 -
 يقتر به اليتيم بان كان الاجل فاحتاج الاجور ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان روى - 119 -
 كان ضامنا والقايخ يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا يملك اقراضه 120
 عند الفقيه في روى والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القايخ ولو اذن الوصي مال اليتيم
 لنفسه لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه ومن عوى روى الحسن بن ابراهيم - 121 -

قال محمد بن يحيى وأنا ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادم الفضا لا بأس به ولو رهن الوصي
 الجلاب مال الدينيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا وعن أبي يوسف رجع
 انه اخذ بالقياس ولو رهن الوصي دين نفسه بمال الدينيم لا يجوز ولو فعل الجلاب ذلك جاز
 لان الوصي لا يملك ان يستري ملا لسم لنفسه بمثل الغنمه والاب يملك والرهن بمنزلة
 النضاج ولو رهن الجلاب دين نفسه بمال الدينيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر
 في الجامع الصغير انه رهن الاب مال والده الصغير بدين نفسه وبذمة الرهن كرهين الدين ومالك
 الرهن عند المهرين كان على الاب مفدا والدين لا تحقه الرهن وذكر شمس الائمة الشريف رجع في الاب
 والوصي ضمان مال به الرهن وسوى بين الوالد والوصي وعن أبي يوسف رجع ليس للوالد والوصي
 ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون عليهما ان يرهنا وعن يترين الوليد رجع ليس للاب ان يره
 مال ولدا بدين نفسه والطاهر ان للاب ان يرهن مستحسانا وكذلك الوصي في القياس ليس
 ذلك رهن حله الرهن يضمن كل واحد منهما قيمته الرهن وجه حال بمال الدينيم ان كان الثاني
 من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وللوصي ان يهدي صدره بمال الدينيم بمال الدينيم وان يخرجه اذا
 الدينيم موسى في قول أبي حنيفة ويطيب يوسف رجع وفي القياس وهو قول محمد بن رجع لا يملك
 فان فعله ضمانا والوصي لا يملك ابراه عزم الميت ولا ان يحطه شيئا ولا يؤجله اذا ترك الدين
 واجبا بعد فاته كان واجبا به فدهم محط والتأجيل والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد رجع ويكون
 سامنا وعدا أبي يوسف رجع لا يجمع ذلك ولا يكون ضمانا ولو صالح الوصي احدا عن الدين
 ان كان للميت دينه على ذلك او كان الخصم مقرا بذلك او كان القاضيه علم به ذلك التي لا يجوز
 صلح الوصي وان لم يكن على الميت تجار صلح الوصي لانه تحصل بعض الحق بعد الامكان وان كان
 الصلح من دين على الميت او على الدينيم فان كان للدينيم دينه على حقه لكان القاضيه فيه له بمجته جاز
 الوصي لانه لسقاط بعض الحق وان ركن للدينيم دينه ولا ينعى القاضيه بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه

لله وهو نظير الوطع السلطان الجائر والفتنة في مال البيت ماحو الوحي وهدم بها خد
بعض الاليتيم قال غير ربح لا يبيع الوحي ان يبيع ما له اعطى كان ضامنا وقال النفقة ابو طالت
ان خاف الوحي القتل على نفسه او المات عضو من اعضائه او خاف ان ياخذ من مال اليتيم مدح اليه
يثلم من مال اليتيم لا يضمن وان خاف عافضه النفس او الخسر او علم ان احد من بعض مال الوحي ويحوله
من المال ما يكتفه لا يضمن ان يدفع مال اليتيم من ربح كان حاصلا من هذا كان الوحي هو الذي يربح
المال اليه فلو ان السلطان او الفتنة بسط يده واخذ المال لا يضمن الوحي والفتنة على ما اختاره
العلماء
ابو طالت ربح وبيع مال اليتيم على حاشه هو ينف على نفسه انما ان لم يبتعه مدح المال منه ومن
بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا الصادر به فان مال قال ابو بكر بن الاسكاف ربح هذا
قال صاحب السراج واما هذا قول ابن سلة وهو استحسان وعن النفقة ابو طالت ربح من يبيع ماله
ان كان يربح لا يضمن له الضمان في أموال الغاي ولما من سلة مواد القول اسود ربح وبيع ماله
اشارة كاتب القضاة المسند وكاتب المسالك على قوله في ما رد ان اعطى ادا الله وهو اليتيم
اخذ السلب وبيع انفق على ما اصابه من مال اليتيم المحضوا حاشا ٥٠٠ الامارة ١ محمد بن طالت اسير
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يضمن مع هذا ربحا شرا لانه النسب تركه اما لم يرد
الرشوة كان ضامنا قالوا بطل المال لان الظلم من نفسه وماله لا يكون رشوة بوجهه ومن
المال لا يستحق ربح له على اخره رشوة الوحي اذا باع ماله من اليتيم فبلغ اليه ماله
والاخر اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ان كان اليتيم موصيا به يضمنه وقال المشايخ ان كان
مما اذا ملك الوحي مع طر قال ابن جرير مال عليك لا يبرأ وكذلك الموكل بالبيع انما يبرأ
عن الشر فهو على هذا التفصيل وقال الفتوى ما هو اللب ربح ليس هذا قول صاحب السراج
بل يبيع لا يبرأ من الوحي بعد المباح ومن الموكل بالبيع سواء قال بربا
مما عليك وقال انت بري مما املك من ماله وما يبيع وليك ماله وما يبيع من ماله

صفات فقول سلطان جائز في داره فقول لما ان لم يخطيه شيء المستوفي عن المال المستوفى في نفسه
 شيئاً من العقار قائم لا يجوز ما ساء منها. ويجوز أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليمه والقائه
 والادب ان كان الصبي يصلح لذلك حاد. ويكون الوجه ما جمل. وان كان الصبي لا يصلح في ذلك لا يجوز
 للرجل ان يكلف مقدار ما يتراد صلواته. وينبغي للرجل ان يوسع على الصبي في النفقة فيفرض له الاكل
 والملبس من الثمنين وذلك يعاوت بقله مال الصبي وكثرة واقلائ حاله فينظر في ماله وما له وما
 عليه من ما يلحق به. ويحيد يخرج في عمل اليتيم واستاخر دابة بل لا يترك لم يركب وينفق على نفسه من
 مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استخساراً. وعن نصير روح الوجدان يأكل من مال اليتيم
 رزقاً اذا ذهب في حاج اليتيم. قال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا كان الصبي محتاجاً وتكفل
 بعضهم بما يجوز لمان ياكل ويركب دابته وهو القيام. وانه الاستحسان يجوز له ان يأكل
 للمعرف اذا كان محتاجاً بقدر ما يتقن من ماله ويحيد لشري نفسه شيئاً من تركه لليتيم. ان يركب
 لليتيم ودت لا تصير ولا كبير جوار. ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خير اليتيم جاز. وكذلك اذا باع
 ماله من اليتيم ان كان خير اليتيم جاز. وهذا قول ابي حنيفة روح استأجره قول محمد روح اذا باع ماله من اليتيم
 ما ليس لليتيم لنفسه لا يجوز في كل حال. وعن ابي يوسف روح فيه روايتان كان يقول لا اكفل
 روح ثم وجه الى قول ابي حنيفة روح وفرق. فمن لائمة السرعي روح الخيرية فقال اذا اشترى الصبي
 مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشراً بمائة عشراً كان خير اليتيم وقال بعضهم ان باع ماله لنفسه من
 ما يساوي خمسة عشر بمائة كان خير اليتيم وقال بعضهم ان باع ماله من اليتيم ما يساوي
 عشر بمائة يكون. خير اليتيم وان اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية عشر بمائة
 خير اليتيم وهذا ثلث مسائل اختلف فيها هذه والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد الصبي
 ارباع ماله من ولد الصبي ان كان شراً للوالد لا يجوز وان لم يكن شراً للولد جاز. والثالثة ان كان
 الصبي او الشراء اذا اشترى لنفسه من مال الموكل او باع ماله لنفسه الموكل لا يجوز عند جميع
 سواء

٥١
 كان خير المشايخ وأحد الوصيين شتاً من فركه اليأس لصاحبه لا محور صد بيضه
 ومن لا يثق من أحد الوصيين لا يعرف بالعرف أو الوصية من على السب أو وصية على الإطلاق
 والوصية لا تكون إلا بغير الطولية في مال الميت كان نفس العاقل السيد الأول، إلا أن وصية
 كان كل واحد منكم تزوج ابنة الصغرى لا يمكن تزوج عن ولا تزوج امرأة أنصر من
 هذا الشخصاً إلا أن له عزاً وصورة وصية والصحة المادون لا يمكن تزوج ابنة عن ابنته
 زوج ولا يمكن تزوج ابنة من عندهم جميعاً وتزوج الوصية على ما في الآية ١٠٠
 وكذا الأب إذا كان من ولد الصغرى طر استعاضاً أو ولد له من ولد الصغرى
 ثم ذهب المال من الكاتب لا يجوز أن الوكيل بالكتابة لا يحد من بدل الكتابة بطريق إلا
 وكذا الأب والوصية ولو باع الأب أو الوصية من الأب من هذه الصفة من ابنة من يحب
 في قول البيهقي محمد بن بعض مثله ومن لم يثبت له أو الأب بعض بدل الكتابة
 من أفرادها كانت الكتابة ثابتة بالبدل أو كان العاقل يعلمها أو أن عرب الكتابة أو الحما
 بأن قال الوصية والأب كاست وادى المال لا يحد من أدائها بالعق ولأن
 الكاتب أدي المال إلى الوصية بعد ما أدرك الصغرى لا يصح ولا يصح إذا لادى وكذا الأب ولا يصح
 للوصية أن يثق بعد الصغرى على مال وكذا الأب ولا يجوز للوصية أن يكتب إذا كان الوصية
 كباراً غيباً أو حضوراً لأن الأب لا يملك ذلك وكذلك الوصية وكذلك إذا كان من بعض
 ولم يرض الكبار بذلك لأن الدار من الصغرى ما كان الكل كما إذا كان من الوصية كان قاتلاً
 النسخ. وهل على قول البيهقي زوج تزوج كتابه الوصية الجميع قالوا باع الوصية عقاراً مسطوراً
 والكبار يصح البيع في الكل عند البيهقي زوج والأصح هو الفرق بين الكتابة والبيع وتزوج الوصية
 الوصية له فبما سوا العقار ويسكن نصيب الصغار وكان بعض الوصية كبيراً عائلاً ولو قاسم الوصية
 وفي التركة وسبباً لإنسان والوصية له عاق لا يجوز قسمة الوصية على الوصية له العاقب ويكون للوصية

دية وانفذ وصاياهم قالوا البع فاصلا ان يكون باهر القاصه وآرت كبير راع نيتا من الفكة
 او من مقام ومثاق عليه دين لو وصايا طار الوصي من بردع الوارت قالوا انك في يد الوصي
 في غير ذلك يستطيع ان يبيع ويذبح منه وصاياه ويبيع الدين لا مردعه وتبرأه الوصي
 من مالي نفسه قالوا انك اذ الوصي طوت الميت رجع في تركه المثل الا فلا وتسل
 ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وان كانت الوصية لله
 لا يرجع وبالله ان يرجع في تركه على كل حال وعليه الفتوى ومما يؤكدها القول الذي قلناه من
 مالا نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصنف واشترى ما يبيع عليهم من ال
 فانه لا يكون مطوعا وكذا الوصي من الميت من ماله يرضه بغير الوارت واشهد على ذلك
 مطوعا وكذا سفر العدة اذا دفعه دين الميت او كفن الميت من ماله يرضه او اشترى الوارث
 طعاما او كسوة لا تسد به مال نفسه لا يكون مطوعا وكان له الوصي وماله الميت والنزك وكذلك
 اذا دى خراج البيت او عتق من ماله يرضه لا يكون مطوعا ولو كفن وصي الميت من ماله يرضه
 فوله في ذلك ولو قسم الوصي النكحة بين الورثة فكلمهم صفان لا يبيعون وان كان البعض كما اذا هم
 غيب وصغر جاهر بعده الوصي لا يبيع الوارث لو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم عاث فقام الوصي
 مع الحاضر واستل حصدها ما شئ من خبز ولؤلؤ ان يبيع من الميت وله ان يرضه بغير
 الورثة وكان له ان يرجع في ماله الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم
 في الكفن بعد دفن كان الوارث والوصي ان يرجع بفصل العيب ولو ان احبا اشترى للميت كفنا فاعلم
 بعيب بعد ما دفن به ذكرنا ما طوع ان الاجنبي لا يرجع بفصل العيب ومع بعضنا لا يرجع
 ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع لا يشترى نفسه الوارث والوصي بغيرها ان الميت لانهما يقومان مقام
 فكان لهما الرجوع بفصل العيب غريب تركه بين رجل فاب وله يوم الى احد ويرك وراهم قل
 اي القاصم يرجع الامر الى الحاكم فكفته باو الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا و

ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ^{بالباطل} ^{منه} من كذا المورث جارية ^{لديها}
 وعن محمد بن اذامات الرجل ^{فمنع} ^{الدين} هناك ^{فان} ^{موت} في بعض القرى
 او مات في الطريق فباع رفقاه ^{ساعدا} ^{بالباطل} ^{منه} ^{فان} ^{يشتع} ^{المبيع} ^{فان} ^{يشتع}
 وارثه بعد ذلك ان اجاز المبيع اخذ ثمنه وان كان المطاع قائما فان شاء ^{لغيره} ^{وان} ^{شاول} ^{لخذ}
 فان باعه بوكس كان له ان يعينه قيمته ^{واو} ^{ان} ^{يلا} ^{من} ^{اهل} ^{السكة} ^{تصرف} ^{في} ^{مال} ^{الميت}
 من المبيع والشراء ولكن له وارث ولا وجه الا ان هذا الرجل ^{بالباطل} ^{منه} ^{لو} ^{رفع} ^{الامر} ^{الى} ^{القاضي}
 فان القاضي ينصبه وصيا ^{فاخذ} ^{هذا} ^{الرجل} ^{المال} ^{ولو} ^{رفع} ^{الامر} ^{الى} ^{القاضي} ^{واضد} ^{حكم}
 عن ابي نصر الداجي رحمه الله كان يجوز تصرف هذا الرجل ^{وعن} ^{ابي} ^{نصر} ^{رحم} ^{الله} ^{قال} ^{سالت} ^{بشر} ^{بن} ^{الوليد}
 عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال
 ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة الدين لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرف
 القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فبيع المال حتى تقضى الدين
 قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن ^{وعن} ^{ابي} ^{نصر} ^{رحم} ^{الله} ^{قال} ^{سالت} ^{بشر} ^{بن} ^{الوليد} ^{ان} ^{مات}
 ولم يوص الى احد والحمد لله لا يعلم شي من ذلك يقول اهل العلم انكم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال
 رجل قلت وجهيت ان يكون يوصيه ^{وهذا} ^{الرجل} ^{وصيا} ^{لكن} ^{اذا} ^{كان} ^{واحد} ^{من} ^{امراء} ^{الوص} ^{بذلك} ^{الطريق} ^{مستل} ^{رجل} ^{ما} ^{عند}
 الوصي بعض وصيتهما وفي البعض في ايدى الورثة هل يكون للوصي ان يترك ذلك في ايدي
 الورثة قالوا ان علم الوصي من يات به الورثة انهم يخرجون الثلث جاز له ان يترك في ايديهم
 وان علم خلاف ذلك لا سمح له يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل
 اشترى لوان الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرج به عليه ذكر في النوازل ان ^{للمر}
 يشهد عند ادائه الثمن انه ادى الثمن ليرج به فله لا يرج ^{وفرق} ^{بين} ^{الوالد} ^{وبين} ^{الوصي}
 اذ ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاستهاد والاب يحتاج لان الغالب من مال الوالد ^{الوصي}

الميراث بقصد من الغنى والتبرع فمحتاج الى الاستهاد وكذا الاب اذا اتفق على شراء كنية فلهما شاهد
 لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فيمناه الاب ان لا يشهد عند اولاد^{الذين}
 لا يرجع رجل الام الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا يقر واحد الوصيين بالتفرع ولا يقر^ب
 احدهما الا بائنه صاحبه الا في شيئين احدهما يقر بها عنهما بغير الميث وكفيتها وقضاء^{الميث}
 اذا كانت التركة من جنس المدين ومقتضى وصية الميث والعين اذا كانت الوصية بالعين ومقتضى^ف
 الغنى ودد الودائع والنسوب ولا يقر واحد ما يقبض ودية الميث ولا يقبض الذي لان^{لان}
 من باب الامانة ويتفرع احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميث على الماس وعند^م
 يقره يقول الهبة للصغير بقسمه ما يكال او يوزن وباجارة الميث لم يسمه ولا يقره^ب
 ما يخرج عليه التقوى والتلف ولا يدخل في الفواكه ونحوها ولو ادمى الميث ما يضره عنه^{كذلك}
 وكذا من ماله والمدين الفقراء لا يقره احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند^ب
 يقره وان عين الفقير يقره بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء^ب
 للمساكين ولم يبين المسكين عندهما لا يقر احدهما بالشفقة وعند ابي يوسف ينظر^ب
 وان عين المساكين يقره بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجل رجلين بائنه من هبة^ب
 الموهوب له عندهما لا يقر احدهما بذلك وان عين الموهوب له يقره احدهما عند الكل
 وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعى كل واحد منهما ايراثه
 من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبته منهما فان كان لهذا الولد مال وزيت من امة^{امه}
 او وصية لغيره لا يقره بالتصرف في المال احد الا بيمين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند^ب
 ابي يوسف رحم يقره والمسئلة الثالثة لقيط ادعى رجلان كل واحد منهما ايراثه امة^ب
 ياتقيا فان وهب لهذا القبط هبة عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا يقر احدهما بالتصرف^ب
 ابي يوسف رحم يقره وهذا اذا اوصى اليهما جلة في كلام واحد فان اوصى الى احدهما اولا ثم^ب

الى الآخر قال شمس الائمة المحاطي روح اخلف المشائخ فيه قال بعضهم همت بترك كل واحد
 منهما بالتصريف وسوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل فأوكل الرجل رجلا بهيئ شئ
 بعينه ثم وكل آخر بيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يتقرب بالبيع ولو لا كلاهما جميعا
 لا يتفقد
 احد هاتين البيع وقال بعضهم لا يتقرب احد الوصيين بالتصرف في قول البيهقي في محمد بن علي كل
 ولاية لخدم شمس الائمة الشريف روح رجل جمل رجلا جميلا شئ بهيئته نحو التصريف في الدين
 وجعل آخر وصيا في نوع آخر بل قال جلتك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جلتك
 في القيام بأمر مالي وجعل أحدهما وصيا لهذا الولد في دعاه رجلا آخر وصيا في نصيب ولد آخر
 أو قال الوصية التي تملأ من شفاخير دينه وولاه من ماله غير ذلك وأوصيت لجميع مالي فلان آخر نكل
 واحد من الوصيين يكون وصي في الأفرع كلها عند البيهقي في أبي يوسف روح كان له
 لوصيا لهما وعند محمد روح يكون كل واحد منهما وصيا في أحد الماله ولو أن رجلا أوصى في رجلين
 فأتى أحدهما الوصيين على قول البيهقي في محمد روح لا يتصرف الحي في ماله فغيره الآخر إلى القاضي ان رأى
 القاضي ان يجعل وصيا وحده ويطلق له التصرف فقال وإن رأى ان يضم إليه رجلا من مكان
 قبل وعمل أبو يوسف روح يتقرب اليه منهما بالتصرف كما في حال الحيوة وعن البيهقي في روح
 وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي ان يجعل وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرفه في ما طلق
 القاضي وهذه ثلث مسائل أحدهما هذه والثانية اذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل قبل
 أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل الموت للوصي وقبل الآخر عند البيهقي
 روح لا يتقرب القابل بالتصرف وعند أبي يوسف روح يتقرب والثالثة اذا أوصى إلى رجلين فمضى
 كان القابل خيارا فشاء لجان التصرف للثاني وإن مضى ضم إليه وصيا آخر واستبدل القاسم
 العدل لا يتصرف وحده عند البيهقي في محمد روح وعند أبي يوسف روح له ان يتصرف
 رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وتزاد أمواله وثمة مقام رجل فقلت

فإن البتة ووجه اليه هو إلى غلظ الغائب ^{١٥} ، وما فيه يعبر عنه هذا الوجه لا غلظ الغائب بل غلظه وحده ^{١٦} .
 يخرج الغائب عن صفاته عن اعقاب وصار وصي فلا يكون لهذا الوجه صفات وتصرف
 في قولنا بوجهه ^{١٧} ، وهذا مع ما لم يصرح بالذات إلا في الأشياء التي يتغير بها أحد الوصيين فإن صفات الغائب
 بعد ذلك من صفات الوجه لا بد أن ^{١٨} ، أنه أو وجهه لا يمكن أن يكون له صفات الغائب وكذا ما وصي ^{١٩} .
 وسواء كان لا يكون الغائب ^{٢٠} ، من صفات الوجه لا بد أن ^{٢١} ، وإن حضر الغائب ^{٢٢} .
 ، سيما كان الغائب ^{٢٣} ، بالخير من صفات الوجه ^{٢٤} ، وإن شاء ضم إلى الأول ^{٢٥} .
 ، وطبق ليس لأحد ^{٢٦} ، أن يتغير من صفاته ^{٢٧} ، شيئا من صفاته ^{٢٨} . وكذا لو كانا وصيين ^{٢٩} .
 أحدهما من صفاته ^{٣٠} ، شيئا من صفاته ^{٣١} ، الآخر لأن الوصي ما هو من الصفات ^{٣٢} ، على وجه النظر ^{٣٣} .
 على وجه النظر ^{٣٤} ، بعضه الآخر ^{٣٥} ، لا يمكن ^{٣٦} ، من صفاته ^{٣٧} ، لكل واحد منهما ^{٣٨} ، وصي ^{٣٩} .
 لا يجوز قسمتهما ^{٤٠} ، كما لا يجوز ضم أحد الوصيين ^{٤١} ، من صفاته ^{٤٢} ، إلى صفات ^{٤٣} .
 رجل واحد ^{٤٤} ، من صفاته ^{٤٥} ، بعضه الآخر ^{٤٦} ، من صفاته ^{٤٧} ، بعضه الآخر ^{٤٨} .
 وبعضها ما هو صفاته ^{٤٩} ، من صفاته ^{٥٠} ، بعضه الآخر ^{٥١} ، من صفاته ^{٥٢} .
 كما لم يفرق ^{٥٣} ، من صفاته ^{٥٤} ، بعضه الآخر ^{٥٥} ، من صفاته ^{٥٦} .
 وجه الغائب ^{٥٧} ، من صفاته ^{٥٨} ، بعضه الآخر ^{٥٩} ، من صفاته ^{٦٠} .
 كان صفاته ^{٦١} ، من صفاته ^{٦٢} ، بعضه الآخر ^{٦٣} ، من صفاته ^{٦٤} .
 دخل أو خرج ^{٦٥} ، من صفاته ^{٦٦} ، بعضه الآخر ^{٦٧} ، من صفاته ^{٦٨} .
 لأنها أحدها ^{٦٩} ، من صفاته ^{٧٠} ، بعضه الآخر ^{٧١} ، من صفاته ^{٧٢} .
 وجه الوجه ^{٧٣} ، من صفاته ^{٧٤} ، بعضه الآخر ^{٧٥} ، من صفاته ^{٧٦} .
 أن يقسم ^{٧٧} ، من صفاته ^{٧٨} ، بعضه الآخر ^{٧٩} ، من صفاته ^{٨٠} .
 دين ^{٨١} ، من صفاته ^{٨٢} ، بعضه الآخر ^{٨٣} ، من صفاته ^{٨٤} .

. **قال** **عنه** **الجنة** **قلته** **بنيته** . **وكان** **لواقر** **الحرف** **انه** **قد** **استوفى** **جميع** **ما** **ترك** **والله** **من** **الدين** **على** **الناس** .
ثم **دعى** **ابيه** **دينا** **على** **اجل** **سبع** **دعوى** **يحل** **وكل** **عجلان** **يتصل** **اعنه** **بالف** **درهم** **منها** **تغيب** **الوكيل** .
مخبر **العدو** **تصل** **بها** **عن** **الوكيل** **ثم** **ادعى** **الوكيل** **الف** **العجل** **مكاتها** **ذكر** **في** **المنتقى** **انه** **يجوز** **ذلك** .
وعلى **الشتر** **من** **نفسه** **من** **مال** **والن** **الصغير** **واستهلك** **مال** **ولله** **الصغير** **واغتصب** **حتى** **وجبه** **عليه** .
الغلمان **ذكر** **التصاف** **رح** **الله** **لو** **اقرض** **من** **ماله** **شيئا** **واعتهد** **وقال** **قبضت** **هذا** **المال** **من** **نفسه** **لأنه** .
الصغير **جاء** **ويصير** **قائما** . **وعن** **محمد** **رح** **لا** **يصير** **قائما** **هذا** **القدر** **الا** **ان** **يشترى** **لأنه** **شيئا** **بمال** .
للصغير **عليه** . **واجتمعوا** **على** **ان** **الوصي** **لا** **يصير** **قائما** **من** **نفسه** **بالاقرار** **والاشهاد** . **واجتمعوا** **على** **ان** .
الاب **لو** **وهب** **لأنه** **للصغير** **شيئا** **فقال** **قبضت** **هذا** **الابغ** **فانه** **يصير** **قائما** **لأبيه** . **وحمل** **أحد** .
ارض **اليتيم** **مزارعة** **قال** **الشيخ** **الامام** **ابو** **يكر** **محمد** **بن** **الفضل** **رح** **ان** **شرط** **البذر** **على** **اليتيم** **لا** **يجوز** .
لان **الوصي** **يصير** **واجرا** **نفسه** **من** **اليتيم** **فلا** **يجوز** **في** **قياس** **قول** **ابيعية** **رح** **الا** **ان** **يكون** **خير** **لليتيم** **بذلك** .
البذر **من** **الوصي** **كانت** **مزارعة** **وعند** **ابيعية** **رح** **للمزارعة** **فائدة** **وهي** **استهلاك** **مال** **اليتيم** **فلا** **يجوز** **للقائ** .
رح **يخرج** **من** **الوصاية** **ويجعل** **غيره** **وصيا** **زيد** **رح** **الغلمان** **اليه** **ثم** **ينصفه** **معه** **الوصي** **وعن** **ابيعية** **الوصي** **رح** .
اذا **باع** **وصي** **الغنايم** **مراثا** **لليتيم** **وقبض** **الغنم** **وصرفه** **الى** **حاجة** **نفسه** **فإن** **الوصي** **ينبغي** **على** **اليتيم** **بطلبه** .
مع **سائر** **عماله** **من** **الدين** **الذي** **لليتيم** **عليه** **فلا** **هذا** **كثير** **لا** **يجوز** **لأنه** **استهلك** **مال** **اليتيم** **فلا** **ينقطع** **الدين** .
هذا **الاحكام** **وعن** **محمد** **رح** **اذا** **أخذ** **الوصي** **مال** **لليتيم** **وانفقه** **في** **حاجة** **نفسه** **ثم** **وصح** **مثل** **ذلك** **المال** .
لليتيم **لا** **يبرأ** **الا** **ان** **يكر** **اليتيم** **فدفع** **المال** **اليه** **رجل** **أو** **رجل** **يطلب** **لها** **مضاعف** **تلا** **أدب** **فتمت** .
ان **ان** **شتمت** **مات** **أحد** **الوصيين** **فلا** **ابن** **مقاتل** **رح** **بطلت** **الوصية** **ويعود** **الثلث** **الى** **الوصية** **الميت** .
وكان **قال** **لها** **أجلت** **تلك** **بلا** **المتأكلين** **فقال** **لها** **ذلك** **فمات** **أحد** **الوصيين** **فلا** **يجوز** **للقاخير** **وصيا** .
أن **وطن** **شاء** **قال** **الباقية** **منها** **انقسمت** **وحدة** **في** **قول** **ابيعية** **وصف** **الأخ** **لأبيه** **في** **منها** **ان** **يتصرف** .
محمد **رح** **لدين** **داري** **صغير** **من** **لها** **عليه** **هو** **لها** **تخاف** **عليه** **للسقوط** **وكل** **صغير** **يملك** **فلا** **يجوز** **لوصيه** .

برقة الجبل رابى الآخر قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل سمعت القاضى امينا حقه ينظر فيه فقال
ان في تركته ضربة علىهما اجير الابى ان يبيعه مع صاحبه . قال وليس هذا كما باء
احد المالكين لان ثم الالب . رضى به دخول الضرب عليه فلا يجبر اما ههنا اراد الوصية ادخال
الضرب على الصغير فجبر على ان يورث مع صاحبه . قيل او حقه لا يجلب ان يشتريه الله من ثلث ماله عبدا
بذلك درهم او احد الوصيين عبدا قيمته اكثر مما سمي البت الموصى فارد الوصية
الاخر ان يشتري هذا العبد مما سمي الموصى قال ابو القاسم ربح ان كان الموصى فوض الامر
للعل واحد منهما جازى هذا الوصية من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد
عبدك من اجنيه وسلمه اليه ثم يشتريه ان جميعا للميت هذا اصوب . وصية باع ضيعة
الميت من مفسس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن . قال ابو القاسم ربح ان كان البيع بيع رغبة
فالقائه في حب المشتري ثلثة ايام فان اوفى الثمن والا فمقتض البيع . قال رحمه الله تعالى عنه
وسبب ان لا يجوز بيع الوصية اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان البيع من
هذا حاله يكون اسمها تالا لانه اذا ردى الثمن . قيل ان يفضى القاضى بطلان البيع لان بيع هذا
البيع لان القاضى نصب ناظرا خصوصا للصغار وتمم النظر فيما قلنا . وصية باع خيما من ماله التيمم
ثم طلب منه بالكل ما باع فان القاضى يرجع الى اهل البصر اخره ان كان من اهل البصر والامانة
انه باع بصحة وان فهمه ذلك فان القاضى لا يلتفت الى من يزيد . وان كان في المزايدة
بعتري بالكثر وفي السوق باقل لا بمقتض بيع الوصية لاجل تلك الزيادة بل يرجع للاصل البصر والامانة
ان احتج بجواز ان منهم على شيء ويوخذ بقولهما وهذا قول محمد ربح . اما علقاهما قول الوليد بن
كلثوم التركية وضوحها . على هذا اقيم الوقت اذا لم يمسغل العتق ثم جازى اخره ويزيد في الاجر . وصية
باع تركته الميت لانفاذ وصية الميت . فيجوز للمشتري ان يقرضه القاضى خلف الوصية يعلم ان كان
كل باء البمين فان القاضى يحمل الوصية ان كنه صادقا فقد ضمت البيع بينكما ويجوز ذلك وان كان

طبقاً للخطر وانما يحتاج لتسليم المال لان الوصية لم يرد على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الانقضاء
 اذ لم يوص به كالموت بل حقيقة واقعة فلو افسخ القاضى لم يكن اقالة فلا يلزم الوصية ويجوز ان كانت عليه دين
 • مسعور للتركة نجاء رجل وادعى على الميت وصيها وحضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون
 حاضراً للمدعى بل لا يرث شيئاً وعامة المشايخ قالوا يكون الوارث حاضراً في دعوى الدين على الميت
 وان لم يرث فمقبول بينه المدعي وان لم يكن له بينة واراد تخليف الوارث او تخليف
 غيره والميت لا يستخلف لغيره ولا الوارث ايضاً وكذا لو حضر المدعي وصي الميت وادعى الميت شيئاً
 اقام البينة قبلت بينته على الوجه فان اراد يستحلها لا يستخلف وان لم يكن للميت وصي
 ولا وارث حاضر فان القاضى يصب وصيها ويبيع بينه المدعي عليه ولا يستخلف الوصية هذا
 اذا كانت التركة مسعورة بالدين حتى لا يبيع الوارث بينته بعد الدين فان كان بينه بعد الدين شيئاً
 يكون الفاضل معلوماً فاهراً في بدل الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديناً
 على الميت بحضرة الوارث فاقر الوارث بالدين فان المدعي ان يعتد الدين بالبينة
 ولا يكتفى باقراره قبلت بينته وكذا لو اقر جميع الورثة بالدين وانكلم المدعي بينة على الدين قبلت
 بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالبينة فيظهر حق الورثة ويحرم غريمهم ان لم يظهر بعد ذلك امرأة
 قالت فزوجها بمرض موته الامن تسلم الاولاد فقال الزوج للمك واسمك الله تسلم قال فاضير
 روح نصير المرأة وصيا الاولاد وكذلك مريض قال لآخر تيمار وارلين فزئند مريض مريض كان
 وصيا ايضاً رجل مات وعليه دين لرجل فقال لها حب الدين قبضت منه وصحته الالف في كانت
 عليه وغرماء الموت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا في المشاركة قبضت منه
 قالوا كانت الالف المقبوضة قائمة غاركو فيها لان الاحد حدث فحمل الى اقرب الاوقات
 وهو حاله الاضربا كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانها ما يصير في الاوقات
 بنوع ظاهر والظاهر يعي الايجاب بالضم ان فحل فقام الالف هو يدعي لنفسه سلامة المقتضى

والزعماء يتزعمون قالوا لا يجوز أن لا يقبض كان ملك الميت فلا يصح أن يطالبوا منه ماله
 وبعد هلاك الغنوص حاجة الزعماء إلى إيجاب الضمان فلا يصح أن يطالبوا منه ماله. ^{فهم}
 ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم إلا أن الوصي يعلم بالدين قال نصير روحه ويبيع الوي^{الفرج} للزكاة من
 ثم يحمد الفرغ^{الفرج} فمن نصير ذلك قصاصا. وإذا كانت للزكاة ضامنا يودع المال عند الفرغ^{الفرج} ثم
 يحمد الودائع فيصير قصاصا. وصحة شاهد عند عدل أن لهذا الرجل على هذا الميت^{دينه} القنا
 حكي عن أبي سليمان أن الجوارجاني روح أنه قال يسع للوصي أن يعطيه المال. وأن خان الوي^{الفرج} الضمان
 على نفسه وسعه أن لا يعطيه قبله. فان كان مال المدعي جارية يبيعها يعلم الوصي أنها للمدعي
 وإن الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدنها لا المغصوب منه لأنه لو منع يصير
 غاصبا ضامنا. وصي عليه دين الميت والميت أوصيه بوصا يا فريدي الوصي أن يخرج عن
 عهده ما عليه قالوا لا يغدر وصيا الميت أو يقض دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك
 قصاصا بما عليه لكن ينبغي أن ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقض من مالي لا يخرج من مالي
 الميت حتى يصير ذلك قصاصا. ويحرم بيع دار أو عبيد ذلك أن الدار كانت بينه وبين
 الميت قالوا إن كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الإجارة والإعارة
 والرمية لا يقبل قول الوصي الابينة وينصب القاضي بها الميت حتى يقيم هذا المدعي
 البينة عليه شرط أن يكون السيد وليا على المالك أن تكون متصرفا وذلك ليس بشرط
 في ظاهر الحديث خصوصا إذا شهد أهل الكوفة بالميت عند الموت وصحوا على الميت
 دينا اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المالك من يد. قال بعضهم لا يخرج إلا أن يدعى عبثا له
 فيخرج به القاضي من يد. وقال بعضهم إذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج به عن الوصاية
 وقال الفقيه أبو الميت روح يقول له القاضي إيمان من الدين الذي تدعى أو تقيم البينة
 عليه حتى تسقو الدين ولا أخرجتك عن الوصاية فان لم تقيم البينة أخرجه عن الوصاية وعن

محمد بن سلمة ربح أن الوصي إذا ألقى ثوباً على الميت وليس له بيتة فإن القاضيه يخرج
 حنا الوصاية وكان له بيتة فإن القاضيه ينصب للميت وصياً حتى يتبين المدعى البيتة
 ثم القاضيه بالخيار أن شاء تركه الثاني وصياً وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء ربح
 الوصية بعد ما حضر دينه وذكر الخصاص ربح أن القاضيه يجعل للميت وصياً في
 مقدراً والدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ الشافعي وعليه
 الفتوى القاضيه إذا أتهم الوصي بالوحيضة ربح أنه يجعل القاضيه معه غيره ولا يخرج به وقال
 أبو يوسف ربح يخرجوه وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت وكان
 الأب حياً وخيف منه على مال ولد الصغير فإن القاضيه يخرج المال من يد الوصي ^{أول}
 ميت له على رجل دين وإله وصيه وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز
 قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه وصيه يخرج عن القيام ^{بالميت} تام
 فأقام القاضيه وصياً آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادراً على القيام بأمور الميت
 قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفصل ربح هو وصيه على حاله لا يمتنع إلا الاعادة لأن
 القاضيه ما أقام الثاني مقام الأول ليعتصم ذلك عزل الأول وإنما ذكر أن القاضيه أقام فيها
 آخر وهذا لا يصح عزل الأول وصيه أخذ مال اليتيم فجحره وانفق المال على نفسه ثم وضعه
 مثل ما انفق فإنه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال إليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن
 ابن مقاذل ربح لا يجوز الوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم فإن أراد أن يبرأ يشتري لليتيم
 ما يجوز شراءه لليتيم ثم يقول للشهم هو ذلك المال لليتيم على كذا فأنما اشتري هذا المال لليتيم
 فصاحوا ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر القاضيه ويخبر بما فعل ^{فبعضه}
 للقاضي وبأخذ منه المال فيخلف يبرأ فإن لم يجد القاضيه لويحاف من القاضيه على المال
 فحينئذ يشتري لليتيم شيئاً من مال نفسه وصيه في يد مال اليتيم فبلغ اليتيم فالوفا

يدفع المال للمال الذي ظهر فيه في المال فان ظهر هلاجه فريسته جئت يدفع مائة
سفيها غير مشيئة لا يدفع اليه المال في توليه ماله يبلغ خمس عشرة سنة فاذا بلغ هذا
المبلغ عند ابي حنيفة رج يدفع اليه المائتين وقال ابو يوسف ومحمد رج يدفع اليه ^{المال}
ما دام سفيها رجلا مات وعليه الف رجل والميت على رجل الف درهم ففرض مدين
الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ بما عليه وان قضى بغير الوصي وامر الوارث
وان اراد مدين للميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القضاء
هذا الف الي فلان الميت على ما الف اليه لان لا ميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاه
الف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مسقودا قضى دين صاحب ^{الوديعة}
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان مثله جوز قضاءه وان شاء ضمن المسقود ^{ورسما}
القبوض للفايض ميت او صحت الامانة وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت
صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصاحب لا فها ظفرت بمجنس حقها ^{وان لم}
يتراء الميت صامتا كان لها ان تبقي ما كان اصلح البيع وتستوفي صداقها من الثمن ^{من الثمن}
مدين بون مات ورب الدين وارثه او وصيه كان له ان يرضع مقدرا رخصه من غير علم الورثة
رجل مات عن اولاده الصغار ولم يوص له احد فنصب القاضي رجلا وصيا له الزكاة فانكح
رجل عاتق دينه او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يرضع الا بعد
قبولها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة المهر متلها يدعي ذلك
اليها وقال القضي أبو الليث رج انكح ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد ^{ما سلمت}
فسحها بالزوج يمنع عنها من كل ما جرت العادة بتجمل قبل تسليم النفس لان الظاهر
انها لا تنكح نفسها الا بعد استفتاء اللجل قال رضي وفيه نوع نظر لان للرجل كونه رجلا
فالنكاح فلا يجوز له ان يتنكح بمحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا لكن ينبغي ^{للقاضي}

ابن سحلف المرأة بأبيه ما بقيت منه شيئا فإذا خلعت يرفع اليها جميع المهر ^{في كل حال} ^{في كل حال} ^{في كل حال}
 ان الرجل اذا رعى ديناً على الميت واثبت باليمنية فان القاضي يجعله بالله ما استوفيت منه ^{نشاط}
 ولا يبرأ منه ولا يخلفه على هذا الوجه نظر الميت او الوارث الصغير بكل من يحجز عن النظر بنفسه لنفسه
 رجل اوصى بان يخدم عبداً والد له سنة بعد موته ثم يتوفى قال ابو بصير رح انك انت الوصية
 للاب والام فالوصية باطلة لانها لو اوتيت يستومان فالحمد لله فيكون وصية للام بالزوجة
 على قدر قيمتها فبطل ولو اوصى ببن لك لو اوتيت يستومان في الميراث حار ويكره ^{سميله}
 الميت دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث رح وان تفاضلا في الميراث جاز لهم ونجد ^{فيها}
 على يد من اوصى بالان اللفظ عند الاطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب تصحيحها ما كان ^{ممكن}
 الا ان يقول في وصية بخدمتها على السواء فيمكن فبطل الا ان يجزى الميراث بنجد ^{فيها}
 ثم يتيق والفقوى على هذا ذكر في الكتاب اذا اوصى ما يخدم عبداً جميع ورثته ^{هو} ^{سهم} ^{سهم}
 قال جابر بن رجل اوصى الى ابنه والى اجنيبي فاوصى ما شئ من عده فامر الابن والوصية رح الصالح
 عن الميت ودفع اليه المال وخرج المأمور الى المحرم ثم بدل الله فرج عن بعض الطريق فله سهم
 ما اتفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور الابن والوصية على بعض ما دفع اليه فابطل
 عن نفسه ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الصلح باطلاً في قول محمد
 وعنه اداء ما خطاهه وأما في قياس قولنا بجمعة رضوان لو كان له وارث وهو الابن ^{الصلح} ^{جان}
 بعد ان يكون الباقي من المال يجمع به عن الميت فان كان مع الابن وارث آخر جز الصلح
 في حصته الابن بلا يجوز في حصته سائر الورثة. وقال الشيخ القاضي الامام علي السفتلي رح جواب
 بجمعة رح مشكل وانما احواله هذا المال في الحقيقة مال الوارث لئلا يملك الميت
 ولا يشترك له الوارث. وانما يلزم على حكم ملك الميت الحاجة الميت فقبل ان يرضى الحاجة
 الميت يكون المال مال الوارث فاذا حصل غرض الميت في المال عدا ذلك الوارث ولهذا الوارث

الارواح الطائفة لتنفيد رجاءها اليه فذلك المال في يد الوصي يملك من جميع الناس
صالح الوارثين على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر لمن كان شركا او جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع ^{للمالك} بتلك
وملك بالقضاء او بالسليم اما البيع الذي يثبت به الشفعة هو المأثر الذي يزيل
ملك البائع فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للشرعي كان فيه الشفعة وان كان ^{للمالك} الخ
اولهما جميعا فلا شفعة فيه ^{للمالك} الا لشفعة الخيار وخيار الرؤية والبيع لا يمنع ثبوت الشفعة ^{للمالك}
في جميع الفاسد وان انفصل به القبض ما لم يطل عن البائع في الاسترداد ولا شفعة في ما ملك
غيره بل العبد ليس بمالك نحو الميراث والهبة والوكالة والامارة بان جعل المأثر جارا او ابدا
المنع بان اختلف المأثر من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص ^{للمالك} في
او في ادوية النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقاضا ^{للمالك} فداها
وجبت الشفعة في اخذ الشفع المأثر بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن في قيمته
وان كان الهبة ^{للمالك} بشرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار ^{للمالك} بمثل
ان اراد الشفع ان ياخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ^{للمالك} ان شاء
اخذها بشئ حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل ياخذها بالثمن الحال وان اراد ^{للمالك}
الحلول الاجل بقدر كان طلب طلب المواجهة فانه يطلب بطلب الاستهاد فان لم يطلب ^{للمالك}
حلول الاجل بطلت شفعته وكذا لو بيعت الدار على ان للشعري بالخيار ولم يطلب الشفع طلب ^{للمالك}
بطلت شفعته والسليم والكافر والمكبر والمغير والذمار لا ينفذ في الشفعة لهم وعليهم سواء ^{للمالك}
المعطل والمأزوف والكاتب ومعتق البعض والمخمس عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم ^{للمالك}
واوصياء اليتامى عند عدمهم والاجل من قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فاعضوا الاجل

فان لم يكن فالأبائهم والباقيين لهم من ينوب عنهم في العسوة والطلب بالشفعة عند الرب
 عنه فاقبلت الانبياء الكثر في بيع دار وهو شفيعها بل والحق ولا سيما له فيها باعها لنفسه أو كان
 وكيفية البيع أو نسيما أو مباحا ولو اشترى الأب دار ولداه الصغير وهو شفيعها كان له أن يبايعها
 لنفسه عند ناولوا شترى الوصي لليتيم دار الإيثار أخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى
 الأب دار لنفسه وولد الصغير شفيعها للابن الصغير إذا بلغ أن يأخذها بالشفعة ولو بايع
 الأب داره وولد الصغير شفيعها كان الصغير أن يأخذها بالشفعة إذا بلغ ولو بايع المصلا
 المصلا به والبايع شفيعها لا شفعة له بها ولو بايع المصلا به دار الغير المصلا به كان له أن يطلب
 أن يأخذها بالشفعة بل من المصلا به ويكون له حصة ولو بايع رب المال دار له خاصه والآخر
 شفيعها بل من المصلا به فان كان فيها ربح فله أن يأخذها لنفسه بالشفعة وإن لم يكن فيها ربح
 فلا يأخذ وإذا بيعت الدار بربح دار مخرجه بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين بها الشفعة ^{وتسليم}
 أحدها للشفعة يبيع في حق نفسه دون صاحبه ولو بايع الرجل دارا وبعد المازون شفيعها فأنك
 على العبد بين فله الشفعة فان لم يكن فلا شفعة له ولو بايع العبد المازون دارا والولد شفيعها
 فأن لم يكن على العبد دين فلا شفعة للولد وإن كان عليه دين لمولاه الشفعة ولو بايع المولى
 دارا وكاتبه شفيعها كان له الشفعة وإن باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضا
 ولو مات الغنيح لا يكون لورثته الشفعة وإن مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له الشفعة

فصل في الطلب

طلب الخدمة فلهذا طلب الواقعة وطلب الأثمها وطلب العنك أما طلب الواقعة فوقعه
فوعلم التامع بالبيع ان اخبر بالبيع رحلان او رجل وامرأتان او رجل عدل فسكت صهيبة ^{السبعة} ولم يطلب
بطلان صفته ولذا اخبره بالبيع رجل واحد غير عدل او امرأة او عبدا وصبي ولم يطلب التمسك
لا يبطل صفته في قولنا يخبره ثم وفي قول صاحب ربح مطلق لان الشرط هو الطلب ^{وعند} وبالعلم بالبيع

الا علم يحصل بمجرد الواحد على ان كان له يكن حر كان او عبد واصبحا كان او العا وقد ايجبه
 مع يشترط العلم احد شرط الشهادة وهو العدد لولا العلم القوي قد مر هذه الكبر اذا زوجت واخرت
 بالكتاب وسكت وروى مسلم عن محمد بن ابي بشرط الطلبة في مجلس العلم فان لم يلحق بمجلس
 ولم يلقه من مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته به اخذ الكرخي روى قال وهذا بمنزلة خيار الخيول والاربع
 وقبول البيع وذلك في ان يوضح الاعراض في ظاهر الرواية يشترط الطلب نور العلم واختصوا
 في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانما طلبها والطلبها وقال بعضهم يطلب باللفظ
 الماضي والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت الشفعة
 واخذها فان قال ذلك بطلت شفيعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول الطلب الشفعة
 واخذها لان ذلك عدة قالوا قوله طلبت الشفعة واخذها يذكر الحال عرفا لقوله بعث واشترى ^{المصنف}
 انه اذا طلب الشفعة بالماضي والمستقبل صح طلبه وهو اختيار الرضا في تفسيره والفقهاء في البيع والشفيع
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل روى وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روى لو ان قويا
 شفعة شفعة كان طلبا وكذا لو قال شفعة راسيت مجواسهم وافتهم وقال بعضهم لو قال الشفيع ^{الشفعة}
 اطلبها واخذها بطلت شفيعته لان قوله لا يجوز لا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ روى اذا
 الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة يبطل شفيعته كما لو قال
 للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت وذكرنا في طويع روى اذا علم الشفيع بالبيع
 فقال الحمد لله قد اذعيت شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال للمشتري
 حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او
 امسيت او قال الله اكبر او عطس صاحبه فشفعته ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو سأل شيئا
 من الخواص ثم طلب يبطل شفيعته وقال الناطق روى في تمام قوله سبحان الله او كيف اصبحت ^{او كيف}
 امسيت او قال الحمد للمشتري حين لقيه او قال لئال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا يبطل شفيعته ^{وعنه}

الشفع الإمام أبي بكر محمد بن الفضل مع رجل اشترى دارا فله شفعها واشترى دارا فله
 فسلم الشفع على ابنه قال ان يطلب الشفعة تطل شفعة وان سلم على المشتري لا تطل شفعة
 قال ان الشفع محتاج للكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام
 مكروه ولو تطل الشفع المشتري فباعته حواهم قالوا تطل شفعة لان هذا المعط طلب^ة الشفا
 لا طلب الشفعة. رجلان ورثا عريصة بينهما اوجة واحد الوارثين يدينه يعلم باليراث وكذا
 بان يهيها نصيبا نصيب اوجة اخرى يجب هذه اوجة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم^{ان}
 فيها نصيبا فطلب الشفعة في اوجة السبعة قالوا تطل شفعة لان شرط تاكل الشفعة^{طلب}
 الموافاة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والحمل ليس بعذر فلا يبيع له الشفعة. شفع^{طين}
 ان مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان^{كان له}
 الشفعة وقال بعضهم اذا قوم الشفع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غير^{طلب}
 لا يبيع طلبه ولو قيل الشفع دار ابنت دارك قد قتال من اشترىها او قال بكم اشترىها فلما^{احبر}
 بذلك قال طلب الشفعة صح طلبه وكذا لو ادعى الشفع بيعت دارك قال بالف درهم فسكت ثم علم
 انها بيعت بخمسة مائة درهم كان له الشفعة. دار بيعت بحطب دار رجل والجار من عم ان رثه^{الدار}
 الميراث له ويخاف انه لو ادعى رثتها تطل شفعة لان مالك الدار لا يكون شفعا واذا ادعى^{الشفعة}
 لا يمكنه دعوى الرضاها له ما اذا يبيع حتى لا يطل شفعة قالوا يقول هذه الدار عاري واما ادعى^{رثتها}
 فان وصلت اليها والافلا على شفعة منها لان هذه الدار كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب^{طلب}
 الشفعة. جعية ادركت وثبت لها حمارا والبلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخرت^{نفع}
 لو فلان اخرت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني فان قالت طلبت حقني في الشفعة^{والخيار}
 صح كلامها اذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري ان الخمر كالبكر
 اذا اختورت فسكت ثم علم ان الامير زوجها من فلان فريث صح ردها رجل اشترى دارا^{وقال}

للشفيع اشتريته الممنوعة فلم الشفيع الشفعة لو سكت ثم تم اياه اشتراها الغرض فلا يحد بطل
 شفعة. وقال ابو حنيفة ربح لا يبطل عليه الفقوى. رجل ضاع الظفر ثم شرع في الركبتين بعد
 ما خرب بالبيع فجعلها رابعا روي هشام عن محمد ربح له لا يبطل شفته ولو جعلها سدابا بطلت شفته
 ولو كان في الاربع قبل الظفر واحبر بالبيع فاعها رابعا لا يبطل شفته. وبكر الناطق في اذا علم بالبيع
 وهو في التطوع فجعلها رابعا وسلا سطل شفته. والصحيح انما اذا جعلها رابعا لا يبطل ولو جعلها
 سدابا بطلت ولو اشترى الاربع بعد الجمعة لا يبطل شفته. وان سلك اكثر من اربع بطلت شفته
 وكذا لو اشترى الركبتين بعد الظفر لا يبطل شفته. ولو اشترى التطوع بعد طلب المواقبة قبل
 الاشهاد بطلت شفته. وبعد ما طلب الشفعة طلب المواقبة فورعه بالبيع يحتاج الى طلب
 الاشهاد. وانما يسع الثلث طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل شفته اثبات الطلب عند
 جمود النقص فان كان الشفيع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضوره لا بائع والمشتري كناه
 فلك من طلب الثاني. وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد والمستلف
 عليه وجوبه ان كان البائع والمشتري والدار في مصر واحد والدار في يد البائع فاليه ذهب
 السبع وطلب السبعة صح طلبة ولا يعتبر فيه الاقرب ولا البعد لان المصر مع تباعد الاطراف
 كان واحد الا ان يجاوزوا الاقرب ولم يطلب الشفعة فيمضى بطل شفته. وان كان البائع
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلاد اخرى فاليه ذهب الشفيع الى البائع والدار في
 البائع ولا المشتري لولا الدار وطالب الشفعة صح طلبة وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والشفيع
 في السواد وان كان الشفيع مع واحد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير مصر
 الشفيع لا يبعد لطلب الشفعة وتزول الاقرب اليه بطلت شفته وان كان البائع سلم الدار
 الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري واشهد صح طلبة. وكذلك لو كان الدار في يد المشتري
 وطلب الشفيع من المشتري صح طلبة. وان طالب من البائع واشهد اكان الدار في يد البائع صح
 طلبه

والأفلاذ يصير كأنه لم يطلب. وصورة طلب الانتهاذان مقتول الشفع للشيء وجب له
اطلب منك الشفعة في دارسريها من ملان النجا احدى ود هاكذا والثاني كذا والثالث
والرابع كذا وانما تصيها بالحوار بل احدى ود هاكذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا
ولا بد ان يبين انه شفع بالثقة او بالحوار او بالحقوق وسين المحمد لنفسه ان معلومة
اذ احدى الشفع بالبيع في خوف الليل لم يقدر على ان يخرج للانتهاذان اشهد من اصم
صم طلبه لانه امر الاسم بعد رواله و اذا احبر بالبيع والسم
لم يطلب الشفعة بطلت شفعه لانه غير معدود على التاجر وكذا لو كان الشفع في عسكر
الخوارج او اهل النجاف على مصله ان يدخل في عسكر اهل العدل لم يطلب بطلت شفعه
غير معدود ولو كانت الشفعة بالخوار وخاف الشفع انه لو طلب الشفعة بالحوار عن قاص
لا يرى الشفعة بالخوار بطلت شفعه لم يطلب كان على مصله ولو علم الشفع بالسم وهو طين
مكة فطلب طلب المواسه ولم يقدر على طلب الا ان يادمان ليركن اليام والشتري
فانه يوكل وكذا لو طلب السعة فان لم يوكل ومعه الطريق ما وجد من يوكله الطالب
ولم يوكل بطلت شفعته وان لم يجد وكذا لو وجد معه يوكله ويوكله الكتاب كذا
فان لم يفضل بطلت شفعته وان لم يجد وكذا لو لا مطلق معه حتى يجد كذا معدود او
يعتقها شفعان احدهما حاضر وطلب الحاضر الشفعة ونهر له القاصيرم حصو الشفع الاخر
ان الشفع التلذ بطلب الشفعة من الشفع الذي يخرجه له القاصير لان الذي يخرجه له القاصيرم
معام المشتري هذا را طلب الاول جميع الدار والشفعة فلو اعطى نصف الدار فطامه لم يخرجه
الا نصف بطلت شفعه وكذا لو كانا حاضرا وطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار
شفعت الا ان السكون عن النصف الباقية تسليم الشفعة في النصف السلوب معطل
شفعته تكون وانما بطلت في النصف بطلت في النصف كذا وكذا في الكتاب في كتاب الطير وحجل
او اشتري

دار في جف الشفع فباء الشفع وقال سلم فيها بالشفعة فاني المشتري لا تبطل شفعتي وهو
 الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليما الباقى وكذا لو قال السفع انا شفع هذا الدار
 سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقى فاني المشتري لا تبطل شفعتي الوكيل
 بشاء الدار اذا اشترى وقبض فباء الشفع وطلب للشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل للدار
 الى الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل
 الدار الى الوكيل لا يصح طلبه وكان الشفع سلم للشفعة الوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار
 زينة او ترك الوكيل وطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند البيهقي وابي يوسف
 وهو بمبره تسليمه الا بى واحد شفعة الصغير رجل له شفعة عند القاضي فله يقدم ^{على} القاضي
 الى السلطان وان كانت شفعة عند السلطان وامتنع القاضي عن اخذها كان الشفع على شفعة ^{لانه}
 ترك الطلب بعد رجلا اشترى لانه الصغير باءوا بال شفعة كان لا بد ان يأخذها بالشفعة
 لان الاب لو اشترى ما لولا الصغير لنفسه جاز واذا اذن ياخذ وطلب يقول المشتري سمعوا واعدت
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاة او كل مكان الاب وصدا فالكواب فيه كالمثل
 في شراء الوجه مال اليتيم لنفسه على ان يملك ذلك يكون الوجه له الاب وعلى قول ^{يملك} لا
 ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول المشتري وطلب الشفعة ثم يرض الامر الى القاضي حتى يفتب ^{على}
 وصيا عن الصغير ما اخذ الوجه منه بالشفعة ويسلم الوجه الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم
 الى الوجه الشفع بالمجور اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاشقصاء منها لا تبطل شفعتي لان
 ما بقي له الشفعة ابتداء فيكون لبقائها التعقيب اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة ^{لانه}
 ادومها لا تبطل شفعتي لان حق الشفعة لا يمتثل التملك بل بلفظ الهبة والبيع لاخره اذ
 الشفع اذا ادعى بقية الدار المشفوعة عنها الا بالشفعة تبطل شفعتي وان طلب الشفعة
 ثم ادعى بقية الدار المشفوعة عنها لا يصح ادعاءه لان طلب الشفعة او لا اثر منه بعدم الشفع ^{وعنه}

ولو نقصت المشتري في الأرض المشفوعة قبل ان يأخذها المشفع بان وجهها من انسان ولم
او قصد قتلها او اجرها او جعلها مسجدا او صلح بها او جعلها مقبرة ودفن بها او وقفها ونفسا
لا تبطل شفعة المشفع ولان ينقص تصرف المشتري. وان باعها المشتري من غير ان كان الشفع
ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني ولو عرس المشتري بها كراما او
او بيعها بناء ولو عرس وطبة كان الشفع ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة. وان روع المشتري
فيها زعارة القمار لانه ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان يتوقف ^{ان يستغنى}
الزئع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل دارا وزرعها بالنفوس حتى كبر كان الشفع ^{المجاور}
ان شاء احمدا وعطاءه ملازعا ان شاء ترك. وان حقه البايع شيئا من الثمن كان الشفع ان ^{حق}
يجاوره المخطوط. ولو زاد المشتري البايع في الثمن كان الشفع ان يأخذ ما بعده من الزيادة ولو
تعاين البايع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذلك لو انقص البايع بينهما مجير شرا او ربة او الز
بالعب يصل العنصر بمضاء العاصم ولو كان الشفعة بالمجور راع الشفع وان ^{ها} الذي يسهل
الشفعة بطلت شفعتها ولو اجر الرجل دارا مدة معلومة ثم باعها فللمشتري المدة والمستاجر
مضيفها اطلاقه فهو ربح يجوز له البيع بين البايع والمشتري ولا ينفذ البايع على تسليم الدار الا ^{بها}
المستاجر واجاز ان ^{وهم} ان طلب المستاجر السعة كان طلبه حازة للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة
تجلاؤن ما دأب الدار ضمن الشفع الدار المسكن ^{وهم} ان الثمن البايع فانه لا يكون له الشفعة
لان ثمة تعلق جواز البيع بضمائه فعصار الشفع من له البايع فلا يكون له الشفعة. اما ههنا ^{جاء} البيع
جائز قبل الاجارة المستاجر فلا يبطل شفعة باجازه. وادخل الشفع طلب الواسعة والاستهاد
والشترى من يسهل اليه الدار فانه يرفع الامر للقاضي ويطلب منه الدار ولا يمكنه الشفع الا ^{بها}
او رضاه حتى لو بيعت دار اخرى فبطل الدار المشفوعة ثم تخلف القاضي الشفع بالشفعة ثم دفع الدار ^{وهم} يكون
لهذا الشفع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفع لو كان جارا للدار الثانية فبطل قضاء القاضي

وكذا لو جعل الشفع دار التي يستحقها الشفعة مسجد أو وقف أو قفا لمستحقه لا لا جلاها مقبرة
 ثم يفتقر إلى الشفعة فإنه لا يكون شفعاً إلا في الثانية لأن يوم اللان له فيما يستحق به الشفعة ^{شوط}
 في المعاء والآن في الوقت المضطرب من ذلك الزمان عن ملكه ولو كان الشفع بمطلب المواقف ^{والأشهاد}
 له يرفع الأمر إلى القاضي إن لم يتمكن من الرفع بمحض أو حبس أو منع مانع ولم يجد من يؤكل بالخصومة
 لا يجلت مقعته وإن لم يكن يرفع مع القم من المراجعة ذكر في الكتاب أنه على منعت صاحب دار أن يطل الزمان ^{قالوا}
 هذا قول الجنيته راجع واختلفت الروايات عن محمد راجع في رواية أنه في شهر ولم يرفع مع القم ^{طلب}
 شفعته وفي رواية أنه في شهر وثلاثة أيام وفي رواية أنه في شهر وثلاثة أيام ولم يرفع بطلت ^{شفعة}
 وأما بعض الروايات فيمنع من البيع نصف راجع إليه والفتوة على أنه مقدر بشهر وإذا رجع الأمر
 إلى القاضي فإن القاضي لا يبيع وعمله لا يجرى لمصم فان كانت الدار في يد البائع يستمر طمسها مع الدار
 حضرة البائع والمشتري لأن الشفع يطلب القضاء بالملك واليد جميعاً والملك للمشتري واليد ^{للبيع}
 للبشرط حضرة المالك وان كانت الدار في يد المشتري كفاء حضرة المشتري فالحضرة للمصم وجاء لو أن الدار ^{في}
 بمول من هذا المشتري داراً ملكاً وإنا شفعيها ويقول له القاضي ابن الدار التي تريد شفعها في دار
 موصها وحدها لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بمعلوم والدار إذا لم يكن بمحض حالاً يصير عمله
 الاثنيان للحدود فإذا بين الحدود يقول له القاضي يلبي سبب تطلب الشفعة لأن أسباب الشفعة
 مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الكتاب المخلص وهو الشريك في ضمن المبيعة أي من الشريك أو الشريك هو الشريك هو الشريك
 الدار والشريك أي من الجار والجار أي من غيره وصورة هذا الترتيب قبل بين رجلين في دار مشتركة
 أحد من رجلين وبين رجل آخر سواهما وهذا الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهور هذا الدار ^{الدار}
 في باب تلك الدار في سكة أخرى فباع أحد الشريكين الدار في الدار فبقي من الدار كان الشريك في الدار

وله السبعة من غير ان يتردد في السبعة السبعة وان سلم هو المفعة كانت شركته في الدار والى ما
 من الشركاء في السكة لانه شركته في الطريق الخاص هو الطريق في الدار فان سلم هو اهل السكة اهل
 لا يتردد شركاء في الطريق فان سلم اهل السكة كانت السبعة للحمار الملاصق وهو الذي ظهر
 المنزل ولا شفعة في الوصف لا لقيام ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو الذي يكون
 في الارض على الملو لا ان الكردار على ولا شفعة في العقولات ولا شفعة في الاراضي التي حازها لا
 لبنت المال وكذا الاراضي الميا من يديه وفي التي من رعاها الا كونه لا يجوز بيعها ولا شفعة بها
 المزارع منها الزراب ويجوز بيع الكردار اذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا رجل اوصى بفضة
 داره لرجل وصيها الاخر فبيعت دار بمسك هذه الدار كانت الشفعة للوصي له بالوصية رجل اوصى دارا
 مزارعه ورجل منها فله اصدار الذبح بغير انتزاع المزارع الارض مع نصف ربح الارض من الزرع
 ثم جعله الشحيح هذه السبعة في الارض وفي نصف الربع الا انه لا يحد بالشفعة حتى يرضى الزرع
 الارض متعول بنصيب المزارع دار بها ثلث سوب يرب في اول الدار ثم البنت التاني
 بحسب هذا الغيب ثم الغيب الثالث بحسب الثاني كل بيت لرجل واحد ماع واحد من بينه
 امكن طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للمساكين بحسب الشركة في الطريق وان كان اهل البيت
 في سكة واحدة نافذة لاه الدار فان بيع الغيب الاوسط فالسبعة لصاحب الاعلى الاسفل فاسفل
 لانها جاران متلازمان احدهما على الغيب والاخر على البساط وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة
 لصاحب الاوسط لا غير لانه حار وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه
 ملائق سكة عينا فانه في سكة اخرى غير نافذة في بيعته السكة السفلى دار كانت الشفعة
 لاهل السكة السفلى لانهم شركاء في الطريق الخاص وهي السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا
 كانت الشفعة لاهل السكة السفلى جميعا لا مستوفى في الشركة في الطريق وكذلك في غير خاص
 خلق منه نهرا فرفع ارض على النهرا المصغر كانت الشفعة لاهل النهرا المصغر ولو بيع

ارض على النهر الاولى كانت التسعة لاصحاب النهر جميعا دار بيوت ولها بابان في سكنتين ^{ناتجتا}
 هذه الدار في القديم دارين باب احدهما في سكنة غير نافذة وباب الاخرى في السكنة الاخرى مثلها ^{شبه لها}
 وجعل ورفع الحائط بين الدارين جميعا صار تاروا واحدة فلا هل على سكة ان يأخذ الجباب الذي كان ^{بالله}
 في تلك السكنة وان كانت هذا الدار البيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت التسعة لاهل السكنتين
 في جميع الدار بالسوية اما اين جرت في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة مع ثلثها
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كلت التسعة لاهل السكنة بالسوية لان هذه ^{السكة}
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم من يسكن والطريق وكذلك حتى رجع الحائط ^{له}
 طما صا طريقه للعامة لان لم يكن يسكنوا ويجعلوها قاطب سكة واصحابا دار طريق
 هذه الدار في سكة نافذة نسخ هذه الدار فان كان طريق الدار طريق العامة وليس ^{السكة}
 ان يبيعهم فلا تسعة لاهل السكنة اما التسعة تكون لدارين وان كان طريق هذه الدار ^{خاصة}
 لاهل السكنة ان يبنه والعامة عن الدحول في سكنتهم كانت التسعة لاهل السكنة وكذلك
 سائر للسكن ان كانت في المحطة النافذة لا تسعة لهم فان احدثوا لاهل السكنة التسعة
 سكة غير نافذة ايضا ما سجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة
 وان كانت جوانب المسجد كلها بيوت الناس كانت التسعة لاهل السكنة وهذا اذا كان المسجد ^{خطه}
 فان لم يكن محطة وبما احدها اهل السكنة وجبت لهم التسعة وكذلك حكم السكان التي فاقها
 الوادي في ارضه سكة نافذة لاهلهم يخرجون الى الوادي والوارد بمنزلة الطريق علو جبل وسفل
 لآخر وطريق العلو في السكنة العليا الا السفل باع صاحب السفل سعة وان لصاحب العلو
 ان يأخذ السفل بالتسعة لان السفل متصل بالعلو وكانا جارين ^{فانهم} ولما لم يطلب التسعة
 العلو قبل ان يأخذ او كان للعلو من هذا ما حين يبيع السفل كان لصاحب العلو ان يأخذ التسعة ^{بالتسعة}
 يدور محمد راجح لان له حق التعليل على العلو في اخذ بذلك وقال ابو يوسف راجح اذا اهدى ^{له} العلو تسعة

ر صاحب السفلى لشعبة الطول من الجارية في قول بيمينه في ربح اذ لم يكن الجارية في الطول والحق
 بالحقبة التي تكون له على حفظ النية له حتى وضع الخسبه لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا
 مسطحة غير مائة بنسب منها زائفة مستطلة غير مائة بيعت ولولم الزائفة كانت السعة لاهل
 لشركتهم فيطري خاص وان بيعت دار من السكة العليا كانت السعة لاهل السكة والرابعة جمعا
 لاسفواهم فالمرور السكة العليا وكذلك نهر لعموم فنسب منه ساقية تقوم باع رجل من اهل
 ارض اشترى من الساقية كانت السعة لاهل الساقية وان بيع ارض على الهرا الاول كانت السعة لاهل
 الهرا والساقية جمعا . فزج في وسط ساقية جارية شرب القراج من الساقية من الجانبين مع الله اعلم
 شفعان لهذا القراج احدهما على عين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت السعة لهما جمعا
 من الساقية من القراج وكانت من احواء القراج مكن احدهما يكون حله للقراج وحله دارها
 بقاصير باع منها موصورة بعد او طائفة معلومة والدار جارية على جانب واحد منها كان لهذا
 السعة وان لم يكن جارا تلك المقصورة . لان تلك الطائفة لان البيت من حله الدار مكان
 بل الدار جارية لم يبيع . ولو ان الشفع سلم سعة ثم ان المشتري باع تلك المقصورة . لو كان لجار الدار
 تنفعه في المقصورة اذ لم يكن هو جارا لتلك المقصورة . لان المقصورة بعد سهم الربيع من اجزاء
 الدار . وان كان الدار لو ان المشتري بيتا من دار والدار طرفة الرجل واحد كان لجار الدار سعة في البيت
 وان لم يكن هو جارا لتلك البيت طوان الشفع سلم سعة ثم باع المشتري البيت ذلك البيت
 لم يكن لجار الدار سعة في البيت . ولو ان رجلا اشترى دار له سكة غير نافذة ثم اشترى دار اخرى
 تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى فلتسعة لان المشتري لم يكن شفعا وقت الشراء
 اول ثم صار هو شفعا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل
 تلك الدارين فلهذا نهر المشتري جعل نصيب لاهل الدار ان يأخذوا الثلث الاول اذ لا يأخذ
 شريكا ذلك الثلث ثم لا سعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار

والثالث فيكون هو مقدم ما على الجار وأركان الأربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلاثة فلهما
 بعد واحد والشرىك الرابع عاث ثم حصروا له أن يأخذ نصيب الأول وهو نصيب الآخر ^{سهم}
 مع المشتري ولو اشترى أحد الأربعة نصيب الاثنين واحد واحد ثم حصروا الرابع كان نصيبه
 مع المشتري في الصبيين جميعا لأن هذه الصورة كان المشتري شرىكا وقت شراء الصبيين ^{حبا}
 رحل له خمس منازل في سكة عبرها فباع هذه المنازل بطلب الصبي الشفعة في منزل واحد لها
 أو بطلب الشفعة نحو الشفعة في الطريق لو كان له أن يأخذ البعض لما فيه من مربي الصفعة من غير ضرورة
 وإن طلب الشفعة الجار وجوابه عن المنزل لا عبر كان له ذلك لأنه جار لهذا الواحد خاصة وحده هذه
 المسئلة باو بعد هذا في فصل عدها رجل له حان فيه مسجد فزعه صاحب الحان وأدى الناس الحان
 وعلوه الحان عنه فباعوا حصرا صعدا ثم باع صاحب الحان كل حجرة في ثلثان من رجل فصار دراهم
 منها حجرة قال محمد بن الشفعة لمحمد بن لا شتر أكرم في طريق الحان وقد كان الطريق مملوكا دار نصيب ^{لها}
 شفعان الجوار بطلما الشفعة من المشتري ، وفيه أحد من المشتري الذي لم يري الشفعة ما عدا ^ل
 لها كما لا شفعة فكان ثم عزل الحان عن القضاء وولى آخر يري الشفعة ، وأما إجماع الشفعة الآخر فمقتضى هذا القائل
 الثاني بالشفعة لو كان الأول أن يتأركه في الشفعة لأن القاضي الأول قد اطلعت معه رجلان اشترى دارا
 أحدهما شفعها فلا شفعة للشفيع وبما صار للأجنبي لأن شراء الأجنبي لا يتم إلا بقبول التوقيع بالبيع ^{لنفسه}
 ثم كونه شرفا يقوم وارضى الهل لغيرهم باع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فباع الشفعة في قول محمد بن
 وفي قياسه في الإجابة رج لا شفعة لهم حتى الشرب إذا كان الماء منقطعاً كما في العلو الماهل ^{رجل}
 باع داراً وأتته الصخرة معها البئر لو أراد أن يطلب الصفعة تولد لأنه باع والصخر على نفسه
 إذا بلغ أنا ثبت أن الشفعة تنبت بأسباب بعضها القوم من البعض فإذا طلب الشفع الغنى
 بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي أنه باي سبب يقضي فان بين المدعي السبب وثلا
 بل لا بد من البيع فزعوا وبطلاب المدعي عليه بالجواب فان تطلبا المدعي عليه ماله قيل شفعه

برأيا لما لم يقول المديعي فقلنا كذا ما دعيت فقلنا الذي يطلبه الفاضل ثم قلنا في الكتاب بمختلفه
 الله ما هذا الذي قبلك شعبة بعد الدار التي ادعاها المديعي فان سلب ان ينقطع التصويب
 بينه الا ان يقيم المديعي البينة على ما دعى وان نكل المديعي عليه لم يثبت له السقعة . آو . الا ان يقيم عليه
 والجواب اني قد استغرب هذه الدار التي من المديعي وحده وهذا لان الدار التي من المديعي دخل بها
 يستلزم كلف المديعي فامة للبينة على ان تلك الدار التي من يدور له فان اقام البينة على المالك
 يستحق بها الشععة وان لو كان له بينة على المالك ولكن قال ان المشتري يعلم ان الدار التي من المديعي عليه
 ما تنظم لدار التي في يد المديعي بحسب الدار التي استسرى بها له . آو . حلفه لا سبيل له عليه الا ان يقيم المديعي
 على الملك . وان نكل لزمته السقعة . ولكن قال المشتري آو . قد استسرى هذا الدار من يد المديعي
 بالشععة منذ سنة وقد علم هذا المديعي لتأنيده لم يطلب السقعة بقوله العائد له من يد المديعي
 هو هذه الدار فان قال المديعي طلب الشععة حين علمت كان صحيحا وكفاء ذلك فان قال المشتري
 حين علمت كان القول قول النصح وان قال النصح علمت منذ سنة وطلبت وقال المديعي
 لو طلب كان القول قول المشتري وهو كالكرا دار وحب صلحها البحر يورد . فاحصها لا الفاسم
 فقال الزوج حين صلحها البحر سكنت وقال ردوت حين علمت كان القول قولها وان قال
 علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها . ولو قال النصح لم يعلم بانسأء الا الساعة كان القول
 وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب . ولو قال المشتري انه يطلب الشععة حتى لا يفيق
 النصح طلبها كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشععة حين علم ذلك . ولو قيل في النصح
 علمت فقال المديعي يومى قبل هذه الساعة لا يقبل بوله الا ببينة . ولو قال رجلا ادعى سمعه بالخوف
 رجل لا يرضى الشععة بالجوار فأكفر المديعي عليه . آو . لا سمعه انه كان القول قوله ويحلف بالله ما هذا
 ذلك شعبة على قول من يرى الشععة بالجوار ولا يحلف بالله ما هذا فقلنا سمعه في هذا الدار انه
 على هذا الوجه يحلف بالله بناء على مدعيه فيقول حق المديعي . ولو كان دارين مثلا فبين لرجل من مصنف

صاحب الحق الذي يبيع بالخائض الذي يبيع على رجل بائعته من الأرض وقبض المصدق عليه ثم قال
 فادرس المصدق عليه دار الماطن فخرج أنه لا يبيع الجار متفجعاً فإن طلب الجار من المشتري بابه ما
 صاحب الدار ذلك خنزير الوفاء من الشفعة على وجه النجاسة كان له ذلك لأنه لو أدى عليه صنفه لو أقر به
 لزمه وبجلف فإن جلف لا شفعة له وإن نكل كان له الشفعة لأنه أقر أنه جار ملانق رجل المشتري
 من رجل عطر من أو دار بقم كتبت في المشتري فسمه أعتارها بقم فليل كلف الجار الشفعة في البيع الأول دون
 الثاني لأنه بالبيع الأول صار شر بقاء نفس الشفعة فيكون موافق من الطار في البيع الثاني فإن أراد المفتح
 أن يحمله بالله ما ردت لك إبطال الشفعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يحمله
 على هذا الوجه لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء لكن لو أراد أن يحلف المشتري بمجافته بالله أن البيع الأول ما
 نال منه كان له ذلك لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به يلزمه مكانه أن يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكرنا الأصل
 أن الشفع إذا أراد أصح خلاف أنه لم يرد به إبطال الشفعة كان له ذلك أي إذا ادعى أن البيع كان قطعة
 وكان نيا ببيعاً فطلب الشفع الشفعة محصورة البايع والمشتري فقال كان البيع بيننا بيع مما
 وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يصح أن يدعى أن البيع
 إلا أن يكون البيع بين باع متزاد البيع بذلك الثمن لقطعة فيكون البيع بيع محاملة ولا يكون
 فيه الشفعة لأن الذي ادعى لوجري هذا الاختلاف بين البايع والمشتري فقال البايع بعتة بمعاملة
 وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رعة أن كان البيع بين باع متزاد ذلك المبيع بمنزلة ذلك الثمن لقطعة
 كان القول قول البايع وإن لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك إذا وقع الاختلاف
 من غير ما دعي الشفع وقال القاضي الإمام على السعد قد روي أن باع بالأيام مائة لا بد أن قال
 الشفع أيضاً لأن هذا قول القوم أن العن إذا كان بمحض لا باع به مثله لا يجوز أن يشتري داراً باليه
 السعر وأراد الشفع أن يأخذ العن حصة واستلزام الشفع والثمن كان القول قول الأب لأنه
 من التملك ما ادعى من الثمن ولا يبيع على الأب لأن ذلك الاستحسان لا قول له ولو أقر الأب بملاوي الشفع
 لا يبيع

[illegible]

الا اكل وان كان الوكيل المسلم الى اكل جميع الطلب منه وهو خصم ^{وقال الشيخ} الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ربح والقاضي الامام علي السفة ربح ^{صح} الطلب ^{بسم} ولما سلم لانه في حكم التمسك ^{بمكان} هذا خمسة
 بمنزلة المشتري يكون حصلا في طلب الشفعة كانت الدار في يد لولاه ^{رجل} اشتري دارا اكونه
 بكر حظه بغير منه فاحمد الشفع الى القاضي بربو والداد يكونه او بربو ^{فاحمد} الشفعة بكرة النول كانت
 قيمة الكوة للواضعين سواء اعطاه الشفع ^{الارحيت} فسه له بالشفعة وان كان الصود ^{صلاه} معا
 فان كان الكوة للوصح الذي يريد الشفع ان يعطى ^{اعلى} فقه من ذلك ^{الشفيع} يطيه حيث ^{خالو} ما ^{الارض} كانه
 ورضي ^{للمشتري} بذلك فذلك ^{يعطيه} الشفع حيث ^{خالو} وان ^{لرب} من ^{للمشتري} بذلك ^{اعطاه} الشفع
 الذي يكون قيمة الكوة ^{متل} قيمة موضع ^{الشرء} رجل ^{المشتري} ارضا ^{بمئة} درهم وربع ^{مهما} الزاب ^{الشرء}
 الزاب بمائة درهم ثم جله الشفع وطلب الشفعة ^{قال الشيخ} الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ^{واخذ} الشفع
 الارض بصف الثمن وهو ^{خسبون} درهمان ^{بمئة} الثمن ^{علا} قيمة الارض ^{فدفع} الزاب ^{وعلا} قيمة الزاب
 المرفوع ثم يطرح ^{عن} الشفع فيه الزاب وقال القاضي الامام علي السفة لا يطرح ^{من} الشفع
 الثمن وانما يطرح ^{عنه} محبة الغصان فلوان ^{المشتري} كفسر الارض ^{بمئة} درهم ^{مما} الزاب ^{اعلا}
 كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر ربح ^{يقال} المشتري ارض ^{من} فلا
 بقدر ما احتسب فيها ثم يكون الجواب ^{على} ما قلنا ^{للمشتري} اذا ^{اشفع} الى الشفع واستعمله ^{تقاربا}
 ثم ربح الشفع وطلبه في الحال كان له ذلك ^{المشتري} مع الشفع اذا ^{اختلفا} في ^{المر}
 كان ^{القول} قول ^{للمشتري} مع ^{بينه} وان ^{اعطاه} البينة ^{على} ما ^{لا} في ^{يقضي} بينه ^{للمشتري} في قول ^{اليعنفة} ومحمد
 وقال ابو يوسف ربح البينة ^{بينه} المشتري ^{الفتح} اذا ^{اخذ} الدار ^{البائع} كانت ^{عنده} على ^{البائع}
 احدها من المشتري كانت ^{عنده} على ^{المشتري} والشفيع ^{خيار} ذرية وله ان ^{يرد} بطلت وهو
 بمنزلة ^{للمشتري} في ذلك وان كان ^{المشتري} ^{اعترض} ^{الد} على ^{البائع} برئ من كل عيب ^{هنا} اذا كان
 بها عيب علم ^{للمشتري} بذلك وفيه كان ^{للمشتري} ان لا ^{يرضى} ^{بالسب} ويرد ^{الشفيع} اذا ^{اخذ} الدار

بالشفعة وبين فيها ثم استحققت الدار ببيع الشفعين بالثمن على من اخذ منه الدار ولا يرجع
 البناء على احد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البايع يرجع بقيمة البناء
 ايضاً الشفعين اذا وكل بهلاً باخذ الشفعة كما لو وكيله فان قال المشتري بعد ما ثبت الوكيل
 الشفعة فان اريد يمين الشفع انه لم يسلم يقال له سلم الدار كما لو وكيله واتبع الموكل وحلفه
 وهو كالموكل بيمينه الدين اذا ادعى المدعى المديون ان الموكل ابرأه عن الدين فانه يومئذ
 الدين لا للوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما ذهب رجل اشترى داراً بالحياد ونقد النصف
 فنجوز به البايع فان الشفع ياخذ بالحياد لانه استقر بالحياد ورجل اشترى ارضاً بمائة
 درهم وقبضها فحضر الشفع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم تم العقد
 فنقد القس البايع فذهب له البايع منها خمسة من اخذ المائة معلم الشفع بالهمة لانه ان يسئل
 من المشتري من الثمن ولو ان البايع ذهب من المشتري خمسة من الثمن قبل بيع المس والمسته
 كان للشفع ان يسئل من المشتري ما ذهب له من البايع لان همة شفع من الثمن قبل بيع المس والوط
 باصل العقد كان للشفع ان يسئل من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد فمحل المس همة
 ليس يحط به من قبلك مبتدأ كانه ذهب له الا آخر الوكيل بالبيع اذا باع الدار الف تم ان الموكل حط
 عن المشتري مائة من الثمن صح وبعض من ذلك الحوط الاخر وهو المشتري عن المائة ويأخذ الشفع الدار
 الف لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد ورجل اشترى نصفاً شاعياً من دار وجزءاً من غيرها ثم تم المشتري
 فاقسم البايع وحضر الشفع فلما كانت القيمة بقضاء القاض فان الشفع اخذ من المشتري ما صار له
 القيمة وليس له ان يبطل القيمة رواية واحدة وان كانت القيمة بقضاء من له ان يبطل القيمة
 رواية ثالثة والاصح انه لا يبطل وله ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو كان رجلان اشترى داراً واما
 شفعيان واما شفع ثالث ايضاً فاقسم للمشتري ثم حضر الشفع الثالث كان له ان يبطل القيمة فان
 قضاء او بغير قضاء ورجل اشترى داراً ولها شفعان احدهما حط طلب الحاضر الشفعة فنقض له القا

تمام الشفع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي تفرق له القاسم لانه المشتري لا يبيع
الاول تام لتمام المشتري هذا لطلب الشفع الحاضر جميع الدار المتعة فان طلب المسه ، وعلم انه
لا يفتقر الى نصف بطلان شفعه ولا لولاها فاحضر في طلب كل واحد منهما الشفعة في المصنف بطلان
في كل واحد منهما لانه لطلب الدار بطلان شفعه والنصف الذي لم يطلب اذا بطلت شفعه
يطلب الكل بطلان ^{او هي} رجل واحد استاجر شفعها دارا لبيع في حق البائع والمشتري
ويوقف في حق المستأجر ان احراز المساجر البيع نفذ البيع الروال ما يوجب الوقف ويكون
المستأجر ان باخذ الدار بالشفعة وهو بخلاف ما لو اعاد ان يفضل فلا بالحق
او بالرد ولا شفع الدار مأكمل الشفع بطلت شفعته لان الاقل اما اذا شرطت في البيع
كان تمام البيع بالحق فقصي الغبل من له البائع اماهما البيع فان تاما جاز له البائع والمشتري
ولا يصح الاستأجر الا حاز به البائع ولا يطل شفعته وان استأجر لم يجر البيع ولكنه
طلب الشفعة فان طلب المسه من مساحا للاجازة رجل اشترى دارا فحضر الشفع واراد ان ياخذ الدار
من المشتري احدت فيها العناء والافساح لانه لا يشتريها منسبة كما هو ان القول قول
وان اقام الدية كالبدينه الله مع اوله ^{لقد} لو اشترى ارضا فحضر الشفع واراد ان ياخذ
فيها استجارا واحدا على حد الوجه وما يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكن باظهاره ان كان
مكن باظهاره بان قال حدثت فيها الاستجار لان لا يقبل قول المشتري ولان قال اشترى مني
وما واحدت فيها الاستجار قل قوله اذا بين وقتا لا يكون الطاهر وان قال المشتري اشترى
البناء فحضره ^{دعوى} ثم اشترى الارض احد ذلك او قال اشترى الارض بدون البناء او قال اشترى
البناء فعقل آخر فلا شفعة لك في البناء لانه فعل صار مغسوا وقال الشفع لابل اشترى منها محاي
احد في الناس يكون القول قول المشتري وفي الامتحان يكون القول قول الشفع لابل
بكر الشفعة في البناء لينفرد الصفعة بعد قيام سبب المتعة طاهرا ولا يفضل قول المشتري
ولو قال

المشعري وهذا البناء اولهم اسير الارض كان الفاء بول السري ومأخذ المنصع الارض بنون
 الساب وكذا اوله اسير الفصح والصف واما ^{واحد} هذا اسمع اسير الكل ^{واحد} بعند
 كان القول قول السمع استخساراً وان قاما الفصح كانت الفصح به المشعري وقول الي سب
 لانه هو المصاح في الفصح على قول يمدح انه به السمع فان اسير اسير به اسير الكل
 بعند واحد وادعى السمع انه اسير به ما كان القول قول السري وادى قال السري وهذا
 هذا الفصح من انذار بطرقة الى ما بالدارم ما عير ما به الدار ما به هم والاسير
 كل الدار بالدار هم فان دعوى قول السري في الفصح مأخذ السمع كل الدار عير الفصح وطرقه
 ان صله بالف فان حماد به الفصح فان القول قولهم بعند وادى صدق البناء السري
 قال كان الفصح الموهو به لا يستل على انطال السعة والاولان سركه السري في السري
 لا نظير حتى اسمع بقولهم الا ان عم الدار على الهبة فل سراج اذ رخصه رئيسه في الدار
 ما الجار حل السري وادعى السمع في السري هدم طائفة من الدار وادى به السري في القول
 السري والفصح به اسمع وان يوفى سبوه صاحب السعة عير الفصح به سبوه
 والتجدة وعصره في الدار الذي اقام الفصح به سبوه في الدار ولا سبوه في الدار ولا سبوه
 سبوه سبوه في الدار وادى في الدار ما بالدارم ما بالدارم في الدار به انه اسير في هذا
 بالف سبوه في الدار الا ان الفصح به اسير في هذا الدار الا ان سبوه في سبوه في سبوه
 الدار الاخرى سبوه في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار
 على اسم الدار البامه ولولوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه
 كان السمع كانا معاً ولولوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه
 في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه

في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه

رجل السري اوصافه من الحمار السري في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه في سبوه

الجار بعد ما علم الجار بقطع الشفعة الجارية لا نأخذ منه عوضاً بلت الشفعة الجارية بعد الجار بغير
 منه بغير أن يشتري بطل شفعته. ولو اشتري بغيره ليقطع ثم اشتري الأرض بعد ذلك ^{الشفعة} لا
 الشفع في الفضل لأنه قتل وكذا لو اشتري الثمن ليعزها والبناء لو لم يكن ^{الشفعة} اشتري الأرض بعد ذلك كان
 الشفعة في الأرض خاصة ولو اشتري قرية فيها ميوت والشفعة بغير ثم إنه باع الأشجار والبناء ^{نقطع}
 المشتري بعض الأشجار وهذا بعض البناء ثم حضر الشفع كان له الأرض والوقف طعن من الأشجار ^{والأشجار}
 يهدمه من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع ويلجج عن الشفع حصته ما قطع من الشجر وما هدمه
 من البناء لأنه صار مقصوداً فأخذ قسطاً من الثمن من رجل اشتري ثم باع له وأرجل أرض في ^{النهر}
 بجنبه ولا حراش في أسفل النهر إلى جنبه فلهما الشفعة جميعاً في أصل النهر من أصوله للأصله وكذا
 القناة والمير والعين لأنها من العقارات وتنتفع بالشفعة. وكذا القناة مفتوحة في أرض ظهر
 ماء في أرض أخرى فحينئذ إن القناة من مفتوحة لا يصحها شريكاً في الشفعة من رجل أن يضيف في نهر
 أحق بالشفعة من يجرى النهر فأرضه لأن الذي يجرى النهر في أرضه جارٍ وصاحب النصب ^{في النصب}
 شريك في البيع فكان مقدماً على الجار من أجل أن كثير اللون والخراج لا يشتريها أحد باعها
 من إنسان مع دأله قيمتها ألف وخمسائة بالف وخمسائة وللشافعي أن يأخذ الجار الشفعة
 ولا يأخذ الأرض قالوا كانت الأرض بغير واحد من أصحاب السلطان قسم الثمن وهو ألف ^{وخمسائة}
 على الله وعلية الأرض وهي العدة الذي يشتري واحد من أصحاب السلطان فأخذ الشفع المأذ ^{ها}
 بذلك أن يري به المشتري وأن كانت الأرض بغير واحد من أصحاب السلطان ولكنه يفتخ ^{ها}
 بغيره فيبقى الأرض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ثلاثة أقاليم ^{يكن لها}
 قيمة والحال يستقيمها في آخر الوقت الذي كانت متقيمة وذهبت رغبة الناس عنها رجل اشتري
 دارين في موضعين مختلفين أحدهما للثام والآخرى بالعراق في صفقة واحدة ما كان الشفع ^{بعضها}
 الدارين جميعاً فإنه يأخذ الدارين وليس له أن يأخذ أحدهما الدارين. وإن اشتري الدارين في ^{صفتين}

رجل اشترى دارا بمائة دينار وظل الشفع اشترى هذه الدار بمائة دينار فسلم نصفها وارفع نصفها
 اليك فقال الشفع نعم قال فقلت ذاك او تسلم الشفع وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة
 وعلما على ثلاثة اوجه اما ان تسلم الشفعة الدار ثم ابيع منها بيمينها او ببعضها بغير يمينها او
 سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل وان ظلت لك الشفعة في نصف الدار رتبة
 فيوطية بطلت الشفعة في الكل وفي رواية لا يبطل وفكر في الجامع ما يدل على ان تسلم الشفعة ^{البعث}
 لا يبطل شفعته في الكل وان صالح الشفع من الشفعة على درهم بطلت شفعته ولا يجب المال
 ان صالح على البعض المعين من الدار مع الصلح ويكون للشفع نصف الدار وبيع في النصف المشتري
 ولو كان الشفع قال المشتري وقد اشترى الدار بغيره بالوكالة سلمت شفعته او سلمت الشفعة ^{او قال}
 ذلك البايع والدار في يد البايع فان تسلم الشفعة او قال البايع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلمت ^{الشفعة}
 لانهم استحضانا ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لا جاك مع تسليمه قياسا واستحضانا فان قال ^{للوكيل}
 بالشراء بعد ما دفع الدار الى الموكل سلمت لك الشفعة مع استحضانا ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال
 اجنبي الشفع سلمت شفعة هذا الدار الموكل فقال الشفع سلمت لك او اعرضت عنها لك مع تسليمه ^{يا}
 واستحضانا ولو قال الشفع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار او قال اعرضت عنها لك
 لا يبيع تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحضانا ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال وبيعها
 للموكل او قال اعرضت عنها للموكل لا جاك ومخافتك مع تسليمه لا امر وبطلت شفعته ولو صالح ^{اجنبي}
 الشفع من شفعته على درهم معلومة كان تسليمها ولا يجب المال لانه لو صالح المشتري من الشفعة على ^{مال}
 بطلت شفعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما اذا صالح الكليل النفس الطامع على مال لا يجب المال وهو ^{عن}
 الكفاية وفيه اخص من يبرأ ولا يبرأ في رواية ابي سليمان ثم ولو اتانا اجنبي قال الشفع اصلك عاقل
 من الدار ثم على ان تسلم الشفعة ولم يقل لم قبل الشفع لا يجب المال على الاجنبي لا يبطل شفعته ولو قال ^{الشفع}
 البايع سلمت لك بيمين او قال المشتري سلمت لك شرا ولا بطلت شفعته وان قال لاجنبي سلمت لك شرا هذا

الدار كيركن ذلك تسليما ولا يتطل شفعته . وأن قال المذيع للمشتري سلمت هذه الدار لك أو
 هذه الدار لك أن كنت اشتريتها بنفسك . وذلك أن المشتري اشترى بها الغرض لا بطل شفعته لأنه
 التسليم بالشطر وتسليم الشفعة استقاط محتمل للعقد والحاق بالشطر لا يسلب عند عدم الشطر .
 ولأن الشفعين قال للمشتري سلم نصف الدار بالشفعة فأي المشتري لا يطل شفعته هو الصحيح وكذا
 لو قال الشفعان أنا فبيع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقى فأي المشتري لا يطل
 ولأن البايع والمشتري قال الشفعين ابرأنا من كل خصومة لك قبلنا فعمل هو ولا يعلم ثبوت الشفعة
 بطلت شفعته قضاء ولا بطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال أخوه اطل في محل فعمل ولم يتم
 قوله في القضاء بين أهل الله عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ولأنه لا يبرأ من بذار له ولم يعلم
 الموصل له ومات الوصي فبيعت دار الوصية ثم قبل الوصي له الوصية فلا شفعة للموكل
 في الدار التامة لأن الموكل الوصية قبل القبول فلا يكون جارا للدار الثانية . ولأن الوصي له مات
 بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بمنحها فادعى ورثة الموكل له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك
 لأن موت الوصي له قبل القبول يكون قبولا للوصية فنصرت الوصية ميراثا عنه لو رثته فاذا ثبت الملك
 للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار . وأما الخليفة ابطال الشفعة ذكر الخفاف رح فيه منها
 ما يكون ترهيدا عن طلب الشفعة . ومنها ما يكون ابطالا لما يكون ابطالا فانهما ان يذهب البايع
 للمشتري ويثبته على الهبة والمشتري يهب النقص للبايع ويثبته عليها فلا يثبت الشفعة إذا
 لكن الهبة بشرط العوض إلا أن هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك
 التبرع كالأب والوصي وغيرها . ومنها أن يصدق بالطر على ائسان ثم للمشتري يفضل بمثل النقص على البايع
 وهي الهبة سواء إلا أن الهبة لا يسحب مالا . والبايع لا يملك . ومنها أن يهب الهبة
 . فإن لم يترافضان إلى العاقبة الذي يهبه الشافع فيما يملك نفسه يصح ميراث الهبة ثم يبيع بقية الدار
 الموعود له بمقتضاها حال البايع . ومنها أن يهب الدار بشرط العوض إلا أن هذا هو الواجب لا يثبت الشفعة
 في الهبة

بشرط العرض اما في الروايات الظاهرة ثبت الشفعة في العبة بشرط العرض فان كان لا يأخذ
 الشفع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار الاجز منها ويأخذ الواهب كل العرض الاقل
 فلا يثبت الشفعة للشفيع فان في العبة بشرط العرض قالوا لما ثبت الملك للموهوب له ما يقضي
 اما ان لا يضمن الكل لا يثبت له الملك ولا يعطى حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء
 ويرى طلب من محمد بن نعيم يكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع وثم لا يثبت الشفعة للشفيع ما
 حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحقل القسمة فان كان لا يحقل القسمة كالبيت الصغير والمكان
 اذا وهب منها جزءا مطلوما شافعا جاز عند الكل ولا يكون الجاز ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري
 البناء ولا في صفقة ثم يشتري العروة بقرن غال فلا يثبت الشفعة في البناء لانه فعلى ولا يرغب الشفع
 في اخذ العروة بقرن غال فكان ترميد او كذا الوهب للبناء باصله ثم يشتري العروة بقرن عال وكذا
 في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفع ان يملأه البائع او المشتري بالامانة فاضل
 فزارع الشفعة ^{سواء} لم يملأه المشتري ليس له ذلك لان نكوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد
 المشتري نكوله لانه يدعى عليه شيئا واقربه لا يضمنه ومن الجملة ان يشتري سهما مملوكا
 بقرن عال في صفقة ثم يشتري الباقى بقرن يسير فلا يرغب الشفع فيها ببيع او الاكثر الثمن ويدونه لا
 اخذ الباقى لان المشتري يصير في مكانه فيكون مقصدا على المملوك ومنها ان يشتري الدار بقرن عال ثم يشتري
 البائع بدل ذلك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفع ان يأخذ الدار بالقرن لكثرة قيمته ولا يكون له ان يأخذ
 بالمبدل الظنفي لان الثاني بدل عن الثمن لا عن الدار وذكر المصنف رحمه الله تعالى في قوله لا يرغب
 ان الدار لابن صيغة في يد هذا الرجل ثم ان المدي يبالغ في دفع الدار عن ان يدفع اليه مائة دينار
 انها من مال ابنه عن ان يسلم الذي في يده الدار فيقول لا متفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدار بقرن
 المعاوضة فيضع الملك لابن دون الاب ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه
 كذا بناه او لا يملكه ان يشتري الدار من صاحبها الابن صغيرا له بالقرن الذي اتفقا عليه فيشتري
 المملوك

مستر غم أن المولى يدعي أن الدار لا تستحق البيع الشرعي فيكون صادقا لأن هذا لا يجوز من نوعه
 لأن الملك انما ثبت للدين بالسبب فإذا أدى الاب ملكا مطلقا كان مدعيها خيرا ذلك الملك لأن
 المطلق أقوى من الملك بالسبب على ما عرف أن القضاء بالملك المطلق قضاء بالزائد وفي القضاء
 بالملك بسبب لا يرد في الزائد. والشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فإذا شهدوا بالملك
 كانت شهادتهم بلا فصل وللزيادة. واختلف الشافعي رحمه الله ان الشاهد اذا تحمل الشهادة في
 بسبب ثم ان البائع غصب البيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وأمر ان يشهد والله ما نرى
 المطلق ظاهرا بعضهم يجوز له ان يشهد والملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز. وكذا اذا تحملوا الشها
 على الدين بسبب هل راجح لهم ان يشهدوا على الدين سدا ما هو على هذا الخلاف ايم والنقصان
 يقول بالجواز ومن جهة الخيال ان البائع يبرء من الدين للمشتري ثم يبيع الباقي منه لأن هذا
 على الاختلاف ايضا فلم يمتنعوا ان اذا تزوجوا بين هل ثبت الملك للمقر له بالافتراق قال بعضهم
 لا يثبت لأن الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا لا يبيع من العبد المادونة ولو كان الاقرار من
 الملك كان الاقرار تمليك بغير وجه. بعد المادون لا يملك ذلك ومن الخيال ان يוכל المشتري مولا
 بالتزاع فيشتري الوكيل ويبع ولا يكون للوكيل خصم للتمتع لأن هذا على قول محمد بن ابي القاسم
 . يكون المولى خصم للتمتع ليطالب منه الشفعة فانه مذكور المادون اذا اعترض الوكيل وانما يبيع
 من ماله من ان المشتري الاول ثم جاء بالشفيع وازاد ان يبيع بالبيع الاول على ما دل محمد بن ابي القاسم
 وعلى قول يبيع وصفه بذلك وعلى هذا الخلاف العبد المادون المدينون انما يملكه المولى
 بفراغ من التزاع فعاب فحضر التزاع لخصومة لهم مع المشتري في قول محمد بن ابي القاسم وعلى قول ابي يوسف
 التزاع وانما يضمن المشتري ومن جهة التزاع ان يوجب المشتري من البائع ثم يبيع من ماله
 يبرئ من ماله من المادون في اليوم ثم يبيع بقبه المادون صاحب التزاع ولا يكون للشفيع التزاع فلهذا
 الاول بلان صلت التزاع بالجزء بالشفعة واما بقية الدار فان صاحب التزاع صاحب التزاع فلهذا

ممد بها على صاحب الحان ومنها ان يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار باعترا الدار على
 ان يسقيه فاداعقاه ذلك المجلس اورد عن مالك عن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في البيع
 مولا رجل الاخرى هما بمنزلة الله وفي المسوط رجل الاجرة بمنزلة البيع فانه قال لو كانت الاجرة عند
 قبل المصير لا يجوز ولو اشترى العبد الذي هو احوال الرجل يطل العبد والكساف روح رجل الاجرة بمنزلة
 الله ومن الحكمة انه اذا اراد ان يبيع الدار بعشرة الاف درهم يبيعها بمشربين العام ثم يبيع ثمنه
 الاف وجسمه منه ويبيعون الباقي عشرة دنانير او اقل او اكثر او اراد الشفع ان واحد هاشم بن
 طار عن التعمه ولو اشترى الدار على المشتري لا يبيع المشتري بمشربين العام او بما يبيع
 اعطاء لانه اذا اشترى الدار يطلو له لو كان عليه من الدار يطلو الصوف كالوفاة الذي يبارك الله
 على الناس بمصدا ما له ربح له عليه دونه يطلو الصوف ومن جملة الاطلاق التعمه ان يقول المشتري
 ان اشترى الدار من فلان يكون ما يبيعها منك ما اشترى ويقول ردي في القدر اريد واحد ويقول طرحتها
 من ارجع او يقول ان اوليكها فان احسنت ان اوليكها فالتن الذي ياتي من رتبها وانكها فقال التعمه
 فانه سطل السعة وكذا لو بيعت المسدري لا يبيع احلا يقول للتعمه ذلك فقال الرجل السعد
 للتعمه ان لا فاشترى هذه الدار بكذا وهو يقول ذلك ان احسنت او اوليكها بما اشترى بها
 وليكها فقال التعمه ثم رتبها فانه سطل التعمه ولو بيعت المسدري الى التعمه رجلا فقال التعمه
 اشترى من فلان بكذا فاشترى هذه الدار بكذا من فلان هذا الرجل فقال التعمه نعم تطلو التعمه لان
 اتوان شترى هذا المسدري بكذا ولم تنفك به السعة وكذا لو قال ذلك الرجل للتعمه هذا الدار
 لك ولم يكن لفلان المانع فقال التعمه نعم تطلو التعمه لانه اذا ادعى المالك لنفسه فقد اقره
 له ولو قال للتعمه ان اشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى
 دينار فقال التعمه تطلو التعمه فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا
 غيره فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا فاشترى هذه الدار بكذا

وطالب التمتع الشبهة بمصلح المشتري من ذلك على ما قيل من جهة المصلحة المحضة من المص
 ذكره الله لا يجوز لأن جهة من الغرض ليست بمعلوم فإن لو كان يسلم البيع بالتعصيم من مزايعة من الأول
 للمشتري فيشتري رجل الجنب هذا السبب للتعصيم ما دهم أن التعصيم يسلم القطعة بما يجره، ^{فيحصل} المالك
 العوض لكل واحد منها بسم البيت للتعصيم وتب الدار للمشتري. أقامات الشفع بعد ما فيه
 القاضيه بالتعصيم هذا ان يقض الدار وقبل ان يقض القرض كانت الدار لو تمة التمتع ^{تفضل} لأن
 القاضيه بالشفعة بمنزلة البيع، ولو كانت التعصيم بعد ما يشتري الدار كانت ميراثا لو تمة
 والبراءة
 ولو تمة القاضيه بالشفعة التمتع وطلب المشتري من التعصيم ان يرد الدار على المشتري ^{رواه} في
 من جنس الثمن او من عرقه نصه الله، للمشتري ما له من الأول وبطل الزيادة لأن رد الدار ^{على}
 المشتري يكون عمله الاقالة والاقالة اما تكون بالقرض الاول، ولا يصح فيها الزيادة، وكذا لو طلب ^{المشتري}
 من السبع بعد ما فيه اقالة له ماله معه ان يرد الدار على البايع ^{رواه} في الدار، مع ان كانت
 والاقالة كما تكون من ماله بعد ^{رواه} في الدار، مع ان كانت الدار، مع ان كانت
 له قام مقام المشتري ويصير المشتري كالوكيل للسمسم يصح اقاله التمتع مع البايع ولو ^{من}
 الخص إلى ان يسوق المص ذكر محمد في الاصل اقله في اسقاطا معه ولم يذكر الكراهة ^{والإبطال}
 قوله ابو يوسف رجلا مكره، وعلى قول محمد رجلا مكره، وهذا من اقله له منع وجوب الزكاة
 ومنع الاسبق له على قول ابو يوسف رجلا مكره، والخص من اقله له منع وجوب الزكاة ^{والإبطال}
 السعة عند الوجوب لانه احيال الانطال حق واجب ومنع الوجوب ان كان الحارفا ^{سقا}
 يتادى منه بأس به، وقال الشيخ الامام شمس الاثره السرحية رجلا مكره لا احيال الانطال
 النفعة على كل حال لما قيل وجوب النفعة لا تنكح كالوراء ككتاب المال منع وجوب الزكاة ^{ويجوز}
 وجوب النفعة لا يكره الاحيال، انهم لا يكره احيال الطبع المصغر في نفسه لا كلاما، ^{ويجوز} المير طاهر مادرا

الجهاد للكا بصفة الأول في الجهاد القتال ومن يباح قتله والثالث في الأمان والثالث في الجهاد في قتال
 مسلماً الرابع في جاهد المسلم بكافراً والباس في أحكام أهل الردة وقه ذات الحرب ولا بأس
 في التراجع والبرية أما الأول لا بأس بالقتال في أشهر الحرام وهي ذوالقعدة وذو الحجة والحرم ووجوب
 وقلة البدنية بالقتال في أشهر الحرم أفضل فان كان قوماً لم تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإسلام ولا فإن
 قاتلهم وأكثروا قوماً لم يقاتلهم إلا من لا بأس بقتالهم قبل مجدهم هذه الدعوة والتجديد من أفضل
 ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا إذا رآه يديه جميعاً فلو أن أحدهما أو كلاهما لا ينبغي له أن يخرج وإما
 أن يخرج من الجهاد من الجهاد إذا كان في خروجه لمحسبهما المستقفة وأن لو كان له إخوان ولا يجد
 ويبذل قاتله أحد من أهل الألب والبر من قبل الألب وله ما في الأخران من الله لا يخرج لأن
 الألب قائم مقام الألب عند عدم الألب وأم الأم وائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبر بهما
 لا يخرج وإن كان أحد الأبوين مسلماً والأخر كافراً فأنفذ له السلم إليهما وسنعه للكا فإن كان لا يفرجه لشدة
 على الولد لا يخرج إلا أنه من كان الكافر يمينه فلا يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج لغيره ولا يقاتل
 لو أن الجهاد في الجهاد قالوا جميع فلو أن أبواه كان له أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفاً لركوب البحر وخوف العدو
 فأنه لا يخرج إلا إذا كان له أن يكون السفر مخوفاً لا بأس لا يخرج أن استغنيا عن مدته ولو احتاج إلى خدمته
 لا يخرج إلا إذا كان المرأة أو المصنعت ليهن عن الجهاد فأن كان فيها لا يجتمع لها الفلانة تنصير بالانكاح
 كان لها أن تنصير عن الجهاد ولا تأثم عليها ولا يعتبر أن لا يخرج في خروج الزوج إلى الجهاد وغيره وكذلك لا تأثم
 عليه نفقتها كالبنات والإخوان والعمات والخالات والذكور والصغير الزينة من الكبار الذين يفرق
 لهم إلا أن يحلف عليهم الضيعة ويسلأه كوكباً للدين لأنهم فلا بأس أن يخرج وإن كان منهم وإن كان
 عليهم الضيعة وإن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فإن لم يكن
 عنه ما يقضي به الدين فأنه لا يخرج إلا إذا كان الغريم وإن كان مالاً كحيل فأن كان مكفالة بأمر الدين
 وإن كان له مالاً لا يقاتل ولا يقاتل جهاً وإن كان له مالاً كحيل فأن كان مكفالة بأمر الدين

لا غلابة لأحد الكفيل على المذبذبون. ولما كان عند العمل ودافع وأدبها غيب ما أوصى إلى جلال يدع

الودائع إلى أيديها كان له أن يخرج إلى الجهاد. وإن كان ذلك خرج به طلب العلم في ذاتي والدفع له في كره هذا
في كتابه. وقد علم التأخر وإن كان له أن يخرج إذا لم يكن السهم هو ما وصفتها من خدمته. ولا يفتقر إلى العلم ^{أي} ^{أي}

مولاه. والمآثر فخره من السهم. ميرزا داود في الفيض عليهم الفخران العبد وجلاء الأمل في يد من مدان للاسلام

لأن الجهاد يخرج المراد من الأوس عند الحروب على السلطان وعلى ديارهم وعلى أموالهم ولا بأس بالعلم الذي لم يبلغ

العلم إلى ما بلغه من طاق العسل. وإن الرهائن. وأما فتح العرش من أهل الروم. من أهل من بعد العلم إلى الحق ^{أي}

ولما ملك الزاد في الرادام. لا يصره. تلمع الأضداد من أحرار. حسب العشر في طاق عظامها العبد. ^{أي} ^{أي}

ملازمته ما أخرج. وأدأ وفي القتال. ما هاهنا وأهل العبد. حسب على أهل العبد. ^{أي} ^{أي}

لجربوا إلى أحرار. وإن وصفا في نفسه. من طاقه. بعد أن لا بأس بالعلم. ^{أي} ^{أي}

دسه ولا يحس إلى أحد. ولكن لا يورثه. ^{أي} ^{أي}

الخطين. هو من الصلحاء ويرى من القدر. ومنهم من أهل العبد. يخرج من العبد. ^{أي} ^{أي}

أمكن الصلحاء الخروج من دهرهم. ^{أي} ^{أي}

للفساد. من الصلحاء. أحرار. ولا بأس. بأخراج العاشر في الصلحاء. ^{أي} ^{أي}

أخراج النساء. للخدمة. لا يمانه. ملائمة. بأخراج الإمامة. ^{أي} ^{أي}

أدب. ^{أي} ^{أي}

والتيغ. القتال. إلا أن يكون الصبي ملكا. وقد حضره موضع القتال. ^{أي} ^{أي}

لا يمانه. ^{أي} ^{أي}

الرجل. وقطوع اليدين. ^{أي} ^{أي}

الأي. ^{أي} ^{أي}

صواعق القتال. ^{أي} ^{أي}

وانه يقطع العسرى واضمح احد الرجلين والقيس والسياح الذي كانا للناس والفرج
واما السبي والعقود ما داموا قتلان او يجرضان فلا بأس بقتلها وبعد ما صاروا قتلان
لا ينبغي لهم ان يغنوا وان كان قتل غير واحد وعن أبي حنيفة ربح ان قتل صاحب الصوامير ^{حسب}
وكيس في الشجع والنجوة انه لا يتوهم من القتل ^{القتل} والقتل ^{القتل} ويوسر الاعى والمقعد ومفطوخ
والرجل وبأس الشئ ولا يترفع في دار الحرب لقوم النفس من هؤلاء والمسلمين بفن كل م
رحم محمد ^م المسلمين في دار الحرب الا الابعاء والاجداء والخدم فان قتلهم لم يضر ^{وا}
فلهذا فان قصدوا قتله فانه ان يقتلهم واما الاولاد والاخوة والاخوات والامام والاقوال
والخالات والعمات واؤادهم فلا بأس للمسلمين بقتلهم بالقتل ويبغى ان يكون القوة للمسلمين
والرايات سودا ولا بأس باقتل المصحف والحرب لفرقة الفرار اذا كان العسكر عليها ^{التي}
سبغوا لا بأس به قال ابو حنيفة ربح ان السرية مائة تامل الجند في ارجائه وقال الحسن بن زياد
اقتل السرية بغير اهل ولا يعقل بغير اهل ولا يملكه بالليل عند الحاجة ليم الضمان ^{بمصلحة} بالية
ويكون حمل رؤس الكهان في دار الاسلام وفيها ^ك منه الحاق الوهن والكتب عليهم لا بأس
ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لانه نوع من القتل وان كان في رفع الصوت تحريم على القتال
لا بأس به ويكون اخفاء الفرس في ذي عذيله يرهق الله ^ن ويكره ان يلبس المسلم ثيابا من
السلح فيه صورة انسان او طير فاما الشجع ونحو ذلك لا بأس به ولا يجوز رد السلاح ^{الحرب} الى دار
عبود نوحير يرضى ولهم ولا بأس في الحرب بمسلم كمال في قوله ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف ومحمد
يفادى بالمسلم اذا كان حيز المسلمين ولا عادي بالمال في قوله لا بأس بالبطول تقرب في الحرب
اجتماع الناس لانها ليست بلهو ولا بأس بجعل الاجراس على الخيل ^م في ان ينفذ الحق يقال بالقاء
وكسوان ^م يمدد الصلح ويكره الحرس واعان الامل واليه يحمل عليها لا يقال اما الحسن
يقال به بالارسية ^م في ذلك فانه لا يصح بها فلا بأس به ^م في دار الاسلام فقلنا

رسول الملك لا يصدق ويكون في الجماعة المسلمين في قول المجتهد مرجح وقيل لا يجوز ذلك ويجوز
 اخذ ما ذكره آخر الخبر كذا يستصحب كذا . ملك يصدق ولا بأس الرجل الواحد من المسلمين ان
 يحل له من المشركين ان كان يطعم السلامة او الكفاية بهم . وانك لا تطعم احد من الرعايا ثم
 هلاك النفس من غير فائدة . مسلم وقع في يد الكفرة وقرب القتل . ما هو من من يد عمقه
 ان كان يحفظ نفسه لولا يد عمقه فله بالخيار القتل الا لا بأس به . وان كان يعلم انه لولا يد
 لا يفتلكه لكان يده عنه . ولو اخرج المشركون سفينة في البحر فيها المسلمون ان سمعوا السمينه
 كان في سمه وان الاغنية في البحر فخرج كان في سمه في قول المجتهد . ما هو . وقال المجتهد ان
 احرق ان كان يعلم انه لا يجوز من الجرباس به . وانك . يحسن السبا . طمع ان يجوس البحر ان الوا
 عليه ان يطلع نفسه في ذلك . اذا قاتل المسلم المشركين في الحرب ولزمهم امولا فلا بأس . وكذا
 لو باع منهم عمرا او خيرا . ما هو . لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة ولا بأس بان يبشروهم
 لطلب المال . وانما قهرهم في اهل الحرب اهل مملكته بل في صاروا رعاياه . جازواهم منه . وان
 قهرهم بالولاية والسلطنة لا ملام . وكذا المسلم الواحد القوي يمكن يعرض الكافرين . كذا في المائة
 من المائتين في قول المجتهد . ولا بأس بان يبر الواحد من الثلاث من المائة من ثلاثمائة . ولا يبيع المسلمين
 ان يعرفوا ان كانوا اثني عشر الفا وكان العدو والكثرة قوله عليه الصلوة والسلام حرا . واما ربيعة
 ولم يثلب اثنا عشر الفا اذا كانت كلمتهم واحدة قال . مسلم انه اذا غلب على رعاياه فثلب لا بأس
 بان يفر . ولا بأس للواحد ان يفر اذا لم يكن معه سلاح . ان اثنين لها سلاح . وذكر في السيرة . فخص
 الفرار من الرخص . وكانوا لا يطيقون . ومن آمنهم . مع الرضا الى مصر والاصريين المسلمين
 لم يكن فرار من الرخص . مسلم هرب من العدو . في ربيعة فادسا به العدو وفساله عن اصحابه
 لا يبيع لعل يعلم موضع اصحابه . وان كان بالثلاثين الف . الفاعل لا يباح له قتل المسلمين ولا يبرح نفسه

فخرج من المسلمين جمعوا الاود وضوا الى رجل ابدخل دار الحرب ويشتري اسارى المسلمين منهم ما أخذ
 المامور يبيع آل الحضارة دار الحرب فكل من احب ان يحرره فله ان يشتريه المامور ولا يجوز قيمة الحرب
 لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري عبدا رقيقا اربعين اسيرا فلو اراد المامور ان يشتري
 اسيرا فقال الاسير اشتري فاشتره المامور بالمال الذي خرج اليه فبعض المامور ذلك المال ويبيع
 على الاسير بمسار مقصدا اليه فيرجع عليه كمن فسخ دين غيره باءد فانه يرجع عليه بما امر به دون
 وهو خلا من الوكيل بالثمن اذا اشتري بالكثر المهر به فانه يكون مشترقا لنفسه ولو ان هذه
 المامور يبيع الاسير قال الاسير عبدا ما قال له الاسير اشتريه بكذا لانه اشتريه بالمال المدفوع اليه
 ما اشتراه فان اشتراه الاصحاب الاموال خرج به دخل دارنا بامان ومعه اسناده او ابن عمه من اهل
 الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز اتفاقا قالوا بات ويجوز بيع ولد غيره ولو كان ملكا لاهل الحرب
 الى الخليفة ذكر في الحريه ان يملك له الهبة الا ان كان من محارم الهبة او لم ولد فانه يرد
 وروى هشام بن روح ان الحريه اذا هبت منه الى الامام يرد له وكان لها ان يرد الى دار الحرب وروى
 الحسن بن الحسين عن سماعة عن محمد بن ابي الحريه اذا باع اياه او اياه في دار الحرب لا يجوز وان
 الحريه الى دار الاسلام ملكه ان لو باع بيضا امان فالجدا ان الحريه اذا باع اياه او اياه في الحرب
 من المؤمنين المستامن يكون ان لا يورثه واية الحسن بن الحسين عن محمد بن روح ورواه هشام بن محمد بن سواد
 بن الحسن بن حور عن ابي البقيع او في خبري في قول عنه مسامحة منهم الفتيح الامام ابو بكر محمد بن الحسن
 وقال ابو الحسن الكرخي عن ابي الحسن الباق الحريه يرد جاز هذا البيع جاز ولا فلا وروى عن
 عن ابي يوسف روى ان الحريه اذا باع ولد في دار الحرب من حريه فخر او مسلم مستامن حاز البقيع عند
 روح ولا يحرر المشتري على الوراء اخو مسلم والود وعند ابي يوسف مخرج اذا خرمه في الرد يصير على الوراء
 وعن ابن عباس قال لا يحرر روح ان باعه الحريه من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من غير
 ملكه للسري. وروى عن ابي الحسن ان يباح للمشتري ان يشره وان اشتراه جاز ولو اشترا

للمشتري. وقال بعضهم إن اقتراء المسلم في دار الاسلام لا يملكه وإن اقتراءه في دار الحرب وأمره ان
 يترك الاسلام ملكه. والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحربي ولدا في دار الحرب وانصفت الروايات على أنه
 نعه في دار الاسلام ومنع من بيعه في دار الحرب على قول العامة ما. أمره المشتري في دار الاسلام.
 أحلف المشتري أنه لا يبيعهم مملكته لأن البيع وإن بطل في أمره حرام ملكه ما لم يملكه ولا يبيعهم
 لأن حرمان الحاج لا يملك التصرف فيه لأصا ولا معه فلا يملك المشتري ولا يبيعهم إن كان الحاج
 مري حارب هذا البيع لا يملكه المشتري بالأجراح إلى دار الاسلام لأمره طائفة لم يملكها وإن كان الحاج لا يملك
 حارب هذا البيع إن أمره المشتري أن يملكها ملكه وإن أمره طائفة لم يملكها. الصحيح أنه إن أمره طائفة لم يملكها
 له وهو طائفة لا يملكه سواء كان الجميع مري حارب هذا البيع أو لا يملكها وإن أمره طائفة لم يملكها
 ويبيع أهل الدار ما يملكه في داره سبيها. إن يملكها إلى دار الاسلام ذكره الشكر في حرب طائفة مري حارب
 وأمره طائفة لم يملكها في حارب الأسرى مرفوعة. ١٠٢. أن تعاقب الرأ حربت طائفة وأمره طائفة لم يملكها
 أمرها بغيره وهو دفعه إلى بطلانها حلها مري حاربها مري حاربها بالأسرى والعون والرجال
 وأكلت بحلف ذلك كان القول والزماء وتكون حرة. ١٠٣. إن يملكها بالاسلام يجوز، ويصلون
 ويبرئون الرأ وحده والادان مع ذلك ما عدا عليهم المسلمون وسومهم فأسرى منهم مسلم
 تلك النساء قالوا إن لم يكونوا مريين بالصودية والرق للمكلم يجوز شراءه. ١٠٤. إن يملكها بالاسلام يجوز
 سله فكذلك والادان لهم بالادان بالاسلام ثم عدوا لادان كانوا مرتدين يجوز استرقاق سائرهم
 ولا يجوز استرقاق كبارهم كالأحرار من أهل القرية. ١٠٥. إن يملكها بالصودية للمكلم كانوا أرقاء
 يجوز سبيهم واسترقاقهم ما إذا ملكهم النساء حاربهم مسلمين يصلون دار الحرب ما كان ماضيا
 مسلمة أو كتابية حاله وطهاه ولولم وقد نزلت روايات بكونه وطهاه عبد أجمدة. ١٠٦. إن يملكها

هذا المسلم امرأة كتابية حاله وطهاه

فصل في ما يجوز ولا يملكه - إن يفعل في دار الحرب

أما أحمد بن محمد بن أسير العسكر شيخا قارا والاميران يعوض من حقيقة إمكان العوض شل حد بينهما
على حد يتم بقليل جان العوض من القيمة وتكون الهدى يتجميع العسكر. وأن بعث أمير العسكر رولا
على العبد وقا جازا أمير العبد ولرسول الامير جائزة فاخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة
العبد ومكافأة اخيار الامن. هبة. ولأن أمير العسكر استاجر العسكر اجيرا بكثرة من اجل القتل فمر مالا
الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت الزيادة على اجر القتل بالملء لأن أمير العسكر يتصرف بطريق
النظر كالفقيه ولو استاجر الفقيه للدين اجيرا بالايقتاب فيه الناس فعمل الاجير وانقضت المدة
كلت الزيادة بالملء ولو ان الفقيه او أمير العسكر قال استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل ما كنت
الاجر في ماله كالفقيه اذا اخطأ في قضائه كان قصاؤه على القضاة وان تعد المحور كان ذلك عليه
لو ان
امير العسكر استاجر قوما مشاهرة لسوق الغنم والرمال حيث ما ولد ويرى بين المكان جازوله
ان يزيدهم غنا وربما كابد في ما كرمهم وغنمهم قدر ما يجتهد الاجير وحده. ولو قال أمير العسكر لاسلم
او فني ان قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لا شيء له. ولو استاجر ان يقطع رؤس
من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر عشرون دراهم لان قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستيثار عليه و
رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيثار عليها. ولو ان أمير العسكر استاجر مسلما او زبدا ليقول
كافوا في ايديهم لا يجب الاجر لنا. معلان بينهما فرسان ارا واحد هما الهاياة ولي الاخر لا يجزى الا
الهاياة في الركوب لقتال في قولهم في الركوب لغير القتل لا يجزى على التمهات في قولهم لا يجزى ولا
يستحق
واحد منهم ما سيم مارص

فصل في الامان

اذ غرى المسلمون والحرب اختلعت وانهم يدعون الى الاسلام او يقاتلونهم من غير دعوة قال ابو بصير
رج الدعوة انضاض فان ترك الامير الدعوة وقا لهم واطاعوا عليهم وصبا نسلهم وصبيانهم واحرق حصونهم
جازوا ن ظفرهم واحذر دوابهم ولم يقدر على اخراجها كان له ان يقتل دوابهم ويحرق الحوم ويدفن
اسلحتهم

تحت ثلاثين فان وقع في قلوبهم الكفر يجحدون بالاسلمة حتى قبالصحتهم وان طلبوا الامان منهم
 فاجابوا بامان يدعهم الى الاسلام والقبول الجزية فان ابوارهم الى ملتهم ثم يقتلهم فان امنهم غير
 الامان امنهم من مسلم رجل وامرأه وولداه وامن المريض والشيخ الكليل الثاني لا بد من اهل اقل
 مال الوارث ويصح امان المكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاخر في دار الحرب
 ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع ملك
 الفدية وقيل يحد من يجوز امانه ولا يصح امان الصبي في قولنا يجب في رجل حتى يبلغ ومال يحد اذا
 مراعاة امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان الخنوع اذا سبغ
 العد وجازبه الاسلام وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها امان لا يجزئ ان يغصبها منهم وكره له
 ان يطأها لانه يكون معه العهد ولو كان المواسير ايدى بهم كان له ان يسرقها او يحد اموالهم
 ينفقهم ولو كان صفاس المشركين قاتلو المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء ومستامون من المسلمين
 او من اسلمهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يروا الى المشركين بصر بوجهن ويقتلوا ذلك المشركين
 دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا يجنب الكفارة ولا الذم ولا لو تترس المشركون بالمسلمين
 لا بأس باليدينهم ويقتل الكافرون المسلمين وكذا الوقت للمشركين على صور مصرها صور السلطنة
 مع ما ذكرنا من انهم اليدينهم واذا ظهر المسلمون على بلد من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشاء
 قتال اهل البلد ليساوا وسب النساء والذرية وان شاء اسرق الكل وان شاء تركهم احراقا وحرقا
 عليهم وهو في ارضهم بالحيار ان شاء تركه الا راحته في ايديهم عندنا ويضع الخراج على ايديهم
 والجزية طرئتهم وليس للامام ان يقتل الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي
 ان لا يقتلهم فان قسمها في دار الحرب فقدت قيمته في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الاقرار عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله يملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا الاموات واحد من الغنا
 قبل اقرار الغنائم بلاد الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغنائمين وعندنا يورث نصيبه

وأما الحكم الذي فيه من الأحرار عند ما تاركهم الدد في تلك الغنائم وعدة لا تتركهم كالأيتام تركهم
 بعد الأحرار ولو خرج الإمام بلاد من بلاد العرب وقسم فيها الغنائم قبل الأحرار فهذا لا سلام يترك
 هذه لانه لا يخفى ما صارت تلك البقعة من دار الإسلام من دار الأرياف والدور والسنن والاربا
 والساء والدعية ونظم الكل من الغنائم حادثة مولاهم وأولئك هم الأحرار وأولئك هم الحغار منهم كل
 ما هو معلوم مازة فوالله ولو وضع الحراج على الراسهم حاربه والقسم التي تقسم بين الغنائم ^{ويجب}
 فيها النفس ما يصيبها المحبت من المسلمين وأما ما ملأها من الأثام وثقله من وجبة السرقة وحلوا بغير
 الإمام يكون بآء بعد ما يجدد روح ولا يجب فيها الحسن عند الأيو ح الحسن بياض من كلفة الأشر ^{طعن}
 أفتان يكون جماعة والساني ان يكون دحر دار الحرب باذن الإمام وعد صاحبها ما لها ^{أفتان}
 أو قلها أو كثر يكون عمده بمسماها الحسن ائيلهم الإمام أوله وأذن ومن الكفار وحلوا دار الإسلام
 فطعنهم المسلمون وما هو من ظهر وأعلمهم واحد وإما كان لهم ثم تقسم قوم آخرون من المسلمين ^{لا يشاركهم}
 الدد في ما أصابوا وكذلك دخل المسلمون دار الحرب ونحوها ومنهم من أهلها ثم يحق لهم الدد لا ^{يشاركهم}
 الدد ولا تفتل السلطة صار من دار الإسلام فلا تتركهم الدد بثلثة لهم حطة الغنيمة وإن لم ^{يقاتلوا}
 أحدهم الدد والعقمة المحتش قبل حل الغنيمة من دار الإسلام فانه متارك الغنائم عدوا وقلنا في
 دار من أوصار مجروحاً من أهل دار الإسلام وما انظره ثم طعنوا فيه بمتارك الغنيمة في الغنيمة
 ولكتاب الأمر للرجل من العسكر وضع القتال بين العسكرين ولم يكن الاستيلاء بهم وعوا ثم خرج
 الأسير قبل حرازا الغنيمة بالذل كان له السهم في الغنيمة وكذا أخرج بعد الأحرار قبل ^{القسم}
 فانه أوله العسكر ومن أسلم من أهل الحرب قبل القتال وقتا لا الكفا عتيا يضرب له ^{السهم}
 ونحو ذلك ما عايناه من الأحرار قبل دار الإسلام يعلمون الإمام منها وأول الطعنه عند
 حابة فقد رباحه منها السلاح لانه يستعمله أو لانه كان له سلاح نفسه تميزه إلى ^{الغنيمة}
 هذا الأصناف وليس الغنياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الدابة بمنزلة ^{ها}

بعد الاستثناء. وأن باع شيئا من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد اليه إلى العينة وإن أخرج
طعام العينة إلى رارة الأسيلا من العينة رده إلى العينة وإن أخرج الطعام رده ^{إلى} العينة
كان. فممنوع به لا به غيره القطعة ولا منعه عليه إن كان فعلا وكان غنيا وأسمع به عدو
الأخراج يتصدق به، ويقسمه. ولا أن من أن يده من بيت أو سهم من الغنيمة أو يده من دابة
في الحرب باع له ذلك كما يباح كله. وأن لم يكن مأكولا كدمن النعنع ليس له أن ينفع به
والعرب وعليه رده إلى العينة لأنه بمنزلة الطب ولا يأخذ سلاح العينة ودرس العينة
مع سلاحه وورسه لأنه لا ضرورة إلا الاستعاضة بالقيمة. وإذا أخذ الفاري شيئا من المباحات
لا يكون في يد أحد إن كان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكر والعذ
والخشب يكون ذلك عينة ومحببها الخمس وأن لم يكن له قيمة فهو من لخد ولا حس فيه لأنه
بمنزلة الماء والكلأ والخراب إذا لم يكن له قيمة فإن لخد في دار الحرب ماله منه كالحب ومجوه
و عمل منه الله. يجوز ما يده من العينة إذا لم يكن الصعة مسمومة لأنه مال مسموم في حقه
يعرقل وأن لم يكن لما حوز منه وجعل منه سنا كان الممول له لا م صار ما لا يجره فلا يكون
وأن ألق في دار الحرب من العينة ماله قيمة لأصحابه لأنه لا يملك فيها حق التامين ^{بصل}
الأحرار بدار الإسلام فيكون منزهة مالا حربيا. ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف
وأن تلقوا ذلك لأصحابهم. وما يجوز الاستعاضة به للمحتاجين عند الحاجة ^{بصل} يجوز
الذين كانوا معهم ونسأهم اللاتي كن معهم لداواة المرضى والجرح وسأج لردهم إلى أمان
الأجلاء منه فلا يباح له أن يأكل شيئا من العينة. فإذا أذبح الفاري عن العينة أو غيرها
للأكل عند الحاجة رد حلهما إلى العينة لأن الجمل ليس بمأكول ولا من العلف فإذا أخرج
سرية بغير نفعيل الإمام وأخرجوا في طلب العلف فما أصابوا يكون غنيمة يجب فيه الخمس ^{بصل}
السيرة وكذا لو فتوا أو فاسلوا يكون غنيمة فلا يختص بها القتال سعدنا. وبسبب التميل

للامام واميرالمسكر فان نقل الامام واميرالعسكر ويجعل الغنيمة من الغنيمة التي وقعت في
 الغنائم لا يجوز ولما يجوز التنزيل ما كان قبل الاصابة واذا انقل الاصله وقال من اصاب شيئا
 فها هو واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشترك غيره في ذلك
 وان مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثا عنه ولو قال من اصاب جارية فها هي
 رجل منهم جارية واستبناها مجيضة في دار الحرب لا ميراث له وطبها في قول البيهقي رضي ^{والسلب}
 محمد بن يحيى له وطبها ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اسلم كافرا كان له سلبه ^{حقيقته}
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وزياب القتل وسلاحه وما معه من مال الحرب
 او على وسطه ودابته وما عدل ذلك فليس بسلب وكذا لك ما كان مع غلامه على دابة اخرى
 فليس بسلب ويجهز التنزيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك وان قال النفل من ^{اصبا}
 شيئا فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيما سواه وان بقى شيء مما لم يرسله فغنيمة ^{الخمس}
 فاربعة اجناسه لساير الغنائم يشترك فيها التنفل ولو قال من اصاب شيئا فله الربع
 او النصف بعد الخمس فيما سواه

فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا ويقسم هذا الخمس على ثلثة اسمهم لليتامى والمساكين
 وابناء السبيل وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله
 صلاؤه عليه وسلم خمس الخمس فذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رحمه الله لم يسطر ^{يكون}
 فلا للامام وسهم ذوي القربى سافط عندنا وعند الشافعي رحمه الله لم يسطر وعندنا لو صرف هذا
 السهم الى ذوي القربى بعلة الفجر جاز ثم يقسم الاربعة اجاسا بين الجند ولا ينبغي ان يقسم ^{فيل الاثر}
 بل بالاسلام فاذا قسم نفدت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة من الغنميات فلم يجز للامام
 حولة بنقلها فقسماها بين الجند جاز يعنى بقسمها بينهم ليجلوها ثم قسمها في دار الاسلام

بحكم المذبح دار الحرب قبل سمي العناتم والاحرار و سائرهم في الاحرار سائرهم في العناتم
 يتشاركهم بعد الاحرار ولا تنقطع مسابقة الدار الاسلامات احدى احرار العناتم بل والاسلام
 سائرهم العناتم في دار الحرب والسالك ان يبيع الامام العناتم في دار الحرب فان المذبح
 يسار له الخمس في الحسن اذا احدى المسلمين عنيته فاحدوها حيزه علمهم العدد واحد
 سائرهم من المسلمين م جاء عسكري واحد وها من العدد وكاتب العناتم للأحرار دون
 اولين وله كان ذلك بعد الاحرار بل والاسلام وحب على الاحري دون الاولين الامام اذا قسم
 ماله ودمع الاربعة الاحاسر الى الحمد وملك الخمس في الم الحمد ما كان في الم
 بل لو دمع الخمس الى اهلها وملك الاربعة الاحاسر في يد سلم الخمس لاهله وهذا كالعناتم اذا
 ماتت لوصلة المساكين ولم دمع اليهم حم هلك كان الهلاك على المساكين وله اعطى النصف
 وربعه والثلث للمساكين مهلك البناء هلك من مال صاحبه خاصة ولو ان الامام اودع
 عنيته في بعض الحمد قبل سمي العناتم ولم يمس ما فعل حتى مات لم يمس سائر اذ اراد
 الامام سمي العناتم من العناتم نصر بلفظ العناتم سمي له ودمه له سمي العناتم
 والرايين فيه سواء هو قول المجتهد في ربح وقال ابو يوسف ومحمد والسابع ربح نصر بلفظ
 ملة اسمهم و قول المجتهد في ربح لا سميهم لانهم من قوس واحد وقال ابو يوسف في ملة
 لفرس ومن دخل دار الحرب ما ربحه من قوسه وقاتل واحدا كان له سهمان العناتم عنيته
 السابع ربح ادمان مرسه من ماله هو والواحدة لا يمس سهمان العناتم وان قتل انسان مرسه
 الواحدة مرسه العناتم فهو فارس وان عنيته عاصب وصحة العناتم فهو راحل ولو ناع في
 بعد دخوله دار الحرب بل ساه العناتم له سهم راحل ولو ناع بعد العناتم له سهمان فارس
 لو اخرج مرسه او يدها واعان وقاتل من اهل الاسلام استأجر مرسا واحد دار الحرب وقاتل ملة سميهم
 وكذا ان اساحر مرسا ودخل دار الحرب وقاتل ملة سهمان العناتم ولو دخل دار الحرب راحل لم يمس

فرسا واستجارا ووجهه وقاتل فارسا فله سهم راجل. وقال الحسن فضاذا دخل في الحرب راجل
ثم اشترى فرسا ووجهه واستجار واستجار وقاتل فارسا فله سهم فارس. ولو عرقنا نسلموا
في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا هو الكاف في البر سواء

فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتدبيرها كان من العرب او المولى وان
وليهم امير فامرهم الامير يتبعه لا يدرون ما هم بنفعون به ام لا كان عليهم طاعته معانيرهم
بالمعصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومن
من يقول فيه النجاة فليطاعه لان مخالفة الامير امر لا اذا انفق الاكثر ان فيه الهلاك فيخذل
يتبع رأي الاكثر. ولو ان الامام كتب الى امير العسكرا واوليا فلا نال امير العسكرا يكون اميرا على حاله
امره ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل الى العسكر. ولو كتب اليه انا قد عزلتك فوصل اليه الكتاب
اوله يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصرنا واوليا فلا نال ان كان لا اول
ان يصل بهم الجمعة على محضر الثاني ولو كتب اليه انا عزلتك فوصل اليه الكتاب ليعلن ان يحط بالثاني

فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولوا اهل الحرب على اموالنا واخرنا وهاجنا هم ملوكها عندنا فان ظهر المسلمون بعد ذلك
فوجدوا المالك القديم قبل الغنمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا بعد الغنمة في يد من وقع في سهمه
من ذوات القيم اخذوا بقيمته ان شاء. وان كان مثليا لا ياخذوا بعد الغنمة فان اشترى مسلم
منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالفقن ان شاء. وان وهبه العدو من مساهل
المالك القديم بالقيمة ان شاء. ولو اتى بمملوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم
المسلم القديم ياخذ قبل الغنمة وبعد ما بغير شيء في قول الجعفي في ربح. وفي قول صاحبيه ياخذ
القيمة. ولو اتى المكتوب ارام الله له والديهم ثم ظهرنا عليهم واشترى رجل منهم احدا

بمقتضى ما كل حال وفي الحرب فاشترى رجل منهم امره ربيع المشري عليه الفرض من مائة دينار، ولو استأجر
 المسلم العبد الماسور ومنهم من حاربوا حتى واحد المالك العبد، ثم يعينه ان شاء الله ولو ملكه بالهدية، وان استأجر
 من غيرهم لم يخرجه الا دار الاسلام، واما من احرى ان يملكه ان يأخذ من اثنائه من الفرض الثلث ^{بغير}
 ان يعرض للبيع، وتأخذ من المشتري الاول بالثمن الاول، واذن المالك ان يملكه بما يخرج مملوكه من
 دار الحرب ما لم يطلب سهم الاستعطاف، ومن محذور ان لا يسقط رداء المولى الماسور منه
 بعد اخراج المشتري كان لورثته ان يأخذوه في قول محمد بن حنبل، ومن يفتقره في قوله لا يرد
 ان يأخذوه، ولو اشترى الجارية الماسورة للعدو وحل باجرها الا دار الاسلام، واسترجعها ^{في} ١٠٠ سنة
 بداهتهم اشترها من غيرهم واجر جهال دار الاسلام كان المشتري الاول، الحق بالاحد ان الاثنا القديم
 لهم ما حدها المشتري الا ان السهم في المالك لا يكون الا ان كان للعدو ان يأخذ ما كان احدها للسهم الاول فليس
 للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول، بالتمسك الموهوب له اذا وعتهم ربيع
 لا يكون للمواهب الاول ان يرجع الهبة فان رجع الموهوب له الاول كان للمواهب الاول ان يرجع الهبة
 فان استقر العدو على اموالنا نظهر المسلمون عليهم قبل احوار دارهم وامرهم اموالنا فاشترى
 للمالكين بغير شيء، ولو اشترى حربي عبد مسلم واخره من دار الحرب فاعفاه او بعت او كاتبه ^{بغير} من دار
 فاستقر له ما تم ظهر المسلمون عليهم، فتوا جميعا

ما يكون اسلاما ١٠٠ الكافر ما

الوثنان والذمي لا يورثه احد، الله تعالى اذا قال لا اله الا الله بغير مسلم حتى لو رجع عن ذلك
 ولو قال فاعلم بغير مسلم فان قال فاعلم بغير مسلم في كل شيء في كل شيء واليهود والصابئة او اهل
 لا اله الا الله لا يعتبر مسلما ما لم يقل محمد رسول الله من اليهود والصابئة فغير من بعد الله تعالى
 الا انهم يكرهون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فانه يفر برسالته لا يصير مسلما، قالوا آلله ووالله انهم
 المسلمون فاعلم واحد منهم ان لا اله الا الله واحدهم ان محمد رسول الله لا يملك فاسلامه حتى

عن عيسى عليه السلام ان ضارنا يقول انابري من النصرانية وانكادني هو ديا يقول انابري من اليهودية يجمع
يقول دخل في دين الاسلام لان من اليهود من يقرن برسالة النبي صلى الله عليه وسلم يقولون كان رسولا
الى العرب لا الى بني اسرائيل فلا يسميهم مسلما باقراره برسالته ويوحده انية الله تعالى فيقولون لا يسميهم
الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم لو قال اسلمت لا يحكم باسلامه لا يتم يقولون المسلم يكون
منقاد الى الحق مستمعا واخذ من علم الحق فان ظاهرا مسلما مثل عثمان بن عفان قد تركت دين النصرانية واليهودية
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل ولان ظاهرا قد بدلت في مستسلم وان
يدل على ان يكون مسلما وان لم يسل حتى يصلي جماعة مع المسلمين يكون مسلما وان مات قبل ان يسل وقيل
ان يصلي جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد روح اذا قال الرجل اني مسلم فقال اسلمت كان مسلما
لا له خاطبة بمجواب ما كلفه به فكان اسلاما ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه
لاحتلاله ان يكون متبرعا من اليهودية ودخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فينقل اليكم
باسلامه وعن بعض الشافعية اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل را
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اذ اراد منه بدخول عداوة في الاسلام اما الجوهري اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لا يتم لا يدعوه لانفسهم وصف الاسلام بل يدعونه شتما
منهم كافر بقرعة الاسلام الا انه صلى مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان الشرايين لا يصلون بالجماعة
على هيئة جماعة المسلمين فيحكم باسلامه حتى لو اكره يصير مرتد حتى لو صلى وحده لا يحكم باسلامه حتى
دوس رضى عن محمد بن عبد الله يكون مسلما اذا صلى الى قبلته المسلمين وقال لنا طغى روح اذا صلى الكافر في
جماعة او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صلى الجماعة
يصير مسلما ولو اذ قد يصلي خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحكم باسلامه
الامام الذي المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على انه صلى مع اصحابه واحدة في جماعة صلى

واستقبل في ثلثي الليل في حلقته مسلماً ما لو كان اماماً او عمره ذلك وان شهد وظاهر كان يؤذن وهم
 مال حلقه مسلماً ما لو كان الاذان منه في الكعبة السبع وان مالوا سجدوا في المسجد فلو لا انهم
 ما سجدوا في نعوذوا في المسجد وان قالوا ان شاء الله صلى الله عليه وسلم ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صلى
 صلاة لا افضل بها دينهم في نعوذوا صلى الله عليه وسلم واسعدوا بلساناً وعرضوا الشائع اذ ادركوا
 في وقت الصلاة يصير مسلماً. وكذلك في صلواته في وقت الصلاة بالجماعة فان في عزاء الرب
 لا يصير مسلماً وان صام او حج او ادى الركعة لا يحكم بسلامته وطاهر الرواية وروى داود
 في صحيحه ان رجلاً من آل أبي طالب قال في نعوذوا بالاسلام فان رأوه بهذا الاجرام ولو شهد
 مع المسلمين اوب مسلماً. وان لم يسمع من الناسك او شهد الناسك ولم يركبوا
 وان شهد واحد وقال له صلى الله عليه وسلم لا عظم في جماعة وشهد آخر وقال انه نصيبي
 كل نصيب بها دينهم وبالله على الاسلام. واداء الوعد بهذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شهد لا اله الا الله وكانوا في الاسلام ما لا يبالوا على من محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نعوذوا
 على الاسلام بحكم بسلامته ولومات الله عليه لان هذا الانعام في الاعمال لا سلام طاهر
 على الطاهر كما لو كان لا سلام لم يكن مسلماً وكذلك غيره. واداء في الحديث في صحيحه
 فيهم رجل في دار الحرب اوسع منه وماب يصلح عليه ان يستر بالجلود ما لا يستر به في الصحيح
 مات في دار الحرب هو على دين ابيه وان ادخل دار الاسلام ما كان معه ابيه. واداء في الحديث
 وان مات الاخوان بعد ذلك فهو عا ما كان عليه وان لم يكن معه واحد من اهل بيته
 بسلامته اتعالت في رايهم ولو اسلم احد في دار الحرب في الصحيح بسلامته لا يملكه
 لا يملك احد الاوين في دار الاسلام ثم سجد الصحيح في ذلك من ذلك بصدقه واداء في الحديث
 مسلماً بسلامته العاقل صحيح عند ما يحل لرب من اذنه والكفر ويصلح عليه اذ مات في دار
 الحرب في الحرب. واداء في الحديث انما هو الاصل في الاسلام. واداء في الحديث

الاسمي عات بالدين سواء يكون كراهة الكفر أو العلم الرجل رجلا كراهة الكفر ما يصير طوا أو أمكان
 إن عات كراهة إذا لم ير الرجل المرأة العزباء فريد وبعده ^ع وجهها يصير طوا أو أمكان في روى عن أبي سعيد
 بن جبير عن رجل من أهل الرجل أن لم يكن كان الأمركاء الكفر المأمور وأوله كفر. وقال العصة أو لا ^{إذا علم}
 فر بل رجلا كراهة الأمر بصركا وإذا علمه أو عوا بالاريد ^{هو طوا} وكذا في غيره فإنه في كراهة الكفر ما يصير
 إذا مرها بالاريد دلالة ربه كمر المأمور ومن ربه كمر العزباء فريد رجل صرب امرأته فعات
 مسلم فقال ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص ^{حكم} في كراهة مسلم
 عن بعض أصحابنا ^{حكم} رجل لو قيل له أنت مسلم فعلا لا يكون ذلك كراهة ^{حكم} في كراهة مسلم
 إذا فعله ليس من أصل المسلم ^{بعض} وقال الشيخ الإمام الراشد رح إذا لم يكن ذلك كراهة عند
 الناس فعوله حيلة ليس مسلم بعد ذلك ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 حاقه مع ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 عات على عاصفة طاه ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 الزوج عات على امرأته ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 رجل أراد أن يصير عمو ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 لأنه إن يقول ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 وإذا قيل لرجل الاضحية الله ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 لو رعى من الله ومن الاسلام أن فعلت كذا كان يمينها أن لم يفعل ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 وكذا لو حلف على أمراض ما قال هو يهودي أو نصراني أو يري من الله إلى الله الاسلام ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 فليس وقد كان فعل طان كان فاسيا لا يعلم أنه كان فعل ولم يفعل لم يصير طوا أو أمكان ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص
 كذا وقال محمد بن الأئمة السرخسي رح الاضحية الله أن كان الرجل يعرف هذا معناه ولا يعرفه لا يكون طوا
 لا فلاحه ولا المستقبل وأن كان حاهلا أو كان عند الله كمر في الحاجه كمر في الحال وفي الب ^{حكم} في كراهة مسلم طال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العسل رح لا ص

الشوط بصبر كما والاد كما باذر الشوط وعند انه كفر صدق الكفر والرضا بالكفر كفر رجل امر بجهنم طأ
 وطه على الايمان يكون كما ولا يكون عند الصنع مؤمنا رجل قال استغفني امرأة اردت ان تكفر بصبر
 بكافرا رجل قال اعيم بالفارسية كبر بغيرين كما كره في الوان لاد به نضيج ذلك العمل الكبر
 قال الثوري حين ذكرك بصبر كما ورجل ملا في احصاء الكثرة المال الحرام والحلال عند
 لا يحكم بكفره مسكران صرب امرأته فعالت يومئذ من نفسه كراهيتين من في فقال لا تم طلقها
 ثلاثا قالوا فيج الثلاث لا بد ان يكون مسكرا ما طالت الثلاث واقع وان كان مسكرا فافترده السكران لا يصح
 استحسانا فيج الثلاث على كل حال امرأه قالت ان زوجي ان لم يتركني فتمسكت بصبر منذ هذا
 اذ اردت الحلال لانها اراد الحلال بعد ما تبت الكفر وعن ابي بصير به السلام امرأه قالت ان
 طلعي والكفر فقل يحد والكاح نصراني اسلم فاب ابو عبد الله فقال ليتني لم اسلم الى هذا
 الوقت حتى ارب منه ما به بصبر هذا لا بد من الكفر ونظركم رجل قال امر حصى الكنفية فقال
 لا اصليها اليوم اختلفوا منه ذكر الناطع عن محمد بن ابي طالب قال قال الرجل لا اصلي بحمل وحوالي
 احد هالا لا اصلي بعد صلواتها والطاء لا اصلي بقولك فقد اهدى من هو حرمك والكتاب لا يصح
 سقا ومجاهد هو هذه الوحد الثالث لا كفر والواجب لا اصلي وليس يجب على الصلوة ولو امر بها
 محرمها بصبر كما فر قال لا طيع روح على هذا اذا طلق وقال لا اصلي لا يكفر لان هذا اللعط يحمل
 وزله اب علامه محرج وقال يا رب تاخذ مني واحد ولا تاخذ مني عشرين وانما جمع المال اجتهد
 ولا فائدة ان تاخذ ظل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ارجوا ان لا يصبر كما والا تله رؤسك في
 ما لم لا ان الظلم ان ياخذ ما ليس له والديا والارث كلها هي امرأته ماتت ولدها ماتت هي بكبر
 بار محمد بن سنان قال الشيخ الامام الرازي رحمه الله ان لا تكفر فان الله في ما عصى الله في ما لم يصر
 امسك مرصه ولتستعمل عليه فقال ان شئت توفيني مسلما وان شئت توفيني كافرا قال واحد
 من العلماء بصبر من ذلك وكذا الرجل اذا ابتلى بمصائب فقال اخذت مالي واخذت كل شيء فلما

تفعل اليك وماتنا به كره بعضهم وما اسبه ذلك من الامور اجاب هذا القائل وقال ما يحكم من الله
 لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري علي لسانه حرف واحد ^{منه}
 فان انما مثل هذه الكلمات الطولى لا يجري علي لسانه من غير قصد فلا يصح في رجل قال ^{خبر}
 روزي بر من فرسخ كن يا بن كذا في من رويها كن يا بر من جرمي قال ابو نصر الدوسي بصيرتافرا ^{باسم}
 لان الله تعالى لا ينسب الي الجور في فعل ذلك، فكفر ^{قيل} الامرأة بتحيد دانه وقال لانك
 بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد
 انها لا تعرف وحده نية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها، ^{ان} اذا اتى الرجل ابن من الانبياء
 لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لوله بيعت نبيا لا يكون خارعا عن الحكمة لا يكون كفرا وان
 اراد به الاستخفاف بالعدو كان كفرا، ولو قال بالغارسية الكوفلان يبغي ما روي ^{في}
 يوحنا لولاد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امره الله بكذا لا افعل
 او قال لا اؤنس بها او قال لو امرتني الله تعالى لا افعل او قال لو كان القلب في هذه الدنيا ^{جبه}
 لا يصلح كان كافرا في جميع هذه الكلمات، اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في بيت ^ك او قال
 بعض العلماء لو قال شر البي صلى الله عليه وسلم شتم فقد كفر وعن ابي جعفر الكبري عن من قال
 النبي عليه السلام بشر من شعرائه فقد كفر، فذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر ولو قال
 جن النبي عليه السلام فذكر في نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يفتخر على النبي عليه السلام
 وعمر ابن مقاتل روي من انكره ^{في} الخيرة عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامة على
 نبينا لا يضره ان يجهل نبوته ومن راعى المعوذتين لم يستامن القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا
 ومن تمخا ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر بن الباقر لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا
 في الاصل ^{في} كذا الربا ونكاح المحارم، ولو تمنى ان الله تعالى لولا يفرض صومه رمضان لما شق عليه
 لا يكون كافرا ^{ان} قال الشيخ الامام ابو بكر الباقر والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل روي انه لا يكون كافرا ^{ان}

انما يمكنه ادعاء حقّه ولو تمخض الاكل فخرى لا يبيع لا يكون حراما كان كفر الانا باحد لا يبيع .
 ما يحده . ولو قال ان هذه الطاعات حملها الله عذما عليها ان ذى اوطاعتها مسحة عليا لا
 كره . وقال ان لا يبرهن اعمق علماء هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كفر الى ما ولد ذلك وما يولد ما طاب .
 ولو تمخض انه لا يحرم الرى والطلم والعسل مع حرج او اللولمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هو كره لان الملا من الانفعال . ع . بحكمه والعدا . رحلان اختصهما من صفات الاسد هما
 لان الزايفة وهما به حد . امام است وكان اسم الشفيع محمد قال الشيخ ابو القاسم رح لو كان كفر
 لان هاهنا الناس لم تقتصر الى النبي صلى الله عليه وسلم بل كان كفر بالرسول . رحلان يسمها حصة
 فقال احدهما صاحب فروبان بنه واسمان يور وباحدا كجك ك قال الشرحم لا يكون كفر
 ولو قال شوي بخدا كجك ك قال بعضهم يكون كفر او الله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الامام
 وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حامد رح لا يكون كفر او الا حوط متحد يد النكاح . ولو ان رحلان
 رحلان وقال بالفارسية الروى خدجها استندوى يستأنم قال الشيخ ابو القاسم
 يصير قد لا يدعى انه يظلم الله تعالى . وقال بعضهم لا يكون كفر لان المراد من هذا الكلام في الر
 الهويل وون التحق . ولو قال كره لان بيضا مر است ان ذى يستام لا يكون كفر لان النبي صلى
 عليه وسلم يطالب باذاع الحق ويصون منه . رجل قال لغيره اعطيني حنفي والاخذ بك يوم العدة
 . الى الخاطب نور الخاوي . هاهنا اسوهى قال الشيخ الامام ابو بكر الشيخ لم يكن هذا كفر وطلان
 سماه قتال احدها الله يع يحكم بيني وبينك وقال الاخرى بالفارسية خدجها كرهى مرشدا
 او قال كرهى مرشدايد مال ابو القاسم رح يصير مرشدا لان الله يع يحكم بين عباد وجبا الموى
 والصعب والريه . والد في حله واحد . رجل وضع قبا في موضع وقال سلفها الى الله
 قال مره سلفها الامم بجمع السارقا ذاسرقه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 انما رجل بيته وبين غيره حصوة فقال رجل حكم خدائى حين است فقال احوى حكم خدائى

حجة فلم يلقه أبو القاسم بح هو كذا لا تفسد صفات بأمر الله فيه رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما
 للأخر يا تابعي روي فقال للأخر من علم حجة دائم قال أبو بكر بن النافعي بكسر النون استخف بالعلم
 رجلان بينهما خصومة فخما أحدهما مخطوط الفتفاء والعتوى فقال الخصم ليس كما افترقا وقال
 هذا وهما من عرض الناس كان عليه التعريف رجل قال قصصه تريد خير لعين الله تعالى ما لا يكون
 كذا لأنه يبله بهذا ان هذه نية فمن الله فيه رجل قال لعالم كبير الحريز علك ان اراد مد علم الدين
 كافر رجل قال كذا ما روي كرمي خذي دموع فيك ويد لا يكره لان المراد بهذا ان الله في كذا
 رجل قال في غضب لا مراد ان روي سعيه كذا وان فاعله تركت وان خذله مرافقه قال
 يكون كفا وسئل ابو نصر الموصلي عن رجل ما مل في ذلك اياما وله محبة قال هو عند العالم
 انه يكون كفا رجل قال لا امرأته يا كافرة فقالت انك انزلة فظلمني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هذه ردة وتجر على الاسلام وتجدد النكاح والعود الى الزرع ولو قال كذا له باخرة فقالت لا بل ان
 بينهما مخرقة رجل تزوج امرأة بغير مهر فوال الربا والمرأة حذرا ورويه امير المؤمنين كذا
 قالوا يكون كفا لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما ان يعلم الغيب
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت رجل قال انا اعلم السرورات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل فان قال هذا القائل انا اخبر باحبا والحق اباي بذلك
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من ان طاهنا تصدقه بما قال صدق
 بالقرآن على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاحبار من الحق فلما شئت
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب واليهين نصراني انه مسلم فقال عرض على الامام
 حتى اسلم عندك فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فسلم عندك فاختلوا
 قال الفقيه ابو جعفر روي لا يصح كذا لان العالم يفتدي الى الامام يفتدي غير العالم رجل قال القوي بار
 خذ من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روي ان اولاده انهم لا

لأن هذا اللفظ يدكر ويؤنثه ذلك ولو قال أي خلق من يكون كقوله امرأة طالت لزوجها توسر .
 خذي دأية فقال نعم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح يكفر الرجل لأن السر والسر واحد
 ومن ادعى علم الغيب كان كافرا . وعن شاذليون حكيم ربح ان امرأة بعثت الى زوجها السموم .
 في رمضان على يدي الخادم فطابت الخادم في الرجوع الى المرأة فاطهمت المرأة فقال شاذليون
 بيننا شيء فقال الكلام بين من مثل ادوين امرأة فقال شاذليون حكيم لامرأة تعطين الغيب قالت
 نعم فكتب مثل ذلك للمحمد بن الحسن وكان هو من اصحاب زفر ربح فابا محمد ان جد والكاح فافها
 كبرت . رجل استعمل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي ربح الجماع في الحيض كقوله الاستبراء
 وضلال وليس يكفر . وعن ابراهيم بن رستم ان استعمل الجماع في الحيض مطاؤا وكان النهي ليس
 للتحريم بل يعرف النهي لا يكفر لانه ان عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استعمل الجماع فيه كان كافرا
 وعن ثعلب الاثمة السرخسي ربح ان استعمل الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل . رجل قال عبد
 الله بن عبد الخالق ربح ان الغفار وعبد الرحمن بالحق الكاف في آخر الاسم قالوا ان قصد ذلك
 يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد وكان جاهلا لا يكفر . وعن من سمع ذلك منه ان بطه
 الصواب وهذه فصول عشق واحد هان اسلام الصبي الجاهل والصبي عند فاصح وكذا
 اسلام العتق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام مند لم يكن اسلام المكمل
 عن الكان حريا وان كان ذميا لا يكون اسلاما . ومنها كفر الكافر ان الكافر قبيح وعين مكفر يكون كفرا
 لو ان الكافر بالاعتقاد والاتلاف عضوا ويضرب مولده وقلبه ملته بالايان لا يكون كفرا استخفا اذا
 كفر المسكر ان كان تعرف الخير من الشر والارض من السماء فأكفر يكون كفرا بالاحكام وان كان
 لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا وكفرا ان كفره خفي
 ومحمد ربح تحريم امرأته ولا تمتلئ بيمينه ولا يبط لسانه لا يقتل ولا يترامد . والعقود والمجون
 في الكتب المعروفة قال مشافها ربح هو في حكم الردة بمنزلة الصبي . واما الجاهل اذا كفر فله ينكح

كفر لجعلوا فيه فالجهم لا يكون كفرا بعد بالجهل . وقال بعضهم بصرياً فوالا بعد
بالجهل . وأما الهارل والستيزي إذا تكلم بالكفر استخفاوا ومراحاً واستهزأوا به كما مر على الكل
ولأن كان اعتقاده خلاف ذلك وأما الخطيئة إذا جرى على لسانه كلمة الكفر بعد أن كان أراد أن يقول
بما ليس بكفر محرم على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفراً عند الكل خلاف الهارل لأن الهارل
يقول وهذا لأنه لا يبرئ حكمه والخطيئة من محرم على لسانه من غير قصد فيه ٢٠٠
أحمد والجبورات لأجل السر وقوته في المحام قال الشيخ الإمام أبو طاهر محمد بن محمد بن
ذلك فهو ليس ولا يكون كفراً أصلاً فيجب لوجه لسانه في وقت الخلعة واليهام ١٠٠
وبما أنه ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر هذا هو كفره والمذنب يوجب منه لا على قوله السر
إذا صرح بالبل والسيرة الخوارق لم يوجب المحام والعداء فالجما عده من العلماء يكون كفراً إذا نادى
كفره ذلك أسد الكرامة ولا يكون كفراً أصلاً فيجب يوم القيوم يستلزم منه في ذلك الكرامة
في عظيم ذلك اليوم ثم اعطيه الكفر يكون كفراً وإن فعل ذلك لأجل السر لا لعظمه ١٠٠
لا يكون كفراً وإن أهدى مجموع السرور إلى أسان سنا ولم يرد به عظيم اليوم وأما ما قيل
على طاعة الناس لا يكون كفراً وجميع هذا اليوم ما لا ينعطف على ذلك اليوم ولا بعد من هذا
بالكفر . وعن الإمام أبي جعفر الكبير إذا عذب الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم السرور أهدى
للمسكين مائة يربط به عظيم يوم السرور فقد كفر ما لله وحط خطيئته . وأما قوله
على رأس ذلك . فمسلم وضع على رأسه ثلثون الفحوص قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن أبيه صام في الأيام
ذلك قال رحمه هذا الجواب إنما يصح إذا فعل ذلك صريحا ولا ينعقد له بصرياً ٢٠٠
ذلك وظن أنه يصبر به كافر فيصعب به الاستصحاب في الدين فإنه يصبر طرأ وحيه عند
رحم الله طالبين فقال ذلك يريد به تفصيح ما لم يكون كفراً

ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال ابره و بدل و فوبر من جنانست كه جود و بدل و ملك الموت استغفوا له ^{يكون} انا اكسرهم
 كذا و قال بعضهم كبر و قال بعضهم ان فلان له امل و له ملك الموت يصير كما و اوان قال ذلك كذا ^{الاب}
 لا يصير ^{رجل قال} فلان اصابني رصيد قال بعضهم يكون كذا و قال بعضهم لا بد ^{رجل قال} من امر وهو لا يصير
 ملاء بمحمد من حسناته كه جود بهوي و يجتم على كذا ^{رجل قال} فلان صاحب العصابة ^{رجل} ارما
 و كذا ^{رجل} محمد و ردد كانه نوز ياد و كذا و هو خطا عظيم و لا يكون كذا الا ان عند اهل ^{الجماعة}
 لا به و بالحد هذا كله و لا ينأحر موده عننا جله ^{رجل قال} فلان جان محو احد و اذ يكون كذا ^{رجل}
 قال فلان ^{رجل} بيا بجي منو بدش و درست مي باشد و محرم من كذا و هذا است يكون كذا ^{رجل} الا و الله ^{رجل}
 الانسان ^{رجل قال} فلان حله من سمان مبدل و كذا من جنة و ملازم يكون كذا ^{رجل} الا ان الله يقم صور ^{رجل}
 و ^{رجل قال} فلان مرابط ^{رجل} من اهل حلافت و بر زمين تو يكون كذا ^{رجل قال} فلان دست خدا در اوست
 كذا عند البعض و عند بعضهم لا يكون كذا ^{رجل} الا ان الله يريد به التجارة مطامع طالبها ^{رجل} اين سخن از وي
^{رجل} بعضهم يكون كذا و قال بعضهم لا يكون كذا ^{رجل} الا ان الله يريد بهذا المعظ طلب النجا ^{رجل} عن ظله و النجاة
 و اهل ^{رجل} من اهل بيته ^{رجل} من كذا و چنانكه تو من ستم كذا ^{رجل} يكون كذا عند النجا ^{رجل} قال الكور
 حنة ^{رجل} مراد و هدم و اذان و ي بسانم ^{رجل} قالوا ان كذا ^{رجل} الا ان الله ينزل به ^{رجل} و بعد له ^{رجل} و الله عليم
 ارا اذان ^{رجل} با الله ^{رجل} فقال السخايف سو كذا ^{رجل} من محوهم سو كذا ^{رجل} بطارق و عمان و ان
 ا حلفوا فيه ^{رجل} قال بعضهم كذا ^{رجل} السخايف و قال بعضهم لا يكفر فان ^{رجل} قال سو كذا ^{رجل} مغلطه حوافم ^{رجل} انكر
 محوي ^{رجل} طلب من مسلم ان يرض عليه الاسلام ^{رجل} فقال المسلم مني ^{رجل} و انم ^{رجل} قالوا يكون امر و هكذا ^{رجل} قال
 او يضرب امر ^{رجل} صفت نرسائه ^{رجل} چیست ^{رجل} فقال الضرب لا ادر ^{رجل} يكون مرتدا و كذا ^{رجل} و قال المسلم صهي ^{رجل}
 چیست ^{رجل} كذا ^{رجل} الا و ري ^{رجل} لا يكون مسلما عند عامة العلماء و ^{رجل} مات ^{رجل} فقال ^{رجل} اخر ^{رجل} بعد ^{رجل} و اناسه
 تر بود ^{رجل} يكون كذا ^{رجل} رجل عظيم ^{رجل} عن ^{رجل} فقيل ^{رجل} ان ^{رجل} من ^{رجل} عي ^{رجل} تر ^{رجل} و يقال له ^{رجل} ان ^{رجل} قامت ^{رجل} عي ^{رجل} تر ^{رجل} و فقال ^{رجل} لا ^{رجل} كذا

رجل قال لمن عليه الزكوة ان الزكوة مقال الرومي قالوا يكون كقرا قيل هذا اذا قال ذلك، واوجه الراجح
 في الجملة رجل قال من تاسر فلان بغير استحقاق، فيكون قال تالين ذو بازوي من مجاع است مرا جيزي كم يند
 قالوا يكون كقرا رجل قال خوار باركران في خاها و قال خوار باركران خريدم كذا كرا ن خاها ^{اختصاصا}
 قال بعضهم يكون كقرا لانه ادعى علم الغيب. وقال بعضهم لا يكون كقرا لانه انما قال ذلك بناء على ^{الدليل}
 لانه يدعى علم الغيب. صحاح العامة فقال احد يموت رجلا وقال رجل ان مر ككسيه ^{قال بعضهم} مبد هذا
 يكون كقرا لانه ان بعضهم لا يكون كقرا لان هذا التامع في وجه التامع. رجل خرج الى السفر فصاح ^{المعنى}
 فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا. رجل قال خوش كاري است به نمازي قالوا يكون كقرا. رجل قال لغير
 مرا جيزي تاري ده قال بحق هر كس ياري دهد من يظلم و ناحي ياري وهم قلا بعضهم يكون كقرا ^{سكرة}
 بعضهم لا يكون كقرا. رجل قال لغير بخانه فلان روي و امر معروف كن فعلا فلان در حق من حدها
 كذا و بر امر معروف كنم قالوا يكون كقرا. رجل قال عدا رجل عترة ذراهم فقال صاحب الدين للمديون
 اريد كانه مدين جهان بدو كذا ميدان جهان ان جهان باي مقال له المديون يدكر به تاه بيب
 بيا مت بان دم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روي بكفر المديون لان هذه السخفات ^{سه}
 بالقيمة وقال غيره من المشايخ لا يكفر رجل قال لامرأته خانه چنان با كن چون و السماء و طار و طار
 يكون كقرا. وقال الشيخ الامام ابو اسحق روي ان كان الرجل جاهلا لا يكفر و ان كان عالما بكفر رجل قال لغير
 جهوه بلزق قال المنزلي مع به لزو لا يكون كقرا لانه مراد بهذا التامع و نبيج الاموال. رجل قال لغيري
 انظرا عن ترمي و قال اي جهود لا يكون كقرا عند العلماء و ان قال الخاطب تروى لو سكت ^ط
 لا يكفر الخاطب. و ان قال الخاطب عبيد بن عام يكفر الخاطب رجل قال لغير و اخذ في فريده ^{وانه}
 خويش و ان قال اكثر المشايخ يكون كقرا و قال بعضهم لا يكون كقرا. رجل قال لامرأته با كافرة فقال
 الكرجين نبيج ^{يا} كقرا المرأة و لو قالت الكرجين امه لمدار لا يكون كقرا. و لو قالت الكرجين نبيج
 نبيج فقل لغيري جعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء و كقرا المرأة و قال بعضهم مضاف نبيج ردة المرأة

لاقتصر ردة ولا تبين من زوجها وبينهما الفاضل وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها
لان الفاضل يجبرها على الاسلام ويمتد بدالكاح والعود الى الزوج. ^{او} أمّا قالت لولدها ايته فجهه ^{اي}
كفرجه او اي جهه رديجه قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفر او قال بعضهم يكون كفر او قال ^ظ رجل هذا لا لفا
لولد اختلعا فيه ايضا. ^ن والاصح انه لا يكون كفر ان لم يرد بها كفر نفسه. ^ن رجل قال لابنته اي كفر خذني
قالوا لا يكون كفر لان الدواب مما تاكله الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يردون ^ن
كفر انفسهم. ^ن رجل قال خذ شعالي برأسه انكوا من است يكون كفر الان الله تعبر عن المكان رجل
قال في كاذب باضع رجل فقال خذني تع مراني دروغ ترا است كذابت ياكوي خذني بزي دروغ
توبكت كذبت قال بعضهم هذا قسري ومن الكفر رجل قال لغيره نماز كن فقال لي مرد نماز كونه صحت ^{كل}
كوانست ^ن طراي طراي يكون كفر. ^ن رجل قال لغيره حرام مخو فقال ليك حلال خرابار تابوي ايمان آدم
وبيش وي مسجد كنم يكون كفر. ^ن رجل ضرب الخمر فقال مشادي مر تراكه بشادي ماشا داست
وكرمكاست تراكه بشا داست ^ن ديست يكون كفرا والله العادي

باب في معرفة الحكماء وأعلامهم

الردة لا يرث من مسلم ولا من كافر ولا ينفقه الله ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم من الردة ما اكتسبه في حالة الاسلام عندئذ يخرج الشافعي روح يوضح ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حالة الردة عند الرجعة روح هو منزله الفقه يوضح ذلك في بيت المال. وقال صاحبنا يكون ذلك ميراثا للمسلمين. ومجود الردة يكون عودا الى الاسلام واذا الردة يعرض عليه الاسلام في الحال فان اصله ولا قبل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلثة ايام لم ينظر امره ولا يؤجل اكثر من ذلك ويرث من عليه الاسلام كل يوم من ايام الطجيل فان اسلم يقطع عنه القتل وان اهان يسلم يقتل وان تصوف نقرناه ردتة فهو على اربعة اوجوه منها ما ينفق في قوتهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت جارية بولد وادعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع رقتة ونسبها لولدها

ويتخذ منه تسليم التسعة والجمع على عبده المازود. ومنها ما هو اطل بالانسان في النكاح
 ولا يجوز له ان يتزوج امرأة سبيلة ولا زمة ولا ذمية لا خسرة ولا مملوكة وتحرم عنه
 وحيد بالكلب البازي والرمي ومنها. ^{مسما} هو موقف عبد الكل وهو المقارضة فاذا فاض
 بتوسعه قولها. ان اسلمت ذاك المضارضة وان مات او قتل على رده او الحى بدار الحرب
 روي القاضى بلجامة نطقت المضارضة وتفسير عتاقها من الاصل عند ابي يوسف ومحمد روي
 اتبعه روي نبط الاصل. ومنها ما اختلفوا فيه في نكاحه كالبيع والسر والاحارة والاعتان ^{الندير}
 والاكاتة والوصبة ونفء الدين عند المجتعة روي ان هذه التصرفات موقوفه اياها اسلم
 عدت وان مات او قتل او قضى بلجامة بدار الحرب شغل وعند صاحبه نفقة ^{الا} الان
 عبد ابي يوسف روي تغد كما تغد من الصحيح ويعتبر بغير عاتق من جميع المال وعند محمد روي ^{مد}
 تغد من المريض. ونصرف الكتاب في الورد نافذ في قولهم فاذا اعتق المرتد ^{روايته} ٢٨ م عن
 السلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهم الا ان انما يبرت منه بعد الوارث
 لا قبله ما عتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا
 وتركه مستغزاة بالدين فعتق الوارث عبدان تركته ثم سقط دين الغرء فانه ينفذ اعتاق
 الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغرء فاذا سقط حق
 الغرء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يبرت بعد موت المرتد وسلم
 ارتد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الابن وله معتق مسلم كان ميراث الابن
 لحقه لا لمعتق ابنه لان الابن انما يبرت من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات الابن
 قبل موت الابن لم ير ميراثه الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن بعد وفاته روي ثلاث
 روايات روي الحسن عن ابي حنيفة روي انه يرثه من كان وارثا له وقت الورد ويجب
 كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض قبلته بعد رده او ولد له ولد من علوقه ^{بعد الورد}

لا يبرئهم عن ابجينة روحه رواية يبرئ منه من كان وارثا له وقت الرقة وان لم يبرئ من الموت
بل يخلفه ولأنه منه. وروى محمد بن ابجينة روح انه يبرئ من امرئ من كان وارثا له عند
او عند موته سواء كان موجودا عند الرقة او حدث بعد ذلك وقال شمس الأئمة الأخيرة
اذ انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقض بالحق حتى رجح المرتد
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الرقة لان الحاق قبل ان يقضى ^{بكونه} به القضاء
مبني على الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجع الى داره او وجد الاسلام في كل
وجد والنكاح على قول ابجينة روح تحلل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني لان عند الرقة ^{لا يكون}
طلاقا وابطاء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف روح رفته وابطاء لا يكون
طلاقا. وعند محمد روح كلاهما طلاق. ودية المرأة وابطاء لا يكون كطلاق ويقع الغرقة عند عامة
بردتها وعند البعض لا يقع. اجمع اصحابنا على ان الرقة تبطل عصمة النكاح ويقع الفهر منهن
بنفس الرقة. وعند الشافعي روح لا يقع الغرقة لا بقضاء القاضي ودية الرجل تبطل عصمة ^{نفسه}
حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عدا او خطأ او بغير امر السلطان او تلفت عضوا من اعضائه لا يقع ^{عليه}
ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تجلس بدل الى ان تتوب. وعند الشافعي روح تقتل وتقر ^{تأ}
اذا ذلها لا تقتل. والمرأة التي تترت من زوجها المرتد محرم جميعا. والرجل المسلم يبرئ
من امرأته المرتدة ازامانت قبل القضاء العدة استحسننا ولا يبرئ قيا ما وهو قول زفر ^{ويزوج}
للمرتدة ان يتزوج باختها وابع سواها اذ لم تحق بداء الحرب كانها ماتت فان خرجت
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. وانما ردت العدة ^{بالمهر} وتحقت
وقضى القاضي بما حانها بطلت عدها للباين للدين وانقطاع العصمة كانها ماتت فان
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل نقضاء مدة العدة او الحيض ^{بالمهر} لا يفسد نكاحها
معتلا. وقال محمد روح تعود معتلة كما كانت وانما اجنب المرتد جناية خطأ كان او من الجناية

في ماله ^{المعصية} عاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف بذلك ^{المعصية} نوح
الباقي من كسب رده وانه ^{المعصية} ليس له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال. وعن
ابي جعفر الهندواني رحمه الله قال يؤدي ذلك من مال الكسبة في الردة وان لم يف بذلك
من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده ثم مات من ذلك العظم
نال ابو حنيفة وابو يوسف رحم عليه جميع دية النفس وقال محمد ورفعه رحمه الله
لا غير قياسا. ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد لمقاطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة
من ذلك القطع ان كان عدلا فلا شيء على احد وان كان خطأ فليعاقبه القاطع الدية في ثلث
من يوم فدية القاضيه عليهم. واوجب في حال رده جناية تبلغ ارشها خمسمائة يجب ذلك في
دون عاقلة الرجل اذا حج حجه الاسلام ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان عليه اعان حجة
الاسلام ولا يترك الرد على رده باعطاء الجزية ولا بامان موفت ولا بامان مؤبد ولا
يجوز استرقاقه بعد ما حق بدار الحرب مرتد ثم اخذ المسلمون اسيرين ويجوز استرقاق
المرتد بعد ما حق بدار الحرب. واذ الحق الرد بدار الحرب وقضى القاضيه بلماقه عندها
يجوز قسمة ماله. وقال داود بن عمار لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضيه بلماقه
وقال الشافعي رحمه الله لا يقسم ماله بين ورثته قضى القاضيه بلماقه او لم يقض واتفقوا على الله لا يقسم
بين ورثته قبل الحرق ^{حلت} ولا قبل الحرب وقضى القاضيه بلماقه وعليه للناس ديون ^{حلت} مؤجلة
كانه مات وتصح امهات اولاده ومدينه من الثلث وحلت ديونه فان رجع المرتد ^{مسلم} فليأخذ
لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا. أحدهما الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة اكل
قائما. والثالث اذا كاتب ورثته عبيدا من ماله فان رجع المرتد بعد ماله في بطل الكتابة
لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة رجلا
ارتد والعياد بالله نعم وعليه قضا وصلوات وصيامات تركها في حلاله الاسلام ثم ^{اسلم}

بعد ذلك قال بنقله الحامل في رجب يقضى ما ذكره في الاسلام لان ذلك الصلوة والصيام محمية
والاصابة فيه بعد الرد وما ادى من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد تبطل ما عاهد
لا يجب عليه نصا واما بعد الاسلام فمسلم اصاب مالا او نكح امرأة فبطلت له الصلوات والحج ثم ارتد فاما
ذلك وهو مرد في دار الاسلام ثم لحق بدول الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو ملحق
بالحج ولو اصاب ملك بعد الحرب بدول الحرب ثم ارتد ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه انما
ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحري لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حاله كونه محاربا ^{المسلمين}
وما اصاب المسلمين من حد وداهه تبع نحو الزنى والفقر وقطع الطريق ثم ارتد واصاب ذلك بعد الرد
ثم لحق بدول الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه يضمن المائة الفقة وان
اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد ملحقا به ^{ذلك}
وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقه الدية على ما قلنا ان اصابه قبل الرد وفي ماله ان اصابه ^{بعد الرد}
وان وجب على المسلم حرب الجهاد وحمل السلاح ثم ارتد ثم اسلم فبطلت له الحرب فانه لا يؤخذ بذلك
لان الكفر يمنع وجوب هذا الجهاد ابتداء حتى لا يجب على الذمي والسنان ما اذا عثر من الكفر بعد الوجوب
ينبع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك وهو مرتد محبوب من فريد الامام فانه لا يؤخذ بفصله عن الجهاد والحمل
وهو ما خذ بها سوى ذلك من حد وداهه فانه يعتقد حرمته سبب ذلك ويمكن الامام من اقامة
هذا الجهاد اذا كان في يده ظن لم يكن فريد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل الحرب بدول الحرب من
موضوع عنه ايضا من تزوج امرأة فبطلت عنها اجرة الدخول فاحرمها ما قدرته من الاسلام ^{والنكاح}
حراما وحلوا او محدود في ذلك وهو ثقة عنده وسعه ان يصدق به ويتزوج اربعاً سولها وكذلك
اذا كان بمنزلة اكثر داهه صادق وان كان اكثر لايه لانه كان لا يتزوج اكثر من ثلاث ^{المرأة} فان اجر
ان زوجها ارتد فلها ان تقترن بزوج اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاسفهراني وفي رواية
المسيلة ليس لها ان تنزوج وقال غفر الله له السرخسي راجع لايصح رواية اسفهراني وانما امره فاما

ووجهها طهر ما مسلم شق ان ظلمها ووجهها ظلا ومات عنها اوله يكن بعد طهارها مكاتبه ووجهها مظلوم
ولا يتدرى انه كفايه ام لا الا ان اكسبها الله من لا بأس من بعد وبسر وجه الله اعلم *

فصل مما سطره الاربداد

لما اصاب المسلم دار الوعدان او مفعولهم اريد والعداء بالله ويخونوا او من السامع لانه لم
احاربه كانه مات وكذا اذا اخرجتم اريد ولو اوجعوا رجل بطلب ماله لم اريد، نحو من يبيع باله
مطلب وصده، وكذا لو اوجعوا رجل وحملوه فيها ماله لم اريد، نحو من يبيع باله ماله في
وكان وكل جلائم اريد لكل نحو من الحرب مع رجل وكذا في قولهم وآد عاد السامع لانه لم
وكرر الكلاله انه لا يعود وكذا وذكره الله الكسر انه يعود وكذا وان وكل جلائم اريد
الوكيل ونحو من الحرب وفيه ثمانية عاود السامع لانه لم يعود وكذا في قولهم
يعود وكذا كما كان قوم اريد واعمال السلام في مدائن الاسلام في ارباب وحاد
المسلمين ومعهم سائرهم ولو لم يرد معهم ولم يرد اليه مسلم وكانوا يقاتلون المسلمين
معهم المسلمين عليهم ماله بصلحهم ومن اسلم منهم فهو حر وادبهم وسائرهم وادبهم
ديا للمسلمين ومنه الخمس وان اريد من مدائن المسلمين وعلموا على عاودها قوا المسلمين
امس ما ريد سائرهم انصدم لهم المسلمين عليهم اربابهم وادبهم وسائرهم
في قولهم ربح هذا اذا كانوا اربابا وله نظيره وانها احكام الترتيب على ماله ما يربح
من النساء والذراري كانوا اربابا قوتهم وهذه المسئلة ساء على معرفة ما يصير له الاراد والحر
اي يربح ربح لا يصير الا ابتداء اثناء احد هاتان يكون مصلحه من الحرب انفس منها ومن الاراد
موضع في اهل الاسلام وتلحق بحري بها اهل الحرب احكامهم والبال ان لا يبيع بها مسلم او
ان يبيع بالامان الاراد حتى لو كان من هذه المدينة الى اربابها ومن دار الحرب يبيعها المسلمون وكذا
في قوله ان يبيعها لها مسلم او يبيع من الامانة الاولى له نقضه هذه الدار حر وقال صاحبها

اهل الحرب في بلدة من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب تبصير دار الحرب في مكان واما الحكماء قالوا
 علماء دارهم اهل الله السلطان يصير سلطانا بامر من بالبايعة معهم ويعتبر بالبايعة مبايعة اشرافهم
 واعيانهم والثقات من بعدهم في رعيته خوفا من قهره وعلية فان بايعة الناس ولو من غير حكمة
 عن قهرهم لا يصير سلطانا واذا صار سلطانا بالبايعة فما اذا كان له قهر وعلية لا يغزل لانه لو اغزل
 سلطانا بالثغر والعلية فلا يفتد وان لم يكن له قهر وعلية لا يغزل والقاضي اذا قضى بفضا با وهو
 ومثلث لم يعلم بذلك الا بعد حين روى ابن زياد عن ابي حنيفة راح الله تعالى عنه انما اطلقت قضائا
 روى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف راح الله تعالى عنه اذا جازى العاصي بغير العاصي ما لا يصير اولى
 انك ان الذي ولاه القضاء لم يعلم انه فاسق او مثلث فماذا ظفر انه فاسق او مرس فهو مغزول لانه
 ولاه وقلة على شرط العدالة ظاهرا فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضيا وان كان الذي ولاه يعلم
 انه فاسق او مثلث لم يصير مغزولا اذا فسق وهو بمنزلة الامير فهو اذا جازى لا يغزل ما لم يغزل وكذا
 القاضي اذا وثق وعلم انه فاسق مسلم اسير في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امرأته فقالت
 له المرأة انك ارتدت تنفي دار الحرب فان انكر النكاح ذلك كان القول قوله وان قال تكلمت بالكفر
 مكرها وقتل المرأة لم تكن مكرها كان القول قوله المرأة فان صدقته المرأة فيما قاله القاضي لا يصدقه
 ما لم قال الرجل لامرأة اني طلق وقال عنت به عن وثاق وصدقته المرأة والقاضي لا يصدقهما في ذلك
 بالاحتياط في امر المخرج امرأة او نكحت وكلفت بدار الحرب ثم حبست فانها تبصر في دار الحرب ولا يغزل
 والعياذ بالله ولحقا بدارهم في بيت امرأته في دار الحرب ولدت مولدا ثم ظهر للمسلمون على ولدها
 فانه يجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون في دارهم وان مات هذا الولد ولهذا الولد ثم ظهر للمسلمون
 على ولدها فانه يكون في دارهم ولا يجبر على الاسلام حرمه وصل دارنا بغير امان فاحذر رجلا مسلم فانه
 في دارهم وقيل العامة المسلمين في قول ابي حنيفة في بيع ويوضع فنه في بيت ملا المسلمين ولا يصح
 يكون وفي دار الاخذ خاصة وعليه الحب ولو اسلم هذا الحرب بعد ما دخل دارنا بغير امان فانه

احد فهو مؤمن بالله لا يحرم قتلهم عند حربه بحرب. دخل علينا يا مان بادن ملكه ثم اسلم عبدنا فانه
 باع وبيعت منه الاموال حتى احسن في دارنا فعلا. ارسلوا ملائكة الحرب ان كان له طامنا
 الى رسول من الكتاب ونحوه يكون امتنا حتى تؤدى الرسالة ورسول واذ لم يكن منه شيء ، انكو منا
 بجماعة المسلمين في قول الجصه رحم في قول صاحبه هو الذي اخذ حاصه واذ بعد الرء ١٠٠
 امامنا من لا يصدق ويكفر في الجماعة المسلمين في قول الجصه رحم في قول صاحبه هو الذي
 فلق اطم بنه من المسلمين كانا منا وان اقام صبه دامن اهل الذمه في الصا ولم يصا به هدم
 استخسانا من تذاكث مال الا في دار الحرب صبرنا سلمه عامه بم ذلك المال يكون مشا ولو
 المرتد دارنا بعد كونه في دار الحرب واخذ مالا من ماله وجرى الملك لا دار الحرب ثم طهر المسلم
 عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردودا على الورثه وما لا ... بعد الحده ٢ دار السلام ودمجونه
 في الحرب فان قتل المرتد او مات او نحو ذلك ٥ ، لا انزاله في داره حتى يرضى ٢ و
 يكون المال الورثه ولا يكون مشا حرمه دخل دارنا ما ... له داره اياه حاصه ٢ و
 وكما جاءه ١ ودمجه عند حرمه ومسلم وذي اسلم اليه ٢ دار طهر لا ... علم ملك الذمه ١
 قلعه او منه ان خرج الى او اسلم داره الا انهم طهر اليه ١ ، يطره من محرم ١ ، لا يكون مشا
 وان اسلم في الحرب داره ١ ، يخرج السبا وحلف هذه الا ... الحرب اولاده المسلم
 احلوا مسلمون وما كانوا ١ ، يدمجه عند مسلم او يدمجه وله اولاده الا اراهم ١ ، يصادون
 هذه الحرب في دار الحرب وله ١ ، السبا وطهر المسلمون على الدار ماله المصعوا ١ ، لا يكون له
 وعاره يكون ميثا عندنا وعند الشافعيه داره وعاره لا يكون ميثا ولزاه ١ ، يدمجه
 والحد الكبار وامرانه وما بطنتها من قاتل من عبيد المسلمين يكون ميثا عندنا ١ ، يدمجه
 وقيل صاحب خي من ماله لا يكون ميثا سوى اولاده الكبار وامرانه من لامنا به عبيده
 واولاده الصغار احلوا مسلمون لا سبيل عليهم الكفار الاستولوا على اموال المسلمين ولعمري

بدارهم ملكوا اما كان محلا لا يتلوه والتكليف وما لا يكون محلا لا يتلوه التملك كما في قوله تعالى
 والكتاب فانهم لا يملكونهم وكذا العبد الابن اليهم لا يملكونهم في قوله تعالى يمينه روح وقال صاحب
 يملكون الابن اذا كان قنالا يملكون معن البعزل ان عند ابيهم في روح هو بمنزلة الكتاب ^{هو} وعند
 هو صديونه وما ملكه فكما روي الاخر ان بدارهم فخرج الوان اخرج به تاجر فاشترى منهم ^{فكاه}
 الماسور منه يكون ناحق به من المشتري ياخذ من المشتري بالحق الذي اعطاه وان اخرج له ^{فكاه}
 ان وجد صاحبه قبل القسمة ياخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة في يد الغاني ياخذ
 بالقيمة وان لم يحضر مولا ^{يحق} وقع فيهم رجل من الغناء فلم يجد مولا ^{يحق} ابيهم حتى باعه الطائري ^{يحق}
 معلوم ثم وجد مولا ^{في} ظاهر الرواية ليس المولى ان ينقص بيع الغاني بل ياخذ من المشتري ^{بأن}
 الذي اشتراه ^{عن} محمد بن ^{عن} المولى ان ينقص بيع الغاني وياخذ من الغاني بالقيمة قال وهو ^{بمنزلة}
 رجل يشتري دارا ويضع فيها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفع كان للشفع ان ينقص البيع ^{الشفع}
 وياخذ بالبيع الاول بالحق الاول ولولم يبعه الغاني ولكن قطعت يده عنده واخذ الطائري ارضه
 ثم حضر مولا القديم فانه ياخذ العبد من الغاني بالقيمة ^{التي} وصل الى الغاني ولاصيله في الارض
 وعن محمد بن في رواية يسقط حصة الارثن من الحق وياخذ بالباقي ولو تقارجل بين هذا العبد ^{قبل}
 ان يحضر مولا القديم ويضعه الغاني لا العاقبة واخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولا ^{كان له} في ظاهر الرواية
 ان ياخذ من الذي في يده بقبضته ^{كانت} اي في قوله يمينه روح وفي قول صاحبه ياخذ قيمته صحيحا ^{كانت}
 جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبق الولد في حضر المولى فانه ياخذ الولد ^{الغني} بجميع
 اشتراه التاجر من العبد وامن المشتري وامن الغاني في قوله ابيهم ينفذ الاخر ولو كان عند ابيه ^{الغني}
 كان المولى القديم ان ياخذ الولد بجميع القيمة وقال ابو يوسف روح اولا وهو قول محمد بن ياخذ
 الولد بمحضته من الحق او بمحضته من القيمة ^{عبد} ابن من يملو في السرقة فانه الكفار واشترى
 رجل منهم بدارهم وجاربه الى ملكه فخذ ملكه روحه على ما يشاء بسبب الابان فان المشتري من كذا كذا ^{خذ}

اللازم واحد منهم

فصل في أهل الذمة وما يوجد منهم من الحرية وما يفعل بهم

أختلف العلماء في كيفية الحرية أيها كيف نصرت فلان على أن يارحهم الله ويضع على رقبته

الرجل أن كان فقيرا محسرا يعمل سعيه نوصح عليه أنه غير درهمين كل سنة. وأن كان عسا

مكثرا يوجد منه ثمانية وأربعون درهما لأن الحرية يوجد من العاقلة والعصير يعامل بمسألة لا يمر

الحال يعامل بمسألة وسيرة والده والكثير يعامل بمسألة وماله وغلته وأعوانه وأحسوا معرفته

العصر والكسر والوسط قال بعضهم العصر هو المحرف ووسط الحال الذي له ضاع ويعمل

والخير الذي له صباغ وأموال يعمل بأعوانه دون نفسه. وقال الكرخ رج العصر الذي ملك

مائتي درهم أو أقل والوسط الذي يملك فوق المائتين له عشرة آلاف والكثير هو الذي يملك

فوق عشرة آلاف وقال عيسى بن إمام رج العصر هو الذي يأكل من كسبه ولا عليه أن يوجد

أية عشرة درهما فإن كان له غلة إلا أنها لا تزيد على ثمنه فهو وسط الحال يوجد منه أربعة

درهما فإذا زادت غلته على ثمنه فهو عبيد يوجد منه ثمانية وأربعون درهما وقال بعضهم

العصير الذي له أقل من مائتي درهم فإن زاد على مائتي درهم إلى أربع مائة درهم فهو وسط

فأراد على أربع مائة فهو مكسر. وعيسى بن إمام في سلام رج قال يعسر منه عرب الناس أنكاد

الناس بعدونه غنيا فهو عبيد وأنكادوا بعدونه فقيرا فهو فقير وعيسى بن إمام في سلام رج أنه

لا يعتبر فيه المحرف قال الزار والصبغ غني والغامي وسط والعصار والصباغ والمخاطو

ذلك فقير وعيسى بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لا بد له إلا بدوهم ولو تفاقمة

لا يكون غنيا. قال وضع الله عنه الأعماد في هذا على قول الكرخ رحمه الله

وتوضع الجزية في بيت مال الخراج. وسبب المال أربعة بيت مال الغنائم والكور والزار

يصرف ذلك إلا ما قال الله تعالى في كتابه وأعلموا أنما عنهم من شيء ما لله خمسة الأيو

سأل الصديق فنهض فذلك الاما قال الله تعالى في كتابنا الصلوات للفقراء الآية ^{ويذكر} ما لا يخرج
والجريد والعشور يصرف ذلك الى المقابلة فانه حال حصل بقوتهم فيصرف اليهم ^{الضريبة} حريتهم الاموال
نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القناطر والرباطات التي لا وقت لها واختلف
العلماء في الفتيين والائمة والمسلمين والفتنما فعمل لهم حق في بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق
لهم فيه هو قال الشيخ الامام محمد بن الفضل روح واصحابه لهم خط في بيت مال المسلمين لانهم ^{يعلمون}
في امر الدين فكانوا كالغزاة وقال الشيخ الامام جعفر هادي في يومنا يجوز للمؤمنين والائمة والمسلمين
لانهم منعوا حقهم من بيت المال واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم اقرباء النبي صلى الله عليه وآله فان تابوا
في زمن النبي صلى الله عليه وآله ثم سقط بعد وفاته عندنا قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوي الثروة
ويؤخذ عن نزلهم قال الكرخ وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء وقال الشافعي روح ^{الزبد} منهم
باق لهم جميعا لان كل من قبل حظ الانتصين الواجب اذا ذهب نزل خراج ارضه قال لنا طبرستان ^{ان يقول} لا يسهه
لاننا جميعا لعل المسلمين فلا يجوز له ان يختص به ومشائخنا روح جوزوا ذلك لصرف الخراج الخربة
ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي بفعله السلاطين للائمة وعن أبي يوسف روح اذا نزل
السلطان نزل رجل خراج ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج
فان ذهب النواحي الخراج وهو الما ليل جل خراج دوسه لا يسهه ان يقبل الا ان يكون والخراج متقبلا
بجور الهبة ويسعه ان يقبل وتوخد الجزية من كل كافر سوى مشرك العرب واما الصابون ^{حنيفة} قال ابو
روح توخذ منهم الجزية وقال اصحابه لا توخذ قالوا انما قال ابو حنيفة روح ذلك لانه وقع في ايديهم من اهل مكة
وفي ايديهم ليسوا من اهل الكتاب وقال بعض مشائخنا هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة و
من الانجيل وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور ^ن ^{تخذ} والكتبية صل
منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا بعد ثمانهم مرتين لا توخذ منهم الجزية ويقتلون وان كانوا ثمانية توخذ
الجزية واما الزنادقة فتوخذ الجزية منهم بقاء على قبول التوبة من الزنادقة قالوا لان جاء الزنادق قبل ان يوحى

ما قرأه في كتاب عن ذلك نقول بوجه وان اخذتم فاسم لا تقبل ثوبته وبقتل انهم باطنية يطهرون

الاسلام ويعتقدون في الهاتين خلاف ذلك فمتاويل ولا يصلح توهمهم ولا موضعهم الجزية ولا

الجزية من الصبيان والنسوان والشيخ العاذ والرمس والقصير وصديقة محمد بن موحدين سائرهم

كما هو خذ من رجالهم لان ذلك وجه بالصلح عنهم وتوخذ الجزية من الراسخين والقبوليين ^{يطا}

الرواية وعن محمد بن ابي الاقويح ^و وعن ابي يوسف ربحها لوحد من الاعيان اذ كان بقا لعله

ولا توجد الجزية من عبيد رعي ولا مدني ولا من كاسه واذا احتلم العبد من اهل الذي يهاو النسبة

قبل انه يوضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية وتوجد منه الجزية لتلك النسبة وان احتلم

بعد ما وضع الجزية على الرجال لا يوضع عليه من الجزية حتى يخرجه هذه النسبة وان اعين العبد

طه ما لانه انما يمتنع من ان يوضع الجزية فوضع عليه الجزية في هذه النسبة وان اعين احد ما وضع الجزية

على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى يخرجه هذه النسبة ^{الجزية} ودوى المحسن عن ابي جعفر ربح انه لا يوضع عليه

حتى يخرجه هذه النسبة سواء من قبل او وضع او بعد ^{ايضا ربحا} البراء او اصداره ما كان يوضع الجزية على الرجل

توضع عليه هذه النسبة وان صار مباحدا ما وضع الجزية على الرجل لا يوضع عليه الجزية

حتى يخرجه هذه النسبة ^{ايضا ربحا} وانما لا يوضع عليه الجزية ما لم يخرجه هذه النسبة فان بعد الوعد

او دله او اقره ^{ايضا ربحا} الى لا يبعد مثله اصدار عيال او وسط الحال اذ صار عبيدا لم يخرجه من هذه الاعيان

سواء صار عينا بعد الوعد او دله وتوخذ الجزية بكل نسبه من بعد ان يخرجه من هذه الاعيان وان دله

الصنفون على الذي لم توجد منه حصة اسم لا يطلب الجزية ^{منه} عند ما وعند الخراج ربح يطلبها

الذي لا يخرجه على الكفر قال ابو جعفر ربح لا يطلب الجزية السنين الماضية بجزية النسبة التي فيها

ايضا حتى يخرجه هذه النسبة ^{هي} وقال صاحبها بطلب بجزية السنين الماضية بجزية النسبة التي

ايضا وتوخذ الجزية من بينه يطلب مضافا على الخراج وتوخذ من بينه ^{هي} ان يخرجه دون الدرهم ولو

خلفه من الجزية والتخفيف ولد ذكر من جاريه بينها وادعيها جميعا سائر فئات الابرار وكبر

توجد منه الجزية ذكر في السير ان ماب التخلي ولا تؤخذ منه جزية اهل بخران وان جات
الخرافه ولا تؤخذ منه جزية بين قطب فان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك
واذا مات من عليهما الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عند الشافعي ورجح
لان عند الجزية تسقط بالاسلام والموت وعند لا تسقط وكذا اذا عمى او صار مفلجا
او شيخا كلب لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على بيع وبقي عليه من جزية راسه شيء سقط
الباقي وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب مائة ويزهرا ويقول ذا الجزية
يا عدو الله وقتل بعضهم يؤخذ بقعاء واويست الذي الجزية على يد نائبه لا تقبل منه المرات
سبعة ويقوم بين يدي الطالب والطالب فاعد وليس للصلفي ان يضرب في منزله فلان فوسف
مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه ٢٢م وانهم لم يجمع فيه ولا يخرج العليب او غيره ذلك من كتابهم
ابو يوسف ربح لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ويمنعون من ذلك في يوم
الادام
لا اعملا فيهم الزمة بشرط ان لا يظلم وارسومهم ولا تؤخذ عبيد اهل الذمة بالكنيسة
لان عبيد لم يلزموا بذلك وكسيتيجات النصارى فامسوة سود من اللبد وزنار من
الصبر
يجعل ذلك محيط علب مشد وفي وسطه امللس الحامه والزنار من الابريسم فذلك رية
وه
حفظوا لاهل الاسلام فلا يؤذونهم في ذلك ويومرون بما كانوا استعملوا لهم ويمنعون من الشبهة
بالمسلمين ويلبسونهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا سبيحان تكرر
على هذه الاكاف في قريصه مثل الرومانه ويلبسون الطيالس والارديه لا مغلطالس
المسلمين وارديهم بل يكونون على خلاف ذلك وكون قوا اصواتهم بقرارة الزبد ولا يجل
اكان فيه اطهار للشرك معوا من ذلك واسلم يقع بذلك اطهار الحرك لا يمنع ويمنعون عن
فريسة
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعونه عن اخراج الصليب وضرب النافوس لهم كالان فلان تقع
بذلك اطهار الحرك وكذا سبيح النور والحنازير وعن اطهار الخجور والحنازير في مصر وما كان من
المصر
مساء

ولا بأس بحرج الصلوة من الدار من ادخاوه منه المصرفة في كل يومه او موضع من ههنا الحسين
 فانهم لا يسمعون عن ذلك وانكفي به عن من المسلمين يسكنون ههنا لان هذا ليس بموضع علام الدين لانهم
 الجمعة ولا عباد ذلك لا يسمعون في السفر ولا في الجوارح انهم لم يسمعوا ذلك في زمانهم فلو كان ههنا
 من يسكنها اهل الذمة والرخصة اما في دارنا يسمعون عن ذلك في القرى كما يسمعون في الامصار ولا يسمعون
 جماعات المسلمين في حلوس الواعظين والذين يسمعون من الله امساك المسلمين ومشايعهم من الله
 لا يسمعون من اطهار ذلك واحدا في القرى على كل حال وان اراد اهل الذمة احداث البيع والشراء
 او المحوس او ارادوا احداث سب النيران ارادوا ذلك وامصار المسلمين ومعاين من دوا المص
 عن ذلك عند الكل وان ارادوا احداث ذلك في السه او في القرى احلف الروايات في ذلك ولا تلا
 الروايات احلف السائق في ذلك لانهم لم يسمعوا عن ذلك الا في القرى فلو كان اهل الذمة في القرى
 متتابعين محارصهم في البيع الامام انوكا يسمعون الفصل في بيع لا يسمعون قال من من المائنة في بيع
 الاصح عندنا هم يسمعون عن ذلك في السواد وقال في السواد في قرى غالب سكانها اهل الذمة فانهم
 لا يسمعون عن ذلك وعن عريضة انه قال اصح اهل الذمة عن احداث بيع من الاكابر في الدار
 من خراسان وغيرها ولا اهدم شئ واحد في دارهم بل اراهم انهم احدثوا لك بعد ما صا
 ذلك الموضع مطرا وصار المسلمين قال متتابعين في بيعهم الكما في السواد واسع العدة في السواد
 وفي القرى اما في الامصار ذكر محمد بن ابي ابراهيم في كتابه المسمى في حرج اهل الذمة في الامصار
 وقال فيمن المائنة في بيعهم في القرى عندي رواه الاحاديث في الدار فهدم دونه او كسبه
 القدر من ماله ما سواه في ذلك الموضع فكان وان قالوا على ما من هذا الموضع لا يسمعون
 لو كان لهم ذلك بل سواه في ذلك الموضع على قدر السواد الاول وبيع عن الزيادة على الثاقل الاول الذي
 اذا اشترى من ذرية المص في القرى في المص لا يبيع ان ساع منه ولو اشترى من مخرجها من المص
 وذكر الاحاديث انه مخرج من ذرية المص لا يبيع في البيع الا اذا اشترى من مخرجها من المص لا يبيع في البيع

ان يتخذ بيته في الصومعة يصلح فيها اذا اراد الامام ان يقتل اهل الذمة عن ارضهم لا يخرج له
 ذلك بغير عذر ويجوز بعد ذلك في زماننا ان يحلف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب ^{لغيرهم}
 وضعف شكوتهم او يحلف الامام منهم على المسلمين بان يخرجوا اهل الحرب بعورت المسلمين ^{ذمية}
 سلك مسلكا عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يراه على ذلك لانه اعانته على العصية - مسلم له ام ^{ذمية}
 ثواب ونحو ليس للمسلم ان يقود البيعة وله ان يقود من البيعة المترتبة وهذا كما لا يحل للمسلم
 حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل البيعة الى الهرة ولان يحمل الهرة الى البيعة - مسلم له
 امرأة ذمية ليس لقان يمنها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنها من اتخاذ ^{الخمر}
 في المنزل. وليس له ان يجبرها على الغسل من الجبابة لان ذلك ليس بواجب عليها واذا اذن المسلم
 خمرها وقتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يضر ولو ان
 مسلما له خمر في ذق فسحق مسلم زقه واراق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لافها ليست ^{مستقوم} بمال
 في حق المسلم ويضمن الزنبا لانه مال مستقوم الا ان يكون اماما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا

فصل في خراج الارض

الوالي لا يزيد في الخراج على طبيعة عمره وان كان راضيا منهم تطبيق ذلك وقوله محمد لا باس ان ^{نبيك}
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يربح وينقص من مجزأ عن ذلك اجمعوا انه مجزأ الفناء
 عند العجز واختلاف الزيادة. اقامات اهل الخراج عن ابي يوسف ربح ان الامام يأخذ الارض
 فيزاد بها ويوجرها ويضع ذلك فحبس المال وان لم يمتوا وتواوكتهم هربوا الجرها الامام وياخذ من الامر
 قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الاهداء عليهم البايه ولا يوجرها حتى تمت السنة التي هو فيها ربح
 الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا هرب اهل الخراج ان شاء الامام عمرها من بيت المال وتكون ^{المسلمين} الغلة
 وان شاء دفع لا قوم مقاطعة على شيء وما ياخذ يكون للمسلمين قال محمد ربح في الزيادة ان العجز قوم
 من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يوجرها ويأخذ ^{الخراج}

روح د حد بخراج هذا السنة ولا يوخذ بخراج السنة الاولى ويستطرد ذلك على ما كان في الجوز
ومعهم من قال ان بسط الشراخ بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يجز
يؤخذ بالخراج عند الكل

فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب

انما استوى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب فسيو اسبابا بصغارا وبكبرا باهم قال الفاطمي
الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا يجوزون ان يشرعوا باسبيح
وليس بابا اهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخلوا هم في دار الاسلام ما
فما قام صاروا مسلمين باسلام اناهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوس له
الحرب اذا دخل دار الاسلام ومبايعة سبيهم ابنة لا يصير منه مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية
فصار كالابن سبيهم مع الاب فدخل دار الحرب بامان وسرقا صبيبا فخرجه الى دار الاسلام
فالسبي مسلما بعد ما دخل دار الاسلام واوانتمنى هناك صبيبا فخرجه الى دار الاسلام كان
مورثا بدينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دارا بامان وله عبيد
فاسلم الحرب فالعبيد كانوا لهم مسلم وكذا لو لم يسلم الولد ولكن باعه من مسلم فالعبيد كانوا له
كان كفرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام. اهل الحرب اذا استتر اهل الذمة
من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار. قوم من اهل الحرب احد. واجه دار الاسلام فقاتلوا
اسلمنا في دار الحرب كانوا افياء المسلمين في قول الجييفة رحمه الله تعالى والله اعلم

كتاب الرحمن والله مشتمل على فصول

فصل 2 الفاطم الرهن

رجل عليه دين لرجل ما عطي المديون صاحب الدين فربا وقال اسلك هذا القوب حتى اعطيك
مالك فلا يوجد حيفه روح هو من. وقال ابو يوسف روح هو ودية ولا يكون رهنا ولو كان

هذا ما لك على يدي رهاه ولم يجمع رجل أراد ان يره رها مال عليه فطل الى رهن للرهن
 أخذ على ان صاع ماع بعير يبيع فقال الرهن بمر طار من حاش والسرط ما طار ان صاع ذهب
 رجل يشتري بوما صر وادهم فلم يبعص المشتري الثوب المسج واعطاء بوما حرجية مكوت
 طاهره فالجهد روح لم يكن هذا رهاه والمصري ان ييسر والثوب الباء فان هلك الثوب
 عند النابع ومهمها ساءه ان هلك خمسة دراهم لانه كان معصوما بحسبه ودرهم رجل دفع
 الى اخر حاربه وقال معها ولك اخر ولم يسم الاخر ودفع اليه ثوبا رهاه الاخر صلي الرهن وري
 عن محمد روح الله لا يصح رجل دفع الى رجل ثوبين وقال يد ايها سئس بالمائة اليه على ما
 به اعاس من عن محمد انه طالع ذهب من الدين صر وحمل هذا رهاه على يده عت
 ودرهما دفع المدي الى الطالب مائة درهم طالع منها عشرين رهاه نصف
 من دفع من واحد منها عشرين رهاه صاع من مال المديون والدين على ماله ولو دفع
 اليه بومن ما احد واحد رهاه انك ما حدتها ومهمها على السواء قال محمد
 نصف منه كل واحد منهما بالدين ان كان من الدين وورى اي سماء عن محمد رجل
 من مصر بعصه تم دفع الى الدائن عدا وقال هذا من عندك ما دفع من لا او قال هذا مني
 عندك فتم ان كان بولا ما لا ادرى انك تبيع من المال ولم يرض منه حاش وهو
 وان كان لم يرض منه سيع هلك العبد عند الرهن ولا ضمان عليه لانه لم يوافق العبد
 مبيع ولو ان الله يرضى تصاه الذي تم دفع اليه ما لا يقل حد هذا رهاه ما كان بها من
 او سوي فهو رهن حاش ما كان سوا فلا يكون رهاه ما كان رهاه لاد فمن الربوف
 اصدها فلا تصور الرهن بعد الاستعفاء بخلاف السوي رهاه عليه الف درهم على
 لرجل فقال اسك هذا الف الو صبح محضك واشهدك ان بعض قال هذا اصصا كما
 لم قال شهدك ان بعض فقال صاحب الدين اعطيه حرة اشهدك ان هذا اسك هذا رهاه
 الوضيع

موسى عليه السلام اوردته بها واسمع يا عازله لكون الحواريين ان الرهن عند العنيد
 تعرضت وكذا رهن الساحر بالعنيد الذي استأجره واحد السباحين من الاحرار العنيد الذي
 اخرج من المسلمين كان احلا وكما الامور الرهن بالامانة لا يجوز بالاعان اليه مضمون

نعمها محمودا وانا مع عدا. عطي المسح وهذا عبد المسرى من المسلمين كما ، اظن ان ذكر المائدة

والأخرى روحاً، هلك عددنا ربهم، هذا الميعاد هلك نعمته، وإن هلك بعد ١٠ مع هلك إسمه. •
لعمري العبد لأن الميعاد عمر مضمون، على النافع من الإسلام، له هلك - ١٨ - يفسح أشع
على

المابع سيء، ويكرهه انه التبع حاد سري لجلسا واحد ١١ - م ١ . من هذا

يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مِنْ فَوْقِهِ السُّحُبُ الْمَلَكُ الْأَوَّلُ يُدْعِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَهُمْ فِي الْغَمَامِ

نحو العصباء حاشية على كل وكذا الرهن فالمراد به الحاشية بحسب ما هو اوردناه اذ انما

الرجل ذاته مدان له على الراهن ونصفها تم تساعدها المرهن صحف الاحرار وطال الامن في لانه .

للبرلمان، يعود والوزير وأولاده، بالرجاء له ومعهما، ثم عاين الراس، لا، إلى، ٧٠

للمؤمنين ان يعودوا الى الله وان اخرجوا من الديار واحدا فاحد عام ١٠٠٠ م

الاحمر للراعي وأبانت الاعلى معزاد الراعي بلد الاحمر لها من سجد خيل والبرهه ان عسل

2. الرهن ونائبه على الواهب من احدى ما يملكه المرحوم والواهب والاخره للرهن وان اخرها اعراض

الزهر كان - الإحادة طيه، للزهر، ان يصدها الزهر وان أحرها جميع لصار الزهر ٥٠

باعتار الرأى الإجماعى كالأحمر للرأى، ولم يكن أن يصدقوا الرأى فان احاطوا به من رايه.

باب الزكاة: الخلفه ومكون الام الذي لحرها وصديقه والميراث ان تصدقات الرهن وانما

بسم الله الرحمن الرحيم

الاجابة ان الله تعالى يصدق بها وان ظلموا بما لا يدركون علما وصدق

على الروح كما له اسموت من انهما بطلان من العبد وهذا الحق قد تدركه الروح وان ظلمها

[illegible]

هلك الرهن كان على المرحوم ان يرد على القطوع ما اخذ منه ويؤدى ما اخذ من القطوع الى ملك القطوع
 لا الى ملك القطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وببعض البضائع بشرط ان
 يقضاه القرض ثم استحق العبد او رد بسبب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البايع رد
 على المشتري لا على المشتري. رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وعند ثم انهما اتفقا قضاء العبد الرهن ولم يأخذ
 الرهن فيه هلك الرهن عدو فانه هلك بالدين وببعض الرهن ما بقى بقض الرهن كالمهر. اذ المهر الرهن
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الامراء والهبه فذلك الرهن عند هلك امانه استحق
 رجاءه على الف وبها رهن عند فاحال الراهن الرهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وبها رهن
 ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عند فانه هلك بالدين وبطل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت
 الراهن ولا بموت المرحوم فلا يموت. ا. مع الرهن رهن عند الموت رهن السلم اذا اخذ المسلم منه
 وهلك يصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ المسلم اليه من ذب السلم من مال رهن ايجور عند
 فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا رأس المال وسلف السلم فان هلك في امره فابطل
 ويرد الرهن على الراهن. وكذا الرهن سيد ا. رجل اشترى عند فاد هبة من ثوبين في بستان يصير
 مستوفيا ويبيع الصرف وان لم يهلك حتى اخر فابطل الصرف. رجل اشترى من رجل حبة من القمح
 على مال مع ولا الهبة اخذ بهدل الصفي رهنه جاز في قولهم. وكذا لو كان الغنل على رهن القمح
 بالديرة رهنه من الغنل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحذ الحويل من العاقلة رهنه بالديرة بعد قضاء
 القاض جاز. وكذا الرجل اذا جرح غير جرحه لا يستطاع فيها القصاص وقت القاص بالدين
 تبجروح فاحذ بالارض رهنه الوقطع يد رهنه خطأ وقضى القاض بمصنف الدية على العاقلة فاحذ
 المظنونة يد رهنه من العاقلة جاز. وكذا لو سقط لقطع ع. ا. ارق وقضى القاض بمصنف
 اسرفه على السارق فاحذ السرقة منه بالمال رهنه. وكذا لو اذ اخذ من مكاتبه رهنه بديل الكفا
 جاز. ان كان لا يجوز اخذ الكفيل بديل الكفاية ولو استاجر دارا ميثاقا واعطى ياد رهنه جاز

ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال ردت وسكت صاحب المال رقا لا ادري فاصطفا على
 شيخ لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح ويجوز في قول محمد ربح. ولو قال المودع
 له احب الوديعة ردت وقال صاحب المال لك امسها لكها فاصطفا على شيخ لا يجوز الصلح في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر. وفي كل موضع يجوز الصلح
 ببذل الصلح وهنا جاز الرهن وبما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف
 بنحو امر زاده الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة ربح. رجل قال لا خضمت لك مالك على فلان اذا
 الاجل فاعطى بذلك. هنا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فانا ضامن مالك عطيه واعطاه رهن الا
 الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لا خضمت لك فلانا فاشتمه على واعطاه رهن فاعطى الرهن
 لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبد بالله درهم ثم جاء الرهن بجارية وقال جذا هذه مكان العبد
 فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يد مالك بالدين ان هلك والثاني
 امانه بهلك من غير شيخ. واذا قبض الثالث يجوز الاول من يكون رهنه والاول على الراهن او لم يرد
 ويكون الثاني رهنه والاول هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن المشاع وما يقسم
 لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. واذا رهن رجلان من رجل رهن بدين لهما عليه وهما شركاء
 فيه او لا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قضى للراهن دين
 احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن من منها فاعطى رهنه المصفى من هذا
 من عند الآخر لا يجوز وان قبلوا ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهن واحد فهو جائز. ويكون
 الرهن رهن لكل الدين وللمرته ان يجبهه حتى يستوفى جميع الدين. الشيوع الطارى وبطل
 الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. وصورة الرهن اذا وكل القوم ببيع الرهن
 بمتعاهل ومتعة كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي. وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. ولو
 استحق بعض الرهن فامكان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى. وان استحق غير مفرز في الرهن

أيضاً فيكون الباقي محصوراً بجميع الدين فان ذلك الباقي وفي فيه وفيه وهو مجموع الدين فانه بان محصته من الدين
 لا غير تجعل رهن دارها مناع الرهن شيء كثيراً قليل يمنع به او رهن من القابها مناع الرهن بدون
 المناع وسلم لكل المالكين والمجوز ان الاصل في دارها والحوائق ويسلم اليه وتكون رهن ما في الدار المناع
 بدون الدار وما في الحوائق من المحبوس دون الحوائق ويسلم على يد الخليفة لجواز الرهن ^{المستلزم}
 الاول ان يودع ما في الدار والنحو القبول لا يتم وسلم الله من مبيع الله ^{هنا} والرهن وتكون الدار
 هذه الدار وفيها ربح او شحرا وتجر على الاشجار حاز ويدخل الكا في الرهن ولا مدح الرهن
 والخبر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل سائر الذكر لان الرهن لا يبيع مدح ^{الكل} دار مدخل
 تصحبا وتكون رهن دارها وفيها وحيد به ^{هنا} من جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم الرهن
 وتكون رهن مشا وحيد به وبين الرهن وقال هذا حاز ونصير قابضا ما التحليف والرياء ...
 الطاهرة وعن ابي يوسف ربح اذا كان الرهن مما يعمل لا يصير قابضا ما لم يعمل وعن
 ابي يوسف ربح في ربايه اذ رهن دارا وهو فيها فقال سلمي البك لاسم الرهن ^{الذي} يخرج
 من الدار ثم يقول سميت البك وتكون رهن صوفا على ذلك فتم لا يصير قابضا حتى يجر ^{هنا}
 وتكون دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلف الحمل عليها ويدفع الالبه ^{هنا} ولذا اورد في سائر
 على دابة اولى املها راسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن ^{هنا} حتى سرق السراج من راس الدابة
 وسلم اليه وتكون رهن ستا مصبنا من دارا وطائفه معصه من دارا وسلم حار ^{هنا} وتكون عدا
 الف درهم لرجل فربما ذلك عبدا مشترقا بينهما منصفين ثم عاب احدا الراغبين وحضر
 الآخر وقال الحاضر منهما للرهن اعطيت ما علي من الدين واحدة عينة من الصداق ^{هنا} فاجبت
 للرهن ان يمنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فان ادعى الحاضر جميع الدين لم يكن متعلقا
 في اداء كل الدين وكان له ان يقبض كل الصداق وان قبض ولم يبيع من العبد حصته من العبد
 هؤلاء العبد في يد فانه يملك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة الصداق يرجع على صاحبه

عامه بالرجوع من الاول فان التلخيص هناك مصنف الدين وان لم يعلم بذلك هناك مجمع الدين. وذكر
 في كتاب الرهن ان التلخيص هناك مصنف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكره كتاب
 الرهن لان كل واحد منهما مطالب بمجمع الدين بمحمل الرهن سواء ريادة الرهن مصنف الدين
 على الرهن الاول والتلخيص على قدر قسميهما فاذا استوفى قسميهما ما لم يهلك جهلا مصنف الدين
 وبعض هذا من هذا من اجل ان ما جعل ما لم يدعه صاحب الحان حتى دفع اليه
 فبما هناك عند روى من عصام بن يوسف انه قال: ارجع له مال الرهن على
 وان اخذ منه الرهن لحدود السيرة منه فان صاحب الحان يكون عصاميا ومثل القصة
 انما التلخيص عندك لا يصح من احد الحان انما يمكن الدافع مكرها في الدافع

فصل في الادعاء بالرهنة

للرهن اذ اكتب الدائن الرهن به مادد الرهن تعطى ويكون لا يصح ولا سيما نية
 من الدين وان ركنها بغير الرهن تعطى ويكونه نص في بعضها وان عطف عليه من اركانها
 سلمه ملك بغيرها والى ذلك من وطئت بالدين ماد ركنها الرهن فان الرهن به اياه
 تعطى لا يستطاع الدين ولو كان الرهن فوطئته الرهن فان الرهن به اياه واستعمله لاسد
 لا يستعمل الرهن ماد الرهن كاستعمال الرهن ولو هلك واستعمل الرهن لا يستطاع الرهن
 وان استرد الرهن من الرهن بعد فالتلخيص للرهن به اياه مال الرهن وان الرهن به اياه
 الرهن بعهدة فيه حرق فعاد الرهن حدث هذا في مد الرهن من الرهن به اياه
 عن نفسه وقطاع الرهن لا يلحق حدث في اللبس كان القول قول الرهن به اياه بغير الرهن
 ولو ملك الرهن لم يملكه الرهن بغيره عند مال الرهن لست بغيره في القول قول الرهن
 ولو كان الرهن من الرهن او الرهن او الرهن او الرهن ان يضره ولا حارة ما ملته
 الرهن بمصحة ماد الرهن بالقرعة منه فذلك فضل في بيع من القرعة لا يصح الرهن

على حاله. وأن هلك بعد فراج من القرضه هلك بالدين. وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله الرهن
 خصه. اذن الراهن فهلك يكون امانه لا يسقط شيء من الدين. وإن نزعته عن أصبعه فهلك ^{التمتع} بهلك
 بهلك بالدين. ولو كان الرهن اعدا للرهن من اللزق فأتى الراهن وعليه ديون فان للرهن يكون
 الحق بالرهن من الغرماء لأن الرهن بسبيل من استرواه في حيوته فذلك لك بعد وفاته. فان أذن
 الرهن للرهن ان يزرع الأرض الرهونه نزع أو سكن الدار الرهونه باذن الرهن لا يبطل ^{الرهن}
 وله أن يسترد الرهن فيعود رهنه ما دام في دار الراهن لا يكون في ضمان للرهن. وإذا ولد الرهن وصو ^ن
 طينها يكون داخل في الرهن لما قلناه الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها. والغاصب
 إذا سأل صاحب الغصب ان يعيرها أو يجهده أو يبرئ له في حاجة فاذن له في ذلك برئ ^{الضمان}
 عادليه بعد ذلك أو لم بعد. وأن عصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق ربح الله برئ
 من الضمان ويصير بمنزلة الوديعة في يد. وليس للرهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر
 ؛ لو دية في قول محمد بن فان فعل فهلك يصير هانئا. وهو قول أبي يوسف ربح ولو رهن بجل ثوبا
 يساوي عشرين درهما بشفرة درهم فلبسه الرهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة أخرى
 بغير اذن الراهن فانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع
 الرهن على الراهن بد درهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين
 اذا كان عشق درهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا ^{لدين}
 وبضفه امانة فإذا انتقص الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان ليس
 الرهن باذن الراهن فكليس الراهن فلا يكون مضمونا على الرهن وما انتقص بلبسه بغير اذن
 الراهن درهم واحد درهم مضمون على الرهن كما وجب على الراهن وهو أربعة دراهم فيكون
 قصاصا بعد رها من الدين فإذا هلك الثوب وقيمته بعد الانتقص تكون نصفها مضمونة
 وبضفه امانة فيقتل المضمونة بغير الرهن مستوفيا ديونه وبقي درهم واحد ثم لا يرجع ^{من} على الراهن

بن زهناحد رسول من ماله المرنحة حبلى المرنحة لا ينفذ في من دينة لان ليس لادحة غير مرنحة
 فلو كانت حاة مرنحة المرنحة من لنها كان ذلك محسوما عليه من الذين لان ليس لشد سعموم
 المرنحة اذا عسى العبد المرنحة اودى ما واكاد حاربه فامسولدها بعد جميع ما يبيع
 مرنحة لان المرنحة مرنحة المرنحة لا ينفذ اعمامه عدا ناسيخ العبد في الاول من
 ومن الذين وهو حواما دام يسع ثم الساسع ربح بما يسع على مولا العبد الا المرنحة وام الولد المرنحة
 لا يبرحان على المولا والمرنحة ما تجارة النديرا ما اودجهم على اناهم وان ساء ورجع على العبد
 والسابع في النديرا يبرحان السابعة في العتق من وجه نلت احد هان المرنحة يسوق جسم النديرا
 فانه يؤدى الذين مرنحة وكسه ماله ولا ينفذ لا ربح على المولا بما يسع ويسع انكار
 مولا مولا رجل اشترى من رجل عدا لم ينفذ ولم ينفذ المرنحة مولا العبد وهو
 نفذ عاقبه ولا يسع العبد السابع في النديرا في النديرا مولا العبد ابى يوسف الاول وقال
 ابو يوسف ربح امر السبع بجمع جميعه اذا كان مرنحة فلو ان النديرا مرنحة على المرنحة
 رجل مولا عدا عدا ثم ان المرنحة وجد العبد ما انكار العبد او يلقى عدا المرنحة
 لا ربح المرنحة يد به عليه رجل اشترى من رجل عدا وعدا النديرا مولا العبد عدا
 السابع عدا لمرح مكانه ثم طهران العبد كان حرا فان المرنحة ربح بالنديرا على العبد
 يبرح بالنديرا على المرنحة اذا مرنحة مولا العبد مولا العبد مولا العبد مولا العبد
 ومحمد بن يوسف في هذا رجل مرنحة حاربه راب روح مرنحة ذن الروح صح الوهن وليس
 لم يبرح ان يمنع الزوج من عشاها فان مات من غشاها صار كماها مالا فانه مولا
 فيسقط من المرنحة استحقاقا وفي القياس ان لا ينفذ لان الروح اعم وطنها مستطال
 صار كان المرنحة وطنها وانه ليس لها روح ثم روحها المرنحة مولا المرنحة مرنحة
 الاول سبعة وان روحها مرنحة حاربه المرنحة وان يبرح الروح مرنحة

لأنها عند الرهن لا تكون مشغولة بتجني الغير فتعلق حق الرهن بجميع أجزائها فكان له أن يبيع
 الزوج من غشيانها فإن غشيتها الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية لأنه المهر بدل
 جزء من أجزائها فيعلق به حق الرهن بمنزلة المولود وقبل العتق لأن لا يكون المهر رهنا إلا ^{للمهر}
 لا يتأكد قبل الدخول فإن ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان الرهن ^{للمهر}
 إن شاء ضمن الراهن لأن الهلاك حصل بتسليطه وإن مات ضمن الزوج كمالوقتها
 الزوج ثم يرجع الزوج على المولى إذا لم يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه المولى لأنه صار مخرجا
 من جهته وإن أئله بذلك لا يرجع على المولى لأنه لم يصح مخرجه من جهته ^{بإجارة وإباحة}
 للرهن لا يغير أجزائها كان الرهن لشراب وإكل ولا يكون ضامنا إن هلك الشاة بعد ذلك
 عند الرهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما لصاب الشاة يسقط ذلك
 القدر من الدين وما لصاب الابن يرجع للرهن بذلك على الراهن لأن شرب الرهن
 باذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كالمواظف ^{الرهن}
 عضوا من أعضائها كان للرهن أن يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وغير هذا جميع
 النماء والزيادة وتجعل رهن حائما ملبس الرهن في خصره اليمنى أو اليسرى فهلك الحائم كان ضامنا
 لأنه استعمال وفيما سوى الخصر من الأصابع لا يضمن لأن ذلك حفظ وهو مأمور ^{بالحفظ}
 وأن رهن طيلسانا فوضعه الرهن على عاتقه لا يضمن لأنه حفظه وإن لبسه كما لم يلبس
 الناس ضمن ولو رهن سيفين أو قلنا فقلها الرهن بالثلاث لا يضمن لأنه حفظ ^{بضم}
 إذا كان للرهن من يتقلد سيفين لأنه استعمال وإن لبس الحاتم في خصره اليسرى فوق
 حاتم لا يضمن إلا إذا كان الالابس ممن يتحمل الحاتم فيموت ذلك استعمال وتزويج ولا أول حفظ
 وما يتقلد من الرهن كالابن والمولود والصوف والتمر والأرض يكون رهنا مع الأصل عندنا
 والرهن أن يمسك الكل إلى أن يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة ^{هناك} من الدين إذا

من هذا الإصلاح العام الزمن والكم من ان يبيع الحاف مساه ما دون العاشر بمسئله
رهبان وان تاع لعل مر الف صير كان مسامرا

قصيدة - ابن وهب يرضى مال الصري

رجل عطاء من آخر عيال به به مدته واعاده صحب الاعاره والحمد لله رب العالمين
بعليل الوكيل الطاهر المعتمد المبرور من الله والحمد لله رب العالمين
وان حلاله السعير فريده ما دام ما سمي والبراء نصف اخر لا عور ولا عور ولا عور
لهم عند ملاك نعمة الله عليه وسلامه والحمد لله رب العالمين

١. ما خلاص المرثه ١١٠٠ جاك ٢. بلا اسمعزل هما ٢. بلا صراي مرصه ١. ٠ ١

وأما لا ضمان عليه. وإن ملك الرض فعلى المال. هـ. عبد الموهوب. والاله عز وجل

فلان باره او بعد ما ره و اما که ، القول دل ای مع عمده را ، ده الی

على الوجه الذي أدخله العراقيان على المسند من رواية عن الحسن بن سعيد، ولا يجوز ذلك

عسى تسقط بعض الدلائل من الرأى المعتمد لأن ذلك الرأى لم يعم، وكما أن

مصحف العبد من الراس تا السبعين روح على الراس، (ما سقط من الدم) من الهلال،

أكبر من ذلك حيث لو دأب عليه الممنعان، وهو ما لعله، دون عدم أدلة المال بالمرور به.

٤ رجع على الراعي فأكبر من الف وألف للمره ان سمع عن نص الدين من العبد بل محبوا

جے بعض رسالہ الہ الرحمہ و کتاب المسیر و قل و خلاصہ الرحمہ من الرحمہ و الرواۃ المعانی

الوكيل في عا المستعرجان ولا يصح ان هلك المال بالوكيل وان لم يكن الوكيل في حال المؤجل

فهذه المأوى للوكنا من الوكان: هذا، والودعه سواء، وتلست المسعيران سمع الله، يا

ان سجدوا لله ربهم ولا تعدوا العباد وان فعلتم خيراً فلو اسجدوا على الرءوس لم يحسبوا من الله شيئاً

مراعي الصبيان وليس هذا كرجل اسعار مستأسع به مخالف ثم عاد الى ما كان عليه لا يراعي

يجعل عصب من آخر عبد فرهنه بد منه عند رجاءه لأن المال عند المرتهن ^{بأنه} لا يملك الجار إن شاء
 ضمن الغاصب وإن شاء ضمن المرتهن. فإن ضمن الغاصب ثم الرهن لأن الغاصب عند أداء
 الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير أهنا ملائقة. وأن ضمن المالك المرتهن كان المرتهن
 أن يرجع على الراهن عاوضه وبطل الرهن لأن سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان ^{قبضه}
 فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب إلى رجل ^{ودعه}
 ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع إليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد ضمن الغاصب أو المدفع ^{نزع}
 إليه فرجع المرتهن على الراهن جاز الرهن في الوجهين أما إذا ضمن الغاصب ظفارة ملكه بالغصب ^{السابق}
 على الرهن فبطل الرهن. وأما إذا ضمن المرتهن فلا يمسب الضمان فحقه هو القبض بحكم الودعة
 وعقد الرهن كان بعد فينفذ الرهن على كل حال. ولو أن رجلا عند ودعة لآسان ورهنه
 النودع عند رجل فملك عند وجاء المالك ضمن الراهن أو المرتهن لا ينفذ الرهن لأن الأول
 ضمن بالمدفع إلى المرتهن وعقد الرهن كان قبل المدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز
 كرجل رهن عند رجل عبد أخير فعاد عقد الرهن وله يد نفع إلى المرتهن ثم إن الراهن استمرى العبد
 من ماله ودفعه إلى المرتهن فأنه لا يكون رهننا عند المرتهن لأن الراهن ملكه بعد الرهن فلا يملكه ^{الرهن}
 مالكا وقت ذلك. وجعل عصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه أن ضمنه الغاصب ^{صمته}
 يوم الغصب جاز البيع وإن ضمنه يوم الدفع إلى المشتري لا يجوز بيعه لأن الغاصب في الوجه الثاني
 إنما ملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه إذا لم يكن مالكا وقت البيع. رجل أعار شيئا له حمل ومونة لرجل
 للمستعير يديه فهنه قالوا إن رد العارية يكون على المجير فرق بينها وبين غيرها من العواري
 في غيرها يكون الرد على المستعير لأن هذه إعادة فيها منفعة لصاحبها فأنها تقير مصمونة في يدي ^{رهن}
 والمعران يرجع على المستعير بغيره فكانت بمنزلة الإجارة وفي الإجارة يكون الرد على الأجر. الرهن
 إذا جاز له رهن أن يودعه أناسا أو يطبقوا واج فان ودع المرتهن أناسا فهو رهن على حاله أن ^{ملك}

في هذا المخرج بسط الكلام على ما ذكره وان اعاد مخرج من صمدان الزهن والبرهن ان عبيد رهبان ولو اجروا
بالاخرا نكو عظاما ولعل الخرج ان عبيد الزهن الابره حديد ولو ادركه الراس ان ذره
فيه من عيون وسلم الله مخرج من الراس الاول ولوامع الاحرار الرهن احدها ما ادرك الاخر مخرج من
ان يكون رهبان ما ان لم يره رهبان الا ان كان من الشرى او لم يصرفه فان حلاك النفس على
الشرى فانه سوى من هذا الزمان والبرهن في بعض الرهن ان امانه موثلا لا وقت حلول الاحل

١٠٠ - في العدل و باب الرهن

رجل من عبد اسان وسيد الراس والمرء ٢ عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صحيح الرهن
 ومصر الجبل يكون له صدقاً ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦

٢ ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا وصيرته رهنًا مكان الاول ^{موصوف}
 كان الرهن اولي ^{موصوف} وكذا لو من العبد الرهن وعزم العاقل عليه او منعه عبد آخر وبيع به فان
 العبد التاج يكون رهنا مكان الاول ولو باع العبد الرهن وسلم المهر ^{اسم} للرهن ثم
 العبد او رده بعت بمصاء ماض فان السري مرجع مطلق لم العبد فالحق ان شاء رجع
 على الرهن ماله وبعود دين الرهن على حاله وان شاء رجع على الراهن ولو ان العبد باع
 الرهن ولم يسلّم للرهن فاستحق العبد او رده بعت بمصاء فان العبد لا يرجع على
 الرهن هذا اذا كان السليط على البيع شرط في عهده الرهن فان كان السليط على البيع ^{عبد}
 الرهن فالعبد له بها يكون وكذا للراهن وما لم ينفذ من العهده مرجع به على الراهن رجع
 الى الرهن او لم ينفذ ولو ان العبد فرق الوجه الاول انه باع وبصر الرهن وسلم للرهن
 وانكر للرهن ذلك كان القول قول العبد وسقط دين الرهن ^{هي} فان كان العبد على بيع الرهن
 لنفسه الذي ان له سبعة الفاضل في قول الجعفي وان يوسف ومحمد رحمهم الله ^{هو}
 شتا ووضع على يده عتق وسلط العبد على البيع ثم غاب الراهن فالعبد محرم على البيع
 هذا اذا كان مسرعا وعاد عهده الرهن وقبل بانه محرم على كل حال وهو المصحيح ^{هو} الاب اذا رهن مال
 فله الصبر دين نفسه مع الرهن ولذا الوجه ذكره في الاصل وذكر الفقه اواللت رجع ان هذا
 استحياس والعاس ان لا يجوز الاب والوجه جميعا وعن ابن يوسف رجع انه احد العاس ولو
 نصير الوصير دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وهو كالبيع لاب ان منع مال
 ولذا من نفسه مثل العيه ولو فعل الوصير ذلك لا يجوز لان يكون حر اليتيم وفي بعض الروايات
 لا يجوز للاب ان يبيع بمصاء دين نفسه مال اليتيم ^{هي} والمصحيح انه يجوز العبد الرهن اذ اني من الرهن
 وصير امانه بسقوط الدين ثم عار من الامان فيودعها لاما كان والعبد المصعب اذ اني وفيه لقا
 على الخاص بالقيمة ثم عار من الامان فانه فيودعها ملك الخاص بالعبد اذ كان مسلطا على البيع كان

ان يبيع بالدين والدينه فان غلب الراس عن البيع بسعته بعد ذلك لرجح منه . وله ان يبيع ما يوزن
 من الراس من ولد او غيره . يبيع بالفضل . ولو طلب المهرين وسعها الراس للعدل مع الرهن ^{سعة} واود
 وقال المهرين لا يريه البيع وانما ارى يخفى ان له ذلك . ثم ينشأ من موحل وسلط الدولة على
 اذ احل الاصل فامسح العدل الراس من الرهن حتى حل الدين والرهن . ماطل والوكالة بالبيع ماضية . وورس سن
 من موحل وسلط العدل على البيع . المتأوله بعمل محل الدين للعدل ان سعة له ذلك . ولو ورس
 متباو وصعه على يد العدل فاب العدل لا يطل الرهن موضوع على يد عدل آخر . ارضيهما
 فان احلها . ذلك وصعه العاصم على يد عدل . وليس للعدل التاخر ان يبيع الرهن وانما ^{له} اياه .
 على البيع لان الراس له ثوكله بالبيع . فان ما بال الراس كان للقاضي ان يسعه بعد موت الراس وله
 ان يعوض البيع المهدى اعدل التاخر او عدل آخر . ولو اعدل مع ارضيه . فهو له . ونسأله
 على سعة الا ان الراس يقول ما عه بمائة والدين وسعة الرهن مائة منه . صدق منه العدل ^{لن}
 وقال المهرين بل ما عه بمائة . وهو كاد القول فورا الرهن مع سعة والسه بینه الراس . ولو ^{لا}
 وسعة الرهن مائة والدين مائة وكل الرهن سعة فادام الرهن السعة انه ما يفسد .
 الراس النسيه على ثوب الرهن . من الرهن . ان يحدد سعة الرهن . وقال ابو يوسف ربح بعض
 سعة الراس

فصل ٢ احكام الراس والمهرين

رجل رهن عند رجل جاريه تساوى العا بالف مؤجله لا متهر وحمل جلاسل طاع سيم والاصل ^{لن}
 لما حل الا حل جاء المهرين بخاريفه وطلب من العدل سعيها فقال الراس ليس هذا حاربه ان يصدق
 الراس والمهرين ان للرهنه كانت قيمتها له . درهم بالدين الف درهم فادى . الجاربه ^{ها} اليمين
 المهرين تساوى الف درهم لان الراس اكثر . تكون هذه الجاربه هي الجاربه طارعا . وان
 يرضى الراس فبعد ذلك ان تملك العدل . وطلب من هذا تلك الجاربه او قال لا ادري كان القول ^{الرهن} فادى

على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلاف الوكيل اذا امتنع فان لم يجبر
لأن بيع العدل يتعلق بحق الرهن فيجبر بالوكيل بالخصومة طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب
فانه يجبر واذا باع العدل كانت المهداة على الصلة ويرجع العدل على الراهن وان حلف المهداة
لا يجبر العدل على البيع يام القاضى الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه
القاضى كالمومات العدل واذا باع القاضى كانت المهداة على الراهن واوجبا الرهن بمجارية
قيمتها خسمائة فقال الراهن ليست هذه مجارية جاريت وقال الرهن هذه تلك المجارية
واذ تمعمرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجمل المجارية هالكة بالدين في رده ثم
الى المثل ان اقر المثل به اقال الرهن فقال له بها الرهن فاذا باع دفع النخس للرهن فان كان
فيه نقصان لا يرجع الرهن ببقية دينه على الراهن الا اذا قام الرهن البينة عما قال فيرجع
ببقية دينه على الراهن هذا اذا تصادق ان قيمة للرهن كانت القاضى ان خلف فقال الرهن
ما رهنى الاجارية قيمتها خسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك المجارية
القول قول الرهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان النقص من الدين يرجع ببقية
دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعها القاضى ويكون
المهداة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن ولو رهن عند اشان شيئا ثم
اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد الرهن وقال الرهن انت قبضته مني بعد الرهن
وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع بينة والبينة ايض بينته ولو قال للرهن هلك
الرهن عند الراهن قبل ان قبضته كان القول قوله والبينة بينة الراهن ولو قال للرهن هنت
هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهننا احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة للرهن
ولو رهن عند داعوت فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفلانى ذهب بالاعذار
نصف الدين وقال الرهن كانت قيمته يوم الرهن خسمائة وذهب بالاعذار ربع الدين

كان القول قول الراهن مع بيعته لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يبرهن بالالف والكثير والبيته ايضاً
 بيته ^{٥٥} يجعل عليه الف فهو عبد الطالب ما لا يتم اختلافا فقال الراهن لا، ابرهن بحب مائة وقال المثلث
 يالف بالقول قول الراهن لانه مكر وبادة تعلق الدية بالرهن. ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمكر
 محتمل انه والرهن فاعلم يا وي الفاعل الفاعل ونزاد ما من هناك الرهن فدل الخالف بان القول قول المثلث
 لانه ينكر زياده سقوط الدين

فصل في حاشية الرهن والمساواة عليه ونقطة الرهن و ثمانية

العد الرهن اذا قبل على اللبس للراهن ان يسوق الفصا من الاوان يكون الرهن معه ما اجمعا
 كان للراهن ان يسوق الفصا من غير ان يحتمل في قول محمد بن وهب وهو رواية عن ابي سعيد بن جابر
 الفصا وان احتمل وان اختلف الراهن والرهن احدهما يريد الفصا والآخر ما يجب الصلة
 في قولنا يصحفه ربح ويكون الفضة رهنا مكان العد وان رجع الامر الى الفاضل فانطلق القاضيه العسا
 ثم ان الراهن فخره من الرهن ملا فصار له. والعد الرهن اذا احتل رجلا او مالا او رهنا او اياه
 بقص منه وبطل الدين الرهن اذا سقط عد الرهن من حيث الضم لا يذهب منه ما كان
 عنده وان اسقط بفحصان قدر او وصف بان كان مالا فاكسر واسقط بجمته بذهب قدر الفضا
 من الدين عند الكل الرهن اذا استهلكه انه ان كان على المسهلقات بموته يوم الاسبغ فلا ذنوب
 رهنا عنده. ولو كانت فمعه يوم الرهن الفاعل او يوم الاستهلاك خسرانه سقطت من الدين خسرانه
 ويبيع خسرانه رهنا بقاء الفضة. ولو استهلكه والدين مؤجل عزم فبئنه ويكون رهنا حتى
 يحل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن من المثلث او اقل من اجبت الى خسرانه غرم بالاستهلاك خسرانه
 وسقط من الدين خسرانه ثلثة المرونة اذا ولدت والدا عند الرهن فاستهلكها المثلث
 او ولد ما كان عليه قيمته ما استهلكه ويكون للامان رهنا عنده فان هلك بعد ذلك هلك
 بقسطها من الدين وما وجب على الرهن بالاستهلاك الولد يكون رهنا عنده فينكح الراهن ^{٥٦}

من الدين. وأما الرهن هو الذي يأسر به المالك المولد والزاد فيضمن أبيض كما يضمن المهرين
ويكون الضمان محبوبا عند الرهن. فإن هلك الضمان عند الرهن هلك هذا لأن الضمان
قام مقام المولد. ولو هلك المولد عند الرهن هلك هذا فكان ذلك الضمان ولو لم يكن حيوانا كان
بني آدم فجنى البعض على البعض كان هذا ويصير كأنه هلك بألفهما وفيه. ولو رهن عبد بن كل واحد
منهما يساوي للقابالين فقتل أحدهما الآخر وجيء أحدهما على الآخر فيمادون المقتول الأرض
أو لثرا بغير الجناية ويحفظ دين الجاني عليه بفدية. ولو كانا جميعا رهن بألف فقتل أحدهما الآخر
فلادع ولا ملاء وبية القاتل رهنًا بتسعائة وخمسين. ولو رهن عبد وداية بجناية الدابة على العبد
وجناية للعبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبد آخر وجناية العبد الرهن على الرهن في نفسه
جناية بوجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعا. وجناية الرهن على الرهن فيها دون النفس
أوفي ماله هدر في قولنا بجديفة ربح قلت قيمة الجني عليه أو كثرت. وعندنا معتبرة فإن لجمع
الرهن والرهن: على الدفع دفعاه بالجناية إلى الرهن ويبيطل الدين. وتعلق الرهن وطعام الرقبة
بأجرة الراعي يكون على الرهن. وأما المأوى بالسبكي يكون على الرهن. وأما دية الدابة: براءة الرهن
والدواء على الرهن إذا كان الدين بقيمة الرهن سواء. وأما الدين أقل من القيمة فالمحالبة على
الرهن بقدر الأمانة. وأجرة ظرؤه ولد الرهن وسعة للستان والتلطيح والمجداد والقيام بمصالحه
وحمل الأبق يكون على الرهن هذا إذا كان كل الرهن مضمونا بالدين فإن كانت قيمة الرهن أكثر من
الدين فليجعل وملاوة الجراجات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان. والرهن أن
الرهن إذا خيف عليه الفساد بأذن القاضيه ويكون الثمن وصلة يده. وأن باع بغير إذن القاضيه كان ضامنا
وأذا جنى العبد الرهن فالغلاء يكون على الرهن إن كان كله مضمونا بالدين. وأما إن جنى بعضه مضمونا
وبعضه أمانة فالغلاء يكون على الرهن والرهن بقدر المضمون يكون على الرهن بقدر الأمانة يكون
على الرهن وما يجب على الرهن إذا غفل الرهن بغير إذن الرهن يكون منطوقا. وكذا ما يجب على الرهن

ملكه بن مسطوعاً وأوصاهن المرتضى على الوضوء بما لا ينافي أو بامر الراهن مخرج على الراهن بغيره
 مخرج إذا كان الراهن غائباً فافهم المرتضى بامر القاضي أو بامر الراهن يرجع على الراهن. وأما إذا كان خائفاً
 لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعاً

فصل في إحصاء الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن حارفة ساءوى العامة لم يملك الرهن يطلب منه فانه يوم إحصاء الرهن فادخل الرهن
 الرهن لا يوم التسليم ويقال للرهن سلم الدين ولا كما في البيع يوم الشتر بتسليم الثمن أولاً فأن
 الرهن في بدو عدل أمر سعيه كان للعدل أن يسهه والتفقد والتسبيح وطاهر الرواية. فإن أيسر
 ثم جاء الرهن يطلب منه لا يكون الرهن أن يمنع عن قضاء الدين قبل إحصاء الرهن. رجل رهن حارفة
 ووضعها على يد عدل فعاد العدل وأودع الرهن عند. وحده أو عند من هو في عياله والمودع يقول
 أو دفعه للعدل ولا يرى أن هو أودع عند العدل مع الرهن ولا يدري أين هو فطلب الرهن
 دونه فان الراهن يوم بقضاء الدين قبل إحصاء الرهن. فان ادعى الراهن أن الرهن في ذلك حلف
 المرتضى على حلفه فان حلفه بغيره على قضاء الدين وأن كل ما لا يجزئ. وأما أن المودع يجد الرهن
 وادعى أنه لم يحضر الراهن على قضاء الدين في سنته أو دعيه. وأما أن الرهن عند مسئلة حلف
 خطأ وجيب العينة في تلك سبعين وطلبه. المرتضى دعيه ههنا لا يجزئ الراهن على قضاء الدين
 فان حارفت العينة لا يجزئ الراهن على قضاء الدين حين يسلم له كل العينة. فأن كان العينة
 من جنس الدين فكما حارفت انتفاء الرهن بدينه. وأما كانت العينة من الأبل والماعز ونحوه
 القاضي بذلك كان رهناً بالدين. وأما أن رجلاً رهن عنداً فان شيئاً فلف المرتضى الرهن في
 آخر مطالبه بقضاء الدين. فأن كان الرهن شيئاً له حل ومؤنة يجب للراهن على قضاء الدين
 ولا يوم المرتضى بالإحصاء. وأن قال الراهن أن الرهن قد هلك حلف المرتضى بالله ما هلك
 فان حلف المرتضى على قضاء الدين وأن كل ما لا يجزئ وأن كل الراهن شيئاً له حل ومؤنة فلف المرتضى
 الرهن

الرهن في مصره وظلمه بقضاء الدين في الغياض من مجازي من علقاء الدين. وفي الاستحسان لا يصير
 فيوم الرهن الاخصار. جعله على رجل الف درهم منجوا يورى كل شهر كان وبها من فحل فغير فظلمه الرهن
 بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا اعطيك حتى تجبض الرهن. فانكافا في غير مصرهم الايجور على الاخصار
 ولكن اذا ادعى الراهن للملا وحلف. وانكافا في مصرهما في القياس لا يجبر الرهن في اخصار الرهن. وفي
 الاستحسان يجوز ان جميع المصرك كان واحد. وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه اخصار الرهن
 ولم يفصل في الحجاب في هذا الفصل بين ماله وحل ومثونه وبين ما لا يحل له والظاهر انه لا يصير على الاخصار
 في غير مصرهما ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم يبتدأ الفن فظلمه البايع في غير مصرهما وظلمه
 بالخن فابا للخن ان يدفع اليه بل يخن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يصير على دفع الفن تبس
 اخصار بالمبيع سواء كان له حل ومثونه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان البايع مع الفن
 عوضان من كل وجه فاذا تخلف عن احدهما لا يفعل احدهما يتاخر الآخر. اما الرهن ليس بم عوض من
 كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الآخر الا ان في البيع يجوز خن من المشتري كفيلا حتى يحضر ذلك
 المص
 او يبيع وكيفا لا يدفع الفن واخذ المبيع نظرهما

كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاك وشركة العقود. اما شركة الاملاك فهي على نوعين. احدهما ان يصير
 مال كل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار
 خلط لا يمكن التمييز بينهما اصلا او لا يمكن التمييز كخلط الحنطة بالشعير. والثاني ان يصير المالان
 مشتركا بينهما باختيارهما بان ملكا مالا بالشراء او بالهبه او بالصدقة او بالاستيلاء. وفي النوع
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن الشريك لا يجوز. وفي النوع الثاني اذا باع احدهما
 نصيبه من اجنبي بغير اذن الشريك حاز. وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين
 جميعا ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب سركه الا ما اذن الشريك. اما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان ومفاوضة وشروطها أن يكون رأس المال
 من الاثنان من الدراهم والدنانير وإن يكون رأس المال حاضراً في المجلس وغائباً يحضره عند الشراء لا يصلح
 أن يكون رأس المال ديناً. ولو كان لأحدهما درهم وللآخر دينار أو لأحدهما درهم وللآخر مائة
 الشركة عندنا والتقسيم الذهب والفضة بمنزلة العروض والمكيل والوزن والحبة انظر ظاهر الرواية
 و يصلح أن يكون رأس مال الشركة مخزناً، والله إلا إذا كان في بلد يكون منافع الناس بالمرء يكون
 البر بمنزلة الدراهم والدنانير والصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها. وأما الفلوس
 النافعة فهي بمنزلة العروض في المشهور عن أبيه وعن أبي يوسف ربح لا يجوز الشركة بها ويجوز
 في قول محمد ربح، هو أحد الروايتين عن أبي يوسف ربح. وللعروض لا يصلح أن يكون رأس مال
 الشركة أي شركة كانت فإن اشتركا بكيل أو موزون من حديد واحد على صفة واحدة أو معدن
 وخط المالكين فهو بينهما أو ما ربحا فيه فهو لهما، عليهما وصعته وتكون هذه الشركة شركة ملك
 لا شركة عقد. وذكرتم خمس الأنواع الخمسة ربح أن هذا قول أبي يوسف ربح أما على قول محمد ربح على
 شركة عقد. ونمرة الاختلاف يظهر فيها إذا اشترطا لأحدهما ربح على قول أبي يوسف ربح لا يسحق
 الزيادة وعلى قول محمد ربح يسحق. ولو اشتركا في العرصة وعاها لعمد من من واحد يملك المن
 بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن المن مغاير لما يقسم عليها على قيمة متاع
 كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصه عرضة وإن كان لأحدهما حصة وللآخر
 شتير ولا أحدهما سهم، وللآخر رب وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يبيع بتركه العقد ^{مطللاً}
 حط الحصة بالخط بالخط والشجب بالنظران ثم على قول محمد ربح يبيع بينهما شركة عقد

ومصلح في شركة العنان

وهو شركة هذه الشركة أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو الرأب والطعام أو يشتركان في نوع
 التجارة وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشتري

والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة، وإنما رسلته، وإذا قتل ذلك وبنابان
قال ما اشترت اليوم فهو بيننا مع التوقيت، فاشترى اليوم يكون بينهما ما اشترى بعد اليوم يكون
المستترى خاصة، وكذا لو وقت المضارب مع التوقيت لأن المضاربة والفكوة توكيل والوكالة مما يوجب
إدخاله له، لأنه في العقد ولا تبع بالنسبة، اختلف فيه الناحيون بعضهم بخلاف ذلك
ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصغير المأذون ولحق الصبي المأذون في التجارة والمسلم
والكافر لأنها تعتمد الوكالة ولا تنقسم للوكالة بمجالات الفاوضة، ولا يشترط المساواة في رأس المال
في هذه الشركة عندنا، ولا اتفاق المبرمج في رأس المال ولا في حظ المالين، ويجوز أن يكون رأس مال
أحدهما درهم ومال الآخر ثمانية وكان الكل درهم أو ديناراً فاشترى كل واحد منهما بما لديه قبل الخلط
المشترى يكون مشتركاً بينهما عندنا، وهل يشترط المساواة في الربح عند علماء الفقه لا يشترط
ذلك، فإن شرط المساواة في الربح أو شرط الأحدهما فضل الربح أو شرط العمل عليها كان للربح بينهما
على ما شرطت على جميعها أو عمل أحدهما دون الآخر، وإن شرط العمل على أن شرط له فسل الربح جازمه
وإن شرط العمل على أنهما ربحاً لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كافياً في صاحبه إذا لم يكن
الوكالة بمجالات الفاوضة ولو لم يكن في شركة العنان وشرط الربح والوضعية تضعف فائدة الشراكات
فاسدة، قالوا لو يرد مخرج هذا فساد العقد وانما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الفكرة لا يخل
بالشرط الفاسدة، وكذا لو شرط الوضعية على المضاربين فساداً، ولو اشتركا شركة مطلقة كان
لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالتقيد والنسبة، وأن يكتسبها كان لكل واحد منهما أن ينفذها
بمن ماباع، ولو باع أحدهما لا يكون للأخر أن يقبض شيئاً من الثمن ولا يحاسبهما باع صاحبه
والخصومة في ذلك إلى الذي يلي العقد، فإن قبض الذي باع أو وكل أو كلاً من ذلك جاز عليه وعلى
شريكه، ولو وكل أحدهما رجلاً في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجاً عن الوكالة، وإن وكل
البايع رجلاً بتمتع من مبيع فليس للأخر أن يجزئه عن الوكالة، وذكر في الصلح أحد شركائنا أن

اخرون من التركة وجعل المسئلة على وجه ثلثة ان وجب للدين بعض احدهما لا يصح تأخير الاحكام
 بل لا بد من صاحبه في قول المجتهد روح وفي قول صاحب رد المحتار والوجه الثالث ان اوجب
 لبعض احدهما فاخر احدهما كذلك لا يصح تأخير دفعه روح وعندهما يصح تأخير دفعه
 الذي اخر ولا يفسد ضمانا الوجه الثالث ان اوجب الدين بعد واحدهما فاخر الذي له المصدق
 والكل عند المجتهد ومحمد رحمهما الله. وهذا يشبه سف روح يصح في نصيب الدين كخفاصه وذكره وكذا
 الشركة احد ولي الدين ان اخر عند المجتهد روح لا يصح تأخير اصاله الا ما ذكره في رد المحتار
 روح يصح تأخير في حصته وفي شركة المعاوضة اذ اخر احدهما يصح تأخير والكل في جميع الوجوه وفي
 موضع صح التأخير لا يكون ضمانا ولا يوجب الشريك ان يقرض شيئا من المال الذي له ولو رخص
 احداهما من ضمان الشريك عند عليهما الايجز ويكون ضمانا للدين ولو اتهم احد هما دون ولياه
 لا يجوز لان صاحبه له بطله ان يقرض وان ولي الباطنة ان يقرض باليمن وكذا واحد من شركاء العاقل
 ان يضع ويودع ويدفع الى غيره مضاربة وان يوكله البيع والشراء ولا يملك الاعان والمصدق لا
 ضمان ذلك لانه منزلة المودع ولو قاتل احد الشريكين اصاحبه اخرج اليه ما يورثه من امواله
 مهلك المالك من حصص الشريك ولو مال احد شريك العاقل ان يقرض الف درهم من فلان للمعان
 لزمه حاصه دون صاحبه لا، قوله لا يكون حجة الاعليه وان وكل واحد منهما صاحبه الاستدانة
 لا يصح الا بملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة
 فليس بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لانه توكيل بالتكليف لان بعض التوكيل الترخيص فاما
 يستغرض منك الف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على التوكيل وشريك العاقل اذا سافر
 بمال الشركة صح ذلك منه والصحيح في قول المجتهد ومحمد روح وكذا المستضعف والمضارب ولو رخص
 ايضفة روح في رواية ليس لشريك العاقل والمضارب ان يسافر وهو قول ابي يوسف ومحمد
 ابي يوسف روح في رواية فرق بين السفر الغريب والبعد فقال اذا كان لا يغيب ليل في سفره كان

بلعان اذا اقران دنيهما مؤجل له شهر جمع اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا. وكذلك ايرالهما
 يجمع ابراءه عن نصيبه. ولا يجوز لاجد شركي للملك ان يتصرفه للشرى فبذلك الشرايطه تصرفا
 يتصرفه الله. ياتي رجلان بينهما امر رجل مدعها عليه شيئا من القرية التي تصرفه قطا البصر
 الطريق منخره. والوا ان كان يرحى حيوته يضمن حصه شركيه وان كان لا يرحى لا يضمن له ما مور
 بالحفظ والخر في هذه الحاله حفظ. وان نخره اجنبي كان عندما على كل حال في الصحيح من الابواب. وكذا
 الاراعه والبعا اذا ذبح الذاة او البقرة ان كان لا يرحى حيوته لا يضمن استحسنانا لانا ما مور
 بالحفظ. وان كان يرحى حيوته ضمن. وان ذبح الاجنبي كان عندما رجلان يبي. اذ اضر مفسو
 غاب احدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في كل الدار. وكذا الخادم اذا كان مشركا واه
 غائب كان للمساقر ان يستخدم الخادم بجمعه. وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الشا
 يتفاد فون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب شريكه وفي الخادم والاراضى لا يتفاد الشا
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل شريكه. والكروم والارض اذا كان بين حليين
 واحدما غائب او كان الارض بين بالغ وبتم يرفع الامر الى الغائب فان لم يرفع الحاضر وخرج
 بجمته طالب له. وفي الكرم يقوم الحاضر اذا ادرك الثمر يبيعها وياخذ حصته من الثمن ويقف
 حصه الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمن الغيبة وان مثله احد الثمن. وان
 ادى خراج الارض فالوا يكون منطوقا في حق الشريك لانه قسما دين غير امره لا عن اضطرار فانه
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليامره القاضي بذلك. ولو كان بين الحاضر والغائب امر مفسو
 ونصيب بخل. واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للمساقر ان يسكن في نصيب الغائب لكن
 القاضي يظفر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر ويمسك الامر للغائب وفي غير النصيب
 للمساقر ان يسكن قدر حصته. وعن محمد رحمه الله للمساقر ان يسكن كل الدار اذا خيف عليها الخراب
 لوله يسكن. وما كان على الواهن اذا اداه المرتهن بغير ان الواهن ذكر بالله منطوع. وكذا الوادي

غيبه الفحل يكون مشتركا للموكل كولا يملك الشراء لنفسه ماله يخرج عن الوكالة وهو بطلان آخر أيضا
 عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشترك بجلان عاين مالا مشتركا لكل واحد منهما
 اليوم فهو بينهما المستطعم أحدهما ان يخرج نفسه عن الشركة لا بمحض من صاحبه كان كل واحد
 منهما يكون وكلا عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتها فلا يملك أحدهما نفسه عن الشركة ^{بمحض}
 صاحبه وإذا اشتركا شركة عاين بأموالهما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الآخر هو من شركتي
 وقال المشتري هو له خاصة اشترته بمالي فليس قبل الشركة فان القول قول المشتري لا له ^{لنفسه} حرجيل
 فيها اشتراء فقول القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتي كذا لو اشتركا شركة عاين في تجارة
 عاين يشترى ويبيع بال نقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من عريك التجارة كان له خاصة ^{كل}
 واحد منهما يصير وكلا يحكم الشركة والوكالة نفي التخصيص وأما في ذلك النوع من التجارة فيبيع
 كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة فيعقد على صاحبه الإلزام الشري أحدهما بالنقد ^{شبه}
 بالكيل والوزن والنقد فاما كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة جائز فراه على الشركة ^{بمحض}
 لم يكن كان مشتركا لنفسه لا بد لو فعد على شريكه يكون مستدينا على المال وليس لشريك العاين
 ولا المصاريب ولاية الاستدانة بمطلق عقد الشركة وإن كان مال الشركة في يد واحد منهم فاشترى به
 بالدينار نسيئة في القياس يكون مشتركا لنفسه ^{بمحض} وفي الاستقصاء يكون مشتركا على الشركة ولو تفرق
 أحد شركي العاين بدين في تجارتها لم المخرج جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وإن اقراهما ولياه لم
 نفسه وإن اقرا صاحب وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة الحياوضة فان غدا كل واحد منهما بكم ^{بذلك} مطالب

فصل في شركة المقايضة

شركة المقايضة ان يكون في جميع التجارات لا يختص أحدهما تجارة دون صاحبه ^{بمحض} فلو لم
 من حقوق ما يجزان فيه لزم الآخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما عاينا
 يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة المكفل عنه ^{بذلك} ويحسا وبان في ذلك الماخذ فاقوا

في بيعه من ذلك ما كان عتقاً ولا يكون معاوضة. وليست شرط التساوي في الربح ليعمل لا يفضل أحد
الأخر ولا يحضر أحدهما بما يجوز به التركة. فإما كان في يد أحدهما مال مما يجوز به التركة ولو كان
مشاركة بينهما فسدت المعاوضة وكذلك لو صار في يدهما بعد المعاوضة وأنت في يد أحدهما
سوى الدين رهن والد نائبه والعلوسو، فكان لا يفضل المعاوضة وإنما كل ما لا يصح له التركة
وأن يقع الرجل إلى رجل الفاعل أن يشترط فيهما وبالغ من عهده ما لا آخر غائب، محبة قبل أن يسرى
شبه أعمال التركة حانت التركة. فإن أراد شركة المعاوضة لابد أن يكون الحكم المعاوضة إذا لم
لفظة للمعاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح، وإن التركة بينهما كل قليل وكثير
فإن أحضر أحدهما ملك ما يقع فيه التركة لا يكون التركة معاوضة. وأن أخذ واحد الملك
عرضاً وبين على انسان كانت الشركة بينهما معاوضة لأن العرض لا يصح أس من المال فيكون ذلك
الدين فإن فضل مال أحدهما بعد الشراء بالمالين ويعمل بعد العقد لا بعد المعاوضة وأما
المفضل بعد الشراء بالمالين فهو المفضل في القياس بعد المعاوضة. ولو لم يتساوا لانتفى
وأن حصل المفضل في أحد المالين بعد الشراء بأحد المالين في حصل المفضل بالمال الذي اقتضى
لاقتساده المعاوضة. وأن حصل للمال الآخر فسدت المعاوضة. ومن شرط صحة المعاوضة
الاستواء في القيمة في جميع من كل واحد منهما النقص ما يصح من الآخر وأن يكون كل واحد منهما
من أهل الأهلية فلا يصح المعاوضة من الصبي والعبد والخلف من سواه سائر واحد من جهته
أو حر بالغاً. وأن فلو من المسلم العمر تدان وذهباً لا يقع المعاوضة. وقال أبو يوسف ربح نفع من المربي
وأن أسلم المرتد من الحكم بأعانة صححت المعاوضة. ويجوز للمعاوضة بين الذميين، وإذا
أحدهما نصرانياً والآخر مجوسياً. وإذا وردت أحد المتعاضدين رهن أو فاسد كان له حصة
ولا تبطل المعاوضة مما يتحقق ولا يقع المعاوضة لمصلحة من هذا المعايير كانت منافع. وأن باع أحد
خيلاً وأما رجلان رجلاً، فله رجل يدين أو غصب منه ما لا يشترط فيه الآخر، يطالب به وإن لم يرد

عبد خالصه من ميراث لربك، الاخر ان يطلب بالاجر، وكذا كل شيء هو له خاصة باعه لربك لشريكه في طلب
بالنق، ولا تمتد شرا ان يطلب الشريك بتسليم البيع، وان اقر احدهما بدين او اشتري او استاجر
او قرض بعض فاسد او غصب مالا او استهلك او خالف في دينه او عارية او اجارة او كره او اقرض
بمال من ثمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم او متعة او جارية، فلا ينبغي وجوب له النقص ان يطلب به
ويطالب بشريكه، وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما قلناه اسد هما الا يلزم الاخره يلزم احدهما
من مهر بنكاح او وطئ بشبهة او جعة على ادم وزوجه الارض لونه، امانة او ذنبا عليه، وما اشترى
شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة لوسعة او جارية
لخدمته او جارية للوطئ باذن الشريك، فان كان له خاصة استحقاها والبايع ان يطلب بالنقص ايها
وكذا اذا وطئ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فالمستحق ان يأخذ بالعقر ايها شاء وليس ذلك
كالهبة للنكاح وليس لاحدهما ان يشتري جارية للوطئ الا باذن الشريك، فاننا نشترى بغير اذن الشريك
تكون بينهما وليس له ان يطأها، وان اجمعا للتفاوضين نفسه في خطاطة او عمل من الاعمال فلا امر
يكون بينهما ولا احد المتفاوضين ان يكاتب عبدا كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان
المال من مزارعة وان يفاوض غير شريكه عند محمد رحم، وعند ابو يوسف رحم لا يفاوض ويبيع ولا يحد
ان يشارك رجلا شركة شتان، وان يزوج الامه، ولو زوج احد المتفاوضين لعبدا من تجارتهما
امه من تجارتهما جاز به القياس ولا يجوز الاستحسان وهو قول علمائنا، وعلى هذا الكتاب، وان زوج
عبدا امه له من كسبه، وعلى هذا الخلاف الاب والوحي اذان وجا عبد المتيتم امه التي لم لا يجوز
استحسانا عندنا ولا احد المتفاوضين ان يهرم، ويرهن، وليس له ان يبيع استحسانا ولا ان يصدق
على مال ولا يهزج العبد امرأة ولا يعرض فان اقرض كان ضامنا بضعه، ولا حدهما ان يبيع بضاعته
وله ان يودع، ولا يبيع بضاعته ثم هزفت المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستبيع
بغيرهما كان ما اشترى للامر خاصة، وان لم يعلم بغيرهما كان الثمن مدفوعا للمستبيع جاز

على الأمر على شركته وإن لم يكن الثمن مدمو عليه كان، مشتريا الأمر خاصة، ولو أخرج أحد الشريكين
 رجلين يشتريان، بدل لهما وهو حبس العبد والتمن فاشترياه وقد افترق المصاوصان عن الشركة
 فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو في خاصة، وإن الآخر اشترياه من المهر، منه، لأن الغوازل
 الأمر مع يمينه وأبينة بينه الأجزاء أقاما للبيعة ولا تقبل فيه شهادة المؤكدة، لا يرى، سمعنا على
 محل نصفهما، قال قال الشريكان لا نذكر في بيعته اشترياه فهو للأمر، وإن الأمر اشترياه في المهر
 وقال الآخر اشترياه بعد المهر، كان الغوازل قول الذي لم يجره والبيعة بينة الأمر، ولو كان هذا
 في شركة العنان فهو كذلك، **بجمل المدعى على رجل له شريكه** ومحمد المدعى عليه ذلك والمال له
 أنجاه أحد ما قام المدعى بينة فتشهد الشهود وأنه معاوضة وإن هذا المال الذي في يديه
 من شركتهما، وقالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك ولكم شهد، والله معاوضة فانه
 يصح للمدعى بصفاء، **أما إذا شهد والله معاوضة وإن المال بينهما** شهد والله المال
 من شركتهما فطامرا لأن المعاوضة تقتضي المساواة في المال، **وإذا شهد والله معاوضة**
 ولم يزيد وأعلى ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي ر. هذا والاول سواء يقضي ^لالمال
 بينهما الا أنهم قالوا هو معاوضة وقضية المعاوضة المساواة في مال الشركة، **وإذا فتن بما بينهما**
 فلأن المدعى عليه أقام البينة على أن المال له ميراث من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقض ^{أن}
 فهو والمدعى الاول شهد والله معاوضة وإن المال الذي في يديه من شركتهما أو شهد والله
 معاوضة وإن المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه ولا الميراث والهبة
 والصدقة وإن كان شهود المدعى شهد والله معاوضة ولم يزيد وأعلى ذلك ذكر شمس
 الأئمة السرخسي ر. خلافا فيه، **وقال علي بن أبي يوسف** ر. لا يسمي البينة المقض عليه وعلى
 قول محمد ر. في هذا الوجه يقبل بينة المقض عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك فيما شهد ^{أو}
 إن المال الذي في يديه من شركتهما أو هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه، ^{عليه} ولو أن المدعى

ادعى عياله له خاصة وذهب شركته منه حصته واقام البينة على الهبة وانفق من قبلت
من هذه ثم ير القضاة الاول. ولو كان المدعى الاول حين ادعى له شركته بالمفاوضة فاقول
عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراض ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان فيه بيع عياله ميراث له او هبة
له من رجل اخر واقام البينة على ذلك قبلت بينته ويقضى له بالبيع. ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد
انه شرك في اليد في هذا العبد واقام البينة وانفق له بنصف العبد فادعى ذوا اليد بذلك
انه ميراث له من ابيه لا يقبل بينته الا ان يدعى بالبيع من المقضى له. ولو كان المال في يد رجلين وها
مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المالا انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت
واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي فادعى ودفنه الميت بالمفاوضة ومجدد المحي
واقام الورثة البينة ان اباهم كان شركته بمفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحي الا ان يقيموا
البينة انه من شركته ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بينته الا ان
يؤكل المالك يد الورثة وهم مجددون الشركة فاقام الحي البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة
الميت اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهم الا تقبل بينته الوارث ويقضى بنصف الما
ل المدعى في قول ابي يوسف ربح. وفي قول محمد ربح تقبل بينته الوارث على الميراث متعاقبا. فان ادعى
احدهما ان صاحبه شركته بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة
المال من العقار وغيرهما يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع
البيت او رزق العيال او جارية يطأها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استقصا نالوا فان ذلك
بعد الفرقة. ولو لم يفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا هو الواصف قائم اختلعا
في مقدار الشركة سواء ولا يلزم للمفاوض من ما يلزم على شركته من مهر وجارية ولا يشاركه في ميراث
من ميراث ولا جائزة. يميزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تقصد المفاوضة بذلك
الا ان يكون دراهم او دنانير وقد قبضه. وكل وديعة تكون عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات

المستعمل قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستعمال من جهة
 التجارة كما انه يفيد المصلحة لضمانهما واعادة المفاوضة كما طعناه وضيق هديته المذموم
 وارجاء رعوته بغيره بشرطه جائز. ولو ثبت له ان يرضى بغيره او يرضى بغيره او يرضى بغيره
 والفضة والامتنع والتجرب ليرجع حصة شركه وانما يجوز ذلك استحصاناً في انعكاسه والتميز الجوز
 ذلك مما يוכל ولو اعدا راسدهما دابة من شركتهما اركها المستعير فطبيب الدابة احتلها في الموضع الذي
 ركبها اليه فليها صدته ولا عارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من صفاتها ولو استعار احدهما دابة
 ليركبها الى مكان معلوم فركبها بشركه فغطت فانها بضمان حبالا ان ركب صاحبها ليرصد
 صاحب الدابة فكان عدل ان يترك الاستهلاك فيلزمهما فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في
 وان كان ركب في حاجة نفسه فبما بضمان لما قلنا الا انهم ان اوداه من مال الشريك رجع الشريك على المالك
 بنصيبه من ذلك. فان استعار احدهما دابة ليجعل عليها طعامه خاصة لزمه الى المعلوم فعمل عليها
 شركه مثل تلك الطعام الى ذلك المكان من شركته. ولو خاصته فلا ضمان عليه الا في الاعارة للحل
 لا يفيد التعبد بخلاف الوكوب. ولو استعار احدهما ليجعل عليها حل عدل رضى فعمل عليها شركه
 مثل ذلك العدول لا يضمن. ولو حمل عليها طيالة كان ضامناً لان الجنس مختلف. وفي الجنس
 الذي يتفاوت فيه الضرر على الدابة او حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامناً فان كان شركه
 ولو استعار احدهما ليجعل عليها عشق محاييم حنطة فعمل عليها شركه عشق محاييم متعير من شركتهما
 لا يضمن لان هذا الحقل على الدابة. وكذا لو كانا شركتين شركه عنان فاستعار احدهما فالحق فيهما كالحق
 في الاول. ولو كان الاول استعارها ليجعل عليها حنطة رزقا لاهله فعمل عليها شركه شتراله خاصة كان
 ضامناً. ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتهما نسيته لو يكن لواحد منهما ان يشترها باقوله ذلك
 قبل استيفاء الثمن. ولو باع احدهما شيئاً ثم وهب الثمن من المشتري لوابله جاز في قول الجعفي ومحمد
 ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا قل ذلك. ولو باع احدهما ثم اقل صاحبه صحت الاقالة ولو
 اشترى

أحدهما على ما نصبت كان الشئ عليهما. تجلأت اسد شريك العنان فان هنالك انما ملك كل واحد منهما
 الشئ بالنسبة اذا كان في يد من مال الشريك. من ذلك ان من املك الشئ فشرأه بالنسبة يكون ناسداً
 على المال وفي مطلق الشراكة لا يستفيد كلاه الا استدان في شركة العنان ويستفيد شركة المفاوضة
 ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعام جاز ذلك غير شريك له لأنه من صنع التجار. ولو باع أحد المتفاو
 من صاحبه ثوباً من الشركة ليطعنه ثوباً لنفسه جائز لأن هذا له عند مفيد وإن قبل هذا العقد لم يضر
 المشتري بمالك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذلك لو باع حارية من الشركة ليطأها أو طعاماً
 فيجوز له رزقاً أهله جاز ويكون نصف الثمن له ولنصف لشريكه كما يقع من اجابة وان شئ
 أحدهما من صاحبه شيئاً من ذلك للتجارة كان باطلاً لأن هذا البيع باطل فانه لو كان قبل البيع
 ولو أن أحد المتفاوضين باع شيئاً ثم افترقا ولم يعلم المشتري افتراقهما فلكل واحد منهما ان يقبض على
 من المشتري. وأن علم المشتري بافتراقهما لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن إلا الذي يملكه في البيع
 وحده المشتري به عياله يمكنه ان يتخاصم إلا الذي ولي البيع ان علم بافتراقهما ولو كان المشتري رد على
 البائع بالعيب قبل الفرقة وقبضه بالثمن او بنقصان العيب عند تقدير الرد ثم افترقا كان له ان ياخذ
 بالثمن اياً شاء. ولو استحق البائع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ الآخر ايها
 شاء. وتجوز الرد بالعيب بعد الفرقة لأن ثمة مما يجب الثمن على البائع وقت الرد فلو كان الرد بعد
 لا يكون للمشتري ان يطالب الآخر به

فصل في شركة الوجوه

وصورتها ان يشتري الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشترها بجمعهما على ان ما اشترى كان بينهما
 او خصاً فقلنا على ان ما اشترى به من البر فهو بينهما نصفين او شرطاً لأحدهما الثلثين وللآخر فهو كاشراً
 والرجح يكون على قدر انك. وأن قالوا على ان ما اشترى به فلاحدهما الثلثان وللآخر الثلث على ان الرجح
 بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على قدر الملاك. فإذا اشترى أحدهما الكثر من ربح ملكه

لا يجوز جعلهما يما يجب لهما، وعدمها بمنزلة شريك الصان، ولو اشترى بوجوههم شركة معاوضة
 بائنا وقيتب للناس، ويبيعها فيما يجب لكل واحد منهما وعليه في ما يجب في شركة المعاوضة ^{بالمال}
 ولو أن رجلا سلم ثوبا لآخر، ليطيخه بنفسه، فليطاط شريك في المعاوضة معاوضة فليصاحب الثوب
 أن يطلب بالعمل لهما شاء لأن الشراكة إذا كانت بمعاينة معاوضة، فثبتت المعاوضة بينهما كما ^{كشخص}
 وسيد، ولو أنهما افترقا وصات الذي يقضى له ب لا يؤخذ الآخر بالعمل لأن ما يوجب الاعتقاد أن الشركة
 فإذا انقضت بقيت الكفالة، فإذا كان الشرط على الفياط أن يحيط بنفسه لا يطلب الآخر بكم الكفالة لا الشرط
 على الفياط إذا كان كفالة نفسه لا يبيد الكفالة، وحل أن اشترى كأمفاء، فليس بينهما مال على أن يشترى
 موهومهما بعللا لا يديرهما بائنت الشركة كالصان لأن في المعاوضة لا يجوز أن يشترط إلا ما ورد
 الرجم ود الصان يجوز وقد قبل الأعمال صحيح منهما اشتراط التعاواند في الرجم

فصل في شركة الأعمال

صورتهان، يشترط أن يخططان أو قصاران أو خطا وقصار على أن يتقاربا الأعمال حاز عداها، ولا يشترط لهما الشركة
 بيان الدقة وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما أو كلاهما صاحبه يتقبل العمل والتوكيل بعمل العمل
 جائز كان التوكيل بمصر مباشرة ذلك العمل ولا يصح، وهذا النوع من الشركة قد يكون عانا، وقد يكون
 معاوضة عن امتجاء شواظ المعاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب ^{له} على
 ومخر كان عانا فاعا يطلب به من بائنت السب دون صاحبه بغضيرة الوكالة، فإن أطلق هذا
 الشركة كانت عانا، وأن شرط المعاوضة كانت معاوضة فإذا من أحدهما دون الآخر والشركة ^{أن}
 أو معاوضة كان لا جرم بينهما على ما شرطوا، لو شرط أحدهما فضلا لغيره يحصل من الأجور إذا كانا شرط ^{صل}
 فيضمان ما يتقبلان به، وعن أبي حنيفة ربح ما جنت يد أحدهما كان الصمان عليه ما يحد إيهما من ^م
 أبي يوسف ربح، فامر من أحد الشرركين أو ما فر أو بطل العمل الآخر كان لا جرم بينهما ولكل واحد منهما ^م
 الأجر وللأخرى دفع الأجر برمي، وإن لم يتفانوا وهو الاستحسان لأنه تنبأ أحدهما العمل جعل يتقبل الآخر

صداً بعد المعاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع ثوباً ليدخله في العمل فأنزله
 الآخر صريحاً فزاد نذخ الثوب وبأخذ الآخر لهما كالتعاوضين فأنزل أحدهما يصح في حق الآخر عن
 أنه لا يصدق في المزة حتى التشريك وأخذ هو القياس وأما أحدهما من من غير صفات
 وجهه لا يضمن الآخر فبطلان إرادة القضاة ولا يثبت اشتراكاً على أن عملهما "هـ" هذا في بيت هذا على
 الكسب بينهما بمصعقة كان جائزاً وكذلك كل حره لأن الكسب يدل على العمل والعمل واجب علمهما
 به هذه الشركة وهذا الشركة جائزة وإن لم يكونا يتخصصا فسفان هذا فكل يجوز خاصا كان أو عاماً

فصل في الشركة الفاسدة

ملزاة اشتراك الاحتطاب والاحتشاش على أنه الصابا يكون بينهما كان فاسداً وبما أخذ به يكون
 بينهما وأن أحدهما مغزى من بطلان وباطل فشم الثمن بينهما على قدر ملكهما وأنظر عرف ملك
 واحد منهما يصدق كل واحد منهما إلى النصف وفي الزيادة على النصف عليه الإيسة لأن هذه الشركة
 بغير ماله كاله ولو وكل إنساناً أماناً يختطب لا يسمي التوكيل ويكون الخطيب المختطب دون المؤكل
 ولأن لو استأجر رجلاً ليعمل به للاحتطاب بصفة الجوع كانت الأجران ناسفة ويكون المعين أجر المثل
 بالعامة بلع كذا في اشتراك الصد وجواهر العادن وثمن الجبال نحو الجوز والصنق واستغفاً المأ
 وجر المحصر والمحل للزيرج والمخمس الوضع الباح كانت الشركة فاسدة فإن تعلا وخطاه وبأ
 قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي الكيل والوزن يعتبر الكيل والوزن وفي غير الكيل والوزن
 بقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما فإن عمل أحدهما وأعطاه الآخر في جميع ما أحد
 كان للمعين أجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند بيده نصف ربحه وعند محمد ربح له أجره كله بالعامة
 بلع واجمعوا على أنه استحق أجر المثل وإن لم يجمع المعين ماله بقيمة وإن اشترط في الاصطباؤين
 كل فاسد لهما ما أصاب الكلب يكون بينهما كالمضابض فبطلان إرسالهما لأحدهما فاحد
 الكلب يكون لصاحبه لأن إرساله من المال لا يعتبر مع إرسال المال وإن كان لكل واحد منهما كلب فاحد

هي واجبة بينهما كل ما خد حصيل واحد فهو بينهما وما اصاب احدهما فهو اصابه خاصة
 وان اصاب احدهما الكلب حصيل فاشتركه اذ اكله الاخر فالصديق ان اتحد عليه شيء اخر به من
 حصيل وان اتفناه جميعا كان بينهما نصيب لوجود الاشتراك في السب وكذا رجلان لا حصيل
 اخر يضربا على ان يواجر ملك فاشتركا في ملكه مع الاجر يكون بينهما نصيب في ملكه
 باسم الاجر بينهما على امر مثل العمل والعمر بالمثل والما يركب سبع العيون نصيب لمن على يمينه
 العين ولو بغير مسمولة معاوية باجر معلوم ولم يواجر العمل وانعبر جملة على العمل المسمى للادب
 ايضا ما عهد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب اجرهما عمل احوالهم
 في ذلك ولو بغير العمل على اخطاها كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مسمو ما يواجر اجرا
 منها بجلال الاول وان اخرجهما بغير العينة واعانه الاخر في العمل والقيام به في كل
 امر ونزبه نصف الاجر قول البيهقي في دفعه على قول محمد بن علي بن ابي طالب ما يبيع ثماره للثقل الاول
 ولو اشترك رجلان لاحدهما دابة ولاخر كاف وجو الفاسد على ان يواجر الدابة على الاخر
 نصيبان كانت ماسدة بينهما بمنزلة الشركة بالعرض ولو كان على الدابة او الفاسد
 لا يجوز وكذلك الشركة ولو دفع دابة الى رجل يواجرها على ان ما يبيع ثماره او الفاسد
 الشركة فاسدة لان مقتضى هذه المسئلة دابة فلا جرم يبيع ثماره او الفاسد او الفاسد
 فافسد الشركة ان اجر الدابة كان جميع الاجر اصاب الدابة لاهاجر الدابة باجر صاحبها
 اجر مثل عمله لانه لم يرض بعله الا بالاجر ولو دفع دابة الى رجل يبيع عليها البز والطعام على ان يواجر
 كانت ماسدة بمنزلة الشركة بالعرض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الاخر معة فاما
 مسدت الشركة فان الرمح لساحب البز والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة متاجر ثمنها
 لا فطر يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالذابة لما

أولى أذن لعبد في التجارة في نوع يصير ماذونة في الإخراج كلها. وكذا إذا أذن لك بالتجارة في مكان كان وفي وقت كذا يصير ماذونة في المكان والأزمان كلها. ^{بجملات التوكيل} فإن ذلك يقبل التخصيص ^{بالتوقيت} ويختلف أذن القاضي فإنه بمنزلة التوكيل. وإذا رأى المولى عبد يبيع عبداً من أعيان فسكت لم يكن ذلك اذناً. وكذا المهر من أذاري المهر. ^{بيع المهر من فسكت لا يبطل المهر.} وروى الطحاوي عن أصحابنا إن المهر من إذا سكت كان رخصاً بالبيع فيبطل المهر من المولى إذا طالع عبداً غير نفسك من ^{فلان} المندمة لا يكون ذلك اذناً في التجارة. ولو قال لعبد ببيع ثوبه هذا من فلان لم يكن ذلك اذناً ^{بثوب واحد من رجل بعينه} وأما نفسه من فلان لا يتكرر. ولو قال أجز نفسك ولم يقل من فلان أو قال ببيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير ماذونة في التجارة. ولو لم يحدد أن يشتري عبده ثوباً أو ثوباً لا مازوناً واستحساناً. وكذا لو قال اشتر ثوباً فاقطعه فبطل المولى ما شبه ذلك. ولو دفع إليه حماراً في الماء ليعاله أو ليعضجه فإنه لا يكون ماذوناً. ولو أمره ببيع الماء كان اذناً. وكذا لو أمر عبده ببيع متاع غير يصير ماذوناً. ولو رأى عبد في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعاً ^{أكثر} من ذلك كان اذناً. ومنع المولى ببيع المجد ذلك المتاع. ولو أن رجلاً دفع له عبد بطل ماله فباعه بغير إذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذناً في التجارة ويجوز ذلك البيع ^{على ما أحب} المتاع فنكروا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الأمر. وعند البعض ترجع فلا العبد. وله إلى المولى عبد يشتري شيئاً بدين المولى أو بدينه فلم ينهه ببيع ماذوناً فإن نقض الغرض من مال المولى كان للمولى أن يسترد وإذا استرد لا يبطل ذلك البيع. ولو كان مال المولى مكيناً أو موزوناً فاسترد المولى بطل البيع. إن كان الشيء بمكيل أو مجوزين بعينه. وإن لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع. تحقيق أذن العبد بالشرط جائز كتحقيق الطلاق والعاق. وتسايق الحجر بالحل كتحقيق الرجعة. وكذا إذا أضاف الحجر له وقت المستقبل باطل كإضافة الرجعة. وإن أضافه لآخر جائز. والمكاتب إذا أذن لعبد في التجارة مع أذنه كالمكاتب عبد يصح كتابته. والعبد المأذون

ذالجا جلا ملك الثاني وملك الادب و الخارة و ان معنوها كيب الدن له انه الكبر في الخارة
 اجمع و الا في من يكون غير له اذ ملك التصرف في النفس و هو الذي يبيع ولا يملك النفس
 و المال الا ان لا يملك الادب و ان كان العبد يبيع و يشتري و يعرف ان الله يريد من الملك
 و يعرف العبد الفاضل و السير مع اذله و ان لم يعرفه لا يبيع و ان كان يبيع على ان يملك بالبيع و الشراء
 القاضية اذ ان لا يصغر الخارة و اياه بالي مع اذله العايد القاضية راوى عبد يبيع و يشتري و قد
 لا يكون اذله و لا يوراي القاضية ها و هو صغر العبد و لا يصغر مع و لا يبيع و لا يكون اذله و لا يوراي
 له من العايد لا يصغر اذ قبل العلم و اذ علم يصير ما ذونا و لا اوصح على ما الما و لا العايد
 لا يصير محجور اذ قبل العلم و لو ان المولى لعبد العايد ثم حر عليه فذل لم يعلم ثم علم السيد بالاذن
 السابق لا يصير ما ذونا و اما ان يبيع علم العبد كجبر ما ذونا و ان كان الاذن مفسودا فان لم يكن مفسودا
 و ان كان ضمنا بان قال المولى لاهل السوق يا بيعوا عبد هذا بضمير العبد ما ذونا و اقبل العلم و اذ اقبل العلم
 الماذون اذ كان الاذن عاما مشهورا و اقبل العلم اها السوق فاما يصح الحجر اذ كان مشهورا و اقبل العلم
 اقبل و ان لم يكن الاذن عاما و اما علم به رجل و رجلان اذ اقبل العلم عليه بعد ما ذونا و لا يصح الحجر و ان كان
 الاذن لم يعلم جلا العبد صح الحجر محض من العبد و لا يصح الحجر ان لم يبيده له اذ لو ان لعبد العايد
 و ارسل المولى اليه رسول او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب او اقبل العلم بوصول بغير ما ذونا و ان
 الرسول حر و لو لم يفسد علمه لا او ما سفاذ كرا كان او اقبل العلم فان آخره فصوله و اقبل العلم بوصول بغير ما ذونا و ان
 ما ذونا كيف ما كان المحر فرب اقبل حقيقه روح من الحجر و الادب عند لا يثبت الحجر و الواحد الا
 ان يكون الحجر بعد لا و اخره اثبات و ثبت الاذن بغير الفضول الواحد على كل حال و ذكر الشيخ الامام
 محمدا في زبده روح عز الفقيه ايم بكر الباق و روح انه لا فرق بين الاذن و الحجر و انما يصير ما ذونا و اذ كان المحر
 صادقا عند العبد و لا الحجر لا يثبت بغير الفضول الا ان يكون صادقا عند العبد و لا يثبت على
 القول اذ ابا عبد الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا على اهل السوق و ان لم يعلم و ان كان

عليه دين لا يصير محجوراً قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجوراً بنفسه البيع لأن الثاني في ظاهره أنه إذا كان
 باذن الغرماء أو بإمر القاضي هذا إذا كان الدين حالاً فإن كان دين العبد مؤجلاً لا يصح المصالح عنه بيعه
 ولا بيعه للغير ولو أن ينقضوا هذا البيع ولم يتم ان ينقضوا المولى قيمته إذا سلم الدين فإن كان عليه دين
 فالبيع فاسد إلا أن يكون بالقبض وفاء بالدين فإذا قبض الغنم وقضى دينه فقد البيع السابق كالرهن
 أو إباحة الرهن وبه وفاء بالدين فقضى دين المهرتم من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حرم المولى على عبده
 المأذون عليه دين حال المحجور المولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وإنما يبيع العاقبة المولى إذا
 مات وترك ابناً وعبداً وعالمية دين مستغرة فاذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يبيع أذنه
 لأنه لا يملك فأذن الأبا جنتهم من المأذون دين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يبيع أذنه أيضاً
 لأن دين الأب عليه فلا يبيع مطلق العبد وإنما يملك إذا أبرأ المهرم الميت من الدين أو في الوارث
 دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بأن قال عند الأداء أنا أؤدي تبرعاً ولو أنه قبض دين الميت من مال نفسه فلا
 عذر الأداء أو أدى على وجه التبرع يصير ذلك ماله عز الأب كالمالك الميت من مال نفسه فانه يرجع
 في التركة للعبد المأذون إذا لم يبيع محجوراً للعبد إذا كان مأذوناً ما قبل لا يصير محجوراً والعبد المأذون
 إذا غضبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجوراً أو العبد المأذون إذا أسرم العبد
 لا يصير محجوراً قبل الأسر أو بعد الحرب وصداً لا يصير محجوراً فان حصل العبد المأذون بعد ذلك
 لا يعود مأذوناً للمأذون إذا لم يبيع محجوراً فان عاد من الأباقة الأصح أنه لا يعود مأذوناً المولى إذا أذن
 لعبده الأبا لا يبيع أذنه وإن علم الأبا وإن أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح أذنه وإن أذن لعبده
 المخصوص في التجارة فلن كان الغاصب مفرطاً لو كان كونه بينة صح الأذن لأنه لو باع في هذا الوجه بار
 ببعده فهو أذنه المولى إذا أقال عبده أذن له في التجارة فلا تنع بين ما حش فباعه بغيره فاعتز جاز
 ببعده لأن أذن المولى لا يغفل الخصم من الآب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبده الصغير في التجارة صح
 أذنه ما وسكوته ما يكون أذنه والقاضي يملك أذن الصغير ويملك أذن عبده الصغير وسكوته لا يكون أذنه

بان ما هو الاب والوصية بغيره لا بد من نوع الصغر بطل الاذن. وقد يتبع الصغر والاب او يبيع من لا
 الاذن. الوصية اذا روى الصغر بعد الصغر يبيع ويستري فسكت قالوا يبيع ان يبيع ما ذاه ما لا يبيع
 الفاضل. والله اعلم اذا اذن للصغير واحد في التجارة والاب والوصية فان ذاه ما لا يبيع ولا يبيع عليه
 اذا قال الفاضل لا يبيع محجرها. ولكن التومات هذا اذ يبيع لا يبيع العبد الا ان ذاه الام اليه فان ذاه من غيره
 لان ولاية هذا الفاضل مثل ولاية الاول. ثم قال يشتري عبد علي له بالخيار فله ان يام ما رن له والاول
 اورد يبيع وليشتري فسكت لان ذلك اجازة للبيع بطل جناه وصير العبد. ما ذاه باذول ما
 عبد علي له بالخيار فله ان يام ثم ادن البائع العبد في صحة الخيار لم يكن ذلك فسخا لان
 العبد بين بذلك. اذا غلب غرما العبد الماذون من الفاضل ببيعة ذاه اليه اني ماذون الام
 فباع جاز ببيعة ولا يصير الولي لغيره لا يبرقه فضاء الدين من الله. وهذا ان ذاه الماذون
 باع عبد اليه اني بعد العلم بالخيارية يبيع جازا للعداء. هو غلاء. ان يبيع ان يبيع ذاه جازا
 ماله بمثل القيمة. فيكون الغرما فانه يبيع ببيعة. المولى اذا اعتق عبد المداوي وهو ببيعة
 والغرما بالخيار ان شاء واغضوا قيمة العبد موسر كان او مصلح او من ذاه الغرما العبد جازا
 دينهم. وهو محلات الراهن اذا اعتق العبد الموهون فانه يبيع من ذاه موسر وان ذاه
 ببيعة العبد للموهون. المولى اذا اعتق عبد الماذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يبرم اذا ذاه
 من قيمته ومن الغداء علم بذلك او لم يعلم. وان ذاه عبد الجاهة ان كان عالما بالمانعة من جازا
 الغداء. وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد ومواسر الجاهة. عبد يشتري ببيعة
 فقال البائع لا اسلم اليك البيع لاننا محجور وقال العبد. ما ذاه ان كان القول قول العبد. فذا ذاه
 البائع الببيعة. عدا العبد. اذ ذاه محجور قيل ان يقدّم اليه الفاضل بعد التبرع له بفعل ببيعة وهذا
 محلات ما ذكرنا في الزادات. رجل يشتري عبد نجاء رجل وادى العبد واستغاف المشتري. رجل
 او اذ ذاه لم يفتن فانه يفضي بالبيد لا يستحق ولا يرجع المشتري باليمن على البائع. ولو كان المشتري

انما البينة على اقرار البايع ان العبد المستحق يقبل بيئته ويرجع بالثمن على البايع موقوفين بين
هذا وبين مسئلة ذكرها في الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال
العبد انا محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقال للواهب بل انت اذن اقام العبد البينة على اقرار
العايب انه محجور قبل بيئته عبد باع من رجل شيئا فقال هذا الذي بعته لمولاي وانا سمع
وقال المشتري ان انت ما اذن كان القول قول التسمي ولا يصح قول العبد القابل اذن اذا اقر له
بدين لا يصح اقراره كان عليه دين وله دين وان اقر بعد في بدل لولا ان يكون عليه دين صح اقراره وان كان
دين لا يصح العبد الا اذن اذا اقر لاجنبيه من عصب او عرض او اسهلاك ودبعة او عارية خلف بها او
استهلكها ورعين ذلك كان في حالة المحجور صدقة المقر له ان ذلك كان وقت الحجر لا يلزم شي في الحال
الا في دين العصب ولو قال المقر له لا بل رانته حالة اذن كان القول قول المقر له وهو خلاف
الصحيح الا اذن اذا اقر له اقرت له على بيئته من يقر في حالة الحجر فله اقراره ولو كان مصدقا
بالسناد صدقة المقر له او كذب وكذلك المصود الماذون الكبير وكالمناجين اذا احتلما فقال المرأة
نزلت جنتي وانا محجوسية او معتدة الغير وكونها محجوسية او معتدة للغير صح وقال الزوج لا بل ^{جنت}
وانت مسلمة فارعد كان القول قول الزوج ولو قالت المرأة نزلت جنتي وانا صغيرة وقال الزوج لا بل
نزلت جنتك وانت مسلمة كان القول قول المرأة لا بل اذ هو من اضافة تنكر الكاح اصلا بخلاف المسئلة
الا في امل الصبي الماذون والمعتدة الماذون اذا اقر العصب او الاستهلاك واصله الى حالة الحجر
يؤاخذ به الحال صدقة المقر له في ذلك كذب كما في العبد وان اقر بغير صراو ودبه استهلكها في حال
الحجر فكذلك الجواب عند ابي يوسف رجوعه وان صدقة المقر له الاضافه وفي كونه مؤثرا
لا يؤاخذ به لا الحال ولا بعد البلوغ وان كان به في الاضافة يؤاخذ به الحال العبد المحجور اذا اقر
شيئا بغير امره كراهة موقوف وكذلك اذا باع شيئا من مال المولى او ماله او اقر له او اقر له من
او اقره او اقرض او استقرض جميع ذلك موقوف وكذلك الصبي الذي جعل البيع والتجارة اذا فعل ^{شيئا}

من ذلك في حصة على اجازة عليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازة المولى تعين وان لم يخرج منه انه المولى
في التجارة فاحل العبد بالشرع الا ان يثبت اجازة له استقصاء وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن
اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازة له المصنوع اذا باع مال الغريم انتراء من المالك فاحاز
ذلك البيع لا يجوز ولو ان المصنوع لم يبيع له الغريم وكله المالك ببيعه فاجاز الموكبل سمعه وان حذر شخصاً
والعبد المحجور اذا اشترى شيئاً بغير اذنه المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم المولى بايع العبد من رجل
فاجاز مشترى العبد ذلك الشراء لم يجز وكذا لو اجاز ما بيع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه
فاجاز العتق والمولى لا يبيع الاجازة لانه قد نفذ تنفيذ العقد على وجه يكون المالك له وله والعهدة
على العبد العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح من غير اجازة وكذا الايسة
المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت بعد نكاحها ويكون المولى العتق المحجور اذا اشترى شيئاً
حتى توقف على اجازة المولى فادام العتق في يده كان البايع اوله به وان هلك في يده او استهلكه امكن
البايع حركه او سفيره او ماله او عبد ماله او ما و كان له الا يضمن المشتري المالك حتى يمتنع ما دامت
كان عليه قيمة البيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبياً محجوراً لا يضمن اصلاً ولا في الحال ولا بعد البلوغ
وان كان البايع عبداً محجوراً او صبياً محجوراً او المشتري كذلك ضمن المشتري للمالك ان تسلط المالك
له يصح فيكون متلفاً من غير تسلط بطلان ما لو كان البايع حركه او صبياً ماله او عبد ماله
ذو النان تسلطهم صحيح مكان متلفاً بالتسلط فلا يضمن ويحجر العبد الماذون للديون موز
المولى ويجوز ان المولى جنواً مطبقاً وان لا يكن مطبقاً الا بغير تصديق فده الطوق ان لا يفسد
ثم يرجع وقد راسنة فضاء وابو يوسف رجحه فده اكثر السنة قال في اصل العبد الماذون
بغير شبهة عن هؤلاء منها اذا جرح عليه في السر والعلانية او السر والشركون وانما يملكه او يضمن مضافاً
العبد ليتيم فاذن وصيه فان الوصي واليتيم اذا خرج من ملك مولاه يستولد ما كان
للغير العهد الماذون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولاه بطلب بعضهم بغير ارفاق ولا يجوز

ولبيع الغرماء ان يردوا ببيعة. ولو كان بعض الغرماء غيبا فرح من كان حاضرا منهم الى المظانيح ^{طوا}
منه ببيعة فبا على المحض وبازيعة على جميع الغرماء. فاذا اطلق غرماء المازون من القاضية ببيعة ^{فما كان}
العبد مال فاقب يبرح وحقه او دين على الناس فان القاضية لا يحل ببيعة بل يتلوم حتى يحضر ^{الدين}
ديه. وحكي عن الفقيه اني بك البخرية رح انه قال كان مال يحضر ثلثة ايام او اقل. يحل بينه ^{فما كان} والقاضية
ولا يبيعه. وان باع الولد عبد الماذون ^{دونه} وهو يعلم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ^{دونه} وقت
وكذا لو لم يعلم بدينه. العبد الماذون اذا ارجم لا يقبل بثمنها دة العبد لو كان العبد حر الزوجة
او قرابة لا يبيع اقراره في قول ابي حنيفة رح. ولو باع الولد عبد الماذون بغير اذن الغرماء فوجد الغرماء
العبد فارادوا بفض البيع ليس لهم ذلك الا بحضور البايع والمشتري. ولو كان دين العبد مؤجلا فبا عد
مؤلاه قبل حلول الاجل جاز ببيعة لان الدين المؤجل لا يحل الولد من ببيعة فاذا حل دين العبد ليس لصاحب
الدين ان يفتض البيع ولكن له ان يضمن الولد قيمة العبد. العبد الماذون او الصبي الماذون او العتق
المازون اذا بايعوا بغير فاحش يحرم بيعهم في قول ابي حنيفة رح. وليس لصبي الماذون ان يزوج امته
في قول ابي حنيفة رح. ولا يزوج امته من عبد عند الكل. والعبد الماذون ان يواجر نفسه او ^{صده}
ويستاجر الارض ويدفع الارض من ارضه وياخذ من ارضه كان البذل منه او من غيره. وليس امان يكفل
بمال او بنفس ولا يقرض ولا يفتق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوج عبدا ولا امته. وله ان يبا
المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويتشارك في شركة الضمان وفي كل البايع والاخرى ويبيع العاطية والثوبية
ان يؤجل دينه من غصب او غيره اجله سنة او اكثر او اقل ^{صده} وليس له ان يحط بفض الدين. وله ان يشترع
باليسير. ويقبض القصد ببادون الدناهم ولا يملك بالدرهم. ويمك ان يخذ الضمانة ولا هذا
ولا يصح ان يملك ما يبيع التجار من غاويك ما لا يعد سرقة المالكات ولا يملك الاصداء في
غير المالكات ويمك الاصداء بالمالكات بقدر ما يتخذ الدعوة من المالكات وانما يملك ان يخذ
الضمانة اليسيرة دون الكبيرة من ذلك يتقدر بمقدار ما يكون في يده من مال التجار. وحكي عن ابي سلمة

انه قال اذا كان مالا التجارة عشرة الالف فالتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة. ولو كان مالا التجارة
عشرة دراهم فالتخذ بدينين كاسفا كبيرة في العرب. والخصير في هذا العرف. وأما الصدقة فالغنى
والرغيف والصدقة بما دون الدرهم قالوا في عرضنا بعد يسيرة. والآخرة والامة اذا تصدقت
يرجع الالعرف ان كان يقدر التعارف تكون مازونة بذلك فلا مولا نارض وفي عرف الملة والا
لا تكون مازونة بالصدق وانما تكون مازونة بالمال كالات. ولو كانا باع ماله من صيد
المازونة الذي يوصح ببيعته ولمان يجلس المبيع لا سيقاء لا تمن ولو سلم المبيع اليه. قبل استيفاء
بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف. وانما قالوا في عبد بالدين وليس على العبد من ظاهر دين
صلى الله العبد في ذلك انكذبه وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد ولو كان ذلك كسر يجهده
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين العبد المازون ان اراد
:العباد بالله فصرفه فانه بعد الردة موقوفة عند الجعنة روح. وعند صاحبه فاعلم فان سلم
تبين انه صح ببيعته وان قتل بينه بطل ببيعته. والوكيل اذا ارتد والعباد بالله بعد نصرته
وكذا الكتاب والمجنون جنونا مطبقا. رجل ادعى على صبي مازون شيئا فانكرا خلفوا في حمله
ذكر في كتاب الاقرار انه محلف وعليه الفتوى العبد المازون اذا خسم فيما كان من التجارة
يقبل الشهادة عليه ولا يستجضر المولى. ولو شهد الشهود على عبد مجنون وبغيت
وبدعة ان شهدوا بما عينه ذلك لا بالأقرار تقبل عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي
عنه ان ائلاف الواديعة والمضاربة لا يقضى حتى يثبت في قول الجعنة ومحمد روح. وان شهد
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا حاضرا ولو شهدوا على عبد مازون بالزنا
او القتل محمد او غيره فخر وقذف وهو محمد ومولا غائب لا تقبل في قول الجعنة ومحمد
خلافا لابي يوسف روح. وان شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم في انفسهم وحدا ائلاف
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهدوا على العبد المازون بعشرة دراهم فان كان مولا حاضرا تقبل شهادتهم

في القطع ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة نفل بشهادتهم كان مولا حاضر العتقا ونقل
الشهادة على الصبي الماذون والعنوة الماذون بسرقة عشرة دراهم وإن كان الأذنة غائبا ولا تقبل
الشهادة على أقرارهما بالسرقة أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو
يُجحد لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ولا يقضي بالضمان
لأن المحجور لا يملك المحسومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على
أقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لا يقضي بالقطع بهذه البيعة فكذلك المال
وشهادته على الأقرار بالسرقة مع مجور السارق لا يسمع رجل وكل عبدا مازونا بائنا ^{شيا} فخرى له
سماها بثمن مسمي ولم ينفذ الثمن جزا مستحسنا ولو وكله بالشرى بالخمن مؤجلا فاشترى ^{فالشتر}
يكون للعبد لا للأمر له يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطالة ولو أمره رجل بأن يبيع ماله
نسبة جازان التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلا ببيع أو شراء بنقد
أو نسيئة جازان الماذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون بالديون إذا ^{صحة} أخا
مولا في ماله في يد العبد فقال العبد للماذون هو مولا وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا ^{يصدق}
القول حتى يتصور دين العبد فأن كان العبد الماذون في منزل مولا فأن كان المال الذي اختصا ^{فإن}
من تجارة العبد فهو للعبد وأن لم يكن من تجارته يكون للمولى وإن كان المالك في يد العبد وبين
المولى كان المال بينهما وإن كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهما ثلاثا وإن كان العبد ركب
داية أو لابس ثوب فاختصا فيه يكون للعبد والعبد الماذون أن يواجر أمته ظرأ والامنة
الماذون فله أن يواجر نفسه ظرأ العبد الماذون عند نسيان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة
كان العبد مازونا ومحجورا فلأن المودع دفع الوديعة لا مولا إن لم يكن على العبد دين جزأه
إذا دفع عبدا الماذون الذي يوزن جازان فيه مخصين العبد إذا أخرج عبدا من مولا كان ^{العبد} له
أن يجاله فإن باعه بعد ما أحرم بالذن الحلة كان المشتري أن يجاله العبد لا يملك بالامر

قال رضي اسباب الحج ثلث منها : العامة ، والخاصة الدين ، والذات السعة ، والقدرة
 فان يوجد في روح لا يحج انما فيه على الحرام على المالك الا على من يهدي ضربه الى العامة وهم ثلاثة
 المتطلب : الحامل الذي يبيع الناس ما يبيعون ، وماله ، وعنده انه شعاع ودواء ، والشاء الفخ الماخز^{الذات}
 يعلم الناس الحبل ويعيد عن جهل ، في سأل الناس فلا يفسد ولا يحج على المديون ، لا يبيع عنه
 ماله ، وعند صاحبه روح يحج بالحج ما قال : وسبعة روح وسنة امة ، باخر : ماله الذي
 اذا ركب الرجل : يون وطلب غمائه من القاصير ان يحج عليه كذا يتلف ماله ، الا ان كان
 القاضية يحج عليه وشهد على حجه فيقول لا شهد ، والله : ان حجت على هذا الفيل فلان من فلان اكله
 ذلك الرجل غائب الا من فلان ويبيع عنه ماله ويبيع ماله انما له عرمانه ، وان اراد ان يبيع ماله
 عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الاثار ، قال تميم الاثمة الكروني روح يترك له سبعين من اثاره يوا^ي
 الذباب ويبيع ما سوى ذلك ، وقال تميم الاثمة الكروني روح يترك له سبعين من اثاره يوا^ي
 القاضية عند علماء شارح والسبب القاضية عند ابي يوسف ومحمد روح السعة يحج القاضية على^{السعة}
 ان يربط طلب اوليائه وعلى الفاعل الذي لا يهدى الى المضطرب ولا يصبر عنها ويعين بها ردة
 يحج على الفاسق الذي يترك المعاصي اذا كان لا يدل المال ولا يسرف في ماله ، وقال الامام^ع
 يحج على الفاسق انهم لا يشترط الصلح الحجة حضرة الذي يريد ان يحج عليه بل يبيع حاضر كان غا^{نا}
 الا ان الغائب لا يحج ماله يبلغه الحج ويعلم ان القاضية ، وان صرف قبل العلم بعد الحج فينفذ قرضه
 وهو مسئلة ماله يحج على عبد المازن الغائب يبيع الحج ولا يحج قبل العلم ، واذا حجه المديون
 بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر اثر الحج في ماله الموجود وقت الحج لا فيما اكتسب ويحصل له
 بعد الحج ويبيع هذا الحج عن التبرعات ، ولو اقر انسان بدين لا يبيع اقراؤه في حق الغريم الذي

لأجله فإذ كان دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق. وكذلك لو اكتسب ما لا ينفذ إقراره فيما
 اكتسب وحدث وان كان دين الأول قائما وينفذ تبعاته فيما اكتسب مع بقائه دين الأول وهو
 نزج المحجور امرأة صح نكاحه فان راد عليه ومثلها فنقد ردهم بالنقل يظهر في حق الغريم الذي يحجر
 لأجله تحاصض الغريم في ذلك وما زاد على مهر الخط لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لأجله فظهر في المال
 الذي حدث له بعد. ولو أقر على نفسه مجدا وقصاص مع إقراره. وكذلك لو اعتق أو تبرع بعتقه
 وتبرعه. والمحاصل أن كل ما يستوي فيه الجهد والمهل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من العاقل لا
 من المحجور إلا بأذن القاضي. ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز وأقل من القيمة لا يجوز. ولو
 استهلك مال إنسان بمعاونة اليهود ولزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاض الغريم الذي يحجر لأجله
 فيما كان في يد. ولو اشترى المحجور جارية بمائة اليهود بأكثر من قيمتها فأنطاع الجارية بما في الغريم
 الذي يحجر لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها ما حذر من المال الذي يحدث له بعد الحجر. ولو باع
 المحجور شيئا من عقاره أو عروضة من الغريم الذي يحجر لأجله ليصير الثمن قصاصا يدينه جازيعة
 وذكر الامام شمس الأئمة الشافعي رحمه الله هذا إذا كان الغريم واحداً فان كان اثنين وحجر لهما بينهما باع
 من أحدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كالمبيع من أحدهما فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن
 قصاصا يدين هذا المشتري لأن فيه إثارة بعض الغرماء على البعض ولكن الثمن يدين الغرماء المخصومين
 ولو حجر للقاضي على رجل يقوم لهم ديون مختلفة فقص المحجور دين بعضهم شاركه الباقيون فيما تبص
 فيسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غير من الغرماء رجل عليه دين ثبت بإقراره أو بينته
 قامت عليه عند القاضي فعاقب المطلوب قبل الحكم واستنح عن الحضور وقال أبو يوسف وحده
 ينصب القاضي عنه وكيل أو يحكم عليه بالمال إذا سال الخصم ذلك. فان سال الخصم لمن يحجر عليه
 عند يمينه ومحمد بن لا يحكم ولا يحجر عنه يحضر القاضي ثم يحكم عليه ثم يحجر عند محمد بن لا أنه إنما
 بعد الحكم لا قبله. المحجور بالدين إذا كان يهرق في اتخاذ الطعام بمنه القاضي عن المارق ويقطع له

المعرف والمكاف. وكان ذلك في الثياب يتصدق فيها ويا مر بالوسط ولا يصنع عليه في مكاف
 حمت وبه وجلبوسه

فصل في الحج بسبب السعة والتبذير والمنفعة

اليتيم اذا بلغ السن وشيد وماله في يد وصيه او وليه فانه يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لا بد
 اليه مال حتى يبلغ حرمه او غير رشيد فلا يبلغ حرمه او غير رشيد عند الحاجة من دفع اليه ماله ينظر
 فيه ما شاء. وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة او
 مائة يونس منه الرشيد. وان اتم اليتيم سعتها عند الحاجة من دفع اليه ماله لا يبرئ
 على الحر العقل البالغ. وعند صاحبيه رحم بعد ما حرم عليه الفاضل لا بعد بضراوة الا ان العاشر
 من مائة من ماله ما كان خير المحجور من اربع مائة والنس قائم فيه او حوى بما اشترى لان الارب
 والوحي يرضى من تصرفات الصغير ما كان خيرا له فذلك الفاضل. وان بلغ اليتيم سعتها غير رشيد
 فعلى من يملكها ان يبيعها له لا يبيعها لغيره. وقال ابو يوسف رحم من يبيعها لغيره. وعند محمد رحم
 يكون المحجور من غير حجر. وابو يوسف رحم جعل الحج بسبب السعة كالْحج بسبب الدين وذلك
 لا يكون الا بقضاء الفاضل ومحمد رحم جعل الحج بسبب السعة كالْحج بسبب الدين وذلك
 يكون بغير قضاء. فيكون محجورا الا ان يوزن له. وكذلك بلغ الصغير ماله او غيره من ماله
 وتصدق وغير ذلك ثم ضد وصا بماله استحق الحج فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون
 نافذة وما صنع بعد ما فعل باطلا عن محمد رحم حتى اذا رفع الاله اضيق فان الفاضل يبيعه ما فعل
 قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد فان عند محمد رحم هذا العاشر من مائة المحجون والعبا
 والعبية المحجون يكون محجورا بغير حجر. وعلى قول ابو يوسف رحم لا يبطل ما فاضل بصير محجورا
 عليه الفاضل حتى لو رفع ذلك الاله الفاضل محجور عليه فيمضي ما فعل قبل الحجر وهو عنه بغير الحج بسبب
 ظل محمد رحم المحجور بمنزلة الصغير الا في اربعة احوال فان تصرف الوصي في مال الصغير حاشا له

ما طرأ، وألغى أن اعتاق المحجور وتدينه وطلابه ونكاحه جائز ومن المصير باطل، وألغى أن المحجور
 إذا وصى بوصبة عازرت وصيته من ثلث ماله ومن المصير لا يجوز، والواقع أن جارية المحجور إذا
 جاءت بولد فإعداد ثلث نسبه ومن المصير لا يثبت ثم نصرفات المحجور ريسب السفة عازرت
 لا يمنع نهائها ذلك بالبيع والشراء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من المالك زال محال كالح والطلاق ^{بهم} العاق
 من المحجور ويسع العد في قيمته في ظاهر الرواية. وعن محمد، رحمه الله لا يسع وبيع ذبيحة فإذا مات
 سفيها بعض المديون ويسع في قيمته مديونا فكانت قيمته مديونا عشرة نيسع وعشر، ولو تزوج
 امرأة صح مكاحه، وأن زاد على مهر مثله لا يبرمه الزيادة، ولو طلق أمراؤه يقع طلاقه، ولو حث
 في مدينه وجبت الكفارة ويخرج فيه الكفارة بالصيام لا يجزئ به بالأطعام لأن التكبير بالطعام لا
 الابتسليم الطعام، ولا العقر وهو عاجز عن ذلك لأنه لا يملكه في ماله فيخرج فيه الكفارة بالاعتاق
 لأنه إذا اعتق كان على العبد أن يسعي في قيمته فبغير عافا ببدل، وكذا لو طاهر من أمرائه صح
 ظهاره وكفر بالصوم، فإن اعتق عن طهاره عتق العبد ويسع في قيمته ولا يجزئ به عن الظن، وكذا
 في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه أن يخرج قدر الزكاة عن ماله ويلزمه حجه لإسلام
 أن استطاع لكن لا بد من دفع إليه ماله لأنه ليسف ويدفع إلى رجل قد سيج سيعق، وليد والطرف
 وما يلزمه في الحج مما لا يهتبه فيه كوكفارة الأدي، إلا حصا لا يسع منه وما وجب عليه بجماعة
 أحدهما في إحرامه مثل الجماع وقتل الصيد فإنه يمنع عنه ماله، ولو أراد العمرة لا يجمع عنها
 وكذا إذا أراد القرآن وله أن يسوق بذنه، ولو أحرم بحجة نظوا أو برة تطوعا فإن الفائز
 يعطيه النفقة مقتل ما يكفيه، ولو أوصى بوصية أن كانت موافقة لوصايا أهل البيت ^{عليهم} الصلاة
 نحو الوصية بالحج أو المساكين أو بيت من أبواب البر الذي يتقرب به إلى الله فيجوز أن تسلم
 وينفذ من ثلث ماله وأن كانت مخالفة لوصايا أهل البيت والصالح لا يجب تنفيذها
 وأختلف العلماء في وصية الجيب، روى عن عمر بن الخطاب أنه إذا وصية العليل، وشريح

ان كان نصيبه غنيمة لم يجز ان كان في حصة ربه فلهما حظا في حصة المحجور بل ان كان نصيبه
 الخلف ولوان هذا المحجور يطلب من القاضي ان يدفع اليه ما له يصل به قرينه من ذوق الرحم
 المحجور فانما لفافه من ذوقه والامر بالمحجور بمسكنه الرجل فان تزوج المحجور في ذوقه من رجل كونه
 بمحجور كانا فان نصرت عن مهر مثلها قال الواحده روح يحجز الروح ان شاء الله تعالى من مهر مثلها وان
 صار مهرها من غير آبي بذهب بمهره من محجور الكا ح مجاز وجبت ولا تغير في حرمه ولو ان المحجور
 بعد ما زوجت نفسها اختلعت من زوجها على ما يقع الطلاق ولا يلزمها الباطل الا اذا تخلت
 التزام المال بدلاء ليس بماله ثم ان في الكتاب ويكون الطلاق رجا لان طلاق لا يعايله السهل
 اصلا فيكون رجعا ولو في كاله فمما اختلفت من زوجها على ما يكون رجعا بخلاف الامه اذا كان
 تحت زوج واحد لم يملك عليه ان الطلاق يكون با الايام من اجل الكتاب المالم فان فعلت ان
 باذن المولى تحت المهر المهر كان عليه ان كان عليه ان كان عليه المهر المهر المهر المهر
 ما اقبل له كتاب الامه فمما اختلفت من زوجها على ما يكون رجعا بخلاف الامه اذا كان
 عليها المال لا في الحال ولا بعد العتق ولوان سفهها محجور والسفر في الامه المهر المهر
 استقرضه فان لم يعط المرأة حرمه المال في بعض جوانبها لا في واحد من هذه الحال ولا في المهر المهر
 المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا انوا فده الحال لو احدثه بعد ان كان تحت المحجور
 من هذا الالتزام فلا يصح التزامها بما العبد من ماله التزام لان لا يصح التزامه وحرم المهر المهر
 نفسه والتجبه المحجور بالبيع والعتق ولو اودع انسان ما محجور به المحجور انه
 استهلكه لا يصح في فلو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقرب له فان كان حيا لو احدثه
 والحال وفيه فلهما الترتيب به فان باطلا لا يؤخذ من العبد المحجور وانما يثبت له مال انسان فانه لا
 فان اذن له مولا في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقرب له فان ما اقرب به كان حيا واحد له
 وان قال كان باطلا لا يؤخذ ولوان رجلا اقرب محجور او اودع مصلحا مالا للمصاحب المالك له

فحال فسادى فانفقتهما لوقال او عتبه في حال فسادى فانفقتهما وقال صاحب المال لا يلزم منك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور فيقال صاحب المال بالقرضتك في حال واسم ملكه في حال صلاحك وقال المحجور اقرضتك في حال فسادى واسم ملكه فيه كان القول قول المحجور. فان اقام صاحب المال الدية انا فرضه في حال فسادى ولكن لمسته ملكه في صلاحه بينته ^{بقيم ادرك} مفسدا غير مصلح وهو في حجره وصيه وحجر عليه القاضيه او لم يحجر فزال وصيه ان يدفع اليه ماله فدرع اليه فضاء المال في يد وصيه لا بد دفع الوصي المال اليه مع عليه انه مضيع تضيع فيضمن ولو ان صبيا مصلحا غير مفسد لم يدرك فدرع الوصي اليه ^{ماله} واذن له بالتجارة فضاء المال في يد لا يضمن الوصي ولو ان قاضيا حجر عا مفسدا يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر ^{بوجوه} اجاز ما صنع. عا رطلان الثاني لان قضاء الاول كان في قضاء مختلف فيه. وهذا اختلاف في نفس القضاء. اولان حجر الاول لم يكن قضا والمقتضى ^{المقتضى} وينقض عليه فينفذ ما قضاه الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح اطلاقه. وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر وذكر الحنفية رج ان القاضي اذا حجر عا مفسدا يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما صنع المحجور صح اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وجد ان جائز الان حجر الاول مجتهد فيه فيه فنفذ ما مضى قاضيا اخر كقضى القاضي وهو محجور في قد تلايم قضاؤه ما لم يسقط اليه امضاء قاض آخر فان رفع غيره من تبرعات المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاءه. فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه ^{لث} فامضاء كان ذلك فضاء منه لوجود المقتضى والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ

ابطال الثاني حجر الاول. ونحن أي بكون البائع ربح انه سئل عن حجر عليه قنف ضيعة له قال تو
 ينزل الا ان يأذن له تاجر. وقالوا اني سمع رجلا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فيما ائتمنا بضمه
 حجر على البائع كما هو من هب في يوسف ومحمد رحمهما الله والله اعلم بالصواب والبره
 المرجع والمآب هذا هو فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الأمة في العالمين يحيى السنة فامع البد
 ابو المحاسن الحسن بن القاضي الامام الاجل في الدين منعه ربح الشيخ الامام الاجل في الدين
 ابو الفاضل اسم بن عبد العزيز الاوزبكي المعروف بقاضي امام في الدين خان محمد بن الله بال
 وارضوان واسكنهم في اعلى الجاهات. تمت كتاب تاضيحان حلال اربع

Futawa.
GAZEE KHAN

Collated with four Manuscripts and corrected for the Press by Moulvie Mohummed Morawet Moftee of the Supreme Court. Moulvie Hafiz Ahmed Kibber Secy. Superintendent of the Government Press. Moulvie. Mohummed Soliman of Secy. of the General Committee of Public Instruction. Moulvie Goolam Issa attached to the Secy. of the Finance Department and Moulvie Turneygoodeen Azzone

In 4: Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black

*At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta.*

Vol 4th

Containing from Chapters treating of Partnership
to those on prohibition, &c. a Master in the case
of his Slave Comprising 683 pages.

